العالم المعاصر

منذ الحرب العالمية الثانية

★

الدول الغنية
الرأسمالية الغربية والاشتراكية واليابان

دكتور
جلال يحيى
أستاذ ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة المنيا

١٩٧٨

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مقدمـة

من الصعب علينا دراسة الفترة التى تفصلنا عن نهاية الحرب العالمية الثانية ، دون أن نفكر فى تلك التى وجدت فيما بين عامى ١٩١٩ و١٩٣٩ . فتبدو أمامنا كثيرا من الخلافات ، ولكن كذلك الكثير من أوجه الشبه ؛ الأمر الذى يدفعنا إلى مقارنة هاتين الفترتين التى تلت كل منهما حرباً عالمية ، الواحـدة بالأخرى . وكانت الحرب العالمية الأولى قد مزقت الجزء الأكبر من الكرة الأرضية . وكان العالم قد تعود منذ نصف قرن على سلم لم يعكر صفوه إلا حروب بعيدة ، ولها طبيعة إستعمارية ، أو حروب هامشيه (منشوريا والحروب البلقانية) ، وكان يعتقد فى أن « التقدم » قد جعـــل من المستحيل نشوب أى حرب بين الدول العظمى . وكان الصدام الذى نشأ فجأة ، وسرعان ما أصبح دموياً للغاية ، قد هز الحضارة الأوربية حتى فى أسسها ، وترك جراحاً عميقة لم تختف تماماً حتى الآن. وأصاب المعاصرون الفزع نتيجة لمناظر المعاناة والحرمان الكامل الذى قاسى منه عشرات الملايين من الكائنات البشرية خلال أربع أعوام ، ونتيجة لملايين القتلى والجرحى من هذه المعارك ، ولإنتشار عمليـــات التخريب من كل نوع والتى إتسع مداها فى أوربا ؛ وزاد خوفهم من إنهيـــار إمبراطوريات قوية كانت قد لعبت ، لفترة طويلة ، دوراً هاماً فى السياسة العالمية ، وخاصـة نتيجة لإنهيار الإمبراطورية الروسية ، والتى حل محلها نظام ثورى سرعان ما خشوا من سرعة عدواه لهم ، إذ أن نفوذه بدأ سريعاً فى التأثير على الطبقة العامـلة فى البلاد الصناعية .

ومع ذلك ، فسرعان ما ترك هذا الفزع مكانة لمشغولية إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه. والواقع أن الحكومات المنتصرة قد نجحت فى إبعاد الخطر المباشر

الأول الذى كان يتهددهـا : فاصبحت روسيـا معزولة دبلوماسيا وماديا ، وتم القضاء على المحاولات الثورية التى قامت ، إما عن طريق تحطيم النظم الشيوعية التى أنشأتها ، أو حاولوا إنشائها فى المجر ، وبافاريا ، وفى ألمانيا ، وإما عن طريق تهدئة الطبقة العاملة ، بإرضاء بعض مطالبها القديمة (الانتخابات العامة فى بريطانيا العظمى ، وفى بلجيكا . . . ، التأمين ضد البطالة فى بريطانيا العظمى ، وقانون الثمانية ساعات فى فرنسا) . وأدى الرضـاء الناتج عن عودة السلام ، وإعادة البناء السريع نسبيا للمناطق المخربة ، وعودة الرخاء والوفرة إلى المنتصرين ، والرغبة فى نسيان ذلك الحلم المزعج الذى كان قد مر أخيراً ، أدى كل ذلك إلى ميلاد تفاؤل عالمى ظهر فى الحب الجنونى للتمتـع ، والرغبة فى النسيان ، وعن طريق خيال بأن « الحرب الكبرى » لم تكن فى واقع الأمر سوى حرب تشبه غيرها من الحروب (وإن كانت أكثر فزعاً لا أكثر) ، ولم تكن سوى حدث عكر مؤقتا التطور صوب حياة سهلة كتلك التى كانت موجودة عند مطلع هذا القرن ؛ واعتقدوا أن التهدئة سوف تحدث فى ذلك الوقت ، ما دام الإتجاه الليبرالى قد بدا على أنه قد تدعم ، نتيجة لإختفـاء النظم السلطوية ، ولتوسع المؤسسات الدستورية ، ونتيجة لأن الامبرطوريات الاستعمارية ، والتى كانت فى مجموعها قد أظهرت ولاءاً كاملا للدول التى تحكمها ، ظلت بدون تغيير ، ونتيجة لعقد صلات إقتصادية ـــ وفى بعض الحالات مع شركاء مختلفين عن أولئك الذين كانوا قبل الحرب ، ولكن بطريقة نشطة .

وحدث بعض التجديد : فالسيطرة الإقتصادية والسياسية للولايات المتحدة ، وتقسيم العالم فيما بين إيديولوجيتين غير متفاهمتين ، ومتنافستين (ولكن أحداً لم يكن يعتقد فى أنه أمر سيستمر لفترة طويلة ، إذ أنهم كانوا ينظرون إلى النظام السوفيتى على أنه لا يقدر على الحيـاة) ، وإرتفاع الاسعار ، والأزمات

المالية ، وفقدان الأمل عند جزء من الشباب ، وقد أعتبر كل ذلك على أن له طبيعة مرحلية فقط .

وكثير من رجال الدولة ، والذين كانوا غير مقتنعين تماماً بالصفة الحتمية والطبيعية لهذه الطريقة لإعادة بناء عالم مدعم ، قد حاولوا مع ذلك، خلال هذه الفترة ، تسهيل أمر العودة إلى التوازن ، ووضعوا خططاً للاصلاح ، إذ أن تجربة « الحرب العظمى » قد سمحت لهم بأن يعتقدوا فى عــــدم مطابقة النظم البرلمانية لمطالب حكومات الدول الحديثة وفشلوا جميعاً . وكان هذا الفشل نتيجة لعوامل الأزمات السياسية والإقتصادية التى وقعت بشكل مستمر تقريباً، خلال هذه السنوات العشرين، وتسببت فى عدم إستقرار وعدم أمن متكررين: فكانت هناك العلاقات المتعاقد عليها بين فرنسا وحلفائها فى أوربا الشرقية من ناحية ، وألمانيا من ناحية أخرى ، ومعارضة بلاد أوربا الشرقية والولايات المتحدة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ؛ والخلافات بين المنتصرين بشأن الحلول اللازمة للمشاكل الألمانية (المطالبة بالاقاليم المفقودة ، مشكلات التعويضات ، ونزع السلاح ...) والمطالب الإقليمية والإستعمارية لايطاليا ، والتوتر بين الدول التى ورثت إمبراطورية النمسا والمجر السابقة ، وتزايد رغبة ألمانيا فى الانتقام . وفى النطاق السياسى ، كانت أخطار السياسة الخارجية ، والتغيرات التى بدأت فى أحوال الانتاج الصناعى (تكوين منشآت ضخمة للغاية تحت سيطرة المصارف ، والبحث عن أسواق خارجية ...) والازمات الاجتماعية والنقدية (بطالة لا يمكن إمتصاصها فى بريطانيا العظمى وفى ألمانيا ، وإنهيار قيمة المارك الألمانى ، وضعف الفرنك الفرنسى ، وتخفيض سعر العمله ... الخ) تفرض أمر تركيز السلطة وتدخل الدولة : ولذلك فان ميدان السلطة التنفيذية قد اتسع فى الوقت الذى تقلصت فيه سلطة البرلمان . وكما حدث فى أثناء الحرب

العالمية الاولى من أن ضرورة الاسراع فى أخذ اجراءات حاسمة ، والاحتفاظ بسرية العمليات قد أدتا الى تركيز السلطة فى أيدى الحكومة ، دخلت فرنسا ، منذ عام ١٩٢٥ فى نطاق السير على نظام « المرسوم بقانون » : فأصبح البرلمان المنتخب يفوض سلطاته لفترة من الزمن للسلطة التنفيذية ؛ وهذه المرسومات بقوانين سيتزايد عددها كلما اقتربنا من الازمة التى سينتج عنها إعلان الحرب فى عام ١٩٣٩ ؛ وعاشت ألمانيا ، من جانبها ، تحت نظام حكومات رئاسية يعينها الماريشال هندنبرج Hindenboarg دون أخذ رأى الرايشستاج ؛ وكان عدم الاستقرار الوزارى الذى عرفته كذلك الدول الليبيرالية الاخرى بدرجات متفاوته ، وإنخفاض متوسط فترة الحكم الوزارى فى بعض الاحيان إلى عدة أشهر ، مظاهر أخرى لشعور الرأى العام بالضياع ، ولشعوره بعدم قدرة مؤسساته . وكانت بعض الاتجاهات الفكرية ، والتى كانت ترفض النظام السوفيتى ، قد بحثت عن حل فى النظام السلطوى أو الدكتاتورى : إنها الفاشستية فى إيطاليا منذ عام ١٩٢٢ ؛ والنظام الوطنى — الاشتراكى فى ألمانيا منذ عام ١٩٣٣ ؛ وما أن نشبت الازمة الاقتصادية العالمية فى عام ١٩٣٠ ، حتى مر صوب الفاشية عدد من دول أوربا الشرقية، والوسطى ، والجنوبية، وحيث لم يكن للمؤسسات الديمقراطية فيها تقاليداً طويلة المدى. وأدى البؤس وفقدان الامل ، وقطع العلاقات الاقتصادية التقليدية إلى دفع كل الحكومات صوب استخدام سيطرة الدولة على الاقتصاد ، وصوب اتجاه الحماية الجمركية ، لامتصاص مشاعر الوطنيين . وهكذا تمهد الامر أمام الحرب التى أعلنت فى عام ١٩٣٩ ، فى عالم كان قد عاش ، دائما ، ومنذ عشرين عاماً ، فى اضطراب، ولم يكن قد وجد ذلك الحد الادنى من التوازن الضرورى للسلم الدولى ، والاجتماعى .

وكما يظهر ، فإنه بعد ثلاثين عاما من نهاية الحرب العالمية الثانية ، فإن الشعور بالضعف ، وبعدم الأمن ، الذى كان موجوداً فى عام ١٩٣٩ لم يختف نهائياً ، ويمكننا كذلك أن نلاحظ أوجه شبه أخرى مع فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى . ومع ذلك فانه من السهل أن نلاحظ كذلك وجود الكثير من الإختلافات الحادة فقد تمت ، منذ ثلاثين عاما ، تغييرات عميقة فى جميع الميادين : إكتشافات واختراعات ثابتة عملت على تغيير حياة الإنسان بوضعها وسائل عمل قوية بين يديه، يمارسها على الطبيعة، وأجهزة دقيقة سمحت له بتحسين وسائل عمله وإنتاجه . وسمح تنظيم الحياة الإقتصادية ، وتقدم الوقاية باعطاء الغالبية العظمى من أهالى الدول الصناعية مستوى معيشة لم يوجد له مثيل من قبل ؛ وتطورت النظم السياسية : وتركت الديمقراطية الليبرالية مكانها لنظم تركز وتدعم سلطتها وفاعليتها .

وهدف هذا الكتاب إعطاء المعلومات الأساسية لفهم هذا التغيير . وهو يجيب على المطالب التى تنادى بها الإتجاهات الحديثة من ضرورة توسيع ميدان دراسة التاريخ المعاصر ، ويحاول إشفاء غليل من يرغب فى تعميق معارفه فى فترة تاريخية عاشها ، ويسمع كثيراً الحديث عنها، دون أن يكون ذلك إلا عن طريق الدعاية السياسية أو الكتابات السطحية .

ويعرض هذا الكتاب التغيرات الرئيسية التى تمت فى معظم ميادين النشاط البشرى ، خلال الثلاثين عاماً الماضية. وترسم خطوطه العامة ، أساسيات التطور الإقتصادى ، وتطور الحياة الاجتماعية، والآداب والفنون والعلوم والتقنيات ؛ ثم يعرض الدول والحضارات، فى ذلك الاطار الجغرافى لمنطقة نموها . وتأسيساً على عدم المساواة فى الازدهار ، الذى يفصل بين الدول إلى مجموعتين كبيرتين : تلك التى تعيش الغالبية العظمى من سكانها فى وفرة ، ويتمتعون بمستوى المعيشة

الأكثر إرتفاعاً (متوسط الدخل الوطنى يزيد على ٢٥٠٠ دولار ، والمستوى الغذائى يزيد على ٢٠٠٠ كالورى فى اليوم) ، وتلك التى — وباستثناء أقلية صغيرة — يكون مستوى المعيشة فيها منخفضاً للجميع ، قسمناها إلى مجموعتين كبيرتين : الدول الصناعية (التى تضم بنوع خاص أمريكا الشمالية ، والدول التى سكانها من الانجلو سكسونيين فى أستراليا ونيوزيلندا ، وبريطانيا العظمى ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وهولندا ، وسويسرا ، وبعض الدول الشيوعية ، واليابان ، واسرائيل) ؛ والدول الاخذه فى النمو : ثلثى العالم ، ويشمل الغالبية العظمى لافريقية (باستثناء البيض فى جنوب افريقية) ، ولآسيا ، وللاقيانوسية ، ولأمريكا الجنوبية (باستثناء الجزء الجنوبى) .

وهذا الكتاب يمثل الجلد الثانى والعشرين ، من مجموعة « تاريخ الشعوب والحضارات » . وقام بكتابته عدد من المؤرخين المتخصصين باشراف الاستاذ موريس كروزية Maurice Crouzet ، وسننسب كل جزء فى الكتاب لصاحبه ، وإن كنت اعترف ، انى قد إختصرت بعض الأجزاء ، توفيراً على جهود القارىء العربى ، من تفاصيل فى غاية التخصص .

وأرجو أن أكون موفقاً فى إختيار وتعريب وعرض هذا الكتاب للقارىء والدارس العربى — وعلى الله قصد السبيل ؟

الاسكندرية فى أول رمضان ١٣٩٨ هـ

٥ أغسطس ١٩٧٨ م

دكتور

جلال يحيى

الباب الأول

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة الباب الاول (١)

يحتاج تقديم التغيرات الإقتصادية والإجتماعية فى العالم منذ عام ١٩٤٥ إلى أن نحدد نقطتين بالنسبة للنهج المستخدم .

فالإقتصاد العالمى لا يمكنه من أية ناحية أن ينصهر فى مجموع متجانس ، إذ أنه يتكون من إقتصاديات وطنية مرتبطة ببعضها بدرجات إرتباط متفاوتة . وعلاوة على ذلك ، فما دامت الأمة يمكن تعريفها ، من وجهة النظر الإقتصادية على أنها « مجموع الأنشطة الإقتصادية المتداخلة ، والمتكاملة إلى درجة بعيدة ، ومتضامنة ، ومحكومة ومنظمة عن طريق الدولة ، المحتكرة لسلطة الإجبار العام » (حسب تعريف ماريجو J. - G. Marigot) ، وأن عدد وأهمية هذه النشاطات لا تكون أبداً هى نفسها من دولة إلى أخرى ، فإن ذلك يستتبع عدم وجود أمتين متشابهتين فى العالم ، ولكن سلسلة من الأمم غير المتساوية .

والأفراد الذين يكونون الأمة، كمجموعة إنسانية بين غيرها من المجموعات ، ينظمون بطريقة معينة الموارد الموجودة لديهم من أجل تغييرها والحصول على سلع تهدف إرضاء إحتياجاتهم ؛ وتكون العلاقات التى يقومون بها مع الطبيعة ، وكذلك بنوع خاص فيما بينهم ، نظاماً إقتصادياً . ومادامت لا توجد هناك وسيلة واحدة صالحة لكل العصور ولكل الأمكنة من أجل تنظيم الإنتاج ، وتوزيع وإستهلاك الثروات ، فإنه من الممكن أن تكون هناك نظماً إقتصادية مختلفة فى العالم ؛ هذا علاوة على أنه يجب علينا ألا ننسى أن أى نظام ، مهما كان ، ليس محدداً بشكل نهائى ، بل إنه يتطور وباستمرار .

ولذلك فإنه لا يمكن دراسة النظام ، والأمة بعيداً كل منهما عن الآخر ،

---

(١) كتب هذا الباب Jacques Wolff استاذ الاقتصاد بجامعة باريس 1

إذ أن النظام يحصل على قوته من نجاحه ، أى من الطريقة التى تم بها تسييره بواسطة أهالى الأمة التى إختارته ، والتى يعتقدون بها فيه . وبمعنى آخر ، فإن التطور الإقتصادى والإجتماعى للعالم لا يمكن فهمه إلا إبتداء من الأمة ومن النظام الإقتصادى ، إذ أنه ناتج عنهما .

ومادامت الحالة كذلك ، فلقد أظهر تطور العالم خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، بعض المظاهر الواضحة تماماً . فأولاً ، سجلت كل الدول ، سواء أكانت صناعية وأكملت نموها ، أو مازالت فى أول نموها ، حركة عامة لتوسيع إقتصادها بمعدلات تتفاوت فى سرعتها ، ولكنها كانت دائماً مرتفعة ، ومصحوبة بتنوع كبير ، وبارتفاع واضح فى الأسعار ، وبشكل مستمر . وبعد ذلك ، إستمر نظامان إقتصاديان ، الرأسمالية والاشتراكية ، متمثلان بنوع خاص كل فى دولة ، الولايات المتحدة وإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى إقتسام العالم ، وذلك فى نفس الوقت الذى تطور فيه كل منهما بشكل واضح . ثم بعد ذلك ، إذا كانت الدول قد زادت من علاقاتها التجارية ، والنقدية ، والمالية ، فان التنظيم الدولى ، القائم على إنجلترا ، قد حل محله نظام آخر مركز على الولايات المتحدة ، الأمر الذى يبدو على أنه قد أدى إلى تغيرات هامة ، بالنظر إلى سياسة السيطرة التى تتبعها هذه الدولة ، بينما لم يعط نظام العلاقات المؤسس على إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، إذا ما كان قد مر كذلك ببعض التغييرات ، تعديلات على مثل هذه الدرجة من الاهمية . وأخيراً ، فان التطور الإقتصادى فى كل الامم ، قد تسبب ، وهو مرتبط بالتغير الديموغرافى ، فى ظهور تطور إجتماعى مشابه ، مصحوباً بنفس التوترات . ولذلك فانه يبدو أن التطور الإقتصادى والإجتماعى فى العالم ، رغم إختلاف مستويات التنمية والتنظيم الاقتصادى للدول ، قد تبع خطاً معيناً ، يظهر بوضوح أكثر حينما ندرس الأحوال الموجودة عند نهاية الحرب العالمية الثانية .

الفصل الأول

الفوضى فى الإقتصاد العالمى فى عام ١٩٤٥

فى عام ١٩٤٥ أظهر الإقتصاد العالمى أنه فى حالة عدم تنظيم كاملة ، نتيجة للحربين العالميتين ، وللتغيرات التى وقعت فى الفترة بينهما . وكان التوسع السريع يتلوه تقلص عميق ، وبدا أن التنمية مستمرة ، بينما حدثت تغيرات هامة فى هذه الدولة أو تلك ، ولم تعد الرأسمالية هى وحدها النظام الإقتصادى الذى تنظم الموارد ، إذ أن نظاماً آخراً ، وهو الاشتراكية كان ، بعد أن نشأ ونما فى إحدى الدول ، قد فرض نفسه كمنافس ، وكانت العلاقات الإقتصادية الدولية قد قلت فى حجمها ، بينما تفتت نظام التبادل والمدفوعات الدولية ، ولم تكن التوترات الإجتماعية ، فى يوم من الأيام بهذه الكثرة ، وبهذه الحدة . ومع ذلك ، فإن الامر كان يتعلق هنا بنهاية فترة ثلاثين عاماً من الازمة الاقتصادية والإجتماعية ، وإنتهت بذلك فترة إنتقال .

١ ـ عدم المساواة فى النمو :

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية تمثل نهاية فترة كان عدم التمازج الواضح يغطى فيها بعض خطوط القوى البسيطة . فبعد فترة التوسع فى العشرينيات ، بدا أن نمو الإقتصاد العالمى قد توقف فى سنوات الثلاثينيات ، ولكن إذا كانت بعض الدول قد سجلت تدهوراً ، فإن دولاً أخرى قد إستمرت فى تقدمها ، وزادت الحرب العالمية الثانية من حدة ظهور هذه الحركة بدرجة أن أصبحت عدم المساواة هذه بين الدول أكثر وضوحاً في عام ١٩٤٥ عما كانت عليه في عام ١٩١٤ ،

أولا – تطور مجموع الانتاج القومى :

يمكن فهم نمو إحدى الدول على أنه زيادة طاقاتها ، مصحوباً بتغيير فى البنيان ، وتطوير قوة ومستوى الدول ينتج عن تطور هذين السببين .

فنجد أولا أن هناك مجموعتين من الدول يمكن تمييزها بسهولة تبعاً لسرعة نمو إنتاجهم القومى .

المجموعة الأولى هى مجموعة الدول الصناعية أو المكتملة النمو التى تمثل تغييراً حقيقياً .

وكانت بعض الدول قد سجلت هبوطاً متزايداً نتيجة للحرب . وكان هذا مثلا هو حال إنجلترا التى لم تعرف ، بعد إنتصارها فى الحرب العالمية الأولى ، إلا توسعاً معتدلا نظراً لصعوبات تشغيل إقتصادها (الإضراب الطويل لعمال المناجم عام ١٩٢٦ ، وزيادة الإهتمام بإعادة تقييم الجنية أكثر من الإهتمام بالتوسع) ، ثم إنكماش عميق (هبوط بمقدار ٢٠ ./. من حجم الانتاج القومى) لم تتمكن من التغلب عليه إلا عند نهاية الثلاثينيات ، وحرب فرضت أمر الاستخدام المكثف لرأس المال ، دون التمكن من التجديد . وحالة أكثر من ذلك وضوحاً ، هى حالة فرنسا حيث تبع توسع سنوات العشرينيات ، إنكماش إستمر خلال خمسة عشر عاماً (١٩٢٩ — ١٩٤٤) : فعلى أساس معدل ١٠٠ فى عام ١٩٣٨ ، كان الإنتاج القومى الذى بلغ ١١٩ فى عام ١٩٢٩ ، قد هبط إلى ٥٥ فى عام ١٩٤٤ ، أى تقريباً إلى نفس المعدل الذى كان عليه فى سنوات ١٨٨٠ — ١٨٩٠ .

وبلاد أخرى ، بعد أن كانت قد عرفت توسعاً كبيراً ، سجلت تناقصاً . وكان هذا هو حال إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، التى كانت قد تبعت ، إبتداء

من عام ١٩٢٨ ، حركة التوسع التى كانت موجودة فى بلادها من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩١٤ ، وأظهرت زيادة واضحة فى إنتاجها القومى حتى عام ١٩٤١ ؛ ولكن التخريب الذى حدث نتيجة الحرب ، تسبب فى عام ١٩٤٥ فى تناقص واضح بالنسبة إلى ما كان عليه فى عام ١٩٤٠ . وحالات أكثر وضوحاً هى حالة كل من ألمانيا واليابان، اللتان لم تعرفا الانكماش إلا على فترة قصيرة نسبياً فى بداية سنوات الثلاثينيات ، إذ أن الحرب (إبتداء من عام ١٩٣١ مع غزو منشوكو بالنسبة لليابان) أو الإستعداد للحرب (إبتداء من عام ١٩٣٣ بالنسبة لألمانيا) كانت تزيد بكثير عن مجرد موازنة الانكماش الذى تم تسجيله ؛ وفى عام ١٩٤٥ لم يصل إنتاجهما القومى ، ونتيجة للتخريب المادى ، إلا إلى نصف ما كان عليه وقت إعلان الحرب . وعلينا أن نلاحظ أن التراجع الواضح أو العميق لهذه الدول والتى كانت تمثل مركزاً بين الدول العالمية الرئيسية ، وتشارك بما يقرب من ٤٠ ٪ من الإنتاج العالمى ، كان بسبب ظروف مؤقتة ، هى الحرب ، أتت بعد فترة طويلة من التوسع ، ولم تنتج عن تقهقر بطىء خلال فترة طويلة .

وكانت دولة واحدة تمثل تطوراً خاصاً ، إذ أنها كانت المستفيدة الكبرى من الحروب . وكانت الحرب العالمية الأولى قد سمحت للولايات المتحدة بزيادة إنتاجها القومى الذى أصبح الأكثر إرتفاعا فى العالم ، وإستمر التوسع (رغم الانكماشات القصيرة المدى فى عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٦) حتى عام ١٩٢٩ . ولكن الانكماش كان قويا بنوع خاص فى سنوات الثلاثينيات (فكان الانتاج القومى فى عام ١٩٣٣ يقل بمقدار ٤٠ ٪ عن انتاج عام ١٩٢٩) وكان طويلا (فسياسة القانون الجديد التى طبقت من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٦ لم تحرز النجاح المعقود عليها ، وتلى رخاء عام ١٩٣٧ إنكماش هام فى عام ١٩٣٨) . وسمح الإستعداد للحرب فى عام ١٩٤٠ ، والدخول اليها فى عام ١٩٤١ بالتغلب

نهائيا على الأزمة : فى عام ١٩٤٥ أصبح الانتاج القومى فى حجمه ضعف ماكان عليه بالنسبة لعام ١٩٢٩ ، وأصبح ثلثى الإنتاج العالمى ؛ وكان رأس المال قد تجدد ، ولم يصب الإقتصاد أى تدمير .

أما المجموعة الثانية فهى مجموعة تشتمل على الدول الباقية فى العالم ، دولا قليلة التصنيع أو غير مصنعة ، مستقلة أو مستعمرات لدول أوربية . وإذا كانت هى الأخرى قد عرفت أثناء سنوات العشرينيات زيادة فى إنتاجها القومى ، نتيجة لذلك الذى حدث فى الدول الصناعية ، فإنها كانت كذلك قـــد شهدت إنكماشا خلال سنوات الثلاثينيات ؛ والواقع أن هذه الزيادة وهذا الإنكماش كانا محدودين ، وكان من الأجدر أن نتحدث عن الركود . وعلى العكس من ذلك نجد أن الحرب قد تسببت فى طلبات كثيرة للمواد الأولية والمنتجات الزراعية من جانب الدول الصناعية ، فأصبحت هذه الدول تمتلك فى عام ١٩٤٥ موارد مالية هامة (ميزان الدولار فى أمريكا الجنوبية ، وميزان الإسترلينى فى البلاد الداخلة فى منطقة الاسترلينى) تمكنها من أن تستخدمها فيما بعد فى فى إستيراد السلع المصنعة ، وتساعدها فى عملية التنمية .

ولكننا نجد ثانيا أن التنمية ليست مترادفا لعملية النمو دون تغيير ، إذ أنه ، مع الزمن ، لايظل الانتاج القومى كما هو ، فتظهر فروع جديدة ، وتظهر منتجات جديدة ، وتنمو ، بينما تتعرض بعض الفروع الموجودة للركود أو التقهقر ؛ وهذه العملية الخاصة بالتنوع ، وبالتجديد هى ضرورية ، إذ أنها وحدها تسمح ، وعلى المدى البعيد ، بزيادة حجم الانتاج القومى ، وفى هذا الشأن ، تظهر إختلافات كبيرة فى عام ١٩٤٥ .

والدولة التى أصابها الركود هي أيضا التى لم تكن قد تقدمت أو تقدمت

قليلا فى ميدان تنويع اقتصادها . وهذا الأمر يتعلق بالدول المتخلفة ، أو التى هى فى سبيل النمو ، والتى يتكون تسعة أعشار انتاجها من المواد الزراعية أو المواد الاولية ، وهى التى تمثل الجزء الإكبر من الإنسانية ، اذ أن محاولات التصنيع التى وقعت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كانت محدودة فى نطاق بعض الفروع (النسيج مثلا) ، بينما لم تؤدى الحرب العالمية الثانية إلا إلى ارتفاع إنتاج المواد الأولية لتسد حاجات المتحاربين (أمريكا الجنوبية ؛ والشرق الاوسط والهند من أجل الحلفاء ، وجنوب شرق أسيا لليابانيين بعد غزوهم لهذه المناطق) ويمكننا أن نضيف أن بعض هذه الدول قد فضلت تنمية قطاعها الثالث ، وهو قطاع الخدمات ، مثل الهند (فيما بين عامى ١٩١١ و ١٩٣١ ، زادت نسبة الأهالى العاملين فى القطاع الثالث من ١٨ ٪ إلى ٢٣ ٪ من أولئك الذين يعملون فى القطاع الاول ، وهو الصناعة) أو مصر (فيما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، زادت نسبة الأهالى العاملين فى القطاع الأول من ٦٥ ٪ إلى ٧١ ٪ من مجموع العاملين ، وفى القطاع الثانى ، وهو الزراعة من ١١ ٪ إلى ١٠ ٪ والعاملين فى القطاع الثانى من ١٩ ٪ إلى ٢٤ ٪) .

ومن جانبهم ، كانت الدول الصناعية قد سجلت تعديلا مختلفاً تماما . فبالنسبة لبعضها نما القطاع الصناعى بسرعة فالنسبة لليابان ، وفيما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٤٠ زادت نسبه الاهالى العاملين فى قطاع الصناعة من ١٧ إلى ٢٤ ٪ من مجموع العاملين ، ونسبة الأهالى العاملين فى القطاع الثانى من ٥٥ ٪ إلى ٤٥ ٪ ؛ بينما كانت الأرقام بالنسبة للولايات المتحدة ، وفى نفس الفترة هى من ٢٨ ٪ إلى ١٩ ٪ فى القطاع الاول ، ومن ٣٢ ٪ إلى ٣٥ ٪ فى القطاع الثانى . وكان الأمر كذلك بالنسبة لالمانيا ، وبالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بنوع خاص وهو الذى كان قد بذل مجهودا كبيرا

من أجل التصنيع . ومن ناحية أخرى ، إنقسم القطاع الصناعى أكثر فأكثر ، ونشأت فروع جديدة تنتج سلعا جديدة وتشير إلى تنمية أسرع : مثل الكهرباء ، والطيران ، والآلات الكهربائية المنزلية ، والسيارات . ومع ذلك فإن الحرب كانت لها نتائج مدمرة على بعضها — فالإنتاج الصناعى فى المانيا واليابان فى عام ١٩٤٥ كان يمثل ثلث ماكان عليه قبل الحرب ، وكان بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية أقل بوضوح عما كان عليه فى عام ١٩٤٠ — وكانت الولايات المتحدة وحدها هى التى ضاعفت من انتاجها الصناعى ، ومن طاقتها على الانتاج . ولكن هذه التغيرات . كانت بالنسبة لدول أخرى ، قد أخذت سرعة أقل من ذلك وبكثير . ففى إنجلترا ، شاهدنا إستقرارا فى القطاع الصناعى مادام عدد الاهالى العاملين فى القطاع الأول قد مر فيما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٤٠ من ٧ إلى ٥ر٥ ٪ من المجموع الكلى للعاملين ، وظلت نسبة العاملين فى القطاع الثانى ، وهو الزراعى ، كما هى أى ٤٩ ٪ ، بينما لم يزد تعداد السكان إلا بنسب ضعيفة جداً ، وفى فرنسا وفى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٢١ و ١٩٣٦ كانت النسب هى ٤١ ٪ و ٣٥ ٪ بالنسبة للقطاع الأول ، و ٣٠ ٪ و ٣١ ٪ بالنسبة للقطاع الثانى . هذا علاوة على أن تنويع القطاع الصناعى قد تم ببطء : ولذلك فإن إنتاج السيارات فى فرنسا قد زاد من ٤٠,٠٠٠ وحدة فى عام ١٩٢٠ (كان ٤٥,٠٠٠ فى عام ١٩١٣) إلى ١٩٦,٠٠٠ فى عام ١٩٣٩ ، بعد أن كان قد وصل إلى ١٩٤,٠٠٠ فى عام ١٩٢٩ .

ثانيا : الأسعار والتقدم الاقتصادى :-

كان هذا النمو غير المتساوى مصحوبا بحركات أساسية فى الأسعار ، ترجمت بتقدم إقتصادى ، أى بزيادة الدخل الحقيقى للفرد ، وهذا التقدم الاقتصادى مختلف ومتفاوت .

ودراسة الأسعار يمكن أن تتم فى مظهريين . فيمكننا فى أول الأمر أن نأخذ معدلا عاماً للسعر (سعر الجملة أو سعر التجزئة مثلا) ، وفى هذه الحالة نلاحظ أن تغيرات أجمالى الدخل القومى تظهر على أنها مصحوبة بتغيرات فى نفس الاتجاه لمعدل الأسعار : وهكذا يكون إزدهار سنوات العشرينيات يتميز بأرتفاع الأسعار ، وضيق سنوات الثلاثينيات مصحوبا بانخفاض الأسعار حتى عام ١٩٣٣ أو عام ١٩٣٥ ، تبعا للبلاد . وعلى العكس من ذلك نجد أن سرعة التغيير كانت مختلفة : ولكى لا نأخذ فى الاعتبار سوى الإرتفاعات ، فإنها كانت قد ظهرت بقوة ضخمة فى بعض البلاد حتى أنها أدت إلى تحطيم العملة وإلى ضروره إحلال غيرها محلها ؛ (حالة ألمانيا فى عام ١٩٢٣ ، وروسيا فى نفس العام ، والصين ، وألمانيا بعد ذلك ، والمجر عند نهاية الحرب العالمية الثانية) ؛ وعرفت بلاد أخرى ، وبخاصة فى فترة الحرب ، ارتفاعات ضخمة . (مثلا ايطاليا ، وإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وفرنسا ؛ وفى هذه الدولة الأخيرة إرتفعت الاسعار ثلاثة أضعاف عن المعدل فيما بين عامى ١٩١٣ ١٩٢٠ ، وأرتفعت ستة أضعاف فيما بين عامى ١٩٣٦ و ١٩٤٥ ، وكانت فى النهاية قد إرتفعت بما يزيد عن عشرين ضعف فيما بين عامى ١٩١٣ و ١٩٤٥) .

ومع ذلك فإن إرتفاع الأسعار فى دول أخرى كانت أقل ضخامة : ففى الولايات المتحدة تم تسجيل إرتفاعا بمقدار خمسة أضعاف من حرب عالمية إلى الحرب الثانية ، وفى انجلترا كان الارتفاع أقل من ذلك . ولكن علينا أن نذكر أنه ، فيما يتعلق بهذه الدولة الأخيرة ، فإنها قد انتهجت سياسة فى أثناء سنوات العشرينيات تهدف إعادة قيمة الجنيه إليه كما كانت قبل الحرب ، وأنها تسببت بالتالى فى تخفيض الأسعار .

ولكن أسعار المنتجات المختلفة التي تشترك في تكوين معدل عام لا تتغير بالضرورة في نفس الاتجاه وبنفس الحجم: فبعضها يرتفع، بينما ينخفض الآخر أو يبقى ثابتاً، مغيرا بهذه الطريقة بنيان الأسعار النسبي. وهكذا نجد أن أسعار للمنتجات الزراعية وأسعار المنتجات الصناعية قد أظهرت تطورا مختلفاً، وبشكل لم يظهر منذ وقت طويل — ففي الولايات المتحدة كان إرتفاع الأسعار الذي حدث في أثناء الحرب العالمية الأولى أقوى بالنسبة لأسعار السلع الصناعية عنه فيما يتعلق بالأسعار الزراعية، وكان إنخفاض الأسعار في الثلاثينيات أقل؛ وفي فرنسا فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ حافظت الأسعار الصناعية على مستوى أكثر إرتفاعا من الأسعار الزراعية؛ وفي إنجلترا، كانت أسعار المنتجات الزراعية المستوردة، إبتداء من عام ١٩٢٠، أقل من أسعار المنتجات الصناعية المصدرة، وكذلك الحال بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية، فلقد تدهورت أسعار المنتجات الزراعية نسبياً عن أسعار المنتجات المصنعة؛ وأخيرا، وفي كل البلاد المنتجة للمواد الأولية والمواد الغذائية، فإن أسعار التصدير، في سنوات الثلاثينيات، قلت بكثير عن أسعار السلع المصنعة المستوردة — ولكن مع الحرب العالمية الثانية، وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية، لاحظنا عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه. وبنفس الطريقة، وفي داخل القطاع الصناعي، فإن أسعار المواد في الفروع المختلفة، قد تعدلت بطريقة متباينة: وهكذا نجد، في فرنسا، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٠٥ — ١٩١٣، أن معدل سعر الفحم قد ارتفع من ٥٣٢ في عام ١٩٢٠ — ١٩٢٤ إلى ٧٠٦ في عام ١٩٣٥ — ١٩٣٨، بينما إنخفض سعر البترول من ٢٢٨،٤ إلى ١٠٢،٤ أي أن سعر الفحم قد تضاعف ثلاث مرات بالنسبة لسعر البترول؛ وبنفس الطريقة نجد أن معدل سعر الجلد قد ارتفع من ٣٦٦،٤ إلى ٦٣٠،٣ وأن معدل سعر

المطاط قد تغير من ٧٣ إلى ٥٨٫١ الأمر الذى يعنى أن سعر الجلد قد تضاعف بالنسبة لسعر المطاط .

كما أن دراسة تطور التقدم الاقتصادى تؤدى من ناحيتها إلى نتائج معقولة .

فمن ناحية يمكننا أن نبحث عما كان عليه الدخل الحقيقى للفرد . ومن أجل هذا تقرب بين حجم الدخل القومى ، وتعداد السكان ، وإذا كان الدخل قد تزايد بسرعة تفوق سرعة زيادة إجمالى عدد السكان ، فيمكننا أن نتحدث عن تحسن ، وإذا ماكان عكس ذلك فإننا نتحدث عن إنخفاض إذا ما كانت الزيادة أقل سرعة . ونلاحظ عندئذ أنه فى غالبية البلاد المنتجة لمنتجات زراعية ومواد أولية ، أن تعداد السكان قد زاد بسرعة أكبر ،أو على الأقل بنفس سرعة زيادة الدخل القومى ، الأمر الذى أدى إلى تقليل أو ركود الدخل الحقيقى للفرد ؛ وعلى العكس من ذلك ، ومع السرعة البطيئة للغاية فى زيادة السكان فى مجموع الدول الصناعية ، كان الإرتفاع ، حتى وإن كان بسيطاً ، فى الدخل القومى فى خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٠ ، قد سمح ورغم الأزمة التى حدثت فى سنوات الثلاثينيات ، بزيادة للدخل الفعلى للفرد. وعلى كل حال ، فإن كل الدول قد سجلت ، عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، إنخفاضا كبيرا فى الإستهلاك الشخصى ، وأصبح الدخل الفعلى للفرد أقل مما كان عليه قبل الحرب العالمية الاولى ؛ وكانت الولايات المتحده وحدها ، ونتيجة لمضاعفتها إنتاجها ، هى التى انهت الحرب مع سكان يتمتعون بمستوى دخل فعلى هو الأكثر إرتفاعاً فى تاريخها . ولكن علينا أن نتذكر أنه بأخذنا بطريقة العمل بهذه المقارنات ، محددة بفترة زمنية ، وبمكان ، فإننا نفترض تخلصنا من كل الصعوبات الخاصة بحساب الدخل القومى ، وبالتغيرات فى تكوين مجموع الإستهلاك ، وبآمال الأفراد الذين يمكنهم أن يشعروا بالحرمان رغم الكمية الكبيرة للسلع الموجودة تحت تصرفهم .

ومن ناحية أخرى ، لما كان سكان الدولة لا يكونون مجموعاً متماثلا، فيمكننا أن ندرس توزيع التقدم الإقتصادى تبعاً للمجموعات الإجتماعية ، إذ أن إختلاف الدخل الحقيقى للفرد لا يتوزع ابداً بنفس النسبة بين الأفراد والجماعات . وإذا كان من الصعب الحصول على معلومات بالنسبة لجزء من السكان (أصحاب الربح، أو المصالح ، أو الدخل المشترك) فإن غيرها على العكس من ذلك موجود ، وبخاصة بالنسبة لأصحاب المرتبات . ففى أثناء الإزدهار الذى حدث فى العشرينيات ، زادت المرتبات الفعلية ، ولكن بطريقة تختلف من بلد إلى آخر ؛ (وهكذا كانت الزيادة السنوية ١٫٢٤ ٪ فى الولايات المتحدة ، و ١٫٩١ ٪ فى بلجيكا و ١٫٩٩ ٪ فى انجلترا ، و ٣٫٤٥ ٪ فى ألمانيا ، بينما كان الانخفاض فى فرنسا بمقدار ٠٫٥٤ ٪) ؛ وفى نفس الوقت، وتبعاً للصناعة، كانت التغيرات مختلفة عن تلك الخاصة بالمعدل العام (فمثلا فى الصناعات القطنية ، كانت نسب الزيادة هى ٠٫٦٦ ٪ فى انجلترا و ١٫٦٠ ٪ فى بلجيكا). وفى سنوات الثلاثينيات كان إنخفاض المرتب الإسمى أقل من إنخفاض سعر مواد الإستهلاك ، ذلك أن المرتبات الفعلية قد زادت ؛ ومع ذلك ، فماينسا ألا ننسى حالة الإستخدام، إذ أنه ماذا يمثل معدل مرتب حقيقى فى إرتفاع فى مرحلة أزمة ، بينما تكون البطالة قد إنتشرت وجماهير ذوى الأجور قد قللت من قيمتها المطلقة ؟ ونضيف إلى ذلك أن إنخفاض الدخل القومى فى عام ١٩٤٥ كان بدرجة أن كل المجموعات الاجتماعية قد خضعت لتخفيض مستوى معيشتها ، إلا بالنسبة لأولئك الموجودين فى الولايات المتحدة .

وهكذا نرى أنه فى عام ١٩٤٥ قد ظهرت الحالة وكأنها نهاية حركة كانت قد بدأت منذ ثلاثين عاماً ، وأسرع بها ذلك الانهيار الذى حدث . والحرب العالمية الثانية. وكان نمو الاقتصاد العالمى قد أصابته حركة بطء واضحة ، ولكنها

كانت تتميز ، كنتيجة للاقتصاديات الوطنية ، بإعادة توزيع الأهمية بين الدول. فكانت فرنسا وإنجلترا ، التى كانت معدلات نموهما ضعيفة ، ولم تتمكنا من تنويع إنتاجهما بدرجة كافية ، قد فقدتا من أهميتها ؛ وبدا أن ألمانيا واليابان قد تخربتا تماماً رغم المعدلات السابقة للتنمية والمرتفعة بنوع خاص ؛ وأما التنمية الروسية فكانت قد توقفت ؛ وظهرت الولايات المتحدة على أنها الدولة الوحيدة التى أفادت من الحرب ، ما دامت قد ضمنت لنفسها أكثر من نصف الانتاج الصناعى العالمى ، ومجموع الانتاج العالمى ؛ أما بقية العالم فإنه قد وجد نفسه فى حالة ركود وتخلف وكانت هناك دولة واحدة تسود عالمياً .

٣ ـ صعوبات النظم الاقتصادية : ـ

إذا لم توجد عشية إعلان الحرب العالمية الأولى سوى طريقة واحدة لتنظيم الموارد النادرة ، وهى الرأسمالية ، فإن عام ١٩٤٥ قد ظهر على أنه السنة الحاسمة لانقسام العالم نهائياً إلى نظامين : الاشتراكية ، لأن إتحاد الجمهوريات السوفيتية لم ينهزم أمام ألمانيا ، والرأسمالية لأنه كان قد عاش أزمة سنوات الثلاثينيات ، وكان قد تطور .

أولا : ـ التعديلات فى النظام الرأسمالى : ـ

إذا كان من الممكن فهم النظام الاقتصادى على أنه مجموع متجانس من البنيان، فانه لا يقل عن ذلك أن كل نظام يعمل من أجل نفس الاهداف ، من الرفع السريع والمنتظم الى أقصى درجة للدخل الفعلى للفرد، يلعب فيها البنيان الأساسى دوراً هاماً ؛ الامر الذى يؤدى الى امكانية تعريف النظام الرأسمالى بأنه النظام الذى يحتفظ بالملكية الفردية لو ٠ائل الانتاج ، وبأنه النظام الذى يعترف برأس المال الشرعى ، وبأنه اقتصاد مشروعات. الامر الذى يؤدى الى وضع مؤسستين فى المقام الاول ، حق الملكية الخاصة وحق التعاقد بحرية . وفى عام ١٩٤٥

كانت الرأسمالية قد تعدلت بعمق ، وكانت قد تغلبت على كل الانتقادات التى كانت قد وجهت اليها فى الميدان الاقتصادى .

وتميزت أولا الرأسمالية فى هذه الفترة بوقوع تعديل ثنائى .

فنلاحظ فى أول الامر حركة التمركز . ونحن نعرف أنه لم يكن هناك أبداً منافسة بين ذلك العدد الكبير من المشروعات الصغيرة فى أثناء القرن التاسع عشر ، وكانت المشروعات الكبيرة موجودة بالفعل ، ولكن حركة عميقة بدأت عند نهاية القرن التاسع عشر من أجل التمركز ، بسرعات متباينة ، واستمرت حتى عام ١٩٤٥ . وأخذت لنفسها أشكالا مختلفة . تمركز أفقى (مشروعات مختلفة تنتج نفس السلع) أو أفقية (مشروعات مختلفة تشكل انتاجا منذ المواد الاولية) . وذلك بأسماء مختلفة — الترست Trusts والهولندج Holdings فى البلاد الانجلو سكسونية ، وكونزرن Konzerns وكارتيل cartels فى ألمانيا ، وزايباتسو Zaibatsu فى اليابان — معبرة عن هذه الطرق؛ وبنوع خاص ، تما تكامل رأس المال الصناعى ورأس المال المصرفى ، اذ أن المصارف التى كانت قد حصلت على مشاركة فى المشروعات التى أقرضتها ، وجدت نفسها بعد فترة طويلة أو قصيرة ، على رأس مجموعة من المشروعات ؛ وعلينا أن نلاحظ أخيراً أنه فى عدد صغير من الافرع (البترول ، وصناعة السيارات) قد ظهرت مؤسسات دولية . وحركة التمركز هذه ، اذا ما كانت ضعيفة فى فرنسا ، فإنها كانت على العكس من ذلك ،قوية فى ألمانيا ، وفى انجلترا واليابان ، وفى الولايات المتحدة : وهكذا ، قرروا فى عام ١٩٣٨ ، بالنسبة لهذه الدولة الاخيرة أن ثمانية مجموعات كانت تضم ١٠٦ من بين الـ ٢٥٠ شركة الاكثر قوة ، وكانت ٤١ شركة تدخل فى المجموعة الاولى — مصرف مورجان Morgan First National — التى كانت تمثل رأس مال فعلى يبلغ ٣٠ مليار

دولار . فأصبحت الرأسمالية نظاماً تسود فيه وحـــدات الانتاج الضخمة .

ومن جانبه تزايد تدخل الدولة بشـكل مستمر . ففى أثناء الحرب العالمية الأولى ، بدأت الدول المتحاربة فى تنظيم إقتصادها (وكان هذا بشكل عميق فى ألمانيا) ورغم إرتخاء قبضة الاشراف فى سنوات العشرينيات ، فإن المصروفات العامة (نتيجة لدفع أرباح القروض ، وإعادة دفعها ، ولدفع معاشات المحاربين القدماء) ظلت أعلى بكثير عن تلك التى كانت فى عام ١٩١٤ . ثم جاءت الازمة فى سنوات الثلاثينيات ، ونتج عنها تدخل جديد من أجل إعادة مستوى النشاط الاقتصادى : وهكذا شاهدنا زيادة اللوائح المالية التنظيمية (حالة فرنسا مع تنظيم اسواق الأنبذة والحبوب أو حالة الولايات المتحدة مـــع إنشاء قوانين الصناعة) ، وإستخدام مختلف للمالية العامة (زيادة الانفاق من أجـل سياسة الأشغال العامة كما حدث مثلا فى مشروع إصـــلاح وادى التنيسى فى الولايات المتحدة) ، وتـكفل الدولة بعدد من المشروعات أو تأميمها (شركة ترانس أتلانتيك والسكك الحديدية الفرنسية) وحتى بالنسبة للحرب (بالنسبة لايطاليا حملة الحبشة فى عام ١٩٣٥ ، وبالنسبة لليابان حملة منشوريا عام ١٩٣١ ، والصين عام ١٩٣٧) أو الاستعداد للحرب (ألمانيـا من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٣٩) . وأخيراً ، شاهدنا المحاولات الأولى لوضع سياسة إقتصـادية شاملة (ألمانيـا ، وأقل منها فى الدرجة الولايات المتحدة) ، إلى جانب ذلك النوع من التدخـل غير المنظم (فرنسا) وهكـذا تميزت عملية تسيير الحرب العالمية الثانية بتدخل عميق من جانب الدولة فى جميع المجالات ، وبتطبيق سياسة شاملة (إقتصادية ، ونقدية ، ومالية) أكثر تجانساً ، وبكثير . وكانت الدولة بذلك قد دخلت فى تنظيم وفى تسيير النظام الرأسمالى .

وتميز هذا التعديل ثانيا بأنه لم يتم فى هدوء .

فأزمة سنوات الثلاثينيات قد إعتبرت ، بضخامتها وطول مدتها ، على أنها أزمة نظام ، الأمر الذى أدى إلى الشك القوى فى النظام الرأسمالى. وهذا الإتهام كان له أساس إقتصادى ؛ (فأخذوا عليه تواجد إنتاج لا تجد له تصريفاً ، وإحتياجات لا تجد لها إرضاء ، وتسبب تطبيق التقدم التقنى بطريقة غير منظمة فى تقلبات فى النشاط الإقتصادى ، وتسببت زيادة رأس المال الثابت فى زيادة الأعباء . وفى زيادة ضغط تكاليف الإنتاج ، أى إلى تقليل المرونة) وكان له كذلك أساس أخلاقى وروحى . (فذكروا أنه من الواجب أن يكون الإقتصاد خاضع للأخلاق ولرجال الدين ، وأن فشل العقيدة كان أشد خطراً من الإنهيار الإقتصادى، وطالبوا بعقيدة جديدة) . وتعكس الكتابات الإقتصادية فى عناوينها الكثير من مواقف هذه الفترة، وعمومية الأزمة: فتحدث سومبار W. Sombart فى عام ١٩٢٢ ، فى ألمانيا عن « ازدهار الرأسمالية » ، وبيرو G. pirou ، فى فرنسا ، فى عام ١٩٣٦ ، عن « أزمة الرأسمالية » ، وشومبيتر J. Schumpeter ، فى الولايات المتحدة، فى عام ١٩٤٢ ، كان يفكر فى « الرأسمالية، والإشتراكية، والديمقراطية » فى أن الرأسمالية لن تعيش وسيأخذ غيرها من النظم مكانها : الاشتراكية ، وبحث ديترلن P. Dieterlen فى فرنسا ، فى عام ١٩٤٥ ، فيما سيحدث « فيما بعد الرأسمالية » . ولكن اذا كانت هذه التعديلات فى النظام أو فى تغييره يطالبون بها من جوانب مختلفة ، فإن المدافعين عن الرأسمالية كانوا كذلك عديدون ، وأشاروا الى أهمية ما حققته من الناحية المادية ، وارتفاع مستوى المعيشة الذى سجلته منذ ما يزيد على قرن من الزمان فى بلاد كثيرة .

ومع ذلك ، فخلف وراء هذا النقد ، وهذه المظاهرات الشفوية ، علينا أن نتساءل عن القوة الحقيقية للنظام الرأسمالى فى هذه الفترة ، وفى هذا المجال علينا أن نذكر أن واقعتين ، أشار اليهما معظم المراقبين . فمن ناحية ، كان النظام

الرأسمالى ، وهو يتعدل ، أكثر قوة مـما كان يبدو ، وهذه الصلابة نتجت عن البنيان الجديد : ففى الواقع أن الأقلية المسيرة للشئون الاقتصادية كانت تحتفظ مع الدولة بعلاقات وثيقة . وكانت بالتالى لا تخشى مراقبتها أو اشرافهـا ، ما دامت السلطه العامة يمكنها أن تنضم الى قوتهم الاقتصادية الخاصة . ومن ناحية أخرى ، كان الأعداء المكنون للنظام الرأسمالى تبدو عليهم مظاهر الضعف ، اذ أن المستهلكين وحملة الأسهم ، وهم غير منظمين وموزعين ، لم يكن فى وسعهم اعطاء قيمة بناءة لمعارضتهم، أو الحصول على نتائج ايجابية، والصحافة ، باستثناء بعض الصحف ، كانت تحت الاشراف المباشر أو غير المباشر للاقلية المسيرة ، وكانت درجة قوة وتجانس العناصر السياسية والاجتماعية التى يمكنها الدخول فى معركة ضد النظام الرأسمالى ضعيفة بشكل عام . والواقع أن عام ١٩١٤ كان قد أظهر ضعف الدولية (الانترناسيونال) الاشتراكية. وتفوق التجانس الوطنى على الشعور الطبقى ، وكان عام ١٩١٧ ونشوب الثورة الروسية نقطة بداية لانشقاقات داخل الحركة الثورية والنقابية العمالية ، كما أن عام ١٩٣٣ قد أظهر قلة مقاومة الاتجاه الاشتراكى المنقسم على نفسه ، ولطبقة عاملة ممزقة ، لحركة دكتاتور يعتمد على نظام وطنى حماسى ومجموعة من القوى الديماجوجية . وبالاختصار ، فإن النظام الرأسمالى لم يكن أبداً مهـدداً فى أسسه ؛ وفى عام ١٩٤٥ ، كانت الدولة المنتصرة ، الولايات المتحـدة ، أكبر دولة عظمى فى فى العالم ، هى كذلك الدولة الرأسمالية الأولى .

ثانيا : ـ ميلاد ونمو النظام الاشتراكى : ـ

فى عام ١٩٤٥ أصبح نظام اقتصادى آخر، هو الاشتراكية والذى يعرف بأنه ذلك النظام الذى تكون فيه ملكية وسائل الانتاج عامة ـــ المثل لتنظيم الموارد الذى اختارته احدى الأمم ، وهى روسيا ، والتى كانت قد خرجت

هى الأخرى منتصرة من الحرب . وهذا النظام ثابت . وتمكنت صفاته أن تظهر على مرحلتين .

ففى المكان الأول كان بناء الاشتراكية ، من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٢٩ يتميز بتغييرات ، وبمحاولات ، إذ أن تغيير بناءات لا تتميز بالكمال والتسيير غير السليم كانت تجبر على الرجوع إلى الوراء .

وكانت الثورة ، بعد نجاحها يوم ٧ / ٨ نوفمبر ، قد قررت تغيير النظام ، وعبرت عن ضرورة إنشاء « شيوعية حرب » . وفى القطاع الزراعى ، كان الهدف هو إلغاء الملكية الخاصة ، فقامت مجالس قومسييرى (مندوبى) الشعب ، من اليوم التالى من الإستيلاء على السلطة ، باعلان مصادرة أراضى كبار الملاك ، والكنيسة والدولة (أى نقل الملكية دون دفع تعويض للجان الزراعية المحلية) وإستيلاء الدولة ولجان الأهالى على البهائم الموجودة على هذه الأراضى ، الأمر الذى أدى إلى ظهور تمييز بين ملكية الدولة ، وبين الملكية الجماعية ، ثم اشتراكية الأرض (فى ١٩ فبراير ١٩١٨) . وفى قطاع الصناعة والتجارة ، كانت التغييرات كاملة فى البنيان ، رغم أن سير العملية كان أكثر إبطاءاً : سيطرة العمال على المشروعات (١٤ نوفمبر ١٩١٧) ، وإنشاء مجلس أعلى للاقتصاد الوطنى (ديسمبر ١٩١٧) ، وأخيراً مركزية وتنسيق القرارات الإقتصادية الهامة ، والتأميم (المصارف فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٧ ، والتجارة فى ٢١ نوفمبر ١٩١٨ ، والمشروعات الكبرى فى ٢٨ يونيو ١٩١٨ ، والمشروعات الصغيرة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠) وإحتكار التجارة الخارجية (٢٢ أبريل ١٩١٨) وكذلك إضطرب أمر تسيير الاقتصاد : فإذا كان مبدأ الفردية فى إدارة المشروعات قد طبق فى شهر أبريل عام ١٩١٨ ، فإن الرغبة فى إدارة الاقتصاد قد ظهرت فى نفس الوقت ، ما دام لينين قد طلب (فى شهر أبريل ١٩١٨) من إدارات المجلس الأعلى للاقتصاد

الوطنى وضع خطط للانتاج القصير المدى ، وأنشأ (فى شهر ديسمبر ١٩٢٠) لجنة مكلفة بعمل برنامج لكهربة البلاد .

ومع ذلك ، فإن « شيوعية الحرب » قد فشلت فى كل المجالات : فعمليات التأميم أثارت عدم رضاء الفلاحين، إذ أنهم لم يحصلوا على الملكية الفردية ، والعمال لأن المجموع الذى كانوا يسيطرون عليه لم يكن ملكاً لهم ، وأدت المصادرات إلى دفع الفلاحين إلى الاحتفاظ بمحاصيلهم ، الأمر الذى أدى إلى زيادة المجاعة (١٩٢١) ، ونشبت حركات تمرد (بحارة كرونستاد ، فى فبراير ١٩٢١) . وفى شهر مارس ١٩٢١ ، قدم لينين نظرية العبور من النظام الرأسمالى إلى الاتجاه الجماعى ، وبواسطة العبور عبر نظام رأسمالية الدولة ، ووضـــع « السياسة الاقتصادية الجديدة » N. E. P. التى كان هدفها الأساسى هو إعادة إقامة تسيير مرض للاقتصاد . واتخذت إجراءات لها صفات اكثر تحرراً فى قطاع الزراعة، (تخفيض الضرائب ، وفرض ضرائب عينية ، الأمر الذى سمح للفـــلاحين بالتصرف فى فائض يمكنهم بيعه ، وإعادة حرية إستغلال الأرض ، والتخلى عن العمل الاجبارى) ، وكذلك الحال فى قطاع الصناعة والتجارة، (إعادة المشروعات التى تستخدم أقل من عشرين عاملا إلى أصحابها ، ولا مركزية الادارة والتخلى عن النظام السلطوى الخاص بتوزيع المواد الأولية) ، وصحب كل ذلك إصلاح نقدى (إستخدام عملة جديدة الشيرفونيتز tchervonetz) ، وإصلاح للمالية العامة (العودة إلى توازن الميزانية) . وكان يمكننا أن نقول ، فى عام ١٩٢٨ أن « السياسة الاقتصادية الجديدة » قد وصلت إلى أهدافها ما دامت قد بلغت تقريباً مستوى الانتاج الذى كان موجودا قبل الحرب .

وجاءت بعد ذلك عملية الانشاء النهائى للاشتراكية ، وفى وقت قصير . وكان القطاع الزراعى هو أكثر المستفيدين . وكانت السلطات قد شجعت

من قبل ، وفى وقت السياسة الاقتصادية الجديدة ، على إنشاء تعاونيات انتاجية من أجل الاسراع فى عملية تجميع الأراضى؛ هذا علاوة على أن القانون الزراعى كان قد صدر فى عام ١٩٢٢ وكان يميز بين ثلاثة أنواع من تعاون الفلاحين ـ استخدام الأدوات الزراعية فى اشتراكية، واستخدام آلات الارض فى اشتراكية والجماعية الكاملة فى الكولخوز Kolkhoz ـ وكان يهدف الى الادارة المباشرة عن طريق الدولة الاقطاعات التى كانت تملكها (سوفخوز Sovkhoz) وعند نهاية عام ١٩٢٩ ، حدثت مهاجمة صغار الفلاحين ، الكولاك Koulak ، والمستفيدين ، وحتى السياسة الاقتصادية الجديدة . وكان الهدف مشتركاً : انهاء معارضة الفلاحين لعملية تنمية الكوميونات، وتحقيق تجميع زراعى يسمح بمرور الايدى العاملة صوب الصناعة ، أى التصنيع، وكانت الوسائل المستخدمة راديكالية — ففى شهر نوفمبر ١٩٢٩ ، حصلت السلطات الاقليمية على سلطة نزع ملكية الكولاك ، وابعادهم ، وأرسل ٢٢٥٫٠٠٠ عامل الى الارياف من أجل ادارة حركة جماعية الارض . واذا كان قد تم فى أول يوليو سنة ١٩٣١ انشاء ٢١١٫٠٠٠ مزرعة جماعية تضم أكثر من نصف الاهالى الزراعيين، وثلثى الاراضى الصالحة للزراعة ، فإن عددها وصل الى ٢٤٥٫٠٠٠ فى عام ١٩٣٦ ، وأصبحت تضم ٩٠ ٪ من الفلاحين . (ومع ذلك فإن حركة جماعية العمل فى الارض لم تكن كاملة، فلقد كان للفلاح الكولخوزى حق ملكية داره ، وحوشة وحديقة وبعض البهائم) . وفى الصناعة والتجارة رأت المشروعات الخاصة التى كانت تضمن اعطاء ما يزيد على نصف الانتاج ، أن نصيبها قد أخذ فى التضاؤل قبل أن يمنع عنها فى عام ١٩٢٢ . وهكذا ، تم فى خلال ثلاث أعوام ، انهاء تجربة السياسة الاقتصادية الجديدة ، واستمر اكمال عملية اشتراكية وسائل الانتاج .

وهذه التغيرات فى البنيان صحبتها تعديلات فى التسيير . ففكرت السلطات

فى تخطيط الإقتصاد ، فوضعت خطط للتنمية (الكهرباء ، والتعدين ، والنقل ، والزراعة) فى وقت « السياسة الإقتصادية الجديدة » ؛ بينما أنشأت جهازاً ، فى ٨ يوليو سنة ١٩٢١ ، مركزياً من أجل التخطيط مكلف بوضع خطتين ، الأولى إستكشافية ، والثانية تطبيقية ، من أجل العام التالى . هذا علاوة على أن أعوام ١٩١٨ — ١٩٢٨ كانت فترة تجارب من أجل الإنشاء : فتحسنت وسائل التنبؤ ، وزادت أهمية التكامل بين القطاعات المختلفة ، ووضعت مسألة العمل المشترك بالأهداف والوسائل فى المكان الأول ، وفى سنة ١٩٢٨ بدأت الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٢٨ — ١٩٣٢) التى تلتها الخطة الثانية (١٩٣٣ — ١٩٣٧) ، ثم الثالثة (١٩٣٨ — ١٩٤٢) التى تعطلت نتيجة للحرب ، والتى كانت أهدافها ، من التصنيع ، وتنمية القوى الإنتاجية ، والأولية للصناعة الثقيلة ، متشابهة . وإذا كانت الخطة الأولى قد أظهرت الكثير من العجز (أهداف لا يمكن الوصول إليها ، وعدم وجود التوازن) ، فإن التجربة قد أدت بسرعة إلى درجة من التحسن جعلت القادة الاشتراكيين يرون أن إتحاد الجمهوريات السوفيتية قد وصل ، فى شهر مارس ١٩٣٩ ، إلى مرحلة جديدة ، وهى مرحلة « إتمام وبناء المجتمع الإشتراكى ، بدون طبقات والعبور التدريجى من الاشتراكية إلى الشيوعية » (١) . وبعد نهاية الحرب ، وجد النظام الاشتراكى نفسه ، كما كان عليه الحال فى اليوم التالى للحرب العالمية الأولى ، أمام مشكلة إعادة البناء ، ولكن هذه المرة ، مع وسائل لها خبرتها .

ولذلك ، فإنه قد تواجه ، عند نهاية الحرب ، نظامان إقتصاديان ، هما النظام الرأسمالى ، والنظام الإشتراكى ، بعد أن كانا قد مرا بتجارب كثيرة . وكان

---

(١) المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعى ، شهر مارس ١٩٣٩ .

النظام الاول قد تعدل نتيجة للشك فى قدرته ، وكان يستمد قوته من أن الدولة الأولى التى كانت تسير عليه ، وهى الولايات المتحدة . كانت منتصرة ؛ وكان النظام الثانى ، بعد مواجهة صعوبات التنمية يمكنه أن يعتبر نفسه أنه قد وقع عليه الإختيار بشكل نهائى من جانب الدولة المنتصرة الثانية ، وهى إتحاد الجمهوريات السوفيتيــــة . وأصبح لكل نظام « بطلة » الواضح ، حتى إذا ما كان الأول هو الأمة الأكثر ثروة ، والثانى هو دولة نصفها مخرب .

٣ ـ تفتيت العلاقات الاقتصادية الدولية :

عند نهاية الحرب بدا أن المجموع المتجانس الذى يشكل نظام العـــلاقات الإقتصـادية الدولية قد تحطم ، إذ أن حرية التعاملات كانت قد تركت مكانها لعمليات مراقبة من كل نوع ، وترك المجال العالمى مكانه لمجالات وطنية ، والوحدة مكانهـا للتفتت . وفى مدة ثلاثين عاماً ، كان النظام التجارى والنقدى المبنى على سيطرة إنجلترا قد إنهار ، إذ أن الأزمة والحروب قد أسرعت بإرتفاع البعض وبتدهور أحوال البعض الآخر .

أولا ـ النظام العالمى للنقد والمدفوعات الدولية :

كانت العلاقات الإقتصادية الدوليـــة ، قبل عام ١٩١٤ ، تكون نظاماً متكاملا : ولعبت أوربا دوراً مسيطراً على العالم ، وكانت إنجلترا هى الدولة المتفوقة ، وكان التنظيم الإقتصادى والمالى فى العالم مركز حول لندن .

فى المكان الأول كان البنيان وظروف النقد بسيطة .

فمن وجهة نظر البنيان ، كان من الممكن إعتبار العالم على أنه ينقسم إلى مجموعتين من الدول ، المجموعة الأولى صناعية ، أو فى طريقهـا إلى التصنيع ، والمجموعة الثانية غير صناعية . وكانت دول المجموعة الأولى ، وهى الأقل عدداً ،

تستورد بشكل خاص المواد الأولية ، والمواد الغذائية ، ودول المجموعة الثانية تصدر منتجاتها الخام وتستورد المنتجات المصنعة ؛ ولذلك فإنه وجد إنقسام بدائى فى العمل وعلى المستوى العالمى بالفعل ، وكانت الدول متخصصة بدرجات متفاوتة فى إنتاج المواد الأولية أو فى المنتجات المصنعة . وكانت إنجلترا ، أقدم الدول فى ميدان التصنيع ، تقوم بالمتاجرة تقريبـــاً فى ربع التجارة العالمية ، وكانت فى نفس الوقت مصنع العالم .

وفيما يتعلق بأحوال التبادل ، فإنها كانت ليبيرالية ، إذ أنه لم توجد تحديدات كمية معممة أو إتفاقيات ثنائية تعرقل وتقلل من حركة السلع ، وكانت العقبات الوحيدة تتمثل فى الرسوم الجمركية التى تتفاوت فى إرتفاعها ، وإن كانت لا تصل أبداً إلى مستوى المنع . وفى نفس الوقت كان تعدد الأطراف فى عملية التبـادل شيئاً عالمياً ، ويبلغ حد الكمال ، ما دام أنه كان فى وسع المشترى أن يحصل على ما يريد ، ومن حق المنتج أن يبيع فى أى بلد يرغب . وكانت الائتمانات والديون الثنائية بين الدول بدون قيمة كبيرة ما دام مجموع قيمة الديون كان لا يزيد عن مجموع قيمة الائتمانات .

وفى المكان الثانى كان دور إنجلترا واضحاً تماماً فيما يتعلق بالنقد والأموال .

فكانت قاعدة الذهب هى السائدة دون نقاش منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وكان تحويل العملة يتم عالمياً وبشكل قريب من الكمال (أو كان كذلك مفتوحاً للجميع فى داخل البلاد وخارجها) ، وكان لكل فرد ، يقيم أو حتى لا يقيم فى أى دولة من الدول إمكانية الحصول من البنك المركزى على الذهب ، وبدون حدود . وبسعر محدد نظير أوراق العملة ، أو العملة الأجنبية . وكان من الممكن

إبدال العملة الوطنية ، والعملة الأجنبيــة ، والذهب ، ببعضها ، بدون شروط ولا حدود ، وبأسعار معروفة وثابتة ، مما يسمح لنا بالقول بأنه كانت تسود مساواة فى التعامل .

والواقع هو أن تسيير هذا النظام المدفوعات الدوليـة كان يخضع للندن ، المكان النقدى والمالى الدولى الوحيد ، الذى كان يقوم بدور المنظم . وكان وسط مدينة لندن يتعامل فى المواد الأولية أكثر من تعامل أى مركز آخر فيه ، وكان يمول الغالبية العظمى للتجارة العالمية ، وكان هو مصرف العالم (وكانت إنجلترا تقوم بـ ٤٠ ./. من الإستثمارات الدولية) ؛ وكان مفتاح الحركة العالمية للتبادل يتمثل فى ميزان الإسترليني الذى كانت المصارف الأجنبية تحتفظ به فى لندن ، إذ أن الطرق التى كانت تأخذها الائتمانات الدولية كانت تتجمع صوب لندن وهى آتية من كل المراكز النقدية الاخرى فى العالم ، والتى كانت مرتبطة ببعضها عن طريق لندن ؛ وكانت قيم المبادلات المطبقــة فى كل دولة فى العالم تناقش فى لندن . وبمعنى آخر ، كان إستقرار وتنظيم الائتمان وإقتصاد العالم يعتمد على حسن سير هذه الآلة الماليـة فى قلب لندن ؛ وكانت قاعدة الذهب فى الواقع هى قاعدة للنقد ، وهى قاعدة الإسترليني ؛ وكانت آلية الدفع مضمونة وفى مركز نقدى ومالى واحد فى العالم . وكان هناك مركز واحد فى نظام المدفوعات الدولية .

وفى خلال ثلاثين عاما ، من عام ١٩١٤ — إلى عام ١٩٤٥ سينهار هذا النظام تماماً .

ثانيا — إنهيار النظام :

تسبب إعادة توزيع القوى العالمية والتطور الإقتصــادى فى تفتيت نظام المبادلات والمدفوعات الدولية .

فمن وجهة نظر المبادلات ، تغيرت الإتجاهات التجارية وطرق التعامل .

وأفادت الحرب بعض الدول نتيجة لبعدها : وهكذا نجـــد أن الولايات المتحدة ، التى لم تدخل الحرب إلا فى عام ١٩١٧ تنمى بدرجة كبيرة إنتاجها وصادراتها ، وكان الحال كذلك بالنسبة لليابان التى زادت بدرجة كبيرة جهدها على الإنتاج ، ومدت طموحها إلى جنوب شرقى آسيا . ومن ناحية أخرى ، كانت الدول المتحاربة الاوربية قد وصلت بدرجة متفاوته صوب الخراب المالى (مثل فرنسا التى دارت المعارك على الاقاليم الأكثر تصنيعاً فيها) وكانت قد إستخدمت رأسمالها بطريقة مكثفة ، ودون أن تتمكن من تجديده ، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض صادراتها من المواد المصنعة ، والذى أدى بالتالى إلى قيام بعض الدول بإنشاء صناعة يمكنها تزويدها بالمنتجات الناقصة (نمت الهند والصين صناعة النسيج فيها ، وكان الأمر كذلك بالنســبة للبرازيل والأرجنتين) . وأخيراً ، فإن روسيا التى كان قد تم فيها تغيير النظام الإقتصادى ، قللت إلى درجة كبيرة مبادلاتها مع الخارج ، بعد أن كانت تحتل مكاناً هاماً للغاية فى التجارة العالمية قبل الحرب العالمية الأولى . ومع الأزمة ، إنكمش حجم التجارة العالمية إلى درجة كبيرة ، ما دامت ، وحسب أسعار عام ١٩٢٨ ، وبعد أن كانت قد إرتفعت من ٤٥ إلى ٧٥ مليار دولار فيما بين عامى ١٩٢١ و ١٩٢٩ ، (وكانت ٥٠ ملياراً فى عام ١٩١٣) ، إنخفضت بمقدار الثلث من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٢ ، فعادت إلى ٥٠ مليار ، ولا شك أنه قد تم تسجيل نوع من الارتفاع عند نهاية سنوات الثلاثينيات (حتى ما يقرب من ٧٠ مليار دولار) ، ولكن حجم التجارة العالمية فى عام ١٩٤٦ إرتفع إلى ٥٠ مليار دولار ، وهو نفس الحجم الذى كان عليه فى عام ١٩٣٢ ، وحتى فى عام ١٩١٣ . ففى ثلاثة وثلاثين عام إذن ، لم يسجل هذا الرقم أى زيادة .

وفى نفس الوقت ، كانت التعديلات التى أدخلت على وسائل المبادلات قوية بحيث أنها أدت إلى إنغلاق الدول على نفسها . وفى البلاد الأوربية كانت الحرب العالمية الثانية قد أدت إلى وضع تنظيمات من أجل تقليل الإنفاق من العملة الأجنبية ، والمحافظة على قيمة الصرف بين العملة الوطنية والعملات الأخرى ؛ وعلاوة على ذلك ، فان الواردات كانت تخضع غالباً لإحتكار الدولة (مثل فرنسا) بينما كانت عمليات منع التصدير تهدف ضمان تموين الأهالى بشكل أحسن . وهذا الإتجاه الخاص بالحماية إستمر بعد ذلك من أجل مواجهة ضرورات إعادة البناء ومواجهة التأميات الجديدة : وهكذا طبقت إنجلترا ، فى عام ١٩٢١ ، قانون « حماية الصناعة » ، وحمت به بعض الصناعات التى كانت قد نشأت فى أثناء فترة الحرب ؛ وزادت فرنسا من رسوم تعريفتها الجمركية ، وفضلت التفاوض الثنائى وعلى حساب مبدأ المساواة فى التعامل ؛ وإختارت الولايات المتحدة ، والتى كانت قد عرفت تذبذباً بين تعريفات الحماية والتعريفات الحرة ، تعريفة جديدة للحماية فى عام ١٩٢٢ . ولم نصل الى إتجاه ليبيرالى كبير إلا إبتداء من عام ١٩٢٧ فقط ؛ وكانت فترة إعادة البناء قد تمت ، كما تم إستقرار الجنيه والفرنك . وقام المؤتمر الإقتصادى العالمى الذى دعت له عصبة الأمم فى عام ١٩٢٧ بالتوصية بضرورة التخلى عن إجراءات المنع ، وضرورة خفض الرسوم الجمركية ، وتدعيم ذلك بالنص عليه فى المعاهدات طويلة المدى ، وتعميم فقرة الدولة الأكثر وداً . وشاهد العالم بالفعل فى السنوات التالية إتخاذ سياسة تجارية أكثر ليبيرالية من جانب الدول .

ولكن الأزمة الإقتصادية فى سنوات الثلاثينيات تسببت ، فى الدول الصناعية ، فى بطالة ضخمة ، وفى بعضها أصبحت قلة العمالة أمراً دائماً : وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا هى أكثر الدول تأثراً (على التوالى ٩ر٦

مليون عاطل) وكذلك إنجلترا ، ولكن فرنسا بدرجة أقل من ذلك بكثير ، مع ٦٠٠٫٠٠٠ عاطل . ونتج عن ذلك تغيير في تنظيم الأهداف وأولوياتها : فلقد أصبحت العمالة الكاملة للرجال أمراً حيوياً ، من الواجب إخضاع كل شيء لعملية تحقيقها ، وأصبح للتوازن الداخلي أولوية على التوازن الخارجي ، الأمر الذي أدى إلى القطيعة النهائية لنظام المبادلات الدولية . ففي أول الأمر ، وفيما بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٦ ، قامت الولايات المتحدة ، التي كانت أول دولة تصيبها الأزمة ، بزيادة حمايتها (١٩٣٠) ، وفرضت إنجلترا تعريفة من أجل الحماية ، ووثقت صلاتها بالكومنولث عن طريق نظام تعريفة أفضليات (الأفضلية الإمبراطورية في عام ١٩٣٢) ، وقامت فرنسا كذلك برفع رسومها ، ولكن بنوع خاص إبتداء من عام ١٩٣١ . ووضعت موانع على إستيراد المنتجات الزراعية ، ومن جانب آخر فشلت كل المؤتمرات الدولية التي كانت لها أماني ليبيرالية وعقدت في أثناء هذه الفترة (المؤتمر من أجل الهدنة الجمركية في عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣١ ، والمؤتمر الإقتصادي في لندن عام ١٩٣١) . وبعد ذلك ، وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ ، زادت الحماية تجاه الخارج ، مع إستخدام تقنيات حديثة (إتفاقيات الكايرنج) ، وزاد إتجاه عقد الإتفاقيات الثنائية . وأخيراً لم تتردد بعض الدول في أن تعدل من قيمة عملتها (خفض قيمة الجنيه في شهر سبتمبر ١٩٣١ ، والدولار في ١٩٣٣ ، والفرنك في ١٩٣٦ و١٩٣٧ و١٩٣٨) والتجأت دول أخرى إلى وضع أسعار مختلفة للعملة (ألمانيا بنوع خاص) من أجل تنمية صادراتها وتقليل وارداتها . ولكن ، إذا كنا قد لاحظنا أن إحدى الدول ، مثل الولايات المتحدة قد طبقت ، إتفاقيات تبادلية ، مع دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، ووافقت على خفض الرسوم الجمركية ، ومنحتها حق الدول الأكثر وداً ، فمع ذلك ، ومع نهاية سنوات الثلاثينيات ، كانت الصعوبات الموجودة في وجه المبادلات الدولية ، زيادة على نتائج الأزمة ،

قد أدت إلى تخفيض كبير فى حجم التجارة العالمية ، وإلى التخلى عن العمليات المتعددة الأطراف الدولية ، وإلى إنشاء كتل تجارية (وهكذا نجد أن التجارة الإنجليزية زادت عما كانت عليه مع الكومنولث) .

وكان إنهيار نظام المدفوعات الدولية أكثر قوة وأكثر خطورة عن السابقة (المبادلات) ، إذ أن كل تبادل كان يحتاج إلى دفع ، وكان هذا الدفع خاضع للمراقبة ، بينما لم تكن المبادلات خاضعة ، فلم يعد فى وسع المبادلات أن تنمو .

وفى سنوات العشرينيات تركت قاعدة الذهب مكانها ، ونتيجة لتوصيات مؤتمر جنوا عام ١٩٢٢ ، لقاعدة نقد الذهب ، وهو نظام يسمح للدولة أن تحتفظ ، ومن أجل مدفوعاتها الخارجية ، لا بالذهب ، ولكن بعملات إعتبرت معادلة ، وتمكنوا من الاحتفاظ بهذا الشكل بعدد بسيط من العملات — الجنيه والدولار والفرنك — إذ أن إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا كانت لها عملات ثابتة ، وكانت تقوم بجزء هام من التجارة العالمية ، كما كانت بنوع خاص تمتلك رصيدا هاماً من الذهب . ولكن هذا النظام أبدل فى سنوات الثلاثينيات وأخذ مكانه نظام « الكتل النقدية » : فإذا كان البنك المركزى فى إحدى الدول يمكنه دائماً أن يحتفظ بإحتياطى من أجل دفع مشترياته الخارجية ، وإذا كان هذا الإحتياطى مكون من عملة واحدة وليس من عملات مختلفة ، فإن العملة المحتفظ بها لم يكن قد تم إختيارها لمعادلتها للذهب ، أو لثبات قيمتها ، ولكن بسبب العلاقات الإقتصادية الوثيقة لهذه الدولة مع تلك الدولة التى أعطت إسمها على العملة المحتفظ بها (وهكذا ، كانت دول الكومنولث ، وبسبب علاقاتهم التجارية ، والنقدية ، والمالية ، مع إنجلترا تحتفظ بالجنيه الاسترليني ، وأصبحت أعضاء فى الكتلة النقدية للاسترليني ،

والتي كانت إنجلترا الدولة الرئيسية فيها) . وعندئذ كان مجموع الكتلة يمثل ، في علاقاته مع الخارج ، تطورا متماثلا إلى حد بعيد وخاضع لسياسة المكان الرئيسي .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، زاد الإنقسام عن ذلك بين المناطق النقدية . وكانت الأولى هي منطقة الإسترليني ، في عام ١٩٣٩ . ولم ينتج تحديدها من قرار أخذ من جانب واحد في لندن ، ولكن من حرية الإشتراك لعدد من البلاد كانت تطبق ، تحت إدارة إنجلترا ، سياسة متكاملة فيما يتعلق بمراقبة النقد ، والأفضليات التجارية ، ووضعوا في ودائع متساوية من النقد في لندن العملات والذهب الذي كانوا قد حصلوا عليه (وفي نظير ذلك ، وضع مبلغ إئتماني من الجنيهات لحساب كل دولة منهم) بينما كانت المبالغ المودعة بالاشتراك تخدم إحتياجات المجموع في هذه المنطقة ، وكانت تدار في الصالح العام وعن طريق إنجلترا . ثم ظهرت مناطق أخرى (منطقة الفرنك ، ومنطقة الاسكودو ، ومنطقة الفرنك البلجيكي) وكانت تقترب في مظاهرها العامة من مظاهر منطقة الاسترليني : وإذا كان الإنتماء قد نتج لا عن طريق حرية الإشتراك ولكن عن طريق المشاركة في نظام معين ، سياسي ، واقتصادي ، ومالي ، فإن التعاملات كانت حرة في داخل المنطقة ، وكانت الامكانيات الموضوعة بالاشتراك والتي تستخدم طبقاً لخطة موضوعة في تجاوب مع إحتياجات كل الأعضاء ، وعمل المجموع تجاه الخارج ، وباشراف الدولة الأم .

ولذلك ، فإن التفتيت كان عميقاً على المستوى الدولي . وكانت الأزمة الاقتصادية ، والحرب ، قد إصطحبها تقليل حجم التجارة الدولية والتبادلات النقدية والمالية ، فانغلقت الدول على نفسها وحاولت أن توازن موازين مدفوعاتها بوسائل ثنائية . وبنوع خاص ، كان مركز التنسيق لمجموع العلاقات الدولية

قد سار فى طريق تدهور لا يمكن إصلاحه ، وإستعد مركز جديد لأخذ مكانته .

٤ ـ تعدد وإتساع مدى التوتر الاجتماعى :

كانت أعوام ١٩١٤ — ١٩٤٥ ، وبخاصة إبتداء من عام ١٩٣٠ ، وقت أزمة وصعوبات النظام الرأسمالى ، تتميز بتوترات إجتماعية خطيرة . وكانت قلة التمازج الاجتماعى بدرجة تسمح لنا بالتفكير فى أننا أمام تفكك جزئى للمجتمع ، مصحوب بالشك فى السلطة .

أولا ـ التوترات الاجتماعية :

عادت التوترات الاجتماعية بين المجموعات المختلفة فى المجتمع إلى مسائل مصالح دعمها أن خصائص البنيان والحركة الاجتماعية كانت تتغير .

فمن ناحية ، كانت كل المجموعات المختلفة فى المجتمع ، فى وقت أو آخر ، تتعرض لاعتداءات على مصالحها وعلى وضعيتها ، الأمر الذى كان يدفع بها إلى الدخول فى صراع مع بقية المجتمع .

فكانت هناك المجموعات التى تعيش من الأرض . فأزمة سنوات الثلاثينيات أعادت ذكريات أعوام ١٨٧٢ — ١٨٩٦ التى تميزت بانخفاض أسعار المنتجات الزراعية ، وقلة الدخل الزراعى المتوسط ، وهددت مباشرة وجود الفلاحين ، وحدث ذلك فى الوقت الذى كان الفلاحون فيه مديونين ؛ فاستخدم الفلاحون حينئذ كل الوسائل الممكنة من أجل تحسين حالتهم (والمثل الأكثر وضوحاً لذلك هو مثل الفلاحين الأمريكيين الذين دفعهم الضغط إلى تخفيض قيمة الدولار عام ١٩٣٣) . ومن جانبهم ، واجه الملاك العقاريون بقية المجموعات الأخرى فى المجتمع كما حدث فى أوروبا الوسطى ، وألمانيا ، والمكسيك وفى إتحاد الجمهوريات السوفيتية فى سنوات العشرينيات حين هدد الاصلاح الزراعى مراكزهم ؛ وهزموا ، تبعاً للبلاد (تصفية الكولاك فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية) أو تمكنوا من المحافظة على مركز هام فى المجتمع (أوروبا الوسطى) .

ولقد تأثر عمال الصناعة إلى حد كبير . وهذه المجموعات فقدت وحدتها فى بعض البلاد بعد الإنشقاقات النقابية التى تسببت فيها الثورة الروسية وإنشاء الدولية الثالثة فى عام ١٩١٩ (إنشقاق اللجنة العامة للعمل C. G. T. فى فرنسا بعد مؤتمر تور عام ١٩٢٠) ، وتأثروا فى مجموعهم بالإضرابات التى لم تنجح مثل إضراب عمال المناجم فى انجلترا فى عام ١٩٢٦ ؛ وأصبحوا فى موقف ضعف نتيجة للبطالة التى كانت أهميتها ضخمة للغاية فى أعوام ١٩٣٠ - ١٩٢٥ والتى عبروا عنها بمسيرات الجوع فى الولايات المتحدة مثلا عام ١٩٣٥ ، وفى فرنسا فى عام ١٩٣٦ .

ولقد تأثر كذلك أصحاب الدخول الثابتة بدرجة عميقة ؛ إذ أن أعدادهم كانت كبيرة فى الدول الغربية ؛ ولم يكن أحد قد أهملهم من قبل ، وخاصة فى فرنسا . فلقد تسبب إرتفاع الأسعار فى أثناء الحرب العالمية الأولى فى تخفيض إيرادات هذه المجموعة ، التى عجزت عن تعويض ذلك سواء عن طريق العمل (وكانت فى العادة لا تعمل ، فعجزت عن تقديم خدماتها) أو عن طريق الإتجاه إلى مصادر أخرى للايراد . وإذا كانت سنوات الثلاثينيات قد شهدت بعض التحسن عن طريق خفض الأسعار ، فإن خفض قيمة العملة فى أثنـــاء الحرب العالمية الثانية قد تسبب فى الخراب النهائى وإختفاء هذه المجموعة بشكل نهائى تقريبا .

ولم تسلم من ذلك الطبقات الوسطى . ونعرف أن هذه التسمية تغطى مجموع غير متجانس ، ويعرفون بالتعارض ، أى أنها تشتمل على هؤلاء الذين ليسوا مزارعين ، ولا عمال صناعة ، أو ينتسبون للبورجوازية الكبيرة ، ويظهر بينهم التجار ، والموظفين ، والمستخدمون ، وأصحاب الجاراجات . ولقد قلل إرتفاع الأسعار وبدرجة كبيرة من متوسط الدخل الفعلى لهذه المجموعة (ووصل

بة الحال مع إنخفاض سعر العملة فى المانيا عام ١٩٢٣ إلى خرابها الكامل) وأدى ذلك إلى خفض قيمة وضعيتها (بينما كان أعضاء هذه المجموعة لا يخشون شيئا أكثر من تحويلهم إلى بروليتاريا وارغامهم ، عن طريق خفض قيمة إيراداتهم ، عن أن يقوموا بعمل يدوى تابع) ، وعندئذ ناضلت هذه المجموعة بكل قوتها لكى على تحافظ مكانتها ، وأعطت أصواتها فى الإنتخابات اولئك الذين ظهروا على أنه يمكنهم ضمان مصالحهم وعلينا أن نلاحظ ، من ناحية أخرى ، أن المستويات المختلفة فى هذه المجموعة تأثرت بدرجات متفاوتة ، حسب السنوات : وهكذا ، نجد مثلا فى فرنسا موظفين عرفوا ، فى بداية الثلاثينيات ، تحسنا فى حالتهم (ظلت مرتباتهم ثابتة فى الوقت الذى إنخفضت فيه الاسعار) ثم تدهوراً (سياسة تقليل حدة الأزمة التى طبقها بيير لافال فى عام ١٩٣٥ ، والذى رفض تخفيض سعر الفرنك ، وكان يأمل فى الوصول الى خفض تكاليف الانتاج عن طريق تخفيض بعض الأسعار ، والمصروفات العامة ، الأمر الذى أى الى تخفيض ١٠ ٪ من مرتبات الموظفين) .

ومن ناحية أخرى نجد أن ، علاوة على هـذه التوترات الإجتماعية الخطيرة كانت هناك مؤثرات لها صفة العمومية أصابت تشغيل وعمـل المجتمع كله .

فأصابت الطبقية الإجتماعية تغيرات ، إذ أن مجموعات إجتماعية جديدة ظهرت وهكذا كانت تنمية المشروعات فى الولايات المتحدة قد أخذت شكلا أجبر أصحابها ، وهم غير قادرين وحدهم على ضمان تسييرها ، الى أن يدعوا أنفسهم بمساعدين يزيد عددهم أو ينقص تبعا لحجم المشروع ، والى أن يعهدوا إليهم بمسئولياته ، وبجزء من سلطة اتخاذ القرارات ؛ ومال أصحاب المشروعات هذه والمشرفون عليها عندئذ الى تكوين مجموعتين متميزتين وجاهد هؤلاء الأخيرون

وباستمرار من أجل زيادة سلطتهم في الميدان الإقتصادى . وبنفس الطريقة ، فى البلاد الصناعية ، ونتيجة لتدخل الدولة من أجل تسيير الحرب ، والتغلب على الأزمة ، أو كما حدث فى روسيا ، من أجل ضمان تسيير اقتصاد مختلف ، نمت البيروقراطية . وهؤلاء البيروقراطيون ، بإدعائهم ، وبقوة مختلفة تبعاً للبلاد ، إنهم يسيرون أنشطة الإنتاج ، والتوزيع ، دخلوا حينئذ فى صدام مع المجموعات الأخرى .

أما مواصفات الطبقية الإجتماعية فانه قد أصابه كذلك بعض التعديلات . فالنقود ، والهيبة ، والاقدمية أخذت فى فقد قيمتها ، وكذلك بعض الوظائف ، تبعا للدخل الذى يأتى منها . وعلينا أن نرى فى ذلك نتائج للتغيرات التى تسببت فيها الحروب والأزمة الإقتصادية ، والتى حطمت ، كما رأينا ، أصحاب الدخول الثابتة وسمحت بتكوين سريع لثروات ضخمة (ضاعفت الحرب العالمية الأولى عشرة مرات عدد أصحاب مليونات الدولارات فى الولايات المتحدة) . وكذلك إستخدام نظام مختلف للقيم ، وهو الذى كان ناتجا فى الولايات المتحدة بشكل رئيسى عن مستوى الدخل ، وإتصال أهالى أوربا بالجيش الأمريكى أدى كذلك إلى ، محاكاة التقليد ، والعادات للدولة المنتصرة والتى كانت تحاول فى نفس الوقت أن تقترح على الأمم الأخرى طريقتها فى التفكير وفى الشعور وفى التصرف .

كما أن الحركة الاجتماعية الصاعدة (الإمكانية المتاحة للفرد للمرور من طبقة إجتماعية الى طبقة أخرى موضوعة على مستوى أكثر إرتفاعا فى السلم الإجتماعى) قلت بدرجة واضحة فى أعوام الثلاثينيات . وحدث ذلك أولا بسبب كون النشاط الإقتصادى قد قل أو ظل محافظا على وضعيته فى عدد كبير من البلاد ، الأمر الذى يعنى أن حجم الانتاج المطابق للحجم الذى كانوا قد وصلوا إليه ،

يمكن أن يحدث عن طريق نفس العدد من الأفراد ، فعملوا ببساطة على تعويض ظهور النشاطات (بينما كان التوسع فى النشاط التجارى مرادف لإنشاء مراكز جديدة وفتح مجالات تصدير على جميع مستويات السلم المهنى ، وزيادة عرض الوظائف)، وبعد ذلك ، تكون إنشاء فروع جديدة أو منتجات جديدة قليلة العدد. ونضيف أن تقليل الحركة الإجتماعية دعمها ذلك الصدام الموجود بين الأجيال المختلفة داخل بعض المجتمعات ، كما هو الحال فى فرنسا . فلم تقل فقط الفرص الفردية للصعود الإجتماعى ، بل أنه كذلك نتيجة لتقدم سن السكان ، تأخرت أو دفعت الى النصف الثانى أو الى الثلث الأخير من الحياة المنتجة . وهكذا كانت أمام الأفراد حياة تشتمل على إمكانيات ضعيفة للتحسن المالى والصعود الاجتماعى .

ثانيا : الطعن فى السلطة

إصطحب هذه التوترات الإجتماعية ، وأزمات المجتمعات ، وهذه التغيرات شك وطعن فى السلطة السياسية سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى الخارجى .

فعلى المستوى الداخلى : تمت مهاجمة النظم والرجال السياسيين بكل قوة .

وإتضح ضعف السلطة أولا فى الفضائح . وهكذا ، وفى الولايات المتحدة ، كان إنتخاب هاردينج الرئاسة (١٩٢٠) مرادف لإستيلاء « عصابة أوهيو » على السلطة (وكان هاردينج من أوهيو) وهو الذى دفع غاليا ثمن تدخلاته السياسية ، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا التى ظهرت فيها سلسلة من « المسائل » فى بداية العشرينيات (وزير مالية سابق يحكم عليه ، ومحامى ووزير سابق ، ورئيس وزراء مقبل يدخل فى فضيحة البريد الجوى) وفى نهاية هذه السنوات

(إلقاء القبض على مارت هاناو ، مدير مجلة فرنسا Gazette de France) أو بداية الثلاثينيات (إلقاء القبض على أوستريك Oustric رجل المصارف ، وبنوع خاص مسألة كوبونات بنك الائتمان لبلدية بايون ، والتى تمكن فيها ستافيسكى Stavisky من الإستيلاء على مبالغ كبيرة ، وأدت وفاته إلى استقالة الوزير المسئول .

وبعد ذلك ، رفضوا حكومات ، وأنظمة ، ويمكننا أن نلاحظ فقدان المكانة فى مثل هذا الرفض ، ولقد وقعت أحداث شغب ، تلتها فى بعض الحالات اصطدامات مع الشرطة ؛ ونتج عنها سقوط القتلى ، مظهرة بذلك صعوبة موقف المسئولين (مثل حالة التمرد فى فرنسا فى ٦ فبراير ١٩٣٤) ؛ وحدثت تغيرات مشروعة فى الحكومات لوضع حد لحالة رأوا أنه لا يمكن قبولها ، فأوصل الناخبون ، مجموعة من الرجال مختلفين تماما ، الى السلطة (المناداة بهتلر كمستشار فى عام ١٩٣٣ ، بعد فشله فى العام السابق لرئاسة الجمهورية ضد الماريشال هندنبرج Hindenburg ، ووضع الديمقراطيين مكان الجمهوريين فى إنتخابات الرئاسة فى الولايات المتحدة عام ١٩٣٢ ، وتكوين حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا بعد انتخابات شهر مايو عام ١٩٣٦) ؛ والانقلابات والتلويح بشبح الحرب زادت أعدادها فى بداية العشرينيات ، واذا كان بعضها قد فشل (محاولة انقلاب كراب Krapp فى ألمانيا عام ١٩٢٠ ، ومحاولة هتلر فى ميونخ عام ١٩٢٣) فإن غيرها قد أصاب النجاح (موسولينى ، والزحف على روما فى شهر أكتوبر ١٩٢٢ فى ايطاليا ، وسالازار Salazar فى البرتغال عام ١٩٣٢) ، وبلسودسكى Pilsudsky فى بولندا عام ١٩٢٦ ، وأتاتورك فى تركيا عام ١٩٢٢) .

وكان قمة اظهار رفض حكومة هو تلك المواجهة المسلحة التى وقعت بين مجموعتين من أهالى نفس الأمة ، أى الحرب الأهلية (الصراع بين الحمر والبيض

فى روسيا من عـــام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٢ ، وبين الجمهوريين والوطنيين فى إسبانيا من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ ، نتيجة لإنتخابات شهر فبراير ١٩٢٦) .

وأخيراً ، أصبحت عملية تصفية الخصم السياسى كثيرة الوقوع خلال هـذه السنوات ، وتكفينا هنا بعض الأمثلة . فالنائب ماتيـــوتى Matteotti الذى عارض بقوة الإتجاه الفاشستى أغتيل فى إيطاليا فى عام ١٩٢٤ ؛ وأغتيل رون Roehm وكبار مسئولى الأمن الألمانى فى فراشهم يوم ٣٠ يونيو ١٩٣٤ فى ألمانيا ، وأغتيل إسكندر ملك يوجسلافيا فى مرسيليا فى شهر أكتوبر عام ١٩٣٤ ؛ وفى نفس الفترة دهس القطار « شاهد الملك » الذى كانت لديه وثائق عديدة عن مسألة ستافسكى ، بعد أن وضع على الشريط ، ولم يتوصلوا أبداً إلى قتلته ؛ وفى روسيا تمت عملية تصفية بعض المعارضين بعـد قرارات وأحـكام قضائية وإعترافات (قضية موسكو عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨) . وأخيرا ، ولكى نعود الى فرنسا ، فلنذكر إغتيالات ماركس دورمـوا Marx Dormoy فى عام ١٩٤١ ، والاميرال دارلان Darlan فى شهر ديسمبر ١٩٤٢ ، وفيليب هينريو Henriot فى شهر يونيو ١٩٤٤ ؛ وجان زاى Zay وجورج مانديل Mandel فى شهر يوليو ١٩٤٤ .

وعلى المستوى الخارجى ، كان الطمس أقل أهمية ، وأقل وضوحا .

فظاهريا ، لم تكن الدول المستعمرة من جانب أوربا ، تبـدو ، وعـلى الاقل فى غالبيتها العظمى على أنها ترفض مصيرها ، وتأمل فى الحصـول على الاستقلالى السياسى . واحتفظت الدول الاوربية ، من جانبها بنفس الموقف (أى أن المستعمرات ، وبصفتهامورداً للمواد الاولية ، وسوقاً لتصريف المنتجات الوطنية ، كانت كذلك بلاد يجب توصيلها الى مستوى أكثر حضـارة ، ولكن دون تحديد لهذا المستوى ؛ ولا الوقت الذى يتم فيه ذلك) ووصل الامر حتى

إلى نشوب حروب استعمارية ، مادام غزو الحبشة التى كانت إيطاليا قد حاولت القيام به فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر قد تم فى عام ١٩٣٥ .

ومع ذلك فإن مؤشرات كثيرة كانت تدل على وجـــود طعون فى سيطرة أوربا على العالم . وظهرت آراء جديدة . وشهد العالم إجماع على رفض الاستعمار فى شهر سبتمبر ١٩٢٠ ، فى باكو ، وبعد الثورة الروسية ، وعقد المؤتمر الثانى للدولية الثالثة (يوليو - أغسطس ١٩٢٠) ؛ إنعقد المؤتمر الأول لشعوب الشرق وتمت فيه مناقشة وسائل العمل الثورى فى آسيا ، وقدم فيه لينين إستراتيجية جديدة . وكذلك مؤتمر الرابطة الإفريقية الذى اجتمع فى باريس فى عام ١٩١٩ وفى لندن فى عام ١٩٢١ و ١٩٢٣ ، وفى نيويورك فى عام ١٩٢٧ ، وطرح مبدأ المساواة بين الأجناس ، وطالب بمشاركة الأفارقة فى تصريف شئون بلادهم ، ولكنه لم يتمكن من أن يحول المستعمرات السابقة إلى أمة سوداء . واخترعت الفكرة الزنجية (فى باريس بواسطة إيميه سيزار Aimé Cèsaire فى عام ١٩٣٢ - ١٩٣٤) ؛ وأكد بريس مارس فى كتابه « هكذا يتحدث العم توم » ، الذى نشر عام ١٩٢٨ ، أن الحضارات الزنجية كانت موجودة فى إفريقيــة . وفى عام ١٩٤٤ ، وفى خطاب ألقاه فى برازافيل ؛ إعترف الجنرال ديجـول de Gulle بحقوق السكان من الأهالى .

وبدأ رجال مصممون على الحصول على استقلال بلادهم فى التمرن: فهكذا جاء نيكروما N' Krumah من نيجيريا ، ودرس فى جامعة لينكولن فى الولايات المتحدة ، وبشر بالإتجاهات الوحدوية الإفريقية ، وكتب فى عام ١٩٤٥ بيانه « صوب حرية المستعمرات » ، وجومو كينياتا Jomo Kenyatta رئيس الإتحاد الافريقى لكينيا فى الثلاثينيات ، والحبيب بورقيبة H. Bourguiba مؤسس جريدة « العمل التونسى » فى عام ١٩٣٢ ، مبشرا بالثورة الوطنية ،

والإصلاح والعلمانية ، وسوكارنو Sokarno الذى أسس فى عام ١٩٢٧ الحزب الوطنى الأندونيسى وطالب باستقلال جزر الهند الشرقية الهولندية ، ودون أن ننسى بطبيعة الحال نهرو Nehru ، وماوتسى تونج Mao Tsé-toung وهوشى مين Ho-Chi-Minh وجناح Djinah مؤسس الرابطة الإسلامية فى الهند ، والذى إقترح فى عام ١٩٤٠ إنشاء الباكستان .

وحددت أعمال العنف هذه التغييرات . وكان رد الفعل الأول ، والأكثر عنفا ، هو إغتيال الجنود من الوطنيين للضباط البيض (الجـــزائر ١٩٣٤) . وشاهدت هذه الفترة ثورات لها مدى متفاوت ، واستمرت لفترات متفاوتة : ثوره الدروز فى سوريا عام ١٩٣٢ ضد الفرنسيين ، وثورة المغرب (حرب الريف) عام ١٩٢٥ ، التى تطلبت إرسال حملة من مليون رجل ؛ وثورة العراق وثورة مصر ضد الانجليز فى عام ١٩٤١ و ١٩٤٢ ، وثورة سطيف فى الجزائر فى شهر مايو ١٩٤٥ . وأخيرا كانت هناك كذلك ثورات ضد نظم الحكم التى كانت تترك للاجانب جزءا كبيرا من السيادة الوطنية (حالة الصين وحيث كان الزحف الطويل هو أبلغ دلالة على ذلك) .

وهكذا فإن توترات إجتماعية ، داخلية وخارجية ، اصطحبت التغيرات الإقتصادية ، والتعديلات التى أدخلت على النظم ، والقطيعة فى العلاقات الاقتصادية الدولية أنمت بهذا الشكل إعطاء مواصفات فترة الثلاثين عاما التى إنتهت عام ١٩٤٥ فما الذى سيحدث فى السنوات التالية ؟ لم يغامر أحد بالتنبؤ به .

الفصل الثانى

استــــمرار التنمية

من النظرة الأولى ، يبدو التناقض الكبير مع الفترة التى أدت إلى هذه الحالة فى عام ١٩٤٥ ، ما دام الإقتصاد العالمى كان قد دخل منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً فى مرحلة نمو سريع ومستمر لم يكن لها مثيل فى الماضى . وعلينا ألا نقنع بهذه الملاحظة السطحية ، إذ أن هذه الحركة قد نتجت عن حركة عناصرها ، الإقتصاديات الوطنية ، والتى كانت حركات تطورها مختلفة تماماً . ولذلك فإننا ، بعد أن نشرح الخصائص الرئيسية لهذا التوسع ، سنحاول أن نقرر ما هو الدور الخاص الذى كان لكل عامل من هذه العوامل المختلفة فى التطور .

١ ـ الوقائع :

لم يتم نمو الإقتصاديات الوطنية المختلفة بنفس السرعة ؛ هذا علاوة على أن حركة الأسعار والتقدم الاقتصادى كانت غير متشابهة . ونتج عن ذلك تغيير جديد فى طبقات الأمم وفى التنظيم الإقتصادى .

أولا ـ عدم المساواة من جديد فى التنمية :

إذا كانت معدلات التنمية المنتجات الخام وفى التغيرات البفيائية مرتفعة فى مجموعها ، فإن إختـــلافات هامة ظهرت من دولة لأخرى ، وهى التى تخلق عدم مساواة جديدة .

أما عن قوة التنمية وأبعادها ، فنجد أن الحركة العامة لزيادة التنمية كانت موزعة بطريقة غير متساوية بين الدول .

فبالنسبة للعامل الأول نجد أنه يتمثل فى التوسع الاقتصادى العالمى مقاساً بنمو الانتاج الكلى ، خلال الخمسة وعشرين عاماً الأخيرة .

وهذه تمثل ثلاث خصائص فلقد كانت أولا سريعة : فارتفاع الانتاج الكلى الفعلى قد تم بمعدل سنوى مرتفع بشكل خاص ، ما دام بالنسبة لأساس ١٠٠ فى عام ١٩٥٠ نجد أن المعدل قد إرتفع إلى ١٧٠ فى عام ١٦٠ وإلى ٢٧٠ فى عام ١٩٧٠ ، أى تضاعف ثلاث مرات تقريباً فى عشرين عاماً . وكان كذلك قد إستمر خلال فترة طويلة ، ما دام قد إستمر لفترة خمسة وعشرين عاماً (أى جيل تقريباً) وأنه يبدو مستمراً فى خطه البيانى حتى الآن . وأخيراً ، فانه قد حدث بدون تراجع ؛ فلم يحدث إبداً أن كان إنتاج إحدى السنوات أقل من الكمية الخاصة بالعام السابق ؛ هذا علاوة على تسجيل إجراءات علاج لفترات قصيرة (كما حدث فى عام ١٩٤٩ ، وعند نهاية فترة إعادة البناء التى صحبها إستقرار فى الاقتصاد ، فانها كانت مصحوبة بالاستقرار الاقتصادى ، وكان الأمر كذلك فى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ بعد الارتفاع الذى حدث نتيجة لحرب كوريا عام ١٩٥٠ ؛ وبعد ذلك فى سنوات ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ — ١٩٦٩ التى تميزت كذلك بحدوث إجراءات علاج) فان هذه الوقفات فى مجموعها كانت تمثل أقل من ثلث الفترة التى ندرسها .

وتجميع الميزات الثلاث — السرعة ، والاستمرار ، وعدم التراجع — يعتبر ظاهرة إستثنائية . فالواقع أنه فى فترة زمنية أطول ، من بداية القرن التاسع عشر حتى أزمة عام ١٩٢٩ — كان متوسط معدلات النمو السنوية للاقتصاد العالمى هو ٢ ٪ . ولذلك فاننا شاهدنا منذ ١٩٤٥ ما يزيد على مضاعفة السرعة التى كانت قد سجلت فى الماضى ، والتى كان الفكر قد تعود عليها . وكذلك الحال فى أننا لم نعرف فى الماضى توسعاً إستمر طوال هذه الفترة ، إذ أنه منذ بداية التصنيع ؛

أو حتى من النصف الثانى للقرن الثامن عشر إلى عام ١٩١٤ ، فان التوسع الاقتصادى قد عرف مراحل طويلة لزيادة السرعة وأخرى لابطائها (كانت سنوات ١٨٤٨ — ١٨٥٠ وحتى ١٨٧٢ ومن ١٨٩٦ حتى ١٩١٤ تمثل الظاهرة الأولى ، وسنوات ١٨١٥ — ١٨٤٨ و١٨٧٢ — ١٨٩٦ تمثل الثانية) ولم تكن الفترات الطويلة للتوسع تستمر خلال فترات زمنية طويلة كهذه . وأخيراً ، فان هذه المراحل لم تكن منتظمة أبداً ، وكانت تقطعها أزمات شديدة . وبمعنى آخر فان التاريخ الاقتصادى للعالم لم يسجل أبدا مثل هذا التوسع ؛ بالنظر من زاوية زيادة الانتاج فى الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن . ومع ذلك فعلينا أن نذكر أنه إذا كانت معدلات الزيادة فى الانتاج العالمى ٧٠ ٪ (من ١٠٠ إلى ١٧٠ على أساس ١٠٠ فى عام ١٩٥٠) فيما بين ١٩٥٠ و١٩٦٠ ، فعلى العكس من ذلك فانها لم ترتفع إلا إلى ٩٠ ٪ (من ١٧٠ إلى ٢٧٠ على أساس ١٠٠ فى عام ١٩٥٠) فيما بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ ؛ وهكذا بدت إذن حركة إبطاء واضحة ، دون أن نتمكن من أن نعرف ما إذا كانت تمثل ظاهرة طارئة أم لا .

ولم يحدث هذا التوسع فى كل البلاد ، إذ أن مجموعتين كبيرتين قد أسهمتا ، وبنسب متباينة ، فى هذه الزيادة .

فالأولى هى هذه البلاد التى كانت معدلات التنمية فيها أعلى من المعدلات المتوسطة . وكان لبعضها معدلا مرتفعاً بنوع خاص طوال الفترة : وكان الأمر يتعلق بالبلاد المكتملة النمو والتى كان نموها قد عرف تجديداً بعد الحرب العالمية الثانية (مثل اليابان ، وعلى أساس ١٠٠ فى عام ١٩٦٣ التى ارتفع فيها معدل مجموع الانتاج الوطنى بالسعر الثابت من ٤١ إلى ١٨٩ ، أى أنه تضاعف أربع مرات فيما بين عامى ١٩٥٣ و١٩٦٩ ، ولم يكن المتوسط أقل أبدا من ٥ ٪ ،

ولم تكن السنوات التى إرتفع فيها إلى ١٠ ٪ نادرة) ، ولكن كذلك البلاد المتخلفة ، أو التى فى سبيل النمو مثل المكسيك (على نفس الأساس مر المعدل من ٥٤ إلى ١٦٧ فيما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٧٠) وتايلاند والصين . وهناك مجموعة داخلية أخرى هى الدول التى لم تصل فيها معدلات النمو إلى مثل هذا الارتفاع : وهى تشتمل على البلاد الكاملة النمو مثل ألمانيا الفيدرالية) وحيث مر المعدل من ٥١ إلى ١٤٢ فيما بين عامى ١٩٥٣و١٩٧٠) وفرنسا ، وإيطاليا ؛ ووصلت بعض الدول التى فى طريقها إلى النمو إلى مثل هذه المعدلات ؛ وأخيرا ، فاننا نجد كذلك بلادا مثل روسيا ، والتى سجلت فيها معدلات النمو المرتفع فى الخمسينيات تناقصاً فى الستينيات (من ٧ر١٠ ٪ فى ١٩٥١ — ١٩٥٥ ، إرتفعت إلى ٣ر٨ ٪ فى ١٩٥٩ — ١٩٦٠ ؛ ثم إنخفضت إلى ١ر٦ ٪ فى ١٩٦١ — ١٩٦٥ وأصبحت ٦ ٪ فى عام ١٩٦٩ بالنسبة لعام ١٩٦٨) .

ونجد فى المجموعة الثانية تلك البلاد التى كانت لها معدلات نمو أقل من المتوسط . وهنا أيضاً ، نلاحظ وجود مجموعة صغرى من الأمم الكاملة النمو أو التى فى طريقها إلى النمو والتى كان نموها أقل من المعدل بقليل : وتمثل الولايات المتحدة وبوليفيا هنا معدلات متماثلة ، فالمعدل (وعلى أساس ١٠٠ فى عام ١٩٦٣) قد مر فيما بين عام ١٩٥٣و ١٩٧٠ من ٧٥ إلى ١٣١ بالنسبة للأولى ومن ٨٢ إلى ١٤٣ (١٩٦٩) بالنسبة للثانية . وتشبه المجموعة الصغرى الثانية الدول التى كان نموها أكثر ضعفاً : فنجد فيها بنوع خاص دولة ، هى إنجلترا ، التى كانت قد تابعت تدهورا طويلا بدأ فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (كان إرتفاع الانتاج القومى أقل من ٢ ٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة ، ومر المعدل من ٧٧ إلى ١٢٢ فيما بين عامى ١٩٥٣ و١٩٧٠ ، ويمكننا أن نعتبر أن مقدار التدهور كان يحدث بطريقة نسبية ، أى كزيادة تقل نسبياً عن الزيادة التى حدثت فى الدول الأخرى ، وليس بطريقة مجردة ، كإنخفاض قيمة مجموع

الانتاج القومى) ؛ ويمكننا أن نجد هنا كذلك الكثير من الدول التى فى طريقها إلى النمو فى أمريكا الجنوبية وفى آسيا (والتى تمثلها الهند) وفى إفريقية مثل غانا .

وعلينا كذلك ألا ننسى أن مثل هذه الإرتفاعات، ولكى نقدرها على حقيقتها، يمكن موازنتها بالقيم المجردة للمنتجات القومية ، إذ أن نفس الزيادة إبتداء من مستويات انطلاق مختلفة تصل فى نهاية الفترة الى فروقات أكثر وضوحاً . وان عدم المساواة هذه فى معدلات النمو ، مهما كان مستوى تنمية البلاد ، فى ارتباطها باختلافات كبيرة فى نقطة الإنطلاق ، قد نتج عنها أن غيرت الى حد كبير من تسلسل الوضعية الاقتصادية للدول بالنسبة لعام ١٩٤٥ . وإذا كانت الولايات المتحدة قد ظلت دائماً هى الدولة التى كان انتاجهـــا القومى هو الأكثر ارتفاعاً (أقل بقليل من ١٠٠٠ر١ مليـــون دولار فى عام ١٩٧٠ أى ما يقرب من ثلث الانتاج العالمى) فإن أربع دول أخرى — اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وألمانيا الاتحادية ، واليابان ، وفرنسا — (أى ٨٣٠ مليون دولار فى نفس الفترة بالنسبة للثلاث الأخيرين) يأتون بعدها ، والفاصل مع الولايات المتحدة أقل بكثير مما كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وشىء غريب هو أن تسلسل هذه الدول الجديد يقترب مما كان عليه فى عام ١٩٣٩ ، والاختلاف الرئيسى يتمثل فى انخفاض انجلترا، وتقدم الصين . ولذلك فإن نمو الانتاج العالمى قد خضع إذن ، وكما هو الحال دائماً ، لنمو مجموعة صغيرة من الدول ، وأحسن مثل على ذلك هو أن انخفاض المعدلات فى تنمية المنتجات العالمية الذى شرحناه قد نتج بشكل أساسى عن التغييرات التى سجلت فى الولايات المتحدة وفى اتحاد الجمهوريات السوفيتية .

وأما عن زيادة السرعة والتنوع ، فإن زيادة الانتاج قد سار جنباً الى

جنب مع التنوع السريع الذى امتد على كافة النواحى الإقتصادية .

فمن ناحيــة ، ولكى لا ننظر فى أول الأمر إلا فى القطاعات الكبيرة ، ـــ القطاع الأول ، والثانى ، والثالث ، فإن القطاع الثانى قد أخذ أهميــة متزايدة باستمرار ، إذ أن كل الدول قد عملت على تنمية صناعاتها .

ففيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، وعلى أساس ١٠٠ فى عام ١٩٦٣ ، ارتفع الإنتاج الصنــاعى العالمى من ٥٧ إلى ١٥٨ ، وتضــاعف بنسبة ٢ر٨ ، بينما كان الإنتاج الزراعى العالمى قد مر ، فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٨ من ٧٣ الى ١١٨ وزاد فقط بما يزيد قليلاعن النصف . ومثل الإنتاج القومى ، فان حركة التصنيع هذه كانت موزعة بدون مساواة ، الأمـر الذى يمكننـا من تصنيف الدول التى قامت بها فى مجموعات مختلفة . وعلى أساس أهمية التنمية فى المكان الأول . والمجموعة الأولى لا تشتمل إلا على اليابان التى تمكنت فى خلال سبعة عشر عاماً (من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٠) من أن تضاعف أكثر من تسعة أضعاف إنتاجهـا الصناعى ، الأمر الذى جعل المعـدل (على أساس ١٠٠ فى عام ١٩٦٣) يصل من ٢٨ إلى ٢٥٨ . أما المجموعة الثانية فانها تتكون من البلاد التى كانت معدلات تنميتها مرتفعة جدا (مضاعفة من ثلاثة إلى خمسة أضعاف) وتجمع بهـذا الشكل دولا كانت فى الماضى مصنعة وكذلك دولا كانت متوسطة أو قليلة التصنيع عند نهاية الحرب العالمية الثانية : وتوجد فيها المكسيك ، وإسرائيل وايطاليا وروسيا . ومجموعـة ثالثه ، وهى التى يقترب المعدل فيها من ١٥٠ إلى ٢٠٠ ٪ وتشتمل على دول كاملة النمو (ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة ، وفرنسا) أو دول فى طريق النمو (البرازيل) ودول متخلفة (الهند) ومجموعة رابعة وهى التى وصل الارتفاع فيها إلى ١٠٠ ٪ : وتدخل فيها الـكثير من الدول الأفريقية (السنغال وكينيا) وأمريكا الجنوبية (بوليفيا) ، ونرى بينها أقدم الدول صناعة فى العالم ـ إنجلترا ـ

التى أعطت أقل المعدلات إرتفاعاً (من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٧٠ إرتفع المعدل من ٧٤ إلى ١٢٤ أى زيادة ٧٥٪ فى سبعة عشر عاماً) والصناعة التى كانت منقذاً لبعض الدول أصبحت الآن موجودة فى كل مكان فى العالم ، ولم تعتمد زيادة التنمية الصناعية على أهمية هذا القطاع منذ إبتداء هذه الفترة .

ومع ذلك ، فعلينا أن ننقح وجهة النظر هذه . ففى كثير من البلاد المصنعة منذ القرن الماضى ، مثل بلاد أوربا والولايات المتحدة ، كان إنتاج الخدمات أكثر قوة من إنتاج الأدوات المادية المصنعة ، وكانت تنمية القطاع الثالث أعلى من تنمية القطاع الثانى : وهكذا نجد أنه بالنسبة لفرنسا أن الانتاج الصناعى الذى كان يمثل فى عام ١٩٤٩ ٨ر٤٦٪ من مجموع الانتاج القومى ، أصبح ٢ر٤٣٪ فى عام ١٩٦٦ (بابعاد البناء) ، وذلك فى نفس الوقت الذى مرت فيه الخدمات من ٦ر٣٠٪ إلى ٦ر٣٧٪ ، والزراعة من ٥ر١٥٪ إلى ٩ر٨٪ فاذا كانت مثل هذه الاختلافات فى معدلات التنمية تدفع إلى الاعتقاد فى أن بعض الدول قد دخلت فى مرحلة ما بعد الصناعة ، فان علينا أن نذكر جيدا أن هذه التنمية السريعة للقطاع الثالث قد ظهرت كذلك فى عدد من الدول المتخلفة ، تبعاً للاتجاه الذى وضح فى فترة ما بين الحربين : وهكذا ، ولكى لا نأخذ سوى مثل مصر فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، فان الأهالى المنتجين الذين يعملون فى القطاع الثانى كانوا يمثلون دائماً ١٢٪ من مجموع الأهالى العاملين ، بينما كان الذين يعملون فى القطاع الأول قد إنخفضت نسبتهم من ٦٤٪ الى ٥٨٪ وأولئك الذين يعملون فى القطاع الثالث قد زادت نسبتهم من ٢٤ الى ٣٠٪ .

ومن ناحية أخرى ، كان التنوع كذلك عميقاً ، داخل كل قطاع ، نتيجة للعلاقة المشتركة لهاتين الظاهرتين .

وفى دراستنا لقطاع الصناعة وحده ، رأينا ظهور منتجات جديدة ، متسببة فى خلق فروع جديدة أخذت فى النمو بسرعة مثل التلفزيون ، والالكترونيات ،

وبعض أجزاء من فرع الكيمياء (البلاستيك والمنسوجات ذات الألياف الصناعية) والصناعات النووية (فى التطبيقات السلمية والعسكرية)، وصناعات الفضاء. ولقد ظهر هذا التنوع الجديد بشكل عميق وبشكل كامل عند الدول الأكثر ثروة، والتى لها أكثر مستوى من الدخل القومى، والتى تمتلك بالفعل قطاعاً صناعياً هاماً، قديماً ومنوعاً، مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، واليابان؛ وسمح التصنيع القديم بتصنيع جديد وأكثر عمقاً وعلاوة على ذلك، فان بعض الفروع الموجودة بالفعل، ولكنها ليست نامية بدرجة كافية، عرفت هى نفسها كذلك معدل توسع سريع، دفع بهم الى احتلال مكانة أكثر أهمية فى القطاع الصناعى (السيارات). ودعمت عدد صغير من الفروع الجديدة والتى ظهرت أخيرا، وهى نفسها الموجودة فى هذه الدولة أو تلك، توسع القطاع الصناعى فى بعض البلاد: المنسوجات الصناعية، البترول، السيارات، المنشآت الكهربائية، والكيمياء التى كانت فى فرنسا وفى ألمانيا من الصناعات الرئيسية.

وأدى تدهور بعض الفروع الأخرى الى زيادة عملية التنوع. فالواقع أنه ليس فقط أن كل فرع لا ينمو أبدا بنفس السرعة التى ينمو بها غيره، ولكنه لا يوجد أى سبب يدفعه الى الاستمرار دائماً فى ضمان نفس معدل الانتاج الأكثر ارتفاعاً الذى يكون قد وصل اليه من قبل، والتناقص، والتدهور، وحتى الاختفاء يؤثر على المنتجات وعلى الفروع. وفى هذا الخصوص، كانت الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٠ تتميز بتناقص الانتاج فى بعض الفروع: فنتيجة لزيادة انتاج البترول والغاز الطبيعى، ظهر اتجاه واضح تماماً فى مجموع البلاد الصناعية لإحلالها كمصدر للطاقة محل الفحم الذى انخفض انتاجه بدرجة كبيرة (فمن عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٩ فى فرنسا من ٥٢ الى ٤٢ مليون طن، وفى ألمانيا الاتحادية من ١٤٢ الى ١١٢، وفى انجلترا من ٢٢٧ الى

١٦٦) ؛ وكذلك الحال بالنسبة لغزل الصوف الذى حلت محله المنسوجات الصناعية (من الانتاج فى ألمانيا الغربية من ١١٢ مليون طن فى عام ١٩٦٠ الى ٧٩ فى ١٩٦٨ ، ومن ٣٤٢ الى ١٨٦ فى الولايات المتحدة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٨ ، بينما يظل كما هو فى انجلترا مع ٢٤٢٫٦ و ٢٤٥٫٦) ؛ وأيضا بالنسبة للجلود التى حل البلاستيك محلها ، والخشب الذى حل الإسمنت محله .

ثانيا : الاسعار والتقدم :

ترجمت التنمية ، التى كانت فى نفس الوقت مصحوبة بتغيرات فى الأسعار ، بارتفاع واضح للدخل الفعلى للفرد .

وكان هناك الاستمرار والتنوع فى إختلاف الأسعار ، ولذلك فانه علينا أن نفصل بين الحركة العامة والحركة الخاصة .

أما فيما يتعلق بالحركة العامة ، فاننا نجد أنفسنا هنا أمام ظاهرة فى منتهى الاهمية : فلقد ظهر ارتفـاع الاسعار بشكل مستمر ودون أى نزول منـذ عام ١٩٤٥ .

وإذا كان قد بدا أن التوسع وإرتفاع الأسعار يسيران جنباً إلى جنب ، فمع ذلك فانه من الضرورى تحديد هذا التقيم ، إذ أنه من الممكن أن نفرق بين مرحلتين من مراحل إرتفاع الاسعار لا تكون لهما نفس الخصـائص . فأولا ، هناك مرحلة تمتد من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٣-١٩٥٤ مع تغيرات كبيرة فى الاسعار : فلقد عرفت فترة إعادة البناء ١٩٤٥-١٩٤٩ إرتفاعا كبيراً ، ولـكن عدم التوازن بين العرض والطلب قد أصبح أقل وضوحا ، وكانت الحلول التى وضعت من أجل التوسع فى عام ١٩٤٥ قد تلتها فترة ابطاء فى ارتفاع الاسعار ، وأخيرا جاء إشتعال حرب كوريا (يونيو ١٩٥٠) لكى يتسبب فى ارتفـاع

كبير فى ١٩٥٠-١٩٥١، الذى تبعه ابطاء من عام ١٩٥٢ . وإلى عام ١٩٥٤ . وفى عام ١٩٥٤ بدأت مرحلة مستمرة من الارتفاع المستمر الذى لم ينته حتى الآن: فاذا كانت أعوام ١٩٥٤-١٩٥٦ هى أعوام الإستقرار النسبى، فاننا وجدنا بعد ذلك شكلا جديدا من الارتفاع إزدادت فيه الاسعار بشكل منتظم كل عام بنسبة مئوية بسيطة ، ولكنها لم تكن أبدا أقل من ٢-٣./. ، وهذه الظاهرة التى سميت « ارتفاع الأسعار القافزة » زادت سرعها طوال أعوام الستينيات ، وبشكل خاص من لعام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ ، وهو الوقت الذى بلغ فيه الإرتفاع السنوى نسبة ٥ ./. تقريبا . (وليس هناك ما يترجم هذا التغيير من تغيير اللغة العادية مادمنا نعنى الآن باستقرار الأسعار ارتفاعا سنويا من ٢ الى ٣./.) .

وتسمح المقارنة بالماضى بتقدير أصح لهذا التطور . فمن ناحية ، كان استقرار الأسعار ، المفهوم لاكثبات ولكن كاختلاف بسيط المدى (ولنقل ٢ الى ٣ ./.) من أحد جوانب مستوى معين ، أمرا لم يوجد ، اذ أن التاريخ لا يظهر ، على المدى القصير ، أو المتوسط ، أو الطويل ، الا تغيرات ارتفاع وانخفاض ؛ ولكى لانأخذ سوى مثل القرنين الماضيين ، فاننا نجد أن سنوات ١٨٤٨-١٨٧٢ و ١٨٩٤-١٩١٤ كانت ، وبخاصة الاخيرة ، فترات ارتفاع أسعار . ولذلك فان الفترة الحالية ليس لها أى شىء فريـــد فى ذاته ، ففترات أخرى فى الماضى ، وكانت كذلك طويلة ، كانت قد إجتازت إرتفاعات مشابهة . ومن ناحية أخرى فان المعدلات المتوسطة للارتفاع فى سنوات ١٩٥٥-١٩٧٠ ليست إستثنائية الا فيما يتعلق بسنوات الستينيات الأخيرة . والواقع هو أن هذه السنوات ، من عام ١٨٩٦ حتى عام ١٩١٤ ارتفعت فيها الأسعار الى ٤٢./. فى ١٨ عاما أى ٢ر٥ تقريبا فى العام ، وسنوات ١٨٥٠ - ١٨٧٢ ارتفعت فيها الى ٣٠ ./. فى ٢٢ عاما أى أقل من ١ر٥ ./. فى العام . وإذا كان من الممكن مقارنة أعوام ١٩٥٥- ١٩٦٥ ببعض فترات الماضى فان الامر

ليس كذلك بالنسبة لاعوام ١٩٦٥- ١٩٧٠ والتى تقترب معدلاتها من تلك التى نصل إليها فى السنوات التى تميزت بوقوع كوارث كبيرة مثل الحروب . ولذلك فان فترة ١٩٥٤-١٩٧٠ لاتختلف تماما عن الماضى فيما يتعلق بارتفاع الاسعار ، وعلى العكس مما كنا قد لاحظناه فيما يتعلق بتطور الانتاج للقومى ٠

ولكن حركة المجموع هذه توصلنا إلى حالات مختلفة ٠

فيما بين الدول ، يمكننا هنا أيضا ، أن نلاحظ مجموعات مختلفة بشكل سهولة ، تبعا لمعدلات إرتفاع الأسعار فيها . والمجموعة الأولى هى تلك التى تشتمل على بلاد كان ارتفاع الاسعار فيها دائما قويا جدا : ويتعلق الامر هنا بالدول التى بدأت الخطوة الأولى فى تنميتها ، وحيث كانت التنمية ، فى نفس الوقت ، سريعة مثل إسبانيا ويوجوسلافيا ، والحالة المتطرفة هنا كانت هى حالة البرازيل ، التى وصل فيها إرتفاع الاسعار ، فى بعض السنوات إلى ٣٠٪ (على أساس ١٠٠ فى عام ١٩٥٨ ، إرتفع معدل أسعار المواد الإستهلاكية الذى كان ٢٥ فى عام ١٩٤٨ الى ٣٩٠ فى عام ١٩٦٢ ، وعلى أساس ١٠٠ فى عام ١٩٦٣ ارتفع من ٥٨ فى عام ١٩٦٢ إلى ١٠٤٧ر١ فى عام ١٩٧٠) . ومجموعة ثانية تضم البلاد التى كان ارتفاع الاسعار فيها قويا بدرجة خاصة : فرنسا واليابان اللتان تقفان إلى جوار ايطاليا وانجلترا . ومجموعة ثالثة هى مجموعة الدول التى كانت المعدلات فيها أقل قليلا من المتوسط ، ونجد فيها على وجه الخصوص ألمانيا الإتحادية ، وحيث مر المعدل (وعلى أساس ١٠٠ فى عام ١٩٥٨) من ٩٢ إلى ١٣٦ . وأخيرا المجموعة الأخيرة ، وتضم على وجه الخصوص الولايات المتحدة ، والبلاد الصناعية والمكتملة النمو ، وحيث مر المعدل ، وعلى أساس ١٠٠ فى عام ١٩٥٨ من ٩٣ إلى ١٣٦ فيما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٧٠ . وعلينا أن نشير هنا الى أن روسيا ودول الديموقراطيات الشعبية يجب وضعهم وحدهم ، اذ أن الاسعار ،

التي تحددها السلطات بطريقتها السلطوية ، قد ظلت متشابهة خلال الجزء الأكبر من الفترة التي ندرسها : وهكذا فان اتحاد الجمهوريات السوفيتية بتبديله أوراق العملة (روبل واحد جديد مقابل عشرة روبلات قديمة) قد مارس في عام ١٩٤٧ هذه العملية لمحاربة ارتفاع الاسعار الناتجة عن الحرب ، واصلاح المشروعات ، وكان ذلك مصحوبا بتعديل في أسعار الجملة ، وتبعه إرتفاع بسيط (٨ ٪ بالنسبة لمجموع الصناعات) .

وفيما بين المنتجات ، يمكننا أن نلاحظ تطورا عاما في نفس الاتجاه . فمن ناحية ، وفيما يتعلق بالقطاعات الثلاث الكبرى ـ الأول والثاني والثالث ـ لم يكن الإرتفاع بنفس الضخامة : فبينما كان ضعيفا نسبيا للمنتجات الصناعية وحتى بالنسبة للمنتجات الزراعية ، فأنه كان أكثر قوة وأكثر ارتفاعا فيما يتعلق بالخدمات عن معدل المجموع . وإذا ما أخذنا الولايات المتحدة كمثال فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ فاننا نجد أن معدل أسعار الجملة (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٧) قد ارتفع من ٧٥ إلى ٥ر١١٢ (+ ٥٠ ٪) ومعدل أسعار المواد الغذائية من ٨٧ إلى ١١٧ (+ ٥٠ ٪) كذلك ومعدل الخدمات من ٥٧ الى ١٢٦ (+ ١٢٠ ٪) ومن ناحية أخرى ، وداخل القطاع الصناعي كانت الإنتظامات في التغيير يمكن التغلب عليها : فعرفت بعض المنتجات إرتفاعا في الاسعار أقل من إرتفاع مجموع المنتجات الصناعية — وكانت هذه بوجه عام تمثل منتجات جديدة مثل الأجهزة الكهربية المنزلية (الثلاجات ، والغسالات ، والراديو ، والتليفزيون) والتي كانت قيمتها الأسمية قد إنخفضت حتى في بعض الحالات ، ولكن كذلك بعض السلع التي كانت موجودة من قبل والذى كان توزيعها كبيرا (مثل السيارات) — وسجلت غيرها ، على العكس من ذلك ارتفاعا كبيرا ، مثل بناء المساكن ، الذى يعتبر الحالة التي يضرب بها المثل في بعض البلاد .

فهل كان هناك عدم مساواة فى توزيع الثروات ؟

كانت نتائج التنمية العالمية غير واضحة . فاذا كان مما لاجدال فيه أن كمية السلع المادية والخدمات فى خدمة كل فرد قد زاد بشكل كبير ، فان هذا لا ينفى أن هذه الزيادة تبدو على أنها قد وزعت دون مساواة .

فعدم المساواة فى التوزيع تبدو أولا على أنها عدم مساواة بين القارات والدول.

وإذا كانت معدلات تنمية الدخل الفعلى للفرد قد إختلفت بعمق من دولة لأخرى ، فمع ذلك فقد ظهرت بعض المجموعات الكبرى . فلقد كان أولا مرتفعا بشكل خاص فى دولتين صناعيتين منذ وقت طويل ، روسيا واليابان : ففيما يتعلق بهذه الدولة الأخيرة (وعلى أساس ١٠٠ فى عام ١٩٥٣ وارتفع المعدل من ٤٦ فى عام ١٩٥٢ الى ١٦٠ فى عام ١٩٦٨ ،أى أكثر من ثلاثة أضعاف فى ١٥ سنة . ومجموعة أخرى تتمثل فى الدول التى كان المعدل فيه مرتفعا ، ويتعلق الامر هنا كذلك بدول صناعية مثل ألمانيا الغربية وفرنسا ، أكثر مما يتعلق بدول أقل نموا مثل إيطاليا ودول فى طريقها الى النمو مثل تايلاند . ومجموعة ثالثة تضم الدول التى كان المعدل بالنسبة لها متوسطا ، ونجد فيها دولا صناعية وكاملة النمو ، مثل الولايات المتحدة وانجلترا ، أو دول فى طريقها الى النمو مثـــل المكسيك (وحيث مر المعدل من ٧٤ إلى ١١٦) ومجموعة رابعة مع تحسينات من ٢٠ الى ٣٠ ٪ وتضم الدول التى هى فى أول عملية تنميتها وتوجد فى قارات مختلفة ، مثل الهند وبرازيليا وغانا ، (وحتى بالنسبة لهذه الدولة الاخيرة فاننا نسجل انخفاضا بسيطا مادام المعدل قد انخفض من ٩٧ فى عام ١٩٦٠ الى ٩٤ فى عام ١٩٦٨) .

وهذا الاختلاف بين المعدلات لا تظهر قيمته إلا إذا ما وازناه بالقيمة المجردة للدخل الفعلى للفرد فى كل بلد إذ أنه من الممكن وجود حالتين متطرفتين: فيمكن لدولة أن تقدم معدلا مرتفعاً لتنمية الانتاج القومى (وتصل مثلا إلى مضاعفته فى فترة ١٢ عاماً) ، ولكن إذا ما كان مستوى البدء ضعيفاً ، وزيادة

السكان مرتفعة ، فان تحسين الدخل الفعلى للفرد ان يكون إلا ضعيفاً نسبياً وبشكل مطلق ، وعلى العكس من ذلك ، فان دولة يكون ارتفاع مجموع الدخل القومى فيها متوسطاً (ولنقل ٥٠٪ فى عشر سنوات) ولكن مجموع انتاجها القومى سيكون مرتفعاً ومعدلات زيادة السكان أقل أهمية ستسجل ارتفاعاً كبيراً - نسبياً وبشكل مطلق - فى الدخل الفعلى للفرد . وسنلاحظ أنه فى عام ١٩٧٠ ، وبالدولارات العادية ، كانت الفواصل بين الدول كبيرة ، رغم ارتفاع الدخل القومى . وفى الدول المتخلفة أو التى فى طريقها الى النمو لا يرفع الدخل الفعلى للفرد عن ٢٥٠ دولار (٨٧ فى الكنغو) إلا باستثناء دولة واحدة - هى المكسيك - التى نجحت فى الخطوات الأولى لعملية تنميتها ؛ وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الدول الصناعية ، والتى عرفت توسعاً ، فى اجمالى للدخل القومى ، قوياً وأعلى من ذلك الذى يكون تزايد السكان قد سجله فى ١٢ عاماً (١٩٥٨ - ١٩٧٠) قد وصلت الى مضاعفة الدخل الفعلى للفرد ، الذى وصل فى هذا التاريخ الأخير الى ما بين ١٩١١ر١ دولار (لليابان) و ٩٠١ر٢ (فرنسا) ، (ويمكن أن نضم لهذه المجموعة بلاداً مثل انجلترا وايطاليا والمانيا الغربية والشرقية) وفى الولايات المتحدة ، كان الارتفاع يصل تقريباً الى النصف ، وارتفع الدخل الفعلى فى عام ١٩٧٠ الى ٧٣٤ر٤ دولار .

وعدم المساواة فى للتوزيع بين الدول ، هل كانت مصحوبة بعدم مساواة داخل الامم ، وهل يمكن فهم ذلك كواقع أن ارتفاع الدخل الفعلى فى بعض الشرائح كان أقل من الارتفاع المتوسط ، وبالتالى بالنسبة للشرائح الأخرى ؟

إن الأمر يبدو كذلك ، على مستوى المجموع . فقامت أقليات بأشغال لم ترغب الأغلبية فى القيام بها ، لأنها كانت قذرة جداً أو متعبة جداً ، وكان أجرها ضعيفاً : وكان هذا هو الحال مع الزنوج فى الولايات المتحدة ، ومع

العمال الاجانب الذين يأتون من دول البحر المتوسط للدول الغربية . والأمر كذلك ، بالنسبة لمجموعات ليست لديهم أملاك كافية ، أو لم يستمر التطور الاقتصادى فى صالحهم ، مثل المزارعين ، وكانت الحالة الأكثر وضوحاً هى حالة أصحاب الدخول الثابتة أو الأشخاص المسنين ولهم موارد غير كافية لمعيشتهم . ومن ناحية أخرى ، وعلى مستوى القطاعات ، ظهرت عدم مساواة أخرى . فالفروع الجديدة التى عرفت توسعاً سريعاً وزعت على مستخدميها مرتبات أعلى من متوسط المرتبات (حالة صناعات البترول والكهرباء) فى الوقت الذى دفعت فيه الفروع المتدهورة الأحوال رواتب أقل (مثل صناعات النسيج) ؛ وأيضاً ، فالمرتبات فى المشروعات الكبيرة كانت تطالب عموماً ومن أجل عمل متساوى بما هو أكثر من ذلك الذى تطلبه المشروعات الصغيرة ؛ وأخيرا ، وتبعاً للمؤهلات ، فإن إختلاف الأجور كانت تميل إلى الزيادة فى خلال الفترة التى ندرسها .

وهناك مظهر آخر من مظاهر عدم المساواة ، بالنسبة للفرد ، ولكن يمكننا أن نتساءل إذا لم يكن يمثل ظاهرة مستديمة بشكل عام ، أو إذا كان لها نفس الشكل التقريبى فى الزمان والمكان . فالدراسات التى قام بها باريتو Pareto عند نهاية القرن السابق قد إنتهت الى إظهار أن الدخول توزع دائماً بطريقة غير متساوية بين الأفراد ، وأن عدم المساواة هذه تظل هى نفسها تقريباً . وبعد النتائج الجزئية الموجودة لدينا ، يمكننا أن نرى أنه إذا كان مجموع الدخل قد اختلف فى فرنسا فيما بين عامى ١٩٣٨و١٩٤٦ ، فان فترة القلاقل هذه لم تتسبب فى تعديل التوزيع الذى كنا نفكر فيه ؛ وعلاوة على ذلك ، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة فى عام ١٩٥٠ ، وهى دولة مكتملة النمو وغنية ، ورواندا — أورندى ، وهى دولة متخلفة وفقيرة فى عام ١٩٥٦ ، نجد أن هذا التوزيع كان واحداً

ومشابه لذلك الذى كان فى فرنسا ، قبل وبعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا نجد أن عدم المساواة فى توزيع الدخل بين الأفراد كان واحدا فى هذه الدول الثلاث وفى أوقات مختلفة . وعلينا أن نأمل فى عمل دراسات أخرى تؤكد هذه الظاهرة أو تنفيها .

وبالإختصار ، فان المظاهر الرئيسية للتطور الاقتصادى فى العالم فى خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية ، تظهر فى شكل بسيط ، وتترك نفسها لكى تعيد تجميعها : فنجد أنفسنا أمام وحدة ظاهرية تغطى تنوعات هامة .

وفى الظاهر أن النمو مستمر وبدون توقف فى الاقتصاد العالمى ، ويحدث بمعدل سريع حتى عام ١٩٦٠ تقريباً ، ثم بسرعة أكثر ضعفاً ، رغم إرتفاعها ، فى أعوام الستينيات ولكنها ، فى كل مرة ، بمعدلات أكثر بكثير من تلك التى كانت قد سجلت فى أية فترة سابقة .

ومع ذلك ، فان هذه التنوعات تدل على وجود التناقضات . فاذا ما إهتممنا بالقيمة النسبية ، فان معدلات نمو مجموع الإنتاج القومى قد إختلف من دولة لاخرى ، ولكن الدول التى أكملت نموها لم تكن هى الدول التى قدمت المعدلات الأكثر إنخفاضاً ، والدول التى فى طريقها للنمو لم تكن هى التى قدمت المعدلات الأكثر إرتفاعاً ، بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فدول مكتملة النمو ودول فى طريقها إلى النمو قد عرفت إما معدلات مرتفعة وإما معدلات ضعيفة . وهذا النمو مصحوب بحركة تصنيع ، وهنا أيضاً ، فان السرعات المرتفعة والبطيئة لتنمية الإنتاج الصناعى كانت مشتركة بين البلاد المصنعة والبلاد التى أخذت طريقها صوب التصنيع ، والأمر كذلك بالنسبة لإرتفاع الأسعار الذى ظهر فى كل البلاد (باستثناء دول الكتلة الاشتراكية) ، وبمعدلات مختلفة ، مهما كان مستوى التنمية .

وبالنسبة للقيمة المجردة ، ومع الخلافات الموجودة بين المستويات الأصلية ، إستمر الفرق بين الدول التي إكتمل نموها ، والدول المتخلفة بإستمرار ، ويتزايد ، ما دامت أغلبية الدول التي إكتمل نموها كانت لها معدلات نمو مرتفعة ، سواء فيما يتعلق بمجموع الإنتاج والإنتاج الصناعي ، أو فيما يتعلق بالدخل الفعلي للفرد (وكان إرتفاع السكان أكثر قوة في البلاد المتخلفة) . وعلاوة على ذلك ، وفي داخل مجموعة الدول المكتملة النمو ، كانت الدول الأخرى ، غير الولايات المتحدة ، وباستثناء إنجلترا ، قد أعطت تنمية أكثر سرعة من هذه ، وأخذ الفاصل بين الإنتاج القومي والدخل الحقيقي للفرد في الولايات المتحدة وفي هذه الدول الأخرى (وبنوع خاص الدول الأوربية) في التناقص . وهكذا فإن التفوق الأمريكي المطلق في عام ١٩٤٥ قد إختفى ، ويمثل الآن التسلسل الاقتصادي للدول نقطاً مختلفة للتشابه مع تلك التي كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية .

٣ ـ الدوافع :

رجعت حركة النمو هذه إلى عدد معين من العوامل ، الاقتصادية وغير الإقتصادية ، التي أثرت في عرض وطلب السلع . فكانت في بعض الأحيان متكاملة ، وسمحت لبعض الدول بتحقيق تنمية سريعة وشاملة ، وفي أحيان أخرى غير كافية أو تعارض بعضها وتناقض مع البعض الآخر ، فلم يصلوا إلا لتقدم بطيء .

أولا ـ العوامل الاقتصادية :

لقد تزايد تعداد السكان ، وكذلك رأس المال ، وعلاوة على ذلك فإنهما قد تطورا .

أما بالنسبة للسكان فإنهم جميعاً مستهلكون ومنتجون ، ولكن هنا يبدو أنهم كانوا مستهلكين بدرجة أكثر .

ومن وجهة نظر الإستهلاك فإن السكان الذين يزيد عددهم يزيدون كذلك في طلباتهم الفعلية ، وهذا هو الأمر الذى يجعلنا نشاهد ، منذ خمسة وعشرين عاماً وجود حالتين مختلفتين .

فمن ناحية ، ومنذالوقت الذى ينتج فيه إرتفاع فىالمواليد ، تظهر إحتياجات أساسية تطالب بارضاء إجبارى : فمن الواجب إطعاموكسوة المولودين الجدد ؛ ومن الواجب بعد ذلك بناء مدارس إضافية ، وتكوين مدرسين جدد لكى نضمن تعليمهم الذى هو حق لهم فى ظل القوانين الموجودة ؛ ومن الواجب ، عند وصولهم إلى سن العمل إنشاء وظائف ، وبالتالى ، بناء مبانى ، حتى نستخدم هذه الأيدى العاملة ، والعمل بطريقة لاتتركها فى البطالة ، وكذلك مبان جديدة للاسكان من أجل تزويد ، من يرغب فى الزواج من بينهم ، بمسكن . ومن ناحية أخرى ، تستتبع زيادة السكان مجموعة من التأثيرات الإضافية : وهكذا ، فإن زيادة الإستهلاك نتيجة لزيادة الطلب النقدى تتسبب فى حالة من التفاؤل ؛ والواقع أنه ، نتيجة لكون تنبؤات السكان لفترات متوسطة هى الأكثر ضماناً ، فإنه من السهل معرفة ما إذا كان من الواجب لمثل هذه الحركة أن تستمر أو لا ، وفى حالة الإيجاب فإن ذلك يعنى أن الزيادة تستتبع إرتفاعاً أكثر من المتناسب مع الاستثمار . ولذلك فإن ارتفاع عدد السكان والتوسع الإقتصادى هما إلى حد كبير مترادفان .

ومع ذلك فإن هذه العلاقة لاتسير بطريقة متناسقة أثناء كل الفترة . وهكذا نجد ، فى البلاد الكاملة النمو ، أن زيادة معدلات المواليدالمسجلة بعد عام ١٩٤٥ لم يحافظ عليها إلا حتى نهاية سنوات الخمسينيات وبداية الستينيات ثم سجلت حركة تراجع كبيرة : فالانخفاض العام فى معدلات المواليد قدأدى إلىأن أبطأت زيادة السكان ، وطلبات الإستهلاك ، وطلبات الإستثمار بنوع خاص ؛ وفى

فترة أكثر طولا يمكن لعدد أقل من الشباب الذين يصلون إلى سوق العمل أن يؤدوا إلى تخفيض نسب التنمية الإقتصادية ، إذ أن هؤلاء الأفراد الشبان هم الذين يستخدمون فى الأفرع الجديدة ، نتيجة لصعوبة تحول الاشخاص المسنين من فرع إلى آخر . وعلى العكس من ذلك نجد ، فى البلاد التى فى طريقها إلى النمو ، أن إرتفاع عدد السكان كان سريعــاً للغاية . والواقع أن التوازن السكانى (الديموغرافى) الموجود ـ إرتفاع معدلات المواليد ومعدلات الوفاة ـ قد قطع نتيجة لإنخفاض معدلات الوفيات (نتيجة للتحسن الصحى) دون تغيير فى معدلات المواليد ، الأمر الذى تسبب فى إرتفاع كبير فى عدد السكان (مثل الهند ودول أمريكا الجنوبية) ، ولما كان عرض المنتجات قد ظهر على أنه غير كاف ، فإن زيادة طلب الإستهلاك لم يمكن إجابتها ؛ وفى أحسن الظروف تمكنا من تسجيل إرتفاع فى العرض يعادل تقريباً الإرتفاع فى الطلب . وهنا ، نجد أن إرتفاع عدد السكان كان معوقاً أكثر من كونه دافعاً لنمو الإقتصاد ، وأدى هذا التطور إلى طرح مســألة معرفة ما إذا كان من الضرورى الإختيار بين الحل الإقتصادى (زيادة العرض) وبين حل ديموغرافى (تقليل الطلب عن طريق تحديد النسل) أو تركيبه من هاتين الطريقتين .

ومن وجهة نظر الإنتاج ، فان السكان الذين ندرسهم ليسوا مجموع السكان ولكن مجرد السكان العاملين ، أو ذلك الجزء من السكان الذى يمارس بالفعل أحد الوظائف . ويمكننا أن نشير هنا الى نقطتين . فى المجموع لا تنتج زيادة الإنتاج عن زيادة عدد المنتجين الوطنيين مادام الأمر ، بعد حرب مبيدة تلتها إرتفاع نسبة المواليد ، كان من الضرورى الإنتظار حتى منتصف أعوام الستينيات من أجل تسجيل زيادة واضحة فى عروض العمل ، بينما كان التوسع قد بدأ قبل ذلك بكثير ؛ وعلاوة على ذلك فإن هذا الإرتفاع ، حينما حدث ، قد سار

جنبا الى جنب مع إرتفاع أكثر من نسبي للانتاج . وعلى العكس من ذلك ، وبالنسبة للقطاعات ، فانه لا يبدو أن الامر كان كذلك فى كل منها ، إذ أن توزيع السكان المنتجين فيما بين قطاعات الأنشطة كان قد تغير بعمق - فقل عدد السكان الزراعيين ، بينما ارتفع عدد السكان الذين يعملون فى قطاعات أخرى (الصناعة والخدمات) - وهذه الظاهرة تسببت ، فى القطاع الصناعى ، وهو أهم القطاعات ، فى زيادة الإنتاج ، وظهور نمو فروع جديدة ، وإلى تحسين فى الإنتاجية كطريقة التوسع فى تقسيم العمل ، خاصة وأن هؤلاء السكان الاكثر عددا قد حصلوا على تعليم أفضل ، وكان لهم مستوى كفاءات أكثر إرتفاعا ؛ ومع هذا ، ، فانه على العكس من ذلك ، وفى قطاع الزراعة ، زاد الانتاج رغم انخفاض عدد السكان العاملين . وبالتالى ، فاذا كانت العلاقة أن زيادة السكان العاملين تؤدى إلى ارتفاع الانتاج قد لعبت دورا ، فمع ذلك ، ونتيجة لطبيعتها الجزئية ، فانها لم تمثل الا عاملا واحدا بين غيره من العوامل التى لعبت دورها الهام أو الاكثر أهمية . (حالة الزراعة) .

ويجب أن نلاحظ كذلك وجود عاملين . فمن ناحية ، وبالنسبة لبلاد كثيرة ، فإن الزيادة الضخمة فى عدد السكان العاملين لم تسبب تلقائيا فى ارتفاع فى الانتاج الصناعى . والواقع ، وفى غالبية البلاد التى فى طريقها إلى النمو ، لم يجد الأفراد الذين يصلون إلى سن العمل ما يعملوه ، ليس فقط لأن إمكانيات الإستخدام المفتوحة فى الصناعة كانت غير كافية ، ولكن أيضا لأنهم لم يكونوا قد حصلوا على التأهيل التقنى نتيجة لخفض ميزانيات التعليم ، وبقوا حينئذ فى قطاع الزراعة ، الذى كانوا قد نشئوا فيــه ، مكونين ما أصطلح على تسميته بالبطالة المقنعة ، أى أفراد بدون إنتاجية ، والذين يمكن إستخدامهم فى أعمال أخرى دون أن يتأثر الإنتاج الزراعى أقل تأثير . ومن جانب آخر نجـد أن

التوسع الصناعى فى بعض الدول ، والأوربية على وجه الخصوص ، قد سمح لنفسه ، وبخاصة إبتداء من سنوات الستينيات ، بالاتجاه إلى هجرة العمال الاجانب : وكان الوطنيون قد أظهروا انصرافهم المتزايد عن بعض الاعمال نتيجة لانها ظهرت أمامهم على أنها قذره ، ومهينة ، وذات أجر قليل ، وإستتبع طلب العمل لهذه الوظائف عرضا للعمل من جانب الاجانب الذين لا يجدون عملا فى بلادهم ، ووصلت نسبة العمال الأجانب إلى مجموع الأهالى العاملين حتى ٥ أو ١٠٪ (حالة سويسرا مع نسبة تقرب من ٢٥٪ هى حالة إستثنائية) . وكان الاستخدام الكامل تقريبا قد تحقق دائما فى هذه البلاد ، الامر الذى يدل على أن العمال الاجانب قد لعبوا دوراً أساسيا فى عملية إستمرار التوسع .

وأما بالنسبة لرأس المال فانه يبدو أنه كان العامل الاساسى للتوسع رغم أنه قد طرح مشكلات هامة فيما يتعلق بالتمويل .

ولا يمكننا فصل مظهره الكمى عن مظهره الكيفى .

فمن الناحية الكمية ، قد سجلنا ، فى أثناء كل هذه الفترة ، وبالنسبة لكل الاقتصاديات ، وكذلك فى كل القطاعات وكل الفروع ، تكدس كبير من رؤوس الاموال ، ومن صافى الإستثمار ، أى زيادة المخزون من رأس المال الموجود ، والذى كان ، فى كل عام ، يمثل جزءا هاما من الإنفاق الوطنى . ونتجت عن ذلك نتيجة مزدوجة . فمن جانب عرض المنتجات ، كان إرتفاع مخزون رأس المال يفوق زيادة السكان العاملين ، وهذا يعنى زيادة رأس المال بالنسبة لعدد العاملين ـ الذى أصبحت له بهذه الطريقة إمكانية إنتاج أكثر من السلع فى نفس الوقت (أو على الاقل فى وقت أقصر) وأن يزيد من إنتاجيته ـ وان حجم من الإنتاج كان أكثر ضخامة تحت طلب المستهلكين ومن جانب آخر فإن آلية ما إتفق على تسميته بمضاعفة الإستثمار قد لعب دوره تماماً ، مادامت ، وبألفاظ فعلية ،

زيادة مخزون رأس المال كانت تعادل نمو وسائل الإنتاج (مصانع ، وآلات) ومادامت كذلك الطاقة الإنتاجية للدولة ، تترجم ، وبألفاظ نقدية ، عن طريق توزيع الدخل . (فؤلئك الذين قد أسهموا ، عن طريق عملهم فى تنمية هـــذه الطاقة الإنتاجية ، ينفقون جزءاً من أجورهم فى سلع مستهلكة (للغداء) ، وشبه مستديمة (الملابس والسيارات) أو مستديمة (المساكن) وبهذا الشيء نفسه يزيدون من طلب إجمالى الاستهلاك . وكذلك من دخول أولئك الذين قدموا لهم هذه السلع الإستهلاكية المختلفة ؛ وهؤلاء الأخيرون ، بدورهم ينفقون جزءاً من هذه الدخول الإضافية ، متسببين فى نشأة إرتفاع جديد فى طلبات الاستهلاك ، وربما يصل الأمر إلى أن يصبح إستثماراً جديداً ضروريا من أجل إرضاء طلب الإستهلاك المتزايد) ، وهذا العمل المتكامل بين مضاعفة الإستثمار والزيادة فى سرعة طلب الإستهلاك تتسبب فى توسع إقتصادى .

ولكن الإستثمار قد لعب ، بطبيعته الكيفية ، أكبر دور ، خاصة وأن رأس المال لايظل كما هو ، ويتغير باستمرار. فالاكتشافات والإختراعات التى حدثت فى ميادين التقنية مرت بعدئذ إلى الميدان الإقتصادى وشكلت علاقة عوامل الإنتاج (فالإستثمار الجديد مشتملاعلى التقدم التقنى ، هو فى نفس الوقت مرتبط بالعمل فى نسب مختلفة) أو أنها سمحت بنشأة سلع جديدة (يمكننا التفكير فى التلفزيون ، والترانزيستور والالكترونيات ، والطاقة الذرية ، أو فى المنتجات الجديدة اللازمة لصناعات الفضاء) ؛ ولم يحدث أبداً أنه نشأ هذا العدد من الإختراعات فى مثل هذا الزمن القصير ، وبنوع خاص ، فإنه لم يحدث أبداً أنها قد إستخدمت عملياً بمثل هذه السرعة ، فقلت الفترة التى تفصل الإختراع عن تطبيقه إلى حد بعيد ، الأمر الذى يجعل مراحل تطبيق التقدم التقنى فى الماضى (١٥٨٠-١٨٧٠ أو ١٨٩٦ إلى ١٩١٤) لا يمكن مقارنتها من حيث الأهمية .

وهذا الادخال المكثف للتجديدات تسبب فى إرتفاع جديد فى طلب الاستثمار (فحينما تظهر فروع جديدة ، مثل الطاقة الذرية ، فإن خلق الطاقة الانتاجية تمثل إضافة صافية بالنسبة للاستثمار) ؛ وأسهم كذلك فى زيادة هذا الطلب بطريقة أخرى بمعنى أنه حينما تستخدم طرق جديدة فى فرع جديد ، قد يدفع ذلك فروعا أخرى ، من أجل تحسين موقفهم تجاه منافسيهم ، إلى إستخدام هذه الطرق ، ومن أجل الوصول إلى ذلك ، يقومون بتجديد رأسمالهم الموجود بسرعة متفاوتة . وهكذا فإن تجديد الاقتصاد قد زاد من طلب الاستثمار .

ومع ذلك ، فإن كل إستثمار كان يتطلب تمويل ، ونجد أن هذا الأخير كان يتفاوت حسب الإقتصاديات .

فى البلاد التى فى طريقها إلى النمو ، كان التمويل غير كاف للسماح بتكديس هام من رأس المال ، وبمعدل نمو مرتفع لمجموع الانتاج القومى . وهناك سببان لذلك . فمن الناحية الأولى ، وفيما يتعلق بالبلاد الفقيرة التى يكون الدخل الفعلى للفرد فيها قليل الارتفاع ، نجد أن شبه مجموع هذه الدخول موجهة إلى الاستهلاك ، وأنه كان من الصعب ، حتى لا نقول من المستحيل ، أن يحقق الافراد إدخاراً ، حتى وإن كان ضعيفا ؛ وعلاوة على ذلك ، وفى شبه مجموع الحالات ، كان هذ الموقف الشامل قد زاد خطورة من حيث أن هذه الإقتصاديات لم تكن نقدية إلا فى شكل جزئى ، أى أن العملة لم تكن دائما وفى كل مكان تستخدم كوسيلة للتبادل ، وأن النظام المصرفى كان غير تام بطريقة كافية . ولكن ، إذا كان الدخل الفعلى للفرد هو بالفعل قليل الإرتفاع ، فإن هذا لا ينفى أن توزيع الدخول لها طبيعة غير المساواة . فجزء بسيط من السكان يتقاضون جزءا هاما من الدخل القومى وإنفاقاتهم من أجل الإستهلاك للسلع من كل نوع أقل فى مجموعه من إيرادهم . فيمكننا أن نرى أن هذا الإدخار قد أسر وإستخدم فى أهداف الإنتاج ؛

ولكن الأمر لم يكن كذلك إذ أن أخذ عن طريق الضرائب (مثل الضرائب التصاعدية على الدخول وغيرها) لم يحدث ، وكان الافراد الأكثر ثروة ، هم فى نفس الوقت المسيطرين على السلطة السياسية ، ولم يرغبوا فى فرض الضرائب على أنفسهم ، وتخفيض إيراداتهم برضاهم (مثل البرازيل وحيث يصل معدل الضرائب على الدخل إلى ٢٪) وأن هؤلاء الاشخاص أنفسهم قد فضلوا إستثمار مدخراتهم فى الخارج (فى بلاد كاملة النمو ، وبخاصة فى الولايات المتحدة) وفى إستخدامات تكون فيها المخاطرة أقل درجة ، والسيولة مرتفعة ، حتى وإن أدى بهم الأمر إلى التضحية بإيراداتهم (مثل سندات الخزانة الأمريكية) .

وفى البلاد التامة النمو ، تعرض تمويل الإستثمارات لتعديلات كبيرة : فالإدخار الخاص الشخصى لعب دوراً بسيطاً ، وأقل بكثير من ذلك الذى كان له فى الماضى ، ومن جانبه ، أصبح إدخار الشركات (أو التمويل الذاتى) هو المورد الرئيسى للادخار ، إذ أن هذا الإدخار ، بعد عمل نتائج نهاية العام ، والإستهلاكات الضرورية للمحافظة على رأس المال الموجود ، كان يمثل نصيبا تتفاوت أهميته من الأرباح الصافية تصلح لتمويل إستثمارات جديدة ، ولا يوزع على حملة الأسهم إلا ما بقى بعد ذلك ، الامر الذى سمح لهم بأن يكون دائما تحت تصرفهم جزء من الايداعات اللازمة لتوسعهم ؛ أما فيما يتعلق بالادخار العام ، فانه قد زاد كذلك فى الأهمية ، إذ أنه كان من المهم ، وفى توازى مع رأس المال المنتج بطريق مباشر تنمية رأس المال المنتج بطريق غير مباشر ، أو حتى رأس المال الاجتماعى الثابت (مثل الطرق ، والمواصلات ، والتحسينات فى المدن) التى يحتمها التوسع السابق وتتطلبها التنمية اللاحقة . ولكن التمويل العام قد إحتفظ بتوع خاص بمكان هام فى ظهور السلع الجديدة ، وعن طريق الانفاقات العسكرية ، إذ أنه منذ اللحظة التي تدخل فيها الدولة فى مرحلة التقدم التقنى ، تذهب « موضة » تسليحها بسرعة

وتضطر إلى تجديدها باستمرار ، إذا ما كانت ترغب فى ضمان أمنها الخارجى ، أى أن يكون لديها دائما مهمات تشتمل على آخر ما أدخل من تعديل ؛ وهكذا يمكن لهذه المنتجات الجديدة ، بعد تحسينها ، أن تخدم بالتالى فى أغراض مدنية (مثل الصلب الخاص بأجنحة الطائرات الأسرع من الصوت العسكريه. وإستخدامه بعد ذلك فى الطيران المدنى) .

ولذلك ، فإن السكان ، وبنوع خاص رأس المال ، وبطرق مختلفة ، سواء فيما يتعلق بعرض أو بطلب السلع ، وعن طريق إدخال التعديلات قد تكاملوا من أجل التسبب فى توسع الاقتصاد الوطنى فى كل دولة ، ولكن العوامل غير الاقتصادية لا يمكن إهمالها ؛ خاصة وأنها تحتل مكانا هاما فى هذا الموضوع .

ثانيا :ـ العوامل غير الاقتصادية :

هذه العوامل ـ مواقف ومنظمات ـ قد طورت ودعمت عمل العوامل الاقتصادية .

أما عن تغييرات المواقف ، فان الفترة المعاصرة قد تميزت بهذه التغييرات الكاملة فى مواقف الأفراد بالنسبة لفكرة التنمية وبالنسبة لتشغيلها .

وكانت زيادة الاهتمام بضرورة التنمية قد إستندت إلى مجموعتين من الحقائق .

فمن ناحية ، كان التنافس بين النظم الإقتصادية ، وطرق تنظيم المواد النادرة من أجل الإنتاج ، يزداد باستمرار . والواقع ، أنه إذا كان هناك بالنسبة للعالم أجمع ، وسيلة واحدة فقط للتنظيم ؛ فإن محاولة وضع طريقة التنظيم هذه ونتائجها فى شكل متوازية هو إتجاه ضعيف . ومنذ اللحظة التى يظهر فيها نظام آخر ، ويطبقه جزء هام من سكان العالم ، ويضمن به نسبة مئوية مرتفعة للانتاج العالمى

فإن هذا النظام الجديد يأخذ موقف المنافس من النظام الموجود وتحاول حينئذ أن تحدد كمية وطريقة أداء كل نظام ، وأهمية معدلات تنمية إجمالى الدخل القومى ، أو الدخل الفعلى للفرد ، كتعبير عن كمال هذا النظام: وهكذا كان الحال فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية من أجل اللحاق بالولايات المتحدة ، فانها كانت تذكر دائما على أنها هدف التخطيط ، وفى الخطط الإستكشافية العامة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٠ كانت تمثل البرنامج للعام لسياسة الحزب (المؤتمر الحادى والعشرون عام ١٩٦١) ؛ وكانت إحدى الإتجاهات العامة هى « من عام ١٩٦١ إلى ١٩٧٠ تنمية الانتاج بشكل يصل فى ١٩٧٠ إلى المستوى الاقتصادى الولايات المتحدة » ، وكان التوجيه الآخر « من عام ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ ضمان الرخاء العام لسلع الاستهلاك » ؛ وبنفس الطريقة وافقت الجمعية العمومية الامم المتحدة ، فى ١٩ ديسمبر ١٩٦١ على قرار يهدف جعل سنوات الستينيات عقد تنمية وأن يطلب إلى كل دولة أن تتخذ لنفسها «وكهدف معدلا أدنى للنمو السنوى فى مجموع الدخل القومى بنسبة ٥ ٪ عند نهاية هذا العقد » . وبهذه الطريقة يمكن لدول العالم الثالث وأمام النتائج التى ستعطى لهم ، أن يقوموا بعملية الاختيار فى صالح هذا النظام أو ذاك ، من أجل إستخدام مواردهم . وفى عالم تعايش سلمى ، فان التنافس بين النظامين يكون أساسا هو تنافس إقتصادى ، ومثل هذا التنافس يمثل دعماً قوياً للتوسع .

ومن ناحية أخرى ، وبشكل منفصل عن هذا التنافس ، ظهرت فى العالم رغبة فى النمو وهذا الأمر طبيعى تماماً ، ما دامت غالبية الأفراد ، وخلال ثلاثين عاماً (١٩١٤ ــ ١٩٤٥) قد قاست من البؤس أثناء الحرب والأزمة الإقتصادية ؛ ومادام توسع سنوات العشرينيات لم يمثل سوى فترة إنتقالية ؛ وبالفاظ أخرى ، أنه بعد مائة وخمسين عاماً من التقدم ، كان الشعور بالتوقف

واضحاً ، وشعر الناس بذلك ، من أن زيادة الدخول ، والراحة ، والرفاهية يمكنها أن تنقطع ، وحتى تناقصها كان ممكنا . ولذلك فاننا شاهدنا ، ومنذ نهاية الحرب تغيير كاملا : فالموقف المتشائم ، والمتواكل قد ترك مكانه لسلوك متفائل وإيجابي . وبلا شعور فى أول الأمر ، ثم بشعور بعد ذلك ، ظهرت خصائص النمو المثالى : فعلية أن يكون سريعاً ، أى أنه يجب أن تكون معدلات التنمية فى مجموع الإنتاج القومى هى الأكثر إرتفاعاً ، بالنظر إلى الموارد الموجودة لدى الدولة أو التى تأتى من الخارج ؛ وعليه أن يكون منتظماً ، أو أن يتخلص على الأقل من كل الذبذبات القصيرة أو المتوسطة المدى ؛ وأخيراً فيجب عليه أن يكون متوازناً ، الأمر الذى يعنى أن تغييرات بنيان الاستهلاك (للطلب) يجب أن ينتهيها ، وفى أقرب فرصة ممكنة تغيرات تقابلها فى بناء الانتاج (للعرض) بطريقة تؤدى إلى إرضاء حاجات المستهلكين فى أسرع وقت ممكن ، وأن تقل إختلافات الأسعار إلى أقل ما يمكن . وكانت هذه الفكرة لا تتعلق فقط بالدول التى أتمت نموها ، ولكن كذلك بكل البلاد التى كانت فى سبيل النمو ، والتى حاولت أن ترفع من مستوى معيشة سكانها .

أما فيما يتعلق بالموقف بالنسبة لتشغيل التنمية فانه قد تعدل كذلك .

ولما كان من غير الممكن القيام بعمل بدون فهم سابق للموقف ، وللأهداف التى يجب الوصول إليها ، فان الأمر قد تطلب القيام ببحث مشترك . فأولاً ، ومن أجل معرفة الحاضر والماضى ، كانت ظاهرة النمو قد أصبحت هى مركز الدراسات الإقتصادية : ولقد حاولنا شرح هذه الظاهرة ، وكيف تعمل ، وما أسبابها ونتائجها ، وتأثيرها على هذا المجتمع ، أو ذاك ، وعلى سير الأوضاع فيه ؛ وكان المؤلفون السابقون الذين كانوا قد عالجوا التنمية ، قد نظر إليهم على أنه آخر ما يمكن التفكير فيه ، وتمت مقارنة أعمالهم بالدراسات الحالية

وأخيراً ، فلقد عاصرنا محـــاولة إعادة تفسير « كمية » للماضى ، ولـكن محاولة إستكشاف المستقبل جذبت الفكر ، الأمر الذى أدى إلى زيادة كبيرة فى دراسة التنبؤات ، التى يمـكنها أن تشير إلى الطريق الذى يمكن للاقتصاد أن يسـير فيه فى المستقبل . وهذه التنبؤات قد تطورت بشكل عام فى هدفها ، أى أن تـكون كمية (تطور ضخامة الأرقام) وكذلك كيفية (تطور شكل هذه السلعة أو تقرير منتجات جديدة) ؛ وفى مستواها ، أى أنها لا تقوم فقط على مستوى الدولة ، بل كذلك على مستوى القطاع ، والفرع والمشروع ؛ وفى الزمان أى على المدى القصير (فترة عام) ، أو المتوسط (٥ سنوات) ، أو المدى الطويل (من عشرة إلى عشرين عاماً) وحتى على مدى بعيـد للغاية (من خمسـين إلى مائة عام) ؛ وفى الوسائل المستخدمة ، أى فى التقييم ، وحتى التصور والخيال إستخدم فيها بشكل عادى . وسمحت مثل هذه الدراسات الآن بالوصول إلى تفهم أفضل .

وأصبحت التنمية هى الهدف الرئيسى التى ، حتى إذا ما ذكرنا رسمياً ما هو خلاف ذلك ، يجب تضحية أى هدف آخر من أجلها . ونرى ذلك فى دراستنا عن الاسعار . فإذا كان إستقرارها ، وهو الأمر المأمول فيه دائمـاً ، يمثل هدفاً ثابتاً ، فاننا نلاحظ وجود حقيقتين فيبدو أنه ، فى الظروف الموجودة ، منذ خمسة وعشرين عاماً ، توجد علاقة عكسية بين ثبات الأسعار ، والعمالة الكاملة ، وهذه الاخيرة لا يمكن بلوغها إلا بثمن حجم معين من البطالة ، وتخفيض سرعة التوسع ؛ ولـكن مع ذكريات البطالة فى سنوات الثلاثينيات ، والرغبة فى تفادى عودتها ، والعـــلاقة بين التوسع والعمالة (فمعدل تنمية مرتفع لمجموع الدخل القومى هو أحد شروط العمالة الكاملة ، والثانية هى أن التحرك المهنى والجغرافى للايدى العاملة) ، فان سياسة وقف التنمية من أجل الوصول إلى ثبات الأسعار ، لم يفكر أحد فيها بجدية ، وكانت العملة دائماً هى التى يضحون بها بحثاً عن التوسع ،

وأصبح إنخفاض قيمة العملة يمثل « ثمن » هذا التوسع . وبعد ذلك ، فاذا كانت زيادة الدخول فى الماضى ، وقبل الحرب العالمية الثانيـــة ، والتى كانت تتبع المجموعات الاجتماعية ، يمكنها أن تختلف إلى حد كبير تبعاً للتقلبات القصيرة أو الطويلة المدى (وعلينا أن نتذكر سنوات ١٧٥٠ — ١٧٨٠ مع إنخفاض قيمة الارباح ، أو من عام ١٨٥٠ إلى عام ١٨٧٠) ، فان كل مجموعة الآن ترفض أن تكون التنمية الإسمية لايرادها أقل من تلك التى عنـــد المجموعات الاخرى : ورغم أن إرتفاع الإنتاجية فى الفروع المختلفة لم يكن متماثلا . فان زيادة الأجور المتوسطة كانت أعلى من تلك المتعلقة بإنتاجية الفروع ذات الانتاجية الضعيفة ، الأمر الذى يؤدى إلى تدعيم إمكانيـــات إرتفاع الاسعار فى هذا الإقتصاد ، مادامت زيادة الأجور التى تدفعها المشروعات ذات الانتاجية الضعيفة قد تسببت فى إرتفاع أسعار البيع (وإلا فانهم سيضطرون إلى وقف نشاطهم) . وهنا كذلك ، فان ثبات الأسعار لم يكن إلا هدفاً ثانوياً بالنسبة لهدف التنمية .

وأما فيما يتعلق بالتعديلات التنظيمية فانها تأخذ مظهراً ثنائياً : فاستلام الإيراد لا يتم الآن بنفس الطريقة ، كما أن مشروعات قد طبقت من أجل الإصلاح الزراعى .

فالتغييرات التى حدثت بالنسبة للحصول على الدخل قد أثرت على مجموع الدول الكاملة النمو بدرجات متفاوتة .

نلاحظ أولا وجود زيادة كبيرة جدا فى عدد أصحاب الدخول «المؤكدة» أى الافراد المضمون إستلامهم دخل ، إذ أن تنمية البيروقراطيـة قد تسبب فى زيادة عـدد الموظفين ، والإحتفاظ بالعمالة الكاملة قد أعطى ثباتاً أكثر للعمال الذين يتزايد عددهم فى نفس الوقت . وتنمية هـذا التأمين قد أدى إلى تغيـير فى

توزيع الموارد : فقلت إلى درجة كبيرة الحاجة إلى الاحتفاظ ، وفى شكل سائل بجزء من الدخل من أجل مواجهة مخاطر البطالة الطويلة أو القصيرة ، وأمكن بالتالى إستخدام هذا الجزء من الموارد فى عمليات أخرى ، الأمر الذى تسبب فى دعم وتنظيم طلبات الاستهلاك (الأمر الذى أدى فيما بعد إلى ارتفاع طلب الاستثمار ، كما ذكرنا) . ولكن ، على العكس من ذلك علينا أن نذكر أن مثل هذا الموقف يفترض وجود تنمية مستمرة ، إذ أنه لا يوجد الآن ، وكما كان فى الماضى ، ما يمكننا أن نسميه « بالملجأ » الأخير ، أى المزارع : فحينما يشكل السكان العاملون فى الزراعة جزءاً هاماً من مجموع السكان العاملين ، فان هذا الانكماش لا يمس إلا السكان الذين يعملون فى الصناعة ، وإذا ما تطلب الأمر ، فان جزء من العاطلين والذين كانوا لا يزالون يحتفظون بروابط زراعية يمكنهم أن يعودوا ، أثناء وقت الإنكماش ، صوب الأسرة الريفية ، كمركز الأمن وإستمرار الحياة ؛ ولكن هذه الإمكانية للانكماش قد إختفت الآن ، إذ أن العامل الذى يفقد عمله لا يمكنه أن يعتمد إلا على مخصصات البطالة من أجل العيش ، ويجبر الدولة بهذا العمل نفسه على أن تحصل على المحافظة على التنمية .

ومن جانبه ، أصاب آلية توزيع الدخل تعديلا نتيجة لتطبيق سياسة إعادة توزيع متفاوته فى أهميتها لهذه الدخول . وكان هناك حكما له قيمته ومعارض ، قد صدر ضد إعادة التوزيع الموجودة فى بعض البلاد (مثل فرنسا وانجلترا) ، وذكر أن التعديلات التى قررت كانت تتمثل فى الأخذ من المجموعات الإجتماعية أو الأفراد الأكثر ثروة وتعطيها لمجموعات أخرى أو لأفراد لها إيراد منخفض عن طريق ميزانية الدولة (إرتفاع معدلات بعض الضرائب الموجودة ، وتقرير ضرائب جديدة تسمح بالحصول على زيادة ضرورية فى الإيرادات) . ونتائج مثل هذه العملية لإعادة توزيع الدخل معروفة تماماً — فالأفراد أصحاب الايراد

الأكثر إرتفاعاً هم أولئك الذين يكون إدخارهم النسبى والمطلق ، هو الأكثر حجما ، وعلى العكس من ذلك ، فان أولئك أصحاب الدخول الأكثر إنخفاضاً هم أولئك الذين يكون إدخارهم النسبى والمطلق هو الأقل ، إن لم يكن غير موجود ؛ وتحويل الإيراد من الأولين إلى الثانين يعنى تحويل الإدخار والإستهلاك ، وبالتالى دعماً وتنمية لطلب الإستهلاك — ولكن الفروق بين الدخول الموجودة سابقاً لم تلبث أن عادت من جديد وإن كانت أقل عما كانت عليه . وعلينا أن نشير بنوع خاص إلى أن الإنفاقات الناتجة عن بعض المخاطر (الحوادث ، والأمراض ، والشيخوخة) لم تعد على حساب الفرد ، نتيجة لعمل منظمات الضمان الإجتماعى ، فكانت النتيجة ، هنا أيضاً ، تقليل حجم إيراداتها . وزيادة إنفاقات إستهلاكها ، وهى نتائج تشبه تلك التى ذكرناها من قبل .

وهناك تعديلات تنظيمية أخرى تهم البلاد التى هى فى سبيل النمو . ويتعلق الأمر بالإصلاح الزراعى . ففى البلاد التى كانت ترغب فى التنمية ، عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان ما بين ٨٠ و ٩٠ ٪ من الانتاج الوطنى يأتى من الزراعة وكانت نسبة مماثلة من السكان تعمل فى الزراعة ؛ وعلاوة على ذلك ، لم تكن ملكية الأرض موزعة بنسبة متساوية بين السكان ، فكان الفلاح يستأجر من المالك الأرض التى يستغلها ، وكان الإنتاج ضعيفا نظراً لعدم كفاية التنقية المستخدمة (وفى البلاد الأكثر كثافة فى السكان نتج عن توفر السكان وإنخفاض أجور الأيدى العاملة معارضة لاستخدام الميكنة) : وكان جزء من الأرض يظل بلا زراعة ؛ وأخيراً فان حقوق الملاك والدولة كانت تمثل الجزء الأكبر من دخل الفلاح ، ولم تكن تستخدم بطريقة إنتاجية (وهكذا ، فان إنفاقات الملاك الزراعيين وصفت غالبا بأنها يتعلق بالفخفخة كما تميزت إنفاقات الدولة بالإسراف) . ولذلك فقد ظهر مسبقاً صعوبة كل محاولة للتصنيع ، إذ أن ملاك الاراضى ، لم يشعروا بالحاجة إلى ممارسة نوع آخر من النشاط ، كما أنهم

كمسيطرون على السلطة العامة ، لم يكونوا يأملون فى تكوين مجموعة أخرى من الرجال يمكنها ، فى يوم من الايام ، أن ترفض سيطرتهم .

وفى كثير من البلاد ، كان الإصلاح الزراعى — أى تغيير الملاك وطريقة إستغلال الارض — وبدرجات متفاوتة قد تم تطبيقة بطرق أكثر أو أقل عنفاً ؛ وظهر البعض على أنهم قد نجحوا (الصين) وفشل الآخرون (الهند) ، ولا يزال البعض الآخر فى بداية الطريق (بيرو والجزائر) ، وما زال الوقت مبكرا وبشكل لا يسمح بعد بالحكم على هذه التجارب . وعلى أى حال ، فان الدولة التى ترغب فى القيام بتنمية مواردها ، وبالتالى العمل على زيادة وتنويع إنتاجها القومى ، وزيادة الدخل الفعلى للفرد ، لا يمكنها أن تهمل القيام بعملية إصلاح زراعى إذ أن هذه العملية تمثل مدخلا لكل تنميه صناعية : وهكذا ، وإبتداء من هذه اللحظة ، التى تتغير فيها ظروف الزراعة ، سيزداد الإنتاج المعيشى وكذلك إنتاجية العامل ، ولن تصبح الزراعة تنتج لمجرد الإنفاق عليه ، بل سيظهر فائض زراعى الأمر الذى يسمح لبعض الفلاحين بترك الأرض ، والتوجه صوب المدينة ، حيث يمكنهم العمل فى الصناعة ؛ وعلاوة على ذلك ؛ فانه مع إرتفاع دخلها ، ستقوم الزراعة بتمويل جزئى ، وعن طريق الضرائب ، لإستثمارات الصناعة وتعطيها المواد الزراعية الاولى ، فى نفس الوقت التى تتحول فيه إلى مجال توزيع للمنتجات المصنعة .

وهكذا ، وفيما بعد التنمية - تطور الانتاج القومى ، والانتاج الصناعى والزراعى ، والأسعار ، والدخل الفعلى للفرد - تكون عوامل أخرى - السكان ، رأس المال ، والمواقف والمؤسسات - قد لعبت دورها وإذا كانت عملية تقييمهم مختلفة من دولة إلى أخرى ، إلا أنه يمكن لبعض الأمثلة العامة أن تتضح : فمثلا الزيادة المتوسطة لعدد السكان ، بالإضافة إلى تكدس هام لرأس المال ومع تطبيق

سريع للتقدم التقنى ، ومع موقف مساعد على التقدم ، قد سمح بتنمية سريعة فى بعض الدول المكتملة النمو (فرنسا ، إيطاليا ، روسيا) أو فى طريقها إلى النمو (المكسيك) ؛ وفى نفس الوقت ، الزياده الكبيرة فى عدد السكان ، تسير فى نفس الوقت مع تكدس كبير لرأس المال الجديد ، وتضم آخر التجديدات التقنية ، وقبول لفكرة التقدم ، وتعديلات تأسيسية هامة ، تنتج عنها تنمية هامة ، وإرتفاع للدخل الحقيقى للفرد ، فى بعض البلاد الآخذة فى النمو (الصين) ؛ وعلى العكس من ذلك ، فان الزيادة السريعة للسكان ، مصحوبة بزيادة غير كافية فى رأس المال ، مع اللامبالاة بالنسبة للتقدم المادى ، وعدم كفاية التغيرات التأسيسية قد أدت إلى تنمية ضعيفة ، وإلى شبه ركود فى الدخـــل الفعلى للفرد (الهند) . وكان تجميع عوامل مختلفة (أهمية نسبية ، وسرعة التطور) قد أدت إلى نتائج نمو غير متساوية .

وفى هذا الشأن ، علينا أن نلاحظ أن نهاية فترة ١٩٤٥ - ١٩٧٣ تعلن عن وقوع تغيير عند نهاية هذا العقد . ففى الواقع أنه ، فى البلاد الكاملة النمو ، والتى تضمن الجزء الأكبر من الإنتاج القومى ، وحيث كانت التنمية أكثر حيوية ، فان هذه السنوات كانت سنوات تغير بطىء ومستمر : فإنخفاض معدل المواليد قد تسبب فى تقليل سرعة تنمية السكان ، والإعتقاد فى أهمية التنمية من أجل الحل التلقائى للمشكلات التى تطرح نفسها على المجتمع قد أخذ فى القلة ، وطرح سؤال وبصراحة ، « التنمية من أجل ماذا ؟ » ومن حقنا إذن أن نتساءل عما إذا كانت عملية التنمية ، بعد الحرب ، ليست إلا نتيجة لتجمع إستثنائى للعوامل المختلفة ، وإذا كانت عملية الابطاء فى سنوات السبعينيات ، لن تكون إلا مؤقتة ، أو على العكس من ذلك بأنها إعلان عن بداية إبطاء أكثر عمقا فى السنوات القادمة ؛ فعام ١٩٧٠ يمثل رمزياً نهاية فترة ، وهى فترة ما بعد الحرب ، والدخول فى مرحلة جديدة ، لا يمكن لأحد أن يعرف ماذا تكون .

الفصل الثالث

تطور النظم الاقتصادية

منذ عام ١٩٤٥ ، كان هناك نظامان إقتصاديان ، أوطريقتان لتنظيم الموارد النادرة ، يقتسمان العالم. وفى الوقت الذى كانا فيه فى صراع مع بعضهما ، لم يبقيا على حالها ، فالرأسمالية والإشتراكية هما ألفاظ تغطى الحقائق المختلفة التى ظهرت فى سنوات الثلاثينيات . ولم يكن فى وسعهما إلا أن يكونا كذلك فى عالم توسع إذ أن كل العوامل المنافسة للانتاج كانت تجبر على التغيير .

١ - التعديلات فى النظام الرأسمالى :

كانت الإتجاهات التى ظهرت فى فترة ما بين الحربين قد استمرت وأخذت وضوحاً أكثر : فزاد تمركز المشروعات ، وزادت الدول من تدخلها .

أولا : زيادة التمركز :

علينا هنا أن نشرح كيف تمت التطورات ، ثم ندرس نتائجها .

أما فيما يتعلق **بالطرق** ، فإنه إذا كانت عملية التمركز قد أخذت أشكالا مختلفة ، فإن هذا لاينفى أنها كانت كلها تستجيب لنفس العدد البسيط من الدوافع.

وظهر شكلان كبيران للتمركز . فالمشروعات زادت من حجمها ، أمام المشروعات الكبيرة ، وعلى المستوى الوطنى ، وبالنسبة لكل المنطلقات (حجم التعامل ، عدد المستخدمين ، وأهمية الإيجابيات) الأمر الذى أدى إلى ارتفاع واضح ، ونشأت هذه الحركة أساساً ، إن لم يكن فقط ، فى القطاع الصناعى ، إذ أن التنمية التى لها قيمتها فى القطاع الأول (الزراعة) ، وفى القطاع الثالث (الخدمات) كانت قد بدأت بالكاد ، وكان مداها لا يزال ضعيفاً . ومثل هذه

التنمية لا يمكنها أن تأخذ كل معناها الفعلى إلا إذا كان ذلك نسبياً : فإن عدداً بسيطاً من المشروعات ، مما كان عليه الأمر فى الماضى، قد ضمن نسبة مئوية أكثر إرتفاعاً فى مجموع الإنتاج ، وهذا يعنى أن معدلات التنمية فى بعض المشروعات (القديمة أو الجديدة) كانت أعلى من تلك الموجودة فى الإنتاج الصناعى . ومن جانب آخر ، فإن المشروع الوطنى الكبير قد أصبح دولياً . فالمشروع الصناعى الذى ينتج سلع على أرض إحدى الدول المعينة لم يعد وطنياً ، بمعنى أن رأسمالية لم يعد مدفوعاً بالكامل من جانب الوطنيين، وأن المشرفين عليه لم يصبحوا كلهم من الوطنيين وأن مشروعات أجنبية أصبحت تعمل فى كل دولة بعد أن أنشأت لنفسها فروعاً ، وحصلت على مجموع (أو على أغلبية) رأس مال المشروع الموجود، وبمعنى آخر فإن المركز الرئيسى لأخذ القرارات بالنسبة لبعض المشروعات يمكن أن يوجد فى خارج الأراضى الوطنية وهذا الأمر هو كذلك بالنسبة للبلاد الآخذة فى النمو (مثل المشروعات البترولية فى الشرق الأوسط) كما هو بالنسبة للدول الكاملة النمو (مثل صناعة السيارات الأمريكية فى انجلترا أو فى ألمانيا). ولذلك فإنه لا يمكننا التحدث حقيقة عن المشروعات الكبرى إلا على المستوى العالمى .

وكان للمشروعات الكبرى ، وأقل من أى وقت آخر ، إتجاه لإنتاج عدد صغير من السلع ولكنها ، على العكس من ذلك ، عملت على زيادتها . وأدى هذا الى ظهور ما نسميه « بالمركبات » : فإذا كان أحد المشروعات قد تمكن من صنع سلع مختلفة — سواء أكان ذلك ناتج عن عملية الإنتاج (البنزين والإسفلت فى الصناعات البترولية) ، أو عن طريق المشاركة فى صناعة سلع معينة (مشروعات صناعة السيارات التى تمتلك مناجم حديد) — فنجدها هنا تحاول أن تضيف الى ذلك مشروعات أخرى ، تتبع فروع أخرى ، وتنتج سلعاً مختلفة تماماً (فمثلا إحدى المؤسسات الأمريكية مثل صناعات ليتون Litton وجدت

نفسها تدخل فى نهاية سنوات الستينيات فى ثمانية عشر فرعاً من الإنشاءات البحرية الى المنقولات ، مارة عبرالثلاجات ، وتجهيزات المكاتب ، وأنتجت بهذه الطريقة مايزيد على تسعة آلاف سلعة ، ابتداء من الآلة الكاتبة الى مركبات الفضاء) وأخيراً ، فإن المشروعات الكبرى و«المركبات» لم تبق مستقلة الواحدة عن الأخرى ، بل انها عملت على تنمية علاقاتها بواسطة النظام المصرفى ؛ وكان هذا الأخير قد زاد من مشاركاته فى المشروعات التى لا تنتمى الى فرع واحد، وأنشأت بعض المصارف حول نفسها مجموعات صناعية تتفاوت أهميتها ، الأمر الذى كان سهلا ، مادام أن الأمر لا يحتم إمتلاك نصف رأس المال من أجل الاشراف الفعلى على المشروع .

ومن السهل معرفة الأسباب التى أدت الى مثل هذا التمركز . فينسب البعض ذلك الى التغيرات التى حدثت فى الطلب وفى العرض . فطلب المنتجات الصناعية لم يبق كما هو ، وكان الطلب النقدى للاستهلاك قد تزايد فى دول كثيرة بتأثير زيادة السكان مدعمة بزيادة الدخل الفعلى للفرد ؛ فكان فى وسع المشروعات الكبيرة أن تجيب على مثل هذا النمو ، إذ أنها كانت تمتلك طاقات إنتاج غير مستخدمة ، ولها موارد مالية هامة لتزيد منها إذا ما دعت الضرورة ؛ وكان حجمها قد زاد بينما كانت المشروعات التى إفتقرت الى الاحتياطى اللازم قد اختفت ، أو قام غيرها بابتلاعها . ومن جانب العرض ، كان إدخال التقدم التقنى قد لعب الدور الرئيسى : فاستخدام طرق جديدة للانتاج أو تجهيز جديد يتطلب إنفاق مبالغ كبيرة هو ما يميز المشروعات الكبرى عن المشروعات الصغيرة، الأمر الذى سمح لها بأن تنتج أكثر ، وبنفقات أقل ، وبالتالى بأن تبيع منتجاتها بأسعار أقل إرتفاعاً من تلك التى صنعتها المشروعات الأصغر حجماً ، والتى لم تتمكن من الإتجاه الى التجديدات التقنية الحديثة ، والتى أصبحت مجبرة بهذا

الشكل على أن تختفى أو تنضم مع غيرها . وهذه العملية تمت بشكل تراكمى : فباستنادها الى أرباح كبيرة ، تتمكن المشروعات الكبرى من أن تحصل من جديد على تجهيزات أحدث ، وتتمكن بالتالى من أن تزيد من تقليل تكاليفها وأسعارها أكثر من ذلك ، ومن أن تدخل تحسينات جديدة .

وينسب البعض الآخر ذلك الى الأرباح والى العقلانية . فلما كانت دوافع المشروع هى زيادة معدلات الربح الى الحد الأقصى ، فلم يكن هناك ما يمنع المشرفين على أحد المشروعات من القيام بعملية استثمارات مضمونة حتى بالخروج إذا ما تطلب الأمر ، من ذلك الفرع الذى كانوا يعملون فيه ، إذ أن الحصول على مشروعات لها معدلات ربح أكثر ارتفاعاً كان يعطى ميزة عدم ضرورة تعيين مجموعة ادارة جديدة (مجموعة المديرين الذين كانوا قد أثبتوا ، بحصولهم الفعلى على معدلات أرباح مرتفعة ، يمكن الإحتفاظ بهم) وكذلك ميزة السماح بتوزيع المخاطرة خاصة وأن حدودها لم تكن معروفة تماماً (وكانت المشروعات المضمومة تحتفظ بالجزء الأكبر من استقلالها الذاتى ، فمن الممكن دائماً إعادة بيعها وشراء أخرى) . ومن جانبها كانت العقلانية أمراً هاماً ، يبحثون عنها باستمرار ، وأحسن مثل على ذلك هو المشروعات ذات الصفة الدولية : فالواقع أنه يمكن لمشروع ، بتقنية معينة ، أن يهتم بتحقيق جزء من انتاجه على أرض دولة أخرى إذ أن تكاليف الأجور تكون أقل ارتفاعاً ، الامر الذى يزيد عن تعويض زيادة النفقات الخاصة بالنقل والتى تحدث نتيجة لهذا التغيير فى أماكن الإنتاج ; وبناء على ذلك ، فإن الحساب الاقتصادى للمشروع قد أصبح أكثر عقلانية ، فالتناول الاكثر «إقتصادية» للموارد قد تم لا على المستوى الوطنى ، ولكن على المستوى العالمى . ويمكننا أن نضيف الى ذلك أن السياسة الخارجية التى قامت بها الدول قد أسهمت بطريق مباشر فى زيادة هذا الاتجاه العقلانى ، ما دام فرض الرسوم

الجمركية المرتفعة أو تطبيق سياســـة تحديد وتعويق الواردات من أجل حماية الصناعة قد دفعت المشروعات الأجنبية الى أن تستقر بشكل مباشر فى البلاد ، تهرباً من هذه العقبات .

وأما فيما يتعلق بالنتائج فنجد أن حركة التركيز قد أدت الى سيطرة نوع جديد من السوق والى تغيير فى توزيع السلطات .

فهناك نوع جديد من الأسواق ، زادت فيها المنافسة غير المتكافئة - بأعداد صغيرة أو كبيرة ، واتجهت صوب السيطرة .

وما دام كل مشروع يضمن لنفسه قسماً أكبر من الإنتاج عما كان له فى الماضى ، فلا يمكننا أن نتحدث إذن عن منافسة مطلقة وكاملة ، إذ أن هذه تتطلب وجود عدد أكبر من البيوت تكون أهميتها متقاربة وتنتج نفس السلعة ؛ ولا يمكننا كذلك أن نقـول بأننا نسير صوب حالة احتكار (والتى تعتبر أنها الحالة التى يقوم فيها منتج واحد بانتاج سلعة معينة) ، إذ أنه إذا كانت معدلات الربح مرتفعة ، فإن مشروعات أخرى ، لها حجم أكبر ، يمكنها دائماً أن تقرر الإنتاج احدى أو بعض هذه السلع التى يقوم بصناعتها هذا المشروع أو ذاك ، وتشارك معه سوق منتجاته (خاصة وأن المشروع الذى ينتج سلعة واحدة هو الإستثناء وأن عدد السلع المنتجة يزداد باستمرار) ؛ وفى الحقيقة فإننا نجد نفسنا فى مواجهة منافسة بين عدد صغير من المنتجين Oligopole . ولكن عملية التمركز لم تؤد الى الإختفاء التلقائى لكل المشروعات ذات الحجم الصغير أو المتوسط ، إذ أنـه فى وسع هذه أن يكون لها بعض الميزات التى تضمن لهم تكاليف انتاج أقل ارتفاعاً نسبياً (مثل الموقع الجغرافى الملائم ، وتكاليف الأجور الأقل ارتفاعاً والتكاليف العامة المنخفضة) وفى هـذه الحالة نجد نفسنا أمام مجموعة صغيرة من المنتجين ، ولكنها تضم عدداً أكبر ، أى مجموع المشروعات ذات الحجم الصغير والتى تصنع نفس السلع ، وتضمن بقية الإنتاج .

وهذه الحالة الجديدة للاسواق قد تسببت فى نشأة تنظيم جديد للعلاقات بين المؤسسات . فإذا كان من المفروض أن المشروع ، فى حالة إفتراض وجود سوق تخضع للمنافسة الكاملة والبسيطة ، لا يتصل بمشروعات أخرى ، ولا تكون له علاقات إلا مع السوق ، ولا يلتفت إلا لإشارة واحدة ، وهى مؤشر السعر وذبذباته (السعر الذى يرتفع يدل على طلب أكبر عن العرض ، وضرورة زيادة الإنتاج وربما حتى زيادة الطاقة الإنتاجية ، وعلى العكس من ذلك ، فإن السعر الذى ينخفض يدل على أنه من الأصوب تقليل الإنتاج من أجل إرضاء طلب التقليل) ، فهنا نجد أنفسنا فى مواجهة نظام آخر لإعطاء المؤشرات والتحديد ، إذ أن العلاقات بين المشروعات وبعضها تتم بطريق مباشر ، فالتغيير من عدد كبير الى عدد أقل من المنتجين يستتبع أن يكون هؤلاء يعرفون بعضهم بعضاً ، ويعرفون أن قراراتهم سيتم الشعور بها عن طريق كل المشاركين ، الذين يمكنهم بدورهم أخذ الإجراءات التى تسهل ذلك . هذا علاوة ، على أنه هناك بعد آخر لهذه العلاقات ، بمعنى أن الخطأ لم يعد مسموحاً به : فالواقع أنه فى حالة وجود مشروعات كثيرة ، وقيام إحداها بعدم تتبع مؤشرات حركة الأسعار ، فإنها تجبر على وقف نشاطها ، وهذا الإختفاء لا يمس سوى جزء بسيط من الانتاج ، والذى يمكن تعويضه بزيادة أنصبة المشروعات الموجودة . ولكن الأمر ليس كذلك فى حالة وجود عدد بسيط مترابط من المنتجين ، إذ أن كل مؤسسة من هذا النوع Oligopole مضطرة الى أن تخطط ، من أجل فترة قصيرة أو طويلة ، سواء على المستوى الوطنى أو الدولى ، نشاطها بطريقة تقلل من عدم التأكد بالنسبة للمستقبل ، وضمان استمرار حياتها ، أى وضع استراتيجية ـ تفاهم ، واختيار ، واستبعاد ـ تمثل التنظيم المقبل للاقتصاد كما تأمل فيه .

وكان توزيع السلطات قد أصابه كذلك بعض التعديلات .

فلقد سارت عملية زيادة تمركز الصناعة وعملية تمركز السلطة الاقتصادية جنباً الى جنب ، ولم تكن هناك سوى ذلك . ففي الوقت الذى لا يكون فيه لأى مشروع من بين المشروعات الكثيرة إلا نفس الاهمية النسبية فى أن تكون له أية سلطة مادام يخضع لأوامر السوق ، فإن الأمر يختلف عن ذلك حينما يكون السوق تحت تصرف أقلية ترسم سياسة سلمة Oligopolistique إذ أن السلطة الاقتصادية مركزة فى عدد صغير من الأيدى : وهكذا ، وفى خلال سنوات الستينيات قدرنا أن نصف الانتاج الصناعى للولايات المتحدة ـ الذى يمثل هو نفسه نصف الانتاج العالمى ـ كان يتم عن طريق مائتى مشروع ، الأمر الذى دعا الى الاعتقاد أخيراً بأنه ، فى خلال خمسة عشر عاماً ، سيتمكن مائتى مشروع لهـا رصيد أدنى يبلغ مليار دولار من أن تضمن انتـاج نصف الانتاج العالمى الذى سيكون فى ذلك الوقت قد تضاعف ثلاثة مرات فعدد قليل نسبياً من المشروعات والرجال يمتلكون الآن ، وسيمتلكون أكثر فى المستقبل ، قوة صناعية لم يعرفها العالم من قبل .

وهذه القوة الاقتصادية تتوغل فى جميع المجالات . وهى مركزة ، بالتأكيد ، على الانتاج (فالمشروعات الكبرى تقرر حجم الانتاج ، وبالتالى عدد الاشخاص المستخدمين ، أى العمالة الكاملة أو البطالة) ، وكذلك على ما يتعلق بالاستثمار ، والذى هو الآن ضخماً (أو لا يزال هاماً) ولا يمكن تقسيمه (أو لا يمكنه أن ينفتت أو ينقسم وفى مواجهته «كتل» للاستثمار مثل مصنع تعدين ، أو مصفاة بترول) الأمر الذى يعنى أنه من أجل حسن تطبيق برنامج استثمارات يمكنه أن يمتد الى سنوات عديدة دون إلتفات الى الذبذبات ، فان على المؤسسة أن تنظر مسبقاً الى الطلب الذى سيصل إليها خلال فترة طويلة ، وأن يكون قرار استثمارها معتمداً الى درجة كبيرة ، على نوعية هذه النظرة المستقبلية . وتهتم كذلك بالأبحاث ، (التى مالت صوب تغيير مكانها من المنظمات التقليدية مثل الجامعات الى المشروعات

والمؤسسات ، ويظهر هذا تماماً فى الأبحاث التطبيقية، وكذلك الأبحاث الأساسية فيمكن للمشروع إذن ، وبالمبالغ التى يرصدها لذلك ، أن يوجه فى هذا الاتجاه أو ذاك ، وبطريقة غير مباشرة ، ويؤثر على الأبحاث الأساسية) ، كما تهتم بالتجديد (وهذا يتضمن إدخال رأس مال جديد الى جانب القديم ، أو نقل التقدم من الميدان التقنى الى المستوى الاقتصادى ، وتطبيقه السريع من جانب إحدى المؤسسات يجبر إذن المؤسسات الأخرى فى نفس الفرع ، وتلك الأفرع المختلفة الى القيام بنفس الشيء لمواجهة انخفاض ممكن فى التكاليف والأسعار ، ويحافظ بالتالى على نصيبها فى السوق ، وعلى حجم أرباحها) .

ثانيا ـ تدخل الدولة :

كان التعديل الثانى الذى أصاب النظام الرأسمالى يتمثل فى التدخل المتزايد من جانب الدولة . ولكن علينا أن نحدد وجهة النظر هذه ، إذ أن السلطات العامة ، وهى قادرة على التدخل بأساليب مختلفة فى النشاط الإقتصادى ، قد إستخدمت بدرجات مختلفة وسائل كثيرة تحت تصرفها ثم تخلت عنها بدرجات متفاوتة ؛ وفى خمسة وعشرين عاماً مال إتجاه تدخل الدولة إلى القلة وإلى أن يصبح تدخلا غير مباشر .

أما عن مدى وقلة بعض التدخلات فلقد كان فى وسع الدولة أولا أن تتدخل عن طريق إنشاء قطاع عام صناعى ، وعن طريق التخطيط الإقتصادى ، ولكن هاذين الشكلين للتدخل قد إستخدما بطريقة قليلة نسبياً فى النظم الإقتصادية الرأسمالية ، وفقدا أهميتهما مع مرور الزمن .

وكان تسيير القطاع العام الصناعى قد طرح ، وفى مدة تقل عن عقدين ، مشكلات هامة أدت إلى تقييد دوره .

والأسباب التى كانت قد أدت إلى إنشائه معروفة . وكانت قد طرحت أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتحمل بصمات سنوات الثلاثينيات ، والصعوبات التى قابلوها من أجل التغلب على الأزمة الإقتصادية . وكان على الدولة أن تتحمل مسئوليات جديدة مثل تسهيل وحتى تحمل التنمية الإقتصادية وزيادة الدخل الفعلى للفرد ، ولكن لما كانت بعض الظاهرات تعرقل حلها ، (إذ أن الاحتكار فى أحد فروع الإنتاج كان يمكنه أن يمارس سياسة تقلل من العرض ، الأمر الذى يؤدى إلى رفع الأسعار ، كما أن الصناعة بدورها فى الإقتصاد كان فى وسعها أن تمد لعدد صغير من الرجال بسلطات كبيرة لا نعرف كيف يستخدمونها ، والإستخدام الأكثر فاعلية للموارد النادرة لا يمكن ضمانها دائماً نتيجة لأهمية المخاطرة ورؤوس الأموال اللازمة وصعوبات التنسيق بين الفروع المختلفة) فذكروا أن تأميم الإحتكارات والقطاعات الرئيسية مصحوبة بعقلانية الوسائل يمكنها أن تؤدى إلى إعطاء إنتاج أكثر وفرة ، يمكنه أن يباع بأسعار أفضل (وبالتالى فى صالح المستهلكين) ، وتدفع مشروعات القطاع الخاص إلى البدء فى التفكير وإنشاء وحدة منظمة تسمح بالوصول إلى توازن إقتصادى أفضل . وهكذا شاهدنا ، فى السنوات التى تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية ، نموا فى القطاع الصناعى فى بعض الدول ، وبخاصة فى إنجلترا وفى فرنسا : فمثلا فى هذه البلاد الأخيرة تم تأميم بعض الصناعات مثل الفحم والكهرباء والغاز (ولكن ليس المسبوكات كما حدث فى إنجلترا) وكذلك الحال مع جزء من النظام الإئتمانى .

ولم يتأخر عندئذ التطور السريع للاقتصاد الرأسمالى من أن يطرح مشكلة ، فلما كانت زيادة الإنتاج مصحوبة بتنوعها ، فلقد ظهرت فروع جديدة ، وبعد تنمية سريعة ، إحتلت مكاناً هاماً فى الصناعة بينما كانت فروع أخرى تتدهور ، ودورها يقل أهمية ؛ وكانت القطاعات التى تكون القطاع العام الصناعى من بين

تلك التي كانت قد أعطت التنمية الأكثر بطء ، الأمر الذى أدى إلى الإنخفاض النسبي لمكانها ، بينما كانت طريقة إداراتها ، فى أغلب الأحيان مفروضة وتؤدى إلى عجز يغطيه دعم . فأخذت السلطات العامة عندئذ إجراءات مختلفة ـ وأعادت فى بعض الحالات إلى القطاع الخاص تلك المشروعات من الأفرع التى تخسر أو ذات التنمية الضعيفة (والمثل الأكثر وضوحاً هى صناعة الصلب فى إنجلترا التى أممت ثم رفع عنها التأميم) ، ولكن علينا أن نلاحظ أنها قد قامت كذلك وفى بعض الحالات بعمل نفس الشيء مع فروع تبشر بإزدهار كبير (مثل الولايات المتحدة وحيث كانت مصانع الألمنيوم التى أنشأتها الدولة أثناء الحرب قد بيعت للقطاع الخاص قبل نهاية سنوات الأربعينيات) ؛ وقامت فى بعض الحالات بتعديل القطاع العام الموجود دون أن تزيد فيه أو تنقص (مثل شركات الفحم فى فرنسا وحيث تم فى موازاة تقليل الانتاج ، أن نمت كيمياء الفحم) ؛ وفى بعض حالات أخرى ، عملت على زيادة مرونة قواعد تسيير المشروعات ودفعتها إلى أن تكون لها إدارة مثمرة بطريقة تسمح بخفض المعونات المدفوعة ـ ولكن لم يحدث أبداً منذ عشرين عاماً أية محاولة لزيادة حجم القطاع العام الصناعى، عن طريق تأميم فروع جديدة تتوسع وتلعب دور أساسى فى الاقتصاد ، وحيث المشروعات الاحتكارية الجديدة كثيرة العدد الآن عنها فى الماضى . وهكذا نرى أن تدخل الدولة المباشر، بواسطة القطاع العام الصناعى قد أخذ فى القلة، وكذلك الحال بالنسبة لأهميته .

ولقد عرف التخطيط ، هو أيضا ومن جانبه ، بعض المثالب .

فبعد الحرب مباشرة ، ناضلت أفكار معينة من أجل إقامة تخطيط : الامر الذى يؤدى إلى الاعتراف للدولة بأن عليها أن تلعب دوراً أكبر فى تسيير الاقتصاد، والاهتمام النسبي المتزايد بالايرادات والمصروفات العامة ، وإنشاء قطاع عام

صناعى بأهمية نسبية متفاوتة تبعاً للدول التى ترغب فى تنسيق مجموع تدخلاتها ، وتخطيط كان قد أثبت وجوده فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية منذ عام ١٩٢٨ ، فأحدثت بعض النظم التخطيط (مكتب الخطة المركزية فى هولندا ، وقوميسارية الخطة فى فرنسا ، فى شهر ديسمبر ١٩٤٦) . وعلينا أن نلاحظ هنا أن لفظ التخطيط كان قد فهم بطريقة خاصة . فإذا كان فى وسع كل تخطيط ، من واقع طبيعته التقنية ، أن يطبق ، من حيث المبدأ ، على كل نشاط ، أو كل نظام إقتصادى ، ويشتمل دائماً على عنصرين (هدف أو مجموعة من الأهداف التى نقترح الوصول إليها ، ومجموعة من الوسائل تستخدم من أجل الوصول إلى هذا الهدف) ومشغولية أساسية (ضمان التمازج بين الأهداف والوسائل) فمع ذلك فإنه يوجد نوعان من التخطيط يمكن التمييز بينهما فى سنوات الخمسينيات : الواحد يسمى سلطوى أو إجبارى وتطبقة البلاد الاشتراكية ، ويتميز بجماعية وسائل الانتاج وبتحديد السلطات العامة للأهداف التى تغطى كل النشاط الاقتصادى ، وتحدد لكل فرع الكميات التى ينتجها ، وأسعار شراء عوامل الانتاج ، وأسعار بيع كميات المنتجات ، وحجم الأيدى العاملة التى تستخدم ؛ والثانى ، معمد بالمعارضة المرنة أو التوجيهية ويتفق مع مجتمع تتعايش فيه الملكية الخاصة والملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، ويغطى فى الداخل إمكانية عامة لتنمية عدد محدود من الأهداف الثابتة لكل قطاع ، وليس لكل مشروع ، و « داعيا » رؤساء المشروعات إلى أن يتبعوا الاشارات ، تاركا لهم حرية كبيرة فى العمل .

وعلى مضى السنوات ، بدت بعض الظاهرات : فالتكامل بين الخطط لم يحترم : (وهكذا فى فرنسا كانت الفواصل بين التنبؤات والتحقيق للخطة الثانية ١٩٥٢ — ١٩٥٧ كبيرة : وقلة تقدير عامة فى القطاع الصناعى وحيث زادت الكيمياء ٤٠ ٪ عن أهدافها ؛ وزيادة تقدير فى الانتاج الزراعى ، يتمثل فى ١٢ ٪ البنجر

و ٣٠٪ للتنفيذ) ؛ ورغم هذه الفواصل، التي تتسبب في عدم تناسق بين الفروع، بدا أن الآلية الاقتصادية كانت على درجة كافية من المرونة تسمح لها بالتغلب على ذلك ، بينما كانت قوى هامة (السكان ، رأس المال ، الموافق) تتسبب في نشأة معدلات مرتفعة ؛ وعلاوة على ذلك ، فان بعض البلاد الأخرى (مثل ألمانيا) عرفت معدلات توسع هامة دون أن تلتجيء إلى التخطيط، وأخيراً، تمت ملاحظة أن الوسائل التي تملكها السلطات العامة من أجل دفع المشروعات إلى الوصول إلى الهدف المحدد كانت تتصف بعدم فاعلية متفاوتة، وزادت قلة أهميتها علاوة على ذلك نتيجة لعدم كفاية التنسيق بينها . وهكذا شهدت سنوات الستينيات هبوطاً في التخطيط في البلاد الأوربية التي كانت قد طبقته ، وكان هذا علاوة على كونها هي نفس الدول التي كانت قد أنشأت ، وبالتدريج، السوق المشتركة، ذات الفكرة الليبيرالية ، وأن بعض البلاد الأكثر قوة ، مثل ألمانيا، كانت معادية لكل شكل من أشكال التخطيط . ومثل الخطة الخامسة ، التي غطت في فرنسا سنوات ١٩٦٦ — ١٩٧٠ كبيرر الدلالة : ففكرتها عن المستقبل ليس لها طبيعة جوهرية تماماً ، إذ أن الأهداف وحدها — عدداً بسيطاً ونشأ غالباً من إصلاح المبنيان — يمكن إعتبارها على أنها مرغوب فيها ، أما بقية التقييمات فانها لا تمثــــل سوى تنبؤات ؛ وكانت وسائل التنفيذ قد خضعت كذلك لبعض التعـــديلات ، فأعطى إنتباه خاص لآليات تمويل السوق ، وتنمية دور الاستثمار . ومال التخطيط إلى ألا يكون بعد ذلك سوى تنبؤ ، وزاد الاهتمام كثيراً بآليات الاصلاح .

وأما عن مدى بعض التدخلات والاحتفاظ بها ، فإن بعض أشكال أخرى من التدخل ، استخدمت على مدى أوسع ، ولم تعرف تقهقراً مشابها .

وكان الشكل الأول هو الميزانية ، وهو الشكل الأكثر قدما ، والذي يبدو أنه لم يكن مرضياً تماماً . فإن تمويل الحرب العالمية الثانية التي كانت أكثر

أمداً وأكثر أهمية من الحرب العالمية الأولى ، قد تسبب فى ارتفاع كبير فى الإنفاقات العامة . فقد كان فى وسعنا أن نفكر ، وبعد أن كانت الضرائب قد حلت محل القروض كورد رئيسى ، أنه ، بعد الحرب ، ستكون أعباء الأرباح ، وإعادة دفع رأس المال المقترض أقل أهمية ، وستقل المصروفات العامة ، وستمثل جزءاً أقل فى الانفاق الوطنى . ولكن الأمر لم يكن كذلك . ولسببين فمن ناحية سبب اقتصادى: فمنذ نهاية سنوات الثلاثينيات ،كان من المقبول ، طبقاً لما تعلمناه من كينز Keynes ، أن زيادة الإنفاق العام ، متسببة أو غير متسببة فى عجز الميزانية ، ستكون وسيلة فريدة من أجل إخراج الإقتصاد من الأزمة الإقتصادية ، وأنه حتى ، وبدرجة أهم ، إعادة إصلاح الإيرادات والمصروفات العامة سيسمح بالاشراف على الموقف وتثبيت الاقتصاد،وذلك عن طريق تقليل عدم التناسق بين الأفرع وبين الأسعار،خاصة وأن بعض التجارب التى حدثت، وعلى وجه التحديد فى الولايات المتحدة (إنشاء هيئة وادى تنيسى) وبدا أنها أصابت بعض النجاح . ومن ناحية أخرى ، سبب أخلاقى : فنى بعض البلاد ، كانت هناك رغبة لتعديل المجتمع وجعله أكثر مساواة ، وبالتالى، فانه لإستخدام سياسة لإعادة توزيع الدخل ، التى تتضمن الأخذ من بعض المجموعات ، وإعادة توزيع على الآخرين ، كان لا يمكن القيام بها إلا بواسطة الدولة ، وتحقيقها عن طريق الميزانية . وعلينا أن نضيف أن هذا الدافع الأخلاقى كان يغطى كذلك عاملا إقتصاديا ، إذ أنه منذ اللحظة التى نوافق فيها على أن المجموعات الأكثر ثروة . وعلى خلاف المجموعات الأكثر فقرا ، هى التى تدخر ، فإن إعادة التوزيع تترجم بنقل الإدخار إلى الاستهلاك ، وبالتالى بزيادة طلب الاستهلاك.

ومع ذلك فلا يبدو أن مثل هذا التدخل قد نجح تماماً . والواقع أن تنظيم النشاط عن طريق الميزانية كان بنوع عام بطيء وثقيل ؛ هذا علاوة على أنه بعد

بضع سنوات من ممارسة إعادة توزيع الدخل فان سلوك الأفراد يتغير بطريقة تتعلق بطلبات أجورهم وأن الفرق بين مستوى الدخول يظل دائماً كبيراً ، كما كان فى الماضى . وأيضا ، فان الضغط الضرائبى ، وبعد أن زاد سريعاً وصل إلى حد أقصى لم يزد عنه منذ ذلك الوقت ، ووضع نفسه فى متوسط نسبى فيما حول ٣٠٪ من مجموع الدخل القومى . (فمثلا فى أعوام ١٩٥٠ و ١٩٦٤ كانت النسب المئوية هى التالية : إنجلترا ٣٢٪ و ٢٨ر٨٪ ؛ وألمانيا ٣٠ر٢٪ و ٣٤ر٨٪ ؛ وفرنسا ٢٩ر٨٪ و ٣٧ر٥٪ ؛ والنرويج ٤١٪ و ٣٤ر٥٪ ؛ والولايات المتحدة ٢٤ر٢٪ و ٢٥ر٥٪ ؛ وكندا ٢١٪ و ٢٦ر٦٪) . ونتيجة للاحترام الضمنى لهذا الحد الأقصى ، فان الزيادة المطلقة فى المصروفات العامة قد خضعت إذن لزيادة مجموع الإنتاج القومى : وكلما زادت هذه بسرعة ، كان الأمر كذلك بالنسبة لحجم المصروفات العامة ، وقل التنافس بين العناصر المنتجة فى حدته ، إذ أن الحاجات التى عبروا عنها أرضيت بطريقة نسبية ، وكان الموقف على عكس ذلك حينما يكون الانتاج القومى قد ظل راكداً من عام إلى آخر ، إذ أن المصروفات ستؤدى إلى المنافسة ، ويطرح سؤال عما كان أفضل من أجل التنمية ، وكيف يتم إختيار ذلك وعلينا أن نلاحظ أنه ، عند نهاية الستينيات ، كان تقليل الضغط الضرائبى أمراً مأمولا فيه ، معبراً بذلك عن رغبة فى فك إرتباط الدولة .

أما الشكل الثانى للتدخل فكان هو التنظيمات . وكانت أقل إعتدالا عما كانت عليه فى الماضى . وكان الأمر يتعلق دائماً بالوصول إلى نفس الهدف (تنمية سريعة ، ومستمرة ، ومتوازنة) وليس عن طريق إجبار الفرد ولكن بحثه على أن يعمل متطوعاً فى إتجاه معين ، ولا يكون ذلك عن طريق مباشر ، ولكن غير مباشر ؛ وفى هذه الديالكتية بين الدولة والمواطن ، توضع الخطوط بشكل أكثر

تحت حرية الأخير أكثر من وضعها تحت سلطة الأولى . وهذا النوع من التدخل لايزال يستخدم خلال الفترة موضوع الدراسة ، ويمثل أحد مميزاتها . والواقع أنه حين أوشكت فترة إعادة البناء على النهاية ، ظهرت ضغوط (فى الولايات المتحدة بشكل خاص فى عام ١٩٤٨) من أجل إنهاء الرقابات التى كانت موجودة فى خلال فترة الحرب ، وعلى العكس مما كان متوقع فإن الصراع ضد النتائج (ارتفاع كبير فى الأسعار) المترتبة على حرب كوريا (١٩٥٠) لم يعالج بالإجراءات المباشرة (مثل تقوية الإشراف الطبيعى المباشر الذى كان لا يزال مستخدماً) ولكن بشكل رئيسى عن طريق وســائل غير مباشرة ؛ وكانت سنوات ١٩٥١ — ١٩٥٢ بالنسبة لمجموع الاقتصاد الغربى ، هى سنوات ترك الوسائل المباشرة وإبدالها بالتدخل غير المباشر . ولذلك فمن الضرورى فهم التنظيمات بالمعنى الواسع : فالدولة تدخلت عن طريق تعديل وزيادة إثراء النصوص الموجودة ، (وهكذا فإن التشريع الضرائبى لم يصغ على أنه مجموعة من القواعد تسمح بتحديد المحتوى والحصيلة الضرائبية للممول، ولكن لمجموع — حوافز ، دوافع ، إعفاءات — يمكنها دائماً أن تتغير فى صالح التنمية) وبخلق طرق جديدة للاستخدام (فمثلا ، منذ اللحظة التى أصبح فيها القطاع المصرفى مؤمماً جزئياً أو كلياً ، فإن استخدام الائتمان قد أصبح محدداً — فى فرنسا عن طريق منظمة مثل المجلس الوطنى للائتمان ، ووزارة المالية ، وتكون مجموع هذه القواعد والتنظيمات السياسة النقدية) .

وهذا التدخل التنظيمى ظهر فى كل الميادين ، وسيعطى هنا مثلين على ذلك. فمن ناحية ، فبعد إقرار إنشاء السوق المشتركة بين الدول الأوربية ، وأصبح لتبادل السلع هدفاً له طبيعة حرة كاملة، أصبح تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات أمرا أساسياً بالنسبة لكل دولة عضوة ، إذ أن العجــز التجارى ، وبالنسبة

لاجراءات إعادة التوازن التى يتطلبها ، يستتبع إبطاءاً فى التنمية لفترة طويلة أو قصيرة نسبياً ، الأمر الذى يظهر ضرورة ضمان ، ومن أجل مواجهة مثل هذا الموقف ، تصدير السلع بأكثر الاسعار قبولا للمنافسة ، والبحث عن تكاليف الإنتاج الاقل إرتفاعاً ، ولما كانت المؤسسات ذات الحجم الضخم هى التى تعتبر على أنها الأكثر قدرة على تصدير الكمية الأكبر ، وبأقل الأسعار ، فان السلطات العامة قد زادت عندئذ من التنظيمات مستخدمة فى ذلك وسائل مختلفة (وضرائبية بنوع خاص) لكى تحض المؤسسات على أن تندمج فى بعضها، وتزيد من حجمها (مثل فرنسا فى أعوام الستينيات) . ومن ناحية أخرى ، وفى الولايات المتحدة، كما هو الحال فى أوربا ، فلما كانت أهمية النقد والائتمان والتقلبات قد ظهرت أهميتها ، (يسمح الائتمان للمشروعات بتمويل إستثمارات ، وزيادة قدرتها على الإنتاج ، وتطبيق التقدم التقنى ، ورفع مستوى طلب الاستثمار ، وكذلك طلبات الاستهلاك من جانب الأفراد) ، فان مجموعة من التنظيمات تهدف تنمية المجموع النقدى قد وضعت من أجل إدارة النشاط الاقتصادى .

وهكذا ، فإن إتجاه تطور النظام الرأسمالى كان واضحاً . فلقد إستمرت عملية تمركز المشروعات ، ولم تعد الرأسمالية نظاماً للوحدات الصغيرة ، ولكن لوحدات كبيرة ، الكثير منها دولى . وزاد تدخل الدولة ثم تناقص فى نفس الوقت الذى غير فيه من شكله ، وكانت رأسمالية الوحدات الكبيرة ترغب فى أن تكون أكثر حرية ، ولم يكن فى وسعه أن يكون خلاف ذلك ، وهو فى مرحلة توسع .

٣ ـ التعديلات فى النظام الاشتراكى :

لم يتبع النظام الاشتراكى تنمية على نسق واحد خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية . وإذا كان قد كسب ، نتيجة للانتصار الروسى فى عام ١٩٤٥ عدداً من

دول أوربا الوسطى والشرقية ، فإنه تعدل بعد ذلك وبشكل واضح فى هذا المجموع من الدول الاوربية ؛ هذا علاوة على أنه منذ عام ١٩٤٩ ، ونهاية الحرب الأهلية فى الصين ، ولد نظام إشتراكى جديد فى بلاد متخلفة ، يهم ربع الإنسانية ، وإصطدم بالاشتراكية الأوربية .

أولا – التعديلات فى النظم الاشتراكية الأوربية :

ظهر عدد متزايد من النقد للتنظيم الاقتصادى فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية وفى دول الديمقراطيات الشعبية ، خلال السنوات التالية لموت ستالين (١٩٥٣) ومنذ نهاية الخمسينيات ، حدثت تطورات إستمرت خلال سنوات الستينيات ، وأعطت ملامح جديدة للنظم الاشتراكية الأوربية .

فلقد كانت هناك الصعوبات ، وكانت قد ظهرت فى كل ميدان – الإنتاج ، والتوزيع – وتسببت فى إنتقادات كثيرة بدت على أنها ستنتهى بالطعن العام فى النظام نفسه ، إذ أن التنظيمات التى كانت تعود إلى سنوات الثلاثينيات ، إزداد ظهور عدم قدرتها على مسايرة الظروف الحديثة .

فى ميدان الإنتاج زاد الإلتفات إلى عدم كفاية تنمية المشروعات الصناعية والمشروعات الزراعية .

وكان للمشروعات الصناعية وضعاً خاصاً ؛ فوحدة الإنتاج كانت لها شخصية حسابية ، وكانت مسئولة عن إرادتها أمام هيئآت الإدارة الإقتصادية ؛ وكان عليها أن تضمن بوسائلها الخاصة ، وفى نطاق النشاط المحدد عن طريق الخطة ، تغطية نفقاتها الخاصة بالإستثمار عن طريق إيرادات ، وأن تحقق ، إن أمكن، ربحاً معيناً ، وهذه الحالة إنتقدت إبتداء من عام ١٩٦٢ ، فى الوقت الذى لاحظ فيه ليبرمان Liberman ، وترابيز نيكوف Trapez-Nihov وجود

صدام مستمر فى المصلحة بين الإدارة والمشروعات (وكانت هذه تأخذ على تلك أمر الروتين ، وقلة الحركة وروح التجديد وسوء التنفيذ الكيفى الخطة ، وهذه تأخذ على تلك وصاية مدعمة تترجم عن طريق كثرة التوجيهات والإشراف وكذلك تدخلا مستمرا فى إدارة العمل) وأيضاً أن الإدارة السلطوية كانت تهدد المصالح العامة للتنمية الإقتصادية بسبب عدم مواءمة الإنتاج لحاجات المستهلكين (رغم وجود خطة تفصيلية) وعدم كفاية منح الموارد الإنتاجية الأمر الذى يتسبب ، جزئيـــاً . فى تبذيرها ؛ وفى نفس الوقت ، إقترحوا إجراءات تحض المؤسسات على تنفيذ الخطة بطريقة أكثر دقة ، ودون إشراف ليس له من داع ، وذلك عن طريق ترك حرية الإختيار لهم فيما يتعلق بالوسائل ، وعدم فرض توجيهات عليهم ، سوى عدد بسيط للغاية .

وكانت المشروعات الزراعية تطرح كذلك مشكلات . فإذا كانت إدارة السوفخوز Sovkhoz ، أو مزارع الدولة ، تخضـــع لنفس قواعد المشروعات الصناعية ، فإنها كانت تطرح تساؤلات مماثلة ، فإن إدارة الكولخوز Kolkhoz أو التعاونيات الزراعيـة ، كانت مختلفة . والواقع أن هـذه الأخيرة كانت قد خضعت دائماً لضغط كبير من جانب الدولة (كما حدث فى سنوات الثلاثينيات) إذ أن تفكير السلطة بالنسبة لجماعية الزراعة كانت تتسم دائماً بعـــدم الثقة ، وإستخدمت وسائل مختلفة لوضع الكولخوز كعملية إستثمار ، والعاملين فى الكولخوز كمنتجين فى خدمة التصنيع ، (تسليم إجبارى للدولة ، أسعار تسليم دائماً أقل من المعدل ، ضرائب تفرض على إجمالى إيراد الكولخوز — وحتى فى حالة عجز إدارة الكولخوز — وضرائب على إيراد رجال الكولخوز ، وبطريقة تصاعدية ، وأجور لرجال الكولخوز ليست مضمونة ، وليست كلها نقدية ، وتنظيم العمل الزراعى بواسطة محطات الآلات والجرارات ، التى تهدف

إلى السيطرة على الكولخوز ومنعه من أن يكون مجموعاته الزراعية الخاصة به) ، وعلاوة على ذلك ، فإنه إذا ما كان فى وسع رجال الكولخوز أن تكون لهم بعض الملكيات الفردية (مساكن، بعض قطع الارض بهائم ، وسائل إنتاج) فإن هذه الحرية كانت لها فى نفس الوقت هدفاً سياسياً (تقليل المقاومة التقليدية للفلاح للدخول فى التعاونيات) ، وإقتصادية (تزويد اسواق المدن بعدد من المنتجات) ، وإجتماعية (بأن الإيرادات التى سيحصلون عليها تسمح بعدم ضمان أجور العمل). وكانت هذه الإنتقادات التى ظهرت فى بداية سنوات الخمسينيات قد فضحت إذن ذلك الإرغام الكبير الذى تمارسه الدولة والذى كان من نتائجه التنمية غير الكافية للانتاج الزراعى ، وإنتاج ضعيف للفرد ، وبالتالى صعوبات متزايدة .

وكان تنظيم التوزيع يثير كذلك إنتقادات بعدم صلاحيته لتحقيق مواءمة الإنتاج للاستهلاك .

فعلى مستوى التوزيع نفسه ، كان نظام توزيع السلع الإنتاجية قد إستمر هو نفسه الذى كان قد وضع لمواجهة حالة فقر ، ومن أجل إرضاء الحالات ذات الأولوية التى حددتها الخطة (فكانت لكل وزارة اداراتها الخاصة بها من أجل البيع والتموين ، وتنظيم التوزيع على أساس التعليمات) ، وذكروا حينئذ أن هذه المنظمات كانت تتسبب فى نشأة صدام بين إدارات الخطة وبين الوزارات ، وفى تفتيت إدارى كبير لتوزيع وسائل الإنتاج ، وإلى إتجاه مستمر من جانب مديرى المشروعات لزيادة مطالبهم ، حتى يتمكنوا من الحصول على الحد الأدنى الضرورى ، وإلى التأخر فى التسليم ، وعدم مطابقته للمواصفات . وكان نظام توزيع السلع الإستهلاكية ، من جانبه ، مقصراً ، لان تخطيط التجارة كان يشتمل على تفصيلات كثيرة ، ومركزاً على المستوى الإتحادى ، (٤٠٤ نوع من السلع) وكذلك على مستوى الجمهوريات (معظم المنتجات الأخرى) وكان

يشتمل على كثير من العيوب ، وأغلبها منصوص عليه : فلم تقم تجارة التجزئة بدورها كوسيط بين المنتج والمستهلك ، وكانت وسائل تخطيط الإنتاج لا تسمح بضمان مواءمة العرض لمطالب المستهلكين ، وكان تسيير إدارة تجارة التجزئة نفسها قاصراً .

وعلى مستوى الإدارة الإقتصادية العامة ، كانت هناك إنتقادات أخرى . فلقد كانت هناك ثلاث نظم يمكن قبولها — نظام وظائفى ، يخضع المشروع فيه ، ولكل من مظاهر إدارته ، لإدارة متخصصة يكون منها على علاقة دائمة ؛ ونظام إقليمى يخضع فيه ، وفى كل نواحى إدارته لإدارة إقتصادية إقليمية ، يمكنها ، أولا ، أن تخضع لهيئة إقتصادية أعلى ... وكان نظام أولوية المبدأ الإقليمى هو الذى وضع منذ عام ١٩٢٨ وظل مطبقاً حتى بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت كل وزارة — فيما عدى مندوبية أو قوميسيارية الشعب — لها إدارات متخصصة وخاصة بها ، تنظم الاستثمار ، والتموين ، وتستخدم ما يتم فرعها ؛ ولما كانت فيدرالية بنوع عام ، فإنها كانت تدير المشروعات بطريق مباشر ؛ فكان هناك إذن مجموع مركز للغاية ، أو نظام لإدارة مركزية Glavki يتمشى مع إدارات أصغر قطاعية ، أو إقليمية . ولقد أخذوا على هذا النظام أنه يحدد من دور الإدارات العاملة ، ويمنع كل تنمية إقليمية متنافسة ، إذ أن كل وزارة كانت تستند وتعتمد على مصلحة فرعها سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالادارة العادية أو فيما يتعلق بالتوسع : وفى نفس الوقت كانت مزاياها (مثل شمول الرؤية للفرع الذى يمكنه أن يخدم مصلحة الاقتصاد القومى فى مجموعة) قد قلت للغاية .

أما فيما يتعلق بالاصلاحات ، فمنذ نهاية سنوات الخمسينيات ، إقترحت الكثير من الإصلاحات التى كانت تهدف زيادة التنمية ، بمنح المزيد من الامكانية للحرية وللدوافع المادية .

فتغير تنظيم الإنتاج فنصوص إصلاح المشروعات الصناعية (٤ أكتوبر ١٩٦٥) أعطت إرضاء جزئياً لهذه المشروعات بترك حرية أكبر لهم عن طريق تقليل الإشراف الإدارى عنهم ؛ ولكنها فى نفس الوقت أعطت إرضاء جزئياً كذلك للادارة فى نواحى أخرى . وأخذوا فى تطبيق هذا الإصلاح على مراحل وفى عام ١٩٦٩، كانت ثلاثة أرباع المشروعات تعطى ٨٣٪ من مجموع الإنتاج، وتخضع ٩١٪ من الأرباح لهذا النظام الجديد ، ومع ذلك ، فسرعان ماظهرت تناقضات جديدة : فيما بين القانون والواقع . إذ أن النصوص لم تعالج المسئوليات بالنسبة للاجهزة الإدارية بينما كانت المشروعات تلتجىء إلى العقوبات فى حالة عدم القيام بالالتزامات ؛ وبين الروح المحافظة وروح الإصلاح إذ أن عدداً من المديرين لم يتخلوا عن عاداتهم التقليدية لإضفاء الحائق عن الإدارة ، التى من جانبها ، لم تترك عدم ثقتها المعتادة ؛ وبين حرية الإدارة التى أعطيت للمشروع والإحتفاظ بالتنظيمات السابقة فى ميادين لا تتمشى مع ممارسة هذه الحرية ، إذا أنه لا يمكن بالفعل للمشروع أن يستخدم هذا الاستقلال الذاتى . وكانت النتيجة رغم الإصلاحات ، هو أن المثالب الرئيسية للنظام السابق لم تختف .

وكانت التغييرات فى الزراعة قد حدثت قبل ذلك بوقت قصير ، مادامت قد طبقت ، منذ عام ١٩٥٨ ، سياسة أكثر ليبرالية مع الكولخوز ، وإذا كان تخطيط الانتاج قد ظل دائماً تفصيلياً ، فان نظام الأسعار قد أصابه بعض التعديل وخففت الضرائب ، وضمنت الأجور ، وألغيت محطات الآلات والجرارات . ومع ذلك ، فإن هذه الإجراءات لم تمنع من وقوع تقهقر فى الموقف ، الأمر الذى أدى إلى حدوث إصلاح جديد فى ٢٦ مارس ١٩٦٥ ، أعطى لحرية أكبر للادارة فكرة مختلفة للتخطيط ، وميزات فى السعر للكولخوز الذى يبيع المنتجات للدولة زيادة على خطة تجميع المنتجات ، وتوسيع فى التسهيلات المالية ،

وتشجيع لتنمية النشاطات غير الزراعية ـ الامر الذى كان يعادل ، ولأول مرة، أن يحولوا قطاع الكولخوز إلى وحدات مستقلة إستقلال ذاتى عن النشاط الإقتصادى الوطنى ، وتكون تنميته مدفوعة بوسائل مرتبطة بالحوافز المادية . وعلاوة على ذلك ، أخذت اجراءات أخرى تتعلق بأفراد الكولخوزات أنفسهم كانت بعضها تهدف زيادة ربطهم بالتنمية الجماعية (مثل عمل نظام معاشات) ، وكان البعض الآخر فى صالح التنمية الفردية الخاصة (لزيادة الإهتمام بالمواشى). ومع ذلك ، فيبدو أن كل هذه الإجراءات قد أدت إلى توازن كاف فى الزراعة، إذ أن عرض المنتجات الزراعية ظل أقل من الطلب ، رغم أن ثلث السكان العاملين يعمل فى الزراعة وهذا ما يدفع إلى الإعتقاد بأن إجراءات أخرى سوف تتخذ فى السنوات القادمة ، تميل إلى زيادة التقارب بين الصناعة والزراعة عن طريق استمرار تصنيع هذه الأخيرة، وإلى تمركز أكبر لمشروعات الإستغلال الزراعى ، وتغيير فى طبيعة الحياة الريفية عن طريق إدخال حياة المدن فى الريف.

وخضع تنظيم التوزيع كذلك للتغيير فمنذ عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٥ تم تنظيم نظام مركب ، من أجل توزيع السلع الإنتاجية ، بهدف تفادى أن تقوم الإدارات الإقليمية بأخذ ما يلزمها مسبقاً من المنتجات الأكثر ندرة ؛ ثم زاد الميل ، منذ سنة ١٩٦٧ ، إلى تنمية المبادىء التجارية وبشكل يوصل إلى حصول المشروعات على هذه المواد إبتداء من المنابع الثابتة ، دون تأخير غير ضرورى وفى أوقات معقولة . ومع ذلك فإن المحققات كانت قليلة ، إذ أن وضع نظام لا مركزى لاجهزة التوزيع ، أى زيادة سلطة توزيع الإيرادات الإقليمية ، كان وحده الذى نظم فى ٢ يناير ١٩٦٧ ، و ٢٨ أبريل ١٩٦٩ . ومن جانبه كان إصلاح المشروعات التجارية ، فى نفس الوقت الذى حدث فيه إصلاح المشروعات الصناعية (١٩٦٥) قد تم تشكيله ؛ ولكن منذ نهاية عام ١٩٦٩ ، لم يطبق إلا على

٠٠٠ر٩ محل توزيع (من ٠٠٠ر٦٧٠) يشغلون ٩ ./٠ من قيمـــة التعامـل ؛ ويستخدمون ٦./٠ من العاملين فى هذا الفرع . وعلاوة على ذلك ، فإن هـــذه النتائج لم تكن مرضية أبداً : فالدور المشجع للربح قد ظل ضعيفاً ، إذ أن أسعار التجزئة كانت منخفضة ، والإنتاجية قليلة الإرتفاع ؛ فلم تبد هذه المشروعات ، وكما كان الحال بالنسبة للصناعة ، قـادرة على أن تستوعب الروح الجـديدة التى طالب بها الإصلاح ، وظلت العادات التقليـدية تطبق بطريقة تؤدى إلى تنفيـذ شكلى لخطة أرقام الأعمال والارباح .

وكان نظام الإدارة الإقتصادية العام هو أول من تعدل . ففى شهر فبراير ١٩٥٧ ، تقرر إعادة تنظيم إدارة الإقتصاد تبعاً للمبـدأ الاقليمى : فالوزارات الإقتصادية التى كانت قد تحولت إلى مناطق نفوذ لا يمكن حكمها ، ألغيت ؛ وتم تقسيم الإقليم إلى مناطق إقتصـادية إدارية كانت مجـــالس الاقتصـاد الوطنى (سافنارخوز Savnar Khoz) هى التى تدير مشروعاتها . وبسرعة ،أدت هذه التخفيفات التى أدخلت إلى إعادة ظهور إدارة لها طبيعة مرتبطة بالقطاع : فعلى المستوى الإتحادى إنشئت ما تعادل وزارة كبرى إقتصادية ، وهى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى (١٣ مارس ١٩٦٣) ، وفى كل من الثلاث جمهوريات الأكبر إنشئت سافنارخوز جمهورية لكى تضمن إدارة السافنـارخوزات الإقليميـة ، وخرجت إدارة قطاعات عديدة من عمل هذا السافنارخوز . ولما كانت إدارة هذه المؤسسات (سافنارخوز) قد أدت الى تفتيت الإقتصاد ، فإن السلطات قد اضطرت الى وضع اصلاح جديد (٢ أكتـوبر ١٩٦٥) معاصر لذلك الخـاص بالمشروعات ، وحيث احتفظوا من جديد بمبدأ أهمية القطاع فى شكل مختلف عن ذلك الذى كانوا قد استخدموه من قبل : فإذا كانت الوزارة تدير دائما وحدة الانتاج ، فى اطار الفرع ، وتوجه السياسة التقنية للفرع ، والأبحاث الصناعية

التطبيقية ، فلم يكن لها مجرد حقوق ، بل كذلك إلتزامات تجاه المشروع ، نتيجة للاهمية المتزايدة المعطاه الاشراف : وعلاوة على ذلك فإن المظهر الإقليمى لم يهمل؛ (السياسة الإقليمية لتنمية الصناعات والاستهلاك ، التخطيط الاقليمى ، نسب الأنشطة التى تشرف عليها الوزارات الفيدرالية الأقل من تلك التى ترجع إلى الوزارات الإتحادية الجمهورية) ؛ وأخيراً فإن بعض العوامل الوظيفية قد أعيد إدخالها ، مادامت بعض الإدارات الوظيفية (مثل مجالس الدولة للخطة ، وللبناء ، وللتزود بالمواد والتقنية مثلا) ، قد إحتفظوا بها .

وكانت كل هذه التعديلات قد سارت فى نفس الوقت الذى تم فيه إعادة إقامة إتجاه إشتراكى جديد ، فى جزء آخر من العالم .

ثانيا : ظهور اشتراكية جديدة فى آسيا :

لم تنتشر الاشتراكية فقط فى أوربا ، ولكن كذلك فى آسيا ، وحيث قررت إحدى الدول ، وهى الصين ، أن تطبق هذا النظام لتنظيم مواردها ، من أجل ضمان تنميتها ، وبعد أن تمت التغييرات ، ظهرت صعوبات بعد بضع سنوات وأدت الى ما أتفقنا على أن نسميه بالثورة الثقافية .

أما عن مولد هذه الاشتراكية ؛ فبمجرد أن انتهت الحرب الأهلية (١٩٤٩) ، حتى بدأت السلطة الجديدة فى اجراء تعديلات عميقة فى البنيان ، فى الزراعة والصناعة ؛ ولكنها تذكرت مثل إتحاد الجمهوريات السوفيتية من عام ١٩١٧ الى ١٩٢١ ، والعودة الى الوراء التى كانت هى « السياسة الإقتصادية الجديدة N. E. P. ، فسارت بحذر أكبر ، الأمر الذى سمح لها بأن تزيد من سرعتها .

ففى قطاع الزراعة ، كان الإصلاح أكثر شمولا . وكان الموقف المحرك

يتمثل فى وجود عدم مساواة كبيرة فى توزيع الأراضى ، مادام ما يقرب من ٦٠ مليون أسرة كانت توزع فيما بينها ٨٨ مليون هكتار من الاراضى على الطريقة التالية : ٢ر٤ مليون من الملاك الاراضى (أى ٤ ٪ من المجموع) يمتلكون ٤٤ مليون هكتار (أى ٥٠ ٪ من الاراضى) ، و٦ر٣ مليون فلاح غنى (٦ ٪) يمتلكون ٥ر١٥ مليون هكتار (١٨ ٪) ، و١٢ مليون من الفلاحين المتوسطين (٢٠ ٪) ١٣ مليون هكتار (١٥ ٪) أى ١ر١ هكتار للاسرة ، و٤٢ مليون من الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين (٧٠ ٪) لديهم ٤ر١٤ مليون هكتار (١٧ ٪) أى ٣ر٠ ٪ هكتار للاسرة .

ولقد مر الإصلاح الزراعى على ثلاثة مراحل . فلقد أعلن فى ٢ يونيو ١٩٥٠ ، وألغى « النظام الاقطاعى للملكية الزراعية » ، وألغى الديون القديمة الخاصة باستئجار الأرض ، واستولى على ممتلكات كبار الملاك ثم وزعها على فقراء الفلاحين ورغم أن هذه المصادرة كانت جزئية ، اذ أن الفلاحين الأغنياء الذين كانوا يزرعون أنفسهم أملاكهم مع عمال زراعيين لم يمسوا ، ولم يلغوا مبدأ الملكية الفردية ، فإن ٩٢ ٪ من المساحة المزروعة والتى كانت لملاك عقاريين غائبين قد طبقت عليها هذه الاجراءات وبدأت المرحلة الثانية فى شهر مارس ١٩٥٣ ، وفى الوقت الذى أعلنت فيه اللجنة المركزية للحزب التوسع فى الحركة التعاونية عن طريق تكوين مجموعات معونة متبادلة مؤقتة فى أول الأمر ثم دائمة بعد ذلك (وكان هذا التدرج يتمشى بدرجة كبيرة مع الظروف الموجودة ، خاصة وأنه وكانت هناك فى الصين القديمة مجموعات مؤقتة حيث كان الفلاحون يضعون سوياً ، وبالاشتراك ، عملهم وأدواتهم اللازمة للاعمال الزراعية ، دون أن يكون هناك فقدان للملكية ، فلم يكن الأمر يتعلق سوى بالحصول على استمرارية هذه المجموعات) ، وانشاء تعاونيات شبه اشتراكية للانتاج الزراعى (وحيث كان المشاركون يقدمون وسائل الانتاج - الارض ، والادوات ، والبهائم - ويستلمون

فى نظير ذلك « أنصبة » ، وكان الانتاج الذى يحصلون عليه ، يقسم بالنصف ، تبعاً لعدد الأنصبة ، والنصف الآخر تبعاً انظام من النقط تحسب طبقاً لعدد أيام العمل التى تمت) ويمكنها أن تتحول إلى تعاونيات إشتراكية (وحيث لايعطى النظام الحق فى « أنصبة » ، مادامت الملكية جماعية ، ويتم توزيع الانتاج فى علاقة بالعمل) . وفى بداية عام ١٩٥٥ كانت ١٥./٪ من أسر الفلاحين تشـــارك فى التعاونيات الاشتراكية . وفى يوليو عام ١٩٥٥ طلب ماوتسى تونج الإسراع فى انشاء التعاونيات الاشتراكية حتى تشارك الأسر فيها فى عام ١٩٦٠ ، وتمت بذلك عملية التحول إلى النظام الجماعى ، لا فى أربع سنوات ، ولكن فى عامين فقط ، مادام ٩٦./٪ من الأسر كانت ، فى شهر ديسمبر ١٩٥٧ ، قد دخلت فى نظام التنمية الاشتراكية . وكانت المرحلة الثالثة هى مرحلة إنشاء الكوميونات الشعبية ، والتى وافقت عليها اللجنة المركزية للحزب فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٨ ، وفى عام ١٩٥٩ كان ٢٦٫٥٧٨ كوميون شعبى قد أخذ مكان ٧٠٠٫٠٠٠ تعاونية من التعاونيات الموجودة (ووصل عددهم الآن إلى ٧٥٫٠٠٠) وأصبحت كل منها تنقسم داخليا إلى عدد من الفرق (التعاونيات القديمة) وإلى عدد من المجموعات ، ولكل منها ما يقرب من ٢٠ هكتار من الأرض ، ومن ٤٠ إلى ٦٠ فلاح . والمجموعة هى الجزء الأساسى من النظام ، ومادامت ملكية الأرض التى تزرعها جماعية وكذلك البهائم وأدوات العمل الكبيرة ، فإنها تضع خطة الزراعة الخاصة بها ، وتوزع الأيدى العاملة ، وتحسب « نقط العمل » ؛ والكوميون من ناحيته ، هو إطار المحققات الجماعية ذات النطاق الأكبر ، ما دام هو الإطار الخاص بالإنتاج ، وبالاستهلاك ، وبتوزيع الاستثمارات (وهو كذلك المستوى الأخير للدولة مادامت الادارة السياسية ، والتسيير الاقتصادى يتكاملان فى نفس المندوبين المسئولين عنها) .

وكذلك فى الصناعة ، فإن هـــذه التغيرات لم تكن أقل من ذلك . فى أول

الأمر تقرر ألا يبدأوا فى التأميمات العامة للصناعة وللتجارة ، وكانوا قد تعثروا فى مثل إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ووجدوا أنه من الاصلح قبل أى شىء أن يتفادوا تفكك الاقتصاد . وفى هذا المعنى أعلن برنامج ١٩٤٩ ، وبكل وضوح :
« إن المبدأ الاساسى للبناء الاقتصادى لجمهورية الصين الشعبية هو تنمية الانتاج بسياسة تعمل حساباً فى نفس الوقت للمصالح العامة والخاصة وتفيد فى نفس الوقت من العمل ومن رأس المال » (المادة ٢٦) . ولكن السلطات العامة لم تهمل أبدا هذا القطاع ما دامت ، ولها إحتكار تجارة الجملة ، مضطرة إلى المرور عن طريقة لتشترى أو لتبيع السلع ، الأمر الذى سمح لها بأن تشرف على الإنتاج الخاص . ومع ذلك ، فإن ردود الفعل كانت هنا أكثر قوة عما كانت عليه فى قطاع الزراعة ، مادام عدد من رؤساء المشروعات قد أقفلوا مصانعهم ، وحاولوا السفر إلى الخارج ، أو تصدير رؤوس أموالهم ؛ وإذا كانت الدولة قد قامت بحركة رد فعل وزادت من مراقباتها ، ومن المصادرات والضرائب ، فإن بداية المجاعة فى عام ١٩٥٠ قد أجبرها على التراجع وعلى أن توافق على منح القطاع الخاص تخفيفات من الأعباء (تقليل الضرائب ، منح إئتمانات) .

ومع ذلك ، فإن الزحف من أجل التأميم قد بدأ منذ نهاية عام ١٩٥٠ . فصدرت ، فى شهر ديسمبر ، لوائح مؤقتة للمشروعات الخاصة تجبرها على الخضوع للادارة ، للحصول على موافقة على خطط إنتاجها والبيع والتعديلات التى لا تتمشى مع وجهات نظرها ؛ وهذه المحاولة الأولى لإدارة الإقتصاد كانت متسمة إلى درجة أن هذه اللوائح كانت تطبق على توزيع الايراد عن طريق المشروع . وفى عام ١٩٥١ بدأت حملة ضد الإرتشاء ، والتهرب من الضرائب ، وسرقة الأملاك العامة ، وسرقة أسرار الدولة ، وشجعوا النقد الذاتى ، وكتابة البلاغات ، وقل حجم النصيب الذى كان للقطاع الخاص . ثم تمت بعد بضعة سنوات ،

١٩٥٣ - ١٩٥٦ ، عملية إحلال التأميمات محل اللوائح: ففى شهر اكتوبر ١٩٥٣ ، إستدعى رؤساء المشروعات إلى المؤتمر الوطنى للصناعات والتجارة ، وعرفوا نيات الحكومة الخاصة ببناء إقتصاد إشتراكى لايترك أى مكان للقطاع الخاص ، وحينئذ أنشئت مشروعات مشتركة ، ضمنت الدولة إدارتها : ولم يقدم القطاع الخاص فيها سوى رأس المال والموظفين ، ثم أممت بعض المشروعات (وكانت وسيلة التخلص الأكثر شيوعاً فى إستخدامها هى الحكم على المالك بجريمة الرأسمالية البيروقراطية) ومنع رؤساء المشروعات الذين كانوا يرغبون فى وقف نشاطهم من القيام بذلك . ولذلك فإن حق الملكية لم يبق إلا من الناحية المظهرية ، مادام إشراف الدولة قد إمتد إلى كل مكان ؛ وعلاوة على ذلك ، ففى هذا الوقت (١٩٥٥) كانت قيمة إنتاج القطاع الخاص ، والتى كانت تمثل ٣٩٪ من القيمة الكلية فى عام ١٩٥٢ ، لا تصل إلا إلى ١٦٪ ، وكان ٨٢ / من هذا الإنتاج يمثل طلبات الدولة . وأخيرا ، وفى أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ زادت سرعة حركة التحول إلى الاشتراكية عن طريق زيادة تمركز المشروعات (أصبحت الغالبية من بينها مشروعات مشتركة ، ولم يعد الملاك يستلمون بعد ذلك مكاسباً ، بل أرباحاً فقط ، وتحولوا بهذه الطريقة إلى أصحاب مرتبات) بينما تمت عملية تجميع صغار الحرفيين والتجار فى تعاونيات وفى عام ١٩٥٦ ، كان من الممكن إعتبار أن عملية التحول إلى « الجماعية » قد تمت فى مجموعها .

أما عن الصعوبات ،وعن الثورة الثقافية فإن التطبيق الاشتراكى فى سنوات الخمسينيات ، ورغم الحذر المستخدم ، قد واجه بعض الصعوبات التى تزايدت فى بداية الستينيات ، وإنتهت إلى الثورة الثقافية .

وفى أثناء ، وبعد التحول إلى « الجماعية » مباشرة ، سادت بعض المجادلات عن فكرتها ، وشكلها ، وعن مداها .

وكان بعضها ناتجاً عن العلاقات الصينية الروسية . فأولا ، كانت فترة الخطة الأولى قد تميزت بسيطرة الآراء الروسية : وضع ومتابعة الخطط عن طريق المستشارين السوفييت ، والإشراف البيروقراطى على كل المستويات، والمسئولية الفردية للمديرين . ولكن تقاليد الحزب الشيوعى الصينى كانت موجودة دائماً (كانت لجان الحزب لا تميل كثيراً لقبول فكرة أحد المديرين الذى له سلطة على العمال وعلى الموظفين) ، وأظهرت الصناعة أنها أكثر تجاوباً من مطالب السوق عما كان عليه الحال فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، خاصة وأن الصين لم تكن تنقصها أيدى عاملة ، فتقدم قسم من الحزب برأى أن عملية « جماعية » الإنتاج لم تكن ضرورية وهذا الجدل السياسى ، والذى كان الأول من نوعه فى تاريخ النظام ، إنتهى بالتدخل الشخصى لماوتسى تونج وتأكيد أن المزارع الجماعية تمثل مصلحة حتى فى حالة عدم وجود الميكنة . وبعد ذلك ، وكان موت ستالين (مارس ١٩٥٣) قد أدى إلى تعديل فى الجماعية الزراعية فى الدول الديمقراطية الشعبية (التخلى عن الملكيات الجماعية فى يوجوسلافيا وفى بولندا ، والمكان الذى عمل للمشروعات الخاصة فى البلاد الأخرى ، وإرخاء المجهودات الحكومية فى المناطق التى لم تكن الحركة الجماعية قد تمت فيها) ، وعادت المجادلات عن « الجماعية » فى الزراعة من جديد ، ورغم أنها تركزت هذه المرة لا على صحة أسس العمل ، ولكن على سرعة الإنجاز ، إلا أن البعض إعتقد أن هذا الإبطاء سيؤدى إلى التخلى عنها بعد فترة قصيرة أو طويلة . وهنا أيضا (مايو ١٩٥٥) تدخل ماوتسى تونج واتهم القيادات « بالسير فى الخلف وبعرج مثل النسوة العجائز بأرجل ملفوفة » ، وبشكل حاسم ، مادام قد ضمن أن « الجماعية » ستنتهى بسرعة . وأخيراً ، فى عام ١٩٥٦ ، رفضت الصين أن تتهم ستالين على طول الخط ، الأمر الذى إستخدم من أجل تبرير وقوع تغيير فى سياستها ، أو التخلى عن الإتجاه البيروقراطى المركزى فى صالح الدافع المحلى الشعبى وحتميات تنمية التخطيط السوفيتى .

وكانت صعوبات أخرى قد إصطحبت تنمية أعوام ١٩٥٦ — ١٩٦٠ فى عام ١٩٥٧ ، السنة النهائية للخطة الخمسية الأولى ، كانت معظم الأهداف الصناعية بالفعل قد تحققت منذ العام السابق ، ولكن تنمية الزراعة بسرعة أقل كانت تهدد بإبطاء التوسع الصناعى فى وقت قريب ؛ ومن ناحية أخرى . أعطت مصاعب العالم الشيوعى نتائجها فى الصين ، ما دامت حركات الإضراب قد نشأت ، وما دام الفلاحون قد بدأوا فى ترك المجمعات الجديدة . وعندئذ دعا ماوتسى تونج أبناء وطنه إلى نقد الطريقة التى يقود بها الحزب البلاد ، متخليا بذلك عن فكرة التضامن فى الخط الواحد إلى فكرة مجتمع متعدد الخطوط(١) . وقبلت الدعوة إلى التناقض « المائة زهرة » ، فزادت التعليقات والإتهامات . ولكن التجربة أوقفت ، إذ أنها أظهرت الصعوبات الموجودة فى العلاقات بين نخبة بيروقراطية وتكنوقراطية ، مدنية ومركزية ، وسكان من الفلاحين ، منتشرين على أراضى شاسعة ويطرحون مشكلة معرفة كيفية الوصول بجماهير الفلاحين إلى الإشتراكية ، دون التخلى عن النظام ، ولا قتل الحافز الفردى وبالنسبة لماو ، كان على أعضاء « الجماعيات » أن يهتموا بتنمية الزراعة ، وبتنويع الإقتصاد ، وبالتكنولوجيا حتى يجددوا باستمرار نشاطاتهم بطريقتهم الخاصة ، وطبقا لمواردهم وكانت حركة «القفزة الكبيرة للأمام » تهدف منح نوع من الإستقلال الذاتى للمؤسسات الصناعية فى الأقاليم وبناء مصانع فى المناطق التى لم يكن بها ؛ ومن أجل الوصول إلى ذلك ،

---

(١) رأى ماو أنه يمكن أن يكون هناك ليس فقط صدامات فى المصالح بين المجموعات المختلفة فى دولة اشتراكية ، بل وأيضا صدامات مماثلة بين الشعب والحكومة الاشتراكية ، إذ أنه هناك تناقض بين مصالح المواطن بصفته مواطن ومصالحه بصفته عضوا فى مجموعة اجتماعية ، كما يمكن أن يكون هناك صدام بين مصالحه بصفته عضوا فى مجموعة اجتماعية ومصالحه بصفته مواطن فى الدولة ؛

زاد النظام اللامركزى ، وأنشئت الكوميونات الشعبية ، التى كانت تمثل الإطار التنظيمى وفى نفس الوقت تمثل إجابة ماو على الإتجاه البيروقراطى ، ما دامت ستحصل على أكبر نصيب ممكن من الاستقلال الذاتى ، ولن تحصل على تعليمات مفصلة من السلطة المركزية ، ولكن مجرد تشجيعات ونصائح . وفى عام ١٩٥٩ ، أدت الصعوبات إلى وقف التجربة وتخلى ماوتسى تونج عن رئاسة الجمهورية .

وتخللت سنوات الستينيات كذلك مجادلات أكثر خطورة ، ما دامت قد انتهت إلى الثورة الثقافية .

ففى خريف ١٩٦٢ كانت الزراعة والصناعة الصينية قد إستعادت مستوى إنتاجها السابق ، ومع محصولات جيدة فى عام ١٩٦٢ ، أصبح من الممكن وضع خطط جديدة للتنمية الإقتصادية . ومع ذلك فان الوضع كان قد تغير، فسنوات ١٩٥٦ — ١٩٦٢ كانت فترة قلة محصول تميزت بسياسة تقشف ، ولكن كذلك بتقوية أعداء « الماوية » إذ أن النظم الجماعية وسلطة الحزب كانت قد قلت قوتها، وزاد عدد أولئك الذين رأوا فى هذا التقهقر فرصة لإتباع مثل بعض الديمقراطيات الشعبية الأوربية والعمل على ليبيرالية النظام الاشتراكى فأصبح هناك تياران من الرأى يقسمان الصين ـ الواحد، ويمثله فى غالبيته العظمى المثقفون والتكنوقراطيون، ويطالب بتغييرات مشابهة لتلك التى وقعت فى أوربا الشرقية وتوجيه الإقتصاد طبقاً لإحتياجات السوق، والثانى يحصل على تأييد كبير فى طبقات المجتمع الأخرى، وظل مخلصاً للتقاليد الشعبية الخاصة بتعبئة الجماهير ـ وفى عام ١٩٦٤، وجد هذا الأخير نفسه أمام بديلين : إتخاذ الإتجاه المعتدل وتعديل النظام الاشتراكى صوب ليبرالية أكبر (الأمر الذى كان يتطلب الاستقلال الذاتى للمديرين فى التخطيط ، والإعتراف بالدور الذى تلعبه التكاليف، واستخدام الربح كمعدل للفاعلية، والموافقة على وجود قطاع خاص هام فى الزراعة وحق العودة إلى نظام الإستثمار الأسرى)

أو أن يعمل على إنتصار الإتجاه الصلب والإحتفاظ بالاشتراكية دون تغيير (الأمر الذى كان يعنى أن المهم لم يكن هو التكاليف والعقلانية ولكن زيادة الإنتاج بكل الوسائل وكذلك، وهى نقطة لم تكن مذكورة بصراحة، رفض جذب الإستثمارات صوب المناطق الساحلية الأكثر نمواً وعلى حساب الداخل).

وفى عام ١٩٦٥، كان نفوذ ماو تسى تونج، ورغم مساعدة الجيش، لا يتقدم كثيراً، وإذا كانت حركة التعليم الاشتراكى التى كان هدفها هو إعادة دفع إنشاء المزارع الجماعية قد لقيت بعض النجاح، فإن قطاعاً خاصاً كبيراً كان لا يزال مزدهراً. وفى ٣ سبتمبر ١٩٦٥، ألقى الماريشال لين بياو Lin Piao خطبة «صوب إنتصار النظام الشعبى» ممثلا بذلك بداية الثورة الثقافية. وإنتشرت هذه الثورة بعد ذلك من ١٩٦٦ حتى ١٩٦٩، وأخذت ثلاث مراحل: فى أول الأمر وجهوا الهجوم ضد المدارس والجامعات، والكتاب ورجال الحزب الذين كانوا يحموها، ثم ضد أنصار ليبرالية الإقتصاد، وأخيراً ضد رؤساء جهاز الحزب. والواقع، وفيما يتعلق بماو، فإن السير صوب الإشتراكية كان قد وقف عن طريق تحالف عناصر «بورجوازية» جديدة مع القدماء، الأمر الذى كان قد أدى إلى تكوين طبقة إجتماعية جديدة، كان المتحدثون بإسمها هم الليبيراليين، ومراكز التكنوقراطيين التى تستند إلى كبار الموظفين فى الإدارة، وكان من اللازم، وفى مواجهة الأهالى، إتخاذ موقف بالتتالى تجاه الكتاب، والأساتذة البورجوازيين، وفضح أعوان الإتجاه الانحرافى، والقضاء على رؤساء الحزب. وحين نجحت الثورة الثقافية بواسطة ماو تسى تونج، تمكن عندئذ، ومنذ عام ١٩٦٩، من أن يطبق من جديد أراءه الخاصة بالسنوات الأخيرة من الخمسينيات: فى الزراعة، إنشاء لجان ثورية كأجهزة للادارة مع موظفين أكفاء، ومع العبء الزائد على كاهل الفلاحين الفقراء، القيام بحملة من أجل تجديد التقنية الزراعية لكي تحسن وظيفة

الكوميونات الشعبية، وفى الصناعة، زادت نسبة مشاركة العمال، وشجعهم على أن يصبحوا منشئين لمشروعاتهم، وحثوهم على التغيير. وحلت عملية تنمية دور الكوميون محل محاولة إدخال الوسائل الليبيرالية، ووضع الجهاز الإقتصادى للدولة فى خدمة المجموعات الإجتماعية المحلية، الحاصلين على إستقلال ذاتى والملتزمين، بطريقتهم وبوسائلهم وإمكانياتهم الخاصة فى تنمية وتنويع حياتهم الإقتصادية. وهكذا حصل كل من الإتجاه الإقليمى وعملية اللامركزية على دفعة قوية.

☆ ☆ ☆

وليس هناك سوى تناقضات بين تطور الرأسمالية، وتطور الإشتراكية. وبدرجة وضوح ظهور الأولى — تنمية وزيادة التمركز، وزيادة دور الدولة متبوعاً بالمخفاضة وبخاصة فى سنوات الستينيات — بدرجة ما كانت الثانية مغلقة. فالإشتراكية الموجودة لا يبدو أنها قد سهلت تماما تنمية الإقتصاد الروسى ما دامت سنوات الستينيات قد تميزت بتقلصات إنتهت إلى إصلاحات تهدف إعطاءه مرونة أكبر، ودفع المندوبين الإقتصاديين (أفراد، مشروعات، دولة) إلى العمل بعقلانية أكبر، فى نفس الوقت الذى يتبعون فيه، وللبعض، المصالح الشخصية. ولكن الاشتراكية الصينية التى كانت لاتزال تتشكل صممت على أن تكون أصيلة: فرفضت أن تكون صورة من الاشتراكية الروسية فى سنوات العشرينيات والثلاثينيات رغم أن مشكلات الصين كانت هى مشكلات التنمية السريعة كما كان عليه الحال بالنسبة لروسيا فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، وخضعت لتوترات عديدة، بعد عشرين عاماً من وصولها إلى السلطة، وكانت الثورة الثقافية فى أساسها مواجهة بين أنصار إدخال الاتجاهات الليبيرالية، وأنصار المحافظة على الاشتراكية. وواجهت السلطة والحرية كل منهما الأخرى،

مظهرين أن تعديل الظروف الاقتصادية ، وثقل التطور التاريخي لا يمكنهما إلا أن يؤديا إلى نظم إشتراكية مختلفة، وتخضع نفسها لتعديلات تتفاوت فى سرعتها.

فهل معنى هذا القول، كما ذكر كثيراً، أن هذه التغيرات فى النظامين سيؤديان يوماً إلى ميلاد نظام فريد ، أو خلاف ذلك أن الرأسمالية والاشتراكية سوف تتقابلان من أجل تشكيل نظام جديد يأخذ ملامحه من الواحد ومن الآخر ؟ أو أن التعديلات التى دخلت على الاشتراكية كانت بدرجة أنه ، بعد فترة قصيرة أو طويلة، ستكون الرأسمالية من جديد هى النظام الوحيد الموجود، وأن الاشتراكية لم تكن سوى مرحلة (بين أقواس)؟ ونجيب على السؤال الأول بأن الأمر يتعلق هنا بعملية إستطلاع فكرى ، لها إغراءها بالطبع ، ولكن يبدو أنهما لا تلتفت تماماً إلى الحقائق ، إذ أن دور الدولة فى النظام الرأسمالى يميل إلى أن تمدد نفسه، ولا يبدو أن الإصلاح السوفيتى قدغير النظام بشكل تام، بينما تختلف الاشتراكية الصينية بشكل واضح عن الاشتراكية الروسية . أما فيما يتعلق بالسؤال الثانى ، فإننا نلاحظ ببساطة أن التعديلات فى النظام الروسى وفى النظام الصينى لم تؤد ، رغم أهميتها ، إلى إثارة مسألة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فى الصناعة، وبالتالى فإنها لم تعط تغييرات أ اسية وإذا كان من المؤكد أن الرأسمالية والاشتراكية سيستمران فى التغير خلال العقود المقبلة ، فنعتقد مع ذلك أن الإختلافات بينهما تزيد على أوجه الشبه .

الفصل الرابع

التفوق الامريكى الدولى

تشكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، فى فترة ما بعد الحرب ، مثل التنمية ، تناقضاً عنيفاً مع تلك التى كانت فى فترة ما بين الحربين . وبعد عالم التقلبات ، والتقلصات والانكماشات فى المبادلات والمدفوعات الدولية،والفوضى التى سادت التنظيم ، جاء عالم توسع بشكل لم يكن موجوداً من قبل فى التاريخ ، وحيث تركت التحديدات والموانع من كل شكل مكانها لحرية متزايدة ، وكذلك لتنظيم جديد . ومع ذلك ، فهنا أيضاً تظهر بعض الظلال على الصورة ، فهذا التوسع لم ينسحب على كل البلاد ، إذ أن العالم منقسم إلى منطقتين تخضع كل منهما اسيطرة دوله واحدة - الولايات المتحدة وروسيا - الأمر الذى يستتبع أن التجـــارة لاتحتل نفس المكانة،وفى الغرب كان التفوق الامريكى قد أعطى منذ بداية سنوات الستينيات خصائص إلى درجة أنهم آملوا فى أن تتغير التنظيمات الموجودة ، وعلينا أن ندرس تطور التنظيم التجارى ، وتطور التنظيم النقدى والمالى .

١ - التنظيم التجارى :

رغم أن العالم كان قد إنقسم إلى مجموعتين، يحتفظان مع بعضها بعلاقات تجارية قليـلة ، إلا أن تطورهما قد أعطى تشابهاً كبيراً سواء من وجهـة نظر التنظيم التأسيسى أو التنظيم الفعلى للمبادلات التجارية .

أولا : التنظيمات التأسيسية للتبادل وعدم كفايتها :

إن ما نعنيه بالتنظيم التأسيسى هو مجموع القواعد والنظم واللوائح التقنية للتبادل التجارى التى تطبقهـا بعض البلاد التى إلتزمت بتنفيذها . ولقد سبقت

محاولات عديدة وضع التنظيمات بشكل نهائى ، وهى التى كان تسييرها قد إنتهى بالفشل .

وهناك الأسباب والمحاولات الأولى ؛ ولقد عملت أسباب كثيرة فى صالح قيام تنظيم للتبادل التجارى .

وكانت بعضها سياسية وإقتصادية ، وظهرت بعد بداية الحرب بقليل . فمنذ ١٥ أغسطس ١٩٤١ ، حددت إنجلترا والولايات المتحدة ، فى ميثاق الأطلنطى، أهدافها فيما بعد الحرب فى ميدان العلاقات التجارية ، وأكدتا إتجاههما الليبيرالى: حرية التعامل ، حرية الوصول إلى المواد الأولية ، حرية الملاحة على البحار . وكان علينا أن نرى فى هذا التصريح المشترك رد فعل كل من الدولتين الموقعتين عليه ، على أحوال سنوات الثلاثينيات . وبالنسبة لانجلترا ، وهى دولة كانت صادراتها تمثل نصيباً هاماً فى الدخل القومى ، فإن المشكلة كانت داخلية وخارجية فى نفس الوقت : فنهاية الموانع الكمية ستسمح بتنمية التجارة ، وبالتالى تقليل (أو حتى إلغاء) البطالة التى كانت قد أثرت فيها منذ عشرين عاماً . أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فعلى العكس من ذلك ، كانت المشكلة الخارجية هى ذات الأولوية : فكانت لها قدرة إنتاجية تفوق قدرة إنجلترا ، وتمتلك رأس مال سليم، وتعتقد أن الحرب لن تصل إليها ، وان تكون إلا مفيدة لها ، بينما ستخرب الاقتصاديات الأوربية المنافسة ؛ فكان الأمر يتعلق بضرورة العمل على إزالة معوقات التبادل وبشكل يسمح للمنتجات الأمريكية بأن تشترى فى أى جزء من العالم ، أو حتى أن يصبح السوق العالمى أمريكيا بشكل رئيسى . ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه الليبيرالى كان يفهم بطريقة أخرى مختلفة عن تلك التى كانت فى الماضى ، بمعنى أنه لا يجب تطبيقه فقط بواسطة الدول، بل يجب كذلك أن يدخل فى التنظيمات التأسيسية ، أى أنه يجب على الدول المختلفة ، من أجل الوصول إلى

الهدف المنشود ، أن تتجمع داخل منظمة أو أكثر تكون مهمتها ضمان تسهيل التعاون بينها ، فى نفس الوقت الذى تمارس فيه الضغط المعنوى، وتقلل التوترات التي سوف تظهر . فكان الأمر يتعلق إذن بأن يعدوا إلى ميدان الاقتصاد ، تجربة عصبة الأمم فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، رغم الفشل الذى كان قد أصابها .

وكان بعضها الآخر ، تقنى ، ويرجع إلى وسط سنوات الخمسينيات ، بعد أن قامت حركة التنمية . والواقع أنه لا يمكن فصل التقنية عن أهمية السوق . فمن ناحية ، وفى وقت معين تحتاج إحدى التقنيات، لكى تتمكن من إنتاج ما يلزمها، إلى أن تحصل على سوق له حجم معين ؛ ومن ناحية أخرى ينعكس السوق على التقنية ، بمعنى أن سوقاً هاماً يعرض إمكانيات عديدة فى البيع وفى التوسع يدفع رؤساء المشروعات إلى أن يطبقوا التقدم التقنى الأحدث فى أقصر فترة ممكنة بطريقة تمكنهم من الانتاج أكثر ،وبأقل الأسعار إنخفاضاً، ويضاعفوا حجم الربح الكلى . وظهرت أهمية العلاقات بين التقنية والسوق منذ بداية سنوات الخمسينيات ، حين إكتشفوا أن سرعة الاكتشافات والاختراعات تتزايد، بينما تقلل من فترة تطبيقها ؛ وعلاوة على ذلك، فإنه بعد الانتهاء من إعادة تعمير الدول الاوربية وهى الأكثر ثروة فى فى العالم بعد الولايات المتحدة ، فإن دخل الفرد ، الذى كان قد زاد على ما كان عليه فى سنوات العشرينيات (وهو أعلى ما كان قد وصل إليه) قد بدا على أنه سيستمر فى الزيادة . وجاء هذا السبب إذن لكى يضاف إلى الأسباب السابقة من أجل حرية أكبر فى المبادلات تؤدى إلى إعادة توزيع الموارد الإنتاجية ، وكذلك إلى تخصص البلاد بدرجة أكبر .

ولقد شاهدنا ، فى السنوات التى تلت نهاية الحرب ، عدداً من المحاولات لإعادة تنظيم التبادل .

فن وجهة النظر الإقليمية تجدر الاشارة إلى نقطتين . فأولا ، كانت هناك دول كثيرة (بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) تحاول ، منذ عام ١٩٤٤ ، أن تنشىء بها إتحاداً جمركيا (البينيلوكس) ، أى منطقة جغرافية تلغى داخلها الرسوم الجمركية وكل معوقات أخرى أمام حرية مرور السلع ، بينما توضع تعريفة جمركية مشتركة تفصلها عن الدول «الخارجية» ، وكان إنشاء ذلك بطيئاً ، إذ أنه قد إصطدم بصعوبات حامية كثيرة (مثل التنافس بين موانى أنفرس وروتردام) ، وكذلك بمشروعات الاتحاد الجمركي الأوربى التى قدمت منذ أواسط سنوات الخمسينيات .

وكانت المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى O. E. C. E.[1] تمثل المحاولة الثانية . وكانت الولايات المتحدة قد منحت أوربا ، إبتداء من عام ١٩٤٨ ، المعونة اللازمة لمساعدة نهوضها . فأنشأت إدارة أوربية ، هى المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى ، بهدف تنمية نظام متعدد الأطراف للتبادل ، الذى يمكنها من أن يعيش فى توازن بين البلاد الأعضاء وبعضها ، وكذلك بينها وبين الخارج . وإذا كانوا منذ عام ١٩٤٨ قد بدأوا أول تحرير للتبادل ، فإن هذا المجهود قد أصبح تلقائيا بعد عام ١٩٥٠ وإنشاء الاتحاد الأوربى للمدفوعات : وهكذا تعهدت الدول الأعضاء بإلغاء المعوقات الكمية أمام مبادلاتهم المشتركة ذات المنافسات بنسبة مئوية معينة قبل وقت محدد (منذ عام ١٩٥١ ، كانت التعهدات بتحرير المنتجات تنص على ٧٥٪ من مجموع الواردات الخاصة ، وفى عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ زادت النسبة فى كل البلاد على ٩٠٪) وعند نهاية عام ١٩٥٨ تحولت المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى ، وأصبحت « منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية » O. C. D .E.[2]

---

(1) Oiganisatiou Européenne de Cooperation Economique.

(2) Organisation de Cooperation et de Developpement Economipne.

التى تجمع نفس البلاد ، والتى إنضمت إليهـا الولايات المتحدة وكندا ، وأصبح هدفها موازنة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، بطريقة تمكنها من التنسيق بينها ، وكذلك تنسيق المعونة التى تعطى للدول المتخلفة .

وفى خط موازى لذلك ، تمت محاولات للتنظيم الوظيفى،أى الذى يهم مجموعة من الأنشطة فقط. وقامت «المجموعة الأوربية للفحم والصلب» C. E. C A(١) المقترحة فى شهر مايو ١٩٥٠ ، والمنشأة فى عام ١٩٥١ ، والتى تغطى الأقاليم الأوربية لستة دول (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا، هولندا ، لوكسمبورج) وكان هدفهـا هو أن تنشىء فى بعض القطاعات (الصلب ، الفحم ، خام الحديد ، الحديد الخردة) ظروف مناسبة لا تعرف الحدود السياسية : فكانت على هـذه البلاد أن تتراجع فى عملية إعطاء كل دعم أو فرض أى رسوم خاصة، وعن الرسوم الجمركية ، والتحديدات والمعوقات الـكمية ، وحتى كل ما يتعلق بالممارسة ذات التمييز الخاصة بأسعار المنتجات ، والنقل ، وكانت أنظمة الكارتيل والتركيزات الرأسية كذلك ممنوعة . وإذا كانت هـذه الإجراءات التى إتخذت تساعد على تنمية التبادل فيما بين عامى ١٩٥٣ و١٩٥٨ ،فعلى العكس من ذلك كانت التدخلات قد ظهرت على أنهـا غير كافية ، وأتت متأخرة خلال السنوات التالية التى تميزت بنشوب أزمة فى الفحم ، وركود فى إنتاج الصلب . وبعد إنشاء السوق الأوربية المشتركة إنضمت الهيئة التنفيذية « للمجموعة الأوربية للفحـــم والصلب » إلى « المجموعة الاقتصادية الأوربية » C. E. E.(٢) وانصهرت فيهـا (١٩٦٧) . وقامت من جانبهـا « مجموعة الطاقة الذرية » C. E. A.(٣) كذلك ، أو الايراتوم Euratom،التى كانت قد انشئت فى عام ١٩٥٧ بهدف تحسين الاستخدام

(1) Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier.
(2) Communauté Economique Européenne.
(3) Communauté de l'Energie Atomique.

السلمى للطاقة الذرية فى الدول الأعضاء ، بالإنصهار أيضا فى المجموعة الاقتصادية الأوربية .

وكان هنـــاك كذلك التنظيمات ، وعدم نجاحها . فعدد من التنظيمات التأسيسية التى تتمشى مع أحد أو بعض الدوافع المذكورة لا تزال موجودة فى الغرب وفى الشرق ، ولكن لا يبدو أنها كانت مرضية .

ففى الغرب ظهرت مؤسستان لها أهمية أكثر من غيرهما الأولى هى الإتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة G. A. T. T. . ولقد إنتهى مؤتمران عقدا فى عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وكان الأخير من بينهما فى جنيف، إلى التوقيع على إتفاق يعرف باسم « الجات »(١) . ثم إقترح فى مؤتمر هافانا (١٩٤٧ - ١٩٤٨) إنشاء منظمة دولية للتجارة ، ولكنها ، ونتيجة لعدم تصديق الولايات المتحدة، لم تدخل ابدا إلى حيز التطبيق ، وظلت نصوص جنيف باقيـــة وحدها . وكان هدف « الجات » التخلص من التفرقة فى التعامل ، وتشجيع الاتحادات الجمركية ، ومناطق حرية التبادل ، وكذلك الإجراءات التفضيلية التى تمهد لها (ومع ذلك ، فإنه يعترف بالتحديدات الكمية حينما يمكنها أن تكون ضرورية من أجل تنمية الاقتصاد أو إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات) ؛ ومنذ إنشائها ، إستخدمت نشاطها فى مفاوضات ثنائية من أجل الحصول بعد ذلك على خفض الرسوم العامة من جانب الدول الأعضاء ، عن طريق تطبيق الفقرة الخاصة « بالدولة الأكثر وداً » ، وجاهدت فى خلال سنوات الستينيات من أجـل الوصول إلى تخفيض الرسوم بين الولايات المتحـدة وبين دول السوق الأوربية المشتركة (دورة كينيدى Kennedy) ولكنها لم تنجح .

---

(1) Genеral Agreement on Tarxiffs and Trade.

والثانية هي « المجموعة الإقتصادية الأوروبية » C. E. E. ، إتحاد جمركي يهدف إلى التخلص من التعريفات الجمركية ، ومن القيود والمعوقات المفروضة على التبادل بين الدول الست التي وقعت على إتفاقيتها (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) واقامة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الخارج ، ولكنه كان من أهدافها كذلك إنشاء سوقاً مشتركاً ، أي مساحة يمكن للرجال ، والسلع ، ورؤوس الأموال أن تمر فيها بحرية وتوضع لها سياسة مشتركة (أو حتى ممارسة تكامل إقتصاديات البلاد المشتركة) . وكان إنشاء السوق المشتركة قد شغل كل عقد الستينيات ، مادامت فترة إنتقالية (أول يناير ١٩٥٨ — أول يناير ١٩٧٠) كانت قد نص عليها . ومن النظرة الأولى ، كانت النتائج التي حصلوا عليها في غاية الأهمية ؛ تقليل الرسوم الجمركية بأسرع مما كان متوقعاً ؛ والإلغاء الكامل للتحديدات الكمية منذ ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ؛ والتطبيق الفعلي لتعريفة جمركية مشتركة ؛ ومن جانبها ، زادت المبادلات بين الدول الأعضاء (أربعة مرات) عن المبادلات بين مجموع الدول الأعضاء وبين الدول الخارجية (٥ر٢ مرة) وهذه الزيادة كانت تختلف تبعاً للبـــلاد (خمسة مرات بالنسبة لإيطاليا ، واربعة مرات بالنسبة لفرنسا ، وثلاث مرات بالنسبة للدول الأعضاء الآخرين) ومع ذلك ، فهناك حقائق لا يمكن تناسيها . فأولا ، لا يمكننا أن نؤكد أن الاتجاه الليبرالي الذي زاد من العلاقات الإقتصادية الدولية كان وحده هو الذي تسبب في مثل هذه التنمية للمبادلات ، إذ أن عوامل أخرى — التقدم التقني وتطبيقه ، زيادة عدد السكان — قد لعبت دوراً هاماً في زيادة التبادلات ، وفي تكامل الإقتصاديات ؛ وببساطة ، لا يمكننا أن نفكر في أن التغييرات التأسيسية التي يمثلها السوق المشترك قد أسرعت بالتطوير الذي يتم الآن . وبعد ذلك ، فإذا كانوا قد بحثوا عن التنسيق التأسيسي ، أي التوفيق التلقائي بين التنظيمات الوطنية وبين المشروع الخاص بالمجموعة ، من أجل ألا يكون التنافس

بين المؤسسات له مظهر خطأ (مثـــلا التقارب بين التشريعات فى الشئون الضرائبية ، والمساواة بين مرتبات الرجال ، ومرتبات السيدات) ، فعلينا أن نذكر أن تطبيق النصوص قد تم بطريقة بطيئة تماماً . وأخيراً ، وبنوع خاص، فإذا كانت السياسات المشتركة التى لا يمكن الاستغناء عنها من أجل تكامل إقتصاديات البلاد الأعضاء كانت قد تجاورت فى ميادين كثيرة (الإجتماعية ، والطاقة والنقل ، والإتصالات والعملة) فإن كل ذلك قد إصطدم بعقبات ترجع — والجموعة ليست تنظيم كل فوق الدول ، ولكن تنظيم بلا جنسية ما دام أعضاؤها لا يمثلون حكوماتهم — إلى عدم المساواة بين قوى الدول المشتركة ؛ ولقد حاولت الدولة الاكثر قوة ، وهى ألمانيا ، أن تميل إلى السيطرة على الآخرين، وتحويل أوربا إلى أوربا ألمانية ، فتميز تسيير السوق المشترك والسير من أجل التكامل الإقتصادى ، بمواجهات بين الأمم .

وفى الشرق ، إستمر التنظيم وتكامل البلاد الإشتراكية فى نفس الوقت الذى حدث فيه نفس الشيء فى الغرب . ففى عام ١٩٤٩ ، قررت الدول الإشتراكية الأوربية (ألمانيا الشرقية ، بلغاريا ، المجر ، بولندا ، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، وإتحاد الجمهوريات السوفيتية) إنشاء « مجلس المعونة الإقتصادية المشتركة C. A. E. M (١) أو الكوميكون COMECON (٢) ؛ أى انهم بعد أن أتموا تقريباً الإنتهاء من تغييرهم الإجتماعى ، لم يرغبوا فى البقاء دون حركة أمام التعاون الإقتصادى الذى كان قد بدأ فى أوربا الغربية (خاصة وأنهم كانوا يقومون فيما بينهم بتبادل يصل إلى ٤٠ ٪ وأن نصيب إتحاد الجمهوريات السوفيتية فى ذلك

---

(١) Conseil d'Aide Economique Mutuelle.

(٢) إشتركت فيه منغوليا إبتداء من عام ١٩٦٢ .

كان أكبر) ، وحاولوا أن يوحدوا وينسقوا مجهوداتهم من أجل « التنمية المخططة للاقتصاديات الوطنية ، والاسراع فى التقدم الإقتصادى والتقنى ، ورفع مستوى حياة الفرد فى البلاد الأعضاء الأقل تصنيعاً » والوصول إلى هذا الهدف أعطى لهذا المجلس الخاص بالمعونة الاقتصادية المشتركة C. A. E. M. سلطات عديدة — تنظيم بعض النشاطات من جانبه ، وإعداد التوصيات من أجل التنسيق بين الخطط الإقتصادية الوطنيـــة ، وإعطاء المعونة للدول الأعضاء فى إعدادها وتنفيذها للاجراءات المشتركة — وبنوع خاص ، فإن التوصيات التى توافق عليها الدول فى جلسات هذا المجلس تمثل إلتزاماً بالنسبة لها .

ومع ذلك ، ورغم هذه السلطات فإن « مجلس المعونة الإقتصادية المشتركة » لم يصل ، فى خلال العشرين عاماً التى عاشهـا ، إلى الأهداف التى كان قد إقترحهـا لنفسه ، إذ أن تطوره قد تميز ، بعمليات توقف ، وعمليات عودة إلى الخلف ، ولم يتحقق التكامل الإقتصادى بين الدول الأعضاء ، ولم يكف ظهور التوترات بين الدول الأعضاء فمنذ إنشاء هـــذا المجلس فى عام ١٩٥٤ أظهر عدم نشاط نسبى ، وأسهم فقط فى تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وحاول أن ينسق بين الخطط الطويلة المدى المتعلقة بامكانيات التصدير وباحتياجات الإستيراد . ومنذ شهر مارس ١٩٥٤ حتى شهر مايو ١٩٥٨ ، مر بفترة إنتقاليـة لأنه ، إذا كانت "العلاقات بين إتحاد الجمهوريات السوفيتية والديمقراطيات الشعبية قد زادت مرونة ، وإذا كانت هناك فـكرة إحـلال تنمية موجهـة عن طريق تعاون على أساس التقسيم الدولى للعمل ، فإن التحقيق العملى لهذه المشروعات قد تعطل نتيجة لتأخيرات فى عام ١٩٥٥ ، والتغييرات فى العـلاقات بين الدول وبعضها فى عام ١٩٥٦ ، وأخيراً ، فإذا كانت قد درست (فى بداية سنوات ١٩٥٨ — ١٩٧٠) إمكانيات تنشيط وزيادة التعاون الإقتصادى على أساس تقسيم للعمل أكثر جدية ،

فإن محاولة التنسيق بين الخطط الإقتصادية قد أبطأت منذ ١٩٦٠ — ١٩٦١ أمام المواقف المختلفة للدول الأعضاء ، فيما يتعلق بتوزيع المهام ، وأعطيت سنوات الستينيات لإعداد ووضع مناهج للتعاون بين الدول التى لها تخطيط مركزى ، الأمر الذى إنتهى فى عام ١٩٧٠ إلى دراسة تقسيم وتوزيع العمل فى إطار الخطط الخمسية ١٩٧١ — ١٩٧٥ وكذلك أمر تنسيق ونظام الإئتمان .

وإذن ، فإذا كانت قد قامت ، فى كل من الغرب والشرق ، محاولات من أجل التنظيم التأسيسى للمبادلات ، فانه لا يبدو أنها قد نجحت . وسنعرف الأسباب جيداً حين نرى التنظيم الفعلى للتبادل .

ثانيا ـ التنظيم الفعلى للتبادل وسيطرة الولايات المتحدة :

كان التنظيم التأسيسى للتبادل ، وهو الأكثر وضوحاً ، أقل أهمية من التنظيم الفعلى . والواقع أنه مع التغيرات التى حدثت نتيجة لإنقسام العالم إلى مجموعتين ، وأن الدول التى تشارك فى التجارة العالمية لم تعد تلعب فيها نفس الدور ، فإن البنيان الوظيفى للمبادلات الدولية قد أظهر خصائص مختلفة عن تلك التى ظهرت فى الفترة الواقعة بين الحربين : فإحتلت الولايات المتحدة مكاناً مسيطراً فى تجارة دولية متزايدة ومتنوعة بعمق .

وهناك تغيرات البنيان ، فالفترة الممتـــدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧١ تعارض تماماً تلك الفترة الواقعة بين الحربين إذ أن التجارة الدولية لم تكف عن التزايد (فقيمة الصادرات بالدولار العادى والتى كانت تصل إلى ٢٣٫٥ مليار فى عام ١٩٣٨ وصلت إلى ٥٧٫٥ مليار فى عام ١٩٤٨ وإلى ٣١٢٫٦ مليار فى عام ١٩٧١ ، أى مضاعفة إسمية لستة مرات فى فترة ٢٣ عاماً) ، وتشبه فى سرعتها وفى إنتظامها وإستمراريتها للتنمية ذاتها . ولكن فيما وراء هذه النظرة الأولى ، يجب أن نلاحظ أن السوق العالمية غير موجود ، إذ أن هناك مجموعتين ، تسير

كل منهما إحدى الدولتين الأكثر قوة إقتصادية عالمية ، ويحتفظان بعلاقات غير نامية تماماً ، ومتعارضتان ما دامت التجارة الخارجية ليس لها نفس المعنى فى الغرب وفى الشرق (فى هـــذه الحالة الأخيرة تعنى إحتكار الدولة ، وهى أداة للتخطيط ومستقلة نسبياً عن النشاط الإقتصادى الداخلى) .

فمجموع الغرب ، أو المجموع الرأسمالى ، له ثلاث خصائص :

فهو أولا ، وكان دائماً قد قام بالجزء الأكبر من تجارة العالم . وإذا ما نظرنا فى الصادرات نلاحظ أن قيمتها بالدولار العادى قد إرتفعت من ٥٣٫٨ مليار فى عام ١٩٤٨ إلى ٢١٢٫٢ مليار فى عام ١٩٦٨ (٩٠ ٪) . وعلاوة على ذلك ، فإن البلاد التى تكون هذا المجموع كان لها دائماً ميل للتجارة الواحدة مع الآخرين ، ما دامت المبادلات مع دول الشرق لم تمثل فى عام ١٩٥٧ إلا ٢٫٨٠ ٪ من مجموع تجارتها ، و٤ ٪ فى عام ١٩٦٨ ، وهو نصيب صغير رغم إرتفاعه بما يقرب من ٥٠ ٪ .

والخاصية الثانية تتمثل فى زيادة الوضوح للانقسام الدولى فى المنتجات التى تربط الإقتصاديات ببعضها . فالإستيراد قد زاد بمعدل أكثر سرعة من مجموع المنتجات الوطنيـــة (وهكذا نجد من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٨ أن المعدلات السنوية للارتفاع كانت هى التاليـة : فرنسا ٩٫٩ و٥٫١ ؛ وألمانيا الإتحادية ٩٫١٠ و٥٫٧ ؛ والولايات المتحـدة ٩٫٦ و٤٫٧ ؛ واليابان ١٥٫٨ و١١٫١ ؛ وانجلترا ٥٫٣ و٣٫٢) الأمر الذى تسبب فى إرتفاع درجة إعتماد كل دولة على التجارة الخارجية . ولـكن ، لما كانت الدول الـكاملة النمو والصناعية هى التى كانت تميل إلى زيادة التجارة فيما بينها (٧٥ ٪ من إجمالى تجارتها فى عام ١٩٦٨ نظير ٦٨ ٪ فى عام ١٩٥٧) فإن الدول الآخذه فى النمو قد قامت إذن بنصيب أقل حجماً فى التجارة الدولية عما كانت عليه فى الماضى (١٨ ٪ فى عام ١٩٦٨

مقابل ٢٣ ./. فى عام ١٩٥٧) وفى نفس الوقت لم تتاجر بنفس النسبة بعد ذلك مع الدول الكاملة النمو (٧٢ ./. من مجموع صادراتها فى عام ١٩٥٧ وكذلك فى عام ١٩٦٨) ؛ فمجموع الغرب قد مال إلى أن ينقسم إلى مجموعتين فى داخله ، بلاد كاملة النمو ، وبلاد متخلفة .

وأخيراً ، الخاصية الأخيرة ، وهى أن الدول المختلفة قد شاركت بأنصبة غير متساوية فى تجارة المجموع . فعدد بسيط من الدول المكتملة النمو ، وهى نفس التى كانت فى عام ١٩٣٨ ، قد ضمنت لنفسها الجزء الأكبر (٤٠ ./. لعام ١٩٤٨ و٤٦٫٧ ./. لعام ١٩٦٨ ، مقسمة حسب التالى : الولايات المتحدة ٢٣ و١٦ ./. ؛ فرنسا ٤ و٦ ./. ؛ إنجلترا ١١٫٥ و٧ ./. ؛ وألمانيا الإتحادية ١ و١١٫٧ ./. ؛ واليابان ٠٫٥ و٦ ./.) وإذا كان نصيب الولايات المتحدة قد قل بنسبة واضحة إلا أنه كان دائماً يزيد على الأقل بمقدار ٥٠ ./. عن نصيب الإثنين التاليين ، إنجلترا ، وألمانيا الإتحادية . وعلاوة على ذلك ، فإن بلاداً كثيرة قد إستمرت ، وإن كان كل عام بدرجة أقل ، فى التجارة بالمفاضلة مع هذه الدولة أو تلك : وهكذا ، وبينما كانت دول أمريكا اللاتينية وكندا تتاجر بعد الحرب مباشرة وبشكل رئيسى مع الولايات المتحدة ، ودول منطقة الاسترلينى مع إنجلترا ، ودول منطقة الفرنك مع فرنسا ، فإن نصيب تجارتهم مع كل من هذه الدول قد إستمر فى الإنخفاض (فصادرات أمريكا اللاتينية صوب الولايات المتحدة قد نقصت من ٤٥ ./. إلى ٣٣ ./. من مجموع الصادرات فيما بين عامى ١٩٥٧ و١٩٦٨ ، وبلاد أخرى مثل الهند ، وأستراليا وزيلندا الجديدة قد مالت إلى الإتجار بدرجة أقل مع إنجلترا ، وبدرجة أكبر مع الولايات المتحدة) ؛ وإذا كان تفوق الولايات المتحدة قد ظهر دائماً فى البيان المتغير لمجموع الغرب ، فمع ذلك فإنه كان ينخفض ببطء طوال الفترة الموازية لإرتفاع الدول القديمة والتى كانت ترغب فى إستعادة مكانها السابق .

ومجموع الشرق ، أو المجموع الاشتراكى قد إختلف بعمق عن مجموع الغــرب .

فقبل كل شىء ، لم يقم إلا بجزء بسيط من الصادرات العالمية، أى بالدولار العادى ، ما تبلغ قيمته ٣٫٨ مليار فى عام ١٩٤٨ ، ٣٧ مليـار فى عام ١٩٦٨ . وهذه التنمية كانت بلا شك أسرع من تنمية التجارة العالمية ما دام نصيب هـذا المجموع الذى إرتفع إلى ٧٫٠٪ فى عام ١٩٤٨ وإلى ١١ ٪ فى عام ١٩٦٨ كان هو نفسه فى هذا التاريخ الأخير كما كان فى عام ١٩٣٨ ، ولكن علينا أن نلاحظ أن إنتشاره كان أوسع فى عام ١٩٦٨ مما كان عليه فى عام ١٩٣٨ (لم تكن الديمقراطيات الشعبية الاوربية والصين قد دخلت إلى هذا المجموع فى تلك الفترة)، فنجد أنفسنا فى واقع الامر أمام تناقص هذا علاوة على أنه إذا كانت الدول التى تكون هذا المجموع تميل إلى أن تقوم فيما بينها بالجزء الاكبر من تجارتها ، فإن علاقاتها مع الغرب قد سارت باستمرار مع النمو (وكانت تمثل ٢٩ ٪ من أجمالى علاقاتها التجارية فى عام ١٩٥٧ ، و ٣٩ ٪ فى عام ١٩٦٨). وهكذا كان الغرب أكثر أهمية بالنسبة للشرق ، عما كان عليه الشرق بالنسبة للغرب .

ومن جهة ثانية ، فإن التقسيم الدولى للانتاج لا يبدو على أنه كان قد وصل إلى نفس الدرجة الموجود بها فى المجموع الغربى، بمعنى أن إجمالى الانتاج القومى لدول الكوميكون قد زاد وأكثر من الضعف فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦٨ ، وزادت التجارة الخارجية فقط بنسبة ٦٣ ٪ . وعلاوة على ذلك، فإن التكامل بين الاقتصاديات الإشتراكية ، ورغم إتفاقيات التخصص ، لم يأخذ فى النمـو إلا ببطء . فمثلا كان نصيب « الآلات والتجهيزات» قد مال إلى الزيادة ليس فقط فى الواردات (٢٦٫٣٪ فى عام ١٩٦٠ و ٣٣٫٢٪ فى عام ١٩٦٦) ولكن أيضا فى الصادرات (٣٠ و ٣١ ٪) بينما كانت صادرات إتحاد الجمهوريات السوفيتية

تتكون أساساً من مواد أولية ومنتجات زراعية (٦٠٫٨٪ من الصادرات فى عام ١٩٦٦ مقابل ٤٧٫٣٪ للكوميكون فى مجموعه) وكانت صادرات ألمانيا الشرقية من الآلات والادوات المصنعة (٦٨٪ فى عام ١٩٦٦).

وفى المكان الأخير، كان توزيع التجارة بين الدول يظهر أن المبادلات مع الدول الاخرى للمجموع كانت، طوال المدة، تمثل أكثر من ٦٠٪ من مجموع مبادلات كل دولة (وكانت فى عام ١٩٦٠ : تشيكوسلوفاكيا ٧٢٪ ؛ وألمانيا الشرقية ٧٦٪ ؛ وبولندا ٦٣٪ ؛ وإتحاد الجمهوريات السوفيتية ٧٦٪ بالنسبة للصادرات، وعلى التوالى ٧١، ٧٥، ٦٣ و ٧١٪ بالنسبة للواردات)، وكان إتحاد الجمهوريات السوفيتية دائما هو الدولة التى تقوم بالجزء الاكبر من تجارة المجموع (٣٧٫٤٪ فى عام ١٩٦٨) وهى نسبة أعلى بكثير من نسب الدول الاخرى (المانيا الشرقية ١٦٫٧٪؛ وتشيكوسلوفاكيا ١٣٪؛ وبولندا ١١٫٤٪)، وبنوع خاص كان هو الدولة التى تقوم معها الدول الاخرى الاعضاء فى المجموع بالجزء الاكبر من تجارتهم (٥١٪ بالنسبة لبلغاريا، و ٤٢٪ لالمانيا الشرقية، ٣٥٪ بالنسبة لبولندا وتشيكوسلوفاكيا، ٣٤٪ بالنسبة للمجر، ٢٨٪ بالنسبة لرومانيا) وكان هذا الإتجاه قد تدعم خلال كل العشرين سنة الماضية، مادام نصيب الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٠ من التجارة الخارجية لدول الكوميكون كان أقل بوضوح، بغض النظر عن نصيب رومانيا الذى كان قد وصل إلى ما يعادل الضعف .

وهناك التغيرات الوظيفية . وإذا كانت تغييرات البنيان هامة، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للتغيرات الوظيفية . فكانت الولايات المتحدة هى المركز الرئيسى المنظم للتجارة العالمية — وأخذت بذلك مكان إنجلترا التى استمرت فى الاحتفاظ بمكان هام —، وكانت بالتالى قد قامت بتنفيذ جزء هام من الصادرات ومن تنمية دول كثيرة ،

فمن ناحية ، كانت الولايات المتحدة وإنجلترا مراكز لعمليات تنسيق مستقلة ذاتياً، وكانت هاتان الدولتان تقومان بأكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية (٥ر٣٤ فى ١٩٤٨ و ٢٠٪ فى عام ١٩٧١). وكان إجمالى الإنتاج القومى الأمريكى يمثل دائماً ٤٠٪ من الإنتاج العالمى . وكان إجمالى الإنتاج القومى لإنجلترا أقل من الإنتاج القومى للولايات المتحدة (ما يقرب من ثمانية مرات أقل) ؛ ولما كان إجمالى الإنتاج القومى الانجليزى قد زاد بسرعة أقل من الإنتاج الأمريكى ،فقد نتج عن ذلك تقليل لأهمية دور إنجلترا فى التجارة العالمية .

وكان تطور إجمالى الإنتاج القومى لهاتين الدولتين ، وبخاصة الإنتاج الأمريكى قد أثر فى تطور الإقتصاد العالمى . فتقليل سرعة التوسع ، وركود ، أو تقليل هذا الإنتاج يؤدى إلى زيادة أقل ، وركود ، أو تقليل لوارداتهم ، وبالتالى فان صادرات بعض أو مجموع الدول الأخرى فى العالم. وكذلك المنتجات الموجهة للتصدير ، والتى لا يمكن دائماً بيعها فى أسواق أخرى ، أو إستخدامها فى السوق المحلى ، وخفض نشاط الفروع المصدرة ينتشر الى مجموع الإقتصاد.وعلى العكس من ذلك،فإن إرتفاع سريع وهام فى إجمالى الإنتاج القومى يصحبه تنمية الواردات ، وإذن لصادرات الدول الأخرى،ويتلوه إرتفاع فى الإنتاج القومى، وإذا كان إنتاج السلع الموجهة الى التصدير لا يمكنه أن يزيد بسرعة (حالة المواد الاولية والمنتجات الغذائية) فإن الأمر يؤدى إلى أرتفاع فى الأسعار . والمثل الأكثر وضوحاً لهذا التأثير قد وقع فى أوائل سنوات الخمسينيات . فبعد إعلان حرب كوريا إرتفعت الإنفاقات العسكرية (وبالتالى العامة) الامريكية بدرجة كبيرة ، ماداموا قد بدأوا فى تنفيذ برنامجاً هاماً من أجل إعادة التسليح ، وزاد إجمالى الإنتاج القومى الأمريكى بدرجة واضحة تحت تأثير هـــذه الإنفاقات الإضافية وكذلك الواردات (وبخاصة من المواد الأولية) والتى إرتفعت أسعارها؛

وفى حالة فرنسا كان النقص فى الميزان التجارى فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ قد إرتفع إلى ٦٩٢ مليون دولار ، يمثلون الجزء الأكبر من عجز ميزان المدفوعات (٨٦٦ مليون) وناتج عن إرتفاع قيمة الواردات بنسبة ٦٠٪ من عام لعام الأمر الذى عاد فى غالبيته إلى إرتفاع أسعار المواد الأولية . وأصبح نمو وتقلبات هذه البلاد تعتمد إلى نصيب كبير أو صغير لمظهر النشاط الإقتصـــادى الولايات المتحدة .

ومن جانب آخر ، فإن ظاهرة الأسعار الموجهة قد دعمت هذا التفوق . وفى خلال هذه السنوات منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٣ كانت أسعار المواد الأساسية فى أساسها تقيم بعملتين ، الدولار ، والجنيه: وهكذا فإن أسعار الفول السودانى، واللحوم المحفوظة ، والزبد كان يعبر عنها بالجنيه الاسترلينى فى لندن ، وأسعار القهوة والشوفان ، وأوراق الصحف ، والسكر بالدولار فى نيويورك، وأسعار اللحوم ، والمطاط ، والنحاس ، والقصدير . والرصاص ، والزنك فى لندن وفى نيويورك . ومن هنا ، فإن نفوذ الولايات المتحدة قد تدعم وإتسع : فالبلاد الآخذة فى النمو والتى كانت إقتصادياتها مبنية على عدد بسيط من المنتجات الأولية، مواد أولية أو مواد غذائية (إذ أن هذه تكون الجزء الأكبر من صادراتها ، التى هى نفسها تمثل جزءاً هاماً من الدخل القومى) كانت فى حالة من الإزدهار ، أو من الانكماش تبعاً لكون الأسعار الدولية مرتفعة أو ضعيفة ، وكانت تقلبات هذه الاسعار مستمرة، فوجدوا أنفسهم عاجزين عن تحقيق إدخار من تجارتهم الخارجية يسمح لهم بتمويل عمليات تنميتهم ؛ وكانت الدول المكتملة النمو ، من جانبها ، مستوردة المواد الاولية، والمنتجات الغذائية ، قد عرفت عجزاً خارجياً حينما تزيد الاسعار الدولية (كما حدث مثلا فى بداية سنوات الخمسينيات) وفائض حينما تكون الأسعار أقل إرتفاعاً (إذ أن إنخفاض قيمة الواردات كان يضيف إرتفاعاً

فى قيمة المنتجات المصدرة ، وكانت الطلبات عليها تتزايد نتيجة لانخفاض معدل الإنتاج الذى سمح به انخفاض أسعار المنتجات المستوردة)،وأخيراًفإن الاسعار الدولية كانت تستخدم دائماً كأساس للتجارة بين الدول الاشتراكية (حتى عام ١٩٥١ نصت الإتفاقيات التجارية على تطبيق متوسط الاسعار العالمية الموجودة وقت عقد الإتفاقيات ، ثم من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٦،وبسبب عدم إستقرار الاسعار الناتج عن حرب كوريا ، الاسعار العالمية لعام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ؛ وفى أعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٢،متوسط أسعار عام ١٩٥٧) رغم ممارسة بعض التعديلات للتخلص من الذبذبات .

وهكذا نرى أن حركة التوسع التجارى ، والتى لم يكن لها مثيل ، قد تمكنت خلال الخمس وعشرين سنة الماضية من أن تصل إلى حالة معقدة . ففى الشرق وفى الغرب ، كانت محاولات تنظيم التبادل لا تتفق تماما مع الآمال التى كانت معلقة عليها ، وبنوع خاص فإن التوافق الخاص بكل من هاذين المجموعين قد تعدل . ففى الشرق ، ونظراً لدور التجارة الخارجية فى التخطيط، فإن العلاقات التجارية القليلة الاهمية نسبياً ، وحقيقة كون إتحاد الجمهوريات السوفيتية قدظل دائما هو الدولة التى كانت الدول الاعضاء الاخرين فى المجموع يتاجرون معها بشكل رئيسى، كان التكامل أكثر قوة . وعلى العكس من ذالك ، فى الغرب ، كان التطور أقل وضوحاً،ويدعو إلى التساؤل عن عظمة التفوق الامريكى. وهذا التفوق الامريكى، الذى لم يكن أحد يطعن فيه بعد الحرب ، قد أخذ فى التناقص : وظهرت دول أخرى منافسة(المانيا ، واليابان) إستعادت المكان الذى كان لها فى الماضى،ومارست تقسيما للعمل بدرجة أكبر ، وحصلت تجارتها الخارجية على مكان أكبر فى كل بلد، وتعددت المواجهات بين الدول من أجل تنمية صادراتها. ولكن الولايات المتحدة، نظراً لانها كانت تسيير دائماً الاسعار العالمية للمنتجات الاولية الرئيسية وكانت

تضمن لنفسها وحدها مكانا من التجارة وبشكل أنه رغم تغيير أهميتها وطبيعتها وإدارتها ، فإن تسيير العلاقات التجارية العالمية قد إعتمد على سلوكها (أى على سلوك إجمالى الدخل القومى) ، وهذا فى الوقت الذى إستمر فيه دور انجلترا فى فى التقهقر . ومع ذلك ، فإنه من الواجب دراسة العلاقات النقديه والمالية قبل الوصول إلى إعطاء نتيجة نهائية .

٢ - التنظيم النقدى والمالى : -

هنا أيضاً يمكننا أن نميز بين نوعين من التنظيم — تأسيسية وفعلية — حيث ظهر تفوق الولايات المتحدة بقوة وأكثر مما يتعلق بالمبادلات الدولية .

أولا : صعوبات التنظيم التأسيسى : -

منذ قبيل نهاية الحرب عمل المنتصرون المقبلون على إنشاء منظمة تهدف تسهيل وظيفة نظام المدفوعات الدولية ، وضمان توازنها ، وكانت سنوات ١٩٤٥ — ١٩٥٨ هى سنوات صراع طويل بين الدول ، من أجل ، وفى ، المنظمات بطريقة تضمن السيطرة على المدفوعات الدولية .

وهناك الصعوبات التى واجهت انشاء المنظمات ، والمنافسة بين الجنيه والدولار ، وتظهر هذه بوضوح فى السنوات التى جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وفيما يتعلق بعمل واختيار خطط التنظيم ومنح السلفيات .

فمنذ عام ١٩٤٣ وضعت الخطط بهدف إنشاء منظمات للنقد . واحتفظوا بإثنين من بينها ، واحدة من انجلترا والثانية من الولايات المتحدة ، كأساس للمناقشات .

وكانت كل خطة تقترح حلا تقنياً مختلفاً . وكانت الخطة الانجليزية ، أو خطة كينس Keynes تتنبأ بتنظيم دولى للتعويضات يسمح لكل البلاد بتنمية

مبادلاتها ، ومعادلة ميزان مدفوعاتها دون محاولة البحث عن الاستقرار الكامل لمعدلات النقد ، وعلاوة على ذلك فإن المنظمة التى اقترحها كان من اللازم تكليفها بإنشاء إئتمان دولى ، بواسطة عملة دولية ، يمكنها أن تقدم منها مدفوعات داخل حدود محددة (تقررها اعتبارات السيولة النقدية للمقترضين فقط) والذى يجب أن يكون حجمها خاضع لتوسع أو لإنكماش ، يتحقق بخطة من أجل إعادة توازن اتجاهات ارتفاع الأسعار أو انخفاضها بالنسبة للطلب العالمى . وكانت المقترحات الأمريكية ، من جانبها (خطة وايت White) تتعارض فى نقط كثيرة مع الخطة البريطانية . وكانت تمثل شكلا تقنياً أكثر ، وتأمل فى العودة الى قاعدة الذهب عن طريق بعض التعديلات ، وإعطاء المنظمات الدولية المقبلة وضعية تقترب بها من وضعيات الشركات الصناعية الخاصة ، وتنشغل بدرجة أقل بحل المشكلات التجارية التى نشأت بعد الحرب ، عن انشغالها بإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، والاستقرار النقدى ، وتحويل العملات فيما بينها ، وبعد ذلك فإن هذا الصندوق النقدى لم يكن يمثل بنك إصدار فعلى ، إذ أنه لا ينشىء عملة جديدة متميزة بذاتها عن الذهب ، وامكانياته من الائتمان محدودة . فلا يمكن إعتباره كمنظمة حقيقية فوق الدول .

والواقع أن هاتين الخطتين قد حاولتا المحافظة على تحقيق المصالح الخاصة أكثر من المصالح العامة . وكان الخبراء البريطانيون يتذكرون أن الاقتصاد الانجليزى كان قد أسس إزدهاره فى القرن التاسع عشر على حرية التبادل ، ونمى إقتصاديات الكومنولث التى كانت شديدة الارتباط به ، من أجل تموينها بالمواد الغذائية والمواد الأولية ، وحاولوا أن ينقذوا العناصر الرئيسية فى بنيانه ، وهكذا يمكننا أن نفهم أن خطة كينيس قد حاولت أن تسهل توسع التجارة العالمية ، كشرط للعمالة الكاملة . وأما الولايات المتحدة ، كمنافسة قوية وتخشى منافسا على السوق

العالمى ، فإنها فكرت فى أنها ستعوق فى توسعها المقبل عن طريق التحديدات الكمية من كل نوع وقلة سيولة العملة ، فطالبت بتحرير النقد وبالمساواة فى التعامل ؛ وكانت دائنة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، وشعرت بضرورة تقوية مركزها الائتمانى ، ورأت أن تحويل إيرادات استثماراتها قد زادت صعوبة عن طريق إختفاء النظم المتعددة الأطراف ، وإنخفاض سعر العملة ، الأمر الذى يشرح أنها كانت تأمل كذلك فى الوصول الى الاستقرار النقدى اللازم للتوسع التجارى ، وكذلك فى إعادة العمل بحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات فى الخارج دون أن تخشى من انخفاض قيمتها ؛ وأخيراً ، وبصفتها الدولة التى تحتفظ بأكبر نصيب من مخزون الذهب فى العالم ، فلم تكن لها أية مصلحة فى أن يفقد وظيفته التقليدية كوسيلة للتسويات .

وتفوق الحل الأمريكى ، وفى شهر يوليو عام ١٩٤٤ ، وبعد أن أدخلت بعض التعديلات الجزئية على خطة وايت ، تمت الموافقة عليها ، على أن تطبق من أول يناير عام ١٩٤٦ .

وبعد التصديق على اتفاقيات بريتون — وودز Bretton - Woods دخل الصدام بين الجنيه والدولار فى مرحلة جديدة . فلقد حاولت الولايات المتحدة أن تجعل انجلترا تطبقها فى فترة أسرع من المنصوص عليها ، ثم ظهر الصدام ، ونتيجة للصعوبات الأوربية ، على أنه قد هدأ ولكنه بالفعل أخذ شكلا جديداً .

فى عام ١٩٤٥ ظهرت منطقة الاسترلينى كآلة للتفرقة ؛ ولذلك فإن الولايات المتحدة ، وهى تعلم أنها كانت تمثل العقبة الرئيسية على طريق توسعها ، حاولت أن تتخلص منها بطريق مباشر . فمنذ نهاية عام ١٩٤٥ ، كانت انجلترا تتفاوض من أجل الحصول على قرض من عدة مليارات من الدولارات من أجل تمويل عجز ميزان مدفوعاتها خلال الفترة اللازمة لحل مشكلات ما بعد الحرب ، وحل

العقد الموقع عليه بصمات المطالب الامريكية : إلغاء قسم الدولار فى منطقة الاسترلينى ، وقابلية التحويل بالنسبة للجنيه الى كل القيم التى حصلوا عليها وفى كل البلاد (وبخاصة بالنسبة لأعضاء منطقة الاسترلينى) وذلك بواسطة التعامل العادى ، وعلى أن يطبق ذلك فى مدة عام بعد بدء تطبيق الاتفاق ، وقابلية تحويل الجنيه الى ميزان الاسترلينى المكدس خلال الحرب ، وبالنسبة لذلك الجزء الذى كانت إنجلترا غير قادرة على الحصول على إلغائه أو دعمه بواسطة المفاوضات الثنائية مع الدائنين . وكان التطبيق الصارم لهذه الشروط سيتسبب فى إختفاء ، أو على الأقل فى تغيير عميق لمنطقة الاسترلينى ، ولكنه كان سيؤدى ، وبنوع خاص ، إلى تحويل الفترة الانتقالية (خمس سنوات) المنصوص عليها فى إتفاقيات بريتون ـ وودز إلى فترة «خاصة» من ستة أشهر ، بالنسبة لإنجلترا . وكانت عملية قابلية الجنيه للتحويل ، والتى حدد لها موعداً فى ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، قد بدء فى تطبيقها ، ولكنها أوقفت يوم ٢٠ أغسطس ، إذ أن طلبات التحويل من الجنيه إلى الاسترلينى أدت إلى إختفاء الاحتياطى النقدى ؛ ولقد تحصنت إنجلترا وراء إتفاقيات بريتون ـ وودز التى تسمح باعادة مراقبة النقد ، والأفضليات التجارية ، حتى تتمكن من مواجهة مثل هذا الموقف . وظهر أن دعم الجنيه لا يمثل فقط مجرد ضرورة ، ولكن أيضا على أنه عمل يحتاج إلى نفس طويل .

وكان الأمر كذلك بالنسبة لدول أوربا الغربية الأخرى . وكانت هذه الدول قد حطمتها الحرب ، وأصبحت تستورد سلعاً استهلاكية من أجل إطعام سكانها ، ومواد أولية من أجل تسيير صناعتها ، وكذلك سلع إنتاجية (آلات) من أجل زيادة سرعة تجديد طاقاتها الانتاجية ؛ وفى نظير ذلك كانت صادراتها محدودة نتيجة لإنخفاض مستوى إنتاجها وأهمية احتياجات الأسواق الداخلية ، الأمر الذى أدى إلى ميزان تجارى ناقص إلى حد كبير ومن جانبها ، كانت وسائل

تعويض هذا النقص غير كافية ، إذ أن الاستثمارات الأجنبية كانت قد إستهلكت فى غالبيتها العظمى ، وكانت إيراداتها لا تمثل سوى قيمة ضعيفة ، أما رؤوس الأموال الأجنبية (الامريكية) فإنها أظهرت إسراعاً قليلا فى المجىء وتنمية نفسها فى أوربا ، وكانت الاحتياطيات النقدية ضعيفة. وبدا فى أول عام ١٩٤٧ أن توازن موازين المدفوعات للدول الاوربية لا يمكنها أن تتحقق إلا على مستويات منخفضة ، وعن طريق زيادة قوة التنظيمات الموجودة ، الأمر الذى سوف يؤدى إلى تعطيل إقامة النظام الليبرالى فى العلاقات الدولية . وبعد ذلك، إقترحت الولايات المتحدة ، فى شهر يونيو ١٩٤٧ ، على الدول الاوربية أن تمنحها ، وخلال فترة خمسة أعوام ، عدداً من الهبات لها حجم معين ، وكانت هذه ، (والمعروفة باسم معونة مارشال Marshall ورفضتهــا روسيا والدول الديمقراطية الشعبية) تمثل من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ مايقرب من ٢٥ مليار دولار كانت تسمح بتعويض عجز ميزان مدفوعات الدول الاوربية بالنسبة للولايات المتحدة ، وأيضاً ، ولما كانت تشتمل على سلع فعلية بيعت لمن يرغب فى إستخدامها من الاوربيين ، بأن تزيد عرض المنتجات ، وبالتالى تقلل من حدة إرتفاع الاسعار . وإذا كان الاصلاح الاقتصادى قد ظهر إذن على أنه شرط مسبق لتحرير التعاملات وللوصول إلى قابلية العملة للتحويل ، فإن ذلك قد أعطى دليلا على أنه لا يمكن القيام بذلك دون معونة الولايات المتحدة .

وكانت هناك كذلك الصعوبات الوظيفية ، ومنظمات المدفوعات . وإذا كانت منظمات دولية للمدفوعات عديدة قد إنشئت — بعضها عالمى ولا تزال قائمة حتى الآن . وبعضها أوربى وقد إختفت أو لا تقوم إلا بدور بسيط — فعلينا أن نلاحظ أنه إذا كانت قد سمحت فى بعض الحدود بحرية أكبر فى العلاقات النقدية العالمية ، فان وظيفتها قد مثلت صعوبات كبيرة .

فالمنظمة العالمية هى صندوق النقد الدولى Fond Monètaire International (F. M. I.) ، وتحت مظهر معقد ، نجد أن وظيفتها سهلة نسبياً ، إذ أنها تلعب دور وسيط مارد فى إئتمانات محدودة . ومواردها تعتمد على أنصبة ، أى أن كل دولة عضوة فى هذا الصندوق قد أعطت بعض القيم ، تسمى نصيباً (فى نسبة مع حجم تجارتها الخارجية ، ومع إجمالى إنتاجها القومى) ، وتدفع مجموعه ، جزءاً من الذهب (٢٥ ٪) ، والباقى بعملتها الخاصة ؛ وإمكانيات إعطائه القروض تتمثل فى الحق فى السحب ، أى أن الدولة التى يكون إحتياطى النقد الخاص بها غير كافى ، يمكنها أن تلتجىء إليه لكى تحصل على عملة دولة أخرى يكون ميزان مدفوعاتها يمثل عجزاً بالنسبة إليها ، ولهذا تقوم بالسحب من رصيد هذه الدولة فى نظير عملتها الوطنية (وهذا بشرط إلتزامها بثلاثة حدود : سنوى ، إذ أنه لا يمكنها فى عام واحد أن تتعدى نسبة مئوية معينة من نصيب البلد الذى يمنح القرض ، وتراكمى ، إذ أنه لمدة عدة سنوات لا يمكن لإستخدامها أن تزيد عن حد معين للمعدل ، علاوة على أن عمليات الإقتراض تصحبها أرباح تصاعدية) . وبهذا التنظيم لم يكن فى وسع صندوق النقد الدولى أن يستخدم سوى نشاط بسيط ، خلال السنوات الأولى لإنشائه ، إذ أن الموارد كانت غير كافية لإكمال النقص فى موازين مدفوعات الدول الأوربية ، ولكن دوره إزداد أهمية إبتداء من عام ١٩٥٩ ، إذ أن عمليات عدم الموازنة قد أصبحت أقل ضخامة ، كما أن إعادة العمل بامكانية التحويل الخارجى بين العملات (إبتداء من شهر ديسمبر ١٩٥٨) زاد من إمكانيات التدخل ؛ والواقع أنه فى السنوات التالية لنهاية الحرب مباشرة ، كانت الدول الأوربية كلها تطلب إلى صندوق النقد الدولى دولارات إذ أن ميزان مدفوعاتهم تجاه الولايات المتحدة كان مصاباً بالعجز ، الأمر الذى أدى إلى أن تصبح موارد الدولار عند صندوق النقد الدولى غير كافية ، فزاد الطلب بصورة أكبر على تحويل الدولار

إلى عملة نادرة مطلوبة أكثر من كونها معروضة ، وبينما كانت العملات الاوربية ، منذ ١٩٥٩ قد أصبحت قابلة للتحـــويل إلى الدولار ، وأدى ذلك إلى زيادة إمكانيات تدخل صندوق النقد الدولى .

ومع ذلك ، فطوال سنوات الستينيات ، وفى خط موازى لتنمية نشاطه ، واجه صندوق النقد الدولى الكثير من المشكلات . وكانت إحداها تتعلق بأهمية موارده ، إذ أنه مع زيادة حجم التجارة العالمية ، أصبح عدم التوازن ، المشابه لما كان يحدث فى الماضى بالنسبة للقيم النسبية ، أكثر أهمية بالنسبة للقيم المجردة ؛ ومما يؤدى إلى زيادة الآمال فى زيادة إمكانيات صندوق النقد الدولى . وإستخدمت وسائل متعددة ، مثل رفع أنصبة الأعضاء (١٩٥٩ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٥) ، وكان لذلك مضايقات أخرى فلم يكن لدى كل الأعضاء كميات الذهب الضرورية من أجل مواجهة ذلك ، أو أنهم لم يكونوا يأملون فى تقليل إحتياطياتهم الخاصة بهم وبطريقة هامة (حالة الولايات المتحدة) ، الأمر الذى أدى إلى زيادة طاقات منح القروض الذى تحقق بالاتفاقيات العامة للاقتراض (١٩٦١) والذى وضعت عشر دول نتيجة لها (وهى إنجلترا . والولايات المتحدة وفرنسا ، وألمانيا الإتحادية ، وإيطاليا . وبلجيكا ، وهولندا ، والسويد ، وكندا ، واليابان) تحت تصرف صندوق النقد الدولى مبلغ ستة مليارات دولار . والمشكلة الثانية تمثلت فى مستقبل صندوق النقد الدولى ، فقد زاد وضوح أن هذه المنظمة لم تعد تكفى لمواجهة الظروف الدولية الجديدة ، وذكروا أن سنوات السبعينيات والثمانينيات سوف تشبه سنوات الستينيات ، وأن أفضل فهم للتحركات الدولية ، مع تعاون نقدى أكبر بين الدول ، ومع الدور المسيطر للولايات المتحدة ، وعملية إنشاء أوربا الإقتصادى ، يفرض تغيير دور صندوق النقد الدولى . وكانت الإقتراحات التى قدمت فى ذلك الوقت تهدف تحويل صندوق النقد الدولى إلى

بنك مركزى عالمى ، مع عدم الإقتصار على إعطاء البعض ما كانوا قد إستلدوه من الآخرين ، ولكن ، أن يقوم بالإقتراض عن طريق فتح الإئتمانات التى ستتطلب منه نظير شراء سندات من الأسواق الداخلية للدول الأعضاء . وإذا كان من الصعب التنبؤ بصفة قاطعة بمستقبل صندوق النقد الدولى ، إلا أنه مما لا شك فيه أن تطورات سوف تحدث .

وظهرت منظمتان ، أوربيتان ، علينا أن نذكرها : الاولى هى الاتحاد الاوربى للمدفوعات U. E. P.(١) الذى أنشىء فى عام ١٩٥٠، وكان هدفه توسيع عملية التسويات المتعددة الاطراف ، وجعلها أكثر طبيعية ، بين الدول الإعضاء فى المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادى، وكان أصيلا بنوع خاص ، إذ أن آليته كانت ذات فائدتين : فيما يتعلق بالمجال ، إذ أن المدفوعات التى يجب على أى دولة عضو أن تدفعها لدولة أخرى ، ترصد شهرياً لحساب البنوك المركزية المستفيدة، وكان التعاقد على قروض يسوى، ولا يبقى بعد ذلك إلا قروض وديون بالنسبة للاتحاد الاوربى للمدفوعات ؛ وفيما يتعلق بالزمن ، ما دامت كل دولة كانت لها نصيبها (محسوباً بنسبة تجارتها الخارجية) فى الاتحاد الاوربى للمدفوعات، يمكنها أن تأمن كل دولة تقاسى من عجز قيمة معينة ، وهذه الدولة ، والدول ذات فائض ميزان المدفوعات كانت تعتبر دائنة بالنسبة للاتحاد الاوربى للمدفوعات. وإذا كانت هذه الميزة الثنائية تسمح باقتصاد الذهب والعملات الصعبة ، وتسهل تنمية وتعدد المبادلات بين الدول الأوربية وبعضها ، فإنه كانت هناك صعوبات كثيرة : وهكذا كانت هناك بعض الدول دائنة بشكل دائم (ألمانيا) ودول أخرى مدينة (فرنسا) بشكل دائم ، وقد لاحظوا أن الدول لم تجد وازعاً كافيا لعدل

---

(١) Union Européenne des Paiements

موازين مدفوعاتها أمام أهمية إمكانيات الائتمان ، الامر الذى يؤدى إلى تقليل حصة الائتمان فى النصيب ، وإلى زيادة النسبة المئوية للدفع بالذهب ؛ وكذلك الحال بالنسبة للدول التى لاتكف عن إتخاذ سياسة شخصية حتى لا تتم المدفوعات فى صالحها (فمثلا إنجلترا استخدمت الاتحاد الاوربى للمدفوعات من أجل تنمية دور مكان لندن ، وتعمل بطـــريقة تسمح بأن يصبح الجنيه يستخدم أكثر فى المدفوعات بين الدول الاوربية وبعضها ، أى أنها حاولت أن تحتفظ له بدوره كعملة أساسية فى الماضى) .

وفى يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٥٨ ، قررت عشرة دول أعضاء فى المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادى العودة إلى إمكانية التحويل الخارجى لنقدها ، معلنين بذلك عن العودة إلى آلية تغطية العجز الاكثر تقليدية . وعندئذ إنتهى دور الاتحـاد الاوربى للمدفوعات ، وأخذت مكانه منظمة أوربية جديدة ، لا تزال قائمة هى « إتفاق النقـد الاوربى » (A. M. E.) — Accord Monétaire Européen وهو نظام للتسويات المتعددة الاطراف يشبه نظام الاتحاد الاوربى للمدفوعات ، ولكن على مستوى أقل ، ويفتح لاعضائه إئتمانات لفترة أقصر من عامـين من أجل تغطية العجز المؤقت فى ميزان مدفوعاتهم . وبعـد ذلك ، لم يقم « إتفـاق النقد الاوربى » ، خلال سنوات الستينيات ، إلا بدور صغير : وكانت ائتماناته ضعيفة ومحدودة على بعض الدول ، ونظام التسويات المتعددة الاطراف قليـل الاستخدام . ولم يكن فى وسعه أن يكون خلاف ذلك ، وخاصة مع الاهمية التى أخذتها احتياطيات النقد .

ثانيا : التنظيم الفعلى : احتياطيات النقد وسيطرة الدولار :

إن الخاصية الاساسية للفترة التى نقوم بدراستها تتمثل فى ضرورة الإحتفاظ بإحتياطيات نقد . ولكن العملات المختلفة غير متساوية ، وكان بعضها فقط هو

الذى تم الإحتفاظ به ، الامر الذى أدى إلى تنظيم نقـــدى للعالم ، مركز على الدولار .

أما عن ضرورة وأهمية احتياطى النقد فإن قواعد معدلات النقد الثابتة قد نص عليها فى إتفاقيات بريتون - وودز ، والإلتجاء إلى تغيير معدلات النقد يجب أن تكون وسيلة استثنائية للتثبيت،وكان هذا هو بشكل عام الحال بالنسبة للبلاد المكتملة النمو بعد أن مرت السنوات التالية لنهاية الحرب العالميـه الثانية مباشرة، والتى استخدموها فى اعادة البناء الاقتصادى . ولكن الإلتجاء الى وسيلة أخرى فرض نفسه على كل دوله بقوة أكبر ، سواء لان توزيع الائتمان الدولى عن طريق صندوق النقد الدولى كان محدوداً ، أو لان امتلاك وسيلة مدفوعات كانت تسمح لها بتغطية عجز خلال فترة طويلة نسبيا، وإستخدام المهلة الممنوحة بهذا الشكل من أجل أخذ اجراءات يمكنها أن تقضى عليها (فمثلا وضع سياسة لتنمية الإنتاجية يؤدى إلى خفض معدل انتاج السلع ، والى زيادة الصادرات أو الى سياسة نقدية وضرائبية تهدف الى تقليل سرعة زيادة الإنتاج القومى والواردات) . ولذلك فإن احتياطى النقد يلعب دور المصفى،اذ أنه يسمح لإقتصاد ما بأن يعزل نفسه خلال فترة زمنية طويلة أو قصيرة عن حركات الإقتصاد الدوليـة ، تلك العملية التى ليست جديدة ، ما دامت بعض الدول قد استخدمتها قبل الحـرب العالمية الاولى (الهند) وأنها كانت قد زادت فيما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٣٩ قبل معرفة التنمية الضخمة التى شهدتها منذ عام ١٩٤٥ .

وعلينا أن نفرق بين نوعين من احتياطى النقد : الاحتيـاطى الذى يضمن الوظيفة اليومية لنظام المدفوعات الدولية ، وتغطية عدم التـوازن الناشىء من الفروق المؤقتة ومن السرعة الموسمية للمدفوعات ، التى تحدث فى الخزانة وتجيب لدوافع التعامل (أو حتى لكى تضمن المدفوعات العادية) ، والاحتياطى بمعناه

الفعلى ، والذى يأتى مما يزيد على الايرادات العادية ، ويخضع لدوافع حيطة (مواجهة طلبات غير متوقعة) ، والمضاربة (حاجة دول أجنبية لنقد معين يمكنها أن تسمح بتحسين ميزان المدفوعات للدولة المقرضة) والحالة (فدولة لها إحتياطى هام يمكنها أن تعيد نفسيا وفعليا من حالة محسنة فى المدفوعات الدولية — حالة فرنسا من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٨) . وهذا الإحتياطى من الواجب أن تكون له وسائل دفع مقبولة فى كل مكان ، ومقبول من ولكل التعاملات ، ولا يمكنه لذلك إلا أن يكون من الذهب أو من العملة الاجنبية . ونتج عن ذلك أن بعض العملات قد إستمرت فى الاحتفاظ بالافضلية على غيرها ، إذ أن العملة التى يزيد الطلب عليها ، محفوظة ، ومقبولة ، ومحتفظة بقيمتها بدرجة إستقرارها (أو على الأقل أن قيمتها تنخفض بسرعة أقل من العملات الأخرى) والتعامل بها سهل بشكل عام حتى أن تجارة الدول بها تمثل جزءاً هاماً من التجارة العالمية ، وأنها تمول عن طريق أماكن دولية وشبكة من المصارف العالمية ، ولهذا فإن الدولار والجنيه ، سوياً ، كانا هما العملتين الإثنتين فقط التى إحتفظ بهما ، لأن الولايات المتحدة وانجلترا جمعاً وحدهما هذه الشروط وكانت نيويورك ولندن هما المكانين الوحيدين لهما فى العالم .

وكان تطور احتياطى النقد فى العالم كالتالى : فكانت أهميته قد زادت وتركيبه قد تغير . وإذا كان الذهب والعملات التى يحتفظ بها فى العالم قد زادت بما يزيد عن ٧٥ ٪ ، مرتفعة من ٤٨ر٧ مليار دولار فى عام ١٩٥٠ إلى ١١٨ر٨ مليار فى عام ١٩٧١ ، وهو ارتفاع أقل بوضوح من نسبة زيادة التجارة العالمية ، فإننا نحصل من ذلك ، على نظرة مختلفة حين ندرس هذا التطور فيما يتعلق بالولايات المتحدة : فى هذا الوقت كان مجموع السيولة الدولية المحتفظ بها خارج الولايات المتحدة قد زادت من ٩ر٢٥ مليار دولار الي ٣٦ر٧٠١ ، أى تضاعفت أربع مرات ، وأن زيادة الإحتياطي من

العملات كان أكثر إرتفاعاً من إحتيـاطى الذهب (فحجم الذهب المحتفظ به قد ارتفع من ١٢ مليار دولار الى ٢ر٣٩ فيما بين ١٩٥٠ و١٩٧١ ، أى أنه تضاعف بنسبة ٢ر٢ ، بينما كان مجموع احتياطى العملة قد ارتفع من ٨ر١٣ الى ٦ر٧٩ مليار دولار ، أى تضاعف ست مرات) ، وأن عملتين فقط ، الدولار والجنيه قد مثلا منذ خمسة وعشرين عاماً الجزء الأكبر من العملات المحتفظ بها (ليس فى وقت أقل من ٧٠ ٪ كما حدث فى عام ١٩٧٠ ، وفى بعض الحالات يرتفع الى ٩٠ ٪ كما حدث فى ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥) وأظهر مجموع الجنيهات الاسترلينية إتجاهاً الى الاحتفاظ بهذا الحجم (من ٩ر٧ الى ٨ر٧ مليار دولار) بينما كان مجموع إحتياطى الدولار المحتفظ به فى العالم قد تضاعف بنسبة تقرب من ١٢ مرة (مادام قد ارتفع ٤ر٤ الى ٦ر٥٠ مليار). وبمعنى آخر، فإن ارتفاع نسبة السيولة الدولية خارج الولايات المتحدة كانت ترجـــــع فى أكثر من خمسيها الى سيولة احتياطى الدولار ، مادام الجنيه لم يلعب أى دور فى هذه الزيادة .

ومن جانب آخر، فإن طرق التوزيع تظهر ضخامة نفوذ الولايات المتحدة . فمن ناحية ، نجد أن الدول لم تقم بنفس التقسيم لسيولتها العالمية ، وأنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات ـــ فالبلاد الآخذة فى النمو قد احتفظت بشكل أساسى بعملات صعبة ، واحتفظت معها بالذهب ، وبعضها (وهى التى تدخل فى منطقة الاسترلينى) إحتفظت بالجنيه الاسترلينى (مثل الهند والباكستان) ، واحتفظت غيرها بالدولار (مثل مجموع دول أمريكا الوسطى واللاتينية) ؛ والدول المكتملة النمو فضلت اما أن تعطى مكاناً أكبر للذهب (مثل انجلترا التى تمثل دائماً مايزيد على نصف إحتياطيها ، وفرنسا) ، بينما كانت الدول المكتملة النمو الأخرى تفضل على العكس من ذلك ، الإحتفاظ بالدولار (مثل اليابان التى كانت تحتفظ خمسة مرات من الدولارات أكثر مما تحتفظ به من الذهب فى عـام ١٩٦٤ ، وثلاثة

وعشرون مرة فى عام ١٩٧١، ونفس الحال بالنسبة لألمانيا التى بلغ مجموع احتياطى الدولار فيها أقل ٥٠٪ من احتياطى الذهب فى عام ١٩٦٤ وكان مرة ونصف أكثر منه فى عام ١٩٧١) — ومع ذلك فإن الدولار استمر فى أن تحتفظ كل الدول به بنسبة متفاوتة، وبالتالى استمر فى احتفاظه بصلاحيته العالمية، بينما كان الاسترلينى كذلك بالنسبة لدول منطقة الاسترلينى فقط. ومن جانب آخر، فإن الولايات المتحدة قد أشرفت دائماً على توزيع السيولة العالمية وفيما يتعلق بالذهب فإنها قد أسهمت بما يقرب من ٦٠٪ من زيادة احتياطى الدول الأخرى (أى ١١٫٧ مليار دولار على ١٨٫٨ مليار بواسطة خفض احتياطيها نفسها بما يقرب من ٥٠٪ من مجموعه) ولعبت (مع انجلترا بدرجة أقل) بدور موزعى الذهب على المستوى العالمى؛ وكان الأمر كذلك، ولم يكن من الممكن أن يكون غيره، فيما يتعلق بتوزيع الدولار. ولذلك فإن شبكة توزيع السيولة الدولية كان لها إذن قطب واحد، هو الولايات المتحدة، بعد أن كانت قد مثلت المركز المنظم لنظام المدفوعات الدولية، وأخذت نيويورك بشكل نهائى مكان لندن فى الدور الذى كانت قد قامت به خلال فترة طويلة جداً.

وأخيراً، نصل الى النتائج، وكان هذا التطور، أثناء أعوام الستينيات، لنظام احتياطى النقد، قد تسبب فى مضايقات خطيرة سواء بالنسبة للدول المختلفة أو لتسيير نظام المدفوعات الدولية.

فلقد تسبب الاحتفاظ باحتياطى النقد فى إمكانية تبعية متزايدة بالنسبة لكل الدول.

وتشكيل الاحتياطى وتركيبه عامل مؤثر، إذ أن احتفاظ إحدى الدول بسيولة دولية مشكلة بشكل رئيسى أو بشكل كامل من نقد دولة أخرى هو، بالنسبة لها، سبباً فى إعطاء عملتها نفس التغيرات وذبذبات قيمة هذه العملة. والواقع أن السلطات النقدية للدولة صاحبة العملة المدعمة ليس لهم أية مصلحة فى أن تبتعد قيمتها كثيراً عن قيمة تلك العملة المحتفظ بها (أو نقد الدعم)؛ وتغيرات قيمة عملة مدعمة ستكون لها ميل الى أن تكون فى نفس الإتجاه وبنفس كثافة

ما يحدث للعملة الداعمة؛ ولذلك فإن دول منطقة الاسترليني قد قامت فى غالبيتها بخفض قيمة عملتها بعد الجنيه فى عام ١٩٤٩ و ١٩٦٧ ، مثل بلاد منطقة الفرنك بعد الفرنك ، فى عام ١٩٤٩ و ١٩٥٨ . وعلاوة على ذلك ، فإن الاحتفاظ باحتياطى نقد من عملة معينة يجبر كل دولة تتصرف بهذا الشكل على أن تجعل سياستها النقدية والمالية الدولية ، منحازة ، لسياسة دولة أخرى، وخصوصاً إذا كانت كمية هذا الاحتياطى كبيرة وهكذا نجد أن احتفاظ بعض الدول المتزايد للدولار قد أدى بدول مثل ألمانيا واليابان الى أن يزداد اعتمادهـا على الولايات المتحدة بينما نجد على العكس من ذلك أن دولة مثل انجلترا ، ولكى تحتفظ باستقلالها قد حاولت دائماً أن تحتفظ باحتياطيها من الذهب ؛ ومن جانبها ، مثلت سياسة فرنسا تراجعاً كاملاً منذ عام ١٩٥٨ ، فتحويل الدولار الى ذهب كان وسيلة لسياسة مستقلة فى كل المجالات حتى عام ١٩٦٨ . وهى السنة التى هبط فيهـــا الاحتياطى الى درجة كبيرة .

وامكانية ثانية تنتج عن الطريقة التى كان قد تم بها الحصول على العملة المحتفظ بها . فإما أن تكون الدولة قد صدرت أكثر مما كانت قد استوردته ، فأصبح ميزانها التجارى فائضاً ، واستخدمت هذا الفائض بتحويله الى ذهب أو إلى عملة أجنبية ، منشئة بذلك إحتياطى نقدى بهذه الطريقة ، وإما أنها كانت قد رحبت برؤوس الأموال الأجنبية التى تهدف الإستثمار ، وهـذا التحويل يساعد على توازن ميزان المدفوعات ، والعملة التى يتم الحصول عليها بهذه الطريقة يمكن الإحتفاظ بها وتزيد من أهمية إحتياطى النقـد . وفى الحالة الأولى ، يمثل الإحتياطى مظهرا للقوة لأنه يعبر عن المركـز المنافس لمنتجات هـذه الدولة فى العالم ؛ وفى الحالة الثانية ، فإنه يمثل مظهرا للضعف لأنه يتضمن أن البلاد لم تتمكن من أن تنمى بدرجة كافية صناعتها الأمر الذى سيكون ، فى المستقبل ، لدولة

أخرى . ومثل أوربا يظهر هذه الإمكانية الاخيرة : فبعد تنفيذ مشروع السوق المشترك (أول يناير ١٩٥٩) ، أصبح على الدول الست أن تحتفظ بتعريفة جمركية تجاه الخارج ، فإضطرت مؤسسات أمريكية عديدة ، إلى أن ترى ضرورة إقامة نفسها فى أوربا بطريقة تمكنها من بيع سلعها بسهولة أكثر،وزادت الاستثمارات الأمريكية إلى درجة كبيرة فى هذه المنطقة الجغرافية (إرتفعت من مليار دولار فى عام ١٩٥٨ إلى ١٣ مليار فى ١٩٧٠) الأمر الذى أدى إلى إنتقال الادارة فى جزء من الصناعة الأوربية إلى مراكز إتخاذ قرارات أجنبية ، وتقوم بسياسة عالمية . وكان الحصول على الدولار عن طريق الاستثمارات الأجنبية قد أدى إلى إعتماد أكبر من جانب هذه الدول الأوربية على الولايات المتحدة .

ومن جانبه ، إضطرب نظام تسوية المدفوعات الدولية ، إضطرابا كبيراً .

فمن ناحية ، كان الاحتفاظ باحتياطى متزايد من الدولار قد لعب فى صالح إرتفاع الأسعار . فالواقع أن الدولار الذى يرجعونه ، بطريقة أو بأخرى ، بواسطة دولة ، كان قابلا للتحويل (كلياً حتى عام ١٩٦٨ وجزئيا من هذا التاريخ حتى ١٥ أغسطس ١٩٧١) وينتهى فى آخر الأمر إلى البنك المركزى ، حيث يظهر فى موازنته على أنه « له » ويتسبب فى نفس الوقت فى زيادة مماثلة فى « منه » ، أى فى إجمالى أوراق النقد المطروحة . وهذه الزيادة تؤدى بدورها إلى زيادة طاقة الائتمان فى النظام المصرفى ؛ فيصبح من حق المؤسسات والافراد أن يزيدوا من طلبات السلف ، فتنمو طلبات الاستثمار وطلبات الاستهلاك،وتزداد قوة . ولما كان النقد الوطنى لم تنخفض قيمته (نتيجة لحتميات معدلات النقد الثابتة ووجود إحتياطى من النقد) فإن التيارات التجارية تضطرب،خاصةوأن إرتفاع الأسعار لا تأخذ نفس الاتساع من دولة إلى أخرى ، ومن سلعة إلى أخرى ، وتصبح الأنصبة الموجودة لا تمثل الحقـــائق بعد ذلك ، الأمر الذى يستدعي

ضرورة إعادة النظر فى أنصبة المارك (إعادة تقييم فى عام ١٩٦١ و ١٩٦٩) والجنيه والفرنك (انخفاض السعر فى عام ١٩٦٧ و ١٩٦٩) ، كما أن عام ١٩٧١ قد شهد بداية إعادة النظر العامة فى أنصبة العملة الموجودة فى الدول الرئيسية فى العالم بالنسبة للدولار .

ومن ناحية ثانية ، فإن هذا الاحتفاظ بالدولار قد أطال مدة عدم التوازن فى نظام المدفوعات الدولية ، فى نفس الوقت الذى زاد فيه من خطورته، إذ أنه قد ألغى كل دافع من أجل إعادة توازن ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ولما كان هذا الميزان يتميز بالعجز فلم تكن هناك سوى إمكانيتان: فإما أن يحصلوا على عملة الدولة التى كانوا معها فى عجز ، وكان عليهم من أجل ذلك أن يعيدوا توازن ميزان مدفوعاتهم ، ثم يصبحون بعد ذلك وميزانهم يتميز بفائض بعد العجز، وإما أن يدفعوا بعملتهم الخاصة ، وهو الدولار، والذى كان، من حيث المبدأ، قابلا التحويل إلى الذهب ونظرا لصفات الدولار (الاستقرار، قبوله فى كل البلاد ، قدرته على شراء كل السلع ، تمويله للمبادلات الدولية) ، فإن الدائنون قد قبلوا أن يقبضوا بعملة المدينين الأمر الذى لم يتسبب فى مشكلة مادام الدولار المحتفظ به فى العالم لم يزد (أو زاد بقليل) عن إحتياطى الذهب الأمريكى ؛ ولكن حينما أصبح هذا الدولار أكثر بكثير من إحتياطى الذهب ، وحين قلت إمكانية الحصول على الذهب ، أصبح الدولار جزئيا (مارس ١٩٦٨) ثم كليا ، غير قابل للتحويل (١٥ أغسطس ١٩٧١) ، الأمر الذى أدى من نفسه إلى إلغاء العقبة الأخيرة فى عدم التوازن . وفى نفس الوقت ، لما كان الدولار الذى تكسبه الدول الأوربية واليابان لم يكن يحتفظ به عند هذه الدول ، بل كانوا يسرعون بطرحه فى سوق نيويورك المالى (شراء أذونات الخزانة الأمريكية مثلا) وحيث كان يعطى ربحا (بينما كان الذهب لا يمكن طرحه بهذه الطريقة ولا يعطى ربحا) فقد تبع ذلك ثبات أو حتى إرتفاع الحجم النقدى المتداول فى الولايات المتحدة ، فى الوقت الذى كان فيه عجز ميزان المدفوعات

يتطلب أن يشرحهم عن طريق إنكماش فى هـذا الحجم . وهكذا لم يكن هناك أى دافع إلى إبطاء طلب الاستثمار، وطلب الإستهلاك، إنخفاض سعر العملة وارتفاع الأسعار يتتاليان فى الولايات المتحدة ، ويستمران فى الانتشار فى بقية أنحاء العالم ، مشيران للفوضى المتزايدة فى عملية إستخدام نظام النقد العالمى (خفض قيمة الدولار فى شهر ديسمبر ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٣ ، وإعادة تقييم الين فى عام ١٩٧١ والمارك فى عام ١٩٧١ و١٩٧٣ ، « وتعويم » العملات الرئيسية فى العالم إبتداء من عام ١٩٧٢ أو ١٩٧٣) .

وتسمح لنا دراسة النظام النقدى والمالى للعالم بأن نزيد من تحديد النتائج التى وصلنا إليها . فإذا كان الشرق قد لعب دورا أقل أهمية نسبياً فى التجارة العالمية ، ولم يلعب أى دور فى العلاقات النقدية والمالية (إن لم يكن بيع الذهب من أجل الحصول على العملات الصعبة ، الدولار والجنيه الاسترلينى ، الضرورية لدفع ثمن المشتروات التى تمت فى دول مختلفة من مجموع الغرب) إذ أن الروبل ليس عملة دولية ؛ فعلى العكس من ذلك نجد أن السيطرة الأمريكية قد استمرت دائماً وهى تزيد بلا إنقطاع ، وأن الاحتجاجات التى سجلت (سياسة فرنسا فى عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٨) لم تصل إلى إثارة جذور المشكلة ، وجاءت لكى تعوض ما كان قد أصاب السلع التجارية . ولقد قامت الولايات المتحدة، وحدها بادارة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأخـذت نيويورك مكانة لندن ، كمركز تجارى ، ونقدى ومالى ، على مستوى العالم ، وأصبح الدولار عملة دولية ، وفى نفس الوقت عملة أساسية (يستخدم بين الدول الأخرى من أجل تسوية المبادلات التجارية) وعملة صعبة للاحتياطى (تحتفظ به كل الدول الأخرى)، وأصبحت قاعدة الدولار هى قاعدة العملة . ومع ذلك ، فإن مثل هذه السيطرة ، قد نتج عنها نتائج هامة على الاقتصاد العالمى فى مجموعه . فزيادة الاحتياطى من الدولار التى تحتفظ به كل دولة بعد كل عجز دائم فى ميزان المدفوعات الأمريكية قد أدى إلى توسع فى الائتمان ، وبالتالى فى طلب الاستهلاك ، وطلب الاستثمار

بشكل جعل إنخفاض سعر العملة الموجود بتزايد، مثيرا الفوضى فى عملية توزيع موارد الانتاج، ومزيدا من صعوبة الحساب الاقتصادى ومن تزايد عدم التأكد؛ وشعر عدد كبير من الدولة الكاملة النمو، والدول المتخلفة، وبتزايد، بخضوعها أمام الولايات المتحدة (وتدعم ذلك بتنمية المؤسسات الدولية التى يكون مركز إدارتها فى هذه البلاد)، وجاهرت، بشكل خاص، بعدم إمكانية وضع سياسة نقدية مستقلة ذاتيا؛ وأخيرا فإن أية آلية منظمة لم تتمكن من تقليل (أو وقف) عمليات عدم التوازنات هذه، إذ أن الدولار لم يستمر فقط فى كونه مطلوباً، ومقبولا ويحتفظون به، ولكن كذلك أن الولايات المتحدة قامت بسياسة من أجل تنمية إستخدام عملتها والاحتفاظ بها من جانب الدول الأخرى، وتحاشت إتخاذ أى إجراء لإعادة التوازن لميزان مدفوعاتها، الأمر الذى كان سيؤدى إلى عرقلة توسعها. وعدم التوازن فى الاقتصاد العالمى كان الثمن الذى دفع من أجل ضمان تنمية الولايات المتحدة والاحتفاظ لها بالمكانة الاقتصادية المتفوقة، والمسيطرة. ولا يمكن أحد أن يتنبأ، فى هذا الشأن، بما تأتى به أواخر سنوات السبعينيات، وسنوات الثمانينيات.

الفصل الخامس

التوترات الاجتماعية الجديدة

أتت الأوقات الجديدة بتوترات إجتماعية مختلفة . وأدت التغيرات الاقتصادية، التى كانت قد قلبت العالم منذ عام ١٩٤٥ ، إلى نتائج فى الميدان الإجتماعى ؛ وإذا كانت التوترات التى تنجب عن الحالة الإقتصادية فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين قد إختفت جزئياً ، فإننا مع ذلك لم نسجل بنفس الدرجة إنخفاضها العام ، إذ أن غيرها كان قد أخذ مكانها ، وهى التى مارست تأثيرها على النمو ، تارة فى صالحة ، وتارة بجرة إياه على الإبطاء . وسنميز هنا فيما بين التوترات التى تؤثر على المجتمع وبين تلك التى تتعلق بالسلطة .

١ - تغيير المجتمعات : —

إن تغيير المجتمعات ، سواء أ كانت مكتملة النمو ، أو فى سبيلها إلى النمو ، يرجع أيضاً إلى بنيانها ؛ كما يرجع إلى تسييرها .

اولا :- البنيان الجديد : —

لقد تولدت عن سرعة التغيير المهنى والمكانى ، وكذلك البيولوجى والأسروى، توترات جديدة .

فيما يتعلق بالتغييرات المهنية والمكانية فإنها رغم كونها يترتب عليها نقاط مشتركة ، فإن من الواجب علينا أن نفصل بينها ، إذ أن تأثيراتها ليست هى دائما تماماً بعينها .

فالتغيرات فى التوزيع المهنى للافراد كانت لها أهمية خاصة .

ولقد رأينا أن النمو كان مترادفاً لتنمية القطاع الصناعى والقطاع الخدمات ، وأنه قد إصطحبه زيادة فى عـدد الأهالى العاملين فى هـذه القطاعات نتجت عن حركة مزدوجة . فمن ناحية ، كان إرتفـاع عدد الأهالى العاملين فى القطاع الصناعى ناتجاً عن هجرة جزء من الأهالى العاملين فى القطاع الزراعى صـوب القطاع الصناعى . والثورة الزراعية التى عاشها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والتى توجت بتطبيق التقنيات ، وتحسين البذور ، ووسائل الزراعة ، والاستخدام المتزايد للميكنة ، قد تسببت فى زيادة إنتاجية العامل الزراعى ، بدرجة تفوق درجة العامل الصناعى ؛ وسمحت بزيادة مستمرة فى الإنتاج الزراعى عما كان يحدث من قبل وبعمل أقل ؛ وبالتالى ، ففى كل عام ، يجد الرجال أن ه أعدادهم زائدة ، وإضطروا إلى أن يتجهوا ، خاصة وأن القطاع الصـناعى الذى ينمو كان يطلب الكثير من الأيدى العاملة ، إلى أن يتركوا نهائيـاً حياتهم كفلاحين ، لكى يصبحوا عمالا صناعيين . ومن ناحية أخرى ، فإن زيادة عدد الأهالى العاملين فى القطاع الثالث قد نتجت كذلك عن هجرة الأهالى العاملين والآتين إما من القطاع الثانى (الأمر الذى كان ممكناً لأن إرتفاع الانتاجية فى هذا القطاع كان بدرجة تمـكن الأفراد من تركه دون أن يؤثروا فى تنميـة الإنتاج ، ولأن عرض العمال الجـدد الآتون من القطاع الأول كان أعلى مما يلزمه) وإما مباشرة من القطاع الأول . وبالفاظ أخـرى نقول أن هـذه الحركات قد تمت فى إتجاه واحد من القطاع الأول صـــوب القطاعات الأخرى ؛ فأخذ مجتمع الصناعة والخدمات فى التقدم باستمرار على مجتمع الزراعة .

ومثل هذا الإنفصال تسبب فى توترات هامة على مستويين . المستوى الأول هو مستوى مرور الأهالى العاملين من قطاع إلى قطاع آخر ، أى بشكل رئيسى من الزراعة صوب الصناعة والخدمات . وهـذه الهجرة كونت تغييراً كاملاً

للأفراد ، إذ أنهم تركوا حالة ، هى حالة المزارع ، لمهنة محددة (حتى وإن كان الأمر فى غالبية الأحيان يتمثل فى أن البداية قد بدأت مع أول السلم ، أو على مستوى عامل فنى نتيجة لقلة الخبرة) ومروا من الاستقلال (وبخاصة بالنسبة للمزارعين) إلى التبعية ، ما داموا قد أصبحوا أجراء ؛ هذا علاوة على أن تنوع أعمال الزراعة قد ترك مكانه للتخصص والتكرار ، والوقت الذى كان يختلف من الأيام إلى الفصول قد أخذ مكانه وقت يفصل بشكل قاطع يوم العمل مهما كان الفصل من السنة ؛ وبخاصة القيم التى كانوا قد حصلوا عليها ، وتعلقوا بها إلى درجة كبيرة إضطروا إلى تركها تماماً ، ولكى تترك مكانها لغيرها الجديد . وإضطر الفرد إذن ، بهجرته ، إلى أن يتخلى عن شخصيته ويأخذ شخصية أخرى ، ويمكننا أن نفهم ، فى مثل هذه الظروف كم كان قاسياً أمر المرور من قطاع إلى قطاع آخر (حتى وإن كان ذلك قد حدث فى سن الخامسة والثلاثين على الأكثر) وتلك التمردات التى تسبب فيها (مثــل مظاهرات المزارعين فى فرنسا وحيث نقص عدد الأهالى الزراعين إلى النصف فى مدة عشرين عاماً) . والمستوى الثانى هو المرور من فرع إلى آخر داخل نفس القطاع ، وتسبب كذلك فى توترات . والفروع تتغير بسرعة ، ومضمون مركز عمل لا يظل كما هو (فالعامل الفنى فى عام ١٠٧٠ ليس هو ما كان عليه فى عام ١٩٦٠ ، وهو نفسه مختلف عما كان عليه فى عام ١٩٥٠) وإضطر العامل باستمرار إلى أن يحصل على معارف جديدة حتى يتمكن من الإحتفاظ بنفس الدرجة ، إن لم يكن الإحتفاظ بنفس المستوى على السلم المهنى ، وبالتالى فإنه كان من الممكن أن يطرح أمر وجوده على السلم الإجتماعى ؛ وعلاوة على ذلك فكان فى وسع هذا الفرع أن ينحدر بسرعة كبيرة أو قليلة (مثل صناعة النسيج والفحم) ويضطر العامل إما إلى فقد عمله والبقاء فى البطالة ، وإما ، إذا ما كان ذلك ممكنا ، إلى تعلم حرفة جديدة حتى يتمكن من

أن يعمل فى فرع آخر . ولذلك فإن الصناعة قد أصبحت إذن مرادفاً لعدم التأكد (الأمر الذى لا يمكن للأفراد أن يتحملوه) وبالتالى للقلق ، وللشعور بالحرمان الذى قد يدفع إلى إظهار العدوان تجاه الأفراد أو الجماعات التى تبدو على أنها لا تقاسى من نفس الشىء .

والتعديلات فى التوزيع السكانى إصطحبت التغييرات المهنية .

فنعرف أن الصناعة لا تنشأ فى أى مكان ، ولكن فى أماكن مميزة — مكان إستخراج مواد أولية ، مكان تفريغ مثل الموانى ، سوق إستهلاكى حيث يمكن بيع المنتجات والعثور على أيدى عاملة وفيرة ولها خبرة — ومهما كان سبب نشأتها الجغرافى ، فإن لها قدرة على التجمع (أى جذب الأيدى العاملة الذين يتسببون بدورهم ، ومن أجل إشباع حاجاتهم ، فى ميلاد صناعات جديدة مثل القطاع الثالث — التجارة ، النقل ، المصارف — والذى يطالب بدوره بأشخاص آخرين لإدارته) وتشكل مركز إستقطاب للأهالى الفلاحين ، وتقلب بذلك التوزيع الجغرافى للأفراد . فإذا كانت المدينة القديمة هى مركز إدارى ، أو محل إقامة وتقابل (سوق) ، ومكان أمن ، فإنها تصبح فى المحل الاول مكاناً لإنتاج السلع . ولقد نشأت عملية تراكمية فى غاية الأهمية ونمت منذ عام ١٩٤٥ وأثرت بذلك على الدول النامية والتى فى سبيلها إلى النمو فى نفس الوقت : فلم يحدث فقط أن المدن الهامة قد زاد عدد سكانها (أكثر من ٢٠٠ مليون شخص يعيشون اليوم فى مدن يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة) وكذلك الحال مع المدن المتوسطة (٧٠٠ مدينة فى كل منها ما يزيد عن ١٠٠٫٠٠٠ فرد ، وتجمع فى إنحاء مختلفة من العالم ما يزيد على ٤٠٠ مليون نسمة ، أى سبع سكان العالم) بل لقد رأينا ما أصبحنا نسميه الإمتداد المدنى أو العمرانى Megalopolis والذى يشتمل على عشرات الملايين من الأفراد (المسافة الممتدة من بوسطن إلى

واشنطون ، أى ٦٠٠ كيلو متراً ، فى الولايات المتحدة ، أو من طوكيو إلى يوكوهاما ، ٣٥٠ كيلومتراً ، فى اليابان تعتبر أحسن مثل على ذلك) . والمجتمع الصناعى هو مجتمع مدنى ، أو حضرى ، ولم يعد يعارض المجتمع الزراعى إلا أنه فى بعض الدول أصبح مسيطراً عليه .

والتوترات الناتجة عن هذا العبور المتزايد من الريف إلى المدينة تم التعبير عنه بقوة . ففى المدينة ، ذلك الوسط المبنى والمصنوع ، وحيث تفرض الصناعة نفسها ، نجد أن النمطية قد أصبحت كبيرة ، وبشكل متزايد . فالمواعيد ، والانتقالات ، والأعباء المماثلة قد إنتهى بها الأمر إلى أن تتحول الى روتين ، ووصل الأمر بالفرد الى ألا يميز بين الأيام والأسابيع ، وبين الأسابيع وحتى بين الأشهر ، إذ أن اليوم يكرر الأمس ، وسيكون الغد مشابهاً لليوم . وهذه النمطية قد زادت نتيجة لأن الأفراد فى المدينة قد مالوا الى أن يعملوا بنفس الطريقة حين يكونوا فى جماعة ، وأن يأخذوا نفس السلوك الذى أصبح عادياً والذى يخضع له كل أعضاء الجماعة ، ويلتزمون بها خوفاً من طردهم من هذه الجماعة ؛ والافراد الذين إضطروا الى الرضوخ لرغبة المجموعة حتى إن لم يوافقوا على ذلك ، أو كانوا قد طردوا إذا لم يكونوا قد إلتزموا بها ، يكونون إذن ، فى هذه الحالة أو تلك ، قد أصبحوا غير راضين من فقدان الإنتماء او من الإنتماء السىء للجماعة ، يعبرون عندئذ عن سلوك عدوانى متزايد تجاه الجماعة . وأخيراً فإن الشعور بالوحدة قد إزداد ، إذ أن مصير عضو المجتمع الحضرى هو أن يكون وحيداً أو أن يعرف فقط عدداً قليلا من الافراد ؛ وإمكانيات الاتصال التى تعرضها المدينة قد ظلت سطحية ، فمال الفرد إلى أن ينغلق على نفسه ، أو فى نطاق مجموعة صغيرة ، ويحاول أن يعبر عن نفسه أو أن ينمى إمكانياته ؛ وقلت إمكانياته للإتصال وللمواجهة آرائه بآراء الأفراد الآخرين ، وقلت معرفته بالعالم ،

ولما كان كل مالا نفهمه هو مسبقاً معادياً أو مشكوكاً فيه ، فإن هذا الفرد يجد لنفسه مرة جديدة عوامل للقلق ، وهي التي تقوى من إتجاهاته العدوانية . وغالباً ما كانت عدم قدرة الفرد على تحقيق التعود السريع على الأشكال الجديدة للحياة والتي هي الصناعة والمدينة تؤدى بالفرد الى أن يتحول الى متمرد تجاه المجموع ؛ وتحول التوترات النفسية الى توترات اجتماعية .

وأما فيما يتعلق بالتغيرات البيولوجية والأسروية فإنها ، ونتيجة لزيادة أهميتها ، قد غيرت العلاقات بين الأفراد .

وكانت التغيرات البيولوجية مزدوجة . فمن جانب كانت كل المجتمعات قد تميزت برجوعها الى الشباب بدرجات متفاوتة وكان الركود السكانى فى فترة ما بين الحربين ، وبخاصة فى سنوات الثلاثينيات ، وفقد النفوس البشرية فى فترة الحرب قد جعل مجتمعات كثيرة تعلم بأن رفض الحياة قد يترتب عليه فقدها نفسها ، ولذلك فإن معدلات المواليد قد زادت عندئذ بدرجة واضحة فى هذه البلاد (فى أوربا مثلا) منذ نهاية الحرب ؛ وفى البلاد التى لم تكن قد عرفت مثل هذا الركود وحيث كانت معدلات المواليد مرتفعة قبل ذلك ، تسبب التقدم الطبى الصحى فى تقليل كبير فى نسبة وفيات الأطفال (الامر الذى يعادل زيادة فى عدد المواليد) . وهذه الحركة المستمرة ، والتى كانت قد عرفت فقط بطئاً فى سنوات الستينيات ، نتج عنها زيادة نصيب الفرد الذى يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً فى مجموع السكان ، وهذا الرجوع الى الشباب قد طرح ، وبدرجة أكثر حدة عما كانت عليه فى الماضى ، مشكلة معرفة كيف يمكن إحتواء هؤلاء الشباب فى المجتمع ، أو كيفية تعليمهم . واذا كانت الآليات التقليدية الخاصة بالاحتواء — الأسرة ، والتعليم ، والجيش — قد لعبت دورها ، فإن المعارضة بين الاجيال قد ظهرت بقوة ، وأخذت الاتجاهات العدوانية عند الشباب البالغين

أشكالا مختلفة . وبعضها معروف : مثل الاعتداءات على الأشخاص والممتلكات (السرقة ، والمهاجمة بالسلاح) والتى أظهرت زيادة مستمرة فى سنوات الستينيات، وهذه المجموعات من العصابات للأفراد من نفس السن سمحت بحياة جماعية وبحماية ضد مجتمع البالغين ، وزاد عددها ، والبعض الآخر ، حديث العهد ، وحاولوا أن يعبروا بقوة عن رفض إنتمائهم إلى المجموع (ظاهرة الخنافس Hippie ، التى تتميز بنشاطها التافه أو الهامشى) أو أنهم حاولوا تحطيم النظام القائم (مثل الـ provo فى هولندا . . . وغيرهم) وكانت هذه الصعوبات من أجل الإنتماء لا يمكن تحاشيها .

ومن جانب آخر ، كان تقدم الطب ، وتحسين الغذاء ، وارتفاع مستوى المعيشة قد أعطت نتائجها، ما دام متوسط سن الفرد ، وآماله فى الحياة قد ازدادت (وهذه الظاهرة يجب ألا نأخذها على أنها تراجع للحد الأقصى لحياة الانسان ، ولكن على أساس أنها إمكانية العيش لعمر أطول بالنسبة لعدد أكبر من الأفراد): وفى جيل واحد زاد هذا المتوسط لسن الفرد من عشرة إلى خمسة عشر عاماً فى البلاد النامية ، ومن خمسة إلى عشرة سنوات فى البلاد التى فى طريقها إلى النمو ، وتسبب فى زيادة واضحة ، مجردة ونسبية، لمجموعة من الأفراد يزيد عمر أفرادها عن خمسين عاماً ، ويزيدون بنوع خاص عن خمسة وستين عاماً. ولم يحدث مثل هذا التغير دون أن يتسبب فى توترات. فإذا كنا الآن ، كما كنا فى الماضى، نتزوج لمدى الحياة ، فإن المدى المتوسط للزواج لم يكن يزيد منذ قرنين عن خمسة عشر عاماً (إذ أن وفاة أحد الزوجين كان ينهى الزواج) ؛ بينما يمكن الآن للحياة المشتركة للزوجين أن تمتد إلى ما يقرب من خمسين عاماً ، أى ما يصل إلى ثلاثة أضعاف من الأولى ، الأمر الذى يؤدى إلى إمكانيات لخلافات أكثر قوة يمكنها أن تترجم بواسطة الطلاق المتزايد ؛ وعلاوة على ذلك فإن زيادة وطول العمر

قد أصبح مرادفاً لزيادة إنتظار الميراث إذ أنه ، فيما مضى ، كان فى وسع الفرد أن يكون يتيماً فى سن الخامسة عشر ، ويحصل بالتالى على ممتلكاته الأسروية ، ويرث فى المتوسط الآن فى البلاد النامية ، فيما بين سن الخمسين والستين ، وفى الوقت الذى يكون فيه قد كون مركزه وضمن مستقبله ، فلا يمثل الإرث بالنسبة إليه سوى إمكانية إضافية للاستهلاك ، وأخيراً ، فمع تمكن الافراد من إحتلال مراكز الإدارة لفترة أطول ، فإن الأشخاص الأكثر شباباً يشعرون بأنهم مكبوتين فى مستقبلهم .

ومن جانبها لم تكن التغيرات الأسروية أقل قيمة ، فاتجاهات تفكك الأسرة التى كانت قد ظهرت فى بعض الدول منذ القرن الماضى ، زادت سرعتها ، وإتسعت .

وقلت أدوار الإنتاج والأمن عما كانت عليه . فتقليديا ، ولما لم تكن المشروعات الصناعية قد ظهرت بعد ، ولم يكن هناك سوى حرفيين بأعداد قليلة ، وكان الإنتاج له طبيعة زراعية بشكل أساسى ، كان على الأسرة قبل كل شيء أن تضمن إنتاج السلع الضرورية لوجودها ، وكانت نوعيتها فى ذلك الوقت تعتمد ليس فقط على تجانس الأسرة ولكن أيضاً على عدد أفرادها (وكان التقدم التقنى ضعيفاً ، وكان إتساع الأرض الموجودة يطالب بزيادة السكان من أجل زراعتها) ؛ ولكن التصنيع ، وتنمية المشروعات والمبادلات قد حددت بشكل مستمر من دورها كوحدة إنتاج ، وأصبحت الأسرة تقلل من القيام بأعباء إنتاجية ، وإكتفت أكثر وأكثر بأن تعطى أحد عوامل الإنتاج ، وهو العمل . ومن جانبه فإن الدور الأساسى للأمن قد إختفى تقريباً بشكل كامل وكانت الأسرة التقليدية تقدم الأمن الطبيعى - الملجأ ، والكسوة ، والرعاية - لمجموع أعضائها ، وبخاصة لأولئك الذين لم يصبحوا فى سن العمل ، وأيضاً ، وبنوع خاص ، الأمن الاجتماعى

والنفسى (فالفرد يرغب فى أن ينتمى إلى مجموعة ، ولنظام من القيم التى يشعر فيها ليس أعضاء المجموعة فقط ولكن كذلك مجموع الاهالى ، لأنه يضمن بهذه الطريقة راحته المعنوية والثقافيـــة) ؛ ولكن ، مع أخذ المجتمع أكثر فأكثر على نفسه مخاطر الحوادث والأمراض ، وكذلك تقاعد اولئك الذين أتموا حياة عملهم ، مالت الأسرة إلى قصر إعطاء أمنها المادى على أطفالها ، وأصبح من الصعب عليها أكثر وأكثر منح أعضائها الأمن المعنوى والثقافى ، وبالتالى وجد الفرد نفسه أقل إنتماء إلى تلك المجموعة الممثلة للقيم وللتقـاليد ، والقـادرة على أن تمنحه طريقة للحياة .

وعلى العكس من ذلك ، فإن أدوار الاستهلاك والتعليم أصابها تطور مختلف . فإذا كانت الأسرة من الطراز القديم وكانت تستهلك الجزء الأكبر من السلع التى كانت تنتجها ، ممارسة فى ذلك ما يمكننا أن نسميه بالاستهلاك الذاتى، لأن الاهالى الحضريين لا يمثلون سوى جزءاً بسيطاً من مجموع السكان ، ولأن المبادلات كانت غير نامية نسبياً ، فإن هذا الدور الاستهلاكى موجود دائماً ، وحتى زاد بشكل ضخم : فأصبحت الأسرة ، أكثر من أى وقت مضى ، هدف طلب المنتجين الذين يبحثون دون توقف عن إقناعها بضرورة شراء ماليس ضرورى لهـا ، وتجد نفسها ، نتيجة لخضوعها لدعاية مستمرة ومسيطرة ، مضطرة بدرجـة أكبر ليس فقط لإنفاق كل إيراداتهـا فى شراء سلع إستهلاكيـة من كل نوع ، بل وأيضاً للتعامل على إيراداتها المقبلة لكى تحصل فى الحـال على سلع جديدة . وأصبحت ألفاظ الأسرة والوحدة الاستهلاكية ألفاظ مترادفة . أما فيما يتعلق بتكويـن الأطفال ، فإنه كان يخضع بشكل كامل تقريباً للأسرة بسبب عـدم الإعـتراف بالروابط بين التعليم والتوسع ، وعدم وجود الإلزام المدرسى ، ولوجود عدد صغير من المدارس ، وكانت تتمثل فى نقل تقنيات الإنتاج المستخدمة وكذلك

نظام أخلاقى ومجموعة من القيم الاجتماعية ، الأمر الذى كان يضع عقبات كبيرة فى وجه إدخال التجديد ؛ وإذا كان التعليم ، وطوال فترة الثلاثين سنة الماضية ، لم يكف عن أن يصبح مكفولا خارج الأسرة (تأثير درجة التعليم على معدلات التوسع الاقتصادى أصبح أمراً معترفاً به ، وإمتد الإلزام المدرسى وزادت فترة التعليم ، وأصبح الطفل أكثر إستعداداً لتقبل التجديد والتغييرات) ، فإن علينا ألا ننسى أن دور الأسرة قد ظل هنا يحتفظ بأهمية فائقة،مادمنا قدلاحظنا أن الاستعدادات الثقافية للأطفال فى سن الدراسة تختلف تبعاً لإنتمائهم لهذه المجموعة الاجتماعية المهنية ، أو لتلك .

ثانيا : اختلاف التسيير :

وعلاوة على تغيرات البنيان ، أدت التنمية الاقتصادية إلى تسيير مختلف للمجتمعات . وهذه التعديلات فى الحركة الاجتماعية وإدخال مواقف جديدة أصبحت مولدة لتوترات .

ففيما يتعلق بتعديلات الحركة الاجتماعية نجد أولا أن الحركةالاجتماعية قد زادت فجأة وبقوة .

وفى كل مجتمع ، نجد أن الأفراد ليسوا موضوعين الواحد إلىجوار الآخر، ولكنهم موزعين فى طبقات إجتماعية،وجماعات منغلقة نسبياً ولها مراكزمتفاوتة، وتختلف عن بعضها إبتداء من نمطين موضوعيين — الوظيفة المضمونة والدخل (ومن وجهة نظر ثلاثية عن التكوين ، والمستوى ، والإنفاق) — ومن نمط ذاتى ، وهو شعور الأفراد بانتمائهم إلى طبقة . وعندئذ تظهر الأهمية الكبرى لظاهرتين فى العلاقات بين الطبقات : الأولى قليلة التكرار ، وتتمثل فى إختفاء طبقة وأخذ أخرى مكانها أو فى تعديل التسلسل الطبقى (ثورات ١٧٨٩ و ١٨٣٠

فى فرنسا ، وثورة ١٩١٧ فى روسيا) ؛ والثانية دائمة وتتمثل فى أن الأفراد لايتمون بالضرورة لنفس الطبقة طوال كل حياتهم لأنه توجد حركة إجتماعية صاعدة (بعض الأفراد ، والأسر تتمكن من ترك طبقتها الاجتماعية الاصلية لكى تنضم إلى طبقة تحتل مركزاً أكثر إرتفاعاً فى السلم الاجتماعى) وهابطة (وكذلك أفراد آخرون وأسر يمكنهم أن ينقهقروا من طبقتهم الاجتماعية الاصلية صوب طبقة لها مستوى أقل إرتفاعاً) فى نفس الوقت ، تتسبب فى تغير مستمر فى تكوين الطبقة ، مادامت عملية الوصول إليها والذهاب منها لا تتوقف أبداً ومثل هذه الحركة تلعب دوراً أساسياً فى تسيير كل المجتمع ، إذ أن أعضاء الطبقة المسيطرة ، والنخبة ، يتقهقرون ويسيئون القيام بوظائفهم منذ الوقت الذى يرفضون فيه المنافسة (جعلهم الدخول إلى طبقتهم أكثر صعوبة مثلا) ويكونون وسطاً مغلقاً ، بينما النخبة الصاعدة ، وأمام عدم إمكانية الوصول إلى مراكز الإدارة التى يعتقدون فى جدارتهم لها ، يشعرون بالحرمان نتيجة لإبعادهم بهذه الطريقة ، الأمر الذى يؤدى إلى حالة تتدهور بسرعة كبيرة أو صغيرة إلى أن تنشب ثورة ، ويقوم أعضاء النخبة الجدد بطرد رجال النخبة من مراكز السلطة .

وسرعة وأهمية الحركة الاجتماعية قد خضعتا لتغيير منذ ثلاثين عاما . فالواقع أن زيادة الانتاج القومى ، وبخاصة الانتاج الصناعى وإنتاج الخدمات ، كان قد حصل على أفراد أكثر حتى يتمكن من أن يضمن الاعباء الضرورية (التفكير ، والإدارة ، والتنفيذ) بينما كان ظهور وتنمية الفروع الجديدة ، وتغيير وزيادة مستوى النوعيات ليس فقط فى الفـــروع الجديدة (وحيث علاقات الموظفين المؤهلين فى الادارة أو فى التنفيذ مرتفعة كما هو الحال فى الكيمياء وفى الكهرباء) ولكن كذلك فى الفروع القديمة ... أدت إلى زيادة هذا الطلب ، ولذلك فإن

طلب الموظفين أصحاب المؤهلات العليا والمسئولين عن إدارة المشروعات قد زاد وعرضت مصاب أكثر عددا عما كانت عليه فى الماضى للافراد فى كل المجتمعات (النامية أو التى فى طريقها إلى النمو) ولما كان على أهمية الحركة الاجتماعية أن تتزايد، وكانت مراكز المسئولية والادارة كثيرة فإن الحركة الاجتماعية الصاعدة قد زادت فى حجمها عن الحركة الاجتماعية الهابطة، مغيرة بذلك الشكل النسبى للطبقات فى المجتمع ؛ وفى نفس الوقت ، زادت كذلك سرعة الحركة ، أى أنه أصبح فى وسع الفرد أن يرتفع فى السلم الاجتماعى بسرعة أكثر عما كان عليه الحال فى الماضى . وتميزت سنوات الخمسينيات والستينيات بأن هذه الحركة كانت تصل إلى إرتفاع أكبر ، وبسرعة أكبر .

وظهر نوعان من أنواع التوترات النوع الأول حدث بين النخبة الاقتصادية الجديده التى شكلت المديرين الجدد والمشرفين على المشروعات (أو المسيرين الاقتصاديين) وبين أولئك الذين كان صعودهم الاجتماعى أقل أو كانوا قد هبطوا على السلم الاجتماعى (مثل رؤساء المشروعات السابقين الذين لم يتمكنوا من الاستمرار فى نشاطهم ، وأصبحوا يحتلون مراكز تابعة) وهؤلاء ، وربما لتعويض ، قد أخذوا على أولئك ، وحملوهم مسئولية ذلك الفارق الكبير فى ظروف العمل : وهكذا زادت عملية إظهار عدم الملاءمة فى العمل التنفيذى — الإجبار الذى لا يمكن الإنسحاب منه ، وطول المدة (وحتى العلاقة وقت العمل ووقت الفراغ) ، وشدة التركيز ، الأمر الذى يدفع إلى إعتباره على أنه يمنع إزدهار شخصية الفرد ، بينما على العكس من ذلك زاد تفخيم العمل الفكرى واعمال الادارة وعلى أساس أنه هو الذى يسمح للفرد بأن يحقق ذاته بشكل كامل عن طريق تنمية مسئولياته وفكره الخلاق . وهذا التعارض زاد قوة نتيجة لان أجور أعمال التنفيذ بدت على أنها غير كافية ، إذ أنها لا تسمح بالحصول

المباشر على مجموع سلع الاستهلاك التى ينتجها الاقتصاد ، فى الوقت الذى زاد فيه إنفتاح مروحة الاجور ، وبالتالى زادت إيرادات المديرين بسرعة أكثر فى قيمتها المجردة . وبشكل نهائى ، فإن السهولة المتفاوتة فى حجمها من أجل الحصول على سلع الاستهلاك ، وبالتالى من أجل تأكيد الوضعية الاجتماعية ، قد مثلت أصول مشاعر الحرمان والاتجاهات الاجتماعية العدوانية .

ولكن هذه المجموعة الجديدة ، والتى تبلور بهذا الشكل المشاعر المكبوتة لأولئك الذين لم يصلوا إلى مستواها ، كانت هى أيضاً قد شهدت توترات فى داخلها . فأولاً ، أعضاء المجموعة فيما بينهم ، ولأسباب عديدة (مثلاً العداوة بين أصحاب الدبلومات ومن لم يحصل عليها ، ولدى هؤلاء الأخيرين بين ممثلى هذه المدرسة ومدرسة أخرى ، وبين مديرين ينتمون إلى فرع له نمو سريع ، وأولئك الذين يكون نمو فرعهم بطيئاً أو يكون فى تقهقر ، وبين مديرى المشروعات الكبرى ومديرى المشروعات الصغيرة ، وبين مديرى مشروعات القطاع العام ومديرى مشروعات القطاع الخاص ، وبين أولئك الذين يسكنون منطقة تعتبر مميزة وهؤلاء الذين يسكنون فى غيرها وتقل عنها) يمكنها أن تؤثر على المسئولية فى العمل ، وسرعة الترقية ، وزيادة الأجر ، وباختصار على الإمكانية المتفاوتة للصعود على السلم الإجتماعى . وبعد ذلك ، بين كل أعضاء المجموعة وأصحاب عملهم ، إذ أنه فى الأماكن التى توجد فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، لا يعتبر المديرين الإقتصاديين ، فى أساس الأمر ، سوى موظفين لهم مرتب ، وتكون وظيفتهم ، ومستقبلهم ومركزهم الإجتماعى ، وبالتالى حياتهم تابعة جزئياً للغير ؛ ولما كانت سنوات الستينيات قد تميزت فى دول كثيرة بزيادة التركيز ، وبالتالى بإعادة تنظيم المشروعات ، ووضع جزء من أفراد الإدارة فى البطالة ، فإن المديرين الإقتصاديين قد شعروا جزئياً بضعف مركزهم ، الأمر الذى دفعهم ، فى بعض الحالات إلى

معارضة أصحاب المشروعات (ومع ذلك ، ونظراً للاتجاه الفردى عند أعضاء هذه المجموعة ، فإن الأمر لم يتعلق هنا إلا بمحاولات لها أهمية قليلة نسبياً) .

وأما فيما يتعلق بالمواقف الجديدة فإن التسيير المختلف المجتمع قد أدى إلى ظهور مواقف جديدة . وهنا أيضاً نجد أن التنمية الإقتصادية قد أدخلت تغييرات هامة مصحوبة بتوترات قوية ، إذ أن القيم الجديدة دخلت فى صدام مع القيم القديمة وظهرت علاقات مختلفة بين المجموعات .

ولقد ظهرت قيم جديدة إجبارياً فى البلاد التى ترغب فى التنمية .

فيجب على الأهالى ، أو على الأقل على جزء منهم ، أن يأخذوا موقفاً يساعد على التنمية وهذا يعنى عزيمة على التحسين ورغبة أكثر سهولة فى الوقت المباشر ، أو كذلك طلباً لسلع مادية من جانب الأفراد ، إذ أنه بدون هذه العزيمة والرغبة ستظل السلع بدون إستخدام ؛ وبعد ذلك يجب النظر إلى تغيير الموضة على أنها ظاهرة عادية ، وليس على أنها إستثناء ، إذ أنه بدون ذلك لن يكون ممكناً إقتراح المنتجات الجديدة الناتجة عن التقدم التقنى على المستهلكين ، حتى وإن كانت أرخص فى السعر ؛ وأخيراً فإنه من الواجب النظر إلى التبادل المالى على أنه الطريقة الوحيدة الممكنة أو على الأقل على أنه الشكل السائد فى المبادلات ، وبدون ذلك لن يكون هناك سوق أو سيكون السوق غير كاف للانتاج على مستوى واسع وطبقاً لآخر التحسينات التقنية . وإنتشار هذه المواقف الجديدة تتسبب فى تغيرات عميقة : وبهذه الطريقة فإنها غيرت ، فى الدول التى هى فى طريق النمو ، طبيعة العلاقات بين الأفراد الذين إتجهوا إلى تغيير شخصيتهم وإلى أن يصبحوا تجاراً بشكل رئيسى ، وقلبت أسس تسود فيها الصفة الدينية (أو الإستجابة إلى كل المسائل مهما كانت قبل طرحها) ونسبياً غير متحركة وحيث كانت اليوم مشابهة الأمس ومماثلة لما ستكون عليه فى الغد . ولم يكف عندئذ المسيطرون على هذا النظام القديم

الآخذ في التحطيم عن معارضة العناصر الممثلة للتغيير بينما كان التخلي عما هو مؤكد من أجل المجهول يؤدي إلى صراعات عديدة (مثال الهند وبعض البلاد العربية وحيث لا يزال الكثيرون من الأهالي لا يعتقدون في ضرورة التنمية) .

ومن جانب آخر ، فإن التنمية أصبحت مرادفاً لسيطرة الثقافة العلمية . وباشتمالها على التنمية وعلى تنويع الإنتاج القومي ، فإنها كانت تتضمن الإستخدام الأكثر إقتصادية (أو الأكثر عقلانية) للموارد المتاحة لأية دولة ، وبالتطبيق السريع للتقدم العلمي والتقني ، فانها كانت تؤدي إلى حتمية وضع الأشخاص المتخصصين في العلوم والرياضيات في المكان الأول ، وفي كل الدول التي كانت ترغب في تحقيق تنمية سريعة . وهذه الضرورة أدت إلى ظهور توترات عديدة : فإعادة التنظيم الجزئي لنظام التعليم كان أكثر صعوبة خاصة وأن التخصصات الأدبية والقانونية كانت معتبرة دائماً على أنها تحتل المكانة الأكثر إرتفاعاً في سلم المعرفة ، وأن أصحاب هذه المعارف لم يرضوا بالموافقة على أن يأخذ غيرهم مكانهم ، وكان تكوين القيادات العلمية والتقنية يتم في بعض الحالات على حساب تكوينات أخرى كانت هي أيضاً ضرورية للتنمية ، ولكن بطريقة أقل وضوحاً (وبهذه الطريقة فان أعداد كافية من الأطباء تعتبر ضماناً للمحافظة على قوة العمل ولتحسينها ، ورجال القانون يعملون على تسوية الخلافات فيما بين المؤسسات) ، وأدت زيادة الإهتمام بالعقلانية والثقافة العلمية إلى بدء عملية ضخمة للانقسام الإجتماعي ، إذ أن مراكز الإدارة الإقتصادية ، وحتى السياسية ، كان يشغلها في غالب الأمر أولئك الذين كانوا قد حصلوا على مثل هذا التكوين (ومثل المعارضات التي أثارها ما إصطلح على تسميته بالتكنوقراطية تظهر هذا التوتر) .

هذا علاوة على أن التنمية قد جعلت مواقف المجموعات الاجتماعية أكثر إضطراباً بالنسبة لبعضها .

فمن ناحية ، نجد أن العلاقات بين المجموعات فيما يتعلق باقتسام الدخل القومى قد تنوعت . فلقد رأينا أن الدخل القومى كان يزيد إما بنفس سرعة زيادة السكان وإما بسرعة أكثر من زيادة السكان . وفى الحالة الأولى فإن زيادة دخل بعض المجموعات الإجتماعية لم تتم إلا على حساب مجموعات أخرى ، أى عن طريق تدهور أحوالها ومراكزها المعروفة والأكثر قدماً ، الأمر الذى إستتبع وقوع صدامات عنيفة (كما يحدث فى دول أمريكا الجنوبية مثلا) . وعلى العكس من ذلك ، نجد فى الحالة الثانية أن مجموعات إجتماعية مختلفة قد تعارضت فقط بشأن مستوى تزايد دخلها ، ورفضت كل مجموعة أن يكون التحسن الإسمى والفعلى لدخلها أقل من تحسن دخل المجموعات الأخرى (مثل موظفى القطاع العام الذين دخلوا فى صراع مع الدولة من أجل أن تزيد أجورهم بنفس سرعة زيادة أجور القطاع الخاص ، الأمر الذى لا يمكنه أن يحدث بدون إرتفاع المصروفات العامة ، وقام المزارعون بنفس الشىء نظراً لأن الدولة كانت تحدد غالبية الأسعار الزراعية) الأمر الذى أدى إلى ظهور معارضات جديدة .

ومن ناحية أخرى ، تطورت العلاقات مع مجموعتين . ولما كانت التنمية قد تطلبت فى بعض البلاد ، وبخاصة البلاد الاوربية ، الالتجاء إلى أيدى عاملة قوية وغير مهنية للقيام بالاعمال الاشد عنفاً والاكثر تقززاً وقلة نظافة (الفعلة ، وعمال المجارى والمناجم) والتى كان العمال الوطنيون لا يرغبون فيها ، فلقد تشكلت ، فى داخل كل دولة كاملة النمو ، نوعا من طبقة « قاع البروليتاريا » قليلة الاجر وتعيش فى مدن من القصدير ، يحتقرها بقية الاهالى ، ولا يمكنهم فى نفس الوقت الاستغناء عنها ، وعندئذ زاد التوتر بين الوطنيين والاجانب خاصة وأن الاتجاهات القومية والعنصرية كانت دائماً موجودة (وهذه المواجهات وصلت فى بعض الحالات إلى العنف المؤدى إلى الموت) وحاولت بعض الدول أن تضع تشريعاً

يحدد من توافد هذه الايدى العاملة (مثل سويسرا التى يمثل فيها العاملون الاجانب ربع مجموع السكان العاملين). والمجموعة الثانية يمكن تسميتها بمجموعة الضعفاء، وهى تخضع لضغوط من كافة الانواع، وتتميز بتنوع تشكيلها، وبضمها أصحاب دخول ثابتة زادت مواردهم بسرعة أقل من سرعة زيادة الاسعار، وأشخاص متقدمين فى السن يحصلون على دخل لا يكفيهم للمعيشة، واعضاؤها موزعون، وليس لهم نفوذ سياسى ولا الرغبة فى التجمع ، وربما حتى للدفاع عن أنفسهم ، وفشلوا فى تكوين قوة يمكنها أن تعارض قوى المجموعات الاخرى المنظمة والتى تعرف أنها تحتاج إليهم فى تدعيم طلباتها. وهكذا نجد أن أعباء التنمية قد وقعت جزئياً على الاكثر ضعفاً ، والذين يقومون بدور الفريسة.

وهكذا نجد أنه لم يكن فى وسع التنمية فى الخمسة والعشرين سنة الاخيرة إلا أن تؤدى إلى ظهور توترات إجتماعية جديدة وهامة : فالتحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى ومدنى يمثل تغييراً شاملا خاصة وأنه قد إصطحبته زيادة فى عدد الاشخاص الشبان والمسنين الامر الذى أعطى توترات جديدة. ولم يحدث أبداً فيما مضى أن وقعت كل هذه التغيرات فى مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة ، ولكن لم يحدث أبدا كذلك أن مثل هذه التوترات الهامة التى إصطحبتها قد تم امتصاصها بهذه السهولة ؛ وبلا شك لم تؤد هذه التغيرات الى ثورات لان أحدا لم يسجل تدهوراً هاماً فى حالته، هذا علاوة على أنه من المعتقد أن مثل هذه التوترات سوف تقل حدتها بالترجيح فى خلال السنوات التاليه ، اذ أن التغيرات سوف تحدث بسرعة أقل مما كانت عليه فى الماضى - ففى أثناء سنوات السبعينيات ستقل هجرات الاهالى العاملين فى الزراعة صوب القطاعات الاخرى اذ أن عدد الاهالى العاملين فى الزراعة تقترب من حدها الادنى المضغوط فى عدد كبير من الدول ، وسيسود المجتمع الصناعى بشكل نهائى ، وسيعيش الاهالى فى غالبيتهم

العظمى فى المدن التى تتفاوت أهميتها ، وسيجعل انخفاض نسبة المواليد مشكلة احتواء الشبان فى المجتمع أقل حدة ، وسيثبت نصيب الافراد المسنين فى المجموع الكلى للسكان ، ويستقر — وتلك التى ستحدث ستترجم ليس الى عبور المجتمع من شكل الى آخر مصحوباً بارتفاع وبتغير السكان ولكن الى تسوية مجتمع جديد له أهالى مستقرون نسبياً فى عددهم وفى تركيبهم . وفى هذا الوقت ستكون مشكلة أوقات الفراغ والضيق هى الاكثر أهمية .

٣ ـ زيادة السلطة :

إذا كانت السلطة قد طعنوا فيها أثناء الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، فإن سنوات التنمية من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٣ قد عرفت تطوراً أكثر إعتدالا : ففى المجال الداخلى زادت السلطة ، وإذا ما كانوا قد طعنوا فيها ، إلا أنها لم تجد نفسها أبداً فى خطر ، وعلى العكس من ذلك وفى المجال الخارجى ، أدت الأهمية المعطاة للاستقلال الوطنى إلى ظهور سلطات جديدة تتعارض مع بعضها فى عنف .

أولا ـ التوترات الداخلية :

أ ـ أدت زيادة السلطة تجاه المشروعات وتجاه الأفراد إلى ظهور ردود فعل طرحت تساؤلات عن معناها .

فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمشروعات نجد أنها لم تكن فى إتجاه واحد . ورغم أنها كانت متكاملة فى بعض الأحيان ، إلا أنها ظهرت على أنها متعادية ، وكشفت بذلك عن قوة المشروعات .

وكانت العلاقات المتكاملة كثيرة ، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة . أما عن العلاقات المتكاملة بشكل مباشر ، فنجد أن الدولة قد أخذت على حسابها

بدرجات متفاوتة ما إصطلح على تسميته « بعقلانية » القطاع الخاص الصناعى .
فمثلا فى بعض البلاد الاوربية ، إختارت نظام التبادل التجارى الذى تخلص من كل المعوقات، أو التقسيم الدولى للعمل، وتفوق أمر الوصول إلى التوازن الخارجى على أمر الإحتفاظ بالتوازن الداخلى ، الامر الذى إستتبع تصديرا منتظما من مستوى مرتفع للمنتجات الصناعية حتى يظل الميزان التجارى دائماً متزناً ، ويمثل فائضاً إن كان ذلك ممكناً ، وبألفاظ أخرى ، حصلت تكاليف الإنتاج على أهمية رئيسية ما دامت السلع الصناعية للبلد قد صنعت بسعر منخفض بدرجة مناسبة تسمح بطلبها فى الخارج ، وإعتبرت المنشآت الكبرى على أنها هى الوحيدة القادرة على الإنتاج بمثل هذه التكاليف ، وعملت الدولة على زيادة سرعة حركة التمركز، الأمر الذى سمح بتحقيق إستخداما أفضل للموارد المكتشفة ، نتيجة لإختفاء المشروعات الهامشية . كما أنها قد إستخدمت سياسة معينة لإدارة المشروعات فى القطاع العام ، وحددت أسعار بيع المنتجات ، إما بطريقة تهدف الوصول بعد فترة معينة إلى إدارة متوازنة (بدون ربح ولا خسارة) وحيث تقدم المنتجات إلى المشروعات بأسعار أقل من تلك التى كانت ستحصل عليها فى حالة الإدارة التى تبحث عن الربح ، وإما فى مستوى تجعل مؤسسات القطاع العام ، وهى تخسر ، تقدم بهذه الطريقة عوناً هاماً للقطاع الخاص (والواقع أن عجز المشروعات الوطنية لا يمكن سده إلا بدعم يقدم من الدولة، أى بزيادة المصروفات العامة الممولة عن طريق إرتفاع الربط الضرائبى ، وهذا الإيراد الإضافى على مجموع الاهالى يعوض ربح المشروع الناتج عن تقديم منتجات بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها) .

وأما عن العلاقات المتكاملة بشكل غير مباشر، فإن الدولة قد قامت بوضع سياسة إستثمار، والحالة الأكثر إنتشاراً فى ذلك هى حالة إستخدام زيادة الاستثمارات

العامة فى وقت الأزمات ، الأمر الذى يحتفظ بالإنفاق الوطنى فى نفس مستواه السابق ، ويتحاشى بذلك أمر إنخفاض الطلب إلى مشروعات القطاع الخاص وحجم الأرباح؛ وهناك كذلك القروض ذات الفائدة المنخفضة والآجال الطويلة؛ وكان الأكثر حذقاً هو سياسة شراء المشروعات أو التعويض نظير التأميم ، لأنه يمكن بهذه الطريقة لمديرى هذه المشروعات التى أخذتها الدولة وضمتها الى القطاع العام أن يستندوا الى رأسمال نقدى يمكن تحويله الى رأسمال تقنى فى فروع الإقتصاد التى يكون فيها التوسع أكثر سرعة ومعدلات الربح أكثر ارتفاعاً . وعلاوة على ذلك ، فإن التخطيط قد لعب دوراً فى غاية الأهمية اذ أن الدولة ، وهى تعرف التغيرات فى بنيان السوق ، ومساوئه ، قد عملت على إمكانية تطوير الإقتصاد بشكل يقلل من حالة عدم التأكد التى تواجهها المشروعات ، وترجمت ذلك فى خطط للتنمية الوطنية متوسطة الأجل ، وبميزانيات تنبؤية لمدة عام ، وبخطوط على المدى الطويل لمدة خمسة عشر أو عشرين عاماً ، الأمر الذى سمح للمشروعات الكبيرة بعمل حسابات إقتصادية لها طابع عقلانى كبير . وهكذا عملت الدولة على حماية المشروعات الكبرى وعلى دعمها .

ولكن الصدام بين الدولة والمشروعات كان موجوداً ، ودائما .

فمن جانب لم يكن لدى الدولة وسائلها الخاصة لفرض رغبتها على المشروعات الوطنية . ولم يكن هناك أى شىء يجبرها على إحترام تنبؤات الخطة ، نتيجة لارتباطها بالفروع فقط ، فمشروعات أحد الفروع النشطة إتجهت إلى زيادة نصيبها فى السوق ، وبالتالى إلى زيادة إنتاجها الأمر الذى تسبب فى تجاوز التنبؤات التى وضعتها الخطة (والمثل الواضح على ذلك يتمثل فى صناعة السيارات فى فرنسا ، والتى وصلت فى سنوات الخمسينيات إلى أهداف متوقعة بعد عام أو ثمانية عشر شهرا) ؛ وعلى العكس من ذلك فإن بعض المشروعات الراكدة أو

المتدهورة الأحوال قد عملت على زيادة إنتاجها ، حتى لا تختفى. وبنفس الطريقة نجد أنها . لم تكن مجبرة على إتباع السياسه الاقتصادية للدولة : وهكذا حدث أن تنمية الإنتاج قد تسبب فى إرتفاع هام فى الأسعار ، وفى زيادة الواردات ، وتقليل الصادرات ، وعجز فى الميزان التجارى وكذلك فى ميزان المدفوعات ، واضطرت السلطات العامة ، من أجل المحافظة على التوازن الخارجى،إلى وضع سياسة للتمويق النقدى ، وهى التى أدت إلى تقليل الائتمانات والقروض ورفع أسعارها ، وكانت تهدف تقليل طلب الاستهلاك وطلب الاستثمار ، ولكن مثل هذه الإجراءات كانت لها نتائج بسيطة نسبياً على المشروعات الكبيرة ، مادامت هذه المشروعات كانت ، بحكم نسميتها ، تحقق أرباحاً ضخمةوتقوم باستثماراتها بشكل رئيسى عن طريق التمويل الذاتى. وهكذا تفوقت سياسة المشروعاتعلى سياسة الدولة .

ومن جانب آخر ، كانت الصدامات بين الدولة والمشروعات الدولية ذات أهمية خاصة . فالمشروع الدولى يقوم بسياسة ، كما رأينا ، من دولةلدولة ، ولكن بسياسة عالمية ، أى أنه لا يظهر أى إرتباط خاص بهذه الدولة أو تلك ؛ ولما كان يبحث عن أعلى ربح ممكن فإنه يمارس إستراتيجية عامة ويحرص على إستخدام الموارد بأكثر الطرق عقلانية . وهو يهدف دائماً تقليل تكاليف الانتاج ، وباستمرار، الأمر الذى يدفعه ، وطبقاً للظروف إلى أن يوقف إنتاجه فى هذه الدولة أو تلك ، وينميه نظير ذلك فى دولةأخرى (ومثال ذلك فى فرنسا إقفال رمنجتون لمصانعه فى كالوير وزيادة إنتاجه فى ألمانيا ، وكذلك تحويل جريدة الهيرالد تريبيون الدولية طباعتها من باريس إلى أمستردام ثم نقل الجريدة بعد ذلك إلى فرنسا بالطائرة) ومثل هذا التوقف فى الإنتاج يتسبب فىالبطالة أو فى إلغاء تصنيع هذه السلعة أو تلك ، ويصل فى بعض الحالات إلى عكس سياسة

الدولة التى تبحث من جانبها وتحاول أن تصل إلى تنويع الإنتاج مع ضمان العمالة الكاملة. وكان الأمر كذلك بالنسبة للعلاقات بين الفروع الدولية لنفس الشركة. فالمشروعات الدولية الكبرى التى تصنع عدداً كبيراً من السلع إضطرت الى أن تركز إنتاج عدد معين من القطع فى دولة معينـــة (اطمأن إنخفاض تكاليف الإنتاج) وأصبح على كل الفروع أن تتمون من هـذا المورد وليس من سوق الدولة التى يوجد فيها الفرع ؛ ونتج عن ذلك ، فى بعض الحالات ، تحويلات فى مسار التجارة ، فى الإستيراد وكذلك فى التصدير ، وأيضاً فى تحويل رؤوس الأموال بين الفروع من أجل زيادة قدرة الإنتاج فى مكان معين ، وإلى حد الإغراء على إحداث عدام توازن فى الميزان التجارى وفى ميزان المدفوعات

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمواطن فإنهــا قد تغيرت بعمق ، خاصة وأن زيادة سلطة الدولة قد تسببت فى ردود فعل مختلفة من جانب المواطنين .

فزيادة دور الدولة ، أو تقليل الحريات العامة ، قد نتجت عن عدد بسيط من الأسباب .

وكان التمييز بين الحاكم والمحكوم هو الأول والأكثر وضوحاً فى كل المجتمعات (فكان البعض يقرر من أجل كل الجماعة . والآخرون يقبلون هـذه القرارات وينفذونها) ، ولم يحتفظ بوضعية المحكومين إلا عن طريق الإعتراف بها وإمكانية ممارسة بعض الحقوق ، وكانت الحريات العامة هى التى تحدد ممارسة السلطة . وكان تحديد الحريات العامة ، سـواء أكان ذلك فى مجتمع كامل النمو أو فى طريقـة إلى النمو ، وفى دول رأسمالية أو دول إشـتراكية ، وهو الأمر الذى كان من قبل واضحاً فى أثناء فترة ما بين الحربين ، قد إستمر فى زيادة حدته منذ خمسة وعشرين عاماً . وهكذا نجد ، ولكى لا نأخذ مثل تلك المجتمعات وحيث كانت هذه الحريات هي الأكثر نمواً ، ومن أجل الحريات الإقتصادية

والإجتماعية ، أن حق الإضراب (وهو الحق الذى خضع دائماً لعملية تنظيم) قد تقلص بوضع إجراء خاص (توجيه اعلان مسبق اجبارى) فى الولايات المتحدة (بواسطة قانون تافت — هارتلى Taft - Hartley فى عام ١٩٤٧) كما هو الحال فى فرنسا (١٩٦٣) وخضع قانون الملكية بدرجة أكبر للتسويات ، وتحددت حرية التجارة والصناعة عن طريق تقنين المهن التى تجعل الدخول فى الفرع أكثر صعوبة ، وتأميم المشروعات الخاصة ، فرض الضرائب وتثبيت الاسعار ؛ ومن أجل حريات الافراد ، تعرض الأمن (أو مجموع الإجراءات التى تحمى الحرية الفردية) لبعض الإعتداءات (عدم وضوح الأعمال الواجب عدم القيام بها ، وامكانية حجز الافراد ، وانشاء المحاكم الخاصة) ، ولم تحترم المساكن دائماً ، وفقدت الإتصـــالات بين الافراد سريتها (انتهاك حرمة المراسلات ، وازدياد عمليات التصنت الهاتفى) ؛ وأخيرا فإن حركة الفكر لم تستثنى من ذلك ، اذ أنهم قد تخلوا بدرجات متفاوته عن الحرية الدينية ، وخضعت الجمعيات الجديدة والإجتماعات لمراقبة أكثر انتباهاً مما كانت عليه فى الماضى ، ومنع التعبير عن بعض الآراء بينما قلت حرية الصحافة باستمرار (محاكمات وفرض غرامات على بعض الصحف ، وكذلك الرقابة).

وأسباب هذه التحديدات معروفة تماماً . وكان بعضها تقنياً فالمجتمعات الصناعية التى تنمو بإنشائها اصناعات جديدة ، مثلها فى ذلك مثل المجتمع الذى يبدأ فى التصنيع تصبح مجتمعات علمية وتقنية بدرجة أكبر ، إذ أنها برغبتها فى الحصول على معدلات مرتفعة للنمو من أجل منتجاتهم الوطنية — وعلى مواردهم المحدودة أن تستخدم بالطريقة الأكثر إقتصادية ممكنة — تبحث عن الفاعلية عن طريق أن تصبح أكثر عقلانية فى كل الميادين ، فاستمروا فى عملية التخلص من كل ماليس نافعاً أو يعطل عملية الانتاج . وإضطر الفرد إلى أن يخضع للضرورات

التقنية ، الامر الذى إستتبع إلغاء عدد معين من مظاهر السلوك . وعلاوة على ذالك ، فإن الحكومة التى لها تقنيات (وسائل سمعية وبصرية) تسمح لها بزيادة نفوذها على المحكومين وجعلهم يحققون بدرجة أفضل قراراتهما ، قد عملت ، وتبعاً لميولها الطبيعية (زيادة سلطتها) علىا ستخدامهما على مستوى كبير . وكانت الأسباب النفسية خاصة بالمحكومين : فالمواطن ، الذى وجد أن من الواجب أن يكون الإثراء هو هدفه الوحيد وبطريقة تسمح له باستهلاك السلع التى تقدم اليه ، قد استخدم كل طاقاته للوصول الى ذلك ، موافقاً بدرجة أكبر ويرضى منه على التخلى عن حريات بدت له فى حالات كثيرة على أنها اعتراضات بدون قيمة كبيرة فى حياة الفرد وأخيرا ، فإن الاسباب المتعلقة بالبنيان ، وكانت تتمثل فى زيادة حدة تدخل الدولة منذ الحرب العالمية الاولى ، كانت قد أدت الى تنظيم أكثر صرامة للمجتمع .

وهذه التحديدات للحريات العامة تسببت فى ردود فعل مختلفة

وكان الاول من بينها يتمثل فيما سمى فى سنوات الستينيات « بالانصراف عن السياسة » من جانب الغالبية العظمى للأهالى . وفى عدد من الدول التى كان النمو فيها قوياً والتى زاد فيها نصيب الدولة ، اعتبر الاشخاص الموجودين فى السلطة والنظام السياسى الموجود ، من جانب المواطنين،على أنهم المسئولون عن الرفاهيـة وعن تحسنها فى المستقبل ؛ ولم يناقش هؤلاء السلطة الا بواسطة الـكلام ، وأظهروا قلة اهتمامهم الى حد كبير نسبياً بالمشكلات السياسية (تنظيم السلطات ، تعيين مسئوليات الحكومة) لـكى ينكمشوا على أنفسهم ، ويركزوا على وسائل تحسين ايرادهم ويفيدوا من الاملاك المتاحة لهم. ولكن هذا السلوك لم يكن مرادفاً لعدم الاهتمام بالسياسة وبالسلطة، بمعنى أن النسبة المئوية للممتنعين فى الإنتخابات لم تسجل إتجاها متزايدا، ولما كان

المواطن ، وبصوته ، مطالباً بأن يؤكد لنفس مجموعة الرجال ممارسة السلطة خلال فترة طويلة (سواء فى الدول ذات النظام الديمقراطى أو تلك التى يوجد فيهـــا دكتاتورية)، فإنه بنفس الشىء قد حصلت السلطة الموجودة على ضمان استمرارها وعلى أن تواجه عقبات أقل ، فتمكنت من أن تزيد من هذه السلطات وتوسعها وتكثفها ؛ ومن ناحية أخرى، علينا ألا نطابق بين الإنصراف عن السياسة وبين قلة التوترات الإجتماعية والسياسية اذ أن النمو قد تسبب فى تولد هذه المظـاهر (مثلا تقسيم الدخل القومى ، والحركة الاجتماعية ، وإنخفاض سعر العملة) وهى التى أثرت فى حالة المجموعات الاجتماعية التى طالبت عندئذ السلطات العامة بممارسة دور الحكم . ولذلك فإن التوترات الاجتماعية الجديدة قد أعطت تأثيراتهـا فى الميدان السياسى ، ووجهت العلاقات بين الحاكم والمحكوم صوب أنماط جـــديدة .

وكان النمط الثانى لرد الفعل هو ذلك الرفض الذى أخذ فى بعض الحالات مدى قوياً وتمثل فى صراع ضد السلطة التى إعتبرت على أنها قاهرة إلى حد كبير ، وبطريقة محاولة وضـع أخرى فى مكانها تعطى مكاناً أكثر للحريات الفردية . وتمسح جزء كبير من الأهالى أقلية حين حانت الظروف ، أى حينما ظهرت الحالة الإقتصادية على أنها متدهورة : وكانت هــذه هى الطريقة التى رفضت فيهـا السلطة بقوة فى الشرق (ثورات العمال فى برلين فى شهر يونيو ١٩٥٣ ، وفى بوزنان فى بولندا فى عام ١٩٥٦ ، وفى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ ثم من جديد فى بولندا فى عام ١٩٧٠) وكذلك فى الغرب (حركات الإضراب فى فرنسا فى عام ١٩٤٧ وفى عام ١٩٤٨ ، وأحداث شهر مايو ١٩٥٨ ومايو ١٩٦٨ ، وحركات الإضراب من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٠ فى إيطاليا) وفى البلاد الآخذة فى النمو ، كما حدث فى الفلبين من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٥ ، وحركات الماوماو فى كينيا فى بداية سنوات الخمسينيات ، وممارسة توپاماروس Tupamaros لحرب العصابات فى

المدن فى أورجواى منذ عام ١٩٦٣ ، والمراكز الثورية وحركات حروب العصابات فى أمريكا اللاتينية فى سنوات الستينيات . ولكن إذا كنا قد رأينا تغيير بعض الرجال أو المجموعات الحاكمة ، فإننا لم نسجل أبداً أى تغيير عميق فى النظام السياسى (والاستثناءات الوحيدة لذلك كانت هى ما حدث فى كوبا فى عام ١٩٥٩ وفى شيلى فى عام ١٩٧٠) ، وعلى الأكثر منحت بعض الحريات فى بعض البلاد التى كانت موجودة فيها من قبل ذلك ، وحيث كانت قد خضعت لتحديدات هامة ، ولكن دون العودة إلى الحالة السابقة . وفى حالات أخرى ، لم يكن الرفض إلا نوعاً من الصراع من أجل السلطة ، دون وجود نية للتغيير ، فتحاول مجموعة من الرجال أن تأخذ مكان ذلك الذى يحتفظ حالياً بالسلطة وبالقوة ؛ وفى خلال خمسة وعشرين عاماً إنتشرت المؤامرات كما كان عليه الحال فى الماضى ، وكان الفارق أن الإنقلابات التى نجحت وسالت فيها دماء قليلة كان عددها كبيراً نسبياً فى تلك الدول التى كانت قد وصلت منذ وقت قصير إلى الاستقلال السياسى والتى لم يكن أهلها قد عرفوا فيما مضى سوى تجربة محدودة عن الحرية ، وتحتل إفريقية ودول الشرق الأوسط المكان الأول فى هذا الشأن .

ثانيا ـ عدم الوضوح الخارجى :

لم تظهر التوترات السياسية فقط فى داخل إحدى الأمم ، بين الدولة ، والمشروعات والمواطنين ، ولكن كذلك بين أمة وأمة أخرى . وهنا أيضاً ، بين دولة مكتملة النمو ودول فى طريقها إلى النمو ، أو بين دول مكتملة النمو وبعضها ، وكان عدم الوضوح موجوداً إذ أن محاولة الحصول على الإستقلال كانت قد ظلت بلا جدوى .

ففيما يتعلق بالعلاقات بين الدول النامية والدول المكتملة النمو ، فنجد

أنه إذا كانت الدول المستعمرة قبل الحرب العالمية الثانية قد حصلت كلها تقريباً على إستقلالها السياسى منذ نهاية سنوات الأربعينيات حتى بداية سنوات الستينيات ، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للمجال الإقتصادى .

فعملية إنهاء الاستعمار قد أدت إلى تفتيت العالم الثالث وإلى زيادة المعارضات بين الدول النامية والدول المكتملة النمو .

والظروف التى ساعدت على سرعة عملية نهاية الإستعمار يمكن تجميعها بسهولة . فكان بعضها نفسياً (مثل الإعتقاد المتزايد فى فوائد الإستقلال السياسى من أجل حل مجموع المشكلات الإقتصادية ، والإعتقاد الذى يميل صوب مزايا النظام الاستعمارى عند الشعوب التى قامت بالإستعمار ، وفقدان الرجل الأبيض لهيبته نتيجة المآسى التى وقعت له فى آسيا ، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها) ، وكانت الأخرى سياسية (وعود الاستقلال الذاتى التى أعطتها الدول المستعمرة فى أثناء الحرب للمشاركة المتزايدة فى مجهود الحرب ، والضغط الذى كانت تمارسه الدول التى كانت تقليدياً معادية للاستعمار والتى كانت تأمل بهذه الطريقة فى زيادة سيطرتها الإقتصادية على دول جديدة أقل حماية ، والصراع الأكثر عنفاً من جزء كبير من أهالى البلاد المستعمرة) ؛ ومع ذلك ، فإنه لا يبدو أن الأسباب الإقتصادية (أخذ الأسواق الداخلية مكان الأسواق الخارجية كمورد للتموين ومكان للتوزيع) قد لعبت ، إذ أن النمو الإقتصادى للبلاد الغربية لم يبدأ بالفعل إلا فى عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، وهى الفترة التى كانت حركة إنهاء الاستعمار قد تمت فيها بالفعل إلى حد بعيد . وعندئذ أخذت هذه الحركة مكانها فى عدد بسيط من السنوات إما سلمياً (مثل الهند والممتلكات الإنجليزية ، وجزء من الإمبراطورية الفرنسية السابقة عند نهاية سنوات الخمسينيات) وإما عن طريق صراعات طويلة أو قصيرة نسبياً (هولندا وممتلكاتها السابقة

فى جنوب شرق آسيا ، وإنجلترا فى كينيا وفى ماليزيا ، وفرنسا فى الهند الصينية وفى الجزائر) دون أن ننسى أن خروج المستعمرين قد تلاه فى بعض الحالات إنهيارات بين قطاعات من السكان (الهند والباكستان فى عام ١٩٤٧ ، والكنغو فى عام ١٩٦٠ — ١٩٦١) . وعند نهاية سنوات الستينيات كانت كل المستعمرات السابقة (وباستثناء المستعمرات البرتغالية) قد أصبحت دولا مستقلة سياسياً .

ومع ذلك ، فقد إصطحب إنهاء الإستعمار هذا زيادة للتوترات بين الدول المتخلفة والدول المكتملة النمو ، وتقسيم للعالم الثالث . ونرى ذلك عند فحص مشغوليات المؤتمرات التى عقدت منذ عام ١٩٥٥ حتى وقتنا الحاضر . وكان المؤتمر الدولى الأول للشعوب التى تخلصت من الإستعمار قد إنعقد فى باندونج (أبريل ١٩٥٥) وأظهر التناقضات الموجودة بينها أكثر من الروابط ، وأوصى بالمعونة التقنية فيما بين الدول المشتركة ، وكذلك باتخاذ سياسة مشتركة بالنسبة للبترول ؛ ومؤتمر القاهرة (ديسمبر ١٩٥٧ — يناير ١٩٥٨) كان يرغب فى أن يكون مؤتمراً للشعوب ، ولكنه تميز بغياب دول كثيرة ، وإنتهى بتأكيد مبادىء باندونج وكذلك بطلب تأميم الموارد الطبيعية لبلاد آسيا وإفريقية ؛ ومؤتمر أكرا الأول (أغسطس ١٩٥٨) جمع الدول الإفريقية ، وأعلن أن إفريقية للافريقيين ، وكان له صدى صغيراً ، ولكن المؤتمر الثانى أو مؤتمر الشعوب الإفريقية (ديسمبر ١٩٥٨) ، كان جدول أعماله يتمثل فى الثورة بدون عنف على الاتجاه الإستعمارى ، والتسلطية (الأمبريالية) والإتجاه العنصرى ، والإتجاه القبائلى ، وكذلك فإن أمر إعادة النظر فى الحدود وإتحاد الاقاليم قد أعطى أصداء بعيدة خاصة وأنهم قد درسوا فيه فكرة إنشاء سوق مشتركة إفريقية — آسيوية (نلاحظ أنه فى ياوندا ، فى شهر يوليو ١٩٦٣ وقعت دول السوق المشتركة على

إتفاقية مشاركة مع ثمانية عشر دولة إفريقية بادئين بذلك السوق المشتركة الأوروبية الإفريقية) ؛ ثم مؤتمرات إفريقيسة أخرى كان هدفها تحقيق توحيد إفريقيسة ، إنعقدت فى كوناكرى (إبريل ١٩٦٠) ، وأديس أبابا (يونيو ١٩٦٠) ، ومنروفيا (يوليـــو ـ أغسطس ١٩٦٠) ، وتونس (أغسطس ١٩٦٠) ، والقاهرة (مارس ١٩٦١) ، وبلغراد (سبتمبر ١٩٦١) ، وموشى (فبراير ١٩٦٣) ، وأديس أبابا (مايو ١٩٦٣) ولكنها لم تصل إلى شيء ما ؛ وأخيراً إنعقد فى هافانا فى شهر يناير ١٩٦٦ مؤتمر تضامن شعوب آسيا ، وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، الذى جمع قادة الحركات الثوريه فى العالم كله ، وأعلن الكفاح الثورى للشعوب المهضومة ، وكذلك المؤتمر الأول للمنظمات الأمريكية اللاتينية للتضامن والذى ركز على مشكلات حرب العصابات .

ولعب تطور الأحوال الاقتصادية دوراً رئيسياً فى تغيير وفى تنمية هـذه المعارضة .

وكانت الدول التى خرجت من تحت سيطرة الاستعمار ، والدول الآخذة فى النمو ترغب فى تنمية سريعة ومنتظمة ، تخضع ، فيما بين غيرها من العوامل ، لمدى الإستثمار ، وبالتالى لمصدر إدخار وافر ومنتظم الأمر الذى يعتمد ، ونتيجة لقلة أهمية الإدخار الخاص ، على إدخار الشركات (وكانت فى غالبيتها أجنبية) والإدخار العام ، وكان نفسه يعمل مع أهمية وإنتظام الصادرات مادامت أرباح الشركات كانت تنتج عن حجم الواردات والصادرات والإدخار العام من فرض الضرائب على التجارة الخارجية ولكن يبدو أنه ، منذ نهاية حرب كوريا ، كان هناك تدهوراً لمدى مبادلات هذه الدول ، أى أن تطور أسعار السلع التى هى مادة التجارة الخارجية كان قد وضع فى غير صالح هذه الدول ، وواجهت الواردات الكبيرة وبأسعار مرتفعة صادرات راكدة ولها أسعار منخفضة. وعند

الإستيراد ، كان تشغيل التقدم التقنى فى البلاد المصنعة لا يترجم بتقليل سعر السلع المنتجة ، ولكن بزيادة دخل الأهالى ، بينما كانت الشركات الأجنبيـة ، التى تستورد ولها شبه الاحتكار الكامل تقريباً للبيع ، يمكنها أن تزيد أسعارها، وكان فى وسع طلب المنتجات المصنعة الأجنبية من أجل الاستهلاك أن تظهر جموداً كبيراً خاصة وأن جزءاً من الأهالى الأكثر ثروة كان يحاول تقليد طريقـة حياة أولئك الموجودين فى البلاد المصنعة ؛ وعند التصدير ، أدت التحسينات التقنية إلى الوصول إلى إنتاجية أفضل للمواد الأولية المستخدمة أو إلى إحلال المنتجات الصناعية محلها ، وبالتالى إلى طلب أقل ، وإحتفظت بمعدلات الأجور فى مستوى ضعيف نتيجة لأهمية العرض القوى للأيدى العاملة بينما كان المشترون الأجانب للمنتجات الأولية يواجهون عدداً كبيراً من المنتجين الوطنيين ، فأصبحوا يسيطرون على قوة تعاقدية أكبر ، الأمر الذى أدى إلى ضعف الأسعار . وهكذا فإن الدول الآخذة فى النمو قد خضعت دائماً وإلى حد كبير للدول المكتملة النمو من أجل نموها ، ولم يصحب الإستقلال السياسى إستقلالا إقتصادياً .

وأكثر من ذلك . فإن الحلول المقترحة قد ظهرت على أنها غير كافية أو لا يمكن تطبيقها . وكان بعضها الذى قدم فى مؤتمر جنيف فى عام ١٩٦٤ (والذى رجعوا إليه فى مؤتمرات دلهى ١٩٦٦ ، وسانتياجو ١٩٧٢) قد نصح بالاحتفاظ بالقدرة الشرائية الكاملة للموارد التى يحصلون عليها عند التصدير ، ومن أجل ذلك البدء فى عمليات تحويل معوضة (تكون موضوع مفاوضات بين حكومة وأخرى) من البلاد الصناعية صوب البلاد الأولية ، ولكن الأمر كانت تواجهه صعوبات عديدة فى التطبيق ، إذ أن تقرير حجم التحويل يمكنه أن يتغير طبقاً للمنهج المتبع . وطالب آخرون بتطبيق « نقدية المنتجات الاساسية » ، أى إنشاء بنك للاستقرار يكلف بشراء وبيع المنتجات الاساسية (الامر الذى يؤدى إلى

بتكوين مخزونات محايدة وتثبيت سعر المنتجات) وكذلك إصدار عملة عالمية (مضمونة بمخزونات هذه المنتجات) والذى سيتبع حجمها الإنتاج وبطريقة أن الدول التى ترغب فى هذه العملة يمكنها حملها؛ وهنا أيضاً ظهر أن صعوبات التطبيق كانت عديدة . وأمام هذه الصعوبات كان الحل الوحيد الموجود أمام الدول الآخذة فى النمو هو الاحتفاظ بالحالة الموجودة والأمل فى أن معدلات زيادة اجمالى الانتاج الوطنى للدول المكتملة النمو ستؤدى إلى إرتفاع الواردات وبالتالى صادرات الدول الآخذة فى النمو . وهذا الخضوع والتبعية الاقتصادية لم يقل ، وزاد من إحياء التوترات بين الدول الآخذة فى النمو والدول المكتملة النمو .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول المكتملة النمو فإن التوترات بين السلطات قد وضحت فى كل من الغرب والشرق .

فى مجموع الغرب تسببت التعديلات التى أدخلت على الاستقلال الإقتصادى فى ردود فعل مختلفة ، ولكنها كانت معتدله .

وزادت السيطرة الامريكية بدون توقف بطرق مختلفة قللت بطرق متوازية من الاستقلال الإقتصادى للدول الاخرى . وهكذا تمكن إقتصاد الولايات المتحدة ، بدورة فى مركز الإتصالات المستقلة ، من أن يعطى النغمة التى تتفاوت فى عمقها لحجم ولسعر صادرات وواردات الدول الاخرى ، وكذلك بالنسبة لنشاطهم الإقتصادى ؛ ودفعت سياسة إستخدام الدولار كعملة رئيسية وعملة إحتياطى بالدول الأخرى إلى ألا تكون لها سياسة ، فى الشئون المالية العالمية ، سوى تلك التى ترسمها الولايات المتحدة ؛ وإثرت المشروعات الكبرى العالمية التى حصلت غالبية بيوتها الكبرى على الجنسية الامريكية باستراتيجيتها على المستوى العالمى فى التنويع الصناعى للدول ؛ وترجمت الإستثمارات الخارجية بواسطة

تنميتها ، وبخاصة فى أثناء سنوات الستينيات ، بشراء المشروعات الأكثر أهمية فى بعض الفروع ، وبالتالى بإحلال سلطة أخذ قرار أجنبية ، يمكنها أن توجه الإنتاج فى هذا الإتجاه أو ذاك ، مكان سلطة أخذ القرار الوطنية ؛ وواجهت عملية إدارة المجموع المالى ومعدلات الأرباح بواسطة السلطات العامة من أجل القيام بسياسة توسع أو تعديل التركيب ، صعوبات من جانب تغييرات الاحتياطى المالى وتأثير الدولارات المطروحة فى أوربا ؛ وأدى تطبيق التحالف العسكرى إلى نمطية متزايدة فى التسليح ، وبالتالى إلى زيادة تصدير المهمات الأمريكية ، وزاد من صعوبات تنمية صناعات التسليح الوطنيـــة ؛ وجاءت تنظيمات النقل الجوى عند نهاية الحرب (مؤتمر شيكاجو فى عام ١٩٤٤) لكى يسمح بتزويد شركات الطيران من صناعة الطيران الأمريكية ويمثل بذلك عقبة فى سبيل تنمية صناعات الطيران المدنى الوطنى ؛ وأخيراً ، فإن التشجيع على هجرة العلماء قد مثل عجزاً بالنسبة للبحث العلمى والتقنى . وبذلك الشكل تأثرت كل الدول المتكاملة النمو بدرجة متفاوتة فى شدتها بالنسبة لإستقلالها الإقتصادى .

ولم تنجح المحاولات التى بذلت من أجل مواجهة هـذه الحالة . وكانت قد بدأت عند نهاية سنوات الخمسينيات وكان الوقت متأخراً (ولم يكن من المستطاع أن يكون خلاف ذلك ، إذ أن الدول المكتملة النمو قبل الحرب كانت قد تحطمت فى عام ١٩٤٥ — فرنســـا ، وإنجلترا — أو تحطمت وهزمت — ألمانيـا ، واليابان ، وإيطاليا — ولم يكن من المستطاع القيام بعملية طعن ضد الدولة التى كانت تسهم فى عملية نهوضها ؛ وعلاوة على ذلك ، كانت هذه الدول قد دخلت فى عملية التجديد الضرورية بالنسبة لتنميتهـا وفى بعض الحالات فى عملية إنهـاء الاستعمار التى تفرغت لها تماماً ؛ وأخيراً فان سنوات الحرب كانت قد أظهرت أهمية تغيير الأبعاد وحيث ظهر أنه لا يمكن لأية دولة أن تدعى ممارسة دور

عالمى إن لم تكن « دولة قارة ») وكانت قليلة الأهمية . وهكذا إضطرت إنجلترا ، المنافس الرئيسى للولايات المتحدة إلى أن تخفض مرتين قيمة الجنيه الاسترليني (١٩٤٩ و١٩٦٧) وإلى أن تقلل من دورة حكملة إحتياطى باتفاقيات بال (١٩٦٨) ؛ وإضطرت ألمانيا إلى أن تعيد تقييم عملتها بالنسبة للدولار (١٩٦١ و١٩٦٩ و١٩٧٣) متحملة وحدها نتائج تحسين أوضاعها ؛ وفرنسا ، بعد أن عملت طوال سنوات الستينيات على إتباع سياسة تحويل إحتياطيها من الدولار إلى الذهب ، بطريقة تؤدى إلى تقليل إحتياطى الذهب الامريكى وإلى زيادة الفارق بين هـذا الإحتياطى وبين ميزان الدولار الموجود فى العالم من أجل التسبب فى إصلاح نظام المدفوعات الدولى وحيث سيكون على الولايات المتحدة أن تحتل مكاناً أصغر ، إضطرت إلى أن تفرض فى بضعة أيام مراقبة النقد حين تسببت أحداث شهر مايو ١٩٦٨ فى تحويلات هامة لرؤوس الأموال صوب الخارج وفى تقليل إحتياطى التبادل بنسبة تزيد على النصف ، ثم إلى إعادة تقييم الفرنك (أغسطس ١٩٦٩) ؛ وأخيراً ، فإن دول السوق المشتركة لم تصل أبداً إلى القيام بسياسة مشتركة تجاه الولايات المتحدة .

ومن ناحيتها ، مثلت مجموع دول الشرق موقفاً مشابهاً ولكنه أدى إلى توترات أكثر خطورة .

فقد ظهرت سيطرة إتحاد الجمهوريات السوفيتيـة بقوة منذ نهاية الحرب ووصلت فى التو إلى أكثر النقط إرتفاعاً ، بعد أن كانت قد إستخدمت كل الوسائل الممكنة : وهكذا بدأت بسرعة كل التغييرات لظروف الإنتاج وبشكل يجعلها مشابهة لتلك الموجودة فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية (مثلاً فى ألمانيا الشرقية بدأ الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٤٥ ، وفى عام ١٩٦٢ كانت التعاونيات تستغل ٨٥٪ من المساحة المزروعة ، بينما كانت المشروعات التى أدخلت إليها

الاشتراكية تمثل فى عام ١٩٦٤ نسبة ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعى) وكانت عملية الإستيلاء النوعى على جزء من المحصول أو الانتاج ، وتفكيك جزء من الطاقة الصناعية ، وإنشاء شركات إستغلال مشتركة كانت تصدر المنتجات صوب إتحاد الجمهوريات السوفيتية ويدفع ثمنها بأسعار منخفضة فى الوقت الذى كانت فيه السلع الواردة من إتحـــاد الجمهوريات السوفيتية تفرض لها أسعار مرتفعة ، واستخدمت بعد ذلك وسائل مختلفة : فصناعة الدول الشرقية خضعت إلى حد بعيد لإتحاد الجمهوريات السوفيتية فيما يتعلق بنشاطها ، وظل الإتحاد هو المورد الرئيسى لها بالنسبة للمواد الأولية ، وإستمرت عملية محاولة تخصص الدول تبعاً لهذا الإنتاج أو ذاك دون توقف منذ بداية سنوات الخمسينيات ، وكذلك عملية تنسيق التخطيط ، الأمر الذى كان يعادل محاولة تثبيت أهمية مسئولية كل منها ، وبالتالى تنويعها وتنوع ثقلها الإقتصادى ؛ ولعب التحالف العسكرى دوراً هاماً كما حدث فى الغرب ، ما دام توحيد أنماط التسليح يفترض أن تقوم دولة واحدة بتوريد المهمات للدول الأخرى ، وتمنع بذلك تنمية صناعة المهمات العسكرية وكذلك الأبحاث فى الموضوعات العسكرية التى يمكنها ، بعد ذلك ، أن تستخدم فى الصناعة . وعلينا ألا ننسى أن التغيير الكامل للوضعية القانونية لوسائل الإنتاج قد صحبه التخلص من أصحاب هذه الوسائل ، وأن رجالا جددا قد أخذوا مكانهم ، وكذلك ايديولوجية مختلفة ، ولم يكونوا راغبين (وعلى الأقل فى أثناء فترة معينة) فى إتخاذ ســـياسة مخالفة للسياسة التى وضعها إتحاد الجمهوريات السوفيتية .

وهـذا الخضوع الإقتصادى لم تتم محاربتـه بنفس الطريقة التى وقعت فى الغرب ، خاصة وأن مجموع أمم الشرق كانت دولا مهزومة ، وكانت بتحالفها مع ألمانيـــا فى أثناء الحرب ، قد تبعتها فى مصيرها وإحتلتها قوات إتحـــاد

الجمهوريات السوفيتية ، وهذا الموقف قد خيم عليهم طوال هذه الفترة ؛ وعلاوة على ذلك فان طاقاتهم الإقتصادية ودرجة تنميتهم ، والتي كانت في بعض الحالات غير كافية ، كانت تمثل عقبة أمام كل محاولة للاستقلال ، بينما كانت المشاركة ، من الناحية الايديولوجية ، في نفس الإعتقاد — أي أنه لا يمكن أن تكون هناك سوى حقيقة واحدة ، وطريق واحد يوصل للاشتراكية — تمثل وحدة . ومع ذلك ، فإن التوترات بين الديمقراطيات الشعبية واتحاد الجمهوريات السوفيتية كانت هامة ، وعلى العكس مما كان البعض يعتقدونه ، ظهرت بعد نهاية الحرب بقليل ، وعن طريق عمليات تطهير القيادات المسيرة وبدعوى الخيانة (قضية راجك Rajk ، وقضية سلانسكي Slansky) ثم بنوع خاص عن طريق ماسمية « بالإنشقاق » اليوجوسلافي (فتركت يوجوسلافيا في عام ١٩٤٨ المجموعة الإشتراكية لكي تنشيء إشتراكية وطنية مؤسسة على التسيير الذاتي) ؛ ثم لاحظنا في أثناء سنوات الخمسينيات ، وبعد موت ستالين ، مظاهر مختلفة (تمرد في برلين الشرقية في شهر يونيو ١٩٥٣ ، وهبة ثورية في بولندا وفي المجر في عام ١٩٥٦) والتي باضافتها إلى عملية تغيير النظام الستاليني وإلى الصدام الصيني الروسي ، إنتهت إلى نظرية التعايش السلمي بين الشرق والغرب ، والاعتراف بوجود طرق مختلفة في بناء الإشتراكية ؛ وأخيراً ، فإذا كان الإتجاه صوب إستقلال أوسع قد ترجم ، في سنوات الستينيات ، بالبطء في تطبيق نظام تقسيم العمل ، وبعدم دخول الديمقراطيات الشعبية في هذا الطريق إلا بتردد كبير (مثل رومانيا الواضح) فإنه من الواجب عدم تناسي أنه كانت هناك رغبات قوية من أجل الاستقلال ، وأنها قد عوقبت بسرعة (التدخل الروسي في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ وظهور نظرية السيادة المحدودة) .

وهكذا نجد أن عملية التنمية ، بسرعتها وإتساعها ، قد تسببت في حدوث توترات هامة وجديدة في كل المجتمعات .

وبقلبها الأنشطة الموجودة ، وبتسببها فى ميلاد أنشطة جديدة ، نزعت جزء من الأهالى من مشغولياتهم التقليدية ، وأجبرتهم على القيام بعمل جديد ، والقيام بمهنة جديدة ، وأخذ شخصية جديدة ، والتخلى عن معتقداتهم وعاداتهم ومواقفهم ، وأخذ غيرها ، وترك أمن إقتصادى معين ، وكذلك أخلاقى وثقافى ، من أجل المخاطرة وعدم التأكد ؛ مغيرة المزارعين ومحولة إياهم إلى عمال صناعة ، وأبناء الريف إلى سكان مدن ، وجعلت كل يترك عمله إلى عمل آخر ومن مدينة لأخرى ، وجعلت من الأفراد مهاجرين مستديمين وبدون جذور . وعلاوة على ذلك فإنها تسببت ، وبالتقدم الذى صاحبها ، فى تغير عنيف فى بنيان وتسيير المجتمع ، ومولدة بذلك توترات أخرى : وترجمت تحسن الأحوال الصحية ، وزيادة إرضاء ظروف التغذية ، وتحسن ظروف الحياة بنسبة مئوية أكبر من الأفراد الشبان والمتقدمين فى السن فى مجموع السكان ، وبالتالى فى زيادة التوترات بين مجموعات السن المختلفة ، وفى عداءات زادت حدتها عن طريق المنافسات من أجل إحتلال الوظائف الجديدة الناتجة عن زيادة تنويع الأنشطة . وكل فترة لتغييرات إقتصادية هى بالضرورة فترة لتغييرات إجتماعية ، وهنا نجد أن الإحتفاظ بالتوترات فى نطاقات محتملة كان يرجع جزئياً إلى تحسن الأحوال الإقتصادية .

ولكن التوترات الإجتماعية المتعلقة بالسلطة ، وحتى إذا ما كانت أقل ظهوراً ، قد أخذت شكلا مهماً كذلك . فالواقع أنه على المستوى الداخلى ، قد إحتفظت الدولة والمؤسسات بعلاقات غير ثابتة وواضحة ، فكانت فى بعض الاحوال عدائية ، وفى بعضها الآخر متكاملة ، ونجهل من سيكون من بينهما الذى يسود فى المستقبل ، ويؤدى الامر إلى أن نتساءل عن دور الدولة ، وهذا السؤال أساسى ، خاصة وأن العلاقات بين الدولة والمواطن قد تغيرت بعمق حتى

وإن كان ببطء ، ويمكننا حتى من أن نقول ، بطريق ملتوى ، أن الاعتداءات على حريات الأشخاص ، والتى سهلتها التقنيات الحديثة ، قد تزايدت ، وأن الديالكتية بين الدولة والمواطن قد مالت صوب ترك مكانها للعلاقة بين السلطة والرعية . ونفس زيادة السلطة نجدها على الصعيد الخارجى ، إذ أن العالم قد أصبح أكثر نظاماً ، وله تسلسل : فالدول التى فى طريقها إلى النمو والتى تجد صعوبات كبيرة من أجل التصنيع ورفع مستوى حياة شعوبها قد خضعت إقتصادياً ، وإلى حد بعيد ، للدول المكتملة النمو وأكثر من الماضى ورغم إستقلالها السياسى ؛ والمجموعات الرأسمالية والاشتراكية تقوم بتسييرها دولة زعيمة ، تحاول بوسائل مختلفة أن تحتفظ تحت سيطرتها بالدول التى تدخل فى مجموعتها . وفى كل الحالات ، فإن ردود الفعل ، والتى كانت حادة فى بعض الحالات ، ونشأت عن هذه الزيادة فى السلطة ، كانت هى ردود فعل تمثل فقدان الأمل ، وفشلت .

خاتمة الباب

من السهل علينا أن نلاحظ ، فى التطور الإقتصادى والإجتماعى للعالم ، فى خلال الخمسة وعشرين عاماً الأخيرة ، إتجاهين ، الواحد تم الإعداد له فى خلال الفترة السابقة ووصل إلى إزدهاره الكامل الذى أعطاه بهذا الشكل خصائصه الأكثر وضوحاً ، والثانى تأكد ببطء ، ولكن كل يوم بدرجة أقوى ، ويعلن عن السنوات المقبلة .

وكانت الفترة الممتدة من نهاية الحرب حتى وقتنا هـذا هى فترة تنمية إستثنائية إذ أنه لم يحدث أبداً أن عرفت إجماليات الإنتاج القومى مثل معدلات هذه التنمية منذ ما يزيد على قرنين وهى الفترة التى بدأ فيها التصنيع ، ولا شاهدنا تطبيق مثل هذا العدد من التجديدات التى أدت إلى مثل هذا التغيير فى الإقتصاديات ، ولا إرتفاع الدخل الفعلى للفرد بمثل هذا المستوى ؛ وبنفس الطريقة فإن تقسيم العالم قد قلت حدته ، وأخذت مجموعتان فى تعايش سلمى نسبى مكان الدول العديدة التى كانت تتصارع فيما بينها من أجل الوصول إلى السيطرة العالمية . وتميز هذا الجيل بالرخاء والسلم ، وكان كل منهما يعمل فى صالح الآخر .

ولكن ظاهرات جديدة تزايدت أهميتها مع مرور الوقت . فكانت التنمية قد نتجت عن تركيبة إستثنائية لعدد من العوامل ، ولذلك فإن الاحتفاظ بها فى المستقبل يتوقف على إستمرار تطورها ، إذ أنه بدون ذلك (بالنسبة للسكان مثلا) لا يمكنها أن تستمر بنفس السرعة التى كانت لها فى الماضى ؛ والنظم الإقتصادية شهدت تغيرات ستتزايد حدتها ؛ وظهرت إنقسامات جديدة ومعارضات مختلفة (بين الدول المكتملة النمو والدول الآخذة فى النمو ، وبين

المجموع الرأسمالى والمجموع الإشتراكى ، وبين البلاد المكتملة النمو فى كل مجموع) ولم تعط أى ميل نحو تخفيف حدتها ؛ ونشأت توترات إجتماعية جديدة وتسببت فى مواجهات هامة دون أن تمثل أى إتجاه نحو تخفيف حدتها .

وكانت سنوات الستينيات بداية للعبور الصعب من عالم ما بعد الحرب إلى عالم لا يعرف أحد تماماً ماذا سيكون .

الباب الثاني

العالم الصناعي الغربي

الفصل السادس

أوربا الغربية : إعادة البناء والرخاء

١٩٤٥ — ١٩٥٠[1]

فى الوقت الذى كانت قوات الحلفاء تتم فيه القضاء على آخر مقاومة للعدو ، طرحت لدى المنتصرين والمهزومين، مشكلات التحول. وعلى مستوى كبار الحلفاء الغربيين ، وهما الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، كانت هذه المشاكل ، مع تعقيدها ، لا تزال محدودة : فكان العبور من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم لا يهدد المؤسسات السياسية ، حتى وان كانوا يعلمون من قبل ، ومنذ صيف ١٩٤٥ أن قادة الحرب ان يكونوا هم مسيرى السلم . وتوفى روزفلت Roosevelt فى ١٢ أبريل ، وأبعد تشرشل Churchill من السلطة فى ٥ يوليو .

وفى أوربا الغربية المحررة ،كان الموقف أكثر دقة . فلم يكن من السهل التنبؤ بما إذا كانت عودة الحكومات اللاجئة الى لندن ستسمح بإعادة بسيطة وعادية للنظم السياسية السابقة ، أو إذا كانت أساسيات الإحتلال ستطرح مسألة القيادات والنظم فى نفس الوقت . وفى الدول المهزومة ، كان الفراغ السياسى الناتج عن إنهيار النظم الشمولية يزيد من خطورة الحالة والتى كانت المعارك ، وعمليات التخريب والفرار الجنون للسكان قد جعلوها مأسوية .

ولكن فيما وراء هذه المشكلات المباشرة ، ظهرت فى كل مكان آمال جديدة من أجل الأمن وضمان الممتلكات . وكانت أقل جدة ، فى الواقع ، إذا ما حكمنا عليها فى ضوء الاصلاحات التى كانت قد وقعت فى زيلندا الجديدة منذ نهاية القرن

---

(١) كتب هذا الباب Georges Dupeux أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة بوردو III.

التاسع عشر ، ثم فى أثناء سنوات الثلاثينيات ، مع محاولات القانون الجـديد ، وبخاصة مع ردود فعل الأوســـاط البريطانية الحاكمة مع مشروع بيفريدج Beveridge الشهير . وهذا التغيير فى المشغوليات أدى الى انتشار فكرة دولة الرخاء Welfare State ذلك التعبير الذى خلقه الأنجلوسكسونيون فى مواجهة دولة الحرب Warfare State الخاصة بألمانيا الهتلرية . وستكون دولة الرخاء هذه هى الدولـة التى ستحاول فيهـــا السلطة ، بالعزيمة المؤكدة ، وبالوسائل والإجراءات الخاصة بالإداره ، أن تعدل من تحرك القوى الاقتصادية فى اتجـاه ضمان الموارد الخاصة ، وتقليل مخاطر عدم الامن ، ووضع مجموعة كاملة الى أكبر مدى من الادارات الاجتماعية على أعلى مستوى فى خدمة الجميع .

ولا شك فى أن ظهور فكرة دولة الرخاء هى أكثر المظاهر أهميـة فى فترة ما بعد الحرب بالنسبة للدول الغربية . ودراسـة جادة للتوقيت تظهر أن المحرك فى هذا الميدان لم يكن هو الولايات المتحدة الامريكية (فمشروعات الرئيس الجديد التى عرضت فى برنامج من ٢١ نقطة فى ٦ سبتمبر ١٩٤٥ رفضها الكونجرس ، ولم يعد ترومان Truman اليها إلا بعد اعادة انتخابه ، وفى شكل القانون العـادل Fair Deal) ، ولا حتى انجلترا فى عهد حكومة العمال (فالإصلاحات الاولى ترجع الى عام ١٩٤٦ وتستمر حتى عام ١٩٤٨)، ولكن فرنسا، التى أنشأت حكومتها المؤقتة نظام الضمان الاجتماعى منذ شهر أكتوبر ١٩٤٥ . وهذا التقدم من جانب فرنسا يمكن شرحه ، لا بأنها كانت مستعده له تقنياً ، ولكن على أساس وجود سياسة تميل أخلاقياتها الى التجديد فى القطاع المدنى ، والتى مالت ، بعد أن عاقبت العناصر غير الطيبة عن طريق التأميمات ، الى مكافأة العناصر الطيبة (وهى جماهير الشعب ، ومن أجل وطنيتها) بمنحهـا ميزات اجتماعية أســـاسية . ولذلك فإن حكومات التحرير هي التي أوصلت للجمهورية الرابعة ميزات دولة الرخاء .

١ – فرنسا بعد التحرير :

واجهت فرنسا منذ صيف ١٩٤٤ ، وفى الوقت الذى كانت تتم فيه تحرير أراضيها ، مشكلات اقتصادية وسياسية تتعلق بإعادة بنائها .

وكانت المهمة الاولى التى تقع على كاهل الحكومة المؤقتة هى زيادة الانتاج الذى كان قد هبط الى مستوى يثير القلق: فبالنسبة لعام ١٩٣٨ ، كان معدل الانتاج الزراعى قد وصل فى عام ١٩٤٥ الى ٦٤ ، ومعدل الانتـاج الصناعى الى ٤٣ . ولكى تقوم بواجبها ، كان لدى الحكومة سلطات استثنائية ، وسلطات منذ وقت الحرب (مراقبة التموين ، تثبيت الاسعار ، ومراقبة التجارة الخارجية) وسلطات التحرير (المرسومات) وتقنية التخطيط ، التى أدخلت بحذر بمرسوم ٣ يناير ١٩٤٦ فى انشائها مجلس القوميسيارية العامة للخطة ، والتى زاد تحديدهـا فى عام ١٩٤٧ بوضع أول « خطة تجديد وتجهيز » تسمى خطة مونيه Monnet . ورغم الوقوع فى بعض الاخطاء (ضعف سياسة الهجرة ، وعدم تحديد سياسة التوزيع) فإن السياسة الاقتصادية أعطت ثمارها بسرعة ، وعلى الاقل فى الميدان الصناعى . ووجدت القطاعات الست الاساسية التى نصت عليها الخطة (الفحم ، الكهرباء ، الصلب ، النقل بالسكك الحديدية ، الاسمنت ، ومهمات الزراعة) بسرعة مستوى ما قبل الحرب ، وتقدمت الى ما بعد ذلك ابتداء من عام ١٩٤٧ ؛ وفى الزراعة ، كان النهوض أكثر بطءاً ، ولم يصل الانتاج الى مستوى ما قبل الحرب الا فى عام ١٩٤٩ . ولذلك فإنه لم يكن أمراً يثير الدهشة أن صعوبات التموين قد مثلت ، حتى هذا التاريخ ، مشغوليات أساسية للمسيرين الفرنسيين .

وفى نفس وقت التموين ، كان ارتفاع الاسعار يثير القلق بشكل حاد لدى الرأى العام . ولم يكن هذا التطور سوى ظاهرة مرض أكثر عمقاً وأكثر عمومية وهو انخفاض سعر العملة .

فمند أصول إنخفاض سعر العملة ، والذى يمثل مظهراً أساسياً للاقتصاد الفرنسى فى فترة ما بعد الحرب ، والذى لم يتوقف ، وعلى الأقل فى شكله «القافز» إلا فى عام ١٩٥٢، نجد الأعباء الضخمة للحرب، أى مصروفات ١٩٣٩ – ١٩٤٠، وتمويل « أعباء الاحتلال » فى سنوات ١٩٤٠ — ١٩٤٤ ، والمبالغ الضخمة التى تطلبتها عملية الدخول فى الحرب فى سنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ . وإلى هذه المصروفات التى يمكننا أن نسميها سلبية، أضيفت، مع عملية إعادة البناء، مصروفات من نوع جديد ، مثل الدعم الإقتصادى الذى يمكنه أن يسمح بالاحتفاظ ببعض الأسعار وتوجيه الإنتاج، ومصروفات «إيجابية» تتمثل فى مصروفات الاستثمار. وهذه الأخيرة تمثل ، من حسن الحظ ، نصيباً متزايداً فى الإنفاق العام (١٠ ٪ فى عام ١٩٤٥ ، ٤٠٠٫٠٪ فى عام ١٩٤٩) . ولما كانت هذه المصروفات الضخمة لا يمكن تغطيتها بشكل كامل لا عن طريق الضرائب ، ولا عن طريق القروض (رغم نجاح قرض الـ ٥٪ فى عام ١٩٤٩) فكان من الواجب طلب الباقى عن طريق زيادة حجم أوراق العملة .

والواقع أن خطر زيادة حجم أوراق العملة المتداولة قد درس منذ التحرير. وأبعد ذلك العلاج الذى كان قد إقترحه بيير منديز فرانس Pierre Méndés France وزير الإقتصاد الوطنى (التبادل مع تثبيت حجم الأوراق) بواسطة الحكومة المؤقتة فى صالح ذلك الحل الذى تقـــدم به رينيه بليفن René Pléven وزير المالية (تبادل الأوراق المالية دون تثبيت حجمها وعمل أخذ مختلف من رأس المال فى شكل « ضريبة التضامن الوطنى ») . وهذا القرار (٣٠ مايو ١٩٤٥) لم يكن بدون شك موفقاً . فلم يسمح ، على كل حال ، بأن يتخلص من إنخفاض سعر العملة (٢٦ ديسمبر ١٩٤٥) التى كانت فى واقع الأمر حتمية ، حتى مع وجود مراقبة النقد التى كانت قد إنشئت منذ ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ولاحتفظ بها حتى

عام ١٩٥٨ . وكانت للمعدلات التي إحتفظوا بها (٧٠٪ تقريباً) قد أدت إلى انخفاض « طويل » لسعر العملة ، وكانت غير كافية ؛ وكانوا يرغبون، في الواقع، ومن أجل زيادة كبيرة في الواردات الضرورية للتنمية الإقتصادية ، الإحتفاظ بعملة لها قيمة مرتفعة من أجل دفع ثمن هذه الواردات بحساب جيد . ولكنهم إضطروا ، في واقع الأمر ، إلى أن يوافقوا على ثلاث إنخفاضات أخرى (٢٤ يناير و ١٨ ديسمبر ١٩٤٨ و١٩ سبتمبر ١٩٤٩) قبل أن يصلوا إلى المعدل الواقعي للتبادل ، والذي ترك أخيراً الفرنك وقد فقد تسعة أعشار قيمته في عام ١٩٣٩ .

ومع ذلك ، وأكثر من التقدم الإقتصادي، فإن الذي أثر في ذاكرة الفرنسيين الجماعية أثناء سنوات إعادة البناء كان هو إنخفاض سعر العملة في شكله الأكثر حساسية وهو « التسابق بين الأجور وبين الأسعار » . ففيما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٤٩ تضاعفت الأسعار في مجموعها خمسة مرات ، بينما تضاعف إجمالي الأجور ٥ر٣ مرة ، والمرتبات مع المخصصات الإجتماعية بما يقرب من أربعة مرات وإذا كان إنخفاض سعر العملة قد سهل العمالة الكاملة وشجع أصحاب المشروعات النشطين ، فإنه قد أصاب بعنف أصحاب الدخول الثابتة ، وسمح بالاحتفاظ المصطنع للمشروعات ذات الإنتاجية البسيطة ، وحدد حرية الحركة الضرورية واللازمة للأيدي العاملة ، وحافظ بنجاحه السهل الذي سمح به بعقلية إقتصادية إنتهازية . وعند خروجهم من فترة إعادة البناء الإقتصادي ، كان الفرنسيون ، الذين كانوا قد إستعادوا تقريباً مستوى معيشة عام ١٩٣٨ ، غير مسلحين من أجل مواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية والمنافسة الدولية .

وأما عن إعادة البناء السياسي فإنها كانت أكثر سهولة وأكثر سرعة ذلك أنها كانت قد أعدلها ، خارج فرنسا، بواسطة لجنة التحرير الوطني للجنرال ديجول de Gaulle ، تلك اللجنة التي أصبحت ، في ٣ يونيو ١٩٤٤ ، هي الحكومة

المؤقتة للجمهورية الفرنسية ، وفى الوطن الأم بواسطة المجلس الوطنى للمقاومة .

ومع ذلك فإن الصعوبة الأولى كانت هى السيطرة على البلاد ، والتى كان جزء منها، وقت وصول الحكومة المؤقتة إلى فرنسا، تحت إشراف جماعات المقاومة. وبدأت عملية قياس قوة تقريباً ، بين الجنرال ديجول ، رئيس الحكومة ، وبين «الميليشيا الوطنية » ، وغذتها القيادات الشيوعية ، وإنتهت بحل الميليشيا ، التى طلبت (٢٨ أكتوبر ١٩٤٤) وحصلت عليها الحكومة دون إراقة دماء .

أما الصعوبة الثانية فكانت هى « الإعادة التدريجية للمؤسسات الجمهورية » ، والتى كانت سلطات الجزائر قد فكرت فيها منذ عام ١٩٤٤ . ذلك أنهم لم يكونوا يعرفون ما إذا كان من الأفضل العودة ببساطة لنظام الجمهورية الثالثة، الذى كان قد تأثر بهزيمة ١٩٤٠ أو إعداد دستور جديد ، وفى هذه الحالة إنتخاب مجلس تأسيسى . ولتقرير هذه المسألة ، إلتجأ الجنرال ديجول إلى وسيلة للاستشارة الشعبية كانت قد تركت منذ ما يقرب من قرن ، وهى الإستفتاء ، والذى حدد له يوم ٢١ أكتوبر ١٩٤٥ . ولإجابة على سؤال ما إذا كانوا يرغبون فى مؤسسات جديدة ، أجاب الفرنسيون بالغالبية العظمى بالايجاب (٩٦٪ نعم) . وفى نفس اليوم مثلت إنتخابات المجلس الوطنى ، الذى سيكون إذن مجلساً تأسيسياً ، الصورة الأولى المحددة لحالة القوى السياسية فى فرنسا فى اليوم التالى للتحرير .

كانت صورة مختلفة تماماً عن صورة ما قبل الحرب . فاليمين ، الذى كان فى غالبية الاحيان مرتبطاً بفيشى ، إنهار : فلم يحصل على أكثر من ١٣٪ من الاصوات ، مقابل ٤٢٪ فى عام ١٩٣٦ . والوسط ، الراديكالى الإشتراكى ، الذى أصبح رمزاً للجمهورية الثالثة خرج من الإنتخابات وقد فقد الكثير من

أعوانه ، فلم يحصل إلا على صوت واحد من بين كل عشرة أصوات للناخبين (وكان له صوت من كل خمسة أصوات قبل الحرب) . وعلى العكس من ذلك، أفاد اليسار أكبر فائدة من تطور الرأى العام ، مع ٢٤٪ من الاصوات لمرشحى الحزب الاشتراكى ، وبخاصة ٢٦٪ من الاصوات للحزب الشيوعى، الذى أصبح بذلك « الحزب الاول فى فرنسا » ولكن تشكيلة سياسية جديدة، نتيجة للمقاومة، ويحركها المناضلون الكاثوليك، وهى الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. دخلت دخولا منتصراً إلى المجلس الوطنى ، فمع ٢٥٪ من الاصوات، أصبح مكانتها بعد مكانة الحزب الشيوعى مباشرة .

وسمحت إنتخابات المجلس التأسيسى بأن تشكل، وتحت رئاسة الجنرال ديجول، حكومة كما يتصورها الرأى العام، أى تستند أساسياً على ثلاثة تشكيلات منتصرة. وهذه « الثلاثية » تحت وزارة ديجول ، إستمرت من ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ حتى ٢١ يناير ١٩٤٦ ، ذلك الوقت الذى شعر فيه الجنرال بأنه يوجد بينه وبين الاحزاب عدم تفاهم متزايد، واستقال من وظائفه. ولكن الإتجاه الثلاثى إستمر بدون ديجول مع وزارات فيليكس جوان Félix Gouin ، وجورج بيدو Georges Bidault ، وبول راماديه Paul Ramadier حتى ٥ مايو ١٩٤٧ ، وهو تاريخ إبعاد الوزراء الشيوعيون .

ومع ذلك ، فإن الاتجاه الثلاثى، كحل لحكم بلاد منقسمة وفى دور النقاهة، قد أظهر عدم قدرته على أنهاء الاعباء الاخرى السياسية السريعة ، مثل وضع الدستور . والواقع أن المشروع الذى وافق عليه المجلس التأسيسى المنتخب فى شهر أكتوبر ١٩٤٥ كان يتعلق بنظام ترجع فيه حقيقة السلطة لمجلس واحد . وهذا المشروع الذى كان قد أعده قادة الحزبين الشيوعى والإشتراكى، قد واجه هجوماً قوياً ، وإن كان بدون جدوى ، من جانب الحركة الجمهورية الشعبية .

وحين عرض للاستفتاء في ٥ مايو ١٩٤٦، رفضه جمهور الناخبين بعشرة ملايين صوت ضد تسعة ملايين وأظهر هذا الفشل أن إنقسام الاحزاب المسيطرة كان يقطع الرأى العام إلى كتلتين لكل منها نفس أهمية الأخرى تقريباً ، الأمر الذى يهدد بالتسبب فى مواجهات عنيفة بين اليمين وبين اليسار ، كما كان الحال عليه دائماً فى أثناء الجمهورية الثالثة ، والذى كان قد أساء إليها كثيراً فى نظر الرأى العـــام .

فكان من الضرورى إذن القيام بعملية تجميع . وفهمت ذلك الأحزاب الثلاثة، التى كانت قد عادت بنفس قوتها تقريباً فى المجلس التأسيسى الثانى (يونيو-سبتمبر ١٩٤٦) ، فحققوا حلا وسطا ، ووضعوا فى مكان « نظام المجلس » الذى كان الإستفتاء العام قد رفضه ، نظاماً أكثر توازناً ، تركوا فيه مكاناً صغيراً لمجلس تشريعى ثان ، ودعموا قليلا فيه من سلطة رئيس الجمهورية . وطرح المشروع الدستورى الجديد للاستفتاء الشعبى فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ ، وكان مدعماً ومؤيداً هذه المرة بالأحزاب الثلاث الموجودة فى السلطة ؛ ومن سوء حظ واضعيه أن الجنرال ديجول خرج من تحفظه، وهاجمه علنيا فى خطابه لإبينال يوم ٢٢ سبتمبر ، وإتهمه بوضع مؤسسات فرنسا تحت سيطرة رغبات الأحزاب . وهذا التدخل من جانب الجنرال ديجول أدى إلى التأثير فى كثير من الناخبين ، وبخاصة من الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. ، الذين كان عليهم أن يختاروا بين ولاء وولاء آخر ، ولم يتمكنوا من الخروج من مثل هذا الوقف إلا بالإمتناع عن التصويت . وإذا كان المشروع قد تمت الموافقة عليه بتسعة ملايين « نعم » ضد ٧٫٨٣٠٫٠٠٠ « لا » ، فان عدد أصوات الممتنعين كان قد بلغ ٧٫٨٨٠٫٠٠٠ .

وأسس الدستور، الذى تمت الموافقة عليه فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ الجمهورية الرابعة ولكن فى ظروف لم تكن مواتية تماماً . فكان فى وسع خصوم المشروع

الدستورى أن يلاحظوا ، وربما ببعض من سوء النية ، أن هناك إثنان من كل ثلاثة فرنسيين ، تقريباً ، لم يوافقوا على الدستور الجديد لفرنسا .

وفى نفس الوقت الذى تمت فيه إعادة البناء الإقتصادى ، وإعادة البناء السياسى ، قامت فرنسا ببرنامج واسع للاصلاحات من أجل وصولها إلى حالة الرخاء .

ولا شك فى أن الرغبة فى الإصلاحات الاجتماعية كانت بالتأكيد قوية للغاية عند الرأى العام ، وبعد السنوات العصيبة للهزيمة وللاحتلال . ولقد عبروا عن ذلك بكل وضوح عن طريق ممثلى مناطق التحرير ، فرنسا الحرة عن طريق الجنرال ديجول، والمقاومة الفرنسية على لسان اللجنة الوطنية للمقاومة وميثاقها، وبعد أخذ ألفاظ عام ١٩٣٦ ، قامت الواحدة والاخرى باقتراح « إصلاحات فى البنيان » ؛ وبأخذ وحى من النمط السوفيتى، أضافوا مشروع لإدارة الإقتصاد عن طريق التخطيط ؛ وبترجمة الآمال الشعبية كانوا يأملون فى الوصول إلى تهدئة الصدامات الإجتماعية بعملية إحتواء أفضل للعمال داخل المشروعات. ولذلك فإنه قد تم ، فى مناخ من الإجماع ، أو شبه الإجماع، إصدار سلسلة من المراسيم من شهر ديسمبر ١٩٤٤ حتى شهر أكتوبر ١٩٤٥ ، ثم استكملوها بعد ذلك مباشرة بتشريعات تم التصويت عليها عند نهاية عام ١٩٤٥ وفى ربيع عام ١٩٤٦ .

وكانت أول الإجراءات هى التأميم . التأميمات التأديبية ، أولاً ، بالنسبة للمشروعات التى كانت قد عملت من أجل الاعداء ، (رينو ، ونوم والرون ؛ وتأميمات من أجل المصلحة الإقتصادية، بعد ذلك، وتتعلق بموارد الطاقة (مناجم فحم الشمال ، ووادى كاليه ، والغاز والكهرباء ، وأخيراً مجموع مصادر الفحم)

والإئتمان (بنك فرنسا، وأربعة من مصارف الإيداع: الكريدى ليونيه، وسوسيتى جنرال، والمركز الوطنى للادخار، والبنك الوطنى للتجارة والصناعة، وشركات التأمين الكبرى) .

وفى خلال شتاء ١٩٤٤ — ١٩٤٥ نظمت القرارات الكبرى ومدت من ميدان التأمينات الاجتماعية؛ وفى شهر أبريل ١٩٤٦ إتسعت التأمينات الاجتماعية وشملت كل أصحاب المرتبات ، وتم فى شهر أبريل ١٩٤٧ إنتخاب وبدء عمل مجالس الإدارة .

وجاء مرسوم ٢٢ فبراير ١٩٤٥ لكى يضمن تمثيل العمال فى المشروعات بانشائه لجان المشروعات، ثم جاء قانون ٢٤ أبريل ١٩٤٦ لكى يثبت وضعية مندوبى العاملين . وفى الريف ، تحسنت حالة المزارعين وزادت إستقراراً ، بعد أن كانت ضعيفة ، وذلك بوضعية المزارعة التى صدرت فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٥ .

ولنتذكر أخيراً أن الامنية شبه الجماعية لإدارة الإقتصاد قد أرضيت بإنشاء مجلس وقوميسيارية للخطة (مرسوم ٣ يناير ١٩٤٦) وإقرار « خطة للتجديد والتجهيز » فى ٧ يناير ١٩٤٧ .

ولذلك فإنه، منذ نهاية عام ١٩٤٦ كانت عملية إعادة البناء تسير على طريق سليم ، ودولة الرخاء قد وضعت أسسها ، والجمهورية الرابعة قد أخذت مكانها . وكان قد تم التوصل إلى هذه النتيجة الثلاثية عن الطريق العمل المشترك من جانب الجنرال ديجول وقوى ضخمة للرأى العام ، فى أول الأمر ، ثم ، وبعد القطيعة بين الجنرال والاحزاب ، عن طريق تكتل الثلاثة الرئيسية فيما بينها . ولكن سرعان ما إنفصمت عرى هذا التكتل الثلاثى (٥ مايو ١٩٤٧) ، ظاهرياً بسبب مسائل السياسه الداخلية، وفى الحقيقة بسبب المشكلات الكبرى بين الشرق والغرب .

وأجبرت بدايات الحرب الباردة الاحزاب على أن تعيـــد النظر ، فى الدول الديمقراطية فى أوربا الغربية ، فى مسألة دور ومكان الاحزاب الشيوعية ، التى إعتبرت على أنها عملاء للسياسة الروسية . وتم إبعادهم وإخراجهم مـن الحكومة فى فرنسا ، كما حدث فى غيرها .

ولكن القضاء على هـذا الاتجاه الثلاثى يمثـل نهاية « نظام شبه الإجمـاع » الذى كان قد ميز الفترة الكبرى الخاصة بإعادة البناء . وبعد ذلك ، وطوال بقية فترة نيابة المجلس الوطنى الأول ، ستكون الاغلبية التى يجب على الحكومات أن تستند إليها هى ما تسمى « بالقوة الثالثة » .

فما هى القوة الثالثة ؟ كما يدل إسمها ، فإنها القوة التى تختـلف عن القـوتين الاخرتين ، أى القوة الشيوعية ، والقوة الديجولية .

والواقع هو أن هذه القوة كانت قد ظهرت مع الإعلان بواسطة الجنرال ديجول ، فى خطبته فى ستراسبورج يوم ٧ أبريل ١٩٤٧ ، إنشاء «تجمع الشعب الفرنسى » Rassemblement du Peuple Français R P. F ؛ وهذا التجمع وقف ضد مؤسسات الجمهورية الرابعة ، ولكن « فى إطار القـوانين » . فـكان عليه أولا أن يثبت نفوذه فى البلاد ولقد تمكن من ذلك بسهولة عند أول فرصة، وهى فرصة الإنتخابات البلدية فى شهر أكتوبر ، وحيث حصل فى المدن الكبرى نسبياً على ما يزيد على ثلث أصوات الناخبين .

ولما كانت هذه القوة الثالثة مخنوقة بين الطرفين ، ولا يمكنها أن تضم سوى الاحزاب المؤسسة ، وهى أحـــزاب وسط اليسار (S. F. I. O.) والوسط (الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. والراديكاليون الاشتركيون) ؛ فإنه كان عليها أن تمتد صوب اليمين ، صوب المعتدلين. كما أنه لم يكن فى وسعها أن تحارب معارضيها الإثنين بنفس القوة : وهذا المشروع الذى كان هو مشروع ليون بلوم

Léon Blum إضطروا إلى التخلى عنه حينما عجزت هذه القوة الثالثة، بمدسقوط وزارة رامادييه Ramadier ، عن أن تحصل على ثقة المجلس من أجل تشكيل حكومة (٢١ ديسمبر ١٩٤٧) وكان إختيار المجلس لروبير شومان Robert Schuman ، كرئيس لمجلس الوزراء ، يعنى أنه كان يرغب فى أن يقوم بحرب أشد قوة ضد اليسار المتطرف عنها ضد الاتجاه الديجولى . وكذلك الحال بالنسبة لوزارة المالية ، التى أعطيت على التوالى الراديكالى رينيه ماير René Mayer بواسطة شومان رئيس مجلس الوزراء ، ثم للمعتدل بول رينو Paul Reynaud بواسطة الرئيس أندريه مارى André Marie ، ثم للمعتدل بتش Petsche بواسطة الرئيس كى Queuille يظهر الثقل المتزايد فى أهميته باستمرار لوسط اليمين ولليمين فى التوازن الوزارى. فالقوة الثالثة هى فى الحقيقة تكتل لا يجرؤ على أن يذكر إسمه من بين كل التشكيلات التى كانت ترغب فى الدفاع عن الجمهورية الرابعة ، من الحزب الإشتراكى حتى اليمين البرلمانى الكلاسيكى .

وهذا التكتل ، الذى كان شبه سرى ، وكان على كل حال رقيقاً ، وجد نفسه فى مواجهة مشكلات صعبة ، سواء فى السياسة الخارجية أو فى السياسة الداخلية .

ففيما يتعلق بالخارج، كان عليه أن يأخذ موقفاً واضحاً مع معسكرات الحرب الباردة . وكان الاختيار الذى قام به للزعامة الامريكية مدعماً بشكل واضح ومكثف من جانب الرأى العام، باستثناء الشيوعيين والمجموعات الصغيرة للمثقفين من « أنصار الحياد » . ودعمت مزايا خطة مارشال من هذا التأييد . ولكن، هل كان إختيار المعسكر الامريكى يتضمن إعادة تسليح ألمانيا الغربية؟ وستظل هذه المسألة الخطيرة ، وفى خلال سنوات عديدة ، تقسم القوة الثالثة وأكثر من

الرأى ، والحل القائم على حل وسط لمسألة اللجنة الأوربية للدفاع C. E. D. ستظهر على أنها حل خاطىء .

أما فيما يتعلق بالداخل ، فإنه كان على حكومات القوة الثالثة أن تتغلب على صدامات إجتماعية خطيرة ، مثل إضرابات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، والتى كان الحزب الشيوعى يشجعها ، وكان لا يرضى بإبعادة ، من الحكومة ، الأمر الذى سيظهر على أنه لفترة طويلة . ويتسبب فشل الاضرابات فى تفتت النقابة العامة للعمل C. G. T. التى كان قد أعيد توحيدها فى عام ١٩٤٤ : وكان خروج أصحاب إتجاه « قوة العمال » الذين سموا أنفسهم C. G. T. F. O. ، لا يترك للنقابة القديمة إلا الأعضاء الشيوعيين أو أنصار الشيوعية (١٣ أبريل ١٩٤٨) .

وكان على هذه الحكومات كذلك أن تتغلب على الصعوبات الاقتصادية الخاصة بنهاية فترة إعادة البناء . ونجحت فى ذلك عن طريق تسوية مصير الفرنك بطريقة خفض قيمته (سبتمبر ١٩٤٩) الأمر الذى ضمن إستقرار العملة لمدة تقرب من تسع سنوات ، وعن طريق إعادة إعطاء قوانين السوق قليلا قليلا مكاناً أكبر فى إدارة الاقتصاد .

ولكن المشكلة الأكثر خطورة والتى طرحت فى هذا الوقت ، دون أن تجد بلا شك تفهماً واضحاً من جانب الطبقة السياسية المسئولة ولا من جانب الرأى العام ، كانت هى مشكلة نهاية الاستعمار .

وكانت الإنذارات الأولى ، فى هذا الميدان ، قد ظلت غير مفهومة تماماً : فكانت إضطرابات سطيف وقالمة (مايو ١٩٤٥) ، ومراحل إعادة غزو الهند الصينية وحادثة هاى فونج (نوفمبر ١٩٤٦) ، وثورة مدغشقر (مارس ١٩٤٧) قد مرت بغير وضوح تقريباً من جانب جمهرة الرأى العام ، ولم تؤثر كثيراً على

إنسجام الإتجاه الثلاثى . وفى أثناء ذلك، كانت آمال الوصول إلى تغيير والتى كانت تحرك شمال إفريقية تجد ، وعن طريق الصدفة من جانب الأحداث والرجال ، إجابات متفرقة فكانت هناك مرونة وإسترخاء فى تونس، الأمر الذى بدا أنه يمهد بهذه المحمية صوب إستقلال ذاتى واسع ؛ وتشدد وتهديد فى المغرب ، من أجل ممارسة الضغط على سلطان يتزعم حركة المقاومة ؛ والبحث عن حل وسط فى الجزائر مع منح وضعية ٢ ديسمبر ١٩٤٧ ، ولكن فى نفس الوقت ممارسة لعبة مزدوجة تنزع ، بالضغوط الإدارية ، كل قيمة وكل معنى لإنتخابات المجلس الجزائرى الذى أنشأته هذه الوضعية . والواقع هو أن الموقف فى شمال إفريقية قد إستمر فى التدهور ببطء إلى الاعماق، حتى وإن كانت المظاهر قد ظلت براقة .

أما مسألة الهند الصينية ، فإنها أخذت أبعادا سيئة أولا ، لأنه منذ أن رفض هو شى مين Ho Chi-minh الشروط الفرنسية للهدنة (مايو ١٩٤٧) إمتدت عمليات حرب العصابات فى كل تونكين ، وأصبحت القوات الفرنسية منذ خريف ١٩٤٩ تدافع عن نفسها ؛ وبعد هزائم كاو بانج ولانج سون أصبحت دلتا النهر الأحمر نفسها مهددة . وبعد ذلك ، لأن الحزب الشيوعى كان يقوم فى الوطن الأم نفسه بعمليات قوية ضد حرب الهند الصينية وأخيرا ، وبنوع خاص، لأن حكومات القوة الثالثة، بأملها غير المجدى فى أن تجد مخرجاً دبلوماسياً لهذا الصدام ، قيدت نفسها بالسلاسل فى محاولة للبحث عن « مفاوض ممكن » ، وبشرط ألا يكون شيوعياً . وبإعطائها لرجل القش باو داى ما كانت قد رفضت إعطائه لهو شى مين ، حرمت الرأى العام من إمكانية الإختيار بين إختيارين واضحين ، وتوغلت أكثر وأكثر فى هذا الطريق المسدود الذى كان لا يمكن ، ورغم إستعادة الموقف العسكرى فى عام ١٩٥١ الذى يرجع إلى الجنرال دى لاتر دى تاسينى de Lattre de Tassigny ، الخروج منه إلا بمراجعة كاملة للسياسة

الفرنسية وإذا كان الرأى العام ، من جانب آخر ، يظهر القليل من القلق لنتائج العمليات ، نتيجة لسكون البلاد بعيدة للغاية ، ولأن الحرب كانت تقوم بها قوات محترفة ، وان الشباب من المجندين كانوا يهربون منها ، فإن هذا الرأى العام قد بدأ فى أن ينشغل بنتائج هذه الحرب على الاوضاع الداخلية فى فرنسا نفسها ، مثل الفضيحة المسماة « مسألة الجنرالات » ، التى كانت مقدمة لفضائح أخرى (مسألة تهريب القروش فى عام ١٩٥٣ ، ومسائل التهريب فى العام التالى) التى مست الثقة فى النظام نفسه ، وإلى حد بعيد .

٢ ـ بقية الدول المحررة :

من الطبيعى أن نجمع تحت إسم البينيلوكس الدول الثلاثة الموجودة فى غرب أوربا ، وهى بلجيكا ، وهولندا ، ولوكسمبورج ، وهى التى تكونه الآن . والواقع أنه فى أثناء الحرب ، ومنذ ٥ سبتمبر ١٩٤٤ ، قامت الحكومات الثلاث ، التى كانت ملتجئة إلى لندن ، بالاتفاق على إلغاء الجمارك بين بلادها ، وعلى أن يطبقوا تعريفة جمركية مشتركة على الدول الأخرى . ومع ذلك ، فإن هذه المبادىء لم تطبق إلا تدريجيا ، وإبتداء من عام ١٩٤٨ فقط . ووضعت إتفاقيات عديدة دعمت التعاون بينهم حتى عام ١٩٥٨ ، حيث تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الاقتصادى التى عقدت لمدة خمسين عاماً وصالحة للتجديد . ويظهر هذا الاتفاق ، ورغم الصعوبات التى ميزت هذه المحادثات فى بعض الحالات ، تشابه المواقف ، كما يظهر ذلك أيضاً السياسة الفعلية المشتركة التى إنتهجتها هذه الدول الثلاث فى شئون الدفاع : فلقد وقعت هذه الدول الثلاث ، ومنذ شهر مارس ١٩٤٨ ، ميثاق بروكسل ، ثم فى شهر أبريل ١٩٤٩ معاهدة شمال الأطلنطى .

وكما كان عليه الحال مع فرنسا ، كان على هذه الدول الثلاث أن تجد حلا

لمشكلات إعادة البناء ، الإقتصادية والسياسية ، ومن أجل هذه الثانية ، حاولا لعلاقاتها مع امبراطوريايها الإستعمارية .

ولم تمثل عملية إعادة البناء الإقتصادى فى كل مكان نفس الصعوبات . فكانت لوكسمبورج وبلجيكا قد تحررت قبل غيرها منذ شهر سبتمبر ١٩٤٤ ؛ وفى أثناء ذلك الوقت كان جزءاً من أراضى لوكسمبورج قد تخرب عند نهاية نفس العام نتيجة للهجوم الألمانى على الآردين ، ثم حرر من جديد بالهجوم المضاد الأمريكى فى شهر يناير ١٩٤٥ . وكان فشل آرنهم قد عطل وقت طويل أمر تحرير هولندا ، الذى لم يتم الحصول عليه بواسطة القوات الكندية إلا فى شهر أبريل ١٩٤٥ ، وبعد المقاساة العنيفة للأشهر الأخيرة من الحرب ، والتى مات فى أثنائها الآلاف من الأشخاص ، من الجوع . وبعد أن كان الألمان قد خربوا روتردام فى شهر مايو ١٩٤٠ ، قاموا ، فى إنسحابهم ، باغراق أقاليم واسعة ساحلية أو جزرية . وعلى البحر ، تحطمت غالبية سفن الأسطول التجارى . ولم يكن العملاء المعتادون ، وهم بريطانيا العظمى وألمانيا ، قد أصبحوا بعد فى حالة تسمح لهم ، ونتيجة للاحتلال أو لسياسة التقشف ، بالعودة إلى مشترياتهم وأخيراً ، فإن الموارد التى كانت تأتى من المستعمرات كانت مهددة بأن تختفى نتيجة لاعلان سوكارنو ، منذ ١٧ أغسطس ١٩٤٥ ، بإستقلال « جمهورية إندونيسيا » .

وفى هذه الدول ، التى كانت حريصة كل الحرص إتجاه الحرية الإقتصادية ، تمت عملية إعادة البناء طبقاً لخطة محددة تماماً (دون أن نتحدث عن التخطيط أبداً) وطبقت بكل الطاقات . وفرضت عملية ليفتنك Lieftinck ، وهو إسم وزير المالية ، فى شهر سبتمبر ١٩٤٥ « أسبوعاً بدون نقود » ، وفى أثنائه كانت أوراق العملة تودع فى المصارف ، وتوقف حركتها خلال بعض الوقت . وعلى المدى الطويل ، تم الإحتفاظ بالاستيعار نتيجة لسياسة معونات للمنتجين

ولمطالب إرتفاع الأجور ، الأمر الذى إحتواها فى نفس الوقت . وفى شهر يونيو ١٩٤٦ ، تم تأميم بنك الأراضى المنخفضة . ومال الموقف صوب التحسن بعد تغير عام ١٩٤٨ . فتطبيق الإتفاقيات الجمركية مع بلجيكا ولوكسمبورج ، والعودة القوية للتصدير صوب ألمانيا الغربية ، مدعمة بالاصلاح النقدى لشهر يونيو ، الذى دعم بخطة مارشال . وإذا كان الفلوران قد خفض قيمته فى خلال العام التالى ، فإن ذلك كان يرجع إلى ضرورة الدخول فى الصف مع المستوى الجديد للجنيه الإسترلينى ويسمح بعودة التصدير صوب بريطانيا العظمى ، التى كانت فى دور النقاهة وفى عام ١٩٥٠ ، كانت عمليـــة إعادة البناء قد تمت تقريباً ، ولكنه كان من الضرورى إنتظار عام ١٩٥٢ من أجل إختفاء العجز فى التجارة الخارجية . وإبتداء من هذا التاريخ ،كان الإزدهار الإقتصادى لهولندا ، والذى رجع إلى تقدم زراعة علميـة ، وإلى تصنيع سريع للغاية ، ساعد عليه إكتشاف الغاز الطبيعى فى درنت ، والتجديد الخارق للعادة لميناء روتردام ، يثير الدهشة والإعجاب : فمن سنة ١٩٥٢ إلى ســـنة ١٩٦٠ تضاعف الدخل القومى .

ووجدت بلجيكا نفسها ، عند نهـــاية الحرب ، فى موقف أقل مأساوية . فكان الألمان ، فى غالبية الأحيان ، قد إحتفظوا للمصانع بنشاطها ، فلم تكن هذه المصانع فى حاجة إلى إعادة تعديل سريع ؛ رغم أن سرعة أنواع الآلات ستضطر لوقت غير طويل إلى إبطاء الإنتاج . وظل ميناء أنفرس سليما ، وضمن منذ خريف ١٩٤٤ تموين الأعداد الضخمة من تركيزات قوات الحلفاء ، وكان من الضرورى دفع رسوم الرسو فيه ، وهى مرتفعـــة للغاية ، بالدولار أو بالاسترلينى . وسمحت الاحتياجات الكبيرة لاوروبا فى الفحم ، وشراء الولايات المتحدة للأورانيوم بعصابات سهلة للفحم البلجيكى ، ولمناجم الكنغو . ومنذ

التحرير ، أعطى مثل الصرامة الإقتصادية بوزير المالية كاميل جوت Camille Gutt ، الذى إضطر من أجل الربط بين إنهيار سعر العملة ، وبين إرتفاع الأسعار ، إلى فرض اصلاح جعله شهيراً فى أوروبا : تثبيت كل الممتلكات من الفضة ، ومؤقتاً بنسبة ٤٠ ./. من قيمتها ، ونهائياً بنسبة ٦٠ ./. ؛ وتثبيت الودائع فى المصارف والممتلكات المنقوله الأخرى حتى مستوى ٨٠ ./. ؛ ووضع حد أعلى للأجور بنسبة ٦٠ ./. من مستوى أجور ١٩٤٠ ؛ وتحديد المبلغ الذى يمكن لاى فرد أن يتعامل فيه مباشرة بمقدار ٢٫٠٠٠ فرنك ؛ وأعطى مبدأ الدعم لمنتجى المواد الاساسية . وإبتداء من هذه العملية الجراحية ، تم تطبيق سياسة ليبيرالية حقيقية ؛ ولم تحدث تأميمات ، ولا تخطيط ، وكان كل ما حدث هو « خفض إرغامى » للأسعار ، نجح فى عام ١٩٤٦ . ومع نقد متين ، وإنتاج متزايد ، ومصادر مضمونة ، تمكنت بلجيكا من أن تحصل على فترة ثراء ، وهى سنوات الإنطلاق من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٥ . وجاءت الصعوبات بعد ذلك مع أزمة الفحم ، أى إنخفاض دور الفحم كمصدر للطاقة ، وتقدم السن أكثر من من اللازم بالتجهيزات ، وزيادة فقر المناجم القديمة . وأصبحت نهاية سنوات الخمسينيات ، وهى تمثل حالة إستثنائية بالنسبة لاوروبا الغربية ، فترة صعوبات إقتصادية بالنسبة لبلجيكا .

ولم تعرف لوكسمبورج تقلبات . وبعد الإجراءات الحاسمة (تثبيت الودائع ومراقبة النقد) ضمنت عملية إعادة البناء بسرعة ، إذ أن أوروبا كلها كانت فى حاجة إلى الصلب الذى كانت تنتجه الثلاث شركات الكبرى فى لوكسمبورج ، وسمحت لها إستعادة الاوضاع الاقتصادية فى ألمانيا الغربية بأن تستعيد عميلها الثانى (بعد بلجيكا) . ولما كانت الليبيرالية الإقتصادية والتشريع الضرائبى المواتى عوامل جذب ، فان شركات أجنبية عديدة أنشأت مراكزها فيها .

وكان إنضمامها إلى المجموعة الاوروبيـة للفحم والصلب C. E. C. R. ثم إلى السوق المشتركة ، قد جعل منها مركزاً أوروبيا هاماً .

وفرضت عملية إعادة البناء السياسى بعض المشكلات الشائكة : مثل المشكلة الخاصة بإستقبال الملوك والحكومات التى كانت فى المنفى، عند عودتهم ، ومشكلة التطهير ، ومشكلة إحتواء القوى السياسية الجديدة .

أما الملوك الذين كانوا قد إلتجئوا إلى إنجلترا (ولهلمينا Wilhelmine ملكة هولندا) أو إلى الولايات المتحدة (الأميرة شارلوت أميرة لوكسمبورج) قد أحسن إستقبالهم عند عودتهم : فبهربهم من قوات الأعداء فى عام ١٩٤٠ ، أظهروا أنهم لا يوافقون على الهزيمة وبهذا الموقف كانت الملكة ولهلمينا قد حصلت على هيبة وعلى شعبية كانت تنقصها قبل ذلك ؛ وأحسن من ذلك ، فإنها بموافقتهـا على أن تترك العرش ، وبعد خمسين عاماً من الحكم ، لابنتها جوليانا Guliana (٤ سبتمبر ١٩٤٨) ، فإنها أعطت للتاج بريقاً جديداً .

وكانت حالة الملك ليوبولد البلجيكى مختلفة عن ذلك تماماً : فكان الملك فى المنفى ، ولـكن لأن الجيوش الألمانية كانت قد أجبرته على ذلك . وحين حررته القوات الأمريكية ، أعلن ليوبولد ، فى ٥ يونيو ١٩٤٥ ؛ رغبته فى العودة إلى عرشه . ولـكنه إصطدم بمعارضة قوية من جانب أوساط اليسار ، وإنقسمت الحكومة على نفسها فى أمر أن تكون عودته مواتية ، ولم تعط المفاوضات الطويلة أية نتيجة ، وتمت الإنتخابات العامة فى ١٧ فبراير ١٩٤٧ على أساس المسألة الملكية . وكانت الإجابة العامة للشعب (وهى إجابة الرجال ، إذ أن النساء والذين إعتقدوا أنهم من أنصار عودة الملك ، لم يحصلوا على حق التصويت) قد إعتبرت على أنها رفض . ومع ذلك فانهم طالبوا بالإستفتاء ، أو « بأخذ الرأى الوطنى » . وبعد الإنتخابات الجديدة ، فى ٢٦ يونيو ١٩٤٩ ، والتى حصلت فيها

النساء أخيراً على حق التصويت ، والتى كانت أصواتهن فيها غالباً مواتية، حصل على الأصوات اللازمة لعودته . ولقد أعطته الإنتخابات الوطنية فى ١٢ مارس ١٩٥٠ أغلبية تزيد على ٥٧٪ . ولكنه فى الوقت الذى دعاه فيه البرلمان إلى أخذ سلطانه ، وعاد إلى بروكسل (يوليو ١٩٥٠) ظهر فيه هياج شعبى ، تسبب فيه القادة الإشتراكيون ، ومن بينهم سباك P. H. Spaak ، وإمتد إلى كل الجزء المتحدث بالفرنسية فى البلاد . وإضطر الملك، من أجل أن يتحاشى حرباً أهلية، إلى أن يتراجع : ففى ٣١ يوليو ، أعطى سلطاته لإبنه بودوان Baudoin ، الذى تنازل ، حين بلوغه سن الرشد ، لصالح والده (١٦ يوليو ١٩٥١) .

ولقد تركت المسألة الملكية آثاراً عميقة فى النفوس . وكانت قد أثارت حدة الخصومات السياسية ، وأعادت مآسى الإحتلال ، وانتهى بها الامر الى أن تجعل البعض يقفون فى وجه البعض الآخر ، من الفلمنكيين ومن الفالون . وكان من الممكن إعتبار إنتصار هؤلاء الأخيرين على أنه ، من بعض المواقف ، انتقام ؛ ولكنه كان يهدد بأن يستتبع إنتقامات أخرى .

وفى هذه الدول الثلاث ، سويت مسألة التطهير بسرعة: ١٠,٠٠٠ مقبوض عليهم فى لوكسمبورج ، ١٠٠,٠٠٠ وفى هولندا ، و ٣٠٠,٠٠٠ فى بلجيكا . ولا شك فى أن عملية التطهير كانت أكثر قسوة فى هولندا ، التى تم فيها الاعدام رميا بالرصاص على النـــازى الهولندى Mussert ؛ ولكن الرئيس ديجريل Degrelle التجأ الى اسبانيا ، وحصل على حق اللالتجاء السيـــاسى ، رغم مطالب الحكومة البلجيكية .

ولقد تمكنت قوات سياسية جديدة ، تولدت عن المقاومة ، أو تدعمت بها ، من أن تنضم بصعوبات كبيرة الى نظام الاحزاب . وفى اليوم التـالى للتحرير ، اضطرت الحكومات ، العائدة من لندن ، الى أن تمحى نفسها فى فترة

قريبة أو بعيدة (٢٣ سبتمبر ١٩٤٤ اعادة تشكيل وزارة ديبونج Dupong في لوكسمبورج، وفي ٣ مايو استقالة وزارة جربراندي Gerbrandy في هولندا) وكان خلفاؤهما (فان أكر Van Acker في بلجيكا، وشرمرهورن Schermerhorn في هولندا) حكومات ائتلافية. وكان الشيوعيون في لوكسمبورج (وزير واحد) والبلجيكيون (أربع وزراء) قد قبلوا، ولكنهم كانوا قد استبعدوا في هولندا. وفي هذه الدولة الاخيرة وحدها، أدت المقاومة الى ميلاد حزب جديد، هو «حزب العمل» لشرمرهورن Schermerhorn، الذى نتج عن الحركة الشعبية الهولندية. وضمنت له انتخابات ١٧ مايو ١٩٤٦، ٢٩ مقعدا ضد ٣٢ للحزب الكاثوليكى، الذى حكم معه خلال بضعة سنوات. وفى بلجيكا، أخذ الحزب الكاثوليكى، فى شهر أغسطس ١٩٤٥، إسم الحزب المسيحى الإشتراكى؛ وظل مع الحزب الاشتراكى P.S.B.، ونتيجة لإنهيار الحزب الليبرالى، هو الحزب المسيطر (٤٨٪ من أصوات إنتخابات ٤ يونيو ١٩٥٠ والأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس) وكانت وزارة ديفيوسار Duvieusart، التى تشكلت فى ٨ يونيو، هى الوزارة الأولى المسيحية — الاشتراكية فى فترة ما بعد الحرب.

وإذا كانت الحياة السياسية، فى بلجيكا، قد خضعت للمسألة الملكية، فإن المسألة الاستعمارية هى التى كانت تزيد من حدة الصراعات فى هولندا. ذلك أن أحزاب اليمين قد إعتبرت أنه، مهما كان الحل الذى سيتخذ بالنسبة لجمهورية إندونيسيا المستقلة، فإن موارد هذه الأخيرة سوف تبقى على أنه لا يمكن الإستغناء عنها بالنسبة للوطن الام؛ أما أولئك الموجودون فى الوسط وفى اليسار فإنهم كانوا مستعدين لإعطاء بعض التنازلات، ولكنهم لم يقدموا برنامجا محددا. وأدت هدنة بتافيا (أكتوبر ١٩٤٦) ومشروع إتفاق لينجاجاتى، الذى

تنبأ بإتحاد هولندى — إندونيسى إلى إنقسام فى حكومة بيل Beel ؛ وأدت سياسة إعادة الغزو التى حاولوها فى عام ١٩٤٨ إلى إنقسام أكثر عمقاً بين الأوساط السياسية . وأخيراً ، وعن طريق إتفاق شهر نوفمبر ١٩٤٩ ، فى مؤتمر المائدة المستديرة ، الذى كان قد إنعقد فى لا هاى ، والذى إنتهى إلى الإعتراف بسيادة جمهورية الولايات المتحدة الإندونيسية ، بواسطة الحكومة الهولندية ، تركت مرارات عديدة وكانت عودة المعمرين الذين فقدوا ممتلكاتهم قد تسببت فى الوطن الأم فى نشأة هياج لم ينقطع إلا مع إستعادة الإقتصاد الهولندى لمكانته التى كانت له ، والرخاء الواضح لسنوات الخمسينيات .

أما الدول الاسكندنافية ، فإنها لم تدخل كلها فى نطاق الدول المحررة فى غرب أوربا . فكانت الدانمرك وحدها والنرويج هى التى عرفت الإحتلال الألمانى ؛ أما فنلندا فكانت دولة مهزومة ، ولكنها هزمت بواسطة الإتحاد السوفيتى ؛ وكانت السويد قد ظلت محايدة فى أثناء الحرب . وهذا التنوع لأحوال ما بعد الحرب ، قلل من حدته بعض المعالم المشتركة الأكثر قدماً : فكانت قوة الأحزاب الإشتراكية ، والتى كانت فى السلطة فى الدانمرك منذ عام ١٩٢٩ ، وفى السويد منذ عام ١٩٣٢ ، وفى النرويج منذ عام ١٩٣٥ ، ووجود تشريع اجتماعى متقدم وقوة الشعور الديمقراطى والشعور بالمسئولية المدنية ، هى التى أدت إلى تهدئة الصدامات السياسية .

ورغم مقاساة الحرب والإحتلال ، فإن التحرير لم يتسبب ، فى النرويج وفى الدانمرك ، فى تغيرات سياسية هامة . ويرجع ذلك لأسباب كثيرة . فى المكان الأول ، كانت هناك شعبية الملوك (هاكون السابع Haakon VII فى النرويج ، وكريستيان العاشر فى الدانمرك) وهيبة مواقفها ، التى أظهرتها كمثل للوطنية ؛ وكانت حكمتها ، وشعورهما بالواقعية ، هى التى دفعت بها ، ومنذ إستسلام ألمانيا ،

إلى تشكيل حكومات جديدة تجمع ممثلى الأحزاب القديمة مع ممثلى المقاومة ، بما فى ذلك الشيوعيين . وبعد تلك السرعة ، والعنف (تنفيذ الحكم فى كيسلينج Quisling مع واحد من وزرائه) والفاعلية للقيام بحركة تطهير التى أنهت عملية تسوية الحسابات . وأخيراً ، عملية القيام بانتخابات عامة (٨ أكتوبر ١٩٤٥ فى النرويج ، و ٣٠ أكتوبر فى الدانمرك) والتى وضعت النقط على الحروف بالنسبة للقوى السياسية ، وسمحت بتكوين حكومات مستقرة . وفى الدانمرك ، وبعد نجاح الحزب الليبيرالى الفلاحى ، عاد الحزب الإشتراكى إلى السلطة ، فى عام ١٩٤٧ ؛ ومكث فيها خلال ما بقى من سنوات الخمسينيات ؛ وفى النرويج كون جرهاردسن Gerhardsen حكومة اشتراكية متجانسة ، واحتفظ الحزب الاشتراكى بالأغلبية المطلقة فى مقاعد البرلمان حتى عام ١٩٦١ ، وبالحكومة حتى عام ١٩٦٥ .

ووجدت السويد نفسها ، فى عام ١٩٤٥ ، فى موقف موات جداً : فالأراضى لم تنتهك ، والقدرة الصناعيه سليمة ، والاحتياطى النقدى متوفر . ومع ذلك فقد كان عليها ، وبسبب إنهيار ألمانيا ، أحد عملائها الرئيسيين ، أن تعيد توجيه تجارتها الخارجية . وسمح لها فتح تيارات تجارية جديدة مع بولندا والإتحاد السوفيتى أن تقلل من خضوعها بالنسبة لبريطانيا العظمى ، وإن كان ذلك بنسب لا تكفى لكى تجعلها تهرب من التأثر بعمليات إنخفاض قيمة الجنيه وكان إنخفاض قيمة الكورونة ، الذى تلى مباشرة إنخفاض قيمة الجنيه ، يعطى الدليل على ذلك . وبعد بداية صعبة ، دخل الإقتصاد السويدى ، فى سنوات الخمسينيات ، فى مرحلة توسع واضحة : فتضاعف إجمالى الانتاج القومى فى عشر سنوات (١٩٥٠ — ١٩٦٠) . وكان هذا الرخاء فى صالح الحزب الحاكم ، وهو الحزب الاشتراكى . وعند وفاة رئيس الوزراء هانسون Hansson (اكتوبر ١٩٥٥) أخذ الزعيم الجديد تاج إرلاندر Tag Erlander زمام الحكومة مكانه .

وعلى العكس من ذلك كان مصير فنلندا هو مصير دولة طحنتها الحرب ومهددة بأن تبتلعها دولة منتصرة وكان ثمن هذه الهزيمة هو دفع غرامة حربية لمدة ثمان سنوات لمبلغ ٣٠٠ مليون دولار ؛ وإعادة تثبيت ٤٠٠,٠٠٠ لاجىء آتين من الأقاليم التي تم التنازل عنها للاتحاد السوفيتي ، والذين تم توطينهم على أراض جديدة أو على أراض أخذت من كبار الملاك، وعملية إعادة بناء إقتصادى كانت تتطلب عمليات إستيراد ضخمة للمنتجات الروسية ؛ والرفض ، رغما عنها وتحت الضغط ، لمعونة مارشال ، ثم التوقيع في شهر يونيو ١٩٥٠ على معاهدة تجارة جعلت من فنلندا تابعاً إقتصاديا للاتحاد السوفيتي . وفي الداخل ، كانت الحالة السياسية خاضعة تماماً لمسألة الموقف تجاه الدولة الكبرى المجاورة. ولكى تزيل الشكوك، قامت فنلندا بعملية تطهير، لا ضد المتعاونين، ولكن ضد العناصر الوطنية التي كانت مسئولة عن السياسة الفنلندية منذ عام ١٩٣٩؛ واختارت لرئاسة الوزارة ثم لرئاسة الجمهورية ذلك الرجل الذى كان يحظى بالثقة السوفيتية، باسيكيفى Passikivi ، وبعد تقاعده في عام ١٩٥٦ المزارع كاكونين Kekkonen ، الذى كان أقل عداء للشيوعية من الإشتراكيين . وكان « خط باسيكيفى - كاكونين » هو الثمن الذى تدفعه فنلندا للاحتفاظ بسيادتها .

وكان التنوع ، الموجود في السياسة الداخلية ، أكثر وضوحاً في السياسة الخارجية للدول الاسكندنافية . فكانت الدانمرك والنرويج ، وبعد شيء من التردد ، قد إنضمت إلى المعسكر الغربى ، ودخلت في منظمة الأطلنطى، وإن كان ذلك قد إصطحب في نفس الوقت بتحفظ بعدم إقامة أى قاعدة أجنبية على أراضيها. والسويد ، وبعد أن كانت قد إقترحت وبدون جدوى على جيرانها مشروع إنشاء «إتحاد دفاعى شمالى»، قد طبقت بكل صرامة مبدأ «الحرية بالنسبة للمحالفات»، كشكل جديد للحياد ، وإن كان ذلك نظير دفع ثمن له يتمثل في تحمل مصروفات

كبيرة للتسليح. ولم تتمكن فنلندا من تجنب الوصول إلى مرحلة التبعية الاجبارية إلا برفضها الدخول فى حلف الأطلنطى وحتى فى كل كتلة إسكندنافية محايدة. وظلت وضعيتها، فى آخر الأمر، هى وضعية حياد تحت الرقابة.

٣ ـ إعادة بناء ألمانيا :

أما فيما يتعلق بألمانيا، المهزومة والمحتلة، فإن عام ١٩٤٥ كان يمثل « عام الصفر ». وكانت قد فقدت كل شىء، تقريباً : سلامتها، ووحدتها، وسيادتها. ولم تعد سوى « ألمانيا المنتصرين »، الذين تكفلوا بها مؤقتاً بعد أن إقتطعوا منها ١١٥ر٠٠٠ كيلو متر مربع (من ٤٧٠ر٠٠٠ فى عام ١٩٣٧) أعطيت للاتحاد السوفيتى ولبولندا.

وكانت نية المنتصرين، وعلى الأقل فى الغرب، واضحة : عقاب الألمان، لاعادة تربيتهم ومع ذلك، فإن هذه المرحلة الأولى فى تاريخ ألمانيا بعد الحرب، وهى مرحلة العقاب، كانت قصيرة. ولأسباب مختلفة، منها الداخلية ومنها الخارجية، ستعود ألمانيا الغربية، وفى وقت قصير، وتصبح دولة عظمى.

واتجهت سياسة الحلفاء لعقاب المسئولين عن الحرب وجرائم النازى فى أول الأمر إلى كبار المسئولين، إما بصفة فردية، أو بصفة جماعية : ففى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥ إفتتحت فى نورمبرج جلسات المحكمة الدولية المكلفة بمحاكمة ما يقرب من عشرين رئيس نازى وبعض « المجموعات المجرمة »، مثل حكومة الرايخ، وهيئة أركان الحرب، والقيادة العامة، والأمن الألمانى S.A، والأمن السرى S.S، والجستابو. ومعظم هذه المنظمات أعلن، بعد محاكمة إستمرت لمدة عشرة أشهر، أنها مذنبة ومدانة، وصدر إثنى عشر حكماً بالاعدام شنقاً، وسبعة أحكام بالسجن على الأفراد. وقابل الرأى العام الألمانى أحكام نورمبرج مقابلة سيئة،

ولم ير فيها سوى محاكمة المنتصرين للمنهزمين .

وحل الجيش الألمانى،ومنع الحزب الوطنى الإشتراكى،وكانت دول الحلفاء ترغب فى الوصول إلى ماهو ابعد من ذلك بقيامها بعملية إستئصال جذور النازية. ولكن العملية كانت صعبة نتيجة للاجراءات التى يمكن بهاقياس درجة المسئولية الفردية ، وإختلاف مواصفاتها دائماًمن منطقة إحتلال إلى منطقة أخرى وزادت صعوبة العملية ، مع الوقت ، نتيجة لحاجة سلطات الاحتلال إلى الاستناد، ومن أجل إدارة مناطقها ، إلى رجال قادرين ، دون أن تنشغل كثيراً بماضيهم .

وفى تفكير الغربيين،لم يكن من ضرورى أن تصبح عملية إستئصال الإتجاهات النازية سوى خطوة قصيرة من أجل اعداد عمل له مدى آخر، وهو عملية إدخال الاتجاه الديمقراطى فى المانيا . وكان الأمر يتعلق هنا بالتربية أكثر من تعلقه بالعقوبة . وكانت الوسيلة لذلك تتمثل فى أول الأمر فى السماح وفى تشجيع إعادة تكوين الأحزاب السياسية القديمة ، التى كان هتلر قد ألغاها ، أو المساعدة على ظهور غيرها . وسمح فى الغرب ، للحزب الإشتراكى ، وبعد إجتماع أظهر عدم إمكانية الوصول إلى وفاق بين زعماء مناطق الإحتلال الغربية والسوفيتية ، بأن يعمل فى بداية ١٩٤٦ ؛ والحزب الاشتراكى الديمقراطى S. P. D. ، عقد مؤتمره الأول فى هانوفر يوم ١٠ مايو ، وانتخب كقـادة له كورت شوماشر Kurt Schumacher الذى كان قد عذب فى معسكرات الإعتقال النازية ، وإريك أوليناور Eric Ollenhauer ممثلاً للاشتراكيين فى المنفى وفى نفس الفترة، وفى مدن كثيرة، قام المناضلون الكاثوليك والبروتستانت، والذين تعرضوا هم كذلك لإضطهادات النازى ، بإنشاء الإتحاد المسيحى الديمقراطى C. D. U. ، الذى وافق ، فى مؤتمره فى آلن (فبراير ١٩٤٧) على برنامج متقدم ، يستوحى من النقابيين وكاثوليك اليسار ؛ ولن يتأخر الوقت كثيراً ، مع ثقل إنتخابات

محافظة عن أن تجعله يترك هذا البرنامج فى صالح برنامجاً أكثر إعتدالاً ، وهو برنامج دسلدوروف (يوليو ١٩٤٩) . ولم يكن الإتحاد المسيحى الديمقراطى، قبل ١٩٥٠ ، منظماً على مستوى المناطق الثلاث ؛ ولكنه ظل إتحاداً لأحزاب تشكلت على مستوى المقاطعات، ولم يصبح كونراد آديناور Konrad Adenauer رئيساً للحزب إلا بعد وصوله إلى المستشارية ومن جانبهم ، قام المعتدلون ، هنا وهناك ، بتشكيل تجمعات ليبيرالية إنتهى بها الأمر إلى أن تتحد مع بعضها ، فى ديسمبر ١٩٤٨ ، فى حزب حر ديمقراطى F. D. P. وضع نفسه تحت زعامة تيودور هيس Theodor Heuss . وفى خارج هذه الأحزاب الثلاث الكبرى، لم تتمكن التشكيلات السياسية الأخرى من أن تصل إلى تكوين تنظيمات تبقى ، ولا قوية .

ومع تشكيل الاحزاب السياسية ، أسهمت الممارسة الإنتخابية بفاعلية فى تعلم الديمقراطية . ومنذ عام ، كانت الانتخابات المحلية، وعلى مستوى المقاطعات، والتى كانت سلطات الإحتلال قد سمحت بها، قد إنتظمت من أجل إختيار اعضاء مجالس المقاطعات . وفى المناطق الفرنسية والامريكية كسبها المسيحيون الديمقراطيون ؛ وفى المنطقة البريطانية ، كسبها الاشتراكيون ، وفى أى مكان لم يتمكن الحزب الشيوعى من الحصول على أكثر من عشر الأصوات .

وكان عقاب المانيا يتضمن كذلك مظهراً إقتصاديا ، وهو التعويضات . ومثل المنتصرون فى الحرب العالمية الاولى ، كانت نية المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية « إجبار ألمانيا على أن تدفع ». ولكن دروس سنوات العشرينيات كانت لا تزال موجودة فى الأذهان : فكانوا لا يرغبون فى مدفوعات عينية ، ولا فى تسويات بالسلع ، إذ أن الواحد والآخر كان يستتبع تنمية لطاقات وقدرات الإنتاج الالماني . ولذلك فإن الحلفاء قد قرروا أن تقوم ألمانيا بالدفع

من أصول التجهيزات ؛ وقاموا من أجل ذلك بعملية « فك » للمصانع التي ستنقل آلاتها إلى البلاد المنتصرة .

وهذه السياسة التي طبقت بطريقة غير منتظمة من جانب سلطات الإحتلال، عنيفة في الشرق ، وغير كافية في الغرب (وحيث قدر تخفيض القدرة الإنتاجية بما يقل عن ٦٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب) ، أصبحت موضوعاً للتساؤل في أثناء عام ١٩٤٦ . ولاحظوا عندئذ أن الإتحاد السوفيتي كان قد عمل إنفصالا شديداً بين منطقة إحتلاله،وبين المناطق الأخرى،وأنه ليست هناك أية تموينات تأتي من الشرق ، وظهر أن ألمانيا الغربية ليست لديها القدرة على أن تضمن معيشة أهاليها نفسها . وزادت حدة المشكلة خاصة وأن عدد سكانها قد تزايد بشكل خطير مع ورود سبعة ملايين من « المطرودين » من أوربا الوسطى ، ومئات الآلاف من « المهاجرين » الآتين من المنطقة السوفيتية : وبلغت درجة كثافة السكان في ألمانيا الغربية ، والتي كانت ١٦٠ في عام ١٩٣٩ ، ما يقرب من ٢٠٠ في عام ١٩٥٠ .

فكان من اللازم إذن،وكانت هذه هي المرحلة الثانية في سياسة الحلفاء الغربيين، جعل الألمان يعيشون على مواردهم الخاصة ، أي السماح لهم بأن ينتجوا بدرجة كافية تسمح لهم بأن يدفعوا ، بتصدير منتجاتهم المصنعة ، وارداتهم من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية . وقامت السلطات الأمريكية في المكان الأول بفهم ضرورة التخلي عن السياسة المكلفة الخاصة « بالمساعدة على الإستهلاك » من أجل سياسة « المساعدة على الإنتاج » . وبعد أن كانت قد إقترحت ، في ٢٠ يوليو ١٩٤٦ ، إتحاد إقتصادي لمناطق الإحتلال الاربع ، وواجهت الرفض السوفيتي، والرفض الفرنسي ، حصلت الحكومة الأمريكية في ٢ ديسمبر على موافقة بريطانيا العظمي على الدمج المتزايد لمنطقتيهما . وهذا الدمج تحقق في أول يناير ١٩٤٧ ؛ وفي

٢٩ مايو إنشىء « المجلس الإقتصادى » « للمنطقة الثنائية » ؛ وفى ١٢ يوليو تمت الموافقة على قبول إستفادة ألمانيا من مشروع مارشال . وفى ٩ فبراير ١٩٤٨ أنشأ ميثاق فرانكفورت للمنطقة الثنائية سلطة تنفيذية إقتصادية وسلطة تشريعية عهد بها إلى الألمان. ولكن أزمة عام ١٩٤٨ كانت قد فتحت فترة الحرب الباردة، والتى كانت ألمانيا هى سببها ، وكذلك المستفيدة منها وفى ٥ مارس قرر المؤتمر الغربى الثلاثى فى لندن زيادة التعاون الإقتصادى بين المناطق الثلاث الداخلة فى نطاق مشروع مارشال . وكان رد الفعل الروسى فى ٢٠ مارس (ترك الماريشال سوكولوسكى Sokolowsky مجلس الإشراف المشترك للحلفاء) كافيا لإنهاء الإدارة الرباعية لألمانيا . وجاءت مسائل حصار برلين ، والإصلاح النقدى الذى فرضه الغربيون فى ٢١ يونيو ، والجسر الجوى ، لكى تسهل عملية إعادة بناء ألمانيا الغربية . وفى ٨ أبريل ١٩٤٩ ، إنضمت منطقة الاحتلال الفرنسية إلى المنطقة الثنائية لكى تكون منطقة ثلاثية ؛ فاصبح يكفى أن يجمع مجلس تأسيسى، والذى كان مبدؤه قد قبل منذ ٧ يونيو ١٩٤٨ بواسطة وزراء خارجية فرنسا، وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة لكى يعطى للمنطقة الثلاثية، المؤسسات التى ستجعل منها جمهورية ألمانيا الإتحادية .

وهكذا بدأت المرحلة الثالثة لإعادة بناء ألمانيا وما داموا قد قبلوا فكرة إنشاء ألمانيا الغربية ، ووافقوا على أن يبعدوا عنها أطماع الإمبريالية السوفيتية ، وحاولوا حتى أن يجعلوا منها حليفاً ضد هذه . فكان من الضرورى قبول النتائج : إعادة تحريك إقتصادها وإعطائها المنظمات الضرورية لإستقلالها .

وكانت إنطلاقة الإقتصاد الألمانى ثمرة للاجراءات التى قام بها الحلفاء من جانب ، والسلطات الألمانية من جانب آخر .

فمنذ صيف عام ١٩٤٧ ، كانت سلطات المنطقة الثنائية قد وافقت على أن

ترفع الحدود التي كانت قد فرضت على الطاقة الألمانية للانتاج، ورفع حد الإنتاج الصناعي إلى ٧٥٪ من مستوى عام ١٩٣٨ . وبعد رفع جديد أعطى في شهر أغسطس ١٩٤٩ ، أعطيت الحرية الكاملة للصناعة الألمانية ، مع بعض الإشراف، منذ ٣١ أبريل ١٩٥١ . ويعود الفضل للحلفاء بنوع خاص في هذه العملية الجراحية، وهي الاصلاح النقدي في ٢١ يونيو ١٩٤٨ ، وهي التي وصفت بأنها «متشددة، وغير عادلة ، وفعالة » ، وخفضت المارك إلى عشر قيمته ، ونزلت على رأس المدخرين، ورجال الائتمان، وأصحاب الدخول الثابتة الذين «أصيبوا في أموالهم»، ولكنها أدت في يوم وليلة إلى ظهور المخزونات المخبأة ، وقضت على السوق السوداء ، وإلى إنطلاق الصناعة . وكانت النتيجة السريعة لخفض قيمة المارك هو تلك الضربة للسوط التي أعطيت للانتاج والذي زاد، من شهر يونيو إلى شهر ديسمبر ١٩٤٨ ، بمقدار النصف .

ويعود الفضل إلى المسئولين الألمان في أنهم قد إختاروا الطريق الليبرالي من أجل إعادة بناء الاقتصاد. وبعد ثلاثة أيام من الاصلاح النقدي، قام الدكتور ايرهارد Dr. Erhard المدير الاقتصادي لمجلس المنطقة الثنائية بإلغاء عمليات التموين ومراقبة الأسعار لاربعمائة سلعة، ووقف إيرهارد ثابتاً على قدميه رغم الانتقادات المريرة والصعوبات المؤقتة. ونتيجة لطاقته إقترب أمد التسيير الاقتصادي. ولكن ظاهرة مثيرة للقلق حدثت في نفس الوقت، وتتمثل في زيادة البطالة، ورجع ذلك إلى أن رجال الصناعة رفضوا ، مع عملة قوية ، الاحتفاظ بالأيدي العاملة العادية والتي كانوا يحتفظون بها حين كان من الممكن دفع أجورها بعملة ليس لها قيمة كبيرة وجاء وصول المهاجرين لكي يزيد من الخطورة العابرة لهذه الصعوبة . وفي عام ١٩٥٠ بلغ عدد العاطلين ٢ مليون في ألمانيا الغربية .

وفى نفس الوقت الذى وصلت فيه الى استقلالها الاقتصادى ، حصلت ألمانيا الغربية من الدول التى تحتلها على بداية استقلال سياسى. وكانت المؤسسات التى حصلت عليها قد جاءت إليها من أعلى: أولا، بواسطة تصريح لندن فى ٧ يونيو ١٩٤٨ الذى سمح بعقد مجلس تأسيسى . ثم بعد ذلك عن طريق أعمال المجالس ، «لجنة الخبراء للمشكلات الدستورية» ، و «المجلس البرلمانى» والذى كان يضم خمسة وستين شخصية ، والتى إنتهى بها الامر الى «القانون الأساسى» فى ٨ مايو ١٩٤٩. ولم يشترك الأهالى فى هذه الإجراءات ، ولم يرغبوا كذلك فى استخدام كلمة «الدستور» ، محتفظين بها لإفتراض قيام ألمانيا موحدة ؛ ومع ذلك ، فإن هذه المؤسسات التى لم تجرؤ على ذكر أسمائها ، قد تمت الموافقة عليها بسهولة من جانب الأمة الالمانية ؛ وفى إنتخابات ١٤ أغسطس ، من أجل انتخاب أعضاء المجلس الاتحادى Bundestag صوت مايقرب من ٨٠٪ من الناخبين؛ وارتفعت نسبة المشاركة الانتخابية عن ذلك مع السنوات (٨٦٪ فى عام ١٩٥٣ ، ٨٨٪ فى عام ١٩٥٧) . وسرعان ما إحتلت مكانها. فمنذ أول مايو أختيرت بون كعاصمة وفى ١٢ سبتمبر تم إنتخاب تيودور هيس Theodor Heuss رئيساً للجمهورية، وفى يوم ١٥ تم انتخاب المستشار كذلك ، وهو كونراد آدناور Konrad Adenauer الذى فاز وشكل أول حكومة فى يوم ٢٠ سبتمبر .

ومع ذلك ، فإن هذه الدولة الجديدة ، التى اتخذت لنفسها اسم جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لم يكن لها إلا سيادة داخلية محدودة ، إذ أن حكومات الحلفاء الثلاث الغربيين هى التى كانت تحتفظ بالسلطة العليا التى تمارسها طبقاً للتصريحات الموقع عليها فى برلين فى ٥ يونيو ١٩٤٥ ، والتى أعطت ، فى ١٠ أبريل ١٩٤٩ « وضعية إحتلال » . ولم تكن لها أية سيادة خارجية ؛ وفى هذا المجال ، لم تكن نتائج الهزيمة قد محيت بعد .

ومع مؤسسات مقبولة ، أصبح هناك موظفين سياسيين قادرين وأخذوا أماكنهم الفترة طويلة من الزمن : فلقد ولدت ألمانيا بون في ظروف مختلفة ، وموانية أكثر من الظروف التي كانت قد عرفتها ألمانيا فيمار . وفي عام ١٩٤٩ كانت الفترة الاشد سوءاً قد مرت ، والتي كان يمكن أن نلقي بمسئوليتها على الإتجاه النازي أو على المحتلين . وخرجت ألمانيا من الفوضى . وكانت عودة إنطلاق الاقتصاد ، والشعور بالاهمية الجديدة في المجال الدبلوماسي، لدولة أصبحت أحد أسباب الحرب الباردة ، يعطي لتلك الدولة الجديدة هيبة لم يكن في وسع أحد أن يجرؤ على تصورها منذ أربع سنوات قبل ذلك .

٤ ـ اعادة بناء ايطاليـــا :

وكانت ايطاليا دولة مهزومة ، مثل ألمانيـــا ، ووجدت نفسها بالفعل في موقف صعب : ولم تكن محتلة ، وكانت قد أظهرت عند نهاية الحرب مقاومة للقوات الالمانية الامر الذي يجعلها تشبه جزئياً البلاد المحررة في غرب أوربا .

ولذلك فإن إيطاليا لم تحتلها القوات المنتصرة . ولكن إذا لم تكن قد قسمت مثل ألمانيا ، الى مناطق احتلال ، فإنها كانت قد انشقت على نفسها ، في التاريخ الاخير ، الى ثلاثة أجزاء : « مملكة الجنوب » التي لم تكن قد عرفت الحرب بمعنى الكلمة لأنها كانت قد احتلت بسهولة بواسطة الحلفاء وسلمت منذ شهر فبراير ١٩٤٤ لحكومة بادوليو Badoglio ؛ وإيطاليا الوسطى تحت السيطرة الالمانية حتى صيف ١٩٤٤ ثم حررت بواسطة قوات الحلفاء وقوات المقاومة ؛ وإيطاليا العليا والتي كانت حتى ربيع ١٩٤٥ تحت إشراف الجيش الالماني ، والفاشستيين من رجال حكومة جمهورية سالو Salo ، والتي حررتها المقاومة . وكان هذا التفتيت يهدد بأن يؤثر في الوحدة الوطنية والتي كانت ترجع الى عهد قريب .

وكانت المقاومة ، في أول الأمر ، إدعاءات قوية ، وهي التي تمثل مستقبل

إيطاليا وإعطائها الثورة الاجتماعية . ولكن هذه الآمال انتهت عند التحرير إذ أن أى من الحلفاء ، أو ايطاليـــا الوسطى ، أوالجنوبية ، قد وافق على أهداف المقاومة ، الموجودة فى الشمال . وبقى من ذلك ، فى عام ١٩٤٥ ، أمل فى التغيير، وأمل غير واضح ، وهو الذى مثله التصريح الشهير لنينى Nenni . « ها هو قد أتى ريح الشمال الذى سيحمل التجديد » . وكان الكثير من الايطاليين يتساءل الى أى وقت سيظل ريح الشمال يعصف .

لقد عصف فى أول الأمر على الحكومة ، ما دام الأمير همبرت Humbert المسئول العام عن المملكة قد إنفصل عن بونومى Bonomi رئيس الوزراء ، لكى يطلب بارى Parri أحد القادة الأكثر شعبية فى المقاومة ، فى ١٨ يونيو ١٩٤٥ . ولقد جمعت وزارة بارى قادة كل الأحزاب السياسية المعادية للفاشستية ، بما فيهم الشيوعى تولياتى Togliatti . وبعد بضعة أشهر ، إنهارت هذه الوزارة التى كانت الخصومات الداخلية قد نخرتها ، وأصبح دى جاسبيرى de Gasperi الزعيم الديمقراطى المسيحى رئيساً لمجلس الوزراء، فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٥، واحتفظ فيها بتركيبه تمثيل كل الأحزاب. وفى أول يناير ١٩٤٦، أعاد الحلفاء لهذه الوزارة إدارة إيطاليا العليا ؛ وسرعان ما تم بعد ذلك أن أخذ الموظفون العاديون مكان المحافظين ورؤساء الشرطة التى كانت لجان التحرير قد عينتهم . وهكذا إنتهت الفترة البطولية للمقاومة . وبدأ عهد الأحزاب السياسية .

ويمكننا أن نقيس قوتها عن طريق الإنتخابات الأولى التى دعى اليها الشعب منذ ما يزيد على خمسة عشر سنة ، وهى الإنتخابات المحلية لعام ١٩٤٦. ففى الوقت الذى إنتصرت فيه أحزاب اليسار فى هذه الإنتخابات إلى حد بعيد، وهى الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى ، وذلك فى لومبارديا ، ولإيميلى رومانيـا ، وفى توسكانيا ، وأومبريا ، وبدرجة أقل فى المنطقة الرومانية ، وفى روما نفسها، كان

الحزب الديمقراطى المسيحى مسيطراً على البندقية ، والترنتينو ، ومناطق نابولى وأبروزى وسردينيا. وفى نفس الوقت كان على الديمقراطيين المسيحيين أن يتفقوا فى إيطاليا الجنوبية هذه، مرة مع حركة «الرجل العادى» ومرة مع رجال الإنصار، وأخرى مع اليمنيين . وتأكدت نتائج هذه الإنتخابات وتحددت بدرجة أكثر بالإنتخابات العامة الأولى ، وهى إنتخابات ٢ يونيو ١٩٤٦ من أجل إنتخاب أعضاء المجلس التأسيسى، والتى أعطت ثلاثة أرباع الأصوات إلى الأحزاب الثلاثة الكبرى (الديمقراطى المسيحى ٣٥ ٪ ، والحزب الاشتراكى ٢١ ٪ ، والحزب الشيوعى ١٩ ٪) . وهكذا فإن كل من الليبراليين، الذين كانوا قد حكموا إيطاليا خلال القرن التاسع عشر ، مثلهم فى ذلك مثل رجال المقاومة النقيين من حزب العمل ، قد إكتسحوا .

وظهر الإتفاق بين الأحزاب ، وعلى الأقل الأحزاب الكبرى ، على الإحتفاظ بالوعد الذى كانوا قد قطعوه على أنفسهم أثناء المقاومة بتخليص إيطاليا من نظام ملكى كان قد ربط مصيرها بالفاشستية لفترة طويلة .

ورغم تغيير المواجهة التى كانت قد سمحت له بانتزاع السلطة من أيدى موسولينى، لم يعد لدى فيكتور عما نويل Victor Emmanuel III أى شك بالنسبة لشعبيته، ووعد بالإنسحاب . وإضطر ، لكى يحمى التاج ، إلى أن يتنازل عن العرش ، فى ٩ مايو ١٩٤٦ ، فى صالح إبنه همبرت . وأعلن الملك الجديد همبرت الثانى أنه سيضع نفسه تحت سلطة قرار من الشعب ، يعبر عنه باستفتاء على الملكية، الأمر الذى سيحدث فى نفس يوم (٢ يونيو) الإنتخابات العامة. وفى أثناء حملة إنتخابية هادئة وجادة ، أخذت الأحزاب السياسية موقفاً : فالحزب الشيوعى ، والحزب الإشتراكى ، وحزب العمل ، أعلنت بثبات أنها فى صالح النظام الجمهورى . أما

الحزب المسيحى الديمقراطى ، المنقسم على نفسه، فإنه أخذ حلا وسطاً: ففى مؤتمره الذى إنعقد فى روما ، أعلن كذلك أنه فى صالح الجمهورية ، ولكنه ترك لأعضائه ولأنصاره حرية التصويت . والحزب الليبرالى ، فى نفس الوقت الذى ترك فيه هو أيضا حرية التصويت ، أعلن أنه يأمل فى الاحتفاظ بالنظام الملكى . وكان الرد الشعبى واضحاً : ٠٠٠ر١٢٫٧٠٠ صوت فى صالح الجمهورية، ٠٠٠ر٧٠٠ر١٠ صوت فى صالح الملكية . وكانت الأصوات الكثيرة من الجنوب فى صالح الملكية قد عجزت عن أن توازن أصوات الشمال الأكثر منها فى صالح الجمهورية .

وفى إيطاليا التى أصبحت منذ ذلك الوقت جمهورية (إنتخب أول رئيس الجمهورية دى نيكولا de Nicola يوم ١٥ يونيو ١٩٤٦) كانت الحكومة ، ونتيجة لنتائج الإنتخـــابات التى لم تعط أغلبية لليمين ، ولا أغلبية لليسار ، لا يمكنها أن تكون إلا من « إئتلاف أحزاب » . وهكذا فإن الحكومة الثانية التى شكلها دى جاسبيرى de Gasperi فى شهر يوليو ١٩٤٦ ، إشتملت على ممثلين للديمقراطيين المسيحيين ، وللحزب الاشتراكى ، وللحزب الشيوعى وللحزب الجمهورى . وكان هذا « التكتل » يوجه أعمال المجلس التأسيسى ويعطى الجمهورية الإيطالية نظاماً برلمانيا كلاسيكيا . والدستور الذى طبق منذ أول يناير ١٩٤٨، كان يمثل فى نفس الوقت هذه الصفة الأصيلة بأن يعيد ، فى مادته السابعة، نص إتفاقيات لا تران . وفى هذا المجال،فإن التحالف العجيب بين الحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الشيوعى قد جعل مجهود الأحزاب « العلمانية » من أجل إلغاء هذه البقية الباقية من التشريع الفاشستى بدون جدوى .

وسرعان ما أصبح هذا « التكتل الحزبى » مهدداً . فى المكان الأول نتيجة لعدم تأكد ولإنقسام الحزب الإشتراكى ففى مواجهة إتجاه نينى Nenni، الذى كان يطالب بتحالف وثيق مع الحزب الشيوعى ، كان هناك إتجاه ساراجات

Saragat الذى كان يخشى من أن يرى الحزب يسير فى ركاب الشيوعيين. وفى شهر يناير ١٩٤٧، ترك ساراجات وأعوانه الحزب الاشتراكى الايطالى، وأسسوا « الحزب الاشتراكى للعمال الايطاليين » P. S. L. I. ؛ وفى الأشهر التالية قام قادة إشتراكيون آخرون، مثل لومباردو، وسيلونى، وروميتا بترك حزب نينى بدورهم .

ولكن تحطم التكتل لم يحدث إلا فى شهر مايو . وقرر دى جاسبيرى، مثله فى ذلك مثل زملائه الفرنسيين والبلجيكيين، وفى نفس الوقت الذى بدأت فيه الحرب الباردة، أن ينفصل عن الشيوعيين. ولما كان نينى مصمماً على ربط مصيره بمصير أصدقائه الشيوعيين، فقد كان على دى جاسبيرى أن يشكل حكومة جديدة مع الديمقراطيين المسيحيين وحدهم، وبعض الشخصيات مثل الليبيرالى إينودى Einaudi ، والجمهورى سفورزا Sforza . وفى شهر ديسمبر ١٩٤٧ ، قام دى جاسبيرى من جديد بتعديل وزارته حتى يدخل فيها ساراجات .

ووافق الناخبون على هذه القرارات فى ١٨ أبريل ١٩٤٨ . فالانتخابات التشريعية التى وقعت بعد أربعة أسابيع فقط من « ضربة براغ » ، كانت قد تمت على مسألة التهديد الشيوعى . ولقد حصل الشيوعيون، واشتراكيو نينى، المتجمعون فى « الجبهة الديمقراطية الشعبية » فى المجموع على ٩ مليون صوت ، أى مليون صوت أقل مما كانوا قد حصلوا عليه فى عام ١٩٤٦ . وارتفع عدد الأصوات التى حصل عليها الديمقراطيون المسيحيون من ٨ مليون إلى ١٢٫٧٠٠٫٠٠٠ صوت ، أى ٤٨٫٥٪ من مجموع الأصوات، وسمح لهم قانون الإنتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس (٣٠٦ من ٥٧٤). ولذلك فإن الديمقراطية المسيحية كانت هى المستفيد الأول من رد الفعل المعادى للشيوعية عند الأهالى الإيطاليين . ومع ذلك فإن دى جاسبيرى لم يسىء إستخدام هذا

الانتصار . ولم يشكل حكومة من حزب واحد ؛ وكان يفضل الاحتفاظ بتركيبه ذلك التحالف بين الديمقراطيين المسيحيين ، واشتراكي ساراجات ، والأحرار (الليبيراليين) ، والجمهوريين ورغم ذلك ، فإن هذا «التكتل الحزبي» الذي كان قد نتج عن المقاومة ، قد مات . وأنهى عام ١٩٤٨ ، بالنسبة لايطاليا ، فترة ما بعد الحرب .

ولكن الامكانيات لم تكن مشجعة تماماً . فإذا كان من الممكن اعتبار أن المسألة السياسية قد سويت ، فإن المشكلات الاقتصادية كانت تفرض نفسها دائما وبحدة وتتسبب فى حدوث عدم رضاء أو إثارة . ولم يكن ذلك يرجع إلى أن إيطاليا كانت قد خرجت من الحرب بخسائر لا يمكن تعويضها . فإذا كان هناك تخريب كبير للعقارات فى المدن الكبيرة من القصف الجوى ، فإن التجهيز الصناعى فى إيطاليا العليا كان على العكس من ذلك قد تمت حمايته بشكل ملحوظ بقوات المقاومة . وكانت العقبات التى تواجه إعادة التعمير السريع تأتى بنوع خاص من عدم كفاية التموين بعد تدهور أحوال الزراعة، والاتساع المثير للقلق الذى أصاب السوق السوداء ، وكذلك بنوع خاص تلك التهديدات التى كانت تثقل على العملة والزيادة الخطيرة لحجم النقد بعد أن كان الألمان قد أصدروا أوراق البنكنوت بطريقة مغالى فيها ، ومن بعدهم الحلفاء والحكومة الايطالية . فعند نهاية عام ١٩٤٤ كان حجم النقد قد وصل إلى ١٥ ضعفاً لما كان عليه فى عام ١٩٣٨ ؛ ووصل فى وسط عام ١٩٤٧ إلى ٢٦ ضعفاً . وكان ارتفاع الأسعار ، الذى ترك وراءه وبمسافة طويلة ارتفاع الأجور ، يثير أوساط العمال وأصحاب الأجور من الطبقة الوسطى .

ولم تقم الحكومات الايطالية ، مثل حكومات دول أوربا الغربية ، بمبادلة أوراق العملة فى وقت التحرير . وأجبرت الزيادة المستمرة فى الأسعار ، من

شهر مايو ١٩٤٦ إلى شهر سبتمبر ١٩٤٧ ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الميزانية ، إينودى ، على أخذ إجراءات ضرورية من أجل الاصلاح . وأمر ، فى ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ ، بتخفيض كبير الائتمانات المصرفية للصناعة والتجارة . وهذا الاجراء وحده ، وبإجباره المشروعات على أن ترسل إلى السوق مخزوناتها التى كانت ترغب فى المضاربة بأسعارها ، وبإظهاره الرأى العام أنهم لن يبحثوا عن الحل فى خفض قيمة الليرة ولكن فى سياسة لخفض الأسعار ، غيرت المناخ النفسانى . وساعد على هذا التغيير تطبيق سياسة الاستيراد الكبير التى إختارها مرزاجورا Merzagora وزير التجارة الخارجية ، وكذلك إستغلال مورد جديد من موارد الطاقة ، وهو الغاز الطبيعى ، فى شمال إيطاليا ، وكذلك منح قروض مارشال . وعادوا إلى معدل ما قبل الحرب فى عام ١٩٤٨ بالنسبة للانتاج الصناعى ، وفى العام التالى بالنسبة للانتاج الزراعى . ولا شك فى أن إيطاليا لم تكن قد وجدت حلا بعد لمشكلات البنيان ، مثل تخلف الجنوب أو الهجرة ، أو من جانب آخر مشكلات البطالة ، وإنهيار صادراتها . ولكن السوق السوداء إختفت ، وتوحدت الشروط النفسية اللازمة للتنمية ، فى هذه البلاد التى ، رغم هزيمتها ، قد إحتفظت بوحدة وطنية أخيرة ، حتى وإن كان البعض قد نظر إليها ، عند التحرير ، على أنها ضعيفة .

الفصل السابع

المنتصرون الأنجلوسكسون

يشتمل الحديث عن الأنجلوسكسون شرح ظروف كل من بريطانيا العظمى ودول الكومنولث، والولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب مباشرة، وبصفتها دولاً منتصرة، من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٠، أى فى فترة إعادة البناء والرخاء.

١ - بريطانيا العظمى :

إذا كانت الحرب قد كلفت بريطانيا العظمى الكثير، فإنها فى نفس الوقت قد أعطت الإنجليز، مع تجربة التموين، والمراقبات، والمعونة المشتركة أثناء القصف الجوى، والبؤس والمقاساة، طرقاً جديدة للتفكير، والسلوك. تنمية الشعور المعنوى المدنى الوطنى والميل إلى المساواة، والأمل فى مجتمع أفضل حيث يمكن لكل فرد أن يجد إمكانية الحياة والعمل فى إطار لائق، والإيمان فى أن سياسة تطويع خاصة بها يمكنها أن تقضى على الصعوبات الإقتصادية وتبعد ذلك الحجم الخطير للبطالة وجاء نجاح العمال فى إنتخابات ٥ يوليو ١٩٤٥ أحسن مترجم لهذا التفكير : فكان الإنتصار يرجع قبل كل شىء الرغبة الضخمة فى التغيير التى إشتملت عليها الحرب ليس فقط عند الطبقة العاملة ولكن كذلك عند الطبقة الوسطى. وأصبح فى وسع حزب العمال، وبدون معوق، مع هذه الأغلبية الكبيرة التى تقرب من ١٥٠ مقعداً زيادة على كل الاحزاب الأخرى، أن يحاول أول تجربة إشتراكية فى التاريخ الانجليزى.

وتحت إدارة كليمنت آتلى Clèment Attlee رئيس الوزراء الذى ظهر دون بريق بعد ونستون تشرشل، ولكن الذى أظهر قدرته على إدارة مجموعة

من الوزراء أكثر منه نبوغا وأكثر ديناميكية مثل إرنست بيفن Ernest Bevin في وزارة الخارجية ، وهيج دالتون Hugh Dalton ثم ستافورد كريبس Stafford Cripps لوزارة المالية ، وهربرت موريسون Herbert Morrisson للسياسة الإجتماعية ، وأنورين بيفان Aneurin Bevan لوزارة الصحة العامة ، إستعدت حكومة العمال لتحقيق برنامجها على مرحلتين . في المرحلة الأولى ، الإستيلاء على القطاعات الاساسية في الإقتصاد ؛ وفي المرحلة الثانية ، تحقيق الإصلاحات الإجتماعية التي تسمح بالوصول إلى « دولة الرخاء » .

وكان معنى الاستيلاء على القطاعات الأساسية في الاقتصاد ، هو التأميم . وبعد الإعداد لها بواسطة لجنة لإدخال الاشتراكية في الصناعات برئاسة موريسون ، أصبحت التأميمات فعلية في عام ١٩٤٦ بالنسبة لبنك إنجلترا (فبراير) ، وللفحم (يوليو) ، والطيران المدني (أغسطس) ؛ وفي عام ١٩٤٧ بالنسبة للراديو والكابلات البحرية (يناير) ، والنقل والكهرباء (أغسطس) ؛ وفي عام ١٩٤٨ بالنسبة للغاز (فبراير) . أما تأميم الصناعات التعدينية ، التي أعد لها منذ عام ١٩٤٦ ، وتأخرت نتيجة للمعارضة العنيدة من جانب المحافظين ، فإنه لم يتم التصويت عليها إلا في شهر نوفمبر ١٩٤٩ . ذلك أنه لم يكن لها نفس صفات ما سبقها ؛ ولم يكن من السهل تبريرها ، مثل الفحم مثلا ، بواسطة تكاسل المقاولين الخاصين . وكانت الصناعات التعدينية قد أثبتت ، منذ اليوم التالي لنهاية الحرب ، فاعليتها وحيويتها . وكانت حجة العمال أنه لا يمكن ترك صناعة أساسية في أيدي أقلية مالية . وهذه المرة ، أصبحت القطيعة تامة وكاملة مع المعارضة . وصدر قانون ٢٤ نوفمبر الذي أمم مناجم الحديد ، والأفران العالية ، ومصانع الصلب ، وأنشاء « هيئة الحديد والصلب » ابريطانيا العظمى . وتسبب عن العداوة العنيدة لاوساط رجال الاعمال ، وعلى ذلك الحاجز الذي فرضه مجلس اللوردات ،

تأخر تطبيق القانون حتى عام ١٩٥١ ، وقليلا من الوقت قبل عودة المحافظين إلى السلطة ، وإلغاء التأميم فى ١٤ مايو ١٩٥٣ .

ومن الواجب ألا يتحول هذا الرصيد الكبير إلى ما يؤدى إلى الخيال . فعمليات التأميم التى لم يكن الإعداد لها قد تم دائما بشكل جيد ، لم تمس سوى خمس الصناعات البريطانية ؛ هذا علاوة على أن المديرين قد ظلوا تقريبا كما كانوا ، والعمال الذين لم يحصلوا على أشراف أكبر عما كان لهم فيما سبق ، بدوا على أنهم قد أظهروا من عدم الإهتمام ما يزيد على الحماس . وكانت النتيجة الوحيدة الهامة هى عملية تحويل إدارة عدد معين من القطاعات إلى الدولة ، وبشكل يسمح بأن تدير الإقتصاد الوطنى بشكل أكثر سهولة .

أما التشريعات الإجتماعية ، فإنها صدرت خلال السنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ ؛ وكان القانونان الأكثر أهمية من بينها هما قانون التأمين الوطنى فى عام ١٩٤٦ ، وقانون إدارة الصحة فى نفس العام . ونظم القانون الاول وشرع لنظام ضمان إجتماعى تشرف عليه الدولة بشكل كامل ، ويغطى كل البالغين ، بما فى ذلك الاشخاص الذين ليست لهم مهنة ، ضد أخطار البطالة ، وحوادث العمل ، والحمل ، والولادة ، والشيخوخة ، والترمل . وأصبحت الدولة تستلم أنصبة ، التى لم تكن تغطى فى واقع الأمر سوى ما يقرب من خمس المصروفات الفعلية تقريباً ، وتدفع الباقى من الميزانية العامة . أما القانون الثانى فإنه أنشأ إدارة الصحة الوطنية ، الشهيرة ، والذى كان طابعها الاساسى أن تكون « كاملة » ، أى أن كل الأفراد الذين يعيشون فى بريطانيا العظمى ، بما فيهم الأجانب ، كانوا يفيدون منها ، كما أن كل أنواع العلاج كانت مجانية ، ودون دفع أى نصيب المشاركة فى ذلك . وكان منشىء ذلك ، وهو أنورين بيفان قد تنبأ بتكاليف سنوية تصل إلى ١٤٠ مليون جنيه ؛ ومنذ السنة الأولى زادت المصروفات على

٢٠٠ مليون . فكان من الضرورى التنازل عن المجانية الكاملة ، بالنسبة لعلاج الاسنان بنوع خاص ، ولكن المصروفات لم تكف عن أن تتزايد فى ثقلها ، وتؤثر على توازن الميزانية .

وإلى جانب الضمانات الإجتماعية ، أعيد تنظيم المساعدات بواسطة قانون المعونة العامة ١٩٤٦ للعاجزين ، وأصحاب البطالة الطويلة ، والشيوخ بدون معاش ، وكذلك البنات — الأمهات ، وحصل الأكثر شباباً من بينهم على تكوين مهنى يسمح لهم بإيجاد مكان لهم فى المجتمع .

وارتبطت كذلك بالسياسة الإجتماعية مشكلات الإسكان وتحسين الاراضى . وعند نهاية الحرب ، كانت أزمة الإسكان ، التى نتجت عن القصف الجوى ، وكذلك عن زيادة السكان ، وصغر سن الزواج ، قد تسببت فى نشأة المضايقات . وكانت حركة الاحتلال بالقوة لبعض المساكن الشاغرة ، والتى تزايدت فى المدن نفسها فى شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، قد أثارت قلق الحكومة ، ودفعتها إلى أعداد قانون للاسكان ، ولتعميم سياسة المعونات التى تعطى للبلديات ، من أجل بناء مساكن للعمال . وبعد ثلاث سنوات ، مد قانون جديد هذه المعونات لكل عمليات البناء فى البلديات ، سواء أكانت للعمال أو لغيرهم . أما فيما يتعلق بسياسة تحسين الاراضى ، فإنهم قد إستعدوا لها بقانون عام ١٩٤٧ ، الذى عهد لمجالس الكونتيات بمهمة وضع خطط عشرية ، وبخاصة بقانون المدن الجديدة (١٩٤٦) الذى تنبأ ببناء مدن عديدة جديدة تماماً من أجل القضاء على الازدحامات الضخمة فى التجمعات فى المدن .

وكانت النقطة الاصلية فى السياسة الإجتماعية لحكومة العمال تتمثل فى أنها قد اعتبرت الاهالى ككل يعامل كمجموع . فمن ناحية ، كان التشريع الإجتماعى يطبق على الجميع ، من فقراء وأغنياء ، وبطريقة لا تجعل الفقراء يشعرون بأى

تحرج من أنهم يحصلون على معونة ، ويقلل من حدة التمييز بين الطبقات ومن ناحية أخرى ، فإن الأمر لم يكن يتعلق بإضافة بعض خدمات إجتماعيـة إضافية لتلك التى كانت قد عملت منذ صدور قانون التأمينات الإجتماعية فى عام ١٩١١ ، بل كان يتعلق بالإعتراف بوحدة الامة وتضامنها . وهذا السخى وراء « العالمية » هو من خصائص « دولة الرخاء » البريطانية . وكان يتفق تماماً مع نظريات العمال التى أعلنها بيفان Bevan فى هذه العبارة المثيرة : « المسكن ، والصحة ، والتعليم ، والتأمين الإجتماعى ، هذه هى حقوقكم الطبيعية » .

ولم يكن من السهل تصور هذه السياسة فى إقتصاد قاسى من مجهودات الحرب . ومنذ البداية ، عملت سياسة حكومة العمال على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، عن طريق زيادة الصادرات ، وتقليل الواردات . ومن أجل ذلك كان من الضرورى زيادة الإنتاج فى الزراعة ، وكذلك فى الصناعة التى أفادت من إختفاء منافسين أجنبيين رئيسيين ، ومن الطلب الكبير على سلع التجهيز من جانب دول الكومنولث . ومنذ عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٧ إرتفعت قيمة الدخل الزراعى بنسبة ٢٠ ٪ بينما تقدم الإنتاج الصناعى بنسبة ٣٠ ٪ . وهذه النتائج الواضحة تم الوصول إليها نتيجة لجهودات المنتجين ، التى شجعتها تلك الحملة النفسية ، والتى كانت شعاراتها ، مثل « ١٠ ٪ أكثر » ، ينشرها رئيس الوزراء نفسه .

ولكى يقللوا من الواردات ، إتجهوا ، باستنادهم على المراقبـة التى كانت موجودة فى زمن الحرب ، إلى التحديد الذى يفرض على الطلب . وحدث ذلك بدرجة أن نظام التموين أصبح فى سنوات ١٩٤٦ — ١٩٤٧ أشد قسوة مما كان عليه فى زمن الحرب . ولم تكن سياسة « التقشف » هذه محددة فى ذلك الوقت على بريطانيا العظمى وحدها ؛ ولكن ما كان يمثل أصالة التقشف

البريطانى كان هو طول مدته (أكثر من ثلاث سنوات) ، والذى كان يتمشى مع وجود السير ستافورد كريبس Stafford Cripps الصامد على رأس المجلس الأعلى للتجارة Board of Trade ثم فى وزارة الخزانة .

وكانت النتائج ممتازة . وأولاً فى ميدان العمل . ذلك أن هذا المرض الخاص بالبطالة ، والذى كان قد مس ما يزيد على مليون ونصف مليون غشية إعلان الحرب العالمية الثانية، إختفى تماماً تقريباً . وشهدت السنوات الأولى التالية لنهاية الحرب إنخفاض عدد العاطلين إلى ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ ، أى إلى ما يقل عن ٢ ./. من مجموع السكان العاملين .

وكانت النتائج أكثر أهمية من ذلك فى الميدان التجارى . فمنذ عام ١٩٤٦ سمح الازدهار السريع للصادرات ، والمحافظة على مستوى مضغوط للواردات بعودة إلى توازن الميزان التجارى، وجعل الصادرات تغطى ٨٤ ./. من معدلات الواردات، وأدت أزمة ١٩٤٨ إلى حدوث إنخفاض قصير المدى، ثم تغطيه بنجاح فى سنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . وسمح إنخفاض سعر العملة فى شهر سبتمبر ١٩٤٩، والاحتياجات العالمية التى تسبب فيها نشوب حرب كوريا ، برفع معدلات التغطية إلى ٩٤ ./. وكان الإنهيار المأسوى فى عام ١٩٥١ يمثل نهاية هذه الفترة المتألقة .

وفى ميدان السياسة الإقتصادية القصيرة المدى ، إنشغلت حكومة العمال بنوع خاص بالكفاح ضد إنخفاض سعر العملة ، والى الهجمات الموجهة ضد الجنيه ، ووصلت فى ذلك الى نتيجة سارة لا تعادل فعند وقف العمل بقانون الإعارة والتأجير ، تمكنت المفاوضات التى هدفت الحصول على قرض أمريكى ، والتى عهدوا بها إلى كينيس Keynes من أن تحصل بريطانيا العظمى على مبلغ أربعة مليارات من الدولارات بفائدة قدرها ٢ ./. تدفع على خمسين سنة ، ولكن هذا

الإئتمان كان مرتبطاً بوعد يتعلق بالتوصل الى إمكانية التحويل الكاملة للجنيه فى ظرف عام . وكان دالتون Dalton ، بتحديدة قيمة الربح مع أقل مستوى ممكن ، قد مارس سياسة إئتمان عادية تعطى ضربات سوط للتحول الصناعى والبدء بالتصدير ، ولكنها كانت تمثل خصائص تؤدى الى ارتفاع الاسعار بشكل يثير القلق . وكان شتاء ١٩٤٦ — ١٩٤٧ الشديد القسوة ، والذى زاد من تعقيدانه حدوث اضرابات فى وسائل النقل فى لندن ، الأمر الذى أدى الى تعطيل السكك الحديدية ، والقضاء على مخزونات الفحم ، قد أوقف المصانع ، وتسبب فى نقص فى الانتاج وفى الصادرات ، الأمر الذى كان يعيد تحريك عملية البطالة . وفى ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، حافظت الحكومة ، رغم هذه الظروف ، على وعدها ، وأقرت أمر التحويل الكامل للجنيه . وسرعان ما قام أصحاب الديون الاجنبية بالإسراع فى تحويل الجنيه الى دولارات ، بينما كان عدم توازن الميزان التجارى يجبر الحكومة على أن تغرق فى القرض الامريكى . وفى ٢٠ أغسطس ، لم يكن قد بقى من هذا القرض الأمريكى سوى ٤٠٠ مليون دولار ، وأصبح على وزير المالية أن يعلن وقف حرية تحويل الجنيه الى دولار .

وهذه التجربة القاسية ، والتى بدت على أنها تظهر أن الحكومة لم تعرف كيف تتنبأ ، وكيف تعمل ، أثرت على الروح المعنوية للامة بشكل خطير . وألقى آتلى Attlee بالمسئولية على دالتون ، الذى وضع كريبس فى مكانه . وقام هذا الأخير بممارسة سياسة ، وعلاوة على سياسة التقشف ، تتعلق بتنظيم الطلب ، بواسطة آلة الميزانية وأجهزة الضرائب ، وبتثبيت الرواتب التى تم التفاوض عليها مع النقابات . ونجحت هذه السياسة ، ولكن النجاح كان يرجع بنوع خاص الى مشروع مارشال الذى كان قد ضمن لبريطانيا العظمى ، وبصفتها الدولة الثانية المستفيدة منه من حيث القيمة بعد فرنسا ، حقنة قوية من

الدولارات . وأفاد هارولد ويلسون Harold Wilson الرئيس الشاب والنائب للمجلس الاعلى للتجارة من تحسن الموقف ، وحاول أن يقضى على نظام التموين الغذائى ، وعلى المراقبات فى أقرب فرصة ممكنة ، من أجل التخفيف على شعب أرهق بأن يكون ، حتى فى ربيع ١٩٤٨ ، « أكثر شعوب أوربا فى سوء التغذية » .

وفى أثناء ذلك الوقت ، وقعت أزمة جديدة للجنيه ، أجبرت وزير الخزانة على أن يخفض قيمته (١٨ سبتمبر) . وجعلت نسبة التخفيض (٣٠٪) الأسعار الانجليزية أكثر قدرة على المنافسة ، ودفعت الصادرات الانجليزية بدرجة مكنت الحكومة الانجليزية من أن تعلن ، فى شهر ديسمبر ١٩٥٠ ، أنها تتخلى عن معونة مارشال . ولكنه كان من المؤكد أن الأسعار سوف تزداد نتيجة لتزايد قيمة الواردات ، وأن هذا الارتفاع سوف يجعل كل تثبيت للأجور غير ممكناً ، وكل سياسة للقضاء على ارتفاع الأسعار فاشلة . وكان خفض قيمة الجنيه ، يمثل نهاية سياسة التقشف ، مع ما يحمله ذلك من تناقض .

وزادت عملية ارتفاع الأسعار نتيجة لمسألة كوريا : فأثرت عملية ارتفاع الأسعار العالمية بسرعة فى بريطانيا العظمى ، فى نفس الوقت الذى قامت فيه هذه الأخيرة بسياسة إعادة تسليح غالية الثمن . وتضايق حزب العمال الى درجة كبيرة نتيجة لذلك ، وانقسموا على أنفسهم . فرفض البعض أمر التخلى عن السياسة الاجتماعية ، وخاصة ما يتعلق منها بالخدمة الصحية ، وقام الآخرون ، وهم خصوم بيفان ، بتوبيخه على أنه قد حمل الميزانية أعباء ثقيلة . وفى يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ انتهى التعديل الوزارى بوضع هيو جايتسكيل Hugh Gaitskell ، وهو خصم بيفان ، على رأس وزارة الخزانة . وحين قام هذا الأخير ، بتقديم مشروعه للميزانية ، فى الربيع التالى ، والذى تضمن رفع الضرائب ، ودفع المفيدين من

خدمات الصحة العامة لجزء من مصاريف العلاج ، إضطر بيفان وأصدقائه ، ويلسون وفريمان Freeman ، الى تقديم استقالتهم (فى ١٠ أبريل ١٩٥١) .

فاذا كانت القيمة الفعلية بالنسبة لبريطانيا العظمى، للاصلاحات الاجتماعية التى قامت حكومة العمال بتطبيقها ؟ لقد لاحظ البعض أن «دولة الرخاء» قد كلفت وحدها ، وفى عام ١٩٤٩ ، ما يقرب من ٤٥٠ مليون جنيه ، وأن سياسة تثبيت أسعار المعيشة والغذاء ، قد كلفت فى نفس الوقت عبئاً يصل الى نفس القيمة . أى أن الأمر يصل بالنسبة لميزانية ١٩٥٠ الى أن مجموع المصروفات التى يمكننا أن نسميها اجتماعية قد وصل الى ٤٥٪ من اجمالى المصروفات العامة . ولاشك فى أن هذا الارتفاع فى الأعباء قد تسبب فى تهديد بارتفاع مستمر فى الأسعار . وأكد الآخرون ، من وجهة النظر النفسية ، أن دولة الرخاء كانت وسيلة فعالة للتغلب على الصعوبات لأنها « ضمنت التضامن العام فى التضحية وفى المجهود » . ولا يقل عن ذلك أهمية أن زعماء العمال أنفسهم ، الذين خشوا من ضخامة المصروفات من الميزانية العامة ، قد قرروا أن يفرضوا من أجل عام ١٩٥١ حداً حداً يبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لكل من مصروفات الصحة العامة وللمعونات المعطاة للمنتجات الغذائية . ولم يخفف هذا إلا جزءاً بسيطاً من أعباء دولة الرخاء .

وفى ميدان العلاقات مع دول الكومنولث التى سادت فيها ، فى جنوب شرقى آسيا ، موجة من الحركات الوطنية فى فترة مابعد الحرب ، صممت حكومة العمال هنا أيضاً ، على إدخال تجديد . وكان وجود صيغة مرنة وغير محددة مثل صيغة الكومنولث تسمح تقريباً بكل تطور ، ماداموا يرغبون ، كما قال آتلى ، فى اعتبارها على أنها « إشتراك حر لشعوب حرة » .

وكان الحساب الختامى لعملية إنهاء الاستعمار ، فى مجموعه ، مواتيا للغاية . فالاستقلال الذى منح للهند (١٥ أغسطس ١٩٤٨) سمح بالإحتفاظ بعلاقات جيدة مع الحكومتين الجديدتين ، للهند وللباكستان، وبالإحتفاظ بها داخل الكومنولث الذى كان قد أفرغ من كل محتوياته ، وأصبح ، كما قال عنه أحد الخبراء «لا يمكن وصفه». وكان تقسيم البلاد ، والمقاساة والمذابح التى تسبب فيها ، يمثل الجانب المؤلم لهذه المشكلة . وكان الاستقلال الذى منح لبورما (أكتوبر ١٩٤٧) ولسيلان (ديسمبر ١٩٤٧) قد أعطى نتائج غير متساوية ؛ فظلت سيلان داخل الكومنولث وخرجت منه بورما . وأخيراً فإن محاولة إنشـــاء إتحـاد ماليزى قد فشلت ، واضطرت القوات البريطانية الى أن تواجه حرب عصابات طويلة .

وكانت سياسة حزب العمال فى الشرق الأوسط أكثر إجدابا . فشل ، ورغم حسن نية بيفن ، فى المفاوضات مع مصر، وفشل فى فلسطين ، مع رفض أصحاب المصلحة ، العرب واليهود ، قبول مشروع موريسون Morrisson (يوليو ١٩٤٦) وانسحاب الحكومة البريطانية التى أعادت لهيئة الأمم المتحدة أمر الوصول الى حل . وكان ميلاد دولة إسرائيل (١٥ مايو ١٩٤٨) قد تم رغم وضد بريطانيا العظمى ، التى فقدت كل نفوذ فى هذه المنطقة من الشرق الأدنى .

وفى العلاقات الدولية ، كانت سياسة حزب العمال خجولة للغـاية . فكان أرنست بيفن يفهم جيداً أن بريطانيا العظمى لم تعد تحسب ، ورغم مؤتمر بوتسدام من بين الدول «العظمى». ومن جانب آخر، لم تكن له شخصية ولا هيبة تشرشل؛ وكان تشرشل وليس بيفن هو أول من أعلن خطر إنقسـام العـالم الى كتلتـين متعاديتين ، وذلك فى خطبة فيلتون (مارس ١٩٤٦). وأخيراً ، فإن الشعور بضعف الوسائل المالية لبريطانيا العظمى هو الذى دفع بيفن الى التخلى عن الدعم المكلف كثيراً للنظم التركية واليونانية ؛ وكانت عودة لماضى بريطانيا العظمى

قد تمت بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد ترومان (فبراير ١٩٤٧) .
ومنذ عام ١٩٤٧ ، وفى الوقت الذى شعر فيه بيفن بخطر الإتجاه التوسعى السوفيتى لم تعد بريطانيا العظمى تلعب سوى ذلك الدور اللامع لتابع الولايات المتحدة فى سياسة «الإحتواء» التى انتهت الى التوقيع ، فى ٤ أبريل ١٩٤٩ ، على معاهدة شمال الأطلنطى. وفى مسألة كوريا ، قام كل من آتلى Attlee وموريسون ، خلفاء بيفن Bevin بتأييد السياسة الأمريكية فى نفس الوقت الذى كانوا يخشون فيه من قلة حذر ماك أرثر Mac Arthur ؛ ولكن ترومان لم يكن فى حاجة أبداً لنصائح آتلى ، وجعله يشعر بذلك .

وكانت السياسة الخارجية هى أحد الميادين التى ظهرت فيها سريعاً مسألة الانقسامات الداخلية عند العمال بشكل واضح. فضد موريسون، الذى كان مخلصاً للتحالف الأطلسى، ولكن الذى شاء سوء حظه أن يواجه فى بضعة أشهر (١٩٥١) هجمات مصدق فى إيران ، والنحاس فى مصر ، والإهانة الناتجة عن توقيع الولايات المتحدة ، واستراليا ونيوزيلندا لميثاق جنوب شرق أسيا A.N.Z.U.S والذى استبعدت منه بريطانيا العظمى ، ظهر بيفان Bevan الذى كرر أن السياسة الأمريكية كانت تجر بريطانيا العظمى لحزب العمال الى ذلك الاتجاه الذى كان من الضرورى عدم السير فيه .

والواقع أن الصعوبات التى كانت حكومة العمال تسير صوبها كانت أكثر خطورة من كونها مجرد إختلافات فى وجهات النظر بشأن السياسة الخارجية. ومنذ عام ١٩٤٩ ، بدا أن شعبية حزب العمال قد مست ؛ إذ أن الرأى العام كان كان قد مل سياسة التقشف والتوجيه التى لم يجد منها سوى المشاكل . وأظهرت الإنتخابات البلدية ، فى شهر مايو ، تقهقر الإشتراكيين ، وبخاصة فى لندن. وفى داخل الحزب ، زادت خطورة الخلافات ، التى بدا أن آتلى لم يعد قادراً على

السيطرة عليها. وفى مواجهة اتجاهات موريسون المعتدلة ظهر جناح يسارى متأثر ببيفان وأصدقائه ، والذى كانت كلماته الزائدة عن الحاجة تثير جزءاً من الرأى العام ، وإن كان قد نجح فى التأثير على برنامج العمال الخاص بالانتخابات القادمة. وهذا البرنامج ، الذى نشر فى ١٢ أبريل ١٩٤٩ ، أظهر أن الإتجاه المعتدل ، المسمى إتجاه « تدعيم » الإصلاحات التى تمت ، لم يستمع إليه أحد ؛ وكان يضم فى حقيقة الأمر قائمة بتأميمات جديدة تتم ، ويطالب بأشراف أشد قسوة على التوزيع . وترك الميدان خاليـا أمام تشرشل الذى قام بتدخلات شديدة ، ولم يتراجع عن إعلان فشل التأميمات (« إن كل الصناعات المؤممة ، وبدون إستثناء ، تمثل عجزاً ») ، وأمام حزب محافظين جدد ، ظهرت فيه أسماء جديدة مثل إيان ماكلويد Ian Mac Leod ، وريجينالد موداينج Regimald Maudling وادوارد هيث Edward Heath ، وحزب كان قد إستعاد ثقة الشباب ، والطلاب بنوع خاص .

وكانت الإنتخابات العامة فى ٢٣ فبراير ١٩٥٠ (وكانت الوزارة قد حلت المجلس يوم ٣) نذيراً غير متوقع لحكومة حزب العمل . وكان جمهور الناخبين قد أظهر إهتمامه بالحالة السياسية بتصويته بنسبة ٨٤٪ . وهى نسبة لم تحدث فى تاريخ بريطانيا العظمى. وكان فيها كذلك   مليون مناخب أكثر من عام ١٩٤٥ ، ذهبت ثلثى أصواتهم إلى المحافظين . أما بالنسبة ، فإن العمال قد خسروا فى المدن القريبة من العاصمه، وكذلك فى لندن نفسها، وفى بعض المدن الصناعية فى الشمال ، وفى كل المناطق التى كانوا يأملون فى أن يكسبوا فيها نتيجة للاصلاحات التى قاموا بها ؛ ولم يتمكنوا ، فى نفس الوقت ، من الوصول إلى قلاع المحافظين فى الأرياف .

وعاد حزب العمل لمجلس العموم بأغلبية خمسة مقاعد (مقابل ١٥٠ فى عام

١٩٤٥) الأمر الذى سمح له بالاحتفاظ بالسلطة ، ولكن دون القدرة على التقدم بتشريعات خاصة بالحزب، ولا حتى التمكن من مواجهة الصعوبات الإقتصادية، والصعوبات المتعلقة بالميزانية وجاءت إستقالة بيفان ، فى شهر أبريل ١٩٥١ ، لكى تضعف الحكومة ، فى الوقت الذى توفى فيه بيفن ، والذى إنسحب فيه كوبس ، المريض ، والذى إستعد فيه كل من آتلى ، ودالتون ، وموريسون للتخلى عن العمل السياسى . وحين إضطر آتلى إلى أخذ قرارات خطيرة من أجل إيجاد حلول لمشكلات العجز الخارجى والموارد اللازمة للميزانية ومن أجل تمويل مصاريف إعادة التسلح ، قرر إستشارة الناخبين . وفى ٥ أكتوبر ١٩٥١ وقع الملك جورج الخامس على إعلان حل مجلس العموم ؛ وتحددت الانتخابات ليوم ٢٥ .

وجاءت الحملة الانتخابية لكى تضع فى مواجهة حزب المحافظين الشديد الحذر، والذى ظهر على أنه الحزب الوحيد القادر على وضع أسس مجتمع حر ، حزب الأحرار غير المنظم ، وغير القادر على تقديم مرشحين فى خمس دوائر من بين كل ستة دوائر ، وحزب العمال الذى لم يعد لديه ما يمكنه أن يعد به فى السياسة الداخلية ، والذى قنع بأن يثير خوفه بالتحدث عن « الروح الحربية » عند المحافظين فى السياسة الخارجية . وإنطلق تشرشل ، وأفاد من مآسى موريسون وألقى شعار : « عبدان ، سودان ، بيفان » . وجاءت النسبة الجيدة فى المشاركة فى الإنتخابات (٨٢٫٥٪) والحركة المتماثلة فى كل البلاد من أجل المحافظين لكى تضمن لهم ، وبدلاً من أغلبية الأصوات (حصلوا على ١٣٫٧١٧٫٠٠٠ ، فى الوقت الذى حصل فيه العمال على ١٣٫٩٤٨٫٠٠٠) على أغلبية ما يقرب من عشرين مقعداً ، والتى رأوا أنها كافية من أجل الحكم ، وإن كانت قد ظهرت على أنها ضعيفة فى هذه البلاد التى كانت مقسمة بشكل متساوى تقريباً بين الحزبين الكبيرين .

٣ ـ دول الكومنولث :

كانت مشكلات ما بعد الحرب ، فى دول الكومنولث ، تتعلق بدرجة أقل بعملية إعادة البناء عنها بالإحتفاظ بالإنتصارات الاجتماعية التى كانت قد حققتها حكومات العمال التى تولت السلطة قبل الحرب العالمية الثانية وفى أثنائها. ففى زيلندا الجديدة ، ذلك الجزء من « دولة الرخاء » ، حاولت حكومات العمال لسافيج Savage (١٩٣٥ — ١٩٤٠) ثم لفريزر Fraser (١٩٤٠ — ١٩٤٩) بعناية ألا تؤثر الحرب فى تشريعات ١٩٣٨ ، والتى إعتبرت على أنها مثال لغيرها. وهذا النظام للضمان الإجتماعى المبنى على جميع اشتراكات وعلى ضريبة خاصة ، وهو اشتراك الضمان الإجتماعى ، والذى تديره وزارة للضمان الإجتماعى التى أنشئت فى نفس السنة ، بدأ تطبيقه بالكامل فى عام ١٩٣٩ . ولقد إستمرت تكاليفه فى الإرتفاع : فبعد أن كان يمثل ٦٠٫٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٤٠ ، وصل إلى ١١ ٪ فى عام ١٩٥٠ . وحين أضيفت إلى هذه المصروفات إنفاقات الحرب ، لم تتردد حكومة العمال فى أن تفرض على البلاد سياسة إقتصاد موجه شديدة الصرامة. وكانت وسائل تطبيق هذه السياسة تتمثل فى مراقبة الأسعار ، والمرتبات ، والإيجارات ، والتوزيع ، ونظام تموين المواد الغذائية وكانت النتائج سارة : فبالنسبة للخارج ، إختفى دين زيلندا الجديدة تجاه بريطانيا العظمى وبدأت فى تقديم القروض لها ، وبالنسبة للداخل ، العمالة الكاملة وتحديد ارتفاع الأسعار. وفى اليوم التالى لنهاية الحرب ، مالت الحكومة إلى تقليل حدة المراقبات ، ولكنها إحتفظت إحتياطيا بسلاحين : تحديد الأسعار عند تصدير المنتجات الرئيسية للتجارة الخارجية ، مثل الصوف ، واللحوم ، ومنتجات الألبان ، ودعم الميزانية للمنتجات الرئيسية بالنسبة للاستهلاك ، وبطريقة تحتفظ بتكاليف المعيشة فى حدود معقولة .

ولم تسر حكومة العمال على طريق التأميمات . وكانت كل ما قامت به ، من أجل إرضاء العداء التقليدى بالنسبة للمصارف ، هو أنها قررت فى عام ١٩٤٥ تأميم بنك نيوزيلند ، وبدون حماس كبير . ولكن هذا التأميم لم يقطع الصلات الوثيقة للغاية بالسوق المالى فى لندن ؛ وحينما إنخفضت قيمة الجنيه، إنخفضت قيمة الجنيه النيوزيلندى بنفس النسبة . وكانت نيوزيلندا ، وبصفتها دولة منضمة بدرجة قوية إلى منطقة الاسترلينى ، قد قاست ، مثل الوطن الأم ، من نقص الدولارات .

ومع ذلك فإن سياسة حكومة العمال قد إصطدمت بصعوبات خطيرة . فمن ناحية ، كانت طلبات المزارعين التى طالبت برفع الأسعار بالنسبة لمنتجاتهم ، ومطالب العمال التى كانت تأمل فى رفع الأجور ، قد أجبرتها على زيادة قيمة الدعم من عام لعام . فارتفع من ٣ مليار فى عام ١٩٤٢ — ١٩٤٣ إلى ١٣ مليار فى عام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ، وإلى ١٥ مليار فى العام التالى . ومن ناحية أخرى، كان هناك عدم رضاء العمال ، وبخاصة عمال الموانى ، الذى سمح بنشأة « إتحادية يسارية» داخل المنظمات النقابية . وكانت متأثرة إلى حد ما بالشيوعيين، وطالبت، علاوة على التأميمات الجديدة ، بإشراف العمال على الصناعة وطالبت « بالعمل المباشر» ضد أصحاب العمل فى شكل إضرابات خطيرة . وهذا الإتجاه الراديكالى فى النقابات، والذى سار فى توافق مع إزدياد إرتفاع الأسعار، أدى إلى إغضاب جزء من جمهور الناخبين الذين وضعوا حزب العمال فى أقلية فى الإنتخابات العامة سنة ١٩٤٩ .

وشكل الحكومة الجديدة سيدنى هولاند Sidney Holland رئيس الحزب الوطنى ، والذى ظل فى الحكم حتى عام ١٩٥٧ ؛ وبعد فترة قصيرة للعمال (١٩٥٧ — ١٩٦٠) استعاد المحافظون من الحزب الوطنى السلطة تحت قيادة كيث هوليوك

Benedict Chifley لكى يخلفه . وكان والده حداداً ، وكان قد عمل سائقاً لقاطرة، ثم مناضل نقابى،وشق طريقه السياسى فى ويلز الجديدة ، فى الجنوب؛ وأصبح وله من العمر ستين عاماً ، رئيساً للسلطة الاتحادية ، وعمل خلال أربع سنوات على تطبيق سياسة تدخل نشطة ، طبقاً للمبادىء التى كانت تستند فى نفس الوقت للاشتراكية البراجماتية (النفعية) والتوجيهات كينيس . ولقد عين منذ عام ١٩٤٢ وزيراً لاعادة البناء بعد الحرب، وكان قد أعد منذ وقت طويل عملية اعادة تحويل بلاده محدداً هدفه بالعمالة الكاملة، ووسائله بالاقتصاد الموجه. وكانت النتائج جيدة: وتمثلت نتائجها الواضحة فى تزايد الدخل القومى والاستثمارات، وتقدم الصناعة ، ونمو المدن . ومع ذلك ، فإن التنمية الاقتصادية قد واجهتها نقط إختناق : نقص الدولار ، والذى زاد من حدته عدم رغبة شيفلى فى طلب قروض أمريكية حتى يظل مخلصاً لمنطقة الاسترلينى؛ وسوء توزيع الأيدى العاملة، والتى كانت زراعية إلى درجة كبيرة، والتى لم يتم التغلب عليها إلا بسياسة تهجير جديدة تماماً . وبررها الوزير كالويل Calwell المسئول عنها بما يلى : « إذا كان الاستراليون قد تعلموا درساً من الحرب ، فإنه يتمثل فى أننا لا يمكننا أن نستمر فى الاحتفاظ بقارتنا لأنفسنا دون أن نزيد عددنا بدرجة كبيرة » . وكان على فتح استراليا أبوابها فى وجه الهجرة أن يعطى نتائج فائقة للتصور : فبينما زاد سكان استراليا من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٤٥ بمقدار خمسة ملايين فقط ، زاد عددهم، فى عشرين عاماً بمقدار أربعة ملايين . وكانت إحدى النتائج غير المتوقعة لهذا التغيير هو أن الشعب الاسترالى قد فقد جزءاً من شخصيته البريطانية؛ ذلك أن نصف المهاجرين قد أتوا بالفعل من القارة الأوروبية ، بما فى ذلك آلاف من الأشخاص المنقولين فى الوقت التالى لنهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة .

ولم تكن سياسة التأميمات التى حاول شيفلى تطبيقها ناجحة دائماً. فاحتكار النقل الدولى، وفيما يتعلق بالخطوط الداخلية، تم إستبعاده على أساس أنه غير دستورى، ولأنه يضر بمصالح الدول ؛ فأممت خطوط النقل الدولى وحدها، وأعطيت لشركة كانتاس. ولم تلق عملية تأميم الكابلات الدولية والاذاعة أية صعوبة ؛ ولكن الحكومة لم تجرؤ على الوصول فى التأميمات إلى الفحم، والذى أنشأت له فقط، وبإتفاق مع حكومة ويلز الجديدة الجنوبية مجلساً أعلى مشتركا للفحم. وبدأت، من أجل زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية ومن أجل الرى، ذلك المشروع الضخم لنهر سنووى، ولكنها لم تنجح فى السير بالمشروع القديم، والكبير التكاليف، والخاص بتوحيد إتساع قضبان السكك الحديدية على كل القارة.

وكان الموضوع الذى أثار الكثير من الجدل هو مشروع تأميم البنك المركزى، فى عام ١٩٤٧ ؛ ولما كان هذا البنك موضوعاً منذ عام ١٩٤٥ تحت إشراف الحكومة، فإن هذا الاجراء بدا على أنه عديم القيمة، وبدون فاعلية، ومنحازاً، ونتيجة للحملة التى شنتها أوساط رجال الأعمال والمحافظون، أعلنت المحكمة العليا فى شهر أغسطس ١٩٤٨ أن هذا الاجراء كان غير دستورى. وخرجت هيبة شيفلى من هذه المغامرة وقد قلت الى حد كبير.

وكان الإنتصار الذى حققه ضد النقابات المتطرفة، يمثل لفترة طويلة كارثة نزلت بحزب العمال. وكان الإتجاه المعادى للشيوعية عند حزب شيفلى قد فقد صبره أمام حركات الهياج التى كانت تقوم بها الاتحادات العمالية التى وقعت فى أيدى الشيوعيين من بين عمال المناجم. وفسرت الحكومة حركة الإضرابات التى نشأت فى ويلز الجديدة الجنوبية فى منتصف شهر يونيو ١٩٤٩، على أنها محاولة للقضاء على نظام التحكيم الإجبارى الذى تستند إليه سياستها الاجتماعية، ولكى يقضى على الإضراب، قام شيفلى علناً بفضح الخطر الشيوعى، وإستخدم وسائل

نشطة بارسال الجنود يستخرجون الفحم ؛ وبعد سبعة أسابيع إضطر المضربون الى العودة الى العمل . ولكن رد فعل الرأى العام لم يتم بالطريقة التى اعتقدها رئيس الحكومة : فلم يحتفظ من المسألة الا بالخطر الشيوعى ، وألقى بنفسه الى ناحية الحزب الجديد ، وهو الحزب الحر ، والذى كان زعيمه روبرت منزيس Robert Menzies الزعيم اليمينى قد أعاد تنظيمه . وفى انتخابات ١٩٤٩ ، حصل الحزب الحر على أغلبية المقاعد فى المجلس،وعاد منزيس الى وظيفةرئيس الوزراء،التى كان قد مارسها من قبل،من أبريل ١٩٣٩ حتى أغسطس ١٩٤١. وخرجت استراليا،فى نفس وقت خروج زيلندا الجديدة ، من حكم حزب العمال؛ وعلى رأس وزارة ائتلافية (من الاحرار والمزارعين) وضع منزيس المحافظين فى السلطة ، لمدة تزيد على عشرين عاماً .

أما كندا ، فإنها فى نفس الوقت الذى شاركت فيه بقوة فى المعارك (كانت قد جندت مليون جندى) كانت قد حققت أكبر مكاسب من الحرب . وكانت قد اعتبرت،منذ عام ١٩٤٠،على أنها واحدةمن اثنين من ترسانات الديمقراطية،، فكان عليها أن تقدم ، فى نفس الوقت الذى قدمت فيه كميات هائلة من مواد التموين ، مهمات حربية ضخمة . وجاءت النتائج متناسبة مع المجهود : فزاد الانتاج الزراعى بنسبة ٦٠./. وجاء اكتشاف مناجم معدنية ضخمة وآبار البترول فى ألبرتا ، ومضاعفة انتاج الصلب ، ومضاعفة انتاج الالمنيوم ستة مرات ، وبناء مئات المصانع فى كولومبيا البريطانية وقرب البحيرات العظمى ، وجزئياً برؤوس الاموال الامريكية التى كانت تبحث عن الايدى العاملة ، لكى تسمح لكندا بأن تصل الى مرتبة الدول العظمى الاقتصادية . وتم هذا التقدم نتيجة لادارة صارمة للغاية للاقتصاد ، والتى كانت قد سمحت بتحديد ارتفاع أسعار المعيشة بنسبة ٢٠./. فقط .

فليس هناك ما يثير الدهشة ، فى هذه الظروف ، من أن شعبية رئيس الوزراء ماكنزى كينج Mackenzie King ، ذلك الزعيم الذى يقسم بيننا أقل من غيره ، قد تأكدت فى انتخابات عام ١٩٤٥ ؛ فتمكن حزبه ، حزب الاحرار ، من أن يحصل على أغلبية المقاعد ومع ذلك فإن هذه الانتخابات قد أظهرت استمرار الاتجاه الاقليمى فى الحياة الكندية . فكان حزب الاحرار وحده هو الذى يمكنه أن يسمى نفسه بأنه حزب وطنى نتيجة لحصوله على مقاعد فى كل الاقاليم أما بقية الاحزاب فلم يكن لها الا نفوذ محلى : فكان حزب الائتمان الاجتماعى يسيطر على ألبيرتا ، وحزب اتحاد تعاون الكومنولث .C. C. F يسيطر على ساسكاتشيوان ، والحزب المحافظ على أونتاريو ؛ أما كويبك نفسها فإنها كانت مقسمة بين الاحرار ، ومرشحى الاتحاد الوطنى لدوبليسيس ، والمتطرفين من الكتلة الشعبية . وكان هذا الاتجاه الاقليمى ، والذى يظهر كذلك فى الاتجاه الاستقلالى للاقاليم فى ميادين المالية ، يعرقل عمل الحكومة الفيدرالية فى مجهوداتها من أجل الحصول على توزيع أفضل للموارد على مجموع البلاد .

وماكنزى كنج ، الذى كان قد أدار حزبه لمدة تسعة وعشرين عاماً ، وبلاده لمدة إحدى وعشرين عاماً ، إنسحب فى شهر نوفمبر ١٩٤٨ . وعادت خلافته ، التى أعد لها بكل دقة ، إلى سان لورانت Saint — Laurent الكندى الفرنسى ، ووزير الخارجية سابقاً ، والذى ترك مكانه لليستر بيرسون Lester Pearson . ولقد حصل سان لورانت ، الذى سيظل لمدة تسعة أعوام رئيساً للوزراء ، على نجاح منقطع النظير فى إنتخابات شهر يونيو ١٩٤٩ . وحصل حزبه على ١٩٢ مقعداً من ٢٦٢ ، ولم يترك سوى ما يقرب من أربعين للحزب المحافظ ، وما يقرب من ثلاثين لكل الأحزاب الأخرى . وهذا التعبير عن الثقة سمح له بأن يسير بالسياسة الخارجية لكندا فى إتجاه جديد ، متخليا عن اتجاه العزلة التقليدية ،

لكى يشارك فى التحالف العسكرى مع الدول الغربية : وكان مجلس العموم الكندى هو أول مجلس يصدق على معاهدة شمال الأطلنطى .

وفى نفس السنة زادت الأراضى الكندية بمقدار ١١٠ر٠٠٠ كيلومتر مربع من الأرض الجديدة ، التى وافق سكانها على عمل إستفتاء ، ونجح بأقلية ضعيفة فى أن ينضموا لكندا ، وعلى أهم إقليم عاشر . وكان إتساع أراضى كندا ، وهو يمثل المساحة الثانية فى العالم بعد مساحة إتحاد الجمهوريات السوفيتيـــة ، يتزود بالسكان ، نتيجة للعودة القوية للهجرة ، وبسرعة مرضية . فزاد عدد السكان من ١١ مليون ونصف مليون نسمة فى عام ١٩٤٠ ، إلى ١٢ر٥ مليون فى عام ١٩٤٥ ، وإلى ١٤ مليون فى عام ١٩٥٠ . وفى هذا التاريخ ، كان ثلاثة أخماس السكان يعيشون فى المدن ، ولم تعد الزراعة هى المورد الأول للصادرات ، وأخذت مكانها الغابات ومنتجات المناجم . وتغير إتجاه التجارة الخارجية : فلم تعد الصادرات صوب بريطانيا العظمى تمثل أكثر من ربع المجموع ، فى نظير النصف صوب الولايات المتحدة ، والتى كانت تورد ٧١ ٪ من الواردات الكندية . وأصبح نصيب الولايات المتحدة ضخماً فى الاستثمارات الأجنبية ، وأقترب من سبعة مليارات من الدولارات ، بينما كانت بريطانيا العظمى قد قدمت ما يقل عن مليارين . ولكن ظاهرة جديدة ظهرت ، تتمثل فى إرتفاع نصيب رؤوس الأموال الكندية فى الاستثمارات الآن إلى أربعة مليارات دولار . وهذه بلاشك ظاهرة تدل على نضج البلاد التى يمكنها أن تفتخر بأنها قد تمكنت فى عشر سنوات (من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٠) من أن تضاعف مجموع الدخل القومى فيها ثلاثة أضعاف .

٣ ـ الولايات المتحدة :

جعلت الحرب من الولايات المتحدة « ترسانة الديمقراطيات » الثانية ،

و « المارد » الامريكى . وفرض السلم على الرئيس الجديد ، الذى وصل لهذه المسئولية العليا نتيجة لوفاة روزفلت (١٢ أبريل ١٩٤٥) ، المشكلات الدقيقة لعملية التحول .

وتعامل معها ترومان Truman بروح القانون الجديد : فكانت رسالته الاولى الموجهة إلى الكونجرس (٦ سبتمبر ١٩٤٥) قد عملت على شرح برنامج يشتمل على إحدى وعشرين نقطة ، والذى عمل فى نفس الوقت الذى أعلن فيه ثقته فى الدافع الشخصى « فى الأوقات العادية » ، على إظهار أمله فى أن تتمكن الدولة من أن تحل نفسها محله فى حالة الفشل ، ولا يرى لذلك سبيلا سوى الإلغاء « التدريجى » لإشراف الحكومة ورقابتها على الإقتصاد . وإقترح بالنسبة للجماعات المحرومة ، وبخاصة العمال ، عينات طويلة من الإجراءات الإجتماعية ، وضمانات العمالة الكاملة .

ولم يكن من السهل أن يحصل مثل هذا البرنامج على أغلبية فى الكونجرس تعمل على تأييده ؛ فكان الإئتلاف التقليدى للجمهوريين والديمقراطيين المحافظين لا يظهر أى تأييد للقانون الجديد ولكل ما يتصل به . وبدأت المعركة الرئيسية حول مسألة إنخفاض سعر العملة ومراقبة الأسعار : فبدلا من مشروعات ترومان الخاصة بالاحتفاظ بالعمل الفعال لإدارة الأسعار ، وضع الكونجرس قانون ٢٧ يونيو ١٩٤٦ الذى أطال أمد هذه الإدارة لمدة عام ، ولكنه حرمها من كل سلطاتها تقريباً . وبدلاً من أن يحاول ترومان الوصول إلى حل وسط ، استخدم سلطته الإعتراضية ، الفيتو ؛ فكانت النتيجة هى وقف مراقبة الأسعار فى أول يوليو . وتبعت ذلك موجة لإرتفاع الاسعار ، والتصويت على حل وسط جاء متأخراً ، ولم يتمكن من وقف تزايد قيمة السوق السوداء . وإضطر ترومان فى آخر الامر إلى التراجع : فألغى شيئاً فشيئاً المراقبة على المنتجات الغذائية ،

ثم قام ، فى ٩ نوفمبر باعطاء الحرية للأجور ، وللأسعار .

ذلك أن إنتخابات نصف الدورة كانت قد وقعت أربعة أيام قبل ذلك ، ومثلت ، بالنسبة الرئيس ، أكبر عدم ثقة ممكنة : ٣٤٦ جمهورى فى المجلس ضد ١٨٨ ديمقراطى ، و٥١ شيخ ضد ٤٥ . ولم يكن الحزب الجمهورى قد حصل على مثل هذا الفوز منذ عام ١٩٢٨ . وكان علاوة على ذلك قد وجد زعيما له فى شخص روبرت تافت Robert Taft ، إبن رئيس الجمهورية السابق ، والذى إنتخب شيخا لأوهيو . وكان الكونجرس الثمانون أقل ميلاً من سابقه لترومان .

ومنذ شهر مارس ١٩٤٧ صوت الكونجرس على التعديل الثانى والعشرين للدستور ، والذى قرر أنه « لا يمكن لأى أحد أن ينتخب لمشراية الرئاسة أكثر من مرتين » . وكان بالتأكيد قد حدد أن هذا الإجراء لا يطبق على الرئيس الموجود ؛ ولكن أحداً لم يكن يقدر على رؤية ترومان يحاول أن يقف فى مواجهة روح النص . وجاءت هزيمة أكبر من ذلك ، مع التصويت على قانون تافت — هارتلى (يونيو ١٩٤٧) والذى حدد بشدة سلطات النقابات ، والذى مارس ترومان ضده سلطة الفيتو ، ولكن الكونجرس أعاد التصويت عليه بأغلبية الثلثين . وهزيمة أخرى ، فى الشهر التالى ، مع تصويت الكونجرس ، وقت مناقشة الميزانية ، على تخفيف الأعباء الضرائبية ؛ وأمام هذا الإجراء الديماجوجى والذى يتسبب ، من وجهة نظر الرئيس ، فى رفع الأسعار ، قام ترومان بممارسة حق الفيتو ، بدون جدوى . وحول مسائل بناء المساكن ، والمعونات الفيدرالية للتعليم ، والضمانات الإجتماعية ، والاسعار الزراعية ، وحقوق السود ، حارب الرئيس والكونجرس بمرارة ، وفى صالح الكونجرس؛ بشكل واضح .

ولذلك فإن أعوام ١٩٤٦و١٩٤٧ كانت أعواماً صعبة بالنسبة لترومان. ولكن الرئيس الجديد تمكن، فى هذه المعارك المستمرة، من أن يكتشف شخصيته؛ وربما أيضاً رأى قدراته.

ذلك أن ترومان كان قد أعطى انطباعاً ضعيفاً لمواطنيه فى الأوقات الأولى لرئاسته. وكان هذا الإمريكى المتوسط، والآتى من الأقاليم هو أول رئيس منذ كليفلاند Cleveland لم يكن قد تعلم تعليما عاليا؛ وكان رجلاً له مظهر بسيط، ولا يجيد الخطابة، واختاروه لنيابة الرئاسة، لأنه لم يكن يخيف أى أحد، وكان قد شعر بالذعر من المسئوليات التى وقعت على كاهله نتيجة لوفاة روزفلت. ولكن خلف هذا التواضع، وما إعتقده البعض على أنه ضعفا، كان هناك عند هذا الرجل، الذى يغضب بسرعة، موارد قيمة ستظهرها واجبات أعبائه وثقل مسئولياته. وبعد فترة عدم التأكد، والتثبت، سيشعر ترومان بالثقة فى نفسه، وسيظهر أنه الرجل المناسب.

الرجل المناسب فى السياسة الخارجية. وكان أبناء وطنه، فى هذا الميدان، قد وجدوا أنفسهم منقسمين فى أول الأمر. فعلى مستوى رجل الشارع، وضع الكثيرون ثقتهم فى الأمم المتحدة، ونظروا بميل وتقـــدير إلى الاتحاد السوفيتى الذى كان قد قام بتضحيات عديدة فى الصراع ضد النازية: ولذلك فإن خطبة تشرشل فى فيلتون قد قابلها جزء كبير من الرأى العام مقابلة سيئة. وفى الأوساط الحاكمة، كانت سياسة وزير الخارجية بيرنس Byrnes، والتى كانت متيقظة كل اليقظة لطموحات الروس، تستند إلى الزعماء الجمهوريين، والشيوخ كونالى Connally وفاندنبرج Vandenberg، ولكنها كانت تلقى نقداً شديداً من هنرى والاس Henry Wallace وزير التجارة، الذى رأى أنه لم يعد للولايات المتحدة أن تتدخل فى شئون أوربا الشرقية، ولا للاتحاد

السوفيتى أن يتدخل فى شئون أوربا الغربية . وفى شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، ولما كان ترومان قد أعلن موافقته على خطاب والاس ، طلب إليه بيرنس أن يصحح موقفه ، وطالب بإقالة والاس . واضطر ترومان إلى أن يتراجع ، ويبدو أن ذلك كان رغماً عنه .

وإنقشعت خيالاته ، فى نفس الوقت الذى إنتهت فيه خيالات مواطنيه : ففشل المفاوضات فى أوربا ، وخاصة بشأن المسألة الألمانية نتيجة للتشدد السوفيتى ، وعمليات الفشل الأولى للأمم المتحدة ، التى حوصرت باستخدام الفيتو بشكل غير معتدل من جانب ممثلى إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والصعوبات التى لقيتها لجنة الطاقة الذرية للامم المتحدة ، جعلته يفهم أن الوقت الخاص بالثقة قد تغير وأنه لم يعد من الممكن ترك الميدان خاوياً أمام الإدعاءات السوفيتية .

وجاءت الفرصة لكى يعلن فيها ترومان عن قراره بواسطة بيفن ، حين أعلن هذا الاخير أنه لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتحمل بعد ذلك تلك الاعباء التى كانت قد قامت بها حتى ذلك الوقت من المعونة المالية والعسكرية لليونان ولتركيا (فبراير ١٩٤٧) . فأخذ الرئيس مباشرة القرار الرئيسى بضمان أن يحل محلها ، وطلب فى ١٢ مارس إلى الكونجرس الموافقة على برنامج معونات تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون دولار ، برره فى هذه الكلمات : « إنى أعتقد أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تكون مساعدة الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات سيطرة الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية » . وأمام المعارضة التى كان يقودها البعض مثل والاس ، وتتهمه بجر الولايات المتحدة فى مغامرة بلا نفع وخطيرة ، وربما يصل بها الأمر فى ضخامتها الى الوصول الى التسبب فى حرب عالمية جديدة ، ومعارضة الآخرين الذين كانوا أكثر إعتدالا ، وأعلنوا أسفهم لكون سياسته لا تعطى إعتباراً للامم

المتحدة ، إضطر ترومان الى أن يوافق على التعديل الذى طالب به فاندنبرج والذى نص على أنه يمكن للكونجرس أن يجبر الرئيس على وقف المعونات للدول الأجنبية إذا ما رأى مجلس الأمن أن هذه المعونة ليست ضرورية ولا مرغوب فيها . وبعد هذا التعديل ، وافق مجلس الشيوخ على المشروع ، فى ٢٢ أبريل ١٩٤٧ بسبعة وستين صوتا ضد ٢٣ ، ووضع بذلك ما سمى « بنظرية ترومان » .

وكانت حالة اليونان وحالة تركيا ، والطلبات المستمرة للقروض من جانب حكومات أوربا الغربية ، والصعوبات الإقتصادية ، والإجتماعية ، والسياسة التى تعرفها هذه المنطقة قد انتهى بها الأمر الى اقناع وزارة الخارجية الأمريكية بأن امكانية نيل التوسع الروسى من أوربا تتوقف إلى حد بعيد على البؤس الناتج عن التخريب الضخم فى أثناء الحرب . وإذا كان على أوربا أن تواصل حياتها فمن الضرورى إعادة بناء إقتصادها ؛ وفى هذا الميدان ظهر أن « نظرية ترومان » كانت قصيرة النظر . وكان من الضرورى إكمالها . وجاءت كفاءة جورج مارشال Georges Marshall ، وزير الدولة ، الذى حدد فى خطبته فى هارفارد يوم ٥ يونيو ما يسمى بمشروعه : « إن هدف سياستنا هو إعادة بناء إقتصاد عالمى سليم ، وبشكل يظهر الظروف السياسية والاجتماعية التى يمكن أن تعيش فيها المنظمات الحرة » وفى نفس الوقت ، قام جورج كنعان Georges Kennan الموظف بوزارة الخارجية الأمريكية ، بتحديد استراتيجية طويلة المدى بالنسبة للاتحاد السوفيتى : لا طرد بالقوة ، ولا اتفاق بدون مدى ، ولا حل وسط غادر ، ولكن إحتواء .

وسرعان ما وضعت استراتيجية الإحتواء على المحك وقت أزمة برلين . وأمام إجراءات الحصار ، صمم ترومان على عدم التراجع ، أى عدم سحب القوات الأمريكية من قطاع برلين ، ولكن كذلك عدم الدخول فى اشتباك

بارسال قافلة مسلحة عبر منطقة الاحتلال الروسى . وإختار حل الجسر الجوى الذى ظهرت فاعليته . وأدى النجاح فى برلين الى تغيير عميق فى المناخ فى أوربا وفى الولايات المتحدة . ثم جاء الانطباع العميق الذى حدث فى الغرب بعد « ضربة براغ » وسمحت بالإسراع بالمفاوضات من أجل عقد تحالف بين الدول الغربية . وانتهت المفاوضات بالتوقيع فى واشنطون ، يوم ٤ أبريل ١٩٤٩ ، على معاهدة شمال الأطلنطى . وبقبول ترومان ، لأول مرة فى التاريخ الأمريكى ، التوقيع على تحالف عسكرى مع دول أجنبية ، دخل ببلاده فى سياسة جديدة تماماً وقضى على تقاليد اتجاه العزلة . وهذا التغيير الرئيسى كان ، نتيجة لحذق ترومان قد تمت موافقة الجميع عليه ، أو تقريباً : فكان قد عرف بالفعل كيف يشرك الى الى حد بعيد فى سياسته الزعماء الجمهوريين مثل فاندنبرج ، ودالاس ، فحصل من مجلس الشيوخ على أغلبية واضحة من أجل التصديق على المعاهدة ، تتمثل فى ٣٢ صوتاً ضد ١٣ (٢١ يوليو ١٩٤٩) . ولكنه قابل صعوبات أكبر من أجل جعل نفس مجلس الشيوخ يصوت على قانون المساعدات العسكرية والذى كان نتيجتها المباشرة : وكانت المعارضـــة القوية للسناتور تافت والمعادية لكل تعهد لمدى طويل قد سمحت بإعادة تجميع أصحاب الحنين إلى سياسة العزلة .

وكانت أزمة كوريا ، مثل أزمة برلين ، قد واجهها ترومان بفكرة الإحتواء . وكانت فكرة يصعب إحترامها ، خاصة وأن السياسة الصينية للرئيس أو أكثر من ذلك عدم وجود سياسة له ، قد إنتقدت بشدة من جانب بعض الجمهوريين الذين أخذوا عليه أنه ، بعدم عمله ، قد فتح الصين أمام الشيوعية . وكانت قوة رد فعله وقت العدوان الكورى الشمالى تسمح للرئيس بأن يعيد تجميع الرأى العام وراءه . وكان ذلك لفترة من الوقت ، إذ أن قراره بعزل ماك آرثر Mac Arthur (١٠ أبريل ١٩٥١) ، رغم أنه كان فى الخط الحقيقى

لسياسة الإحتواء ، ورغم أنه كانت قد تمت الموافقة عليه ، إن لم يكن قد إقترح ، من جانب هيئة أركان الحرب ورئيسها الجنرال برادلى Bradley ، قد تسبب فى نشأة إنقسام عنيف للغاية فى الكونجرس وفى كل البلاد . ووصل الحال ببعض الزعماء الجمهوريين إلى حد نصحهم بالحرب الشاملة مع الصين . وظهرت الجولات المنتصرة للجنرال ماك آرثر فى المدن الأمريكية الكبرى على أنها حكماً شعبياً على سياسة الرئيس . ومع ذلك ، وبعد بضعة أسابيع ، فقد بدأت المفاوضات من أجل الهدنة فى كوريا ، وأيدت وجهة نظر ترومان : فبتمسكه بشدة « بانتصار محدود » ، كان قد أجبر الكوريين الشيوعيين على التخلى عن غزوهم لكوريا الجنوبية . وكان ذلك هو « إحتواء » للاتجاه التوسعى الشيوعى .

وسنلاحظ أن دور الرئيس ، فى السياسة الخارجيـــة ، وبمقارنته بدور الكونجرس ، كان رئيسيا . « فالنظرية » ، ومشروع مارشال ، والجسر الجوى وحلف الأطلنطى ، و « الانتصار المحدود » ، وعزل ماك آرثر ، كانت كل هذه القرارات قد أخذها رئيس السلطة التنفيذية ، والتنفيذيةوحدها ؛ وكانت كلها ، تقريباً ، قد سيرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة لسنوات عديدة .

وفى السياسة الداخلية ، كان عمل الرئيس ، على العكس من ذلك ، محدداً إلى درجة كبيرة ، وحتى مقضى عليه ، بواسطة الكونجرس ، وبخاصة بعد نجاح الجمهوريين فى إنتخابات عام ١٩٤٦ . وكان من الضرورى أن يحصل ترومان ، ورغم كل تنبؤات ، على الإنتصار فى إنتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٨ حتى يجرؤ على فرض سياسته .

وأظهر إنتصار ترومان فى انتخابات شهر نوفمبر ١٩٤٨ صفات الرجل . ولكون ترومان قد عرف أنه سينهزم ، طبقاً لكل المظاهر ، بواسطة خصمه الجمهورى ديوى Dewey ، فإنه قاد فى الأوقات الأخيرة من الحملة الإنتخابية

معركة قوية ، استخدم فيها كل صفاته كمحارب ، وكان التأكيد الكبير لدى الجمهوريين ، وتيار الشعور الشعبي فى صالح ذلك المرشح الشجاع ، وثقل التنظيمات النقابية ، وتأييد الزنوج ، تشرح عودة الكسب النسبي لشعبية الرئيس السابق ، وسمحت له بدحض التنبؤات والجسات . ونجح بأربعة وعشرين مليون صوت على ديوى الذى حصل مع ذلك على ٢٢ مليون ، وعلى الديمقراطى « الجنوبى » ثورموند Thurmond (۰۰۰ر۱۷۰ر۱ صوت فقط) وعلى والاس الممثل للحزب التقدمى ، الذى إنشق من الحزب الديمقراطى (۰۰۰ر۱۵۰ر۱ صوت).

وشعر ترومان بالقوة نتيجة للثقة الشعبية ، وكرئيس منتخب ، لا كرئيس بالصدفة كما كان فى عام ١٩٤٥ ، إستعاد شبابه السياسى ، وأصبح من جديد بطلاً من أبطال الإتجاه المتقدم ، فشرح ، فى رسالته إلى الكونجرس فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ ، برنامجاً « لدولة الرفاهية » الذى أطلق عليه إسم قانون العدالة . وكان ذلك بدون شك بغير خيال كبير ، إذ أنه رغم وجود أغلبية ديمقراطية فى المجلسين ، فإن التركيب الإعتيادى للجمهوريين ولديمقراطيي الجنوب كان سيظهر من جديد لكى يقف فى وجه كل تشريع يمكنه أن يشير ، من قريب أو من بعيد ، إلى الإتجاه الاشتراكى ، أو حتى إلى الاقتصاد الموجه .

وكان الحساب الختامى ، فى هذه الظروف ، لقانون العدالة ، غير كبير : زيادة الحد الأدنى للأجور والمحددة بالقانون بـ ٧٥ سنت فى الساعة (مقابل ٤٠)، ومد نطاق المنتفعين الجدد بقانون التأمينات الاجتماعية لعام ١٩٣٥ إلى ١٠ مليون شخص ، وامتداد مراقبة الايجارات حتى عام ١٩٥١ ، والتصويت على قانون الاسكان لعام ١٩٤٩ والذى أعطى إئتمانات كبيرة للبناء وللكفاح ضد المساكن غير الصحية ، وزيادة القروض لعمليات التنمية الزراعية ، وأخيراً ، التصويت فى شهر يونيو ١٩٥٠ على قانون جديد بشأن « الأشخاص المنقولين » والذى

يسمح بهجرة ٢٠٠,٠٠٠ لاجيء أوربى . ولكن الرئيس ترومان لم يتمكن من أن يحصل من الكونجرس على الموافقة على مشروع برانان Brannan من أجل الزراعة ، ولا على إلغاء قانون تافت — هارتلى . وضرب مشروعة الخاص بالتشريع من أجل الصحة العامة (قانون التأمين الصحى الوطنى) بتلك الحملة الصحفية الضخمة التى أنفق عليها الإتحاد الأمريكى للأطباء ، والذى إتهمه بالرغبة فى إدخال « طب إشتراكى » ؛ أما مشروعة الخاص بتقديم المعونة المالية للدولة لمؤسسات التعليم ، فإنه تحطم نتيجة لمعارضة الكنيسة الكاثوليكية له . وكذلك تخطيطه الكبير لإعطاء الزنوج المساواة فى المعاملة ، والذى أعده بواسطة « لجنة الحقوق المدنية » فقد إصطدم بالمعارضة المنظمة فى الكونجرس . فإضطر ترومان إلى أن يتخلى عن الطرق التشريعية وإلى أن يستخدم اجراءات القرارات والمرسومات من أجل القضاء على التفرقة العنصرية فى الإدارة الفيدرالية ، وفى داخل القوات المسلحة .

وكان القليل الذى تمكن ترومان من جعلهم يوافقون عليه من مشروعات قانون العدالة ، قد حصل عليه فى الثمانية عشر شهراً الأولى من مدة رئاسته . فالواقع أن الرئيس قد وجد نفسه ، منذ صيف ١٩٥٠ ، منزوع السلاح فى محاولاته ، وحتى موضوعاً فى موضع الإتهام بتلك الإنطلاقة للعواطف ضد الخطر الأحمر وضد إتجاه ماك آرثر .

فمنذ وقت طويل ، كانت الأوساط المسئولة قلقة من سيطرة الشيوعية على الإدارة ، أو بمعنى أدق ، من توغل الشيوعيين ، أو « رفقاء الطريق » داخل الادارات العامة عند نهاية سنوات الثلاثينيات وبخاصة فى أثناء الحرب . ومنذ سنوات ١٩٤٥ و١٩٤٦ قامت بعض التحقيقات ، واكتشفت بضع عمليات صغيرة التجسس . وفى شهر مارس ١٩٤٧ ، عهد ترومان لادارة التحقيقات الفيدرالية

F. B. I. أن تقوم بتحقيق عن ولاء كل الموظفين الإتحاديين ؛ ولقد إستمر هذا التحقيق خلال أربع سنوات حول ٣ مليون موظف ، وتسبب فى إستقالة ٢٫٠٠٠ موظف وفى فصل ٢٠٠ . وأثار هذا الأمر بنوع خاص الذعر عند الأوساط الليبيرالية التى إتهمت الإدارة بعمل « تحريم بواسطة الإيحاء » ، الأمر الذى يهدد حقوق المواطن .

ومع ذلك ، فإن هذا التنازل من جانب ترومان للمتطرفين من أجل القيام بعملية تطهير لم تكف لتهدئة مخاوف الأهـــالى ، والتى زادت قوة بالإشاعات الخارقة للعادة عن التوغل الشيوعى ، وعمليات التجسس السوفيتية ، والتى كانت تقوم بنشرها شخصيات مشكوك فيها وتبحث عن الشهرة . وقام أحد هؤلاء ، وهو تشامبرز Chambers بمهاجمة آلجر هيس Alger Hiss أحد كبار الموظفين ، والذى كان فيما مضى موضع ثقة روزفلت . وإنتهت محاكمة هيس (١٩٥٠) بعد جولات عديدة ؛ ورغم إنكار المتهم ، إلى حكم عليه بشأن التجسس فعلاً ؛ وخرج ترومان ومن حوله وقد أصابهم الوحل ، الرئيس لأنه كان قد وصف مسألة هيس بأنها مناورة وضيعة للجمهوريين ، وآتشيسون Acheson وزير الخارجية لأنه كان قد أظهر علناً تقديره وثقته فى هيس .

وهذه المسألة ، وغيرها والأقل أهمية منها مهدت الطريق للصعود السياسى غير العادى للسناتور ماكارثى Mc Carthy وهذا السناتور لويسكونسين ، والذى إنتخب فى عام ١٩٤٦ ، حصل على فكرة إستخدام الإتهام بالشيوعية ، والتى إنتشرت بسرعة ، لكى يستولى على إدارة الحزب الجمهورى ، وربما ليحقق مطامع أخرى . وبدأ حملته فى ٩ فبراير ١٩٥٠ معلناً أنه يعرف أسماء ٢٠٥ شيوعى متوغلين فى أجهزة الدولة ، ثم إتهم الأب لاتيمور Pr. Lattimore بالتجسس ، ثم هاجم بعد ذلك فيليب جوسب Philip Gessup ممثل الولايات المتحدة فى

الأمم المتحدة . وبقيامه بذلك ، وضع ماكارثى نفسه على رأس تيار رجعى قوى ، كان قد نما منذ نهاية الحرب ، ضد روزفلت وضد كل ما كان يذكر بسياسته . ورغم الهزيمة المؤقتة التى نزلت به أمام لجنة مجلس الشيوخ ، إذ أنه لم يتمكن من تقديم أى دليل على ما كان قد ذكره ، فإن ماكارثى قد إستمر فى حملته ، متهماً فى شهر يونيو ١٩٥١ الجنرالان مارشال وآيزنهاور Eisenhower بأنهما قدساعدا الإتحاد السوفيتى فى محاولته السيطرة على العالم .

ومع ذلك ، فإن إتهامات ماكارثى كانت تعبر عن المشاعر ، غير الواضحة ، بضرورة عمل شىء ضد الشيوعية . وكان الرئيس ترومان قد قدم ، منـــذ عام ١٩٤٨ ، أحد عشر زعيا شيوعياً أمام المحاكمة بتهمة دعوتهم لاستخدام القوة فى قلب حكومة الولايات المتحدة ؛ وحكم عليهم بأحكام بالسجن . ولـكن الأمر خرج من أيدى الرئيس حين قام الـكونجرس بالتصويت ، فى شهر سبتمبر ١٩٥٠ على قانون ماكاران Mc Carran بشأن الأمن الداخلى ، والذى نص على أنه يجب على كل الشيوعيين أن يسجلوا أنفسهم فى وزارة العدل ، وسوف يحرمون من جوازات سفرهم ، ولن يتمكنوا من تقلد الوظائف العامة . وأظهر ترومان إعتراضه ورد باستخدام الفيتو ، وأعلن انهم « فى البلاد الحرة ، يعاقبون الناس على الجرائم ، وليس أبداً على آرائهم » ؛ وأبعد الـكونجرس الفيتو ، بأغلبية كبيرة . وفى شهر يوليو ١٩٥٢ ، صوت الـكونجرس على قانون ماكاران ـــ والتر عن الهجرة ، ذلك القانون الذى حرم دخول الأراضى الأمريكية على كل شخص متصل بالحزب الشيوعى أو على كل منظمة على إتصال بهذا الحزب . ومرة جديدة تقدم ترومان بالفيتو ، ودون أن يصيب نجاحاً أكثر .

وأعطى الـكفاح ضد الشيوعية لماكارثى وللحزب الجمهورى موضوعاً ممتازاً للحملة الإنتخابية فى شهر نوفمبر ١٩٥٢ : إتهام الديمقراطيين بحماية الشيوعيين فى

الداخل ، وعدم معارضتهم فى الخارج ، وبدا أن إقامة سد قوى فى مواجهة التوسع الشيوعى هو التكتيك الفعال . وأضافوا إلى ذلك موضوع الإنحراف، نتيجة لإكتشاف رشاوى السلطة التى إتهموا بها رجالاً من المحيطين بترومان . ورغم أن أمانة الرئيس الذى انتهت مدته كانت فوق كل شك ، إلا أن الاتهام بالإنحراف كان خطيراً بالنسبة للديمقراطيين .

ولكن المظهر الأساسى لانتخابات الرئاسة فى عام ١٩٥٢ كان هو الدور الذى قام به المنتخبون فى إتخاذ القرارات ، وبواسطة شخصية المرشحين . ففى البداية ، كان التوزيع طبقاً للافضليات الأيديولوجية تعطى الحزب الديمقراطى تقدماً كبيراً ، وبنسبة ثلاثة ضد إثنين ؛ ولكن وجهات نظر قواعد الحزبين عدلت قليلا من هذه النسبة بين القوى . ومادام شخص المرشح قد أصبح هدفاً، فان موقف منتخبين كثيرين قد تعدل . ذلك أن كلا المرشحين كانا يمثلان مظاهر مختلفة تماماً .

وكان الحزب الديمقراطى قد إختار ، فى مؤتمر شيكاغو (٢١يوليو١٩٥١) آدلاى ستيفنسون Adlaî Stevenson حاكم إلينوا . وكان ستيفنسون ذكيا مثقفاً كثيراً بالنسبة للجماهير ، وكان غير معروف تماماً من العامة ؛ وكان طلاقه يقلل من قدره فى نظر الكثيرين . وكان الحزب الجمهورى قد أبعد السناتور تافت ، المتحدث التقليدى بإسم الجمهوريين ، والذى كان كبير العداء لقانون العدالة ، ويميل إلى إتجاه العزلة فى السياسة الخارجية ، وفى صالح الجنرال آيزنهاور الذى كان الجمهوريون فى ولايات إنجلترا الجديدة ، والمصممين على أن يحتفظوا بالمظاهر الأكثر حكمة لدولة الرخاء ، وعلى أن يبعدوا كل عودة لإتجاه العزلة ، قد إتفقوا ، وإن كان ذلك مع بعض الصعوبة ، على أن يمثلهم . وكان آيزنهاور مرشحاً ممتازاً : فكانت خدماته ، كجنرال ، وبطل عسكرى ، قد زادت شعوراً قوياً حياله بين عناصر السكان ،

وحتى قبل أن يشترك فى سياسة الحزب . وعلاوة على ذلك ، فإن ترشيح آيزنهاور قد ظهر على أنه يتفق تماماً مع مطالب هذه الفترة . وكانت سمعته التى لا توازى كرئيس عسكرى منتصر تسمح بامكانية إيجاد حل لمسألة كوريا العظيمة . وكان إبتعاده عن كل الارتباطات السياسية وأمانته الشخصية ، المعترف بها من الجميع، تسحر كل هؤلاء الأشخاص العديدين الذين كانوا قلقين من إنخفاض الأخلاقية السياسية فى واشنطون .

وأعطت إنتخابات ٥ نوفمبر عام ١٩٥٢ لآيزنهاور ٠٠٠ر٨٠٠ر٣٣ صوت و٤٤٢ تفويضاً ضد ٠٠٠ر٣٠٠ر٢٧ صوت و٨٩ تفويض استيفنسون . ولم يفز هذا الأخير فى أى ولاية خارج الجنوب ، وحتى فى هذه المنطقة التى كانت بتقاليدها ديمقراطية ، فقد فلوريدا ، وأوكلاهوما ، وتينيسى ، وتكساس ، وفرجينيا . وكانت الإنتخابات إنتصاراً شخصياً لآيزنهاور أكثر من كونها إنتصاراً حقيقياً للحزب الجمهورى . والدليل على ذلك كان يتمثل فى أن هذا الحزب لم يحصل على الأغلبية فى الكونجرس إلا بالكاد : ٢٢١ مقعداً فى المجلس ضد ٢١٣ ، و٤٨ مقعداً فى مجلس الشيوخ ضد ٤٧ للديمقراطيين وواحد من المستقلين . ورغم كل شىء ، فقد كان فى وسع الجمهوريين أن يسعدوا برؤية نهاية ما كان بالنسبة إليهم عشرين عاماً من سيطرة الديمقراطيين .

* * *

وفى بداية سنوات الخمسينيات ، كانت عملية إعادة الانشاء قد تمت فى كل مكان . وكانت فى بلاد كثيرة قد نجحت نتيجة لسياسة الاقتصاد الموجه ، والناتج عن الحرب ، والتى كانت أحزاب اليسار قد واصلت تمسكها بها . وفى نفس الحالات ، سار الإقتصاد الموجه فى نفس الوقت مع سياسة التأميمات ، والتى إمتدت ، كما هو الحال فى فرنسا ، وفى بريطانيا العظمى ، والتى كانت

قاصرة ، كما هو الحال فى هولندا ، ونيوزيلندا الجديدة وفى أستراليا ، وكان الإقتصاد الموجه ، والتأميمات ، وبخاصة الإصلاحات الاجتماعية اللازمة ، لدولة الرخاء ، هى المظاهر الأساسية « لقوة دفع قوية صوب اليسار » ، مصحوبة فى غالب الأحيان باستخدامات لفظية غير واضحة وكان من الممكن فى أوروبا الغربية بنوع خاص التعرف بشكل أكثر سهولة على مناخ وطراز هذه الفترة التالية للحرب مباشرة . مناخ وطراز كانت الأحزاب الشيوعية تطالب فيهما بالتضحيات التى كانوا قد منحوها للمقاومة وبحقهم فى الحكم ، وحيث كانت الأحزاب الاشتراكية ، حتى وإن كانت الأكثر إعتدالا ، تعتقد أنها مضطرة إلى الإصرار على ضرورة نضال الطبقات ، وضرورة الثورة ، وحيث كانت حتى الأحزاب المعتدلة مثل C. D. U. تتخذ عند تشكيلها برنامجاً (مثل برنامج آهلين فى شهر فبراير ١٩٤٧) متقدماً كثيراً ، وهو الذى تركوه منذ عام ١٩٤٩ ، وفترة ، من ناحية أخيرة ، كانت أشكال البطولة التى تقترح فيها لإعجاب الجماهير ، هى عمـــال المناجم فى قصص أندريه ستيل André Stil ، وعمال السكك الحديدية الذين يشتركون فى المقاومة فى فيلم « معركة القضبان » ، والعامل الذى يبحث عن عمل ، فى فيلم « سارق الدراجة » .

ولكن بعد عدة سنوات من التقشف ، ومن العمل الصعب ، ومن مواجهات سياسية حادة ، أصبحت الجماهير تأمل ، وفى كل الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، فى الوصول إلى مرحلة إسترخاء . وسمحت لهم عودة الرخاء بالفعل ، بالتنفس لبعض الوقت ، وبإعطاء ثقتهم لأولئك الذين وعدوهم ، لا بتغييرات عميقة ، وبثورات ، ولكن بالتحسن الصبور والمستمر ، للعالم الذى يعيشون فيه .

الفصل الثامن

الدول الأنجلو سكسونية فى الخمسينيات :

رفاهية وإتجاه محافظ جديد

فى ذلك المنعطف من القرن ، عرف إقتصاد الدول الغربية نمواً واضحاً ، ووصل فى فرنسا ، وفى إيطاليا وفى ألمانيا إلى معدلات تنمية لم يكن أحد يأمل فيها . ووصلت دول متقدمة كثيراً من الناحية الإقتصادية ، مثل بريطانياالعظمى والولايات المتحدة ، كذلك إلى أن يتقدموا فى إنتاجهم بدرجة أكبر .

وفى نفس الوقت تعدل توازن القوى السياسية . فمنذ عام ١٩٤٩ ، كان العمال قد إبعدوا من السلطة فى زيلندا الجديدة وفى استراليا ؛ وفى عام ١٩٥٠ حصل المسيحيون ـــ الاجتماعيون فى بلجيكا على أغلبية مطلقة لمقاعد المجلس ، كما فصل المحافظون فى بريطانيا العظمى فى إنتخابات عام ١٩٥١ . وأخيراً ، وفى الولايات المتحدة ، فإن إنتصار آيزنهاور قد أعاد الجمهوريين إلى السلطة ، والتى سيحتفظون بها خلال ثمان سنوات وفى كل مكان تقريباً ، كان الإتجـاه المحافظ ، وباشكال مختلفة ، هو الذى يسود وسنرى ذلك بوضوح فى هذا الفصـل ، مع الولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، واستراليا ، وكندا كدول انجلو سكسونية ؛ وفى الفصل التالى مع المانيا ، وإيطاليا وفرنسا ، كدول غرب أوربا .

١ ـ آيزنهاور والاتجاه المحافظ المعتدل : (١٩٥٣ ـ ١٩٦٠) :

لم يكن الرئيس الجديد رجل مواقف سياسية ثابتة تماماً ، فلقد ذكر بنفسه، وقت محادثة له فى عام ١٩٤٧ ، أنه « مجرد رجل جمهورى طيب، من كنساس »

وكان فى الحقيقة محافظاً ، أى أنه كان يعتقد أن سلطة الرئيس يجب أن تكون ضعيفة ما أمكن فى الفترات العادية ؛ ولأول مرة فى التاريخ الأمريكى القريب ، جاء رئيس له شعبية ضخمة ، وسلطة كبيرة ، وكان يرغب فى أن يمتنع عن أن يمارس سلطاته بقوة ، ويترك للكونجرس مسئولية السياسة الداخلية . وعلى العكس من ذلك ، فإنه لم يكن يرغب فى أن يترك الولايات المتحدة ، فى السياسة الخارجية ، تنغلق على نفسها ، وتتخلى من مسئولياتها العالمية .

وظهر إحترامه لحرية واستقلال الكونجرس بوضوح فى حالتين. فمنذ وفاة تافت ، وفى مسألة إختيار زعيم جمهورى جديد : إمتنع آيزنهاور عن إقتراح أى إسم، وترك مجلس الشيوخ حراً تماماً فى إختيار السناتور كنولاند Knowland والذى كانت آراءه الرجعية تبعده عنه ، والذى لم يسهل له مسئولياته فى شىء . وبعد ذلك ، مع التحفظ الذى أظهره آيزنهاور بالنسبة لزيادة الاتجاه الماكارثى. ولم يرجع ذلك أبداً إلى أنه كان يشعر بأى ميل الرجل أو لوسائله ؛ ولكن ، لما كان الكونجرس ، وبعد هجوم جديد من ماكارثى ، قد صوت على قانون مراقبة الشيوعية (أغسطس ١٩٥٤) ، ثم زاد من شدة قانون ماكران ، فان آيزنهاور لم يكن يرغب فى إعلان عدم ثقته فى منتخبى الشعب . ولقد وصل به الحد حتى إلى أنه وافق على إبعاد العالم أوبنهايمر Oppenheimer من كل مسئولياته فى ميدان السياسة الذرية ، وكان أحد أهداف ماكارثى .

وفى خلال ذلك الوقت ، كان ايزنهاور يزداد ضيقاً بتطرفات هذا السناتور، وبتصريحات واضحة ، أعلن أنه سيعارض إنشاء رقابة على الكتب ، وأظهر نفاذ صبره حين بدأ ماكارثى فى مهاجمة الجيش. وكان الهجوم المضاد لرئيس البنتاجون، وزير الحربية ، قد حصل على إذن منه ، إن لم يكن مستوحى منه . وأخيراً ، فإنه شجع مجلس الشيوخ على إتخاذ موقف ، وعلى تعيين لجنة تحقيق ، مكلفة بفحص

سلوك ماكارثى وتسببت تجربة إستعراضية من جانب هذا الأخير فى التلفزيون، وكانت كارثة، فى أنه فقد كل تأثير على الرأى العام. وتمكن عندئذ مجلس الشيوخ من أن يوجه اللوم لماكارثى، فى ٢ ديسمبر ١٩٥٤ بـ ٦٧ صوتاً، ضد ٢٢. وهنأ آيزنهاور الشيوخ أعضاء لجنة التحقيق. وفى خلال بضعة أشهر فقد إتجاه ماكارثى كل أهميته. وعند وفاته، فى عام ١٩٥٧، كان ماكارثى قـد أصبح شخصية منسية.

ومع ذلك، فإن تحفظ آيزنهـاور فى تسيير شئون الدولة، قـد أدى، فى ربيع ١٩٥٤، إلى ظهور عدم رضى فى واشنطـون. فبغيـاب الرئيس، كان الكونجرس قد أصبح ميداناً مغلقاً تتواجه فيه المصالح الخاصة، وكذلك الإتجاهات السياسية. وأخذت هذه الاتجاهات السياسية أشكالاً جـديدة، حتى أن بعض المتخصصين لم يترددوا فى الموافقة على أن الكونجرس لم يعد يضـم ممثلى للحزبين التقليديين فقط، ولكن أربع أحزاب بالفعل. ففى اليسار، أو بألفاظ أكثر دقة، «إلى اليسار قليلاً من الوسط»، كما كان روزفلت يفضل أن يقول، كان هناك الحزب الديمقراطى الخاص بالرؤساء، حزب القانون الجديد، وقانون العدالة، ويمثل رجال النقابات، والزنوج، والكاثوليك، وأوساط رجال المدن الفقراء. وفى الوسط الحزب الجمهورى لأولئك الذين كانوا قد إختاروا آيزنهاور، حزب «وسط الطريق» فى السياسة الداخلية، وله الإتجاه الدولى فى السياسة الخارجية، ويجذب رجال الأعمـال ذوى التفكير الحـديث، وسكان الضواحى البورجوازية، وسكان أحياء أطراف المدن. وفى وسط اليمين، الحزب الديمقراطى للكونجرس، ويقـوده المتحـدث سام رايبرن Sam Rayburn فى المجلس، وزعيم مجلس الشيوخ ليندون جونسون Lyndon Johnson، الممثل بنوع خاص لولايات الجنوب، وولايات الأطراف (ولايات الحدود فى الجنوب).

وأخيراً ، وإلى اليمين أكثر من ذلك بكثير ، الحزب الجمهورى للكونجرس ، والذى يقوده فى مجلس الشيوخ كنولاند ، وفى المجلس جوزيف مارتين Joseph Martin ، والذى كان المتحدث الفعلى بإسمه هو تافت ، وكان محافظاً فى السياسة الداخلية ، ومن أنصار العزلة ، أو حتى معادياً لأوربا ، فى السياسة الخارجية . وكان هذا الحزب يمثل ولايات وسط الغرب،وكذلك أقاليم الغرب، والشمال الشرقى .

وعلى هذه الخريطة للاتجاهات ، لم يكن فى وسع آيزنهاور إلا أن يلعب على تركيبة الوسط ، الأمر الذى قام به غريزياً ، بإعلانه أنه من الواجب على الجمهوريين أن يكونوا « معتدلين تقدميين » ، وبتحديده مثله الأعلى على أنه « إتجاه محافظ ديناميكى » . ولكن تركيبة الوسط هذه لم يكن من السهل تحقيقها بسرعة ؛ ولذلك فإن آيزنهاور لم يتمكن ، من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٤ ، من أن يحافظ ، وبسبب الإنقسامات وسوء نية الكونجرس ، على أى من وعوده الإنتخابية ، فيما عدا أنه أعطى الولايات ، وليس للدولة الفيدرالية، ملكية بترول تحت البحر الذى كان قد إكتشف أمام سواحل كاليفورنيا وسواحل خليج المكسيك (قانون الاراضى الغارقة ـ مايو ١٩٥٣) .

ولكنه نجح أكثر من ذلك مع الكونجرس المنتخب فى عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٦،حينما فهم الزعماء الديمقراطيون رايبرن وجونسون أنه يرغب فى الاحتفاظ بقانون العدالة ، ويرغب فى تحسينه . وكانت الإجراءات الجزئية ، مثل منح القروض من أجل بناء المساكن ، وانشاء الدولة الاتحادية للطرق الواسعة ، وتحسين الحد الأدنى المضمون للأجور ، والتوسع فى حجم المستفيدين الجدد للضمان الاجتماعى، ومضاعفة مصروفات الدولة من أجل الصحة العامة ثلاثة أضعاف، كلها تدعم عمل ترومان . ولقد بدأ الرئيس فى التعامل منذ عام ١٩٥٦ و ١٩٥٧

مع مشكلة التعليم ، التي كانت قد بدأت في إثارة قلق الرأي العام ، بسبب تزايد أعداد التلاميذ والطلاب في المؤسسات والمنشآت القديمة والضيقة والقليلة العدد، وقلة الموارد في الميزانيات المحلية ، ولكن المشروعات بالقوانين التي كانت تهدف تحميل الميزانية الإتحادية بجزء من المصروفات التي لم يكن في وسع الولايات دفعها ، أبعدتها أغلبية أعضاء الكونجرس . والواقع أن البعض كانوا يخشون من إزدياد السلطة الإتحادية ؛ وكان الآخرون يخشون من حدوث منافسة إعتقدوا أنها ستكون خطيرة ، مع المدارس الدينية ؛ هذا علاوة على وجود غيرهم رأوا في ذلك محاولة ملتوية لفرض القضاء على التفرقة العنصرية على مدارس الجنوب . وكان من اللازم الوصول إلى صدمة السبوتنيك حتى يفيق عدد من الأمريكيين المشكلات ، ويفقدوا هدوءهم ، ويهاجموا ما أسموه كارثة التخلف للعلوم الأمريكية بالنسبة للعلوم السوفيتية وبعد أن دفع الرأي العام الكونجرس، إضطر إلى أن يصوت على قانون التعليم الدفاعي الوطني (٢ سبتمبر ١٩٥٨)، والذي كان إسمه كبير الدلالة : وبوضعه الدفاع الوطني في المقام الأول ، تمكن الرئيس من أن يحصل من ذلك الكونجرس المتردد على ما كان قد إقترحه من قبل ، ولكن بدون جدوى: إعطاء الدولة الإتحادية ميزانيات لتجهيز مؤسسات التعليم بالمعامل والأدوات المدرسية ، وإعطاء قروض للطلاب ، ومكافآت لأولئك الذين يرغبون في العمل في التدريس فيما بعد .

وكان الشيء الأكثر ميزة بالنسبة لموقف الرئيس آيزنهاور هو أنه كان أول رئيس تمكن من جعلهم يصوتون على قانون بشأن «الحقوق المدنية»، وفي صالح حقوق الزنوج ، وهو الذي صدر في ٩ سبتمبر ١٩٥٧ . وأنشأ هذا القانون لجنة للحقوق المدنية مكلفة ببحث كل إعتداء على حقوق التصويت ، أو عدم المساواة أمام القانون بسبب الجنس ، أو اللون ، أو الدين ، أو الأصل

الوطنى . وبعد ثلاثة أعوام ، تم إكماله بقانون جديد أعطى المحاكم الإتحادية سلطة تعيين محققين من أجل بحث شكاوى كل من يمنع من التصويت بسبب الجنس أو اللون .

وإذا كان الكونجرس قد وافق على التصويت على هذا التشريع ، فإن ذلك كان يرجع إلى أن مشكلة السود كانت قد طرحت من جديد ، بقرار كبير الأهمية من المحكمة العليا، وهو القرار الذى هاجم شرعية الصيغة «منفصلين ولكن متساويين» والتى كانت قد بنيت عليها تشريعات التفرقة العنصرية، وأعلن بإجماع الأصوات، أن التمييز العنصرى فى المدارس العامة يتعارض مع الدستور (١٧ مايو ١٩٥٤). ومع ذلك ، فإن المحكمة قد تركت للسلطات المحلية أمر إختيار الفرصة ، وسرعة القرارات التى تتخذها من أجل القضاء على هذه التفرقة . وبعد ذلك ، قامت المحكمة العليا ، وبسلسلة من التصريحات ، بمد مبدأ القضاء على التمييز العنصرى إلى كل الأماكن العامة ، مثل المتنزهات ، والساحات البلدية للجولف ، والشواطىء ، والمطارات ، ومحطات السكك الحديدية ، والأوتوبيس ، وكذلك المساكن البلدية .

واشعلت قرارات ١٩٥٤ الجنوب ، حيث كان التمييز قد بقى فى العادات ، وعلى العكس من الشمال ، وحيث كان البيض والسود منذ الحرب قد تعودوا شيئاً فشيئاً على أن يعيشوا معاً . وإضطر المعتدلون ، الذين كانوا قد أصبح لهم وزنهم ، إلى السكوت . وفى أثناء الصيف تشكلت جمعيات «مجالس المواطن الأبيض» التى ، على العكس من الكوكلاكس كلان، تنازلت عن إستخدام العنف والإرهاب ، ولكنها إستخدمت الدعاية والإثارة .

وإذا كانت ولايات الحدود فى الجنوب قد وافقت مظهرياً ، محققة منذ عام ١٩٥٧ عملية «قبول» رمزية ، فى كارولينا الشمالية ، وتينيسي ، وأركانساس

وفى تكساس ، فى أقصى الجنوب قامت السلطات المحلية والمجالس التشريعية بالتصويت على قرارات وعلى قوانين تأمر الموظفين بإغلاق المدارس بدلاً من قبول السود . فأصبح عليهم حينئذ أن يصطدموا بعمل العدالة الإتحادية المكلفة بتطبيق قرارات المحكمة العليا . ووقعت أحداث عديدة ، والتى كان أشدها خطراً حادث ليتل روك (أركانساس) . وبعد أن كان الرئيس قد حاول أن تستخدم المصالحة ، تجاه الحاكم فوبوش Faubus ، إضطر نتيجة لعناده وبسبب الموقف المهدد لجزء من الأهالى إلى أن يرسل ألف من المظليين من القوات الإتحادية لكى يحموا تسع تلاميذ سود قبلوا فى المدرسة الثانوية فى المدينة . وبعد تطورات مختلفة ، تمكنت مدرسة ليتل روك من أن تعمل إبتداء من عام ١٩٦٠ على أساس القبول الجزئى للسود .

وفى هذا التاريخ ، وبعد ست سنوات من محاولات تطبيق قرار المحكمة العليا ورغم المجهودات الضخمة لموظفى القضاء الفيدرالى ، كان الجنوب يضم ٦٪ من التلاميذ السود المقبولين فى المدارس التى وافقت على مبدأ قبولهم . ومع ذلك فإن كل هذه المدارس كانت توجد كلها تقريباً فى ولايات الحدود ؛ أما كارولينا الجنوبية ، وألباما ، وميسيسبى فإنها رفضت كل حل وسط ولم تقبل الزنوج حتى من الناحية « الرمزية » .

ولذلك فإنه لم يكن مثيراً للدهشة أن يقرر بعض زعماء الزنوج أن يبدأوا أنفسهم العمل . وعملوا ولكن بدون إستخدام للعنف ، والمثل عليه ما كان ينصح به الراعى مارتن لوثر كنج Martin Luther King والذى من أجل أن يحتج على التفرقة فى حافلة مدينته منتجومرى (ألباما) فكر فى أن يقوم بعملية مقاطعة جماعية من جانب الزنوج لهذه الوسيلة من وسائل النقل (١٩٥٥) . وبعد عام من الصراع ، إضطرت شركة الحافلات الى التراجع ، وصدر حكم قضائى يمنع

التمييز العنصرى فى حافلات مونتجومرى . وبوحى من هذا النجاح، قام التلاميذ السود بانتهاك علنى ومتكرر ، وإن كان بطريقة سلمية ، للقواعد الحالية للتمييز العنصرى ، وهاجموا بنوع خاص المطاعم الموجودة فى المحلات الكبيرة وبدأت الحملة فى كارولينا الشمالية ، وإنتهت بإلقاء القبض على عدد كبير من التلاميذ؛ ولكن الشركات صاحبة المخازن الشعبية إضطرت إلى التراجع بسرعة . وهكذا، وعند نهاية الفترة الرئاسية الثانية لآيزنهاور ، بدا أن وقت فرض الوصاية قد إنتهى ، وكان الزنوج قد بدأوا فى أخذ مصيرهم فى أيديهم .

وفى ميدان العلاقات الدولية ، أعطى الرئيس كل ثقتــــه لوزير خارجيته فوستر دالاس Foster Dulles الذى بدأ فى إعادة النظر فى مبادىء السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وبدلا من «الاحتواء» إستخدم سياسة «الضغط» ؛ وكانت وسائله تتمثل فى « دبلوماسية حافة الهاوية » ونظرية «العقاب الجماعى». والواقع أن هذا التحرر فى التركيبات المثيرة كان يغطى سياسة غير واثقـة ، وتختلف قليلا فى حقائقها عن سياسة ترومان ، ولكنها كانت سياسة تثير القلق بالنسبة للجميع، بما فى ذلك حلفاء الولايات المتحدة . ومن بين هؤلاء، إشتكت فرنسا وانجلترا بنوع خاص من ذلك الحكم القاسى والديماجوجى على مغامرة السويس . وفى نفس الوقت ، كانت عملية « تحرير » شعوب أوروبا الشرقية قد دارت رأسها نتيجة لعدم العمل الأمريكى فى وقت الانتفاضات المعادية للشيوعية فى ألمانيا الشرقية ، ثم فى بولندا والمجر؛ أما «العقوبات الجماعية» فإنها قد إبعدت فى وقت ديان بيان فو ؛ وأما لفظ « إعادة تقييم » السياسة الأمريكية فإنه قد إختفى من اللغة . والواقع أن فوستر دالاس لم يكن هو الذى يعطى الدروس ولا النبى الذى ينصح بالخط الأخلاقى ، ولكنه كان قلقا وحذراً ، ويبدو أنه كان فى غالب الأحيان متضايقاً من عدم تأكد وعدم تجانس خصمه ، وهو الاتحاد السوفيتى بعد ستالين .

وظهر الإستمرار مع سياسة ترومان بشكل أكثر وضوحاً فى الأوقات الأخيرة من الفترة الرئاسية للرئيس أيزنهاور . ومثل ترومان ، قام أيزنهاور بتقـــديم «نظرية» لا بمناسبة شئون اليونان وتركيا ، ولكن بشأن الدول المجاورة لها ، فى الشرق الأوسط . وشرحها يوم ٩ مارس ١٩٥٧ أمام الكونجرس ، الذى سمح له فى هذه المنطقة بأن يستخدم ميزانيات كبيرة من أجل تقديم معونة إقتصادية وعسكرية ، وأن يمنح بنوع خاص معونة عسكرية لكل دولة مشتبكة مع عدوان شيوعى ، وتطلب ذلك . وهذه النظرية وجدت تطبيقاً لها بعد عام من ذلك ، حين أعطى أيزنهاور أمره للأسطول السادس بإنزال ٨٫٠٠٠ جندى فى لبنان لكى يحمى هذه الدولة من طموحات عبد الناصر(١) الذى كان يحظى بتأييد الإتحاد السوفيتى (١٥ يوليو ١٩٥٨) . ورغم تهديدات كروتشيف Khrouchtchev فإن هذا التدخل الأمريكى فى لبنان كان يمثل نجاحاً .

ولقد أعيد انتخاب أيزنهاور بدون صعوبة فى عام ١٩٥٦ ضد نفس الخصم الديمقراطى أدلاى ستيفنسون ، وكان ذلك يرجع لهيبته الشخصية . وكان الرئيس أيزنهاور متصلا ومنتقداً من جانب المثقفين ، وعرف حتى نهاية مدة رئاسته الثانية ، وبعدها ، شعبية حقيقية بين الجماهير . والدليل على ذلك يتمثل فى ذلك الشعور الذى إجتاح البلاد عند سماع خبر الأزمة القلبية التى أجبرته على الرقود فى عام ١٩٥٥ ، ثم العملية الجراحية التى إضطر إليها فى العام التالى . وكانت هذه الشعبية ترجع الى خصائله الإنسانية ، وأمانته ، وبساطته ، أكثر من أنها كانت ترجع إلى صفـــاته كرجل دولة ، رغم أن هدوءه وموهبته كرجل تنظيم قد خدمته كثيراً .

---

(١) وجهة نظر المؤلف : تستحق المناقشة (المعرب) .

وخلال كل فترة رئاسته ، وباستبعاد الأزمتين الصغيرتين فى عامى ١٩٥٣ و١٩٥٨ والتى تلت كل منها إستعادة قوية للغاية ، كان من حظ أيزنهاور أن يدير دولة فى قمة الإزدهار الإقتصادى . وإذا ما حاولنا عمل حساب ختامى أمريكى صوب عام ١٩٦٠ ، فإن بعض المقارنات مع فترة ماقبل الحرب تظهر بسرعة هذه التغيرات العميقة . فى ميدان الزراعة ، مثلا ، الذى أصبح ينتج فى عام ١٩٦٠ كميات أكثر من المواد الغذائية (٦٠٪ زيادة) عما كان ينتج فى عام ١٩٤٠ ، بينما كان عدد وحدات الاستثمار قد انخفضت من ستة ملايين الى أقل من أربعة ملايين ؛ وفى ميدان إجمالى الانتاج مادام إجمالى الإنتاج القومى قد إرتفع من ٢٣٤ مليار دولار (مذكوراً بقيمة عام ١٩٦٠) الى ٥٠٣ فى عام ١٩٦٠ ؛ وفى ميدان الإثراء مادام الدخل المتوفر للفرد زاد بمقدار النصف . وحركات السكان أنفسهم ، ورغم كونها أكثر بطءاً أظهرت تغيرات لها قيمتها . زيادة فى أول الامر لعدد المواليد ، التى تسير مع نهاية الحرب وتحتفظ بطاقتها حتى فى سنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٨ حتى أن مجموع السكان زاد بمعدل لم يكن معروفاً منذ عام ١٩١٠ . وفى وفى عام ١٩٦٠ أصبحت الولايات المتحدة تشتمل على ١٨٠ مليون نسمة من السكان ، أى ما يقرب من ٥٠ مليون زيادة عما كانت عليه فى عام ١٩٤٠ . وزاد نصيب الأشخاص المسنين بسبب التحسن المستمر للصحة العامة ، والاختفاء شبه التام للامراض الميكروبية . وكان جزء من هؤلاء المسنين ينسحب ، بعد حياتهم النشطة ، الى المناطق ذات المناخ اللطيف ؛ متسببين فى النمو المستمر لولايات « حزام الشمس » مثل كاليفورنيا (التى تضاعف عدد سكانها من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٦٠) ، ونيو مكسيكو (+ ٨٠٪) ، وأريزونا (+ ١٦٠٪) ، ونفادا (+ ١٧٠٪) ، وفلوريدا (+ ١٦٠٪) .

وزادت كذلك سرعة النمو العمرانى . فى عام ١٩٤٠ كان ٥٦٪ من

الأهالى يعيشون فى المدن ، وأصبحوا فى عام ١٩٦٠ ، ٧٥ ٪ ولكنه ، ظهر فى المناطق العمرانية ، تدهور مركز المدن الكبيرة ، والتقدم الضخم للضواحى . فمن ١٣ مليون مسكن بنى فى المدن من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٨ كان ١١ مليون قد بنيت فى الضواحى ؛ وفى مدة عشر سنوات (١٩٥٢ — ١٩٦٢) ترك مليون ونصف مليون شخص نيويورك لكى يعيشوا فى مناطق الضواحى . وهـذه الظاهرة تسببت فى مولد نوع جديد من الأمريكيين سموه « سكان الضواحى » وكانوا يهربون من الضجيج ، والإزدحام ، والأدخنة الصناعية ، وتوترات قلب المدينة ، لكى يجدوا فى فيلاتهم الجميلة ، وحدائقها المنسقة الهادئة ؛ الهواء النقى والراحة ، والاسترخاء ، وحياة لطيفة للمجموع . ولم يجدوا فى غالب الأحيان ، وبالنسبة للرجال ، سوى متاعب الذهاب والعودة ، صوب وسط المدينة ، وحيث بقيت مكاتبهم ؛ وبالنسبة للسيدات العزلة والضيق تقطعهما مسئوليات توصيل الأولاد إلى المدارس . ولكن الحركة صوب الضواحى كانت بدرجة من القوة ، حتى أن بعض المراقبين لم يترددوا فى التنبؤ ، فى سنوات الخمسينيات ، بأنه لن يبقى فى المدن بعد ذلك سوى الأغنياء جداً ، والفقراء جداً .

وتأثير آخر لزيادة السكان كان هو تقليل النصيب الذى كان للمهاجرين فى المجتمع الأمريكى . ففى عام ١٩٤٠ كان واحد من كل أربعـة أمريكيين يأتى مباشرة من أسرة مهاجرين . وبعد عشرين عاماً لم نعد نجد سوى واحد من كل ستة .

وفى ميدان الإقتصاد ، كانت الظاهرة الأساسية أثناء هذه الفترة هى المكانة الضخمة التى أخذتها المشروعات والمؤسسات الكبرى . ففى وقت القانون الجديد كان المشروع الكبير هو العدو العام وفكر الكثيرون فى ضرورة تحطيمه . ولكن رغم مهاجمة المشروعات الكبرى لأنها أصبحت « ماردة » ، فإنها لم تختف

بتأثير ضربات القانون الجديد ، بل أنها أصبحت « فوق المارد » ، وأمام عدم المبالاة العامة ، والرضاء الكبير لرجال الإقتصاد . والسنوات من ١٩٤٠ حتى ١٩٦٠ سميت فى بعض الحالات بأنها سنوات الإنفجار الخاصة بالاتحادات الكبرى . وسبب هذا الإنفجار يرجع أولاً وبنوع خاص إلى الحرب ، والتى لم يعد فى أثنائها البطل فى الشئون المدنية هو صاحب المثل العليا فى القانون الجديد ، ولكن صاحب العمل الخشن الذى يمكنه صنع عربات النقل والدبابات بالآلاف ، والطائرات بالمئات ، وجاءت بعد ذلك اعادة التسليح التى حدثت وقت حرب كوريا ، وأخيراً ذلك التسابق إلى الوسائل الضخمة التى يتطلبها إستكشاف الفضاء . وكان من الضرورى ، من أجل المحافظة على التنافس مع الإتحاد السوفيتى ، الإعتراف بأن الأمور لن تعود إلى المستوى الماضى . وكان من الضرورى كذلك تغيير حالة التفكير ، والاعتراف بأن العقلية المصلحة فى سنوات الثلاثينيات تنمحى أمام فكرة القوة والفاعلية ، والتى كانت عزيزة على أمريكا ، منذ وقت بعيد .

وكانت النتائج عند نهاية سنوات الخمسينيات مثيرة . ففى ميدان المشروعات الصناعية وحدها بلغ التركيز درجة أن الـ ٥٠٠ مشروع الأكثر أهمية كانت تقوم وحدها بما يقرب من ثلث كل نشاط الشركات الصناعية . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أنه من بين هذه المشروعات الخمسمائة ، كان هناك خمسون وهم الاولون من بينها ، يحققون رقم أعمال يساوى رقم أعمال الـ ٤٥٠ الآخرين ، وأن أرباح العشرة مشروعات الاولى تساوى أرباح الـ ٤٩٠ الاخرى . فإذا ما أخذنا فى الإعتبار ، علاوة على ذلك ، القطاع المصرفى ، والنقل ، والطاقة ، وتجارة التجزئة ، فيمكننا أن نعزل على رأس الإقتصاد الأمريكى ما يقرب من ١٥٠ « ما فوق المارد » (٥٠ مشروعاً صناعياً ، ٤٠ مصرفاً ، ٢٠ شركة تأمين ، ١٠ منشئات تجارية ، ١٠ شركات نقل ، و٢٠ شركة خدمات عامة) تحقق رقم

أعمال يساوى أو يزيد على مليار دولار . وهؤلاء هم سادة إقتصاد الولايات المتحدة .

ولكن فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه هذه المجموعة الصغيرة من المشروعات التى تتمتع بقوة كبيرة داخل نطاق ذلك الاقتصاد الذى يمر بمرحلة توسع ، حدث تغيير رئيسى بين رجال الإدارة . فعلى رأس هذه المشروعات فوق المباردة لم نعد نجد كثيراً هؤلاء الرجال الخارقين للعادة فى القرن التاسع عشر ، مثل أسرة كارنيجى Carnegie أو روكفلر Rockefeller ، ولكن مجموعة أخرى من الرجال ، « المديرين » ، وهم مديرون بدون أسماء ، وليسوا أصحاب عمل فى مشروعاتهم ، بل موظفين ، يتقاضون رواتب ، ووصلوا إلى القمة بكفاءاتهم وتعليمهم ، وجاء عدد قليل منهم من البورجوازية العليا أو من أسر أصحاب الصناعات ، وعدد لا يمكن أهماله من بينهم من مستويات فقيرة ، وغالبيتهم من الطبقة المتوسطة . والنخبة من بين رجال الأعمال لم تعد أسروية ؛ وأصبحت تشكل ما أسماه البعض « بإدارة ذوى الجدارة » . وهم يختلفون عن كبار بارونات العهد السابق ، ويبدو أن إيديولوجيتهم تتمثل فى الإتجاه المحافظ دون تطرف ، فهم مستعدون للقيام بدورهم فى العمل الحكومى من جانب ، وفى عمل نقابات العمال من جانب آخر .

وظلت غالبية المشروعات الأمريكية تتمثل حتى قرب عام ١٩٦٠ فى المشروعات المتوسطة ، والتى بلغ عددها ما يقرب من مليون ، وبنوع خاص بما يقرب من عشر ملايين مؤسسة ، وحانوت ، ومكتب ومشروع حرفى . وكانت عقلية أصحابهم ، وغيرهم ، أقل تفتحاً ، وفى بعض المجالات محافظة إلى حد بعيد . وكان المشرفون على هذه المؤسسات هم المتحدثون الرسميون للمعارضة لكل توجيه حكومى ، ولكل تخطيط ، ولتدخل الدولة وللاستثمارات العامة ، وللإجراءات

التأمينات الإجتماعية ، وكانت توجد بينهم كذلك معارضة الاتجاه النقابي بشكل واضح في سنوات الخمسينيات . وكان الاتجاه النقابي الذي سجل تقدماً كبيراً في عام ١٩٣٥ ، وهو التاريخ الذي بلغ فيه عدد النقابيين ٣٫٥٧٠٫٠٠٠ وحتى عام ١٩٤٥ وحيث ارتفع عددهم إلى ١٥ مليون ، قد زاد كذلك بعد الحرب . وكان الإندفاع الذي حدث بين المركزين النقابيين ، الـ A. F. L. و C. I. O. والذي تم في شهر فبراير ١٩٥٥ قد أعطاها إزدهاراً جديداً ، وأوصل عدد المنضمين اليها بعد إتحادها إلى ١٨ مليون ونصف مليون نقابي .

ولكن تدهور الاتجاه النقابي بدأ منذ ذلك الوقت ، فإنخفض عدد الأعضاء إلى ١٨ مليون ، وقلت هيبة المنظمة ، وظلت وسائل عملها ضعيفة نتيجة للاحتفاظ بقانون تافت — هارتلي ، وقلت فاعليتها إلى حد خطير نتيجة لمقاومة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حتى أن بعض الأمريكيين بدءوا في التحدث عن « نهاية الإتجاه النقابي » .

وكانت أسباب هذا التدهور عديدة: فكان هناك أولا الرخاء وإرتفاع مستوى المعيشة ، الذي حول الكثيرين عن العمل النقابي ، وكذلك التغيرات التي حدثت في البنيان الإجتماعي ، والتراجع النسبي في عدد العمال اليدويين أو أصحاب الياقات الزرقاء (٦٢٫٠ ٪ من جمهور الأجراء غير الزراعيين في عام ١٩٤٠ ، و ٥٤ ٪ في عام ١٩٥٧) في صالح أصحاب « الياقات البيضاء » الذين كانوا أكثر إستقلالا وأكثر صعوبة في ضمهم إلى الحركة النقابية . ولكن يبدو أن الأسباب العميقة كانت تتمثل في قدم الزعماء ، ودخول البيروقراطية إلى النظام النقابي ، والفاصل المتزايد بين الأعضاء الثابتين والمنضمين الجدد وذلك دون أن نحسب، في حالات إستثنائية ، الفساد المتزايد لبعض القادة . وبالتأكيد كانت روح العصابات منذ وقت طويل قد دخلت إلى النقابات، ويدل على ذلك المثل المؤسف لعمال الموانى ؛

وما دامت النقابات ، فى تطبيقها لإجراءات القانون الجديد ، وقانون العدالة ، قد إحتفظت بمبالغ ضخمة لا تمثل مجرد إشتراكات الأعضاء بل كذلك رصيد التقاعد ، فإن الإغراءات أصبحت أضخم . ولما قام مجلس الشيوخ بتشكيل لجنة تحقيق ، فى شهر يناير ١٩٥٧ ، كان نشر أعمالها يمثل اكتشاف عالم من المخازى ، وأعمال العنف والجرائم . وكانت أظهر الحالات هى حالة نقابة سائقى سيارات النقل التى أثقلت كاهل رئيسها دافيد بك David Beck بقائمة كبيرة من أعمال النصب ، وإختلاس الأموال والإحتيال ، وحتى عمليات الإرهاب ، حتى أنه إضطر إلى تقديم إستقالته ، وظهر خليفته جيمس هوفا James Hoffa أكثر إنحرافا منه . وإنتهز الكونجرس هذه الحقائق لكى يصدر قانون خاص بالأخلاقيات ، الذى زاد من خطورة قانون تافت — هارتلى إلى درجة كبيرة .

وأدى تدهور الحركة النقابية وقوة العمال ، وتزايد قوة المشروعات فوق المادرة والنصيب المتزايد للانفاقات العسكرية فى الميزانية بأحجام مخيفة (٩ مليار دولار فى ١٩٣٩،ومائة مليار فى عام ١٩٦٤)، وكذلك أهمية مشكلات الدفاع الوطنى ، فى سنوات الخمسينيات ببعض المثقفين إلى أن يتصوروا أن السلطة سوف تقع فى أيدى أولئك الذين أسموهم « بالمركب العسكرى الصناعى » ، وهى التسمية التى كررها الرئيس ايزنهاور عند قرب نهاية فترة رياسته . ومع ذلك فإن آخرين قد حاربوا بعنف هذه النظرية وذكروا أنهم لم تكن هناك نخبة متجانسة فى البلاد ، وأن المسافة بين الأسر القديمة أصحاب المشروعات وبين المديرين الجدد كانت تستمر فى الإتساع ، وان القرارات السياسية أصبحت تؤخذ مع الزمن بدرجة أقل بواسطة من يسمون « صفوة السلطة » وأنها تنتج عن مفاوضات وحلول وسط تتم بين قوى عديدة ومختلفة ، بما فى ذلك الحكومة الإتحادية والولايات.

ونشج عن ذلك ظهور نظرية تؤيد هذا الاتجاه الفكرى ، ومبنية على فكرة تمدد مراكز أخذ القرار .

وأكثر عمومية من ذلك أن أحد المتخصصين فى العلوم السياسية، وهو روبرت لين Robert Lane قد ذكر فى نفس الوقت بأن هناك تقارب بين المواطنين والحكومات، وأن هناك ارضاءات متزايدة فى أن يخرج الأمريكيين من وجودهم، يرضاهم فى غالب الأمر ، ورغماً عنهم فى بعض الحالات ، بمطالب تؤدى إلى التجانس الإجتماعى : « فبدأ رجل الشارع فى عصر الرخاء ، فى أن يجد بعض الدوافع للأمل والسلام، وللتأمين الذى يعبر عنه بأسلوب سياسى أقل ضخامة». وكان هذا النضج للشعور الأمريكى التقليدى هو أحد خصائص بداية سنوات الستينيات فى الولايات المتحدة .

٣ ـ ماكميلان والاتجاه المحافظ المجدد :

خلال ست سنوات (١٩٤٥ — ١٩٥١) أظهر حزب العمال قدرته على الحكم، من جانب بالتخلى عن إتجاهة المسالم المثالى لفترة ماقبل الحرب، ومن جانب آخر بتصوره إجراءات إقتصادية وإجتماعية كان كل العالم بما فيه خصومه قد قبلها، لفترة من الزمن . ولكنه بعد هزيمته الإنتخابية لم يعد لديه الكثير لكى يقترحه ، أو على الأقل لم يعد فى وسعه أن يوفق بين عناصره حول برنامج محدد. وفى الوقت الذى حاول فيه المعتدلون ، وحول «القدماء» مثل موريسون، وأتلى، والجدد جيتسكل وحول شعار تدعيم الإصلاحات التى حققوها ، إقترح أنصار بيفان « إشتراكية ديمقراطية » مع إصلاحات جديدة ، وتأميمات جديدة ، وبمثل أعلى لمجتمع إشتراكى وزادت خطورة هذه الإنقسامات العميقة بين العمال بعد تعيين أتلى فى مجلس اللوردات (١٩٥٣) وحتى فى عام ١٩٥٦ ، حين زاد بيفان تعقلا . ومنح ذلك المحافظين فرصة فريدة للبقاء فترة طويلة فى السلطة ، خاصة وأنهم

عرفوا جيداً إختيار الوقت اللازم لحل المجلس ولكسب الإنتخابات . وكان هذا هو ما عملوه فى شهر مايو ١٩٥٥ (أغلبية ٦٠ مقعداً) وفى شهر أكتوبر ١٩٥٩ (أغلبيه ١٠٠ مقعد) وفى خلال ثلاثة عشر عاما (١٩٥١ — ١٩٦٤) مارس حزب المحافظين إذا السلطة فى ظروف مواتية للغاية .

وفى مواجهة هذه الإنقسامات لمعارضة العمال ، كان حزب المحافظين متحداً بصلابة خلف زعمائه ، والذى لم يكن قد إختارهم بل كانوا قد فرضوا عليه ، حسب التقاليد ، من أعلى : فإختار تشرشل إيدن لكى يخلفه ، وهو الذى أوصى بدوره على ماكميلان ، والذى إختار بدوره لورد هوم Home L.

وكانت عودة تشرشل إلى السلطة فى ٧ أكتوبر ١٩٥١ بدون دلالة كبيرة ؛ فكان هذا الرئيس العجوز للحرب يمثل ، وكان له ٧٦ عاماً ، وبالنسبة لمواطنية ، شخصية فى خريف الحياة ، لها هيبة لا تقارن ، ولكنها كانت لا تتفق مع العصر . واكتشف الانجليز رمز العصر الجديد فى العام التالى فى ملكتهم الشابة اليزابيث التى جاءت إلى العرش بعد والدها جورج السادس ، الذى توفى وعمره ٥٦ عاماً . وكان وصول هذه السيدة الصغيرة إلى الملك قد ضمن للتاج إعادة كسب شعبية بدرجة كبيرة .

ونتيجة لإصابة تشرشل بأزمة قلبية فى شهر يونيو ١٩٥٣ ترك فى حقيقة الأمر السلطة ، ورغم إحتفاظه بمركز رئيس الوزراء ، لأنتونى ايدن ، وزير خارجيته ؛ ونتيجة لإصرار المحيطين به ، قبل رغما عنه أن ينسحب (١٩٥٥) . وكان قد بلغ الثمانين ، وفى ٧ أبريل أصبح ايدن رئيساً للوزراء قانونا ، بعد أن كان كذلك بالفعل ، لمدة عامين من قبل .

ولما كان يميل ، بذوقه ، صوب المسائل الدبلوماسية التى كان يعرفها بشكل متميز لمدة تزيد على عشرين عاماً ، عهد أنتونى ايدن بوزارة الخارجية إلى هارولد

فماكميلان خلال بضعة أشهر ، ثم إلى سلوين لويد ، الذى لم يترك له أية مسئولية .
وسرعان ما ظهر أنه رئيس وزراء صارم ومحب للسلطة ، وأنه نتيجة لنقص ثقته
فى معاونيه وربما فى نفسه ، فرض على نفسه مسئولية ضخمة . وكانت البداية
براقة : فمنذ ربيع ١٩٥٤ قام بدور فعال للغاية فى مؤتمر جنيف بشأن المسائل
الآسيوية ، وسمح لمنديزفرانس بوضع حد لحرب الهند الصينية وفى العام التالى
وفى مؤتمر جنيف الثانى ، المسمى مؤتمر القمة ، شارك خيالات الثلاث الكبار
الآخرين ، تلك الخيالات التى سرعان ما تبددت بفشل مؤتمر وزراء الخارجية
الأربعة فى شهر نوفمبر ولكن المغامرة الكبيرة بشأن السويس (اكتوبر ١٩٥٦م)
إنتهت بكارثة : تراجع يمثل مصيبة ، والحليف الفرنسى حانق من تركه بمفرده ،
ودول الكمنولث منقسمة على نفسها (الهند والمستعمرات السابقة فى جنوب شرق
آسيا تصيح بتجدد الروح الاستعمارية) وبرلمان يضيق بأنه لم يأخذ رأيه ، وحزب
محافظين على وشك التمرد مع مجموعة «متمردى السويس» ، وكان البعض يطعنون
فى المحاولة ، والاخرون يطالبون بالتخلى عن الحملة وبسحب القوات ، فكان كل
شىء يبدو على أنه يطالب بتغيير رئيس الوزراء . ولكن مجسات الرأى بدت على
أنها تشير إلى أن الأغلبية كانت تؤيده وقت الأزمة . وكان هو نفسه يعتقد بأنه
قد فتح أعين الغرب على ضرورة مراقبة شئون الشرق الأوسط عن قرب ،
وبدا أن تعريف « نظرية أيزنهاور » قد أعطته حقا فى ذلك . وإذا
كان فى آخر الأمر قد قدم إستقالته فى ٩ يناير ١٩٥٧ فان ذلك لم
يكن من أجل أن يعترف بفشله ، ولكن لأن مرضاً خطيراً كان يجبره
على الإنسحاب .

وكان لخليفته هارولد ما كميلان ٦١ عاماً ، وحيـــاة سياسته حافلة
وراءه . وكان من أسرة نمت ثرواتها فى الأعمال ، وبعد دراسته فى

إيدن واكسفورد إختاره تشرشل فى عام ١٩٤٢ للقيام بتلك الوظيفة الدقيقة كوزير مقيم فى القيادة العامة للحلفاء فى شمال غرب أفريقية . وإنتخب نائباً فى عام ١٩٤٥ ، وأصبح وزيراً للجو فى نفس السنة ، وأدار منذ عودته للسلطة مع المحافظين وزارات الإسكان ، والدفاع الوطنى ، والخارجية ، والمالية . وكان رئيس الوزراء الجديد بإصراره وهدوءه ، وذكائه ، وفاعليته ، يضيف إلى صفاته إنفتاحاً كبيراً للوسائل الحديثة فى العلاقات العامة . وتمكن من أن يعطى من نفسه ومن حزبه « صورة » تثير الإعجاب وكسب إنتخابات ١٩٥٩ بنجاح باهر . وحصل فيها حزب المحافظين ٣٦٥ مقعداً من ٦٣٠ ، وأصبح له مع ٤٩٫٤٪ من الأصوات الأغلبية المطلقة فى البلاد . وتحت إدارة ماكميلان عرف حزب المحافظين عودة لشعبيته تشبه تلك التى كانت موجودة فى سنوات ١٩٥١ — ١٩٥٤ .

وعند البحث عن آراء جديدة ، حاول ماكميلان أن يحدد خطوط الاتجاه المحافظ الجديد ، الذى يمكنه أن يتوافق مع الآمال الجديدة للمجتمع البريطانى . وهذا « الاتجاه المحافظ الجديد » لماكميلان إدعى أنه يدافع عن النظام الرأسمالى ، ولكنها رأسمالية بعيدة عن مرحلتها « الشرسة » ومتوافقة مع « دولة الرخاء » . وكان ينوى أن يترك للمشروعات الحـــرة القطاعات الأساسية ، وإن كان قد وافق على أن يقبل « العلاج الاشتراكى » حينما تكون المشروعات الخاصة قد أنمت خدماتها الاجتماعية أو يكون التركيب الاقتصادى يتطلب أن تصبح بعض قطاعات الصناعة « موجهة بطريقة تجعل الضرورات الاجتماعية يتفـوق على مطـالب الربح » . وكان المثل الأعلى للاتجاه المحافظ الجديد هو المجتمع التعاونى ، والتفكير الحر ، والذى يضع النجاح المـادى والازدهـار فى أعلى مكان ، والذى يحـافظ على روح التسامح والتقدم .

وكان البحث عن آراء جديدة قد ترجم كذلك فى ميدان تصفية الاستعمار. وبعد رحلة طويلة فى الهند ، وفى الباكستان ،وسيلان،وماليزيا ، وفى استراليا، وزيلند الجديدة (١٩٥٨) عاد ماكميلان مع الاعتقاد بأن « تلك التنمية الغامضة وغير المعقولة لبنيان الكومنولث قد قوته بدلا من أن تعمل على إضعافه » ؛ وبعد نهاية رحلة أخرى فى إفريقية ألقى فى مدينة الرأس خطبته الشهيرة التى تحدث فيها عن « الريح المتغيرة » والتى كانت ، بعد أن هبت على آسيا ، قد وصلت الان الى القارة الافريقية .

ولاشك فى أن إتخاذ رئيس الوزراء لهذا الموقف فى صالح تصفية الإستعمار السريع فى الاقاليم الافريقية الخاضعة لبريطانيا ، كان نتيجة للتفكير الطويل فى إضطرابات نيجيريا (١٩٥٨) ، وكينيا ، ونياسلاند (١٩٥٩) وكذلك فى شئون الجزائر الفرنسية ، والكنغو البلجيكى . ولقد تبعه إصدار مجموعة من القرارات ، من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ ، منحت الاستقلال للصومال ، ونيجيريا ، وسيراليون وتنجانيقا ، وكينيا ، وأوغندا ، وجامبيا ، ونياسالاند ، وزنزبار ، دون أن نذكر جمايكا وترينيداد وتباجو . وكل هذه الدول (وباستثناء الصومال) ، والتى حصلت على استقلالها حديثاً ، إحتفظت بعلاقاتها مع الكومنولث ، وذلك فى نفس الوقت الذى قامت فيه حكومة دومينيون جنوب إفريقية ، والتى أصبحت جمهورية جنوب إفريقية ، بأخذ قرار لتركه . ولكن هذا النجاح الواضح لحكومة المحافظين سوف يتعرض للمساءلة نتيجة للصعوبات والاضطرابات التى سوف تعرفها الدول الافريقية الجديدة ، والتى رجعت إما لعدم توفر النخبة المحلية ، وإما للمعارضات القبلية ، أو لضغط الأقلية البيضاء .

ولكن أشد الصعوبات ، التى كان على المحافظين الجدد مواجهتها ، خطورة كانت هى الصعوبات المتعلقة بالإقتصاد البريطانى . ففى الوقت الذى إدعوا فيه

أنهم يرغبون فى أن يمنحوا بلدهم «التوسع دون إرتفاع أسعار». وجدوا أنفسهم مضطرين لممارسة سياســـة ضبط توافقى ، والتى بدلا من أن تستمر فى طريقة منسجمة ، إستحقت وصفها المؤسف « بسياسة الفرملة والإنطلاق » .

وكان على بيتر ثورنيكروفت Peter Thorneycroft ، وهو أول وزير خزانه فى حكومة ماكميلان ، أن يحل أزمة ميزان المدفوعات لعام ١٩٥٧ . ومن أجل ذلك ، رفض حل تخفيض سعر الجنيه ، وإختار ، وهو يضحى بإصرار عن زيادة الدفاع عن العملة ، أن يمارس علاجا قويا لإنخفاض سعر العملة بواسطة سياسة والعملات الصعبة ، (رفعت أسعار الخصم فى ٩ سبتمبر الى ٧ ٪ أى الى أعلى النسب ارتفاعاً منذ عام ١٩٢٠) . وكانت ضربة الفرامل هذه سبباً فى تأخير الاقتصاد البريطانى ، فى الوقت الذى كانت فيه دول أوربا الغربية وأمريـــكا الشمالية تعرف توسعاً دون توقف ، ولم يقبلها كل الوزراء . ولذلك فإنه إبتداء من صيف ١٩٥٨ ، وبالنظر الى الانتخابات العامة التى كان من الواجب عدم خسارتها ، بدأوا فى تطبيق سياسة ارتخاء محسوب (أى انطلاق) ، وعن طريق هيثكوت أمورى Heathcoat Amory ، وزير الخزانة الجديد . ولقد سمحت باصلاح الميزان التجارى ، وإعادة دفع التوسع ، وتقليل تشدد الميزانية بتوزيع بعض الاعفاءات الضرائبية على المنتخبين . وكان عام ١٩٥٩ عام رخاء حقيقى كما يشهـــد بذلك الشعار الانتخـــابى الشهير الذى أعلنـه رئيس الوزراء We never had it so good (لم تكن أبدا بهذه الجودة) . ولكنـه كان من الصعب السيطرة على مثل هذا الرخاء الناتج عن هذا التوسع ، وابتـداء من عام ١٩٦٠ ، ونتيجة لتقدم سريع للغاية للاستهلاك ، وبالتالى للاستيراد ، أصبح الميزان التجارى من جديد مهدداً بالخطر . وأدى ارتفاع الأسعار الداخلية ، ولكن بنوع خاص إعادة تقييم المارك الألمانى والفلوران ، فى شهر مارس ١٩٦١ ، الى

التسبب فى أزمة عنيفة من المضاربات ضد الجنيه . وحصل سلوين لويد Selwyn Loyd ، الذى جاء بعد أموري ، باتفاقيات بال ، على دعم مؤسسات الاصدار فى الدول العظمى ، ولكنه إضطر الى أن يقدم للبرلمان خطة تقشف شديدة القسوة . وسمحت فرملة سلوين لويد ، مرة أخرى ، بانطلاقة خليفته ريجينالد مودلنج Reginald Maudling . ولكن سياسة توسع هذا الأخير إنتهت ، مرة أخرى ، الى تسخين الإقتصاد ، وتسببت فى أزمة الجنيه الاسترليني الأكثر خطورة منذ عام ١٩٥١ ، وهى أزمة ١٩٦٤ .

وهكذا فشلت سياسة « الفرملة والإنطلاق » . فباعطائهم الأولوية ، وبسبب قلة النقد وضعف الجنيه ، لتوازنات لفترات قصيرة دون أن يتركوا لدوافع الإنطلاق الوقت اللازم لإعطاء كل تأثيرها ، وبأخذهم إجراءات مانعة متسرعة تؤدى إلى وقف مفاجيء للتوسع ، مارس المحافظون سياسة أدت فى نهاية الأمر إلى الحكم على الإقتصاد البريطانى بالبقاء فى ركود نسبي .

ومع ذلك ، فإن الوزيرين الأخيرين للخزانة ، وهما سلوين لويد وريجينالد مودلنج قد حاولا أن يوفقا بين السياسة الخاصة بالفرملة والإنطلاق ، وبين برنامج لأمد طويل . فقاما ، من ناحية ، بوضع الخطوط العامة لسياسة تخطيط تستوحى من المثل الفرنسى ، وذلك بإنشائهم اللجنة الوطنية للدخل (N. I. C.) National Income Commission ، والمجلس الوطنى للتنمية الإقتصادية N. E. D. O. ، وبتقديمهم مشروع خطه لسنوات ١٩٦٢ — ١٩٦٦ . وحاولا ، من ناحية ثانية ، إدخال بريطانيا العظمى فى السوق الأوربية المشتركة (أغسطس ١٩٦١) . وأظهر فشل هذه المحاولة الأخيرة ، والذى أصبح شهيراً برفض الجنرال ديجول (المؤتمر الصحفى فى ١٤ يناير ١٩٦٣) لزعماء المحافظين أنه ليس فى وسعهم الإحتفاظ بالروابط الإقتصادية مع الكومنولث والإحتفاظ

المركز المتميز لبريطانيا العظمى فى التجارة العالمية ، فى نفس الوقت الذى يحصلون فيه على مزايا الدخول فى السوق المشتركة ؛ فكانوا يرغبون، كما قالوا، فى الدخول إلى أوربا . . . دون أن يخاروا أوربا .

والمجتمع البريطانى فى سنوات الستينيات . هو ثمرة التعديلات البطيئة، ذات الشكل البنيانى ، والتغييرات السريعة ، المرتبطة بالبنيان الإقتصادى . وجاءت التعديلات البنيانية من نمو الصناعة وبشكل ممتاز فى القطاعات الأساسية مثل الكيمياء والكهرباء التى تستخدم الكثير من الموظفين والتقنيين والمهندسين وأكثر من الصناعات القديمة ، ومن النمو الأكثر سرعة من ذلك للقطاع الثالث ، وهو قطاع الخدمات ، الملىء بأصحاب « الياقات البيضاء » . وحدث ذلك بشكل أدى إلى أن نصيب الطبقة الوسطى فى المجتمع البريطانى قد تزايد بنسب واضحة . وفى عام ١٩٥٤ قدر بونهام Bonham فى كتابه « صوت الطبقة الوسطى » هذه الفئة الاجتماعية بما يعادل ٣٠٪ من السكان ؛ وفى أواسط سنوات الستينيات إرتفعت نسبة الأشخاص الذين اعتبروا أنفسهم ، وقت عمل الإحصاء ، من أبناء الطبقة الوسطى إلى ٥٠٪ ، وحتى إلى ٧٥٪ لدى من يقل عمرهم عن عشرين عاماً .

وهذه التغييرات العشوائية كانت مرتبطة بتقدم الإنتاج ، وهى التى سمحت بالدخول فى « مجتمع الرخاء » ، وبزيادة الدخل ، الأمر الذى أدى إلى الدخول فى « مجتمع الإستهلاك » .

وكان على زيادة الإنتاج ، ومع الأهمية التى كان قد وصل إليها ، أن يقاس نسبياً بالزيادات التى حدثت فى الدول المجاورة. فمجموع الإنتاج القومى، مقسوماً على الفرد، قد إرتفع من معدل ١٠٠ فى عام ١٩٥١ إلى معدل ١٢٣ فى عام ١٩٦٤ (تقدم بنسبة الثالث) ؛ ولكنه إرتفع فى نفس الفترة إلى معدل ١٦١ فى فرنسا و ١٩٨ فى ألمانيا الغربية. وكانت نتيجة هذا الفرق في السرعة هي أن نفس مجموع

الإنتاج القومى ، مقسوماً على الفرد ، ومعبراً عنه بالدولار (الأمر الذى يسمح بمقارنة المستويات)، والذى كان فى عام ١٩٥١ يضع المواطن البريطانى فى مستوى أعلى من الفرنسى ، وأعلى من الألمانى بكثير ، أصبح يضعه الآن ، وبشكل واضح، فى مساواة معها إبتداء من عام ١٩٦٠ .

وهكذا نجد أن تقدم الإنتاج كان إذن أقل سرعة ، فى بريطانيا العظمى عما كان عليه فى فرنسا ، وبنوع خاص عما كان عليه فى ألمانيا ؛ ولكنه كان تقدماً على أى حال. وكان هناك تقدم كذلك ، وكبير ، فى دخل أصحاب المرتبات. ولقد حسبوا أن الأجر المتوسط الأسبوعى للعامل اليدوى قد تضاعف ٢ر٢ ضعفاً من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٤؛ ولما كانت أسعار المعيشة قد إرتفعت فى نفس الوقت، وبسبب إنخفاض أسعار العملة ، بما يقرب من ٥٠ ٪ ، فينتج عن ذلك أن الأجر الفعلى ، أو القدرة الشرائية ، قد زادت بمقدار النصف (وقد زادت بالتحديد بنسبة ٤٦ر١ ضعفاً). ومظاهر هذا التقدم متعددة ؛ والأكثر وضوحاً تتمثل فى التوزيع الكبير للسيارات (٥ر٢ مليون سيارة فى عام ١٩٥١ ، و ٨ مليون فى عام ١٩٦٤) ، والتلفزيون (مليون جهاز فى عام ١٩٥١ ، و ١٣ فى عام ١٩٦٤) ، والتليفون (الذى تضاعف عدد أجهزته) ، والتجهيز المنزلى. وزادت إنفاقات أوقات الفراغ بنفس النسب ، وفى عام ١٩٦٤ ، قام ٥ مليون بريطانى ، وثلاث أضعاف عام ١٩٥١ ، بقضاء عطلتهم فى الخارج .

وكان هارولد ماكميلان واثقا من أن حزب المحافظين قد أفاد من هذا الرخاء، ونشر شعاره الشهير : «لم تكن أبداً بهذه الجودة» ، وقت إنتخابات عام ١٩٥٩. وفى اليوم التالى لهذه الإنتخابات المنتصرة ، رسم أحد رسامى الكاريكاتير رسماً يظهر رئيس الوزراء يستقبل فى صالونه مدعوى الرخاء ، (ثلاجة ، سيارة ، جهاز غسيل ، وجهاز تلفزيون) ، ويقول لهم : « حسناً أيها السادة ، لقد قمنا بعمل جيد » .

واجبر الإرهاق والمرض ذلك الزعيم اللامع على ترك منصب رئيس الوزراء في شهر أكتوبر ١٩٦٣ . وأظهرت عملية إختيار خلف له أن حزب المحافظين كان قد فشل ، رغم المظاهر ، في السير بخطوات التجديد. فالواقع أن ماكميلان، رغم إستشاراته لأعضاء حكومته ، وللمجموعة البرلمانية ، لم يقدر على أن يعهد بخلافته لا لبتلر Butler المخلص ، ولا للشبان الذين كانوا يمثلون أمل الحزب . وإختار ، بين الخط المحافظ الأكثر قدماً، أحد المعجبين الممتازين ، وهو اللورد هوم Home . وكان وزيرا منذ بضعة سنوات فقط، وبدون أية خبرة في السياسة الداخلية ، وكان عملياً غير معروف للجماهير ، وكانت شخصيته غير قادرة تماماً على وقف تيار الإنصراف عن هذا الحزب الذى كان قد حكم منذ وقت طويل جداً في أعين أولئك الذين حاولوا أن يحتفظوا بالمبدأ الأساسي للنظام الدستوري البريطاني ، في تناوب الأحزاب على السلطة .

وفي مواجهة لورد هوم ، ظهر هارولد ويلسون Harold Wilson ، الزعيم الجديد لحزب العمال ، كرمز لشباب جديد لاتجاه العمال . ورداً على شعار رئيس الوزراء « الرخاء مع حزب المحافظين »، قام الثاني بنشر شعار « التجديد مع حزب العمال » ، ونجح ، وبنوع خاص مع البرامج التلفزيونية الممتازة ، في أن يعطي من نفسه صورة التقني المتفوق والنابه ، والقادر على أن يكون رئيس وزراء له صفات الكمال وجاءت إنتخابات ١٥ أكتوبر ١٩٦٤ ، وأعطت لحزب العمال تقدماً بسيطاً وأغلبية صغيرة بأربع مقاعد في مجلس العموم ، وأنهت ثلاثة عشر عاماً من سيطرة المحافظين، وأعادت نظام التناوب على السلطة بين الحزبين الكبيرين، وتركت للحكومة الجديدة الوقت ، كما قال المهزومين ، للبدء في القيام بأخطائها .

٣ ـ منزيس وأستراليا الليبيرالية :

كانت عودة روبرت جوردون منزيس Robert Gordon Menzies إلى السلطة فى اليوم التالى للانتخابات التشريعية فى شهر ديسمبر ١٩٤٩ قد فتحت أمام حزب الأحرار ، أو الحزب الليبيرالى ، فترة حكم طويلة. فلقد ظل منزيس نفسه رئيسا للوزراء حتى شهر يناير ١٩٦٦ ، وإنتصر حزبه فى كل الإنتخابات العامة حتى تلك التى وقعت فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢ . وكانت حكومة منزيس، نظريا ، حكومة إئتلافية، تستند على الحزب الليبيرالى وحزب المزراعين؛ ولكن الشخصية القوية للغاية لرئيسها وحرصه على ألا يرقى فى ظله منافس ممكن له لم يتركا لحلفائه إلا مكاناً بسيطا فى العمل الحكومى .

ويمكننا تفسير الاستقرار السياسى فى سنوات الخمسينيات والستينيات بهيبة منزيس ، وقوة أغلبيته ، وكذلك بضعف معارضة العمال . ولقد حدث، بالفعل، أن هذه المعارضة كان الفريسة الرئيسية والمباشرة لأحد أخطاء مناورات رئيس الوزراء فى مسألة معاملة الحزب الشيوعى الأسترالى . ففى شهر أبريل ١٩٥٠ ، وفى وقت زيادة خطورة الحرب الباردة فى العالم ، قدم منزيس للبرلمان مشروع قانون لتحريم الحزب الشيوعى . وتمت الموافقة على المشروع فى ٢٣ مارس ١٩٥٠ ، ولكن المحكمة العليا أعلنت (١٩٥١) أن هذا القانون كان غير دستورى. فاستدار منزيس صوب جمهور الناخبين ، الذى رفض فى استفتاء ٢٢ سبتمبر ١٩٥١ إقتراحه ، بأغلبية صغيرة (٥٠,٥٠٪ لا) فى حقيقة الأمر . ولم يكن الضحية الأساسية فى هذه المسألة هو منزيس ، ولكن حزب العمال ، والتى كانت إنقساماته الداخلية ، والتى ظهرت وقت مناقشة القانون فى البرلمان ، قد زادت بشكل خطير فى اليوم التالى للاستفتاء . وظهر زعيمه ، الدكتور إيفات Dr. Evatt ، والذى كان قد ناضل بكل شدة من أجل رفض القانون ، ورغما

عنه ، على أنه من أصدقاء الشيوعيين ، وضعفت سلطته منذ ذلك الوقت، وأخذ بعض الزعماء النقابيين، وبخاصة النقابيون الكاثوليك، يشكون فيه . وقام أحدهم، وهو سانتاماريا Santamaria ، والذى كانت له شعبية ضخمة فى ولاية فيكتوريا، بعمل إنقسام، وأسس فى عام ١٩٥٥ حزب العمال الديمقراطى . وكانت نتيجة هذا الإنشقاق أن أصبح حزب العمال الديمقراطى على درجة من الضعف لا تسمح له بانتخاب عدد كاف من النواب فى البرلمان الفيدرالى ، ولكن على درجة من القوة تسمح له بأخذ عدد كبير من الأصوات من حزب العمال، وبدرجة أن هذا الحزب الأخير فقد الأغلبية التى كانت له فى مجالس ولايات فيكتوريا ، وكوينزلاند ، واستراليا الغربية ، وأصبح غير قادر ، فى البرلمان الفيدرالى ، على أن يهدد الأغلبية الحكومية .

وسمحت هذه الحالة لمنزيس بأن يأخذ الإجراءات غير المحبوبة ، وضد التضخم ، والتى كان الموقف يتطلبها . ذلك أن منزيس الليبرالى ، والذى كان مثله الأعلى أن يجعل الدولة تتدخل إلى أقل حد ممكن فى الاقتصاد ، قد أجبرته قوة الأوضاع إلى أن يمارس سياسة نشطة فى حالات كثيرة ، وبخاصة وقت التضخم (١٩٥٠ — ١٩٥١ ، و ١٩٥٥ — ١٩٥٦ ، و ١٩٦٠ — ١٩٦١) والاوقات التالية لها . وتدخل كذلك ، وبسياسة موجهة لفترة أطول ، فى مسألة الاستثمارات الاجنبية : فعلى العكس ممن سبقه من حزب العمال، لم يتردد فى عقد قرض كبير فى سوق نيويورك ، ولدى البنك الدولى للتعمير والانشاء، وحاول بنوع خاص أن يعمل على جذب رؤوس الاموال الخاصة الامريكية . وجاءت هذه لكى تستثمر بأحجام ضخمة فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد الاسترالى، وفى المناجم ، والتنقيب عن البترول ، وبخاصة فى الصناعات التحويلية .

وكانت الصناعة بدون أدنى شك هى المستفيد الاول من هذا التوسيع الاسترالى

فى سنوات الخمسينيات والستينيات، وهى فترة الإنطلاقة الكبرى فى التاريخ الاسترالى منذ الزحف صوب الذهب عند نهاية القرن التاسع عشر . وبينما تضاعف عدد المصانع ، إرتفع عدد الأهالى العاملين المستخدمين فى القطاع الثانى بنسبة ٣٠ ٪ . وبلغت المعدلات السنوية للتنمية الصناعية ، عند نهاية هذه الفترة رقم ٧٠ ٪ . وتحقق التقدم الأكثر سرعة فى الصناعات التعدينية، والهندسة الكهربائية، والصناعات الكيميائية ، والبناء ، وصناعة النسيج . وتمكنت شركة بروكن هيل Broken Hill من أن تضاعف، من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٤، من إنتاجها من الزهر والصلب، وأصبحت أحد المشروعات الماردة حين أضافت إلى إنتاج الصلب عمليات إستغلال المناجم ، والتنقيب عن البترول ، وإستخراج النحاس وتنقيته، وإدارة أسطول من السفن التجارية ؛ وفى صناعة السيارات ، بدأ الفرع الأمريكى لشركة جنرال موتورز ، والذى لم يكن ينتج ولفترة طويلة إلا قطع غيار ، فى إنتاج السيارات ، ونجح حتى فى تصدير موديلاته ، وبخاصة إلى زيلندا الجديدة .

وفى توافق مع الإنطلاقة الصناعية ، حصل البحث عن المواد الأولية على نتائج باهرة : إكتشاف كميات كبيرة من الأورانيوم فى روم جنجل (الأقاليم الشمالية) ، ومن البوكسيت ، والنيكل ، وخام الحديد ، فى الولاية الغربية، ومن البترول فى جزيرة بارو . وزاد إنتاج مناجم جبل إيسا ، وتنوع ، وعرف إستخراج الفحم الذى كان قد أصابه بعض التدهور خلال بعض الوقت توسعاً واضحاً حين أصبحت اليابان تمثل سوقاً للتصدير . ومالت استراليا صوب أن تصبح أكبر المصدرين العالميين للثروات المنجمية الرئيسية مثل خام الحديد، والفحم، والألمنيوم ، والنحاس والنيكل .

وبالمقارنة ، فإن تقدم الزراعة كان أكثر بطئاً، رغم أن الإنتاج قد زاد بمقدار

النصف فيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٦٢ ، وقل نصيبه فى الإنتاج القومى ، ونمى من ١٤ ٪ فى عام ١٩٥٠ إلى ٩٫٠ ٪ فى عام ١٩٦١ . ولكن الزراعة عرفت ، وإبتداء من عام ١٩٦٢ ، نهوضاً واضحاً ، نتيجة لفتح أسواق جديدة فى الصين، وفى الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة . وأصبحت الزراعة الاسترالية تصدر ثلاثة أخماس محصول القمح . ونصف محصول السكر ، وأكثر من ثلث إنتاج اللحوم البقرية ، و ٩٥٫٠ ٪ من إنتاج الصوف .

وزاد إرتفاع مستوى المعيشة (فى ثلاثين عاماً ، أرتفع متوسط الدخل بنسبة النصف) ، والعمالة الكاملة ، وتركيز التنمية فى المناطق الساحلية ، وأدى ذلك إلى زيادة سرعة نمو المدن . ففى عام ١٩٥٩ كان أربعة أخماس الأهالى يعيشون فى المدن ، و ٥٤ ٪ فى العواصم الست للولايات (منها سيدنى مع مايزيد على المليونين ، وملبورن مع ٠٠٠ر ١٨٠ر١ ، وبرسبان وآديلايد مع مايزيد على نصف المليون) . ومن يوم ليوم ، أخذت المدن الأسترالية تنقل، بناطحات سحابها ، التى توجد بها المكاتب،عن المدن الامريكية الكبرى، بينما مال سكانها ، مثلهم فى ذلك مثل الامريكيين ، إلى تركها والإقامة فى الضواحى ، وإلى أن يقوموا فى مساكنهم الفردية التى تحيط بها الحدائق الصغيرة، بالعيش فى حياة حديثة لسكان الضواحى . ولكن الاسترالييين ظلوا، وأكثر من الامريكيين، مرتبطين بحياة الهواء الطلق وبالحياة الرياضية: فلم تقم أى من الدول الكبرى ولها مثل هذا العدد البسيط من السكان (١٢ مليون نسمة) بتقديم مثل ماقدمته من البطولات فى ميادين التنس ،والكريكت،والرجبى، والجولف، والعاب القوى أو السباحة .

٤ ـ كندا من ديفنبيكر إلى ترودو :

كان الإتجاه المعادى لامريكا لدى الرأى للعام الكندى ، فى الإنتخابات

التشريعية لعام ١٩٥٧ ، تأثيراً عميقاً بالنسبة للأحرار الذين أعتبرهم الكثيرون على أنهم أتباع ووسائل لسياسه المصالح الإقتصادية للولايات المتحدة . وتمكن جون ديفنبيكر John Diefenbaker ، زعيم الحزب التقدمى المحافظ، والذى حصل على ١١٢ مقعداً من ٢٦٢ من مقاعد مجلس العموم، من أن يشكل حكومة الأقلية ، فى شهر يونيو ١٩٥٧ . ولكن البلاد ، التى كانت تتشوق إلى التغيير ، منحته حكما مسبقا فى صالحه ؛ وجاءت بعض الاجراءات التشريعية فى صالح فلاحى الغرب والمسنين ، مع حل المجلس فى وقت مناسب ، لكى تضمن له ، بعد ستة أشهر ، أغلبية كبيرة (٢٠٨ مقعداً ضد ٤٩ للأحرار) .

وكان على حكومة ديفنبيكر أن تواجه فترة إنكماش إقتصادى، وظهرت عدم قدرتها على أن تعمل بسرعة ، وبتصميم . وأدت سياسة غير متناسقة ، مع رفع قيمة الخصم ، وعجز الميزان التجارى ، إلى إنخفاض قيمة الدولار الكندى فى الأسواق المالية . وإضطروا ، سريعا (مايو ١٩٦٢) إلى الموافقة على خفض فعلى لقيمته . وكانت الإنتخابات التالية فى غير صالحهم (١١٦ للمحافظين ، و ١٠٠ للأحرار ، و ٣٠ للائتمانيين) وأصبحت وزارة ديفنبيكر تستند إلى أقليـــة .

ولم تكن أكثر من ذلك توفيقاً فى السياسة الخارجية، وعملت على إثارة عدم رضاء كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، فى نفس الوقت . الاولى ، برفضها فى مؤتمر ١٩٦٢ لرؤساء وزارات دول الكومنولث الموافقة على محاولة ماكميلان الحصول على السماح بالدخول إلى السوق المشتركة ؛ والثانية ، بتوقيعها مع الصين الشيوعية على عقود بيع للقمح ، وبرفضها بنوع خاص ، وبعد أن كانت قد طلبته ، أمر المعونة الامريكية فى شئون التسليح النووى . وبشأن هذه المسألة تمكن ليستر بيرسون Leaster Pearson من أن يهمل مجلس العموم

يصوت على أمر التحفظ ، فى ٥ فبراير ١٩٦٣ ، والذى تسبب فى سقوط الحكومة .

وكان رئيس الوزراء الجديد ، وهو الليبرالى ليستر بيرسون ، سيحكم لمدة خمس سنوات . وعلى رأس حكومة من أصحاب الاقلية ، حاول أن يفرض نظاماً جديداً ، وبسرعة وبوضوح . وبعد أن كان قد حاول ، ودون نجاح ، أن يحدد الإستقلال الاقتصادى لبلاده بالنسبة للولايات المتحدة ، تمكن من تسوية مشكلة التسليح النووى لكندا ، ووحد الاسلحة الثلاث ، وتوصل إلى تسوية المسألة الدقيقة المتعلقة بالعلم : فالعلم الاحمر القديم ، الذى ورثوه عن بريطانيا العظمى ، أخذ مكانه علم أبيض وأحمر ، مع ورقة شجر ، رمزاً للاستقلال الوطنى .

ولما كان بيرسون قد صمم على الإنسحاب ، فى شهر أبريل ١٩٦٨ ، فإن خليفته بيير إليوت ترودو Pierre Elliott Trudeau قد نجح أخيراً فى الحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد فى إنتخابات شهر يونيو . وحدد لنفسه أهدافاً تتمثل فى تقليل الاختلافات بين المناطق ، وفى فرض نظام اللغة المزدوجة .

وكانت العلاقات بين الحكومة الإتحادية وبين الاقاليم قد أصبحت فى الواقع صعبة . وكانت الاقاليم تشكو من أن الاعباء الكبيرة الثقل ، مثل التعليم، وجزء من الاشغال العامة ، وغالبية الانفاقات الاجتماعية، كانت تثقل على ميزانياتها، فى الوقت الذى كانت فيه الضريبة على الدخل تجمع فى صالح أوتاوا . ولم تؤد محاولة « المساواة فى الاعباء » بين الاقاليم إلا إلى زيادة عدم الرضاء والمنافسات ؛ وإصطدم المشروع «القومى» الخاص بالمعاشات، والذى كانت أوتاوا قد أعدته، بمشروعات أخرى كانت قد أعدتها أونتاريو وكويبك .

وظهرت أكبر الصعوبات مع « الإقليم الجميل » . فمع موت السلطوى دوبليسيس Duplessis ، فى شهر سبتمبر ١٩٥٩ ، كانت قد إنتهت السيطرة الطويلة لحزب الإتحاد الوطنى على الحكومة الإقليمية . وجاء إنتصار الليبيراليين فى إنتخابات ١٩٦٠ لكى يوصل جان ليساج Jean Lesage إلى السلطة ، وهو الذى بدأ « الثورة الهادئة » . وكان الليبيراليون يضمون فى الواقع بين صفوفهم وطنيين حقيقيين ، مثل رينيه ليفك René Lévesque وزير الموارد الطبيعية ؛ ومن جانب آخر فإن أنصار الفكرة الإنفصالية قد بدأوا فى الظهور كتيار شعبى ، رغم المنافسات وروح المغامرة (فى عام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ أدت إنفجارات القنابل إلى كثير من الضحايا فى مونتريال) عند بعض المجموعات المهيجة .

وكانت « للثورة الهادئة » مظاهر إقتصادية وإجتماعية . وحاولت حكومة ليساج أن تزيد من التصنيع ، وأن تقلل ، بواسطة تأميم الكهرباء وغيرها ، من تأثير رؤوس الأموال والمشروعات الأمريكية أو الانجلو أمريكية . فقامت بإنشاء وزارة للتربية الوطنية ، وبتجديد التعليم وبتحطيم الإحتكار الفعلى للكنيسة الكاثوليكية . ومن أجل تجهيز البلاد ، وبناء الطرق والمدارس ، أنفقت حكومة ليساج دون أن تفكر ، وضاعفت فى ست سنوات قيمة الميزانية أربعة أضعاف .

وكانت زيادة المجهود الضرائبى الذى نتج عن ذلك ، قد أسيء إستقباله ، وخاصة فى أوساط المزارعين . ولذلك فإن الليبيراليين قد هزموا فى إنتخابات شهر يوليو ١٩٦٦ ، وعاد الإتحاد الوطنى إلى إدارة الحكومة مع وزارة دانيال جونسون Daniel Johnson . وكانت واقعية ونشاط هذا الاخير توجهه صوب الإستمرار فى الإصلاحات التى كانت قد بدأت ، ولكن بدون إندفاع : فاقترح

ثورة « أكثر هدوءاً » . ولكنه إحتفظ تجاه الحكومة الفيديرالية بمطالب وضعية خاصة بالنسبة لإقليمه . وكانت زيارة الجنرال ديجول (يوليو ١٩٦٧) ، وتصريحاته التى أعادت الأفكار الانفصالية ، لا تضر به . وحين إجتمع فى أوتاوا ، فى شهر فبراير ١٩٦٨ ، مؤتمراً دستوريا ، إنفجرت المعارضة بين إقتراحات بيرسون (والتى عاد اليها فى شهر مايو ترودو P-E. Trudeau) التى تهدف جعل كندا مجتمعا ثنائى اللغة ومزدوج الثقافة ، وبين إقتراحات د. جونسون ، والخاصة بمنح كويبك حقوقا خاصة داخل الفيديرالية. وزادت خطورة هذه المعارضة نتيجة ابرود ، حتى لا نقول عداء ، الاقاليم المتحدثة بالانجليزية بالنسبة لموضوع ثنائية اللغة ، ونتيجة لتطرف المشاعر الانفصالية فى كويبك . ولم تتسبب وفاة د. جونسون ، فى شهر سبتمبر ١٩٦٨ ، فى أى تغيير ، وإستمر خليفته فى تطبيق نفس سياسته المعتدلة نسبيا . ولكن الحركة الانفصالية زادت أهمية ؛ ففى شهر أكتوبر أنشأ ليفك حزبا يطالب بالاستقلال الذاتى ، وهو حزب كويبك . وزادت أعمال العنف لمجموعة المتطرفين فى عام ١٩٦٩ وبخاصة فى عام ١٩٧٠ ؛ حيث تميزت بإغتيال الوزير لابورت P. Laporte. ومع ذلك فإن فرص التهدئة ظلت قائمة، ومع عودة الليبيراليين إلى السلطة، الامر الذى تم بعد إنتخابات ٢٩ أبريل ١٩٧٠ .

الفصل التاسع

دول غرب أوربا فى الخمسينيات

بعد أن إستعرضنا فى الفصل السابق مظاهر الرفاهية والإتجاه المحافظ الجديد فى الدول الأنجلوسكسونية فى سنوات الخمسينيات، وشرحنا دور إيزنهاور والاتجاه المحافظ المعتدل فى الولايات المتحدة، وماكميلان واتجاهه المحافظ الجديد فى بريطانيا العظمى، واستراليا الليبيرالية ومنزيس، وأخيراً، كندا من ديفنبيكر حتى ترودو — نكمل الآن شرح هذه الرفاهية والاتجاه المحافظ الجديد فى دول غرب أوربا فى نفس الفترة، أى سنوات الخمسينيات، ونستعرض الأوضاع فى ألمانيا مع إيزنهاور، وفى إيطاليا مع الديمقراطية المسيحية، وأحوال فرنسا والصعوبات التى واجهتها.

١ - ألمانيا وآديناور :

فى الوقت الذى وصل فيه آديناور إلى المستشارية (سبتمبر ١٩٤٩)، كانت ألمانيا تخرج بالكاد من الكارثة؛ وحين تركها، بعد أربعة عشر عاماً من الحكم، كانت ألمانيا قد حققت « معجزة » إقتصادية، ليس فقط لأنها كانت قد عبرت من أقصى البؤس إلى أقصى الثروة، ومن العدم إلى القوة، ولكن لأنها، فى الوقت الذى ضحت فيه فرنسا بثبات أسعارها من أجل تنمية إنتاجها، والذى إضطرت فيه بريطانيا العظمى إلى اتخاذ إستراتيجية عكسية، وجدت ألمانيا بسهولة كيف تعمل على توسيع وتثبيت إقتصادها : التوسع دون إرتفاع الأسعار.

ولكن هذه المعجزة تحققت عن طريق المصاعب وعن طريق الأزمات. ففى

البداية ، هددت الانطلاقة السريعة بأن تؤدى إلى إرتفاع الأسعار وتقضى على المارك الجديد ، وجاءت عملية التثبيت عند نهاية عام ١٩٤٨ ، ولكن على حساب أصحاب الرواتب . فالواقع أنه ، رغم الإضراب العام ، حافظ أصحاب العمل ، وبكل تشدد ، على مستوى المرتبات والأجور ، ولما كانت القدرة الشرائية لم تتبع إرتفاع أسعار السلع ، فإن تحديد الطلب من ناحية أصحاب الرواتب أدى إلى وقف الأزمة . وفى نفس الوقت ، كانت الاجراءات التى إتخذها البنك المركزى (رفع قيمة الخصم ، وتحديد السلف) قد عملت على إبعاد خطر إنخفاض سعر العملة . ولكن ما أن عولجت هذه الصعوبات حتى ظهر تهديد جديد ، يتمثل فى البطالة . ففى بداية عام ١٩٥٠ بلغ عدد العاطلين الرقم القياسى وهو ٢ مليون. وسرعان ما قامت المعارضة الاشتراكية ، ورؤساء النقابات ، وبعض الأعضاء من الأغلبية بالمطالبة باتخاذ إجراءات سريعة ، أخذت من بين الاجراءات التدخلية التى كثيراً ما كانت قد استخدمت فى فرنسا وفى إنجلترا . ولكن الوزير إرهارد Erhard كان لا يرغب فى التخلى عن نظرياته الليبيرالية، ولا فى أن يضحى بشىء من معركته العنيدة ضد إنخفاض سعر العملة . وفى الوقت الذى كان فيه قد إستعد ، وتحت ضغط الرأى العام ، لتمويل برنامج لمشروعات اشغال كبرى وانشاء المساكن ، جاء لنجدته ذلك التغير الذى حدث فى الموقف الدولى. فحرب كوريا ، وباحتياجاتها الكبيرة التى خلقتها ، دفعت بقوة عجلة الانتاج الصناعى الألمانية . ولكنها ، بتسببها فى رفع الأسعار العالمية ، دفعت ألمانيا إلى أزمة ثالثة ، تتمثل فى عدم موازنة التجارة الخارجية نتيجة للشراء الضخم للمواد الأولية التى كانت قد قامت بها ، لكى تزود بها الصناعة الألمانية . فاضطرت الحكومة ، بعد تردد طويل ، إلى أن تتخلى مؤقتاً عن سياستها الخاصة بتحرير تجارتها الخارجية، وذلك عن طريق إقامة موانع ضد الاستيراد (١٩ فبراير ١٩٥١). ولكن ذلك كان لفترة قصيرة . ففى أقل من عام ، إعادت ألمانيا الاوضاع إلى

ما كانت عليه نتيجة لأن الدول الصناعية الكبرى الأخرى كانت قد بدأت عملية تسليحها ولم تكن قادرة على مواجهة الطلب ، وكذلك نتيجة لكون جزء من طاقاتها الصناعية قد ظلت بلا إستخدام ، وبنوع خاص نتيجة لإستقرار أسعار منتجاتها . وفى خلال بضعة أشهر ، تمكنت ألمانيا ، التى كانت قد عاشت معزولة عن بقية العالم منذ عهد النازى ، من أن تدخل إلى السوق الدولى .

وإبتداء من عام ١٩٥٢ ، نما ذلك الأزدهار الألمانى المنقطع النظير ، وبدون مواجهة هزات ، وكانت فترة « الإضطرابات » المتصلة بالبداية قد إنتهت ، وتركت مكانها « للعصر الذهبى » لسنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٨ ، والتى انتصر فيها « الإقتصاد الإجتماعى للسوق » ، وهى سياسة إيرهارد .

وهذه النظرية ، والتى تهدف ترك القوانين الطبيعية للسوق تعطى تأثيراتها ، مع ضمان أن تقدم الإقتصاد هو فى صالح الجميع ، تقترح إنشاء سوق للمنافسة الحرة ، وتحرر كذلك من سيطرة الدولة ، وأيضاً من سيطرة عمليات الاحتكار الخاصة . وبتطبيقه لهذه النظرية تمكن إيرهارد من تحرير الأسعار والمرتبات ، وفتح الحدود عن طريق تحرير المبادلات وخفض التعريفات الجمركية ، ومنع عمليات ربط اسعار السوق ، وألغى تأميم المشروعات العامة الكبرى . ويشك كثير من المراقبين فى أنه قد نجح فى تطبيق مبادئه الليبيرالية بشكل كامل ، ويلاحظون أن قطاعات بأكملها مثل الزراعة ، والنقل والطاقة ، ظلت خاضعة لإشراف الدولة ، وأن عمليات تركيز الصناعات قد إزدهرت رغم وجود نصوص قانونية . ورغم هذه الثغرات ، فإن السوق الألمانى قد ظل سوقاً يقوم على أساس المنافسة الحرة . وكان نجاح إيرهارد قد وصل إلى درجة أن الرأى العام الألمانى كله قد تعلق بنظرياته ، بدرجات متفاوته ، وأن دولا أجنبية عديدة قد إنضمت إلى ألمانيا فى الطريق الذى أخذت فى السير عليه .

ذلك أن النتائج كانت باهرة . فلقد تضاعف الدخل القومى من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨ بمقدار ٢٫٥ مرة ، والانتاج الصناعى زاد عن حد الضعف ، وإمتصت البطالة بطريقة تدريجية ، وزاد عدد أصحاب الرواتب على أربعة ملايين ، ولم ترتفع الأسعار إلا بنسبة ١٧ ٪ ، وعرفت الرواتب ارتفاعاً محسوساً ، كما أن احتياطيات النقد ، والتى كانت غير موجودة فى البداية ، قد وصلت إلى ٦ مليار دولار فى عام ١٩٥٨ ، كما أن ازدهار عمليات البناء قضت على أزمة الاسكان التى بدت على أنه لا يمكن التغلب عليها .

ولم تكن سياسة إيرهارد وحدها هى المسئولة عن هذا النجاح الضخم . بل لقد لعبت الظروف دوراً إيجابياً . ففى الداخل ، كان وصول ١٣ مليون لاجىء قد أعطى إحتياطياً ضخماً من الأيدى العاملة ، والتى كانت فى غالب الأحيان من نوعيات ممتازة ؛ كما أن وجود عدد كبير من العاطلين ، وحذر النقابات ، قد أدت إلى فرملة إرتفاع الأجور . وفى الخارج ، كان توفر القروض الأجنبية ، قروض مشروع مارشال وغيرها ، وبدء السوق المشتركة ، وبخاصة تلك الظروف الدولية المتصاعدة بشكل واضح ، والتى إستخدمها رجال الصناعة وبنوع خاص رجال التجارة الألمان ، قد سمحت بعملية نمو « إتساعية » ، إذ أنها قد تأسست على الإتساع ، المربح نسبياً ، لطاقات الإنتاج .

وتعدل الموقف ، منذ عام ١٩٥٨ ، بشكل أساسى ، إذ أن الموارد التى كانت تزود سوق العمل قد تبدلت . فنقص الأيدى العاملة أعطت قوة وفاعلية المنظمات النقابية ، التى حصلت على زيادات قوية للأجور ، وتزيد عن الزيادة فى الإنتاجية . ولما كانت الأسعار ترتفع بسرعة أقل ، فإن هوامش الربح قد قلت ، وأصبحت عملية التمويل الذاتى أكثر صعوبة . وهكذا إنخفضت سرعة التوسع ؛ فمن متوسط سرعة سنوى يمثل ٨ ٪ من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٨ ، إنخفضت إلى

٧ر٥ ٪ إبتداء من هذا التاريخ . ونجم عن إنخفاض سعر العملة ، جاء إنخفاض سعر عملة « مستورد » من البلاد المجاورة والأعضاء فى السوق المشتركة وأصبح مهدداً ؛ ولم تعط إعادة تقييم المارك التى جاءت متـــأخرة (٤ مارس ١٩٦١) وضعيفة (٧٥ر٤ ٪) إلا إلتقاط نفس قصير . وفى خريف عام ١٩٦٣ ، دخل الإقتصاد الألمانى فى فترة تضخم ، لم يتمكن الاتجاه الليبرالى لايرهارد من أن يسيطر عليها ، إلا عن طريق البدء فى سياسة إنكماش ستؤثر على هيبته . وحين عادت البطالة إلى الظهور ، تخلى الرأى العام عن المستشار الجديد ، الذى إضطر إلى الإنسحاب (نوفمبر ١٩٦٦) . فانتهى حكمه ، الذى ظل مجيداً لفترة طويلة ، بفشل مزدوج . فشل رجل لم ينجح فى أن يفرض نفسه كمستشار ، وفشل سياسة عجزت عن أن تواءم نفسها مع المتطلبات الجديدة لإقتصاد فى حالة كاملة .

وأمام هذه الخطوط العامة لذلك النهوض الاقتصادى الفائق للعادة ، ظهرت خصائص الحياة السياسية باهتة ، ومع ذلك فإن السنوات الأربعة عشر لحكومة المستشار اديناور قد أثرت بشكل واضح فى التطور السياسى لألمانيا الجديدة .

وكان أديناور قد ولد فى كولونيا فى عام ١٨٧٦ ، من أسرة موظفين بسطاء ؛ وبدأ حياته محامياً ، الأمر الذى أدى به سريعاً إلى مستقبل سياسى فى البلديات : فاصبح نائباً لعمدة كولونيا عندما كان له من العمر ثلاثين عاماً ، وأصبح عمدة عند الاربعين . وأعيد إنتخابه فى عام ١٩٢٩ ، ثم طرده النازيون فى عام ١٩٣٣ وعاش فى الظل حتى نهاية الحرب . وفى السنوات الأولى من إحتلال الحلفاء ، أبعده السلطات البريطانية من منصب عمدة كولونيا ، الأمر الذى كان فى صالحه حتى يبعد عنه أية شبهة بالتعاون مع المنتصرين . وإختاروه ، بالاقدمية ، فى الاتحاد المسيحى الديمقراطى ، ثم إنتخب للمستشارية فى ١٥ سبتمبر ١٩٤٩ ؛

بصوت أغلبية واحد . وجاءت إنتخابات ٦ سبتمبر ١٩٥٣ لكي تضمن لحزبه ، مع ٤٥ ٪ من الأصوات ، الأغلبية الكبيرة متمثلة فى ٢٦٣ مقعداً ضد ١٥١ للاشتراكيين الديمقراطيين ، وأيد ٤٨ نائب ليبيرالى الحكومة الائتلافية التى شكلها فى ١٨ أكتوبر . وكانت إنتخابات ١٥ سبتمبر ١٩٥٧ ، انتصاراً كبيراً له ، ونتيجة لشعبيته : فحصل المسيحيون الديمقراطيون على الأغلبية المطلقة (٥٠،٢ ٪) من الأصوات ، ضد ما يقل عن ٣٢ ٪ للحزب الاشتراكى الديمقراطى . وباستثناء الحزب الليبيرالى (الحزب الديمقراطى الشعبى) وحزب المحافظين ، أبعدت كل الأحزاب الثانوية الأخرى ؛ أما الحزب الشيوعى فإنه كان قد منع بالمحكمة الدستورية فى شهر أغسطس ١٩٥٦ . وكانت السنوات الأربع لهذه الدورة التشريعية تمثل قمة شعبيته . ثم جاء فشل نسبى فى إنتخابات ١٩٦١ ، وتصلبه فى مواقفه ، ورفضه أن ينسحب برغبته ، ورغم سنه الكبير ، ومناوراته لإبعاد إيرهارد من الحكم بعدة بأى ثمن ، وأدت كلها إلى أن تضع ضده الأغلبية الكاملة لحزبه . فاضطر إلى الاستقالة فى شهر أكتوبر ١٩٦٣ . وقام خليفته لودفيج ايرهارد Ludwig Erhard ، بتشكيل حكومة لها تكوين مماثل للحكومات السابقة . ولكن سرعان ما ظهر أنه تنقصه الخبرة السياسية ، ولا يقدر على مواجهة الصعوبات الملقاة عليه . ورغم نجاح مشرف فى انتخابات عام ١٩٦٥ ، لم يعد حزبه يؤيده إلا بكل تردد ، وتسبب إنهيار الجناح الليبيرالى فى سقوطه فى شهر اكتوبر ١٩٦٦ .

وكانت شخصية كونراد آديناور Konrad Adenauer واعماله قد نوقشت . فاتهموه بأنه يوافق بسهولة على « عبادة الشخصية » ، وأنه يتصرف وكأنه « دكتاتور » ، أو على الأقل أنه يحكم بطريقة « أبوية » وأنه يهمل السياسة الداخلية ، من أجل خيالات السياسة الخارجية (إستعادة المانيا ، بمعاهدة

باريس ، سيادتها الكاملة) التى كان الحلفاء يراقبونها عن كثب . وكانت هذه الانتقادات ترجع ، إلى حد بعيد ، إلى قلة الصبر الموجودة عندالخصوم ، وربما حتى عند أصدقائه ، ونتيجة لفترة حكم طويلة جداً . ولكن الإتجاه الأبوى عند آديناور قد أدى خدمة كبيرة للشعب الألمانى ، الذى بعد أن كان قد قاسى كثيراً من أحداث الحرب والهزيمة ، تمكن من أن يستند إلى رجل ديمقراطى له عزيمة قوية لتحمل أعباء المسئوليات السياسية اليومية . وفى خلال هذه السنوات الأربعة عشر ، تعلم الناخبون بهدوء قواعد الديمقراطية الليبرالية .

٢ ـ إيطاليا والديمقراطية المسيحية :

إذا كانت إيطاليا قد خرجت ، فى عام ١٩٤٨ ، منذ فترة ما بعد الحرب ، فإنه كان عليها أن تصفى نتائج معاهدة الصلح المعقودة فى ١٠ فبراير ١٩٤٧ . وكانت تصفية سريعة نسبياً فيما يتعلق بالتحديدات التى كانت قد فرضت على السيادة بواسطة الفقرات العسكرية والاقتصادية التى كانت تضر بكرامتها ؛ وتم الغاؤها بواسطة المنتصرين فى شهر ديسمبر ١٩٥٠ . وبعد أربعة سنوات من ذلك ، جاء قبولها فى الأمم المتحدة ، والذى كان قد أجل لفترة طويلة نتيجة لسوء نية الإتحاد السوفيتى ، لكى يقضى على الآثار الباقية لهذه الهزيمة . ولكن المسألة الحساسة كانت هى مشكلة تريستا ، والتى كانت المعاهدة قد وضعتها تحت نظام دولى مؤقت ، وكان الرأى العام يحاول بأى ثمن أن يستخلصها من إدعاءات يوجوسلافيا . وباقتراحها فى شهر أغسطس ١٩٥٣ عمل إستفتاء فيها ، تسببت الحكومة الإيطالية فى إغضاب كل من انجلترا ، والولايات المتحدة ، واللتان كانتا حريصتان على عدم مضايقة تيتو Tito ، وأعطت فرصة بنوع خاص للاقليات المتحدثة باللغة الألمانية فى جنوب التيرول (أو فى الأديج الأعلى) ، والتى كانت النمسا تؤيدها ، للمطالبة بإمكانية التعبير بنفس الطريقة . وزادت الأوضاع فى الأديج الأعلى تدهوراً حتى أن النمسا

عرضت ، بدون جدوى ، المسألة أمام الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٠ . ووجدت مسألة تريستا حلا لها فى إتفاقية ٥ أكتوبر ١٩٥٤ التى أعادت إلى إيطاليا جزءاً من المنطقة التى كانت تطالب بها ، بما فى ذلك المدينة نفسها، فهدأت حركة الهياج الوطنى التى كانت قد ثارت نتيجة لهذه الأزمة .

ولم يكن الأمر مشابها لذلك فيما يتعلق بالهياج السياسى ، الذى كان مرضاً طويل الأمد فى إيطاليا ما بعد الحرب . فبينما كان نجاح الديمقراطيين المسيحيين فى إنتخابات ١٩٤٨ قد بدا على أنه يضمن، تحت إدارة دى جاسبيرى De Gasperi الشهيرة ، إستقراراً حكومياً لفترة طويلة ، جاء الفشل النسبى فى عام ١٩٥٣ لكى يقضى على ذلك . ومن أجل هذه الإنتخابات ، كانت الأغلبية التى تركت السلطة (الديمقراطيون المسيحيون ، والاشتراكيون الديمقراطيون ، والليبراليون والجمهوريون) قد أصدروا قانوناً للانتخابات يتضمن ظاهرياً فوز الأغلبية . ولكن الديمقراطيين المسيحيين لم يتمكنوا ، نتيجة لتراجع حلفائهم، من أن يفيدوا من تطبيق هذا القانون ، وظهر أن المجلس الذى إنتخب بعد ذلك لا يمكن حكمه . ولم يتمكن دى جاسبيرى من أن يجعل الوزارة المتجانسة التى شكلها فى ١٥ يوليو تعيش ، وإنسحب من الحياة السياسية . وكان إنسحابه وإختفاؤه (توفى فى ١٩ أغسطس ١٩٥٤) قد حرم إيطاليا من رجل الدولة الذى كان قد أبعد عنها اليأس .

ولم يتمكن أحد من خلفائه (بيللا Pella ، وشيلبا Scelba ، وسيونى Segni ، وفانفانى Fanfani وغيرهم) من أن يبقوا على رأس وزارات قوية . وأصبح عدم الإستقرار الوزارى أحد أمراض الحياة السياسية الإيطالية .(فى خلال البرلمانات الثلاث الأولى للجمهورية ، ١٩٤٨ - ١٩٦٣ ، حصلت إيطاليا على أربعة عشر وزارة ، وكانت غالبيتها قد إستقالت دون أن يكون البرلمان قد

سحبت منها الثقة فى الشكل الدستورى) ، وأصبح شعور اللامبالاه ، والسخرية ، أو الإحتقار الواضح ، والمتزايد ، يشير الشكك فى النظام البرلمانى نفســـه .

وكانت الأزمة السياسية المستمرة التى عرفتها إيطاليا ترجع ، من ناحية إلى تعدد الأحزاب ، ومن ناحية أخرى إلى إنقساماتها الداخلية وعدم ثقتهم فى المستقبل ففى الإنتخابات التشريعية لعام ١٩٥٣ ، كان من الممكن أن نجد ، وبخلاف الأربع أحزاب الداخلين فى الإئتلاف الحكومى (الديمقراطى المسيحى ، والحزب الليبرالى الإيطالى ، والحزب الجمهورى الإيطالى ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى الإيطالى) حزبين لمعارضة اليسار (الحزب الشيوعى ، والحزب الاشتراكى لنينى) ، وحزبين لمعارضة اليمين (الحزب الملكى ، والحركة الإشتراكية الايطالية) وتشكيلات كثيرة مختلفة (الاتحاد الاشتراكى المستقل ، والوحـــدة الشعبية ، والتحالف الديمقراطى الوطنى) والتى لم تكن تجمع فى مجموعها إلا ما يقل عن ٣٪ من الأصوات . وكانت التناقضات الداخلية للديمقراطيين المسيحيين شديدة العمق ، إذ أنها كانت تعكس كل تناقضات المجتمع الايطالى ، وكان هذا التشكيل السياسى مع أعضائه الذين بلغ عددهم ١٦٠٠٫٠٠٠ر١ فى عام ١٩٥٩ لا يشكل حزب طبقة . وتميزت أحزاب اليمين بتبادلها المستمر للعملاء بين الملكيين والفاشستيين الجدد ، وأحزاب اليسار بتعويهم وعدم إستقرار حزب توليانى Togliatti والذى تأثر كثيرا بعملية القضاء على آثار العهد الستاليني وبعدم وضوح العلاقات مع موسكو ، وبخاصة فى الأزمات الداخلية لحزب نينى ، الذى تأثر كثيراً بأحداث المجر فى عام ١٩٥٦ ، والتى دفعته إلى أن يقطع علاقاته بعد ذلك (١٩٥٩) مع الشيوعيين دون أن يكون قادراً على التفاهم مع الإشتراكيين أنصار ساراجات Saragat (فشل المحادثات فى عام ١٩٥٧) . وكان تعدد التفتت داخل الجناح الاشتراكى يعيد ذكرى أسوأ أيام الفترة التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة .

وكانت المسألة الرئيسية التى طرحت على الديمقراطيين المسيحيين هى تحالفاته الحكومية . فكان الوفاق مع أحزاب الوسط لا يكفى لكى يضمن لهم أغلبية قوية فى مجلس النواب ، فحاولوا أولا أن يجدوا تدعيما من اليمين (وزارات بيلا ، وزولى ، وسينى ، وتامبرونى) ، ثم فكروا ، مع التطور المتزايد للاشتراكيين إتباع نينى الذى أبعدهم قليلا قليلا عن الحزب الشيوعى ، فى إمكانية القيام « بالانفتاح إلى اليسار » . وأخذوا أول خطوة على هذا الطريق فى شهر يوليو ١٩٦٠ ، حين قام فانفانى بتشكيل حكومة إئتلافية من الوسط ومضمونة بامتناع الملكيين واشتراكيى نينى ولكن الانفتاح الفعلى إلى اليسار كان يطلب إليهم أكثر من ذلك : فكان عليهم أن يمنحوا الحكومة الديمقراطيين المسيحيين ، على الأقل ، تأييدهم ، أو بدرجة أفضل ، إشتراكهم فيها . ولكنهم لم يكونوا قد إستعدوا بعد لأخذ هذه الخطوة .

ويبدو أن الهياج السياسى لم يعوق تصحيح الأوضاع الاقتصادية ، بأى شكل من الأشكال ، وهو الذى كان واضحاً ابتداء من عام ١٩٥٠ . ففى خلال عشر سنوات ، تضاعف إجمالى الدخل القومى بنسبة ضعفين ونصف ، وزاد نصيب الفرد من الدخل القومى بنسبة الثلثين ولم يتفوق على المعدل السنوى لتنمية الانتاج الصناعى (٥ر٧ ٪) إلا المعدل الخاص باليابان .

ويبدو أنه عند أصول هذا النجاح ، كان العامل الانسانى هو الأساسى . فتوافد العمال الذين لم يأتوا من الخارج كما حدث فى ألمانيا ، ولكن من مناطق الجنوب المزدحمة بالسكان صوب الشمال المصنع ، قد أعطى أيدى عاملة وفيرة ، وسمح بفرملة زيادة الأجور ؛ وهكذا تمكنوا من الاحتفاظ بالأسعار الايطالية فى مستوى يجعلها قادرة على المنافسة مع الأسواق الخارجية . ومن جانب رؤساء المشروعات ، نمت الصناعات الكبرى بشكل قوى بواسطة كبار أصحاب الأعمال ،

مثل ماتى Mattei ، وأنيلى Agnelli ، وبيرالى Pirelli ، واوليفتى Olivetti بينما تمكنت صناعة المنسوجات ، ونتيجة لذوق مصممى الأنماط والمبدعين من أن تغزو السوق الأوربية . ولكن العامل الانسانى لم يكن وحده. ذلك أن تدخل الدولة قد أعطى دفعة قوية للتنمية ، سواء فى شكل الخطط الموجهة ، مثل خطة فانونى Vannoni (١٩٥٤) ، أو فى أشكال منظمات الادارة مثل « دار نصف اليوم » (١٩٥٠) ، أو عن طريق المؤسسات الضخمة للدولة، مثل E. N. I.(١) ، أو الاتحاد الوطنى للمحروقات، أو I. R. I. (٢)، أو معهد إعادة البناء الصناعى ، وكانت منظمات فاشستية طورت لمواجهة الاحتياجات الجديدة . وأخيرا ، فإن توافد رؤوس الأموال الأجنبية ، الأمريكية منها بنوع خاص ، ولكن كذلك الاوربية ، وإبتداء من سنوات الستينيات، فتح الحدود داخل السوق المشتركة، وأعطت دفعة رئيسية سمحت لايطاليا بأن تأخذ مكانها بين الدول الصناعية الكبرى فى العالم الغربى .

٣ ـ الصعوبات أمام فرنسا :

بدأ التطور السياسى لفرنسا ، فى بداية سنوات الخمسينيات ، أنه يوجهها فى نفس إتجاه الدول الغربية الاخرى ، أى صوب إتجاه محافظ معين وبأسلوب الجمهورية الرابعة ، كان الامر يتعلق بالمرور من القوة الثالثة إلى وسط اليمين . ولكن، بينما كان هذا التغيير الأغلبية الحكومية يؤدى الى نوع من الشلل، وصفوه بعدم القدرة على الحركة ، كان المركز الاستراتيجى الذى تحتله فرنسا فى هــذه الفترة الخاصة بالحرب الباردة وزيادة خطورة المشكلات الاستعمارية قد جعلا منها ، بعد وقت قصير ، ونتيجة لفقدان الأمل وللخصومات الداخلية ، « الرجل المريض » لغرب أوربا .

---

(١) Ente nazionale idrocarburi.

(٢) Istituto per la ricostruzione industriale.

ومنذ نهاية عام ١٩٤٨ ، كانت الأغلبية التى كانت تؤيد حكومات القوة الثالثة قد شعرت ، ومن أجل تدعيم قوتها ، بضرورة الامتداد صوب اليمين وعن طريق « التوفيق » مع المعتدلين . وكما قال الرئيس كى Queuille وهو يتحدث الى ممثلى أحزاب .S. F. I. O و .M. R. P والحزب الراديكالى والمعتدلين ، فإنه كان على هذه التشكيلات « أن تعيش سويا » . والحقيقة ، هى أن الحياة المشتركة بينهم كانت صعبة للغاية ، إذ أن فرص الشقاق بينهم لم تكن أقل عدداً من أسباب الوفاق . وإذا كان الـ .S. F. I. O و M. R. P يشاركون نفس ذوق التوجيه الاقتصادى والاصلاحات الاجتماعية ، فإن هذين الحزبين كانا يتعارضان فى مسألة « علمانية » التعليم ، وعلى العكس من ذلك فإن « الاتجاه العلمانى ، كان يقرب بين الاشتراكيين وبين الراديكاليين ، الذين كانوا منفصلين عن بعضهما فى مسألة إدارة الاقتصاد . وكان الاتجاه الاقتصادى الليبيرالى للراديكاليين يقربهم من المعتدلين ، ولكنهما كانا متخاصمان بشأن « الاتجاه المعادى لرجال الكنيسة » . وهذه الاختلافات فى ميدان النظريات كانت تصحبها فى ميدان السياسة المجردة ، معارضة أساسية فيما يتعلق بشئون المالية العامة بين جناحى الأغلبية ، فكان الاشتراكيون يعارضون كل تخفيض أساسى فى إنفاقات الميزانية ، والمعتدلون يعارضون بشدة لا تقل عن السابقة فى كل زيادة فى الموارد ، أى فى الضرائب .

وكان الرباط الوحيد ، والذى كان قويا ، وكان يوحد بين مجموعات الأغلبية هو الدفاع عن نظام برلمانى متعدد الأحزاب ضد التهديدات بمجىء دكتاتورية ، أو على الأقل سيطرة حزب واحد ، الذى رأوه يظهر من جانب المعارضة الثنائية ، الشيوعية من اليسار ، والاتجاه الديجولى من اليمين .

وفى مثل هذه الأحوال ، لم يكن فى وسعهم أن يعيشوا سوياً إلا بشرط الاكتفاء بإدارة الأعمال من يوم ليوم ، والالتفاف حول الصعوبات دون حلها ، آملين فى أن حلول المشكلات الأكثر خطورة سوف تنضج بنفسها . وهذه السياسة الخاصة « بعدم الحركة » مرتبطة باسم الراديكالى هنرى كى رئيس مجلس الوزراء من شهر سبتمبر ١٩٤٨ حتى أكتوبر ١٩٤٩ ، ثم من مارس إلى يوليو ١٩٥١ . وكان صافى الذهن أكثر من غيره ، وفهم أنه لا يمكن لحكومته أن تستمر فى السلطة ، وحتى لوقت قصير ، إلا فى الهدوء وعدم الحركة . وكان يعلم بضعف الأغلبية التى يستند إليها ، ففكر فى تغيير قانون الانتخابات ، وبشكل يعطى ، وقت الانتخابات التشريعية التى ستقع فى عام ١٩٥١ ، ميزة لائتلاف أحزاب الأغلبية . وهكذا تم التصويت على القانون الذى ألغى التمثيل النسبى فى كل الدوائر ، وحيث أصبحت مجموعة من القوائم « المتحالفة » يمكنها أن تحصل على أغلبية الأصوات : وفى هذه الحالة ، أصبح فى وسع هذه القوائم المتحالفة أن تحصل على كل المقاعد .

وجاء تطبيق هذا القانون ، رغم عدم ترحيب الرأى العام به ، لكى يعطى النتائج المطلوبة : فتمكنت التشكيلات المتحالفة للأغلبية الحكومية من انتخاب ٤٠٠ نائب ، بينما كانت لن تتمكن إلا من انتخاب ٣٠٠ بتطبيق نظام التمثيل النسبى . وكان المجلس الوطنى الذى انتخب فى عام ١٩٥١ « سداسياً » حسب تعبير هنرى كى : فأصبح كل إتجاه من الاتجاهات الأربعة للأغلبية ممثل بما يقرب من مائة نائب ، والشيوعيين ١٠١ نائب وحزب R. P. F ١١٧ نائب .

ورغم الظاهر ، فإن المجلس الجديد كان تقريباً ، ومثل المجلس السابق ، لا يمكن حكمه ، ولأسباب متعددة . أولا ، انوقف المتعنت R. P. F. الذى

تشبث بالمعارضة دون إعتدال بهدف أن يجتذب إليه جزء من الأغلبية ، حتى يعمل على تحطيم مجموع هذه الأغلبية ؛ وبعد ذلك ، عدم رضاء .S. F. I. O الذى أصبح مجرد قوة إرتكاز للأغلبية ، ولكنه كان قادرا ، فى حالة إنفصاله ، على أن يجعل الحياة غير ممكنة بالنسبة لكل حكومة ؛ وأخيرا ، عودة المشاحنات الخاصة بالتعليم ، والتى كانت موضوع نزاع ، وقام حزب .R. P. F بإلقائها بين الاشتراكيين والراديكاليين من جانب، وبين المعتدلين والجمهوريين الشعبيين من جانب آخر . ووصل الحال إلى أن عدم الإستقرار الوزارى ، والذى كان مرض المجلس النيابى السابق ، قد ظهر على أنه أخذ أبعاداً أكثر خطورة : وزارة لمدة خمسة أشهر (وزارة بليفن Pleven من أغسطس ١٩٥١ إلى يناير ١٩٥٢) تلتها وزارة لفترة أربعين يوماً (وزارة إدجار فور Edgar Faure من ٢٠ يناير إلى ٢٩ فبراير) .

وكان من اللازم التكليف المفاجىء لانتوان بيناى Antoine Pinay فى ٨ مارس ١٩٥٢ لإعادة إعطاء بعض البريق لهذا النظام الذى كان منتقداً أشد الإنتقاد، ذلك أن رئيس الوزراء الجديد عرف كيف يضمن تأييد الرأى العام بطريقته الخاصة ، الذى رغب فى أن تكون هى طريقة الفرنسى المتوسط ، وبسياسته التى قدمها على أنها السياسة المعقولة والأمينة . وتمكن فى خلال بضعة أشهر ، وعن طريق عمل نفسانى حقيقى ، من أن يعيد الثقة ، وفى نفس الوقت توازن المالية العامة ، وتثبيت الأسعار . ولكن « تجربة بيناى » كانت ضعيفة للغاية ، وشديدة الإرتباط بالموقف الدولى، وبشكل لا يسمح لها بأن تعيش لفترة طويلة؛ وكانت مفاجأة مؤقتة لإرتفاع الأسعار كافية لتثبيط عزيمة رئيس الوزراء ، الذى قدم إستقالته فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ ، دون أن يفهم ، ربما ، أنه كان قد نجح فى وقف إنخفاض سعر العملة . وعمل خلفاؤه ، رينيه ماير René Mayer (يناير — مايو

١٩٥٣) ، ثم جوزيف لانييـــل Joseph Laniel (يونيو ١٩٥٣ — يونيو ١٩٥٤) على الإستمرار فى سياسته ، دون أن يتمكنوا من كسب الرأى العام .

وسياسة عدم الحـركة ، بدلاً من أن تؤدى إلى نضج المشـكلات ، إنتهت ، وعلى الأقل بالنسبة لاثنتين من بينها ، إلى أفسادها . وكانت الأولى، قد نشأت عن الحرب الباردة وهى مسألة مجموعة الدفاع الأوربى C. E D. . وكان مجلس حلف شمال الأطلنطى قد قرر ، وقت حرب كوريا ، أن يدافع عن أوربا، فى حالة وقوع حرب ساخنة ، لا على الراين ، ولكن إلى أقصى مايمـكن إلى الشرق من ذلك ، ودعا ، نتيجة لذلك ، حكومات الحلفاء الى أن يجعلوا المانيا الغـربية تشارك فى هذا الدفاع . وكانت الحكومة الفرنسية قد قبلت هذا القرار، ولكنها كانت تعلم بثورة الرأى العام أمام إمكانية إعادة تسليح ألمانيا فى وقت قريب بعد الهزيمة،فحاولت أن تبحث عن وسيلة لتهدئته فتصور رينيه بليفنRené Pleven حلا يتمثل فى إدخال المجندين الألمان فى جيش أوربى فى خدمة مجمـــوعة الدفاع الأوربى.وكان من ميزة هذا الحل أن يغرق الجيش الألمانى فى نطاق جيش دولى، وكذلك أن يعمل على زيادة تقدم الفكرة الأوربية التى كان روبير شومان Robert Schuman قد بدأ فى تنفيذها على النطاق الإقتصادى . وطرحت خطة بليفن لمجموعة الدفاع الأوربى للمناقشة أمام المجلس الوطنى فى شهر أكتوبر ١٩٥٠، تقريباً فى نفس الوقت مباشرة الذى كان قد تم فيه (١٨ أبريل ١٩٥٠) التوقيع على المعاهدة الأوربية التى أنشأت المجموعة الأوربية للفحم والصلب C.E.C.A. وفى عهد وزارة بيناى تم التوقيع على إتفاقيات بون (٢٦ مايو ١٩٥٢) التى أصبحت بها ألمانيا الغربية دولة،وعليها أن تشارك فى بناء أوربا على قدم المساواة، ومعاهدة باريس (٢٧ مايو) التى انشأت مجموعة الدفاع الأوربى بين فرنسا،ودول البنيلوكس ، وإيطاليا وألمانيا .

وكان على المجلس الوطنى أن يصدق على هذه المعاهدة . ولكن معارضة قوية للغاية من جانب الحزب الشيوعى الذى رأى فيها تهديداً موجهاً ضد الإتحاد السوفيتى ، ومعارضة أقل قوة من جانب التجمعات الشعبية الفرنسية R. P. F. التى كانت معادية لكل تنظيم « فوق دولى » ، والانقسامات الداخلية بين الراديكاليين ، والمعتدلين ، والاشتراكيين حول هذه المسألة ، جعلت أمر التصديق خيالياً ، خاصة وان رؤساء الحكومات لم يغامروا بالاشتراك فى المناقشة خوفاً من ان يؤدى ذلك إلى تمزق حكوماتهم . ووصل الامر إلى أنه نتيجة لتأجيل القرار النهائى ، تعرضت الأوساط السياسية الفرنسية إلى التسبب فى إحداث عدم رضاء حاد عند حلفاء فرنسا . فعدم التحرك فى الشئون المتعلقة بالدفاع ، والأمر الذى كان يتناقض تماماً مع كون أن صاحب فكرة مجموعة الدفاع الأوربى كان أحد الزعماء الفرنسيين ، قد أدى إلى نضوج أزمة سوف تنفجر فى عام ١٩٥٤ .

وكانت المشكلة الثانية والتى إزدادت خطورة على مر السنوات هى مشكلة تصفية الإستعمار . فعلاوة على حرب الهند الصينية ، والتى بدا أنها لا تنتهى رغم تصريحات الحكومات المتعاقبة ، أضيفت الآن ثورة محليتين فى شمال إفريقية ، المغرب وتونس ، والتى كانت قد بدأت فى عام ١٩٤٧ بالنسبة للاولى ، وفى عام ١٩٥٠ بالنسبة للثانية . وأمام مطالب الزعماء الوطنيين ، لم تعرف الحكومة الفرنسية أن تتخذ سياسة متجانسة ، فمرت من إجراءات تشدد إلى تنازلات مؤقتة ، طبقاً للصدفة الموجودة مع ميول الوزراء المسئولين أو السلطات المحلية . وسرعان ما غرس العمل الإرهابى فى البلدين . وفى عام ١٩٥٢ إتخذت السلطات الفرنسية إجراءات خطيرة : إلقاء القبض على الوزراء التونسيين ، وحل حزب الإستقلال المغربى . وفى العام التالى ، قامت بعزل سلطان المغرب نفسه . ووضعت

مكانه شخصية تفتقر إلى الهيبة ، وإلى السلطة . وفى نفس الوقت ، ظهر هجوم فيتنامى فى الهند الصينية ، وبدأت القوات الفرنسية عملية إنسحاب ، قررت القيادة أن توقفها إستناداً إلى معسكر ديان بيان فو المحصن (نوفمبر ١٩٥٣) . ولكن المعسكر المحصن ، الذى غمرته قوات ومدفعية الفيتناميين ، سقط فى ٧ مايو ١٩٥٤ .

وهذا التحول غير المنتظر لأزمة ديان بيان فو ، ولأزمة مجموعة الدفاع الأوربى وضع البرلمانيين الفرنسيين أمام مسئولياتهم ، وتسبب فى نشأة حركة هياج عنيفة فى البلاد ضد النظام . ولذلك فإن المجلس تخلى لفترة من الوقت عن لذة اللعبة المعتادة ، و « الجولات » بين المرشحين للوزارة ، و « العمليات الاستكشافية » ، وغيرها من « عمليات التوفيق » ، وإستدعى إلى الحكم ، وبكل سرعة ، ذلك الرجل الذى بدا ، بدقة أحكامه ، وصلابة شخصيته ، ووضوح مواقفه ، على أنه القادر على حل هذه المشاكل . وكان هذا الرجل هو بيير منديز فرانس Pierre Mendés - France وهكذا بدأت، فى ١٧ يونيو ١٩٥٤ « تجربة منديز فرانس » .

وكان لرئيس الوزراء الجديد ماض برلمانى طويل . فكان نائباً منذ عام ١٩٣٢ ، وكان قد إنتمى قبل الحرب إلى تلك المجموعة الصغيرة التى كانت قد حاولت تجديد الحزب الراديكالى ، وبدون جدوى . وكوزير مع ديجول ، نبه إلى خطورة السياسة الاقتصادية التى تقوم على التسهيلات . وكان قد ظهر منذ بضعة أشهر ، على أنه رئيس المعارضة لهذه الحكومات غير القادرة على أخذ القرارات الحاسمة ، وإن كان لم يصل المجلس بعد إلى الإستماع إليه ، حين رفض ، فى شهر يونيو ١٩٥٣ أن يكلفه بتشكيل الوزارة ولم يلتجىء إليه إلا حينما ظهر الموقف على أنه بدون أمل ؟

وبعد أن شكل حكومة على ذوقه الخاص ، أى شكلها من مجموعة خاصة ودون أن يستشير بيروقراطية الأحزاب، قام منديز فرانس فوراً بالالتفات إلى مشكلة الهند الصينية ، والتى تمكن من أن يجد حلاً لها ، فى الفترة التى كان قد حددها لذلك ، وذلك عن طريق إتفاقيات جنيف فى ٢١ يوليو ١٩٥٤ . وبثمن «حل على طريقة كوريا » ، أى تقسيم الهند الصينية إلى قسمين ، والتخلى عن الجزء الشمالى للشيوعية ، أنهى منديز فرانس تلك الحرب التى بدت على أنها خاسرة ، وإرتاح الرأى العام الذى كان قد أرهق وأصبح مستعداً لكل التنازلات وبعد بضعة أيام ، ذهب رئيس الوزراء إلى تونس ، وأعلن هناك « الاستقلال الذاتى الداخلى للدولة التونسية » ، ثم حصل ، بالاتفاق مع الباى ، على نزع سلاح عام للأهالى ، واضعاً بذلك حداً لعمليات الإرهاب وبعد أن حصل من البرلمان على سلطات خاصة لمعالجة المشكلات الإقتصادية ، بدأ منديز فرانس فى التعامل مع مشكلة مجموعة الدفاع الأوربى .C. E D التى لم يكن من السهل الوصول إلى حل لها . ومع مجهود أخير لاسكات المعارضين للمعاهدة ، حاول أن يحسن ما أسماه « بالمظاهر القاسية لكل الفرنسيين » وحصل من الدول الغربية على بعض التنازلات ؛ ولكن البروتوكول الخاص بتطبيق معاهدة مجموعة الدفاع الأوربى والذى قدمه لهم فى مؤتمر الستة فى بروكسل (أغسطس ١٩٥٤) رفض بشكل قاسى ، وبعد هذا الفشل ، قرر منديز فرانس أن ينتهى من هذا الموضوع بإجبار المجلس الوطنى على أن يتخذ موقفاً ، ولكنه ارتكب خطأ رفض إشراك مسئولية حكومته . وبعد مناقشة غير منظمة ، وبغير مستوى ، رفض المجلس ، فى ٣٠ أغسطس أن يصدق على المعاهدة بـ ٣١٩ صوتاً ضد ٢٦٤ . فلم يعد هناك حل سوى دخول ألمانيا إلى ميثاق الأطلنطى، الأمر الذى نظمته إتفاقيات باريس (٢٣ أكتوبر ١٩٥٤) . وصدق المجلس على هذه الاتفاقيات ، على رغم منه ، فى ٣٠ ديسمبر .

ولكن مسألة مجموعة الدفاع الاوربى كانت قد تركت الكثير من الضيق عند النواب « الاوربيين » ، وبخاصة الجمهوريين الشعبيين من بينهم، كما أن الحل المؤقت للصعوبات الاستعمارية كان قد تركت الكثير من الاسى ، وبشكل لا يسمح لوزارة منديز فرانس بأن تعيش لفترة طويلة . وفى ٥ فبراير ١٩٥٥ ، رفض المجلس منحها الثقة . ووضع سقوط وزارة منديز فرانس حداً لما يمكننا أن نسميه بالإنتفاضة الأخيرة لطاقة الجمهورية الرابعة .

وكانت الحادثة التى سوف تتسبب فى إنهيار النظام قد مرت فى أول الأمر دون أن يلتفت إليها الرأى العام كثيراً : وكانت تتمثل فى قتل أربعة من الفرنسيين فى الجزائر يوم أول نوفمبر ١٩٥٤ ، وإنفجار عدد من القنابل فى مدينة الجزائر نفسها . وهذه الأحداث ، التى نظرت إليها فرنسا وعلى أنها بدون دلالة كبيرة ، كان تعلن عن بدء الثورة الجزائرية . ولم يحدث سوى بعد خمسة أشهر من ذلك أن قام رئيس الوزراء إدجار فور ، الذى جاء بعد منديز فرانس ، بجعل البرلمان يصوت على قانون يفرض « حالة الطوارىء » فى الجزائر . وفى شهر أغسطس ١٩٥٥ قام الفدائيون من جبهة التحرير الوطنى الجزائرى بمهاجمة الثكنات ومراكز الشرطة فى منطقة شمال قسنطينة وكانت مسألة الجزائر، قبل أن تتحول إلى « حرب الجزائر » تمثل أحد الموضوعات الرئيسية فى الحملة الإنتخابية التى سبقت الانتخابات التشريعية فى ٢ يناير ١٩٥٦ .

وكانت هذه الانتخابات نتيجة لقرار غير متوقع من جانب رئيس الوزراء وهو قرار حل المجلس الوطنى . ولم يكن أحد قد مارس أبدا سلاح حل المجلس منذ عام ١٨٧٧ ؛ والتجأ إليه إدجار فور لكى يحاول سبق معارضة يسارية كانت تنظم نفسها ، وكانت ، بتوحيدها إشتراكى جى موليه Guy Mollet ، وراديكاليى منديز فرانس ، وحزب U.D.S.R. لميتيران Mitterrand ،

والجمهوريين الاشتراكيين (التجمع الديموقراطي) إشابان دلماس Chabon Delmas قد أخذت إسم الجبهة الجمهورية . وعملت هذه الشخصيات على تنشيط الحملة الانتخابية ، وكذلك عملت تلك الشخصية اللطيفة لبيير بوجاد Pierre Poujade الذي قاد إتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين . ولم تعط نتائج إنتخابات ٢ يناير تغييرات كبيرة في تشكيل المجلس الوطني ، إلا فيما عدا إنتخاب ما يقرب من خمسين نائباً « بوجادي » ، وقاموا بحركة معارضة دون حدود ، والنجاح النسبي الذي حصلت عليه الجبهة الجمهورية . ولكن هذا النجاح لم يكن في صالح منديز فرانس كثيراً ، بل كان في صالح حليفه الاشتراكي جي موليه .

ووزارة جي موليه التي تشكلت في أول فبراير كانت هي أطول وزارات الجمهورية الرابعة ؛ فاستمرت حتى ٢١ مايو ١٩٥٧ . ويمكن شرح طول مدتها النسبي ، بالحياد الودي للاحزاب المجاورة لها ، وهي الحزب الشيوعي ، وحزب الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. ، والتي كانت غير قادرة على أن تفرض ضدها أي تكتل آخر ، وكذلك بخطورة المشكلة الجزائرية .

وكانت الجبهة الجمهورية قد ركزت حملتها على هذه المشكلة ، وقام جي موليه بمواجهة هذه « الحرب البلهاء ودون مخرج » بفكرة « مستقبل مصالحة وسلم » . وبعد أن أصبح جي موليه رئيساً للوزراء إقترح « إتحاد لا ينفصم » بين فرنسا والجزائر ، في نفس الوقت الذي يتم الاعتراف فيه « بالشخصية الجزائرية » . وحدد بعد ذلك أن هذا الحل لا يمكنه أن يتحقق إلا على مراحل ثلاث : « إيقاف النار ، والانتخابات ، والمفاوضات » . ولكن المأساة تمثلت في أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية لم توافق على هذا الترتيب الزمني ، وطالبت ، قبل أي وقف للمعارك وكل مفاوضة ، بالإعتراف المسبق من جانب الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر .

ويبدو أن مراحل هذا الصدام ، الذى كان بدون مخرج ، قد أفلتت بسرعة من سيطرة الحكومة الفرنسية . فنى يوم ٦ فبراير ١٩٥٦ إستقبل رئيس الوزراء فى مدينة الجزائر إستقبالا معادياً من جانب الأهالى الفرنسيين ، الذين شكوا فيه أنه يرغب فى التخلى عنهم ؛ وحصل فى ١٢ مارس من المجلس الوطنى على التصريت على «السلطات الخاصة » التى كانت تسمح له بأن يرسل الشبان المجندين إلى الجزائر ؛ وفى ٢٢ أكتوبر قامت القوات الفرنسية بأسر إحدى الطائرات التى كانت تقل ابن بيلا وبعض القـــادة الآخرين لجبهة التحرير الوطنى الجزائرى ، ويبدو أن ذلك كان بدون إتفاق مع رئيس الوزراء ؛ وفى يوم ٥ نوفمبر ، نزلت قوات المظليين الفرنسية ، فى نفس الوقت الذى نزلت فيه القوات البريطانية ، فى بور سعيد ، وعلى قناة السويس ؛ وبعد يومين من ذلك إنتهت مسألة السويس بالتخلى عن المشروع ، والهزيمة المعنوية للحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية وهكذا فشلت تلك المحاولة التى هدفت إنهاء حرب الجزائر عن طريق القضاء على عبد الناصر ، والذى إعتبروه المؤيد الوحيد الفعال لجبهة التحرير الوطنى الجزائرى . وفى ميدان المعركة، ورغم النجاح المؤقت « لمعركة الجزائر » ، فإن العمليات العسكرية لم تبد على أنها حاسمة . وأخيراً ، ونتيجة لتزايد الإنفاقات العسكرية ، وعدم التمكن من موازنة الميزانية ، وبرفض المجلس الوطنى التصويت على الضرائب اللازمة لاستمرار الحرب ، تسبب ذلك فى سقوط وزارة جى موليه (٢١ مايو ١٩٥٧) .

ومع ذلك ، فإن هذه الحكومة ، والتى كانت ضحية لحرب الجزائر ، كانت قد احرزت بعض النجاح . فى ميدان إنهاء الإستعمار ، كانت قد أنهت ما كان قد بدأ فى محميتى شمال إفريقية (الاعتراف باستقلال المغرب فى ٢ مارس ١٩٥٦ وتونس يوم ٢٠) ، وأن تعد فيما يتعلق بإفريقية السوداء ، التطورات اللازمة

بالتصويت فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ على « القانون الإطار لأقاليم ما وراء البحار ». وقرر هذا القانون بالنسبة للمستعمرات السابقة أمر الانتخابات العامة المباشرة، مع التساوى بين الناخبين فى كل دائرة . وأخيراً ، وفى ميدان السياسة الأوربية، فقد تم التوقيع على معاهدة روما (٢٥ مارس ١٩٥٧) التى أعطت دفعة هامة للتكامل الإقتصادى لأوربا الغربية .

وبعد سقوط وزارة موليه ، أخذت حرب الجزائر تثقل بشكل حاسم على كاهل السياسة الفرنسية . فكانت قد عملت من قبل على إنحراف ، إن جاز هذا التعبير ، عمل الحكومة التى كانت قد تشكلت بنية وقف الحرب ، ولكن التى كانت بالفعل قد عملت على توسيعها . وكانت قد أسهمت كذلك بدرجة قوية فى الخلافات الموجودة بين الأحزاب . وهذه الخلافات ظهرت فى شكل حاد داخل الحزب الاشتراكى ، وحيث كان جناحه اليمينى ، والذى يحركه روبير لاكوست Robert Lacoste ، الوزير المقيم فى الجزائر، لايشارك رئيس الوزراء فى وجهات نظره ، وأقل من ذلك مواقف اليسار الثائر ، والذى كان يحركه أندريه فيليب،(والذى طرد من الحزب فى شهر يناير ١٩٥٨)، وروبير فيرديبه، وألان سافارى Alain Savary (والذى إحتج على خطف بن بيلا ورفقائه ، وقدم لذلك استقالته فى شهر أكتوبر ١٩٥٦ من منصب وزير الدولة للشئون المغربية والتونسية) . وظهرت من بين كل أحزاب الوسط واليمين قيادات ، إتهمت ما أسمته بسياسة الضعف تجاه الثورة الجزائرية ، وشكلت فى شهر أبريل ١٩٥٦ الاتحاد من أجل سلامة وتجديد الجزائر الفرنسية . وكان هذا الاتحاد تحت إدارة أحد الجمهوريين الاشتراكيين ، وهو جاك سوستيل Jacques Soustelle ، وأندريه موريس أحد الراديكاليين المنشقين ، ورينيه دوشيه المستقل ، وجورج بيدو Georges Bidault الجمهورى الشعبى .

وعملت حرب الجزائر على زيادة حدة الانقسامات بين الاحزاب وبعضها، وفى داخل كل حزب ، وأصبحت تكلف الدولة الكثير، وتكبد الاقتصاد الاعباء الضخمة . وتسبب عجز الميزانية ، وأزمة النقد ، واختلال ميزان التجارة الخارجية ، ونقص الأيدى العاملة ، دون أن نتحدث عن العودة إلى انخفاض سعر العملة ، فى إجبار حكومة فيليكس جايار Felix Gaillard على أن تحاول تخفيض سعر العملة دون أن تذكر ذلك ، وهى « عملية الـ ٢٠٪ » التى تمت فى شهر أغسطس ١٩٥٧ .

فيمكننا إذن أن نعتبر أن مسألة الجزائر قد أصبحت فى بداية عام ١٩٥٨ هى « الأزمة الجزائرية » ، التى ستعمل على الاطاحة بالحكومة ، وبالنظام كله . وهذه الازمة بدأت فى ٨ فبراير ١٩٥٨ مع ضرب الطيران الفرنسى لقرية ساقية سيدى يوسف التونسية ، كرد على الدعم المستمر الذى كانت تقدمه تونس لجبهة التحرير الوطنى الجزائرى . وبعد أن التجأ رئيس الجمهورية التونسية إلى هيئة الأمم المتحدة ، وعرضت الحكومات الامريكية والبريطانية وساطتها ، دخلت المسألة الجزائرية إذن إلى الميدان الدولى . وقام المجلس الوطنى ، ونتيجة للتعصب المتشدد ، فى ١٥ أبريل ١٩٥٨ ، باسقاط وزارة فيليكس جايار ، والتى كانت قد تشكلت منذ خمسة أشهر فقط ، وعلى أساس أن رئيسها قد قبل أمر « التدخل » الاجنبى .

وفى الوقت الذى حاولت فيه الأوساط السياسية فى باريس ، وبدون جدوى ، أن تجد خلفاً لفيليكس جايار ، رأى فرنسيو الجزائر أن الوقت قد حان من أجل تأكيد تصميمهم على الاحتفاظ بالجزائر ، ولم يتراجع البعض من بينهم أمام إمكانية القيام بعملية إستخدام القوة . وكان هياجهم أمام لامبالاة فرنسا بهم ، وعدم قدرة الحكومة قد إنتشر منذ فترة طويلة بين الضباط الصغار فى

الجيش ، والذين كانت السلطات المدنية ، التى تتهرب من مسئولياتها ، قد عهدت إليهم ، وبتزايد ، بمسئوليات سياسية . وفى هذا المناخ زاد هياج بعض المتآمرين من جهات مختلفة ، والذين لم يكن الديجوليين أقلهم عددا . وكانت إحدى المظاهرات الشعبية (٢٦ أبريل ١٩٥٨) فى الجزائر ، والتى منعها لاكوست ، الوزير المقيم ، وسمحت بها قوات الجيش ، هى السبب فى بداية تلك العملية التى وصلت إلى « ١٣ مايو » .

وكان هذا التمرد الذى وقع فى مدينة الجزائر ناجحاً . ذلك أن التهديد الذى وجهه ، بوقوع إنقلاب عسكرى ، كان له تأثيره على باريس، وفى التسبب فى إنهيار الحكومة التى كان بيير فلملان Pierre Pflimlin قد نجح أخيراً فى تشكيلها ،وفى عودة الجنرال ديجول إلى السلطة ، مكلفاً بذلك من المجلس الوطنى، فى أول يونيو ، وباتفاق كل زعماء الأحزاب غير الشيوعية . ولكن الجنرال ديجول طالب ، وحصل ، منذ ٢ يونيو ، على السلطات الكاملة ، بما فى ذلك أمر تعديل الدستور . فحافظ على البلاد من الدخول إلى حرب أهلية ، وإن كان الثمن الذى دفعه رجال السياسة كان هو إختفاء الجمهورية الرابعة .

ولكن الأزمة الاقتصادية شبه المستديمة منذ عشر سنوات ، والانهيار البائس للنظام سوف يعطيان صورة غير صادقة للحالة فى فرنسا ، إذا ما نظرنا إلى جانب الاقتصاد . ففى الوقت الذى استمرت فيه هيبة فرنسا فى الإنهيار ، كانت الحقائق الاقتصادية تضع البلاد بين الدول الأكثر حظاً فى العالم الغربى .

فمنذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٨ ،تضاعف نصيب الفرد من مجموع الانتاج القومى ثلاث مرات تقريباً ؛ وإذا ما أخذنا فى الإعتبار عملية انخفاض سعر العملة ، فإن التقدم الحقيقى كان بنسبة ٤٠٪ . وزاد الإنتاج الصناعى خلال نفس الفترة بنسبة ٧٥٪ ، والقدرة الشرائية للعمال بما يقرب من ٥٠٪،وبمجموع الدخل الفعلى الأسرة بنسبة ٦٠٪ ، والاستهلاك الخاص بالنسبة الفرد بنسبة

٤٠٪ . وعدد المساكن التي بنيت، والتي كانت ٠٠٠ر٧٠ في السنة في عام ١٩٥٠، وصلت إلى ما يزيد على ٠٠٠ر١٠٠ في عام ١٩٥٣، و ٠٠٠ر٢٠٠ في عام ١٩٥٥، لكي تصل إلى ٠٠٠ر٣٠٠ في عام ١٩٥٨ . ولكن تجهيز المنازل حقق تقدماً كبيراً بنوع خاص : ففي المكان الاول شراء السيارات (٠٠٠ر١٠٠ في السنة في عام ١٩٤٩ ، ٠٠٠ر٥٠٠ في عام ١٩٥٦ ، و ٠٠٠ر٦٠٠ في عام ١٩٥٨) ، وكذلك الغسالات (٣ مليون عند نهاية نفس الفترة) ، والثلاجات (٣ مليون) ، وأجهزة التلفزيون (٥ر١ مليون) . ودخل الفرنسيون بشغف إلى « مجتمع الاستهلاك » أو « حضارة الرخاء » ، رغم فقدان أمل بعض المثقفين ورجال الاخلاق ، الذين رأوا في ذلك إنضماماً معيباً « لطريقة الحياة الأمريكية » .

وفيما وراء هذا التحسن للاحوال المادية لجماهير مواطنيها ، عرفت فرنسا في نفس الوقت تغييرات أكثر عمقاً ، تتصل ببنيان المجتمع نفسه ، والتي أدت إلى أن تصل بها صوب ما إتفقوا على تسميته اليوم بالمجتمع الصناعي .

ولاشك في أن إحدى الظاهرات الأكثر أهمية كانت هي التزايد الكبير للهجرة من الريف . ولقد حسب رجال الإحصاء أنه في خلال ثمان سنوات (١٩٥٤ - ١٩٦٢) قد ترك ما يزيد عن خمس الأهالي العاملين في الزراعة الأرض ؛ والواقع أنه في خلال هذه الفترة كان ٠٠٠ر١١٠ من العاملين يذهبون سنوياً إلى المدن ، الأمر الذي كان يمثل مضاعفة الهجرة من الريف بالنسبة لسنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٤ . وكانت النتيجة هي توافد أيدى عاملة قوية إلى الصناعة .

وهؤلاء الفلاحون الذين تركوا الأرض كانوا إما أجراء أو مزارعين ، أو بالترجيح من أبناء المزارعين . ذلك أنهم قدروا معدل النزوح ، إستنادا إلى معدل السن ، بـ ٣٧٪ للشبان من ٢١ إلى ٢٢ سنة ، نظير ١٠٪ فقط لتولئك

الذين يتراوح سنهم فيما بين ٣٥ و ٣٩ سنة . ولذلك فإن هذا النقل كان يمثل إنتقال أجيال أكثر مما يمثل إنتقال أفراد . وكان هؤلاء الشبان قد تركوا الزراعة لأنها لم تعد تعطيهم دخلا كافياً ، لا بسبب مجرد الرغبة والميل ؛ وذهبوا يبحثون في المدن عن « أمن جديد » . ويبدو أنهم وجدوه ، وبسهولة . ولم يكن ذلك راجعاً إلى أن إدخالهم في القطاع الثاني أو الثالث كان دائما سهلا ، وأنه لم تترتب عنه مقاساة ، وحتى مآسي شخصية . ولكن أحداً لم يلاحظ نشوء توترات جماعية خطيرة ، كما أن الأحوال المادية الخاصة بإعادة التكييف للوسط الجديد قد تم تحملها بشكل عام كما يجب .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن التوترات الجماعية قد ظهرت عند أولئك الفلاحين الذين ظلوا مع الأرض . وبدرجة أقل عند المزارعين المسنين ، والذين كانوا في غالب الأحيان قانعين بفقر متوارث ، عنه عند المزارعين الشبان الذين تكونوا مع الحركات النقابية ، والذين كانوا ، بعد أن عقدوا الآمال ، لفترة من الوقت ، على ميكنة وسائل إنتاجهم ، قد إصطدموا بمشكلات الاستثمار والقروض الصعبة . ولقد ترجمت حركة عدم الرضاء عند الفلاحين بمظاهرات جماهيرية (حدثت الأولى من بينها في شهر أكتوبر ١٩٥٣) ، وبمطالب غالباً ما تكون غير منسقة ، كان ذلك للبحث عن حلول جديدة ، مثل « شركات التدخل العقاري » ، وعمليات تنظيم الأسواق ، أو عقود الإنتاج . وكان تطور عقلية الفلاحين يمثل أحد المظاهر الهامة لسنوات الخمسينيات .

وكان مجيء المجتمع الصناعي قد تميز كذلك بالزيادة العددية لبعض القطاعات الاجتماعية التي نسميها في بعض الحالات بالطبقات الوسطى الجديدة ، أي العمال المهرة المتخصصون ، والتقنين في الصناعات الرئيسية ، من جانب ، وموظفي « الكادرات » ، من جانب آخر . وكانت الأهمية التي أخذتها الكادرات هي

التى تلفت الإنتباه بنوع خاص ، ولا يرجع ذلك لمجرد زيادة أعدادها بنسب محترمة ، ولكن كذلك لأنهم قد فرضوا فى غالب الأحيان نمطاً للحياة الأصيلة والتى أصبحت نموذجا للمجتمع الجديد . وفى هذا الإتجاه ، فإنهم قد فرضوا أنفسهم كأنماط لمجتمع الاستهلاك .

ورغم كل هذه التغيرات ، فإن الفرنسيين ، وربما كان ذلك أحد المظاهر الهامة والدائمة لطريقة تفكيرهم ، لم يكفوا عن التعبير عن عدم رضائهم وعدم سرورهم : ولقد أظهرت التحقيقات التى عملت من أجل دراسة الرأى العام ، الغيب شبه الدائم للشعور بالتقدم ، وذلك فى نفس الوقت التى كانت فيه بلاد أخرى عرفت نفس التطور ، مثل الولايات المتحدة وألمانيا ، لا تعرف مثل هذا التشاؤم . ويبدو أن الفرنسيين لم يحتفظوا من هذه التغيرات التى وقعت فى مجتمعهم ، إلا بالتوترات التى تسببت فيها ، وليس أبداً ذلك التكامل والتحسن لظروف الحياة ، وهى مساوىء أزلية ، فظلوا يتأثرون بالانقسامات الاجتماعية ، وبعدم المساواة ، وبالظلم وبالقلق الذى لم يتمكن المجتمع الصناعى من أن يقضى عليه .

الفصل العاشر

العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة

بعد ردود الفعل المحافظة فى سنوات الخمسينيات ، بدا أن العالم الغربى قد دخل إلى مرحلة تثبت ، وتردد ، وتجارب تتفاوت درجة نجاحها . فلم يعد الاتجاه الاشتراكى فى سنوات الستينيات هو نفس الاتجاه الاشتراكى فى فترة ما بعد الحرب ، كما أن الاتجاه الديجولى ، فى فرنسا ، لم يعد هو الاتجاه الموجود فى فترة التحرير وحتى الدول التى كانت قد ظهرت على أنها قد رسمت نفسها داخل نظام دكتاتورى ، مثل إسبانيا ، بدأت فى التطور ، حتى تواثم بين نفسها وبين الضرورات الجديدة .

والمظهر الثانى المتميز لسنوات الستينيات يتمثل فى الأهمية الكبرى للمسئوليات ، وأهميتها التاريخية فديجول فى فرنسا ، وكينيدى فى الولايات المتحدة ، وكذلك ، حتى وإن كان بدرجة أقل ، ويلسون ووبلى برانت ، عملوا على طبع سياسة بلادهم بسمات قوية . وفى الوقت الذى سيهاجمون فيه فى دول الشرق «عبادة الشخصية» ، سيبدؤن فى الغرب فى التحدث عن «شخصانية السلطة» ويبدو أن رجل الشارع ، فى المجتمعات المعاصرة ، يحتاج إلى إبطال يكلفها بإدارة الشئون العامة .

١ ـ الاتجاه الديجولى والجمهورية الخامسة :

كان التردى الذى وقعت فيه الجمهورية الرابعـــة ، وهيبة الجنرال ديجول وخطورة الموقف تشرح كيف أن الفرنسيين كانوا يقبلون بكل سهولة تغيير النظام . وفى وقت الاستفتاء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ أجابوا على السؤال الخاص

بما إذا كانوا يصدقون على مشروع الدستور الجديد « بنعم » جماعية . والواقع أن المشاركة فى الإنتخابات (٨٥٪ من المصوتين) كانت تزيد عن كل ما كانوا قد عرفوه حتى ذلك الوقت ، بما فى ذلك وقت إنتخابات عام ١٩٣٦ (هذا علاوة على أنه فى هذه الفترة ، كان حق الإنتخاب مقصوراً على الرجال،وهم معروفون بأنهم يميلون إلى الإدلاء بأصواتهم أكثر من النساء) . وكانت هناك بنوع خاص أغلبية ضخمة جدا من « نعم » (أكثر من ٧٩ ٪) أظهرت أن النظام الجديد كان قد أحسن إستقباله من جانب كل الفرنسيين تقريباً ، بما فى ذلك جزء من أولئك الذين كانوا يصوتون فى العادة من أجل الحزب الشيوعى . وفى اليوم التالى للاستفتاء، كان للجنرال ديجول ، كما قالوا ، سلطة تقترب من سلطة الدكتاتور الرومانى وفى اليوم التالى للانتخابات التى تلت (نوفمبر ١٩٥٨) كان فى وسعه أن يعتمد ، فى المجلس الوطنى ، على أغلبية كبيرة متجمعة حول « الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة » ، وهو التشكيل الديجولى الذى نجح فى إنتخاب ما يقرب من مائتى نائب ، وذلك فى الوقت الذى سحقوا فيه أقصى اليسار .

ومع ذلك ، ورغم الظروف المواتية للغاية ، فإن السنوات الأولى للجمهورية الخامسة كانت فى الميدان الأول الخاص بالسياسة الجزائرية ، وكذلك فى ميدان وضع المؤسسات ، هى سنوات تردد ، وعدم وضوح ، وعدم تأكد .

وحين إستدعى الفرنسيون الجنرال ديجول لكى يجد حلا ، وبأقل خسائر ، لهذه المشكلة الجزائرية التى كانت قد أوصلتهم إلى حافة الحرب الأهلية نفسها ، لم يبد الجنرال على أنه قد إختار،فى البداية،حلا بعينه ولقد كانت عنايته الأولى موجهة ، بعد أن قام بتشكيل حكومته ، إلى أن يذهب بنفسه إلى الميدان ، حتى يسيطر على العسكريين ويخضعهم للسلطة المدنية من ناحية، ولكى يراقب الموقف

من ناحية أخرى . وفى أثناء هذه الرحلة (يونيو ١٩٥٨) أعلن بعض الشعارات، مثل («لقد فهمتكم» ، «الجزائر فرنسية») التى جعلت فرنسيى الجزائر يفهمون، والأوساط السياسية اليسارية فى فرنسا تخشى من أنه كان مصمماً فى صالح ضم الجزائر، أى إندماج الطائفتين ، الفرنسية والإسلامية . وبدا أن إتباع العمليات العسكرية بكل صرامة ، وهى التى سميت بالتهدئة، والبدء فى خطة لخمس سنوات، تسمى خطة قسنطينة للتنمية الإقتصادية والنهوض الثقافى والاجتماعى فى الجزائر، تسير فى نفس الإتجاه، وهو إتجاه البحث عن طريق عسكرى وإقتصادى للمشكلة الجزائرية ، يسمح بتحقيق «سلم الشجعان» الذى عرضه الجنرال . ولكن بدون جدوى ، على جبهة التحرير الوطنى الجزائرى ، فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٨ .

وبعد أن لقى هذا الرفض ، إتجه الجنرال ديجول صوب حل مختلف تماماً ، عرضه فى خطابه يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ ، وهو «تقرير المصير» . فتعهد بأن يطلب إلى الجزائريين ، وعن طريق الإستفتاء ، إختيارهم ، ثم يقوم ، فى مرحلة ثانية ، بأن يطلب إلى الفرنسيين فى الوطن الأم ، أن يصدقوا على ذلك . وكان على هذا الإختيار أن يتم بين ثلاثة أشياء : الإنفصال، الذى يعنى القطيعة التامة مع فرنسا ، و «الفرنسة» أى الاندماج ، و «حكم الجزائريين للجزائريين ، مستنداً إلى معونة فرنسا وفى إتحاد وثيق معها» . ومع ذلك فإن الجنرال ديجول لم يحدد الحل الذى كان يفضله ، كما أن التعليقات التى أضافها بعد بضعة أسابيع (سوف يطبق تقرير المصير بعد فترة عدة سنوات) قد ظهرت متناقضة مع كلمات ممثليه فى الجزائر ، والذين تحدثوا عن «التهدئة» وعن «الجزائر الفرنسية» .

ولم توافق جبهة التحرير الوطنى الجزائرى على حل تقرير المصير ، إذ أنه كان يتطلب ويشترط وقف إطلاق النار ، متبوعاً بمفاوضات ، بينما كانت الجبهة تطالب بإعلان الإستقلال كشرط مسبق لكل مفاوضة ولكل وقف للمعارك ولم

يقبل كذلك ، ولأسباب بطبيعة الحال متعارضة ، من جانب فرنسيي الجزائر ، الذين حاولوا ، بدون جدوى، أن يعيدوا من ٢٤ يناير حتى أول فبراير ١٩٦٠ (أسبوع الاستحكامات) يوم ١٣ مايو . وسمح هذا التمرد للجنرال ديجول بأن يحصل من البرلمان على التصويت على « السلطات الخاصة » والتى كانت صالحة لمدة عام .

ونظراً لعدم تمكن الجنرال ديجول من معرفة وجهات نظر الأهالى الجزائريين فإنه عدل مرة جديدة من استراتيجية ، وقبل أن يتفاوض مع قادة جبهة التحرير الوطنى . وتمهد لهذه المفاوضات عن طريق محادثات أولية، وقعت فى مولان Melun (٢٥—٢٩ يونيو) . ولكن ممثلى جبهة التحرير الوطنية وجدوا أن الأمر لا يتعلق إلا بالتفاوض على وقف إطلاق النار وليس بالدخول فى المحادثات السياسية ، فقطعوا المفاوضات .

ومن أجل الخروج من الطريق المسدود ، عاد الجنرال ديجول من جديد ، فى ٤ نوفمبر ، إلى موضوع تقرير المصير ، ولكن بقلب العملية التى كان قد عرضها فى العام السابق : فسيقوم فى المرحلة الأولى بعمل إستفتاء للفرنسيين فى الوطن الأم ، وليس للجزائريين . وتم هذا الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير للجزائر فى ٨ يناير ١٩٦١ : ووافق ثلاثة أرباع الناخبين على سياسة تقرير المصير .

وكان لهذا الاستفتاء نتائج حاسمة ، فأولاً أظهر لفرنسيي الجزائر إلى أى مدى كان الوطن الأم لايشاركهم فى مواقفهم . ثم سمح بنوع خاص بالدخول فى إجراءات سرية من أجل التفاوض بين مندوبى الحكومة الفرنسية ، ومندوبى الثوار ، وهى التى وصلت إلى إعلان البدء فى مفاوضات رسمية (٣٠ مارس ١٩٦١) .

وفى الحقيقة ، كان من الضرورى إنتظار عام قبل أن تتم هذه المفاوضات ،

عبر جولات مأسوية، مثل الفورة التي أجهضت للجنرالات في الجزائر (٢٢ — ٢٥ أبريل ١٩٦١) ، ومؤتمر إيفيان (١٢ مايو — ١٣ يونيو) وفشله، ومحادثات لوجران (٢٠ — ٢٨ يوليو) وتأجيلها ، وأخيراً ، مؤتمر إيفيان الثاني (٧ — ١٨ مارس ١٩٦٢). وإنتهى هذا أخيراً إلى إعلان وقف إطلاق النار، وإلى التوقيع على الإتفاقيات التي نصت، من جانب على فترة إنتقالية قبل تقرير الوضعية النهائية، وحملت من جانب آخر ضمانات محددة لفرنسيي الجزائر. وفي ٨ أبريل ١٩٦٢ وقعت عملية إستفتاء جديدة في فرنسا من أجل التصديق على إتفاقيات إيفيان ، وتمت بأغلبية ساحقة (٩٠ ٪ من المصوتين). ولكن تطبيق هذه الإتفاقيات تعرقل نتيجة الفوضى التي وقعت فيها الجزائر خلال ستة أشهر. وكان خروج الفرنسيين، الذي لم يكن أحد قد إعتقد في أنه سوف يأخذ ذلك الشكل للخروج الجماعي ، قد حطم كل مشروع لاتحاد فرنسي — جزائري كان الجنرال ديجول يفكر فيه، وألغى في آخر الأمر ذلك الحل الذي كان يأمل فيه. ومثل حرب الهندالصينية، ولكن دون أن تكون هناك في هذه المرة هزيمة عسكرية ، إنتهت حرب الجزائر بانتصار الثوار ، إذ أنهم كانوا قد عرفوا كيف يحصلون على تأييد الرأي العام في الوطن الأم .

والترددات وعدم وضوح الرؤيا لسياسة الجنرال ديجول بالنسبة للجزائر ، نجدها من جديد في ميدان المؤسسات التي رغب في إعطائها للجمهورية الخامسة. فدستور ٤ أكتوبر ١٩٥٨ ، والذي صدق عليه الناخبون بنسبة كبيرة جداً، خلق نظاماً معقداً ، بعيداً للغاية عن الروح البرلمـــانية الفرنسية (أي نظـام المجلس في الجمهورية الثالثه والجمهورية الرابعة) ، وكذلك بعيـداً جداً عن النظـام الرئاسي الامريكي . فبانتخاب رئيس ، مزودا بسلطات كبيرة ، وبواسطة مجموعة مختصرة للغاية من «الاعيان» ، أنشأ ما طابقه البعض بنظام لوي فيليب الملكي، والآخرون

« بنظام القنصلية الانتخابية المجددة » وطبقاً لميشيل ديبرية Michel Debré ، أحد واضعيه ، فإن على دستور ١٩٥٨ أن يدخل ، على العكس من ذلك ، إلى فرنسا ، النظام البرلمانى « الحقيقى » ، المؤسس على « فصل » السلطات ، و « تعاونها » فيما بينها . ويبدو أن هذا التفسير لميشيل ديبريه كان هو تفسير الجنرال ديجول .

ومع ذلك ، فإن الممارسة سوف تفرض سريعاً تفسيراً آخر ، وهو التفسير « ذا الإتجاه الرئاسى » للدستور ، فبأخذه تحت مسئوليته المباشرة شئون الجزائر ، وباستخدام أزمة شهر يناير ١٩٦٠ من أجل أن يمنح نفسه بواسطة البرلمان « السلطات الخاصة » ، وباستخدامه كثيراً إجراء الاستفتاء للتصديق بواسطة الشعب على قراراته الخاصة دون إستشارة المجالس ، وسع الجنرال ديجول كثيراً من سلطات الرئيس ، وجعل من تدخله فى إدارة شئون الدولة ممارسة شبه يومية . وبعد بضعة أشهر من تطبيقه ، أصبح الدستور متخلفا عن الموقف . وأصبح فى وسع الناس أن يتساءلوا عما إذا كان من الحكمة أن تختار مجموعة صغيرة للغاية رئيسا للجمهورية ويصبح الالة الرئيسية فى النظام . وفهم الجنرال ديجول ، والذى لم يكن يشك أبدا فى إتساع الثقة التى يحظى بها ، وبعد فشل محاولة إغتياله (محاولة بتى كولمار فى ٢٢ أغسطس ١٩٦٢) ، أن أحد خلفائه سيحتاج بدون شك إلى تفويض أكثر إتساعاً ، تفويض « شعبى ووطنى » . ولذلك فإنه قرر أن يجرى إستفتاء على إقتراح بجعل انتخاب الرئيس بطريقة الانتخابات العامة .

ويمثل إستفتاء ٢٨ اكتوبر ١٩٦٢ أهمية قصوى فى تاريخ الجمهورية الخامسة ، أولا لأن الاقتراح واجه معركة عنيفة من جانب فقهاء القانون وبخاصة من جانب زعماء الاحزاب السياسية التقليدية . وكان هؤلاء الزعماء لم يقبلوا أبدا عودة الجنرال إلى السلطة إلا كصيغة مؤقتة تسمح بإيجاد حل للمسألة الجزائرية بأقل خسارة ممكنة . وبالنسبة إليهم ، كان أمر الموافقة على الانتخاب بدون

طريق الانتخابات العامة لرئيس الجمهورية يعنى ليس مجرد تحطيم النظام البرلمانى وإحلال نظام رئاسى فى مكانه، ولكن بنوع خاص التعرض لمنح الجنرال ديجول، وبسبب شعبيته والهيبة التى يتمتع بها فى البلاد ، سلطة لمدى الحياة . ولذلك فإنهم قاموا ضد مشروع الاستفتاء بحملة عنيفة ، وتمكنوا من أن يجعلوا حكومة بومبيدو Pompidou لاتجد سوى أقلية لها فى المجلس الوطنى (٤ أكتوبر ١٩٦٢). ورد الجنرال ديجول على ذلك بحل المجلس ، وتحديد يوم ٢٨ أكتوبر تاريخاً للاستفتاء ، ويومى ١٨ و ٢٥ نوفمبر للانتخابات الخاصة بالمجلس .

وجاء الإستفتاء ، الذى أثار دهشة الخبراء ، يحمل نجاحاً كبيراً لرئيس الجمهورية : فوافق على إقتراحه ما يزيد على ٦٠٪ من المصوتين . وبمعارضتهم للانتخاب عن طريق الانتخاب العام ، كانت الأحزاب السياسية التقليدية قد إرتكبت خطأ جسيماً باغضابها لمشاعر المواطن ، والذى زاد زهوا بقيامه بنفسه باختيار الرجل الذى سيدير شئون البلاد . ودفعوا ثمن ذلك غالياً ، بخسارتهم الكبيرة فى إنتخابات شهر نوفمبر . وأرسلت هذه الانتخابات الأخيرة إلى المجلس ٢٧٠ نائباً (من ٤٦٥) حصلوا على التأييد الديجولى . ولذلك فانه أصبح فى وسع حكومة بومبيدو الجديدة أن تعتمد على أغلبية كبيرة .

ولذلك فانه يمكننا أن نعتبر أنه قد بدأت منذ عام ١٩٦٢ ، وحتى عام ١٩٦٨ مرحلة جديدة فى تاريخ الجمهورية الخامسة : مرحلة نضج الاتجاه الديجولى، وفى نفس الوقت مرحلة المخططات الكبرى للجنرال ديجول .

نضج الاتجاه الديجولى إذ أن المسألة الجزائرية ، التى كانت فرصة للعودة للسلطة ، ولكن كذلك مصدرا للخطر بالنسبة للدولة ، وسبباً للانقسام بالنسبة للمواطنين ، قد مرت ، وأن الثقة الشعبية ، التى إرتفعت فجأة فى شهر اكتوبر ١٩٥٨ ، والتى وضح التعبير عنها فى شهر اكتوبر ١٩٦٢ .قد إحتفظوا بها وقته

الانتخابات الرئاسية الأولى ، بالانتخاب العام ، فى ٥ و ١٩ ديسمبر ١٩٦٥ .
ونضج أيضاً لأن الجنرال ديجول قد تخلص من المشكلات التى كان لا يحبها كثيراً بنجاح « خطة بيناى - ريف » Pinay - Rueff فى شهر ديسمبر ١٩٥٨ .

والواقع أن الجنرال ديجول قد عهد فى بداية فترته السباعية إلى أنتوان بيناى ، بوزارة المالية لكى يعمل على تسوية المشكلات الاقتصادية الخطيرة التى كانت تثقل على كاهل الحكومات الأخيرة فى الجمهورية الرابعة . وكانت خطة التصحيح المالى والإقتصادى التى قدمها خبراء لجنة ريف Rueff ، والتى إشتملت على تخفيض كبير لعجز الميزانية ، وتخفيض سعر العملة بنسبة ١٧٫٥ ٪ ، وإنشاء الفرنك « الثقيل » ، وتحرير واسع النطاق للمبادلات الخارجية ، تسمح بتصحيح واضح ، وتفتح أمام الاقتصاد الفرنسى مرحلة جديدة للتوسع ، بسرعة كبيرة حتى أنه أصبح من الضرورى تقليل سرعتها ، إبتداء من عام ١٩٦٣ ، بخطة « التثبيت » التى تصورها جيسكار ديستان Giscard d'Estaing وزير المالية .

وتمكن الجنرال ديجول ، فى هذا المناخ من الثقة والازدهار ، من أن يكرس نفسه للمسائل التى كان يميل إليها بصفة خاصة ، أى لمسائل السياسة الخارجية . وكان هدفه الكبير يتمثل فى أن يعيد لفرنسا « مكانتها » كدولة عظمى عالمية . ويبدأ ذلك بأن يعيد إليها ذلك الاستقلال الذى رأى أنه قد مس إلى درجة بعيدة .

ومن أجل ذلك ، كان من الضرورى أن يحصل على « أن يكون الدفاع عن فرنسا فرنسياً » ، الأمر الذى كان يعنى التخلى عن دخول القوات الفرنسية فى نطاق قوات حلف الأطلنطى ، وأن يزودها بتسليح « وطنى » ، قوة الاثناء dissuasion وأعلن ، منذ عام ١٩٥٩ ، نيته على أن يسحب ، فى وقت الحرب ، بحرية البحر المتوسط من قيادة الأطلنطى ، وبضعة خطوات ، حتى ، من عام

١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٦ ، أمر الخروج من حلف شمال الاطلنطى O.T.A.N. الذى كان يأمل فيه . أما فيما يتعلق بانشاء قوة إنشاء فرنسية تماماً ، فإن ذلك كان عملا طويل المدى ، مهد له التفجير الذى حدث فى ١٣ فبراير ١٩٦٠ ، فى الصحراء الكبرى ، للقنبلة الذرية الأولى ، ثم عن طريق رفض كل مشاركة فى قوة ذرية متعددة الأطراف مثل التى كان يفكر فيها الرئيس كينيدى Kennedy (يناير ١٩٦٣) ، وأخيراً عن طريق إنهاء العمل من إعداد قنبلة هيدروجينية (أغسطس ١٩٦٨) ، والانشاء البطىء والمكلف لترسانة صواريخ تحمل رؤساً ذرية ، وغواصات ذرية .

وكان إستقلال فرنسا يتضمن كذلك سياسة الصراع ضد السيطرة المزدوجة ، الولايات المتحدة وللاتحاد السوفيتى . وهذه السياسة ترجمت بنوع خاص فى الحقيقة بنقد قوى للسياسة الأمريكيه فى كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى . وفى خريف عام ١٩٦٤ ، قام رئيس الجمهورية برحلة رسمية إلى أمريكا اللاتينية نصح فيها ، وأمام السرور الكبير للجماهير ، بمزايا الاستقلال ؛ وفى شهر مايو ١٩٦٥ ، قام ممثل فرنسا فى الأمم المتحدة بمهاجمة التدخل الأمريكى فى سان دومنجو ؛ وأخيراً ، فإن الحكومة الفرنسية لم تثبط من عزيمة المتاجرة مع كوبا فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الأمريكية تعلن أهمية كبرى على محاصرة هذه الجزيرة . وفى الشرق الأقصى ، ظهر الاعتراف بالصين الشيوعية (الشعبية) فى عام ١٩٦٤ ، على أنه حكم ، وإن كان بدون جدوى ، على التطرف الأمريكى ولكن إتخاذ موقف بشأن مسألة فيتنام (عدم الموافقة علناً على المحاولات الأمريكية ، والرحلة إلى كامبودج فى شهر أغسطس ١٩٦٦ ، وخطبة بنوم بنه التى إقترحت حياد الهند الصينية) عملت على إثارة الرأى العام الأمريكى إلى درجة كبيرة . ولكن النجاح الذى بدا فى أنه يتمثل فى إختيار باريس كمركز للمؤتمر الأمريكى —

الفيتنامى ، فى شهر مايو ١٩٦٨ ، سرعان ما ظهر أنه لا يستند إلى أساس .

وكان فى وسع الاستقلال الفرنسى أن يصبح كذلك مهدداً عن طريق إنشاء أوربا « فوق الدولية » . وكانت المعارضة لهذا المشروع ، من جانب رئيس الجمهورية،قوية . فمنذ مؤتمره الصحفى الذى عقده فى ١٥ مايو ١٩٦٢ ، أعلن عن رغبته فىأن تنشأ أوربا دول، مؤسسة على التعاون السياسى ،وسخر من فكرة أوربا المندمجة . ومع ذلك ، فإن هذا العداء لأوربا فوق الدولية كان لا يعنى عداء للسوق المشتركة . بل على العكس من ذلك ، مادام قد حصل، بوسائل متشددة فى بعض الحالات ، على زيادة سرعة إتمام سياسة زراعية مشتركة ، وفى صالح فرنسا إلى درجة كبيرة ، وإذا كان الرفض القاطع ، فى ١٤ يناير ١٩٦٣ ، لدخول بريطانيا العظمى فى السوق المشتركة قد أثار غضب « الاوربيين » ، فان الأمر لم يكن يتعلق بمناورة ضد أوربا ، ولكن بالتقرير الواقعى لعدم القدرة ، وبلا شك المؤقتة ، لبريطانيا العظمى على قبول أسس والتزامات هذا المشروع المشترك .

وكان الهدف الثانى الكبير لرئيس الجمهورية يتمثل فى العثور فى العالم على ركائز تسمح لفرنسا ، والتى كانت ، بذاتها ، لها وزن خفيف لا يضمن الاستماع إليها ، بأن تؤدى « رسالتها العالمية » . وبحث عن هذه الركائز عند ألمانيا الغربية بتحقيقه تقارباً واضحاً مع المستشار آديناور ، وعند الدول العربية التى كانت فى صراع مع إسرائيل ، وبنوع خاص عند الدول التى يتحدث سكانها اللغة الفرنسية . وبالنسبة لهذه الدول الأخيرة ، قام الجنرال ديجول ، والذى كان يأمل فى أول الامر أن يحقق نشأة « طائفة » كبيرة من أقاليم ما وراء البحار حول الوطن الام ، ثم سرعان ما قدر قيمة هذا المشروع ، بممارسة سياسة تحررية كبرى، ومنح الاستقلال لكل المستعمرات الافريقية السابقة التى طالبت

به . وعقد مع هذه الدول الجديدة ، علاقات وثيقة ، أخذت شكل « تعاون » عسكرى ، وإقتصادى ، وثقافى . وكان نجاح سياسة التعاون مع الدول الناطقة بالفرنسية قاطعاً أمام فشل المحاولة المؤسفة لتأييد مطالب الكنديين الفرنسيين فى كويبك .

ومع ذلك ، فلقد بدا أن هذه السياسة الكبرى كانت لا تهم الفرنسيين كثيراً ، والذين أظهرتهم عمليات قياس الرأى على أنهم مشغولين بدرجة شبه كاملة بظروف معيشتهم المادية . ولكنه ظهر واضحاً أن سياسة التثبيت قد نجحت إلى أبعد مما كان مقدراً لها ، وأن الإقتصاد قد بدأ فى المقاساة من التدهور . وهذه الصعوبات لم تكن غريبة عن تدهور شعبية رئيس الجمهورية ونظامه .

فتى بدأ هذا التدهور ؟ لا شك فى أن الدلالة الأولى عليه قد جاءت مع تردد الرأى العام وقت الانتخابات التشريعية فى شهر مارس ١٩٦٧ . فبينما نجح مرشحى « الجمهورية الخامسة » فى الحصول ، فى الدورة الانتخابية الأولى ، على نسبة عالية تتمثل فى ٣٨ ٪ من الأصوات ، وأصبحوا يأملون فى الحصول على إنتصار سهل فى الدورة الانتخابية الثانية ، جاء الانسحاب الأخير لحفنة من المنتخبين لكى يعدل كل شىء ويقلل عدد النواب الحكوميين إلى ٢٢٤ (وكانوا يأملون حتى ٢٨٠ عضواً) . حقيقة أن منتخبى « الجمهورية الخامسة » كانوا لا يزالون يحتفظون بالأغلبية المطلقة فى المجلس ، ولكنها كانت قد نقصت مقعدين.

ولذلك فإنه سرعان ما بدأت المعارضة البرلمانية ، ويقودها إتحاد اليسار الديمقراطى والاشتراكى F.G.D.S. ، والذى كان قد تشكل فى عام ١٩٦٥ ويضم الاشتراكيين والراديكاليين ، فى الضغط على حكومة بومبيدو ، رافضة منحها السلطات الخاصة التى طالبت بها ، ومستخدمة قرارات التحفظ بأحسن

شكل ممكن . وأسهمت مرارة هذا الصراع البرلماني في شد المناخ ، الذي أدت الفوضى التي نشبت في كلية نانتير ، والتي بدأت في شهر يناير ١٩٦٨ ، بأن جعلته جواً ملبداً بالغيوم .

ونشبت الازمة في شهر مايو . وبدأت بمظاهرات قوية للطلاب تحولت منذ يوم ١٠ إلى عصيان ، ثم عادت إلى الظهور بمظاهرة يوم ١٣ التي حركتها منظمات الطلاب ، والتشكيلات السياسية لليسار ، وأخذت شكل أزمة حين قام الاتحاد العام للعمل C. G. T. ، الذي شعر أنه ينزلق إلى اليسار ، بدفع بضعة ملايين من أصحاب الاجور ، برغبة منه أو رغماً عنه ، إلى الإضراب (١٤ — ٢٩ مايو) . وكان تدخل رئيس الجمهورية ، في ٢٤ مايو ، والذي أعلن الاستفتاء على المشاركة ، فشلا بدا على أنه يفتح أزمة النظام وخلافته . وأعلن فرانسوا ميتيران Mitterrand وبيير منديز فرانس استعدادهما لتلقي ذلك . ولكن الجنرال ديجول وجد بحركة إلتفاف مفاجئة لغة السلطة من جديد ، وحطم تماماً الحركة باعلان قصير في الإذاعة (٣٠ مايو) وحصل في التو على تأييد حاسم لمظاهرة ديجولية قوية على الشانزليزيه .

ولكنه كان من الضروري كسب الانتخابات التي أصبحت ضرورية نتيجة لحل المجلس والذي أعلن عنه يوم ٣٠ . وكان ذلك هو عمل رئيس الوزراء الذي وجد الموضوعات الاساسية للحملة الإنتخابية . ومنذ الدورة الإنتخابية الاولى (٢٣ يونيو) حصل مرشحي إتحاد الدفاع عن الجمهورية على ما يقرب من ٤٤ ٪ من الاصوات ؛ وفي الدورة الانتخابية الثانية (٣٠ يونيو) حصلوا على ٣٠٠ مقعد ، وذلك في الوقت الذي فقد فيه إتحـــاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي ٦١ مقعداً ، والحزب الشيوعي ٣٩ .

وبدا أن الجمهورية الخامسة قد إستعادت شبابها من جديد ، وحصل الجنرال

ديجول على فترة جديدة . ولكن هذا النجاح الخارق للعادة سوف يقضى عليه خطآن كبيران لرئيس الجمهورية .

وكان الخطأ الاول يتمثل فى إبعاد رئيس الوزراء ووضع موريس كوف دى مورفيل Maurice Couve de Murville مكانه ؛ وكان رجل ثقة وله قدرة كبيرة ، ولكنه لم يكن له أى إتصال بالرأى العام . ولم تعرف وزارة كوف دى مورفيل كيف تفيد من الخصومات الداخلية التى كانت تنخر المعارضة المهزومة (فتفكك إتحاد اليسار الديمقراطى والاشتراكى فى شهر ديسمبر) ، ولا أن تزيل القلق الذى كان قد أخذ يساور رجال الأعمال . وجاءت أزمة خطيرة للفرنك ، أبعدت بكل مشقة عن طريق رفض رئيس الجمهورية تخفيض قيمة العملة (٢٣ نوفمبر ١٩٦٨) فى التأثير الكبير على الثقة فيه . وأدى إستمرار الفوضى فى الجامعات ، وحتى فى المدارس إلى ظهور إنطباع بأن أزمة شهر مايو لم يتم التغلب عليها بالفعل . وأدت قلة طاقة الحكومة إلى تثبيط عزائم الكثير من المخلصين لها .

وكان الخطأ الثانى والحاسم يتمثل فى محاولة الحصول على مظاهرة جديدة وواضحة للثقة الشخصية ، وعن طريق إستفتاء . ولم يكن إختيار الموضوع موفقاً ، مازجاً بين الإصلاح المحلى وبين التغييرات فى مجلس الشيوخ (واعتقد البعض أنه يهدف تقليل سلطة هذا المجلس) . وكان استفتاء ٢٧ أبريل ١٩٦٩ ، الذى بدأ بطريقة سيئة وعلى أرض رديئة ، هزيمة : ١٢ مليون لا ضد ١٠ مليون ونصف مليون نعم . وكما كان قد أعلن ، توقف رئيس الجمهورية عن ممارسة وظيفته منذ اليوم التالى .

وهكذا إنتهت المرحلة الديجولية فى الجمهورية الخامسة . ولكن ، وعلى العكس مما إنتظره الخصوم ، عاش النظام دون صعوبة ، بعد خروج مؤسسه .

وكان الانتخاب السهل نسبياً لجورج بومبيدو Georges Pompidou لرئاسة الجمهورية (١٥ يونيو) ، وتعيين جاك شابان - دلماس Jacques Chaban - Delmas رئيسا للوزراء ، والتوسيع صوب الوسط للأغلبية البرلمانية التي كان ينوي الاعتماد عليها ، تسمح بالمرور ، ودون إنقطاع ، إلى مرحلة ما بعد الديجولية .

٣ - الحدود الجديدة والمجتمع الكبير :

كان الرئيس ، الذي إنتخب في شهر نوفمبر ١٩٦٠ ، يختلف كل الاختلاف عن سابقه ، في الأصل الاجتماعي ، والسن ، والدين ، والاتجـــاه السياسي ، وفكرته عن دور رئيس السلطة التنفيذية ، وبنوع خاص في السلوك والأسلوب.

وكان جون فيتزجيرالد كينيدي John Fitzgerald Kennedy أصغر رئيس في تاريخ الولايات المتحدة ، وكان يشعر تماماً بمعنى نجاحه ؛ فلقد ذكر في أول خطبة إفتتاحية له : « إن الشعلة قد مرت إلى الجيل الجديد ، الذي ولد في هذا القرن ، وقاسى من الحرب ، وتعلم الانضباط من السلم الصعب ، والفخور بما ورث » وكان قد فهم أن أغلبية الأمريكيين كانت تأمل ، بعد ثمان سنوات من الإدارة الجمهورية ، في قيادة فعالة . وكان واثقاً تماماً من إمكانياته ، ويعمل على تحقيق أمله في الحياة ، فأعطى الرئيس الجديد إلى مواطنيه ، وبسرعة ، هدفاً ومثلا أعلى ، هو الحدود الجديدة .

وكان قد عرض الخطوط العريضة لإتجاه « الحدود الجديدة » وقت حملته الانتخابية ، وتحددت قليلا يوم ٣٠ يناير ١٩٦١ في خطابه الأول أمام الكونجرس . فلكي يناضل ضد إنخفاض هيبة الولايات المتحدة التي كان قد هاجمها في وقت آيزنهاور ، وركود السياسة الداخلية ، والتضخم الذي إتهم الجمهوريين بأنهم قد تركوه يستقر ، وعد الرئيس الجديد بأن يعمل ، في أقرب وقت ، على خروج

البلاد من الأزمة ، وبأن يدفع تنمية الاقتصاد ، وأن يمنح الفقراء فى المجتمع وسائل معونة مختلفة ، من وسائل « دولة الرخاء » . ولكن من الواجب بنوع خاص أن تكون الحدود الجديدة للدولة هى حدود « التحدى » التى شرحها الرئيس للشعب الأمريكى وعرض عليه أن يرتفعوا بها سوياً : حدود العمالة الكاملة للسكان المتزايدى العدد ، والعلاج الصحى للشيوخ ، والتعليم للشباب ، وصحية المدن ، والتقدم العلمى ، وغزو الفضاء ، وأخيراً ، أوقات الفراغ وحسن إستخدامها .

وكانت الصفات الشخصية لجون كينيدى ، وذكائه ، وحيويته ، وجاذبيته ، وسحره ، ورغبته فى فعل الخير ، وحبه للفاعلية ، وإحساسه بالمسئوليات ، وهدوئه ، وطاقته ، وكذلك قيمة المحيطين به (مجموعة شابة نسبياً حول رئيس شباب بدرجة غير معهودة) تجعل الناس يأملون فى الكثير . ومع ذلك ، فإن المحققات لم تكن على قدر الآمال .

ذلك أنه كان ضد الرئيس ذلك الإنتخاب الذى كان بدون إنتصار ، كما أنه قد إصطدم ، من جانب آخر ، بكونجرس متردد .

ذلك أن جون كينيدى لم يكن ، فى وقت الانتخابات ، يقل عما ذكرته وسائل الدعاية ، فى انتخابات شهر نوفمبر ١٩٦٠ . وإذا كان قد حصل على ٣٤٫٢٢٧٫٠٠٠ صوت ، فان منافسه الجمهورى ، ريتشارد نيكسون Richard Nixon كان قد حصل على ٣٤٫١٠٨٫٠٠٠ صوت . وكانت هذه الانتخابات هى أصعب انتخابات نوقشت فى تاريخ الولايات المتحدة منذ إنتخاب هاريسون فى عام ١٨٨٨ . ولقد حسبوا أنه إذا كان ٥٫٠٠٠ ناخب من إلينوا ، مثلا ، و ٢٣٫٠٠٠ من تكساس ، من بين أولئك الذين إنتخبوا كينيدى ، قد صوتوا فى صالح منافسه ، فان هذا الأخير كان سيحصل على عدد

كاف من الأصوات لإنتخابه . وكان فى وسع أعداء الرئيس المنتخب أن يلاحظوا أنه لم يحصل إلا على ما يقل عن ٣٥ مليون صوت للمواطنين، فى دولة بلغ عدد الأصوات فيها ، فى عام ١٩٦٠، ١٠٧ مليون وعدد سكانها ١٨٠ مليون. ولكن علينا أن نلاحظ ، من جانب آخر، أن هذا النجاح الضعيف لم يكن يرجع لشخصية كينيدى، ولكن لانتمائه الدينى ؛ فإذا كان عدد من الجمهوريين الكاثوليك قد تخلوا عن حزبهم وصوتوا له ، فعلى العكس من ذلك قام عدد أكبر من ذلك وبكثير من الديمقراطيين البروتستانت برفض إعطائه أصواتهم .

أما بالنسبة للكونجرس ، فانه لم يكن مستعداً للموافقة على مشروعات رئيس شاب متحرر . أولا ، لانه حدث أنه فى أحيان كثيرة حصل مرشحى الديمقراطيين على أصوات فى دوائرهم تزيد عما كان قد حصل عليه نفسه ، واحتفظوا بشعور أنهم كانوا أنفسهم الذين بنوا له النصر . ولكن بنوع خاص لأن الكونجرس السابع والثمانين ، رغم أنه كان يتكون من أغلبية عظمى من أعضاء من نفس الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس (٢٦٣ ديمقراطى فى المجلس ، ضد ١٧٤ من الجمهوريين ، و ٦٤ فى مجلس الشيوخ، ضد ٣٦) كان فى واقع الأمر كونجرساً معتدلا . وكان الجمهوريين مصممون ، فى غالبيتهم ، على معارضة كل إصلاح ، وعند الديمقراطيين ، كان الليبيراليون يصطدمون بالرجعيين من ممثلى الجنوب . وكان الأمر فى منتهى الدقة بالنسبة للرئيس ؛ فكتب أحد الخبراء يقول : « فى كل من المجلسين ، ومهما كان الانتماء النظرى ، كان توزيع المنتخبين تبعاً للاتجاه هو تقريباً نفس الشيء : ٤٠٪ تقريباً من الليبيراليين ، أى مصممين على أن يتبعوا ويعاونوا الرئيس كينيدى بطريقة معقولة ؛ و ٣٥٪ تقريباً من المحافظين أو الرجعيين ، لا يثقون فيه ومصممين على مضايقته ؛ و ٢٥٪ من المعتدلين ومستعدين ، إما لتأييده ، وإما لمعارضة مشروعاته، تبعاً للموضوع والظروف».

وكذلك ، فإن نتائج السياسة الداخلية للرئيس كينيدى لم تكن هى التى كانوا يأملون فيها . وكان النجاح الحقيقى نادراً ، وتم فى الأشهر التى جاءت مباشرة بعد أخذه السلطة . وسمح قانون إعادة تنمية الجهات (٢٩ مارس) للرئيس بأن يعطى ، فى المناطق التى تقاسى ، سلفاً من أجل إنشاء مشروعات جديدة ، ومعونة إتحادية لتحويل عمل الموجودين فى البطالة ؛ وسمح قانون الإسكان (٢٨ يونيو) برصد مبالغ ضخمة تبلغ ٥ مليار دولار لبرنامج سلف ولآجال بعيدة من أجل البناء الموجه إلى ذوى الدخول المتوسطة ، ولبرنامج معونات من أجل تجديد المدن . وعلى خط «دولة الرخاء» رفع الحد الأدنى للاجور من دولار إلى دولار وربع فى مراحل متعددة ، وامتد نظام الضمان الاجتماعى إلى مستفيدين جدد ، وامتد العمل بحقوق مكافأة البطالة إلى فترة ثلاثة عشر أسبوعاً . وأخيراً ، وفى الخطوط الأكثر أصالة ، للحدود الجديدة ، كان التصويت (مايو ١٩٦١) على برنامج للفضاء من أجل السماح بارسال أحد الرجال إلى القمر فى عام ١٩٧٠ قد ظهر على أنه حاسم .

ونصف نجاح فقط يتمثل فى التصويت على الإجراءات المختلفة للسياسة الزراعية التى تصحبها رفض بقية المشروع الرئاسى الذى كان يهدف أن يمهد إلى وزير الزراعة بحرية الاشراف على القروض الخاصة بمعونة المنتجين . وفشل ، أخيراً ، يتمثل فى مشروعات الاصلاح الضرائبى وتسيير الضرائب والتى رفض الكونجرس كل مناقشة فيها ، ومشروع الرعاية الصحية الشهير ، أو برنامج التأمين الطبى للاشخاص المسنين ، بعد الحملة العنيفة للغاية والتى قام بها ، الإتحاد الطبى الأمريكى ، وكذلك شركات التأمين ؛ ومشروع كبير ، هو المعونة الفيدرالية للتعليم ، والذى قدم منذ ٢٠ فبراير ١٩٦١ ، ثم توقف لمدة شهور بواسطة الاجراءات البرلمانية من كل نوع والتى استخدمها الخصوم ، ثم قام مجلس الشيوخ

بتشكيكه ، وبعد ذلك قام المجلس برفضه بدون شفقة فى ٣٠ أغسطس . وفى هذا الميدان ، لم يتمكن كينيدى حتى من أن يحصل على ما كان آيزنهاور قد تمكن من انتزاعه . وكانت معارضة الكنيسة الكاثوليكية ، والتى لم يكن فى وسع الرئيس إرضاءها خوفاً من أن يعمل على عودة الأحكام المسبقة التى كانت قد ضايقت انتخابه إلى حد بعيد ، ليست غريبة عن كل هذه التطورات .

وهكذا ، لم تنجح الحدود الجديدة فى تسيير الأمة . وعلينا أن نضيف إلى ذلك أن مشكلة الزنوج كانت قد تركت جانباً ، ما دامت معارضة نواب الجنوب كانت مهددة . وكانت الشهور الأولى فى السلطة ، والتى كان فى وسع الرئيس الجديد بصفة عامة أن يستخدم فيها شعبيته لكى يجبر الكونجرس على إصدار التشريعات ، غير مثمرة إلى الحد المطلوب .

وفى ميدان السياسة الخارجية ، وعلى الأقل فى مظاهرها العسكرية والاقتصادية ، وجد الرئيس كينيدى أمامه الكونجرس أكثر استعداداً ، ولم يعارض فى الميزانيات اللازمة لإكمال التأخير الذى نتج فى شئون الصواريخ ، ووافق مع بعض التردد فى البداية ، على أن يزيد المعونة للدول النامية ، ومن أجل أمريكا اللاتينية على أن يضع برنامجاً كبيراً باسم «التحالف من أجل التقدم» . وحصل الرئيس كينيدى ، فى شهر اكتوبر ١٩٦٢ حتى على التصويت على قانون توسع التجارة الذى أعطاه ، وعلى العكس من تقاليد الحماية الأمريكية ، إمكانية أن يخفض ، فى بعض الحدود ، الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية ، وبخاصة على تلك التى تأتى من السوق المشتركة .

وكان ضعف الكونجرس فى شئون السياسة الخارجية يترك عملياً حرية الحركة للرئيس . ولقد أفاد الرئيس من ذلك وتصرف شخصياً ؛ وأظهر فى هذا الميدان أنه كان أكثر نشاطاً من آيزنهاور ، ولم يترك لوزير الخارجية سوى

دورا باهتاً . ولكن مشروعات ذات المدى الطويل، والتى كان من بينها مشروع « التحالف من أجل التقدم » ، تعرقلت سريعاً نتيجة لمشكلة كوبا .

ومنذ وقت الرئيس آيزنهاور ، كان المسئولون قد قرروا أن وسيلة التخلص من كاسترو كانت تتمثل فى أن يؤيدوا ، فى محاولة إعادة الغزو ، تلك الآلاف من المعادين لكاسترو ، والذين كانوا قد نفوا منذ عام ١٩٥٩ . وقرر كينيدى، ليس فقط ألا يعرقل استعداداتهم ، بل أيضاً أن يحاول التنفيذ . وجاء الفشل السريع لعملية النزول فى خليج الخنازير (١٥ أبريل ١٩٦١) لكى يوجه ضربة شديدة الخطورة لهيبة أمريكا ، وأخاف دول أمريكا اللاتينية التى رأت نفسها مهددة من جديد بامبريالية الولايات المتحدة، وشجع بلاشك الاتحادالسوفيتى على أن يفحص المقاومة الامريكية فى هذه النقطة الحساسة .

وجاءت محاولة كروتشيشوف Khrouchtchev لتحويل كوبا إلى قاعدة صواريخ ، والتى اكتشفت فى خريف ١٩٦٢، لكى تفتح أزمة أكتوبر الشديدة الخطورة . وتسببت القرارات التى اتخذها الرئيس كينيدى ، يوم ٢٢، بالأمر « بالحصار الصارم » للجزيرة حتى إتمام الفك الكامل للقواعد ، والأمر الذى صدر للقوات المسلحة للبقاء « مستعدة لكل إمكانيه » فى أن يخيم على العالم شبح الحرب العالمية الثالثة . وكانت واقعية كروتشيشوف الذى وافق ، عملياً، على كل الشروط الأمريكية ، وبنوع خاص هدوء الرئيس واعتداله ساعة الانتصار والذى أعفى المنهزم من إهانة بدون داع، كافية لقلب الموقف بشكل تام . وكوبا، التى كانت الخطأ الأول لكينيدى ، كانت فرصة لانتصاره . ومثلت الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٦٢ والأشهر الأولى من عام ١٩٦٣ قمة شعبية جون كينيدى . وكانت الصعوبات التى واجهها بعد ذلك، سواء مع بعض الدول الأوربية مثل فرنسا ، أو فى جنوب شرقى آسيا لا تؤثر كثيرا فى الرأى العام . وكان لايزال

هو ذلك الرئيس الشاب محاطاً بفروع الغار نتيجة لنجاحه حين إغتيل ، يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٣ ، فى دالاس .

وكتب أحد المؤرخين الأمريكيين محاولا عمل حساب لرئاسته «الألف يوم» قائلا « إن المأساة كانت أكبر من المحققات » . ولكن إذا كان جون كينيدى قد حقق قليلا ، فانه كان من « صناع الفكر » ، وكان معلماً لشعبه ، عارفاً كيف يرسم له الطريق للمستقبل الذى كان يريده مطابقا للعقل. وقال البعض أنه كان «الحيوان السياسى الكامل » ؛ وأصر آخرون ، على العكس من ذلك ، على رفضه دفع ثمن الفاعلية ، عن طريق قيامه أمام الكونجرس بلعبة سياسية كانت لا تهمه كثيراً . وكان خليفته ، نائب الرئيس الذى أصبح رئيساً ، ليندن جونسون Lyndon Johnson ، هو الذى مارس ، وبكل حذق خارق للعادة ، التعامل الخبير مع الكونجرس .

وكان ما لم يتمكن كينيدى من تحقيقه ، قد نجح ليندون جونسون فيه ، وجزء منه حتى قبل انتخابه المنتصر فى ٣ نوفمبر ١٩٦٤ . وكانت معرفته التامة بالقواعد والعادت البرلمانية (فكان خلال سنوات طويلة زعيما للحزب الديمقراطى فى مجلس الشيوخ) ، والضرورة بالنسبة للديمقراطيين لتقديم حساب ختامى جيد قبل إنتخاب شهر نوفمبر ١٩٦٤ ، وكذلك وخز الضمير عند البرلمانيين الذين كانوا قد استمروا فى تخريب المشروعات التشريعية للرئيس المقتول، تشرح أن دورة عام ١٩٦٤ قد سمحت بالتصويت على قوانين فى منتهى الأهمية ، والتى كان من بين الرئيسيين فيها ، وخلاف التسييرات الضرائبية الهامة والتى كان كينيدى قد اقترحها بدون جدوى فى العام السابق ، قانون الحقوق المدنية الذى يمنع كل تفرقة فى الاستخدام وكذلك فى الوصول إلى المؤسسات العامة، وقانون المعونة الأجنبية لما يزيد على ثلاثة مليارات دولار، وقانون الفرص الإقتصادية،

والذى يسمى كذلك القانون المضادى للفقر ، والذى يسمح للرئيس بأن يمنح معونة فيدرالية قيمتها مليار دولار التعليم المهنى ، ولمساعدة أسر الفلاحـين والتجديد فى المدن وكان مشروع قانون التأمين الطبى هـو وحده الذى رفضه الكونجرس مرة جديدة .

وستركز حملة ليندون جونسون الانتخابية على هذه الحلقات . وسهلت عليه الأمر إلى حد بعيد تلك المواقف المتطرفة التى إتخذها خصمه الجمهورى ، عضو مجلس الشيوخ عن أريزونا ، بارى جولدواتر Barry Goldwater ، والذى كان يمثل الجناح المتصلب فى حزبه ، والذى أعاد استخدام معظم موضوعات اليمين المتطرف . وأمام هذا التطرف ، إكتفى الرئيس السابق بأن يشير إلى مشروع « المجتمع الكبير » والذى تركه محكمة دون تحديد ، لكى لا يخيف منه أحد .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجأة . فمع ٢٦ مليون صوت فقط ، لم ينجح جولد واتر ، وعلاوة على أريزونا ، سوى فى خمسة ولايات فى الجنوب (ألباما، جورجيا ، لويزيانا ، مسيسبى ، وكارولينا الجنوبية) والتى كانت غالبيتها لم تصوت للجمهوريين منذ الحرب الأهلية . وعلى العكس من ذلك ، أفاد جونسون من عملية مد إنتخابى : ٤٢ مليون صوت فى الإنتخابات ، وهو يمثل أكبر نسبة مئوية (١ر٦١ ٪) للأصوات فى التاريخ الأمريكى ، وهى نسبة مئوية تزيد حتى على ما كان قد حصل عليها روزفلت فى عام ١٩٣٦ . وهذا المد أغرق كل المستويات الإجتماعية ، وأصبح يمثل إنتصار الطريق المعتدل لجونسون الحذر .

ولذلك فإنه ، فى رسالته فى أول يناير إلى الكونجرس ، والذى كان ديمقراطيا إلى حد بعيد ، والذى تمكن حتى من أن يتخلص من جزء من البرلمانيين الجنوبيين ، والذين كانوا يثيرون الكثير من الضيق للسياسية الليبرالية ، تمكن الرئيس من أن يشرح على مهل مشروعاته بشأن المجتمع الكبير : « إقامة إنسجام

بين الإنسان والمجتمع ، الأمر الذى يسمح لكل شخص بأن يوسع معنى حياته ويرفع نوعية حضارتنا » . وأعلن أنه سيقدم برنامجاً تشريعياً كبيراً سيضعه فى الأسابيع الأولى من السنة .

وكانت نتيجة ذلك هى مجموعة من التشريعات الليبرالية ، وعلى أساس فكرة « الحرب ضد البؤس » تم التصويت عليها خلال الدورة الأولى للكونجرس التاسع والثمانين . وبالنظر إلى النتائج التى تم التوصل إليها فى الدورتين ، يمكننا أن نصف الكونجرس التاسع والثمانين بأنه « الكونجرس الكبير » ، « وكونجرس ضغط الأزرار » ، « والكونجرس الديمقراطى الأوتوماتيكى » ، أو أن نقول أنه كان « أحسن كونجرس فى تاريخ الولايات المتحدة » ، ولقد تمكنوا حتى من أن يحسبوا أن الرئيس جونسون قد تمكن من أن يحصل على التصويت على ٨ر٥٥ ٪ مما إقترحه .

ومن هذا العمل التشريعى الضخم ، يمكننا أن نشير ، فى المكان الأول ، إلى التصويت على مشروع الخدمة الطبية للمسنين ، ثم إلى مشروع البرنامج الكبير للمعونة الاتحادية للتعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، وإلى برنامج المعونة الاتحادية للولايات من أجل تجهيز المستشفيات ، وقانون تنمية المناطق المحرومة فى الآلاباش ، وإنشاء وزارة للاسكان والتنمية المدنية ، وبرنامج للمعونة للأسر ذات الدخل المنخفض ، ورفع مستوى الساعة للحد الأدنى للأجور إلى ٦٠ر١ دولار ، ومنح قروض الاسكان ، ووضع برنامج « المدن النموذجية » من أجل تجديد الأحياء البائسة فى ستين مدينة ، وأخيراً قانون حقوق الإنتخابات الذى ألغى إمتحانات « عدم الأمية » والذى كان يحرم ، فى بعض الولايات ، من التصويت ، الزنوج ، وعلى أساس أنهم من الأميين ، أو من المتبربرين كذلك .

وكان على هذه الفترة الجديدة أن تكون قصيرة . فعلى العكس مما كان عليه

الرئيس كينيدى ، عرف الرئيس جونسون، الذى كان سفيداً فى السياسة الداخلية ، فشلا ذريعا فى سياسته الخارجية فى جنوب شرق آسيا .

ولم يكن ذلك راجعاً إلى أن التدخل الأمريكى فى فيتنام كان من عمله . بل لقد كان الرئيس كينيدى هو الذى أعطى، منذ عام ١٩٦١ ، لحكومة نو ـ دين ـ ديم Ngo - Dinh - Diem معونة إقتصادية ، وإرسال مدربين عسكريين للسلاح لفيتنام الجنوبية بمقاومة توغل العصابات الشيوعية التى كانت تأتى من شمال فيتنام . ومنذ بداية عام ١٩٦٢ كان هناك ٤٠٠٠ خبير عسكرى أمريكى، وإضطروا شيئاً فشيئاً إلى الدخول فى معارك العصابات . وحين وجد نفسه بين أولئك الذين كانوا يقترحون تدخلا مكثفاً لانقاذ جنوب شرق آسيا كلها من خطر الشيوعية ، وأولئك الذين كانوا يطالبون بالانسحاب الكامل للقوات الأمريكية ، إتخذ الرئيس كينيدى حلا متوسطاً يهدف تدعيم النظام العسكرى الذى تمكن من القضاء على نو ـ دين ـ ديم ، ويظهر على أنه يرغب فى القيام بنضال جاد ضد التوغل من الشمال . وعند نهاية عام ١٩٦٣ كان هناك ١٧٠٠٠ أمريكى فى فيتنام .

وحين وجد الرئيس جونسون أنه قد دخل فى معركة تلك الحرب غير المعلنة ، تردد ، كما يبدو ، لفترة بضعة أشهر ، كما كان سلفه قد تردد . وكانت الأزمات السياسية الداخلية لفيتنام الجنوبية تدفعه إلى فض الإشتباك، ولكن حادث خليج تونكين (أغسطس ١٩٦٤) وحيث تعرضت المدمرات الأمريكية لهجوم بواسطة سفن غير معروفة الجنسية ، ولم يكن من الممكن أن تكون إلا من فيتنام الشمالية ، جعلته يضطر إلى أن يعمل بكل تصميم ، ولكى يمنع مشاركة مباشرة للقوات الأمريكية فى الحرب ، فكر الرئيس فى إستخدام السلاح الجوى من أجـــل إجبار هانوى على التفاوض : ومنذ شهر مارس ١٩٦٥ أصبحت

عمليات القصف الجوى المكثفة لفيتنام الشمالية يومية . وفى ٨ يونيو ، سمح للقوات الأمريكية بالإشتراك فى المعارك البرية . وفى بداية عام ١٩٦٦ إرتفع عدد القوات الأمريكية إلى ٢٠٠٫٠٠٠ جندى ؛ وعند نهاية العام ، وصل العدد إلى ٤٠٠٫٠٠٠ . وشهد عام ١٩٦٧ إستمرار المعارك، مصحوبة مع المفاوضات السرية مع هانوى ؛ وفى ١٥ نوفمبر، رفضت هانوى رسمياً الإقتراحات الأمريكية وفى يوم ٢٩ يناير ١٩٦٨ قامت قوات فيتنام الشمالية بهجوم على مجموعة من مدن الجنوب وعدد كبير من القواعد الأمريكية .

ووصلت عندئذ أزمة فيتنام إلى قمتها وظهر أن كل المجهودات العسكرية كانت بلا جدوى ، ونمت فى الولايات المتحدة معارضة داخلية قوية ، وضعت فى مواجهة الرئيس جونسون تكتلا من المثقفين الليبيراليين ، ومن الطلبة الرافضين ، وحركات الزنوج الذين ضموا أمر كفاحهم من أجل حقوقهم السياسية إلى تلك الدعاية ضد «الحرب العنصرية» . وأدت الاضطرابات الخطيرة التى نشبت فى بعض الجامعات ، وبخاصة فى الضواحى التى يسكنها الزنوج فى المدن الأمريكية الكبرى إلى زيادة تعقيد الموقف . وعندئذ صرح الرئيس جونسون (٣١ مارس) عن الإيقاف الجزئى لعمليات القصف الجوى لفيتنام الشمالية ، وعن رغبته فى الدخول إلى مفاوضات جديدة ، وفى نفس الوقت ، وأمام الدهشة العامة، رغبته فى عدم تقديم ترشيحه للانتخابات الرئاسية المقبلة فى شهر نوفمبر . ومعه، وبفشله، إنتهت المرحلة الثانية لديمقراطية ما بعد الحرب.

وجاءت الحملة الانتخابية فى شهر نوفمبر ١٩٦٨ لكى تضع أمام المنافس السابق لكينيدى ، الجمهورى ريتشارد نيكسون Richard Nixon ، مرشح الحزب الديمقراطى هربرت همفرى Hurbert Hamphrey ، وأحد المستقلين، من ممثلى الجنوب وهو جورج والاس Georges Wallace . وكانت الانتخابات

مضغوطة بنفس درجة ضغط إنتخابات عام ١٩٦٠ . ولكن ريتشارد نيكسون نجح فيها هذه المرة ، مع ٣١٫٧٧٠٫٠٠٠ صوت ، ضد ٣١٫٢٧٠٫٠٠٠ لهمفرى و ٩٫٩٩٠٫٠٠٠ لوالاس . ومع ذلك فإن الانتخابات للكونجرس كانت مواتية بالنسبة للديمقراطيين ، وكان الرئيس نيكسون هو أول رئيس كان عليه ، منذ قرن ، أن يواجه عداء كل من المجلس ، ومجلس الشيوخ .

ولذلك فإنه لم يكن مما يثير الدهشة أنه أعطى الأولوية للسياسة الخارجية ، ذلك الميدان الذى كانت أيديه فيه حرة للغاية ، والذى كان يؤثر تماماً على الرأى العام ، والذى كان حساساً للغاية بكل ما يتعلق بحرب فيتنام . ومنذ بداية رئاسته ، دخل الرئيس مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية فى محادثات بشأن تحديد التسليح الاستراتيجى . ولكنه إهتم بنوع خاص بالبحث عن سياسة تسمح بتخليص بلاده من ذلك الفخ فى الهند الصينية ، وذلك عن طريق الوصول إلى « سلام عادل » . وعن طريق تصوره « لفيتنامية » الحرب ، التى ستسمح بالسحب المتزايد للقوات الأمريكية ، وبيدئة ، وبواسطة زيارته لبكين (فبراير ١٩٧٢) سياسة تقارب مع الصين الشيوعية ، وباعطائه الأمر فى نفس الوقت باقامة حصار شديد على موانى تونكين ، وباعادته القصف الجوى على فيتنام الشمالية ، توصل إلى عزل هذه الأخيرة ، وإلى أن يفرض عليها أمر بوقف العمليات العسكرية .

وفى الداخل ، قام الرئيس نيكسون بالصراع من جديد ضد إنخفاض سعر العملة ، وذلك عن طريق ممارسة سياسة مرنة لإدارة الإقتصاد عن طريق التثبيت المؤقت للأسعار والرواتب ، تثبيت مقبول تماماً من الرأى العام وحتى من زعماء النقابات .

وبنجاح سياسته ، وفى نفس الوقت التطرف اليسارى لخصمه الديمقراطى

ما كجوفرن McGovern ، يشرح نجاحه في إعادة إنتخابه في ٧ نوفمبر ١٩٧٢ : ٤٦ مليون صوت ، ١٧ مليون أكثر من منافسه ، وكان هذا أكبر فرق في الأصوات تم تسجيلة في إنتخابات الرئاسة الأمريكية .

وقويا بذلك التأييد الشعبي ، ومتخلصاً من أعباء حرب فيتنام ، سيقوم الرئيس ، بعد إعادة إنتخابه ، بمحاولة تحديد سياسة داخلية جديدة ، وذلك بإعادة النظر بعمق في سياسة « دولة الرخاء » التي إتبعها سلفه ، ومحاولاً أن يمنح مواطنيه « المعونة التي يحتاجون إليها ، دون أن يؤثر ذلك على حريتهم ، ولا على دوافعهم ، ودون الإصطدام بعزتهم ، ولا بكرامتهم » .

٣ ـ الاتجاهات الاشتراكية الحكومات : ـ

من الصعب أن تعتبر الاشتراكية ، في سنوات الستينيات ، على أنها سياسة . والحدث الجديد يتمثل في أن الزعماء الاشتراكيين قد حاولوا ترك الاشكال الكلاسيكية للايديولوجية القديمة ، لكي يتصوروا حلولاً لمشكلات العصر . وهذا البحث عن سياسات جديدة كان واضحاً بشكل خاص عند الاشتراكيين الإنجليز والألمان .

ويتقمص هارولد ويلسون Harold Wilson تماما هذا الاتجاه الاشتراكي النفعي في سنوات الستينيات . وكانت شخصيته لامعة وجذابة ، كمثقف من أكسفورد ، وبعد دراسته ، قام بتدريس العلوم الاقتصادية ، ثم دخل إلى الحياة السياسية في الفترة التالية لنهاية الحرب ؛ واصبح نائباً وله من العمر ٢٩ سنة ، ووزيراً للتجارة وله من العمر ٣١ سنة (أصغر وزير في تاريخ انجلترا منذ ويليام بيت William Pitt) ، وأصبح ، وله من العمر ٤٨ عاماً ، أصغر رئيس وزراء في القرن العشرين .

ومع توصله إلى قيادة حزب العمال حول بيفان ، كان هارولد ويلسون يعتبر لفترة طويلة كزعيم لجناح اليسار فى هذا الحزب ؛ وعرف كيف يتطور بحذق لكى يبعد خصومه ، وذلك بأخذ مواقعهم ، فى بعض الحالات . وعلى أى حال ، فانه كان غير متمسك تماماً بالمبادىء الكبرى ، وإعتبر أن الماركسية ، بنوع خاص ، قد سبقها غيرها إلى حد بعيد ؛ وقال : من الضرورى التخلى عن طريقة التفكير هذه ذات النمط الديناصورى ؛ فلا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بمواجهة سنوات الستينيات ، بالبحث عن إجابة عليها فى مقبرة هايجيت (حيث يوجد قبر كارل ماركس) . وكان متأثراً إلى درجة بعيدة بآراء كينيس ، ولم يتأخر ، مع ذلك ، عن أن يلاحظ أن تصويب الإقتصاد البريطانى بواسطة العمل على مجموع « الطلب » لم يعط نتائج جيدة تماماً ، وفهم أن العمل على «العرض» وعلى « جهاز الانتاج » يسمح بلا شك بأن يقرب الاقتصاد الانجليزى ، الذى يقاسى من قلة الإنتاج ، من إقتصاديات أوربا الغربية ، التى كانت أكثر إزدهاراً . ولكن تقنية سياسة التنمية وجدت نفسها ، فى آخر الأمر ، وقد إبتعدت كثيراً عن الإتجاه الاشتراكى . وكانت المشكلة بالنسبة لهارولد ويلسون هى أن يجعل حزبه ، والنقابات ، وذلك الجزء من الرأى العـــام الذى كان يؤيده ، يوافقون على أخذ هـذا المنعطف الخطير . وكان الأمر كذلك فيما يتعلق بايجاد الوسائل والوقت اللازمين لتطبيق سياسة طويلة المدى ، والتخلص من عمليات التصحيح التوفيقية والتى كانت قد عاقت وضايقت سلفه فى السلطة إلى حـد بعيد وكان من سوء حظه ألا يحصل على أى منها .

وكانت إنتخابات شهر أكتوبر ١٩٦٤ ، فى واقع الأمر ، صعبة . ففى أثناء الحملة الانتخابية ، كانت المواجهة أقل بين الاحزاب الكبيرة ، والتى كانت قواعدها قد أصبحت مقتربة من بعضها ، عنها بين الشخصيات . وكانت الصورة التى

حاول هارولد ويلسون أن يعطيها عن نفسه هي صورة ذلك التقني اللامع والحاذق ، والقادر على أن يكون رئيس وزراء ممتاز ، وعلى أن يمنح بريطانيا العظمى بنوع خاص تلك الامكانيات التي كان منافسوه غير قادرين على تصورها: صور « التجديد » المبنية على « الثورة التكنولوجية » . وكان الناخبون يعتقدون أنهم ، مع هارولد ويلسون ، سيضمنون « إعادة سير البلاد » . وهذه الحملة البراقة ، والتي قاموا بها على الطريقة الأمريكية ، كانت تهدف أن توحي إلى الناخبين أنه يمكن لبريطانيا العظمى ، كذلك ، أن يكون لها كينيدى الخاص بها .

ولم تضمن النتائج ، رغم كونها مواتية ، لهارولد ويلسون ولحزبه إلا إنتصاراً صغيراً . ولم يكن ذلك يرجع إلى أن المحافظين قد كسبوا ، بل لكون التقدم النسبي لأصوات الأحرار قد عمل على تقليل نجاح العمال إلى أقصى حد ممكن . ومع ٤٤ ٪ من الأصوات ، حصل حزب العمال على أضعف إنتصار كان أى حزب بريطانى قد حصل عليه فى القرن العشرين . وبدا أن القاعدة الشعبية للحكومة الجديدة ضيقة إلى حد يثير القلق .

فأى تفويض حصل عليه رئيس الوزراء الجديد إذن؟ لقد إعتقدت الأوساط السياسية فى ضرورة عمل إنتخابات جديدة فى أقرب فرصة ممكنة . ولكن هذا لم يكن رأى هارولد ويلسون ، الذى أعلن فى ١٦ أكتوبر : « ليس للحكومة سوى أغلبية بسيطة فى مجلس العموم ؛ وإنى حريص على أن أقول أن هذا لن يؤثر على إمكانيتنا للحكم » . وكان قد أعلن من قبل ، وفى وقت الحملة الانتخابية أن المسئولية التى تنتظر رئيس الوزراء كانت تتمثل فى أن يقدم ما كان كينيدى قد منحه للولايات المتحدة « بعد سنوات الركود : برنامج لمائة يوم من العمل الديناميكى » .

ولكن المائة يوم لهارولد ويلسون لم تبدأ مع طالع الحظ ؛ أغلبية فى

بمجلس العموم نقصت إلى أربعة مقاعد (لأن رئيس الوزراء كان لا يأمل فى الحصول على تأييد الأحرار الذين كان وسعهم أن يزيدوها إلى عشرين مقعداً)، وبنوع خاص حالة إقتصادية تثير القلق، تتميز بعجز الميزان التجارى، وبشكل قياسى منذ الحرب، ودوامة ارتفاع الاسعار بشكل مخيف. واضطر رئيس الوزراء إلى أن يأخذ بسرعة إجراءات فرضتها الظروف أكثر من كونها مقررة ببرنامج طويل المدى: فرض ضريبة إضافية بنسبة ١٥٪ على الواردات، وباستثناء المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وتخفيف الضرائب من أجل الصادرات، وعن طريق ميزانية إضافيه، أخذ إجراءات لتقليل التضخم مثل زيادة الضرائب على البنزين، واجراءات أنصبة التأمينات الاجتماعية. وفى شهر نوفمبر، جاء ارتفاع معدلات الخصم من ٥ إلى ٧٪ كسلاح قديم أخذ من الترسانة الارثوذكسية لاجراءات الدفاع عن الجنيه، لكى يظهر أنه فى تناقض واضح مع برنامج التوسع الخاص بالعمال.

ومع ذلك فإن هارولد ويلسون قد نجح فى أن يدفع، بين هذه الإجراءات السريعة، بعض القرارات التى كان لها مدى أطول. كان أحدها يتمثل فى نشر إعلان نيات، فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٤، موقع عليه من ممثلى النقابات، ومنظمات الموظفين، والذى تعهدوا به بالنضال ضد «كل مايضر الفاعلية»، وأن يحاربوا بنوع خاص «الممارسات المانعه من جانب النقابات». وهذه البدايه لسياسة طويلة المدى أكملت فى شهر فبراير ١٩٦٥ بإنشاء «المعهد الوطنى للأسعار والدخول» والذى كلف بأن يقترح على الحكومة «سياسة للدخول»، وباتخاذ مبدأ التخطيط الإقتصادى، بنشر كتاب أبيض، فى ١٦ سبتمبر ١٩٦٥، يمثل أول خطة وطنية للتنمية فى المملكة المتحدة.

وكانت نتائج هذه القرارات غير متساوية. فالاجراءات التوفيقية، التى

أكلها التصويت على ميزانية تقشف لعام ١٩٦٥ ، نجحت فى ذلك المدى الذى أدى إلى إعادة التوازن ، تقريباً ، إلى الميزان التجارى ، فى ربيع عام ١٩٦٦ ، الأمر الذى سمح لرئيس الوزراء بأن يفيد من تحسن الصيغة العامة، والمناخ العام، ويقرر عمل إنتخابات جديدة . وجاءت له إنتخابات ٣١ مارس ١٩٦٦ بما كان ينتظر : كسب ما يقرب من مليون صوت الأمر الذى رفع أغلبية العمال إلى ما يقرب من مائة مقعد .

وعندما ضمن هارولد ويلسون ظهره فى مجلس العموم ، بدأ سياسة قوية للدخول ، وأعد ، بدلا من إعلان النيات لعام ١٩٦٥ ، والذى كان قد ظل بدون تأثير ، مشروعاً بقانون يمنح الحكومة السلطات القوية اللازمة . وتم التصويت عليه فى شهر يوليو ، وأصبح قانون الأسعار والدخول ، الذى أعطى الحكومة الحق فى أن تثبت ، ولمدة عام ، الأسعار والأجور عند معدل ٢٠ يوليو ١٩٦٦ . ولكن هذا القانون تسبب فى أن يقف فى وجه هارولدويلسون يسار العمال وتسبب بذلك فى إستقالة الوزير فرانك كوزين Frauk Cousins المتحدث باسم نقابات العمال .

وكان القرار الثانى ذا المدى الكبير والذى بدا أن هارولد ويلسون قد إتخذه منذ صيف عام١٩٦٦ ذاته، هو أن يقدم، كما عمل المحافظون ، طلباً للدخول إلى السوق المشتركة وكان تعيين جورج براون Georges Brown ، النصير المعلن للفكرة الأوربية ، فى وزارة الخارجية (أغسطس١٩٦٦) دلالة على هذا التغيير المتعمد فى السياسة . وفى ٢ مايو ١٩٦٧ ، أعلن هارولد ويلسون أمام مجلس العموم « قراره التاريخى » وقدم ، فى يوم ١١ ، طلب بريطانيا العظمى الدخول إلى المجموعات الأوربية الثلاث : المجموعـــة الأوربية الاقتصادية ، والمجموعة الأوربية للفحم والصلب ، والأوراتوم . ويبدو أن عودة الجنيه

إلى الإنهيار ، فى أثناء صيف ١٩٦٦ ، هى التى دفعته إلى التخلى عن المعارضة التقليدية من جانب العمال تجاه أوربا ؛ وحين رأى أن الصناعة البريطانية كانت تختنق داخل نطاق حدودها، وأنه من الواجب عدم إخضاع توسعها لأمر الدفاع عن قيمة العملة ، ورأى أن الصادرات البريطانية صوب المجموعة الأوربية الإقتصادية قد تضاعفت من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٤، أيقن بضرورة الدخول عنوة إلى هذا السوق . ولكن المعارضة القوية من جانب فرنسا، وحذر الأعضاء الآخرين فى السوق المشتركة ، أدت إلى فشل المحاولة : وبعد بضعة أشهر من المفاوضات، قرر مجلس وزراء المجموعة، المجتمع فى بروكسل يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ ، ونتيجة لعدم التوصل إلى إجماع أعضائه، عدم الرد على طلب الإنضمام، مضيفاً مع ذلك أن الترشيح البريطانى « قيد الدراسة » .

وفشل هارولد ويلسون هذا، يضاف إليه ذلك الذى مثله، فى ١٨ نوفمبر، إنخفاض قيمة ، غير مرغوب فيها ، وليس معداً لها ، للجنيه الاسترلينى . فالواقع أنه ، منذ شهر مايو ، كانت بعض المضاربات الدولية قد هددت العملة . وبتخفيض قيمة الجنية إلى ٢،٤٠ دولار (بدلا من ٢،٨٠) كان هارولد ويلسون قد وافق على ما لا يمكن التهرب منه . ولكن هذا القرار ، الذى كان مضراً للغاية بهيبة العمال ، ظهر على أنه غير كاف ، وأصبح من الضرورى أخذ اجراءات أخرى ، من جديد ، ووضعت ميزانية شهر مارس ١٩٦٨ إجراءات تقشف فى غاية التشدد .

ولجهود أخير لمحاولة علاج الإقتصاد البريطانى من أمراضه الشديدة، هاجم هارولد ويلسون مشكلة الإضرابات « التلقائية » (أى التى تحدث دون تصريح من النقابات) والتى كانت ، منذ شهر اكتوبر ١٩٦٧ ، قد زاد عددها ، كما هاجم عدم قدرة النقابات على أن تفرض على قواعدها تلك القرارات التى

تكون قد قبلت بالاتفاق المشترك بين النقابات والحكومة . وقام فى شهر أبريل ١٩٦٩ باعداد مشروع بقانون يتضمن الفقرات الجنائية التى تسمح بمحاكمة أولئك الذين يتسببون ، بطريق غير مشروع ، فى وقف العمل ؛ وأضاف أن « بقاء الحكومة يتوقف على الموافقة على هذا المشروع » .

وهذا المشروع بقانون ، والمسمى « بالمضاد للاضراب » ، أثار العواطف داخل حزب العمال وسرعان ، لم يجد هارولد ويلسون معه سوى أغلبية المجموعة البرلمانية للعمال ، ووجد فى مواجهته جهاز الحزب ، وأجهزة النقابات . وبعد بضعة أسابيع ، وفى مؤتمر كرويدون ، إضطر إلى التراجع ، وتنازل عن مشروعه ، فى نظير وعد عديم الجدوى ، قدمه مجلس النقابات ، بان يضمن بنفسه النظام .

وكانت عدم قدرة العمال على إسماع كلامهم للنقابات ، وعلى القيام باصلاح ظهر أن غالبية الرأى العام كانت تأمل فيه ، أحد أسباب فشلهم فى إنتخابات ١٨ يونيو ١٩٧٠ وكانت عودة المحافظين ، مع إدوارد دهيث Edouard Heath وبرنامج نضالى ، يمثل فشل محاولة إقامة اشتراكية مجددة كان الضعف البنيانى للاقتصاد البريطانى قد جعل من الصعب تطبيقها . وكان إختيـار التوسع عن طريق تحسين الانتاج بدلا من توزيع أفضل للثروات الموجودة ، وتخفيف أعباء الصناعة دون المساس بميزات « دولة الرخاء » ، وعدم تحمل أكثر من ذلك ممارسة النقابات دون إثارة عدم ثقة العمال — كان كل ذلك أساسياً ، وكان يمثل التحدى الحقيقى فى القرن العشرين بالنسبة لبريطانيا العظمى . وكانت هذه المسئولية تزيد عن طاقة حزب العمال ، حتى وإن كان على رأسه هارولد ويلسون .

ومنذ وصوله إلى السلطة ، حاول إدوارد هيث أن يحقق ماكان هارولد ويلسون قد حاول البدء فيه . ولكى يحارب تلك الموجة من الإضرابات والتى إنتشرت

منذ شهر يوليو ١٩٧٠ (عمال الموانى ، موظفى البلديات ، ورجال البريد) ، وضع منذ شهر أكتوبر مشروعاً لإصلاح تشريعات العمل ، الذى أصبح، بعد موافقة البرلمان عليه ، يعرف باسم قانون كار Carr وأنشأ هذا القانون محكمة للعلاقات الصناعية من أجل الحكم فى خصومات العمل ، وزاد من سلطة النقابات على اعضائها ، وحدد عقوبات للمتسببين فى الاضرابات « التلقائية » ، وفرض فترة تفكير لمدة شهرين قبل القيام بأى إضراب له صفة وطنية .

وحصل من مجلس العموم ، فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧١ ، ورغم معارضة هارولد ويلسون القوية ، على التصديق على إتفاقية لوكسمبورج والتى كان الستة قد حددوا بها شروط الدخول، فى أول يناير ١٩٧٣ ، لبريطانيا العظمى إلى السوق المشتركة وتم التصديق بـ ٣٥٦ صوتاً ضد ٢٤٤ ؛ وكان ما يقرب من أربعين نائباً من المحافظين قد إمتنعوا عن التصويت ، ولكن ، فى حزب العمال ، قام ٦٩ من الثائرين بالتصويت فى صالح الحكومة . وتدعمت هيبة رئيس الوزراء من هذا النقاش ، أما هيبة هارولد ويلسون فانها قد مست .

ولكن هذا الانتصار خفت ضوئه بالاحداث الدموية التى وقعت فى أيرلندا الشمالية ، والتى كانت قد أعلنت الثورة منذ عام ١٩٦٩ ، وحيث بدات حرب أهلية حقيقية بين البروتستانت والكاثوليك واضطرت الحكومة البريطانية، من أجل أن تظهر أنها ستبقى فى موقف الحكم بين الطائفتين ، إلى إرسال قوات عسكرية كبيرة إليها .

وكانت مشكلة الإتجاه الاشتراكى الألمانى مختلفة عن ذلك كل الإختلاف : فكان عليه أن يجعل الرأى العام يقبل ما يقدمه له تحت الخطوط العامة لحزب الحكومة ، بنفس درجة تقبله لما يقدمه خصمه المسيحى الديمقراطى .

والواقع أن الحزب الاشتراكى الديمقراطى كان قد ظهر، ورغم مجهوداته الكبيرة، على أنه غير قادر على أن يتعدى، وقت الإنتخابات العامة معدل ٤٠ ٪. بينما حصل الإتحاد المسيحى الديمقراطى تقريباً على الأغلبية المطلقة للأصوات. وكانت الطريقة الوحيدة، من وجهة نظر قادته للحصول على ثقة عدد أكبر من المواطنين، تتمثل فى إخراج الحزب من نطاقه العمالى. وعملوا فى هذا السبيل عن طريق تزويده ببرنامج معتدل، تمت الموافقة عليه فى عام ١٩٥٩ فى مؤتمر بادجودسبرج. وكان برنامجاً إشتراكياً غريباً، إذ أنه أعلن أن « الاشتراكية الديمقراطية تجد أصولها فى الأخلاق المسيحية، وفى الاتجاه الانسانى، وفى الفلسفة الكلاسيكية »، وأكد، فى الشئون الإقتصادية أن « حرية المنافسة، وحرية الدافع لصاحب العمل هى عوامل هامة للسياسة الاقتصادية الاشتراكية الديمقراطية ». وإذا كان قد قبل أن يكون تدخل الدولة ضرورياً فى بعض الحالات، فإن البرنامج قد حدد ذلك: « منافسة إلى أقصى درجة، وتخطيط إلى الحد الضرورى». وكان الأمر فى واقع الأمر يتعلق فى هذه المحاولة بالتخلص من صورة إعتبرت على أنها فاتها الوقت ومخطئة لحزب عمال منفصل، وعمل صورة أخرى مكانها لحزب مفتوح للجميع، وبشكل خاص لهذه الطبقات المتوسطة التى كانت قد أفادت من عشر سنوات من الرخاء. وأصبح الشكل الأساسى لبرنامج باد جودسبرج فى آخر الأمر كما يلى: « من حزب للطبقة العاملة، أصبح الحزب الاشتراكى الديمقراطى حزباً للشعب».

وكخطوة أولى للسير صوب السلطة، أتبعوا مراجعة البرنامج بإختيار زعيم جديد، أكثر ديناميكية، وأكثر جدة، وأكثر سحراً كذلك عن أصحاب النظريات من السابقين ووقع الإختيار على عمدة برلين الغربية السابق، ويلى برانت Willy Brandt الذى إرتفع إلى رئاسة الحزب، وله من العمر ٥١ سنة

(فبراير ١٩٦٤) ، وكافوه بأن ينشط ، من أجل إنتخابات عام ١٩٦٥ ، حملة إنتخابية تتميز بالسحر . وفى أثناء ذلك الوقت ، تمكن الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، والذى كان قد إحتفظ بعدد كبير من الأعضاء (٧٥٠٫٠٠٠) من أن يغزو البلديات فى كل المدن الكبيرة ، وأن يأخذ إدارة عدد من مجالس الأقاليم ، مثل هيس ، وبريمن ، وهامبورج ، وساكس السفلى ، ومنطقة الراين ووستفاليا .

ولم تأت إنتخابات ١٩ سبتمبر ١٩٦٥ بالنجاح المطلوب . ذلك أن الحزب الاشتراكى الديمقراطى رغم حصوله على نسبة متزايدة من الأصوات المعطاة (٢٩٫٣ ٪) لم يتمكن من أن يعوض تأخره عن الإتحاد الديمقراطى المسيحى الذى كان قد حسن موقفه كذلك . ولم يتمكن من تجاوز أساس ٤٠ ٪ . ولقد أصاب القادة الاشتراكيين هبوط الهمة لفترة من الوقت ، ولكن كل شىء تم إنقاذه نتيجة لعدم قدرة المستشار إيرهارد على مواجهة ذلك التقلص الاقتصادى الذى هدد كل سياسته . واضطر المستشار الجديد ، كورت جورج كيسنجر Kurt Georg Kiesinger ، والذى كان يهتم كثيراً بألا يلقى على حزبه وحده عدم شعبية الإجراءات السريعة والقاسية ، إلى أن يلتفت عندئذ صوب الاشتراكيين الديمقراطيين لكى يعرض عليهم مشاركته فى السلطة وهذا الائتلاف الكبير (ديسمبر ١٩٦٦ — اكتوبر ١٩٦٩) أوصل ويلى برانت إلى نيابة المستشارية ، وكذلك إلى وزارة الخارجية ، وكارل شيلر Karl Schiller إلى وزارة الاقتصاد ، وهربرت فينر Herbert Wehner ، نائب رئيس الحزب ، والمحرك الرئيسى له ، من جانب الاشتراكيين ، فى الائتلاف ، إلى وزارة « شئون ألمانيا مجموعها » . وسيعطى الاشتراكيون الدليل على قدرتهم على الحكم وكان دخول الاشتراكيين الديمقراطيين إلى السلطة لأول مرة منذ الحرب يمثل منعطفاً هاماً فى تاريخ الجمهورية الإتحادية .

وكان عمل هذا الإئتلاف الكبير لا يجيب على كل الآمال، ولكن النتائج كان لا يمكن إهمالها . ففي الميدان الإقتصادى ، كانت سياسة « التحديد التوفيقة » لكارل شيلر ناجحة . ولم تتمكن نقابات العمال إلا أن توافق على تقليل مطالبها ، وبممارسة سياسة تركين مع الحكومة وكانت إستعادة الاوضاع الاقتصادية سريعة . وفى الداخل ، لم يكن التصويت على « تشريع إستثنائى » للقضاء على المظاهرات غير المسئولة والهياج عند المعارضة اليسارية الخارجة عن النطاق البرلمانى ، والتى كان يحركها إتحاد الطلاب الاشتراكيين الالمان S. D. S. ، تتفق مع ذوق ذلك القطاع من الشباب ولا المثقفين ، ولكنها حظيت بموافقة الاغلبية العظمى للحزب الاشتراكى الديمقراطى . ولكن التجديدات حدثت بالفعل فى نطاق السياسة الخارجية ، وتحت تأثير نائب المستشار . فباقامة (أو إعادة إقامة) العلاقات الدبلوماسية العادية مع رومانيا ، ثم مع يوجوسلافيا ، وبجعل الرأى العام يوافق على ضرورة القيام بإنفتاح « صوب الشرق » ، وبطرح مبدأ ضرورة أن تكون سياسة الاسترخاء شرطاً مسبقاً لكل تقدم فى أمور الوحدة ، نجح ويلى برانت فى خلق مناخ جديد .

فهل سيكون تكتيك هذا الائتلاف الكبير ذا فائدة لذلك الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى إستعاد شبابه ، وتجدد ، ووفق بين نفسه وبين ذلك المجتمع الذى نشأ من « المعجزة » الاقتصادية الألمانية ؟ لقد أعطت الإجابة على هذا السؤال إنتخابات ٢٨ سبتمبر ١٩٦٩ : تراجع بسيط للاتحاد المسيحى الديمقراطى C. D. U. (٤٦ ٪ من الاصوات)، وتقدم واضح للحزب الاشتراكى الديمقراطى (٤٣ ٪ من الاصوات) الذى سيسمح للرئيس ويلى برانت بالوصول إلى المستشارية وبتشكيل وزارة إئتلافية . لن تكون ، هذه المرة ، مع الشريك القديم ، ولكن مع الحزب الليبرالى . وهكذا تم الوصول إلى التناوب فى السلطة ،

وأصبح الجمهورية الإتحادية طريق برلمانى يعتمد على حزبين، وعلى الطريقة البريطانية .

وإستمرت الوزارة الائتلافية الاشتراكية — الليبرالية ، تحت إدارة شيلر وزير الإقتصاد ، فى السياسة الليبرالية التى كانت لسابقتها ، وأبعدت مشروع الإصلاح الاجتماعى الذى كان يخشاه ذلك الجزء المحافظ من ناخبيها . ودفعتها الازمات النقدية الدولية إلى أن تعويد تقييم (٢٤ أكتوبر ١٩٦٩) ثم إلى تعويم (مايو ١٩٧٠) تلك العملة القوية التى أصبحت المارك .

وكان المستشار ويلى برانت قد رغب فى التجديد فى السياسة الخارجية ، عن طريق محاولة « الانفتاح صوب الشرق » . وكان ترحيب الاتحاد السوفيتى ، وإعتراف ألمانيا بالحدود الغربية لبولندا قد سمحا بالتوقيع ، بعد مفاوضات صعبة ، على معاهدات موسكو (أغسطس) ووارسو (ديسمبر ١٩٧٠) ولقد اختارت المعارضة ، بقيادة زعيمها الجديد رينر بارزيل Rainer Barzel ، أن تهاجم المستشار على هذه الارضية ولكى يتخلص المستشار من الازمة البرلمانية التى أصبحت تهدد سياسته ، قرر أن يحل البوندستاج (٢٣ سبتمبر ١٩٧٢) . وأثبتت إنتخابات ١٩ نوفمبر أن الائتلاف الاشتراكى الليبرالى قد إحتفظ بثقة الناخبين .

وكانت مشكلة الاتجاه الاشتراكى فى الدول الاسكندنافية ، وأكثر من أى مكان آخر ، هى أن يوائم نفسه مع مجتمع الوفرة . وكان التقدم الاقتصادى لهذه الدول قد ظل سريعاً للغاية ، وعلى الاقل حتى قرب عام ١٩٦٥ ، ثم بدأت قلة السرعة تصبح ملموسة ، وبخاصة فى السويد . ولذلك فإن الدول الاسكندنافية قد ظلت ، خلال سنوات الستينيات ، دولاً ذات مستوى معيشة مرتفع . وكان للسويد أعلى مستوى معيشة فى أوربا (فى عام ١٩٦٧ كانت هناك

سيارة وجهاز تلفزيون لأقل من أربعة أشخاص ، وجهاز تليفون لكل إثنين)، وكانت الدانمرك تحتل المكان الثالث ، أما النرويج فإنها كانت أقل مشاركة، ولكن تقدمها كان ملحوظاً ، خاصة وأن زيادة إجمالى الإنتاج القومى كانت تزيد على ٥ ٪ فى العام . ولقد تمكنت فنلندا، من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ ، من أن تزيد إجمالى إنتاجها بنسبة ٤٠ ٪ .

وكانت كل الدول الاسكندنافية، وحتى فى سنوات الستينيات، تحكمها أحزاب إشتراكية . وكان ذلك باستثناء فنلندا ، التى كان النفوذ الثقيل للاتحاد السوفيتى يخيم عليها ولما كان الأعداء الأكثر تصميماً للشيوعية هم الاشتراكيون الديمقراطيون، فإن هؤلاء قد أبعدوا عن الحكومة ، وفى صالح « الاحزاب البورجوازية » (وزارات سوكسلاينين Sukselainen ، وكرجالاينين Karjalainen ، وفيرولايين Verolainen) ولم يحدث إلا فى شهر أغسطس ١٩٦٦ أن سمح إنتصار الاشتراكيين فى الإنتخابات بتشكيل حكومة إئتلافية برئاسة باسيو Paasio الاشتراكى الديمقراطى . وأظهرت إنتخابات شهر مارس ١٩٧٠ دفعة من جمهور الناخبين صوب اليمين ، وأنهت تجربة « الاغلبية الإشتراكية » (الإشتراكيون - الديمقراطيون ، والشيوعيون) .

ومع وزارة هانسن Hansen فى الدانمرك ، ووزارة جرهاردسن Gerhardsen فى النرويج ، ووزارة إيرلاندر Erlander فى السويد ، كان تفوق الاشتراكيين الديمقراطيين مضموناً منذ وقت طويل ، وكان تطبيق سياسة دولة الرخاء معهم يعتبر كنموذج وكان « النموذج السويدى » ، مثلا ، لا يمكن الطعن فيه ، فى ميدان الصحة العامة (أمل فى الحياة لـ ٧٢ عام الرجال، ولـ ٧٦ عام النساء)، وحماية الشيخوخة ، والأمان الإجتماعى ، وحتى فى الاستقرار السياسى (فمنذ عام

١٩٣٢ حتى عام ١٩٦٩ لم تعرف السويد إلا رئيسين للوزراء هانسون Hanson، وايرلاندر) :

ومع ذلك فإن سياسة دولة الرخاء لم تنجح فى السيطرة على إتجاهات التضخم التى زادت منها حالة الرخاء فالواقع أنه قد إختفت البطالة، بل وصل الحال حتى إلى نقص الأيدى العاملة فى بعض القطاعات، الأمر الذى أدى إلى إرتفاع سريع جداً للاجور، تلته زيادة مبالغ فيها فى الطلب الداخلى، وكان على الاتجاه الاشتراكى الاسكندنافى، من أجل العمل ضد التضخم، أن يضع سياسة للاشراف على الاستثمارات، وتوجيه الأسعار، الأمر الذى كان الرأى العام لا يتقبله، والذى ظهر فى آخر الأمر على أنه بدون فاعلية . ووصل الأمر إلى ظهور حالة ضيق، عبروا عنها بفقد أنفاس الاشتراكيين الديمقراطيين، فى الدول الثلاث .

ففى النرويج، أولا منذ إنتخابات ١١ سبتمبر ١٩٦١، لم يحصل «العمال» برئاسة جرهاردسن إلا على ٧٤ مقعداً (بدلا من ٧٨ فى عام ١٩٥٧) من ١٥٠ مقعداً، وفقدوا الأغلبية المطلقة . وظلت الوزارة فى مكانها، ولكنها عرفت لحظات فى غاية الصعوبة. وسجلت إنتخابات ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ هزيمة واضحة هذه المرة «للعمال» الذين حصلوا على ٤٣ ٪ من الأصوات. ولم يتمكنوا من الحصول إلا على ٦٨ مقعداً وعندئذ قام بير بورتون Per Borton زعيم الحزب الزراعى، بتشكيل وزارة إئتلافية من «الأحزاب البورجوازية» الأربعة، ومارس سياسة إجتماعية قريبة من سياسة جرهاردسن، وظل فى السلطة حتى شهر مارس ١٩٧١ . وبعد أن إنقسمت الوزارة على نفسها بشأن موضوع دخول النرويج إلى السوق المشتركة، إضطرت هذه الوزارة الائتلافية إلى الإستقالة، الأمر الذى سمح للرئيس الجديد للحزب الاشتراكى الديمقراطى تريجفى براتيللى Trygve Bratelli بتشكيل حكومة إشتراكية متجانسة، ولكنها لا تحظى إلا بتأييد أقلية .

وفى الدانمرك ، كان ضعف الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى قد ظهر وقت الانتخابات التشريعية فى شهر سبتمبر ١٩٦٤ ، وتأكد فى إنتخابات عام ١٩٦٦، حيث فقد الحزب سبعة مقاعد فى صالح مجموعة إنشقت من أقصى اليسار . وبعد عامين آخرين ، فقد الاشتراكيون الديمقراطيون ستة مقاعد جديدة، واضطروا إلى ترك السلطة إلى وزارة ائتلافية رأسها هيلمر بونسجارد Hilmar Baunsgaard رئيس الحزب الراديكالى . وجاءت الانتخابات المقدمة فى شهر سبتمبر ١٩٧١ لكى تؤدى إلى تقسيم شبه متساو لمقاعد البرلمان بين اليمين وبين اليسار، وتمكن أوتو كراج Otto Krag الذى شكل حكومة أقلية من الاشتراكيين الديمقراطيين من أن يعود إلى السلطة .

وفى السويد ، واجه الحزب الاشتراكى الديمقراطى تراجعاً أولياً فى إنتخابات ٢ سبتمبر ١٩٦٤ . وكان تراجعاً معتدلا لم يهدد وجود وزارة إيرلاندر . ولكن الانتخابات البلدية والاقليمية فى ١٨ سبتمبر ١٩٦٦ أثارت القلق ؛ فلم يحصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى إلا على ٤٣٫٪ من الاصوات مقابل ٥١٫٪ منذ أربع سنوات ، وأصابته خسائر كبيرة فى المدن . وظاهرة أشد إثارة للقلق كانت تتمثل فى أنه المرة الاولى ، قدمت أحزاب المعارضة ، والمعروفة باسم « الأحزاب البورجوازية » فى هذه الانتخابات برنامجاً مشتركاً تحت عنوان « تجمعات الوسط » ، ومع ذلك ، فإن الانتخابات التشريعية التى وقعت فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٨ قد أعطت للحزب الاشتراكى الديمقراطى، والذى حصل على ٥١٫٪ من الاصوات ، فترة راحة قصيرة. وكان خلف تاج إيرلاندر Tage Erlander (والذى إنسحب بإختياره، وبعد أن مارس رئاسة الوزراء لمدة ٢٣ سنة) وهو أولوف بالم Olof Palme لم يتمكن من الإفادة من الإصلاح الدستورى (إلغاء المجلس الثانى) والإصلاح الإنتخابى الذي كان يهدف القضاء

على الأحزاب الصغيرة . والواقع أن إنتخابات ٢٠ سبتمبر ١٩٧٠ سجلت تراجعاً واضحاً للاشتراكيين الديمقراطيين الذين ، مع ٤٥ ٪ فقط من الاصوات ، لم يتمكنوا إلا من الحصول على ١٦٣ مقعداً من ٢٥٠ . وتمكن بالم من أن يشكل وزارة متجانسة ، ولكنها لا تستند إلا إلى أقلية ، وكان بقاؤها يعتمد على تأييد ١٧ نائباً شيوعياً .

وكان تراجع الإتجاه الاشتراكي فى الدول الاسكندنافية يرجع إلى ظاهرتين متناقضتين فمن ناحية ، زيادة قوة يسار متطرف تكون إما بشيوعيين كما حدث فى السويد (كان إنحراف الحزب الشيوعى الرسمى صوب اليمين قد تسبب حتى فى ميلاد تشكيل ماركسى - لينينى فى عام ١٩٦٧)، وإما بانشقاق فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى (« الحزب الاشتراكى للشعب » فى النرويج ، « والحزب الاشتراكى الشعبى » فى الدانمرك ، والذى ضعف نفسه نتيجة لتكوين « يسار إشتراكى » فى عام ١٩٦٧) . ومن ناحية أخرى ، تجديد « الأحزاب البورجوازية » ، أو على الأقل البعض من بينها ، مثل الحزب الزراعى فى النرويج ، والحزب الراديكالى فى الدانمرك ، وحزب الوسط فى السويد . وحين نجحت هذه الأحزاب ، سواء فى تقديم برنامج مشترك ، أو فى تنسيق حملاتها الانتخابية ، بطريقة تعرض على الناخبين بديلا شاملا للأحزاب الموجودة فى السلطة ، سجلت تقدماً واضحاً . وكان فقدان النفس للاتجاهات الإشتراكية ، والذى كان واضحاً فى كل الدول الاسكندنافية ، يرجع فى الواقع ، إلى أن « دولة الرخاء » التى كانت تدخل فى برامج كل الأحزاب ، لم يعد لها تأثير وفقدت قوة إغرائها .

ولقد إستدار كل القادة صوب السوق المشتركة ، لكى يحاولوا العثور على علاج لذلك الركود الإقتصادى ، والتزايد البطالة فى سنوات السبعينيات . وبعد مناقشات طويلة ، تخلى أولوف بالم ، بالنسبة للسويد ، عن هذا الحل (مارس

١٩٧١) ، ولكن حكومات النرويج والدانمرك قررتا تقديم مشروع الانضمام، الذى وجهوه إلى الدول الست ، وإخضاعه لعملية إستفتاء وفى الوقت الذى رفضه فيه الناخبون النرويجيون بأغلبية بسيطة (سبتمبر ١٩٠٢) ، وافق عليه الناخبون الدانمركيون ، فى ٢ أكتوبر . وأصبح إنضمام الدانمرك للسوق المشتركة فعلياً منذ أول يناير ١٩٧٣ .

وكانت صعوبات الإتجاه الاشتراكى فى إيطاليا ، هى صعوبات « الانفتاح صوب اليسار » ، والذى بعد المفاتحة الأولى لوزارة فانفانى Fanfani فى شهر يوليو ١٩٥٨ ، والفترة التمهيدية لمدة الخمس سنوات التالية ، لم يتحقق إلا فى وزارة ألدومورو Aldo Moro الأولى، والتى تشكلت فى ٥ ديسمبر ١٩٦٣ . وضمت الوزارة ستة عشر وزيراً ديمقراطياً مسيحياً ، وستة وزراء اشتراكيين ، من الحزب الاشتراكى الايطالى (ومنهم نينى ، الذى أصبح نائباً لرئيس الوزراء) وثلاثة من الحزب الاشتراكى الديمقراطى الإيطالى (ومنهم ساراجات وزير الخارجية) ، وأحد الجمهوريين . وكان الحزب الاشتراكى الايطالى قد وافق على فكرة المشاركة فى الحكومة ، فى مؤتمر روما ، فى شهر أكتوبر ١٩٦٣ ، وبرر نينى ذلك بقوله : « إن الأمر لا يتعلق بتحالف سياسى عام .... إنه يتعلق بإتفاق محدود فى أهدافه من أجل .... السماح بحالة من الأمن الديمقراطى » .

والواقع أن الانفتاح صوب اليسار كان عملية قامت بها قيادات الأحزاب ودون أن يكون الرأى العام الإيطالى قد شعر بأهميتها . ولهذا السبب ، فإن التجربة كانت هشة ، وتعرضت فى كل لحظة لتغيير مواجهة من جانب بعض الشخصيات السياسية . وهكذا فإنه ، وتحت قيادة فيكيتى Vecchieti قام، الجناح اليسارى فى الحزب الاشتراكى الإيطالى .P. S. I بمهاجمة سياسة نينى ، وألف ، فى ١٢ يناير ١٩٦٤ ، الحزب الاشتراكى الإيطالى لوحدة البروليتاريا

P. S. I. U. P. ، وأنه ،من جانب الديمقراطية المسيحية،لم تؤد ترددات فانفانى إلى تدعيم الوفاق .

وكانت الأوقات الأولى للانفتاح صوب اليسار صعبة . واصطدمت الحكومة الجديدة بسرعة تقريباً بمجموعة من الأزمات الإقتصادية ، متمثلة فى التضخم ، وعجز مثير للقلق فى الميزان التجارى ، وزيادة فى البطالة . واضطرت الحكومة إلى وضع خطة للتثبيت كانت شديدة وغير محبوبة . ولكن من حسن حظ هذه الحكومة أنه سرعان ما عادت الصيغة الإقتصادية إلى ما كانت عليه ، وعرفت إيطاليا منذ عام١٩٦٥ حتى عام١٩٦٩، توسعاً واضحاً فى شبه استقرار الأسعار ، وفى توازن المبادلات الخارجية .

وكان فى وسع عامل آخر أن يدعم الانفتاح صوب اليسار: إعادة التوحيد الاشتراكى التى تمت فى ٣٠ أكتوبر ١٩٦٦ بين الحزب الاشتراكى الايطالى P.S.I. ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى الايطالى P.S.D.I. . وبدا أن الحزب الاشتراكى الموحد يمكنه أن يقدم للرأى العام مركز إستقطاب قادر على التنافس مع الحزب الشيوعى أو مع الديمقراطية المسيحية .

ولكن الانتخابات التشريعية فى شهر مايو ١٩٦٨ لم تؤكد هذا الأمل . ففى الوقت الذى كانت فيه الديمقراطية المسيحيه ، مع ٢٦٦ مقعداً، (من ٦٣٠) و ٣٩٫٠٪ من الأصوات،قد تحسن مركزها ، لم يحصل الحزب الاشتراكى الموحد إلا على ١٤٫٥ ٪ من الأصوات ، وعلى ٩١ مقعداً . وكان بعض الناخبين الاشتراكيين قد تخلوا عنه ، وصوتوا فى صالح الحزب الاشتراكى الايطالى لوحدة البروليتاريا P. S. I. U. P. (٤٫٥ ٪ من الأصوات) ، وحتى فى صالح الحزب الشيوعى نفسه الذى أصبح، مع ٢٧٪ من الأصوات (مقابل ٢٥٪ فى عام ١٩٦٣) أقوى حزب من بين الأحزاب الشيوعية فى الغرب . وبأخذ

هذا الدرس من الانتخابات ، رفض الاشتراكيون أن يستمروا فى المشاركة فى الحكومة ، وتسببوا بذلك فى سقوط وزارة الدو مورو . وسوف تدخل الحياة السياسية الإيطالية فى فترة هياج ، ستنتهى ، فى عام ١٩٦٩ ، « بالخريف الساخن » وشبه سيطرة النقابات على السلطة .

وهكذا فإن الانفتاح صوب اليسار لم ينجح فى هز الرأى العام، وفى تحريك مدى إمكانيات الأحزاب . وعلى مستوى النخبة السياسية نفسها ، لم يتمكن من أن يعدل من العادات القديمة، والمعارضات التقليدية ولقد رأينا ذلك بوضوح وقت الانتخابات الرئاسية فى شهر ديسمبر ١٩٦٤ .فلقد كان الرئيس ساراجات هو منتخب إئتلاف يصل حتى اليسار المتطرف والذى كان بالفعل قد عمل على إحداث إنشقاقات فى وسط اليسار . وكان النواب والشيوخ قد إنقسموا إلى كتلتين ، الأمر الذى كان المراقبون، بقوة العادة ، قد وصفوها «بكتل طبيعية» .

وكان الانفتاح صوب اليسار للديمقراطية المسيحية صوب الاشتراكيين النينيين بطبيعة الحال ، وبالنسبة لمن كان قد وافق عليه ، هو إنفتاح صوب اليمين ، بمعنى الموافقة على نوع من الاشتراكية الحكومية . ولم تعط التجربة نتائج جيدة . من جانب ، لأن الديمقراطية المسيحية لم تعتبر هذا الانفتاح أبداً إلا على أنه مناورة ، ضرورية من أجل ضمان أغلبية برلمانية فى وقت صعب ، ولكن دون الاشتراك فيما هو أبعد من برنامج مؤقت للحكومة محدود للغاية فى أهدافه . ولذلك فإنه ليس مثيراً للدهشة أن يكون عمل حكومة مورو، فى هذه الظروف ، ضعيفاً للغاية . ومن جانب آخـــر ، لأن الاشتراكيين الذين اشتركوا فى هذه المغامرة لم يكونوا يرغبون فى أن يختاروا بصراحة بين الاشتراك فى حكومة وبين ميزات المعارضة ، وعلى الأقل من الناحية النظرية . فالاتجاه إلى الناخبين ، مكررين الخيالات القديمة والألفاظ الثورية ، وفى نفس

الوقت طالبين اليوم الموافقة على مبدأ التكتل مع أحزاب الوسط، لم يكن يبدو على أنه يمثل تمازجاً كاملا . وكانت نتائج الانتخابات. بما فى ذلك الانتخابات التشريعية التى وقعت قبل وقتها ، فى ٧ — ٨ مايو ١٩٧٢ ، والتى تميـــزت بانزلاق بسيط صوب اليمين ، تتجاوب مع هذه السلبية .

٤ ـ الدكتاتوريات فى أيبيريا :ـ

على العكس من دول أوربا الغربية الأخرى، بدت دول شبه الجزيرة الأيبيرية على أنها لم تخضع أبداً لعملية التغيير . فكان هناك أربعون عاماً من دكتاتورية سالازار Salazar فى البرتغال ، وخمسة وثلاثون عاماً من دكتاتورية فرانكو Franco فى إسبانيا،وكان تقارب الأشكال السياسية يبدو على أنه التقليد الأكثر وضوحاً فى هذه الحقيقة . وأكثر من أى دولة أخرى ظهرت برتغال سالازار، والتى كانت نظريتها مبنيه على إحترام التقاليد ، على أنها بلاد عدم التحرك .

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت البرتغال ، والتى كانت قد نجحت فى الاحتفاظ بحيادها ، وحتى فى أن عرضت إعطاء ضمانات للحلفاء بالسماح لهم باقامة قواعد فى جزر آزور (الخالدات) تتمتع بامكانيات خاصة . فكانت علاقاتها القديمة للغاية مع بريطانيا العظمى ، أولا ، هى التى تعطيها حامياً فى معسكر الديمقراطيات ؛ وكان هناك موقعها الجغرافى على المحيط الأطلسى ، والذى سيسمح لها، فى بضع سنوات، بالدخول إلى منظمة حلف شمال الأطلنطى O. T. A. N. (١٩٤٩) ثم فى هيئة الامم المتحدة (١٩٥٦) ؛ وثبات قيمة عملتها ، والتى كان سالازار قد عمل بصبر من أجل إعادة قيمتها لهـــا ونتيجة لسياسة تقشف فى الميزانية إلى آخر درجة ممكنة .

وكانت الحالة السياسية تعتبر ، من وجهة نظر خاصة ، على أنها جيدة : فكان

يمكن تعريف النظام على أنه دكتاتوري منتظم في انتخاباته التي كان أنصار رئيس المجلس ينجحون فيها بطريقة منتظمة . ففي الانتخابات التشريعية في عام ١٩٤٥ وفي عام ١٩٤٩ ، وفي الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٤٩ ، ثم عند وفاة الرئيس كارمونا Carmona في عام ١٩٥١ ، كان أعداء سالازار ، بعد محاولتهم مواجهة جمهور الناخبين ، يحصلون في كل مرة على فقدان آمالهم ، في مواجهة العقبات التي كانوا يلاقونها ، وكانوا يقنعون بعملية مقاطعة غير فعالة . والواقع أن المعارضة لم تكن تثير سوى إهتمام مجموعات صغيرة من المثقفين أو العسكريين ، ولكنها كانت لا تمس تلك الجماهير التي استمرت في أن تنظر إلى سالازار على أنه الذي عمل على إعادة النظام ، وأنه الذي يضمن الهدوء .

ولم تظهر الصعوبات الأولى إلا عند نهـــاية سنوات الخمسينيات . أولا صعوبات من نوع سياسي ، التي ظهرت حول الانتخابات الرئاسية في شهر يونيو ١٩٥٨ . وكان سالازار قد أبعد الرئيس الذي إنتهت مدته ، وهو الجنرال لوبيز Lopez ، من أجل تقديم الاميرال توماس Tomas كمرشح رسمي ؛ وانسحب منافسان معتدلان ، كما هي العادة ، قبل الانتخابات ، ولكن مرشح ثالث تجرأ على البقاء حتى النهاية . وبدأت الحملة الانتخابية لهذا الأخير ، وهو الجنرال دلجادو Delgado ، على أنها توقظ الناخبين ؛ ووقعت أحداثا عديدة ، ورغم الدعاية الرسمية ، والضغوط الحكومية ، حصل دلجادو على مايقرب من ربع الأصوات ، وبدون شك أكثر من ذلك بكثير ، إذا ما نظرنا إلى التزييف في عملية الانتخابات . وبعد بضعة أشهر ، رأى الجنرال دلجادو أن أمنه لم يعد مضمونا ، فقرر نفي نفسه وفي يوم ١٢ مارس ١٩٥٩ ، تم القضاء في لشبونة على محـاولة إنتفاضة وفي نفس الوقت ، قام سالازار بتعديل الدستور من أجل أن يسحب من جماهير الناخبين حق إنتخاب رئيس الجمهورية ويضعه في

أيدى مجموعة صغيرة تتكون من مندوبين عن المجلسين . وفى ٢٣ يناير ١٩٦١، قامت مجموعة من المنفيين بقيادة الكابتن جالفاو Galvao بالاستيلاء ، فى البحر ، على إحدى سفن الركاب البرتغالية ، سانتا ماريا ، وسلمتها للسلطات البرازيلية، لجذب إنتباه الرأى العام العالمى إلى الشئون البرتغالية. وأخيراً ، وفى أول يناير ١٩٦٢ ، قامت إنتفاضة عسكرية فى بجة ، وتم كبتها بسرعة .

وهذه الأزمة السياسية حدثت فى نفس الوقت الذى وقعت فيه أزمة الامبراطورية الاستعمارية ، والتى تميزت فى شهر مارس ١٩٦١ بنشوب ثورة الوطنيين فى أنجولا ، وفى شهر ديسمبر باحتلال القوات الهندية لجاو ، ثم بالاضطرابات التى نشأت فى غينيا وفى موزمبيق . ومست ثورة المستعمرات سالازار بشكل مباشر ، خاصة وانه لم يكف عن تمجيد المزايا الخاصة بادخال الاستعمار والتى يتميز بها مواطنيه، وكذلك عدم تأثرهم بروح التفرقة العنصرية. وكان قد إقترح، من أجل تبرير رفضه للاصلاحات فى الامبراطورية، والإدماج الرسمى للأقاليم الاستعمارية مع المقاطعات البرتغالية ، إنشاء مجموعة برتغالية — برازيلية تستند إلى إفريقية البرتغالية، وتؤسس على مجتمعات من شعوب متعددة . وكانت خرافة ، تبرأت منها تماماً البرازيل، ولم ينتج عنها سوى تحميل إقتصاد ومالية البرتغال أعباء ثقيلة نتيجة لحروب إستعمارية .

وعادت الصعوبات الإقتصادية إلى الرفض العنيد الذى واجه به سالازار الافكار الحديثة ، وإلى حلمه بالاحتفاظ بمجتمع لوقت سابق ، أغلبيته من الفلاحين . وإذا كان قد وافق على أن يضحى من أجل وضع موضة التخطيط ، فإنه لم يبد على أنه بذل طاقة كبيرة من أجل الوصول إلى أهداف محددة . فلقد رأيناه يعمل من أجل مشروع الرى ، ومشروع تقسيم المساحات الكبيرة للغاية من الملكيات الزراعية ، والتى كانت قد أهملت بالفعل فى أثناء الوقت . ومع ذلك فإن إجمالى الإنتاج القومى قد زاد بنسبة ٢٧٪ خلال

الخطة الأولى لست سنوات (١٩٥٣ — ١٩٥٨)، وبنسبة ٤٤ ٪ خلال الخطة الثانية (١٩٥٩ — ١٩٦٤) . وهذه الزيادة ، والتى كانت أكثر أهمية بالنسبة للتجارة، والخدمات ، وأقل درجة بالنسبة للصناعة، نتج عنها زيادة خطورة عدم التوازن بين لشبونة ومنطقتها ، من ناحية ، وبين بقية البلاد، وحيث ظل مستوى المعيشة هو الأكثر إنخفاضاً فى أوربا ، بعد ألبانيا ، من ناحية أخرى .

وشهدت سنوات الستينيات نمو ظاهرتين مثيرتين للقلق بالنسبة لبرتغال سالازار : النمو شبه التلقائى للسياحة ، الذى كان يمثل ضرر عرض ، وأمام شعوب متخلفة، لشعوب مستوى معيشة مرتفع نسبياً، وسلوك لا يزال غير معروف؛ والهجرة ، والتى غالباً ما تكون سرية ، للشبان صوب الدول الغربية المصنعة . وهذا الانفتاح للبرتغال صوب الخارج كان رفضاً لكل سياسة الديكتاتور .

وكان المرض المفاجىء والأخير لسالازار (سبتمبر ١٩٦٨) قد فتح فجأة فترة ما بعد سالازار . وبعد تعيين الدكتور مارشيلو كايتانو Dr. Marcelo Caetano رئيساً للوزراء فى ٢٦ سبتمبر ، أفاد من حكم مسبوق عليه من جانب الليبراليين . وسيقوم ، بحذر كبير ، بعملية فك الأربطة عن هذه الدولة التى كانت « محنطة » .

وفى إسبانيا ، ظهر نظام فرانكو ، بعد نهاية الحرب ، على أنه مهدد : فكان سقوط الدكتاتورين اللذان كانا قد ساعداه على كسب الحرب الأهلية قد بدأ على أنه مقدمة لاختفائه . ولكن عدم توفيق ، وتطرف الدول (تحدثوا عن تدخل مسلح فيما وراء البرانس) ، أثار الشعور العام ، وأسهم فى تجميع الرأى العام الاسبانى حول الكاوديو . وعمل على تجميع حتى كل المحافظين الذين كانوا يخشون من عودة الفوضى التى قد تترتب على تدخل القوات المنتصرة . ولذلك فانه يمكننا أن نقول أن شعبية النظام قد بلغت قمتها من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨ .

وكانت دعائم نظام فرانكـــو فى ذلك الوقت هى الجيش ، والكنيسة مع الغالبية العظمى للكاثوليك ، وكبار ملاك الأراضى ، والأوساط الصناعية والمالية وكذلك جمهور كبير من الحرفيين والتجار وصغار المقاولين فى المنطقة الجمهورية السابقة ، والذين كانوا قد أساءوا معاملتهم أثنـاء فترة الحرب . ومن الناحية السياسية ، كان فى وسع النظام أن يعتمد على الفلانجيين ، والملكيين ، وأنصار دون كارلوس . وكانت سياسة الجنرال فرانكو هى أن يلعب على معارضات هذه الاتجاهات المختلفة ، وبشكل لا يسمح لأى من بينها بأن تسيطر فى نفس الوقت الذى يحاول فيه ، حتى من ناحية الشكل ، أن يعمل على زيادة درجة ليبيرالية دكتاتوريته .

وأصدر ، منذ عام ١٩٤٥ نوعاً من إعلان الحقوق ، الذى إدعى إعادة معظم الحريات المدنية ؛ وبعد عامين ، جعل أحد الاستفتاءات يصدق على قانون وراثة عرش إسبانيا على أنها مملكة ، يقوم هو بالوصاية عليهـا ، ويحتفظاً لنفسه بحـق تعيين خلفاً له . وكانت إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحـدة (التوقيع فى عام ١٩٥٣ على معاهدة معونة إقتصادية وتعاون عسكرى) تمثل نوعاً من الاعتراف بالنظام من جانب الدول الأجنبيـة ، وذلك فى نفس الوقت الذى تراجع فيه ، فى الداخل ، نفوذ الفلانج . الأمر الذى أدى إلى أن يحاول نظام فرانكو أن يظهر نفسه فى سنوات الخمسينيات ، على أنه نظام سلطوى ، معاد للشيوعية ، ولكنه غير فاشيستى ، وليس عقائدياً ولكنه نفعياً ، ومشغول فقط بعظمة إسبانيـا وبمصير أبنائها . ومع ذلك فمع مرور السنوات فقدت موضوعات الدعاية هذه فاعليتها : فلقد أثرت فى الأجيال التى كانت قد عرفت الحـرب الأهلية ، ولـكنها تركت الشباب دون أن تتمكن من التأثير عليهم .

وستزداد عملية استهلاك النظام ، كنتيجـة لمجرد قانون حيـوى ، مع ذلك

التغيير الإقتصادى والإجتماعى الحقيقى الذى ستشهده إسبانيا فى سنوات الخمسينيات وسنوات الستينيات .

وعند نهاية الحرب الأهلية ، كان أساس الإقتصـاد الأسبانى لا يزال هو الزراعة ولكن نظام فرانكو ، والذى كان مشغولا قبل أى شيء آخر ، بضمان تأمين تموين الأهالى ، لم يجرؤ على الإقتراب من المشكلات الكبيرة المتعلقة بالملكية وبالإستثمار . وبعد ربع قرن من نهاية الحرب الأهلية ، ظل بنيان الملكية هو نفس ما كان عليه فى مطالع هذا القرن . فكان ٦٥٪ من الملاك يملكون مايقل عن ٧٪ من الأراضى ، و ٢٪ من الملاك يملكون مايزيد على النصف. أما فيما يتعلق بنصيب الاستثمارات الزراعية فى مجموع الاستثمارات ، فإنه لم يكن سوى ٧٪ فى عام ١٩٤٥ ، ٨٪ فى عام ١٩٥١ ، و ١٣٪ فى عام ١٩٥٤ ؛ وكان التقـدم الوحيد الملحوظ يتمثل فى بضع محققات من أجل الرى ، ومجهود أكثر أهمية من أجل إعادة التشجير . حتى أصبحت الزراعة الإسبانيـة من بين أقل الزراعات انتاجية فى أوربا ، وحتى فى عام ١٩٥٥ كان نصيب الفرد من الإنتاج قـد زاد بالكاد عن مستوى عام ١٩٤٠

وكانت نتيجة هذا الركود أن قام الفلاحون ، الذين ثبتت عزائمهم ، بترك الريف فى جماعات ، وذهبوا إلى المدن وكان سكان الريف الذكـور يصلون الى ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ فرد فى عام ١٩٤٠ ، والى ٤٫٨٠٠٫٠٠٠ فى عام ١٩٥٠ ؛ وبعد عشر سنوات لم يكن هناك ما يزيد على أربعة ملايين منهم ثم ٣٫٢٥٠٫٠٠٠ فى عام ١٩٦٤ ، ثم ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ فقط فى عام ١٩٧٠ . وهكذا هبطت نسبة الفلاحين فى مجموع الأهالى المنتجين من ٥٥٪ فى عام ١٩٤٠ ، الى ٢٧٪ فى عام ١٩٧٠ .

وكان توافد هذه الكتل من الفلاحين يعطى الصناعة أيدى عاملة ضخمة ،

ومن نوعية جيدة فوق ذلك . وهذا العامل ، باضافته الى مجهود الاستثمارات التى قامت به الدولة ، ومع رأس المـــال الخاص ، يشرح ذلك النمو الواضح للصناعة الإسبانية إبتداء من عام ١٩٥٠ . نمو صحبة تضخم كبير (من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٩ تضاعف معدل الاسعار بنسبة ١ر٢) وعدم توازن فى المبادلات التجارية ، حتى أن أسبانيا ظهرت ، رغم الموارد المتزايدة من السياحة والمعونة الإقتصادية الأمريكية ، على أنها على حافة الإفلاس . وطلبت الحكومة الإسبانية معونة بنك النقد الدولى ، الذى لم يمنحها لها إلا بشروط خاصة . وتم تطبيق هذه الشروط عن طريق التخلى عن التوجيه الإقتصـادى ، ووضع خطة من أجل الاستقرار (يوليو ١٩٥٨) وتخفيض قيمة البيزيته . ولإسبانيا ، التى دخلت إلى المجموعة الاوربية الإقتصادية ، زادت من مرونة مراقبة الأسعار ، وسمحت باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى المشروعات الإسبانية ، وحررت نصف تجارتها الخارجية .

وكانت هذه الإجراءات تمثل نجاحاً ملحوظاً . فلقد تمكنوا من كبت التضخم لفترة سنوات طويلة ، ومن اعادة التوازن الى الميزانية ، وأخذ الترسيع سرعة واضحة بنوع خاص . وبدا أن معدلات نمو الدخل القومى من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٦ ، قد وصلت الى ١٣٨ ٪ أى أكثر من المعدلات اليابانية (١٢٨٪) وتقرب من ضعف معدلات دول السوق المشتركة (٧١٪) . وهذا التقدم كان قد أصبح ممكناً نتيجة لوضعهم ، فى عام ١٩٦٣ ، خطة أربع سنوات للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، والتى عهدوا بتطبيقها لرجل الإقتصاد لوريانو لوبيز رودو Laureano Lopez Rodo ، والذى حصل على مرتبة وزير .

وكانت النتائج الإجتماعية لهذا التحرك الإقتصادى لإسبانيا عديدة . فأولا تغيرات هامة فى بنيان الأهالى العاملـين ، مع تراجع للقطاع الزراعى ، وتقـدم

للقطاع الصناعى (٣٩٪ فى عام ١٩٦٨) وخاصة فى تضاعف ، من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٦٤ ، لعدد العمال ، وزيادة عدد التقنيين ، والمستخدمين ، والكادرات والموظفين وعمال الخدمة وبعد ذلك ، زيادة خطورة الفوارق بين المناطق ، فالمناطق الزراعية تماماً غرقت فى الفقر ، مع مستوى معيشة يمكن مقارنته بمستوى المعيشة فى بلاد الشرق الأدنى ، بينما وصلت الأقاليم المصنعة مثل بسكاى وجيبوزكوا الى مستوى المعيشة الفرنسية المتوسطة . ولقد طرح إنشاء مناطق صناعية قوية فى مدن مثل قادس ، وهيلبا ، وسرياقوسة ، وبيجو ، ولاكورون وبرغوش وخاصة فى بلد الوليد ، مشكلات بشأن إسكان العمال ، التى حاولت الحكومة أن تجد حلا لها عن طريق منح قروض هامة . وأخيراً ، ومع ارتفاع مستوى المعيشة ، أصبح من السهل تقليل نسبة وفيات الأطفال ، ودفع نسبة الأمية الى حد كبير ، والتوسع فى التعليم المهنى .

وللمجتمع الجديد ، كانت هناك سياسة جديدة . فمنذ عام ١٩٥٧ ؛ وهو الوقت الذى دخل فيه وزراء تقنيون الى الحكومة ، حاول النظام أن يكتسب ، ودون أن يغضب القوى التقليدية التى كانت تؤيده ، عملاء جدد . وإعادة التشكيل الوزارى ، فى شهر يوليو ١٩٦٢ ، علاوة على أنه انشأ منصب نائب رئيس الحكومة ، فإن الكابتن جنرال مونيوز جرانديس Munoz Grandes الذى بدا بهذا الشكل أنه كمرشح ممكن لخلافة فرانكو ، قد عمل على إدخال الى الوزارة رجال شبان معروفين بتفتحهم للآراء الجديدة ، مثل مانويل فراجا إيريبارن Manuel Fraga Iribarne وأدى إصدار قانون ١٨ مارس ١٩٦٦ الى إلغاء الرقابة ، وإن كان قد إحتفظ بالمصادرة الإدارية ؛ وأعطى القانون الأساسى ، الذى قدم للكورتيز فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٦ ، وتمت الموافقة عليه باستفتاء فى ١٤ ديسمبر ، للبلاد مؤسسات أكثر ليبرالية . وكان الأمر يتعلق

بصورة كسب طبقات وسطى جديدة فى المدن ، كانت التنمية الإقتصادية تدعمها باستمرار . ويبدا أن النظام قد تخلى عن محاولة إقناع القطاعات المضحى بها، مثل العمال اليوميين فى الزراعة ، والعمال غير المتخصصين .

وكانت هذه الأوساط ، وبخاصة الأخيرة منها ، تمثل أرضاً خصبة بالنسبة لنمو قوى المعارضة . ولقد مست حركات الإضراب الكبرى فى ربيع ١٩٥٨ وربيع ١٩٦٢ آلافا كثيرة من العمال . ويبدو أن هذه الاضرابات قد حركتها القوى السياسية القديمة للمعارضة الجمهورية ، والمليئة بالخصومات الداخلية بين المعتدلين ، والاشتراكيين والفوضويين ، والشيوعيين ، بدرجة أقل مما قامت به المعارضة السرية للجان العمال ذات الميول الشيوعية ، والحركات الكاثوليكية المتصالحة ، وحتى الفلانجيين المعارضين . وإلى جانب هياج العمال ، كان رفض الطلاب قد أصبح شكلا رئيسياً من أشكال المعارضة الجديدة . وكانوا متأثرين باليساريين ، وأصبحوا عنيفين بنوع خاص ابتداء من عام ١٩٦٥ ، وخطيرين فى أعوام ١٩٦٨ — ١٩٦٩ . ولكن الانقسامات الداخلية ، وعدم الواقعية لهؤلاء المحرضين أثارت قلق الأوساط ذات المصالح ، والتى خرج منها هؤلاء الطلاب الرافضون . وبشكل عام ، فيبدو أن الراديكالية المتزايدة لمعظم التنظيمات السياسية السرية قد أبعدت جمهور الاسبانيين ، والذى كانت عدم رغبته فى السياسة ، وحذره ، قد لفتت أنظار كل المراقبين .

ولكن المشكلة الأكثر مباشرة أصبحت هى مشكلة خلافة الكاوديو . ويبدا أن قرارين قد مهدا لذلك ، قرار ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧ ، والذى عين فى نيابة الرئاسة ، وبدلا من مونيوز جرانديس ، الأميرال لويس كاريرو بلانكو Luis Carrero Blanco ، وقرار ٢٢ يوليو ١٩٦٩ ، والذى أعلن به الجنرال فرانكو إلى الكورتيز أنه يختار الأمير خوان كارلوس Juan Carlos كأمير

لإسبانيا ، لكي يخلفه . وقالوا : « ملك من قش ، ومستشار من حديد » ; ولكنه كان كذلك إصرار لحركة إدخال الليبيرالية ، كما أظهر ذلك التعديل الوزارى الذى حدث فى شهر اكتوبر ١٩٦٩ . والذى دعم مجموعة «التقنيين» ، الشبان ، والحديثين ، والممتلئين فاعلية ، ومتجهين بتصميم صوب أوربا ، والذى بدا أن أحد أهدافهم كان هو الدخول إلى السوق المشتركة .

خاتمة الباب الثانى

على إتساع فترة خمسة وعشرين عاماً ، كانت حالة تفكير سكان دول أوربا الغربية ، وأمريكا الشمالية ، وكذلك طريقة تفكيرهم وسلوكهم، قد تغيرت بشكل عميق . ولكى نبق فى الميدان السياسى ، فلقد ظهرت ظاهرتان زادت أهميتها عن الظاهرات الأخرى : الأولى هي تدهور الاتجـــاه الاشتراكى ، والثانية هي شخصانية السلطة .

تدهور الاتجاه الاشتراكى فى صوره المختلفة ، البلشفية ، والإتجاهات العمال ، وحتى تلك التى كانت مجرد اتجاهات إصلاحية ، مثل «دولة الرخاء» . فى سنوات التحرير ، كان النموذج السوفيتى قد ظهر على أنه يفرض نفسه أمام أنظار جمهور ضخم من المواطنين فى أوربا الغـربية . وكان الفزع من الإتجاه النازى وجرائمه، وهيبة الإتحاد السوفيتى الذى خرج منتصراً من حرب فظيعة ، واحترام شهداء المقاومة ، وقوة سحر هذه الايديولوجية الطموحة ، قد بدت كلها على أنها تعمل من أجل نجـاح الشيوعية . وعلى مستوى الادب ، والأفـلام السينمائية ، كان الأبطال الجدد عمال سكك حديدية فى المقاومة، وعمال مناجم ناضجين ومضربين، وحتى عمال إيطاليين فى البطالة . وعلى المستوى السياسى ، كان الحزب الشيوعى الفرنسى يدعى أنه حزب « الـ ٧٥ ألف مقتول بالرصاص » وأنزل على رؤوس المترددين صواعق إخراجهم من رحمته .

وفى سنوات الستينيات ، كان النموذج الأمريكى ، أو بمعنى أدق ، النموذج « الكينيدى » قد محا تماماً ما سبقه . نموذج لفاعلية ، ونموذج لطموح (فمن هو رئيس الحكومة الذى لم يضع لنفسه مشروعاً « للحدود الجديدة » ؟) ، ونموذج لأبطال سياسيين ، وصورة لرجل عصرنا (من ويلسون إلى برانت ، مارين عن

طريق شابان دالاس،من هو الرئيس الديناميكى الذى لم يحاول أن يتشبه بالرئيس الشاب ؟) . وكانت أسباب وضع هذه الصورة الامريكية مكان الصورة السوفيتية واضحة : فتسمى من ناحية ، النجاح المادى والقوة الضخمة ، ولكن ضربة براغ ، وثورة بودابست ، واحتلال تشيكوسلوفاكيا ، كانت موجودة من الناحية الأخرى . فى العالم الانجلوسكسونى وأوربا الغربية فى عام ١٩٧٠، لم تعد الأحزاب الشيوعية أكثر من ظلال . وبقيت من بينها أحزاب إيطاليا وفرنسا ، كعناصر لعدم الرضاء فى الانتخابات ، وربما أيضاً لكونها متفقة مع الطبيعة اللاتينية .

أما تدهور إتجاه العمال فكان أكثر تعقيداً . فلقد تمكن الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى الألمانى أخيراً من الوصول إلى السلطة ، ولكن هل يمثل اليوم ما هو أكثر من إظهار الرغبة فى الاحترام التى توافق عليها الطبقة العاملة وصغار المواطنين؟ وفى بريطانيا العظمى ، فإن اتجاه العمال الخاص بأعوان ويلسون يقدم نفسه على أنه تكنوقراطى ، ولا يرغب فى أن يكون المتحدث باسم المثل العليا الاشتراكية، ويصر على إتجاهه الواقعى والنفعى ، ويخضع للخرافة القومية الخاصة بالدفاع عن الجنيه ، «ويأخذ نبرات تشرشلية لدعوة الانجليز إلى ضمان العظمة والاستقلال الوطنيين ، مهما كلفهم ذلك » . والاتجاه العمالى لم يعد يطعن فى النظام القائم ، والذى شارك ، من ناحية أخرى ، فى بنائه ، ويقدم للناخبين فكرة عن المجتمع لا تختلف كثيراً عن تلك الصورة التى يقدمها حزب المحافظين . وكتب أحد المراقبين : لم نعد نرى ذلك الخط الذى يفصل بين مناهج الحكومة ، وبتحديد أكثر معالجة المشكلات عند كل من المجموعتين » . ولذلك فليس لنا أن نندهش من أن نرى جريدة الجارديان تقدم ، وبسخرية ، المنتصر فى إنتخابات ١٩٦٦ على أنه « أحسن رئيس وزراء محافظ » .

أما فيما يتعلق بالإتجاه الاشتراكى الفرنسى فإن تدهوره الانتخابى شبه المستمر فى خلال ربع قرن قد أعاده تقريباً إلى الحالة التى كان موجوداً عليها قبيل الحرب العالمية الأولى،أى إلى حالة القوة الإقليمية أو المحلية،والتى كانت لها خبرة بنوع خاص فى الإدارات البلدية . وكانت تلك الخصوبة الكبيرة لدى اليسار ، والمنابر غير الثابتة ، أو الألفاظ والجمل التى تستخدم بدون حساب ،قد أسهمت كذلك فى ضعفه العددى .

وكان مظهر الإشراف الذى إتخذه الاتجاه العمالى كبيراً بشكل واضح فى الدول الإسكندنافية ، ولكن الصعوبات السياسية التى عرفها قد أظهرت أن سياسة « دولة الرخاء » وتحطيم ذلك التسلسل الطبقى الاجتماعى قد بدت على أنها قد إستهلكت قوته على إغراء الناخبين .

وكان طرح مسألة « دولة الرخاء » هى واقع ما يمكننا أن نسميه بالقانون الجديد فى الولايات المتحدة ، والحزب الثورى الراديكالى فى بريطانيا العظمى. ومن أجل هذا اليمين الجـــديد المحارب،كانت تشريعات « دولة الرخاء » رداً بسيطاً على تلك المرحلة المؤقتة للصعوبات التى عرفها النظـام الرأسمالى قبل فترة الكفاية ، وبالنسبة للبعض كان حتى نظام الخدمات الاجتماعية « محكوماً بمنظر الفقر فى العصر الفيكتورى ، مع نقص العمل فى الفترة الواقعة بين الحربـــين العالميتين » . وكان كل هذا ، بالنسبة إليهم ، قد فات أوانه ، إذ أنه كما قال بتلر Butler فى عام ١٩٦٠ : « لسنا شعباً من الفقراء ، بل إننا أمة مزدهرة» . وإذا كان توزيع كمية ضخمة من النقود ، بواسطة بيروقراطية ثقيلة ومعقدة يمكن على الأكثر تبريرها فى وقت الضيق ، فإنها تصبح غير لازمة فى وقت الرخاء ، وحينما تسمح زيادة الإنتاجية لكل فرد أن يضمن تقريباً إحتياجاته عن طريق السوق . وفي هذه الظروف ، من الواجب أن يكون نظام دولة الرخاء « نظاماً

هامشيا » . إذ أنه ليس فقط بدون داع بالنسبة لعدد كبير ، بل كذلك خطر . وهنا يتعمق النقد فى حكمه الأخلاقى : فباشباعنا حاجات الجميع، الأغنياء والفقراء، فإن دولة الرخاء تحطم عند من يفيد منها معنى المسئوليات . والادخار ، والتأمين الفرديين ، واللذين أصبحا ممكنين نتيجة لإرتفاع مستوى المعيشة ، عليهما إعطاء هذا الاتجاه للمواطنين وهذا هو السبب الذى أصر فيه العمال البريطانيون أنفسهم ، ودون التخلى عن النظ، ولا عن مبدأ دولة الرخاء ، ليس فقط على القيمة العالمية لخدماتهم الاجتماعية ، ولكن على « الإختيارية » . وبألفاظ أكثر قوة ، لم يقل الرئيس نيكسون فى خطابه يوم ٢٢ يناير ١٩٧١ ما هو أكثر من ذلك : « لقد أصبح النظام فضيحة ضخمة ومكلفة ، فضيحة بالنسبة للأهالى ، وبالنسبة لدافعى الضرائب ، وبنوع خاص بالنسبة للأطفال الذى من المفروض مساعدتهم ... فالتعاون يكرم أولئك الذين لا يقدرون على تقديم العون لأنفسهم ، ولكن لنتوقف عن معونة أولئك القادرين على معونة أنفسهم ولكن يرفضون القيام بذلك » .

وكانت خصائص تطور الأحداث ، والسلوك والآراء ، فى الميدان السياسى البحت ، وشخصانية السلطة ، التى من الواجب عدم خلطها بالدكتاتورية ، والتى هى الديمقراطية المشخصة ، أو إذا ما أردنا ، المركزة فى شخص ، وليست عن طريق الوساطة عبر وجهاء تقليديين أو أفراد من النخبة . وشخصانية السلطة قد إنتشرت مثل الفردية وعملت على تدعيم السلطة فى نفس الوقت، ونجد أن السلطة تتمركز ، فى أنظار الرأى العام ، فى ذلك الشخص الذى يحتفظ بها ويركزها بين أيديه .

وهذه الظاهرة لم تكن ملموسة فى الديمقراطيات الغربية إلا منذ الحرب العالمية الثانية ، وحتى منذ سنوات الخمسينيات . إذ أنه كان مما له دلالة كبرى أن أحد

الزعماء فى حجم تشرشل قد أبعده الناخبون فى عام ١٩٤٥ وفى صالح آتلى الذى كان فى الظل وعلى العكس من ذلك كانت أمثلة آديناور فى ألمانيا ، ودى كاسبيرى فى إيطاليا وديجول فى فرنسا ، وكينيدى فى أمريكا ، وحتى مكميلان وويلسون فى بريطانيا العظمى غير متطابقة .

ولقد أخذت شخصانية السلطة أشكالا متعددة . ودون أن نصر على أصالة كل نمط من هذه الشخصيات، يمكننا أن نلاحظ أن وظيفتهم التى مارسوها كانت دائما تزيد عن الإطار التقليدى. فلم يكن رئيس مجلس الوزراء الإيطالى رئيساً للأمراء حسب النظرية الكلاسيكية ، ولم ينتهى المستشار آديناور بإنشاء ما أسماه البعض بديمقراطيته الخاصة ؛ وقام رئيس الوزراء بالإنفصال شيئاً فشيئاً عن حزبه ، وابتعد عن مجموعته الحكومية ، ولم يكن رئيس الجمهورية أقل من مثيله فى الجمهورية الثالثة ، ولا حتى من الشخصية الممسوحة فى عصر الجمهورية الرابعة ، ونجح رئيس الولايات المتحدة ، وبعمل ساحق فى الأشراف شخصياً على تلك الآلة الحكومية الضخمة . ومن جانب آخر ، كان هؤلاء الرؤساء الجدد لا يحترمون بصرامة ذلك الفصل القديم بين السلطات ، فلم نجد أى رئيس للسلطة التنفيذية لم يقم فى سنوات الخمسينيات والستينيات، بالتشريع بإجراءات مموهة. وأخيراً فإننا لانجد أى من بين كبار الزعماء لم يجر على مايسميه الفرنسيون دائما « بالضيعة الخاصة » أو أنه لم يحكم بدون تقسيم للسلطة .

وساعد على هذا التطور تلك الحصانة التى كانت موجودة للنظام البرلمانى ، فى فرنسا مثلا ، وحيث ظل الإتجاه القديم المعادى للبرلمان له شعبية كبيرة ، وفى ألمانيا كذلك ، ونتيجة لقلة الوقت والكفاءة ، قام أعضاء البوندستاج بمنح جزء من سلطاتهم للسلطة التنفيذية ، وربما حتى فى انجلترا وحيث أصبح مجلس العموم مجرد مجلس مسالم للتسجيل، وحيث لم يستخدموا حق حل المجلس من أجل القضاء

على الصدامات التى تنشأ بين الحكومة والمجالس، ولكن فقط من أجل السماح للزعيم باختيار اللحظة المناسبة لكى يحاول كسب الإنتخابات . ونجد أن الانجليز أنفسهم هم الذين يتحدثون عن « تدهور البرلمان » أو حتى عن « موت البرلمان » .

وليس من السهل الوصول إلى أسباب هذا التطور . ومن الواضح أن هذه المجتمعات المعاصرة تحتاج إلى رجال أقـــوياء ، تؤهلهم جماهير شعبية ، لكى يتمكنوا من مواجهة مسئوليات جديدة، مغامرة وخطيرة الدولة، وبنوع خاص فى الأوقات الصعبة والخطيرة . ولذلك فإن سلطة الشخصانية هى ذلك النمط لحكومة أوقات الأزمات ، حكومة أديناور أثناء سنوات الصفر لألمانيا ، وحكومة الجنرال ديجول وقت الأزمة الجزائرية والتهديدات بوقوع حرب أهلية، وحكومة كينيدى وقت أزمة كوبا. ولقد أسهم الصدام بين الشرق والغرب والحرب البـاردة كثيراً من أجل زيادة السلطة الرئاسية ، والشخصانية فى الولايات المتحدة .

وهناك سبب آخر ، وربما أكثر عمومية، وهو أن التعقيد المتزايد للمشكلات الحالية للحكومات ، ومظهرها الذى يكون فى بعض الحالات تقنياً للغاية يصدم الجماهير . ولذلك فان هذه الجماهير تترك مسئولية إيجاد حلا لها « لمن يعرفون». وهؤلاء الذين يعرفون لم يعودوا من الوجهاء ، المحليين أو القريبين ، ولكن من الشخصيات الشهيرة للسياسة والتى ساعدت التنمية الضخمة للطبقة الوسطى ، مع الإذاعة والتلفزيون بنوع خاص ، على أن تجعلهم قريبين ومألوفين . وهكذا نمت وتعمقت تلك الصفات النمطية ، من جانب ، والمظهر السلبى الجماعى، من الجانب الآخر ، والذى أعطى الأهمية لشخصانية السلطة . وهذا التناقض المعاصر هو تناقض مجتمع الوفرة ، ونقص الديمقراطية . وفى الوقت الذى يهرب فيه

المواطن فى الدول المتقدمة من مساوىء حالة الإحتياج ويجد فيه نفسه محمياً إلى درجة بعيدة ضد مساوىء الحالات المادية ، والتى يقترب فيها من بعض النواحى بالأحوال المميزة للمواطن الذى كان يعيش فى العصور القديمة، ويجد نفسه معفياً تماماً من أعباء العمل ومتفرغاً تماماً لمسئولياته السياسية ، يميل إلى التخلى عن كل مسئولياته المدنية، ويضع مصيره بين أيدى ذلك البطل الساحر، المستعد دائماً لكى يفكر ولكى يعمل من أجله .

البَابُ الثّالِث

العالم الشيوعى فى أوربا

الفصل الحادى عشر

التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية
(فى الخمسينيات)

كان ثمن النصر فادحا بالنسبة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية . وبدون أرقام رسمية ، يمكننا أن نقدر خسائرها البشرية بعشرين أو حتى بخمسة وعشرين مليوناً من الأشخاص ، أى تقريباً ربع الأهالى العاملين ، ودون أن ندخل فى الحساب الضحايا المصابين الذين استمروا فى الحياة ، ولا تراجع نسبة المواليد ؛ ولم يصل السكان إلى مستوى عام ١٩٤١ إلا فى عام ١٩٥٤ (١٩٥ مليون من السكان) . وعلى المستوى المادى بلغت الخسائر المباشرة ٦٧٩ مليار روبل (بقيمة ما قبل الحرب) ؛ والخسائر غير المباشرة بمبلغ ٢٥٦٩ مليار . وأصاب التخريب ١٧٠٠ مدينة، و٧٠ ألف قرية ، و٣٢ ألف مشروع ، و٨٤ ألف مدرسة ، و٦٥ ألف كيلومتر من السكك الحديدية . وكانت حالة الاسكان تعتبر كارثة : أكثر عشرين مليون بدون ملجأ وأسكنوا بطرق أو بأخرى. وكان الإنتاج الزراعى والصناعى فى عام ١٩٤٥ يمثل بالكاد ٦٠ ٪ من إنتاج عام ١٩٤٠. وبدت مهمات البناء فى حد ذاتها على أن لها أولوية بالنسبة للاهالى. ورأت الحكومة من ناحيتها فى هذه العملية أسساً للامن وللعظمة الوطنية وبعد تدفق الزهو بانتصار الحلفاء بدأت منذ عام ١٩٤٧ مرارة الحرب الباردة ، والخوف من الاعتداء الإمبريالى وعملية تكوين معسكر اشتراكى ، والتى كانت الديمقراطيات الشعبية تمثل فيه الحوائط الغربية وفى نظر ستالين ، الذى كان قد نما مع هيبة ضخمة والذى كان قد بدأ فى الشيخوخة مع عدم الثقة ، كانت الحرب الدبلوماسية تتوازى مع

حرب أخرى للمخابرات ، وحرب إقتصادية ، وحرب للدعاية ، وحتى بالنسبة للداخل لتكثيف الصراع الطبقى ، الأمر الذى يبرر اتخاذ الإجراءات العسكرية والاحتفـــاظ بأولوية التجهيز على الإستهلاك ، ودعم عمليات التعقب ضد كل انحراف سياسى أو ايديولوجى .

١ ـ تو ترات ما بعد الحرب (١٩٤٥ ـ ١٩٥٣) :

كانت أعباء إعادة البناء قد حددتها الخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٦ — ١٩٥٠) وكان قد تم الموافقة عليها فى شهر مارس ١٩٤٦ ، وكانت تهدف تنمية المناطق المصابة (٤٠ ٪ من الاستثمارات) فى نفس الوقت الذى تستمر فيه تنمية المنشآت الأخيرة ، وفى محاولة تجاوز مستوى ما قبل الحرب : بنسبة ٤٨ ٪ للصناعة ، و٢٦ ٪ لإنتاجية العمل ، و٢٧ ٪ الزراعة، و٣٨ ٪ للدخل القومى. وفى المجموع زادت النتائج عما كان متوقعاً لها، باستثناء الانتاج الزراعى الذى لم يرتفع كثيراً عما كان عليه فى عام ١٩٤٠ ، وذلك فى الوقت الذى تعدته الصناعة (والتى كانت فى ضيق بسبب التحول فى أول الأمر) بنسبة ٧٣ ٪ والإنتاجية نسبة ٥٠ ٪ والدخل القومى بنسبة ٦٤ ٪ وتم تحقيق عمليات ضخمة ، مثل القناة التى تصل الفولجا بنهر الدون (١٩٥٢) ومركز النشاط النووى (افتتح فى شهر يونيو ١٩٥٤) . وأصبح لإتحاد الجمهوريات السوفيتية قنبلتها الذرية فى عام ١٩٤٩ ، وقنبلتها الايدروجينية عام١٩٥٣ . وأصبح الاتحاد ينتج فىعام ١٩٥٠ مايقدر بـ ٢٦٠ مليون طن من الفحم ،٣٨٠ من البترول ، و٢٧ من الصلب ، و٩٠ مليار كيلووات/ساعة كهرباء . ولكنهم حصلوا على هذا النجاح نظير تضحيات جسيمة كانت قد قبلت فى أول الامر ، بسهولة ، ولكنها افتقدت آمال بعض الأهالى بعد ذلك ، وبخاصة فى الأرياف . فالفلاحين ، الـذين كانت سنوات الحرب فى بعض الحالات مربحة لهم ، خضعوا لظروف أشد قسوة: تقليل مساحة الأرض

الفردية ، وزيادة التوريدات الاجبارية والضرائب ، وخفض أسعار المنتجات الزراعية ورفع أسعار المنتجات الصناعية والقضاء على مدخراتهم عن طريق الاصلاح النقدى الذى تم فى شهر ديسمبر ١٩٤٧ (مبادلة عشرة روبلات نظير روبل واحد جديد). وأفادوا قليلا من عملية تجميع الكولخوزات (٢٥٤ ألف فى عام ١٩٤٥ ، و٩٤ ألف فى عام ١٩٥٣) ، إذ أن عملية الميكنة وإدخال الكهرباء لم تكن متقدمة الى درجة كبيرة ولذلك فإن اعداداً ضخمة منهم هاجرت صوب المدن ، الأمر الذى طرح مشكلات ضخمة فى قطاعات العمالة والاسكان ، وكان بسببهم جزئياً أن زاد عدد العمال بما يقرب من ١٢ مليون . ووجد العمال من جديد قرب عام ١٩٥٠ مستوى المعيشة الذى كان لهم فى عام ١٩٤٠ ثم عملوا على تحسينه ، وإن كانوا قد أفادوا كثيراً من مكاسب العمل الإضافى الذى أعطاهم ميزات إشتراكية جديدة . ورغم وقف التعامل بالتموين عند نهاية عام ١٩٤٧ ظل تموين المدن الكبرى بالمواد الغذائية صعباً .

ونتيجة لإنشغال كاهل الأهالى بهذه المشغوليات ، أعطوا كل الثقة لستالين لكى يضمن تسيير أمور الدولة . ولكن الآمال الخاصة بالتطور صوب إتجاه ليبرالى والتى كانت قد حركت بعض المثقفين مثل إهرنبرج Ehrenbourg ، إضطروا إلى التخلى عنها بعد بضعة أشهر . أما مجمـــوع المنتخبين فإنهم لم يجتمعوا ، ولم يأخذوا رأيهم إلا قليلا ، حتى داخل الحزب : فالإجتماع العام للجنة المركزية ، بدلا من أن يجتمع كل أربعة أشهر ، لم يستدع بعد شهر فبراير ١٩٤٧ ؛ وحتى المكتب السياسى نفسه إحتفظ به على جانب . أما مجلس الوزراء (والذى أخذ مكان مجلس مندوبى الشعب منذ عام ١٩٤٦) فإنه لم يعد سوى هيئـــة لتنفيذ القرارات التى يتخذها ستالين ومستشاريه الشخصيين . أما البوليس السياسى فإنه أرجع إلى وزارة أمن الدولة (M. G. B.) والتى أدارها من عام ١٩٤٦

حتى عام ١٩٥٢ أباكوموف Abakoumov مساعد بيريا beria السابق . أما الحزب والإدارة فإنهما خضعتا لعمليات تطهير ، وخاصة فى بعض الجمهوريات البعيدة (القرغيز ، وجورجيا) ؛ وفى غيرها (روسيا البيضاء ، واكورانيا ، وجمهوريات بحر البلطيق) ، أرسلت حـــلات تأديبية خلال عدة سنوات ضد « العصابات المسلحة للمتعاونين السابقين » . وشهد معسكر الأعمال الشاقة ، والذى كان الألمان قد إستخدموهم ، وجنود فلاسوف Vlassov ، وبعض المتعاونين وغيرهم ممن يكونوا قد تفوهوا بكلمات أو بجمل بدون تروى . وقد تمت تقديرات لا يمكن تحقيقها تحدد مجموع نزلاء هذه المعسكرات فيما بين ثلاثة وعشرة ملايين . أما العناصر التى اعتبرت على أنها الاكثر انحرافاً فإنها جمعت فى « معسكرات خاصة » فى المناطق الشمالية . وبعد أن كان حكم الاعدام قد الغى فى عام ١٩٤٧ ، أعادوا العمل به فى بداية عام ١٩٥٠ .

أما الحياة الثقافية فانها خضعت لتوجيهات آمرة ، ومراقبة مستمرة ، والذى كان المشرف الرئيسى عليها هو جدانوف Jdanov حتى موته المفاجىء فى شهر أغسطس ١٩٤٨ . وكان قد إشتد منذ عام ١٩٤٦ ضد الكتاب ، وضد المجلات التى كانوا قد أصـدورها ؛ وكان قد أجـبر آخرين ، رغم أنهم كان لا يرقى اليهم الشك ، على اعادة كتابة بضعة فقرات من كتبهم . ثم اتجه إلى المسرح ، وإلى السينما ، وإلى الموسـيقى ، والفلسفة ، والتاريخ . ولقد تدخل ســتالين بنفسه فى بعض المناقشات : فنى « الماركسية والمشكلات اللغوية » ، رفض النظرية التى كان « مار Marr » قد عرضها من قبل ، وأشار إلى أهمية التأثيرات الشفهية كعامل أساسى للدعاية والإعلان . وأيد ضد خصومه عالم الأحياء ليسنكو Lyssenko الذى إنطلق بآراء ميتشورين . Mitchourine (والتى إستوحت منها خطة عام ١٩٤٩ الخاصة بتطوير الطبيعة) وهاجم فى نفس الوقت علم الوراثة لمندل وكثيرين

من الاكتشافات المعاصرة . ولما دعى المؤلفون إلى القيام بعملية نقد ذاتى لانفسهم ، وإلى التبرؤ من الإتجاه الشكلى ، والتشكك ، والإتجاه المتدهور المعادى للاشتراكية ، وكانوا فى نفس الوقت لا يزالون معرضين للمعاقبة، التجأوا إلى الصمت ، فى أعمال لا تحمل أسماؤهم فى المكتبات أو فى الإحتفالات الضخمة الخاصة بمنجزات النظام ، وعلاوة على الاتجاهات السياسية المتعددة أضيف إتهام الصهيونية ، وبخاصة بعد أن تم إنشاء — والذى ساعد عليه اتحاد الجمهوريات السوفيتية دولة أسرائيل ، وإحتفال اليهود فى موسكو بأول سفير لها ، جولدا مايير . وقاموا بحل اللجنة اليهودية المعادية للفاشية ، والتى كانت قد خدمت الأهداف السوفيتية فى أثناء الحرب ، وبخاصة فى الولايات المتحدة ؛ ووجد أحد منشطيها وهو الممثل ميخول الموت فى حادث غامض ؛ وأقفل المسرح اليهودى ؛ وإختفى بضع عشرات من المثقفين اليهود . وأخيراً جاءت حادثة القمصان البيضاء فى شهر يناير سنة ١٩٥٣ ، والتى تميزت بإلقاء القبض على عدد من أطباء الكرملين ، وغالبيتهم من اليهود ، وإتهموهم بالقيام بقتل أو محاولة إغتيال بعض الشخصيات السوفيتية لحساب الرأسمالية الغربية .

وبعد أن أرتفع ستالين إلى قمة نتيجة للانتصار ظلت شعبيته كاملة عند الجماهير حتى وفاته . وأدى ذلك إلى ظهور تعبيرات كثيرة عن عبادة الشخصية — حكم عليها بدون تردد منذ عام ١٩٥٦ — والتى كانت أكثرها وضوحاً موجودة وقت عيد ميلاده السبعين فى شهر ديسمبر ١٩٤٩ ؛ وعبر البطريرك الكسيس Alexis (الذى إنتخب فى شهر فبراير ١٩٤٥) والأساقفة أنفسهم له عن إعجابهم به وإعترافهم بحكمته وبالعظمة التى يدير بها البلاد . ولكن هناك صراعات غامضة لاتجاهات ولأشخاص من أجل إختيار سياسة إقتصادية وربما حتى من أجل الإستعداد لايجاد خلف له كانت تحدث داخل الحزب .

فرفع جدانوف نفسه فى أول الأمر إلى أعلى المستويات، مستنداً إلى تنظيم الحزب فى لينينجراد . وأجبر بعض رجال الإقتصاد مثل فارجا Varga ، صاحب كتاب « تغييرات الإقتصاد الرأسمالى بعد الحرب العالمية الثانية » ، ورغم إستنادة إلى إلى مالينكوف وبيريا ، والذين كانوا قد أصروا على أن الغرب غير مهدد بأزمات فى العشر سنوات التالية . وإنتقم مالينكوف وبيريا منه بعد موته بقطع رؤوس المجموعة المسيرة لليننجراد ، رغم أنها كانت تحمل الغ ار من ذكريات حصار المدينة . ولقد تلى ذلك أن ستالين قد إنضم إلى نظريات فارجا : ففى خريف ١٩٥٢ أمر بنشر ، وتحت عنوان المشكلات الإقتصادية للاشتراكية فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية مجموعة من النصوص كتبها بنفسه منذ بداية العام ، وأصر فيها على ضرورة تدعيم وتقوية هيكل الدولة والنظام الإقتصادى بسبب الأخطار المتزايدة للمحاصرة من جانب القوى الإمبريالية التى يزيد خطر تهديدها بأن هناك أخطار أزمات داخلية .

أما المؤتمر التاسع عشر (أكتوبر ١٩٥٢) والذى جاء بعد ثلاثة عشر عاما من المؤتمر السابق ، فانه أكد هذه الاتجاهات ، رغم أن ستالين كان قد إمتنع عن أن يشارك فيه بشكل فعال . أما التقرير العام فقد قدمه مالينكوف الذى عرض الحساب الختامى للحالة الاقتصادية (مع زيادة فى تقييم الإنتاج الزراعى بنسبة ٤٠ ٪) وأهداف الخطة الخامسة ، والتى كانت بداياتها تعود إلى عام ١٩٥١ : زيادة ٧٢ ٪ فى الصناعة (وكانت سلع الاستهلاك قد زادت فيها قليـــلا) ، و٥٠ ٪ لإنتاجية العمل ، و٤٥ ٪ للحبوب ، و٦٠ ٪ للدخل القومى . وهاجم وهو يسير المشروع الذى كان كروتشيشيف قد وضعه فى عام ١٩٥١ للمجمعات الزراعية . أما التقرير الخاص بتنظيم وبوضعية الحزب (والذى لم يعد يوصف بعد ذلك بأنه بلشفى) فإن كروتشيشيف هو الذى قدمه ، مع إتجاه

مركزى واضح على مختلف المستويات وفى إرتباط مع ضعف بعض الأجهزة التقليدية . أما سكرتارية اللجنة المركزية ، والتى أصبح عدد أعضائها عشرة أعضاء ، فإنها تدعمت على حساب مكتب النظام الذى ألغى ، والمكتب السياسى (عشرة أعضاء) ترك مكانه لمجلس الرئاسة المركزية (٢٥ عضواً و ١١ إحتياطين) والذى زود بمكتب سرى . ودلت مظاهر مختلفة على أن ستالين كان يرغب بذلك فى أن يقلل من نفوذ مساعديه القدماء (مولوتوف ، ميكويان ، كاجانوفيتش ، فوروشيلوف ، وحتى بيريا) فى صالح رجال معروفين بدرجة أقل كانوا قد ترقوا فى الحزب وتأكدت شخصياتهم أثناء الحرب (مالينكوف، كروتشيشف ، سوسلوف ، وكوزلوف). وكان عدد أعضاء الحزب قد زاد من ٥ر٧٦٠ر٠٠٠ عضواً صوب نهاية الحرب إلى ٦ر٨٨٠ر٠٠٠ ، وكان ثلاثة أرباع الأعضاء قد دخلوا فيه منذ عام ١٩٤١ ، وكان عمر كل منهم يقل عن ٤٥ عاماً . فى نفس الوقت الذى كانت فيه الاطارات فى سن أكثر بوضوح عما كانت عليه فى المؤتمر السابق (٧٥ ٪ من المندوبين كانوا اكثر من ٤٠ عاماً ، فى الوقت الذى كان فيه ٨٠ ٪ فى عام ١٩٣٩ يقل عمرهم عن ٤٠ عاماً) . ورغم دخول الفلاحين والعمال الذين سرحوا من القوات المسلحة ، فإن الموظفين كانوا يحتلون مكاناً هاماً . أما الاتصال بين الحزب والإدارة فكان مضموناً عن طريق وجود ٢٠٠ ألف من المراقبين الدائمين الذين كانوا يشرفون على الوظائف العامة المدرجة فى قوائم خاصة .

٢ ـ السلطة بعد ستالين (١٩٥٣ ـ ١٩٥٥)

غمس موت ستالين (٥ مارس ١٩٥٣) الغالبية العظمى للأهالى فى حزن عميق . « فكان الرجال قد شكلوا أنفسهم على الآراء التى كان ستالين يفكر فيها من أجلهم . . . . وبدونه كانوا يشعرون بأنهم ضائعون . وبكت كل روسيا »

وأسرع كل المسيرين ، مهما كانت مشاعرهم العميقة ، بتأمين خلافته دون صدامات ، وذلك عن طريق إعادة الإدارة الجماعية فى صالح مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، التى أرجعت من ٢٥ إلى عشرة أعضـــاء ، وأصبحت الرئاسة مع مالينكوف (الذى رقى إلى رئيس المجلس فى نفس الوقت الذى إستمر فيه فى سكرتارية اللجنة المركزية) ، وحوله أربعة من نواب الرئيس الأول (بيريا الذى عاد وأخذ وزارة الداخلية مع البوليس السياسى ، ومولوتوف الذى أخذ مكان فيشنسكى فى وزارة الخارجية ، وبولجانين ، وكاجانوفيتش) ، ومعه فوروشيلوف (الذى أخذ مكان شفيرنيك كرئيس للدولة) ، وكروتشيشيف (الذى ظل سكرتيراً للجنة المركزية) ، وميكويان وأثنين من المتخصصين فى فى الإقتصـاد (سابوروف ، وبرفوخين) . وكان ذلك يعنى جعل مالينكوف هو الخليفة الفعلى لستالين : ولذلك فإنه عمل على ترك هذه الاعباء منذ ١٤ مارس . وربما فكر فى أن الحزب سوف يصبح بعد ذلك خاضعاً للحكومة ، ولذلك فإنه ترك السكرتارية . ولذلك فإن كروتشيشيف ، قد أصبح بالفعل هو السكرتير الأول للجنة المركزية وكان مصمماً على أن يعتمد على جهاز الحزب .

وهاجموا ، الاعتداءات التى وقعت على الشرعية الإشتراكية ، وعملوا جزئياً على إصلاحها . وقام بيريا بنفسه بالدافع من أجل إلقاء المسؤليات على رؤوساء البوليس السياسى M. G. B. وعلى ستالين ، وحلوا السكرتارية الخاصة ، وإختفى رئيس البوليس السياسى . وقاموا بطرد بضعة عشرات من الآلاف من موظفى الإدارة والعاملين بالحزب ، أو نقلوهم لإستغلالهم السلطة أو ميولهم إلى شوفينيه روسيا الكبرى (اوكرانيا وجورجيا) . وصدر عفو جزئى فى ٢٧ مارس : إلغاء العقوبات التى تقل عن خمس سنوات سجن ، وتخفيض العقوبات الاكثر من ذلك إلى النصف ، وتحرير النساء والأطفال ، والشباب والمسجونين

المسنين أو المرضى — دون المساس بالمحكوم عليهم فى « جرائم مضادة للثورة » الأمر الذى أدى إلى نشوب بعض الثورات العنيفة فى بعض المعسكرات ، وتم القضاء عليها بكل شدة . وأصبحت الحياة فى المعسكرات أقل شدة ، والحق الجولاج بوزارة العدل ؛ وفى عام ١٩٥٧ ألغى ثلثى هذه المعسكرات ، أما من ظل فيها فكان ٢ ./. فقط منهم من « السياسيين » . هاجم بيريا كذلك فضيحة ما أسموه بالقمصان البيضاء ، وأعاد إعتبار عدد كبير من كان قد حكم عليهم من بينهم . ولكن إسمه ظل مرتبطاً بذلك التطرف الذين كانوا يرغبون فى نسيانه . وبعد أن تخلى عنه مالينكوف ، قبض عليه عند نهاية شهر يونيو ١٩٥٣ ونفذ فيه الحكم بعد محاكمة سرية ، أعلن عنها بعد ستة أشهر من وقوعها (وربما كان قد قتل وقت إلقاء القبض عليه) ؛ وفى شهر ديسمبر ١٩٥٤ صدر حكم الاعدام كذلك على أباكوموف . ولكى يوضحوا نهاية حكم بيريا وأعوانه ، نزعت إدارة البوليس السياسى من وزارة الداخلية وانشأت لها إدارة مستقلة : لجنة أمن الدولة أو K. G B· (مارس ١٩٥٤) . وفى شهر سبتمبر ١٩٥٥ ، مد العفو إلى « المتعاونين » الذين كان الالمان قد أسروهم أو الذين كانوا قد قبلوا بعض الأعباء وقت الإحتلال .

وظهر الإسترخاء كذلك فى الحياة الأدبية ، وحيث تمكن الكتاب ، وبشرط تحاشى الموضوعات السياسية ، من نقد أخطاء البيروقراطية والإنتهازية ومن فضح عقم الاتجاه الواقعى الإشتراكى كما كان قد فرض (تدخل شلوخوف فى المؤتمر الثانى للكتاب فى شهر ديسمبر ١٩٥٤) ومن التحدث عن « إخلاص الأدب » والدفاع عن الحرية الخلاقة للفنان ، ومن وصف الحياة التى كانت فى بعض الحالات صعبة عند الفلاحين الذين عملوا فى ظل النظام الجماعى . هذا علاوة على أن كل ذلك قد تم في ظروف غير ثابتة ، كما يدل على ذلك في شهر

أغسطس ١٩٥٤ عزل (وحتى عام ١٩٥٨) تفار دوفسكى ، رئيس تحرير المجلة الأدبية الكبيرة نوفى مير .

وأعطى اتجاه جديد للاقتصاد من أجل فرملة اللامركزية البيروقراطية وتحسين حالة المنتجين والمستهلكين . وتم نقد السياسة الزراعية للسنوات السابقة بواسطة كروتشتشيف فى المؤتمر العام لشهر سبتمبر ١٩٥٣ . وخفض نصيب التسليم الإجبارى ، وسهل أمر بيع منتجات المساحات الفردية ، وتم إقامة ١٠٠ ألف من خبراء الزراعة وعلوم الحيوان فى محطات الميكنة الزراعية ، فى الوقت الذى إنتشر فيه ٥٠ ألف من منشطى الحزب فى الأرياف . ونص برنامج ٢٣ فبراير ١٩٥٤ على إستثمار « الأراضى البكر » فى سيبيريا الغربية وفى قازاغستان (أكثر من ثلاثين مليون هكتار) والتى أسرع صوبها مئات الآلاف من الشباب . أما إنتاج التربية ، والذى أتى فى غالبيته من الأراضى الموزعة ، فانه أصبح أكثر وفره ، فتضاعف عدد الخنازير تقريباً فى خمس سنوات ، نتيجة للتوسع فى زراعة الذرة . وفى عام ١٩٥٥ زاد دخل الفلاحين بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٠ . وفتحت الصحافة أعمدتها لمناقشات حادة بين أنصار وأعداء التجديد ؛ وحتى الخطة الصناعية نفسها أعيد النظر فيها ومراجعتها أثناء التنفيذ وفى صالح «المجموعة ب» أى أهداف الإستهلاك . وأعيد النظر كذلك فى حاجات مجموعات الاستخدام فيما يتعلق بالمبانى (أعطيت الأولوية للمساكن البسيطة وللوحدات المسبقة التجهيز على المبانى الضخمة) وللتجارة الداخلية (خفض أسعار التجزئة ، وزيادة وحدات البيع) والإستيراد (منتجات أكثر تنوعاً وأفضل نوعية ؛ وإعادة تنشيط الكوميكون) .

أما بشأن الخلاف حول الإختيار الاقتصادى فانه كان أحد العوامل للصراع من أجل السلطة وكان كذلك بالنسبة لتسيير السياسة الخارجية . وفى كانتا

الحالتين ظهر مالنكوف على أنه رئيس خط الليبراليين ، المعتدلين وكان هذا هو السبب الذى دفع منافسه الرئيسى ، كروتشتشيف ، إلى الدفاع عن النقاليد ضد « المنحرفين اليمينيين المعادين للخط اللينينى » و « مشوهى الماركسية » وحق للتذكرة بمسئوليات مالينكوف بإشتراكه مع بيريا فى عمليات « التصفية » السابقة (مثل عمليات لينينجراد) ، وفى إرضاء تحكيم الصين ، وأخيراً فى العودة ، بعد أن وصل إلى السلطة، إلى الاتجاهات التى كان قد هاجمها من قبل . وبصفته رئيساً لجهاز الحزب (مع لقب السكرتير الأول للجنة المركزية منذ شهر سبتمبر ١٩٥٣) وبتمتعه بثقة القادة العسكريين المعارضين لموضوع نزع السلاح ، وبحصوله على شعبية نتيجة لتنقلاته عبر البلاد، حصل وقت الاجتماع العام فى شهر يناير ١٩٥٥ على الحكم ضد اتجاهات مالينكوف . واضطر هذا الأخير أن يقوم بعملية نقد ذاتى لنفسه يوم ٨ فبراير أمام مجلس السوفييت الأعلى وتحدث عن قلة خبرته وقدراته ، فأنزل إلى منصب نائب رئيس المجلس ، وأخذ مكانه بولجانين الذى ترك وزارة الدفاع للمارشال جوكوف ، والذى كان ستالين قد أبعده لفترة طويلة .

وعندئذ طبق كروتشتشيف سياسة الإسترخاء الدولى ، التى كان يمثلها مالينكوف : فى نفس الوقت الذى دعم فيه الكتلة الاشتراكية (ميثاق وارسو)، وافق على التوقيع على معاهدة رباعية مع النمسا، وأنهى بطريقة علنية فى بلجراد التصالح — وعلى الأقل ظاهرياً — مع تيتو، وأسهم وقت مؤتمر القمة فى أن يعمل فى صالح «روح جنيف» . وفى الاجتماع العام فى شهر يوليو ١٩٥٥ حصل على موافقة على هذه السياسة رغم إعتراضات مولوتوف ، الذى إنتهى به الأمر بأن يعترف فى شهر اكتوبر ، وفى مجلة كميونيست ، باخطائه الشخصية وكذلك بميزات تلك الدبلوماسية « المرنة » . وفى نفس الوقت إقترح بولجانين إصلاحاً

التنظيم الصناعى عمل على موازنة النظام المركزى الذى كان كاجانوفتش يمتز به .
ودل هذا على أن أخلص أتباع ستالين كان يخسر .

٣ ـ روح المؤتمر العشرين (١٩٥٦ ـ ١٩٥٩) :

عمل المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى (١٤ — ٢٥ فبراير ١٩٥٦) على تدعيم موقف وضمان إعادة تعيين السكرتير الأول ، الذى قرأ التقرير العام أمام ١٫٤٣٦ مندوب يمثلون ٧٫٢١٥٫٠٠٠ عضواً ، ويمثلى ٥٥ حزباً شقيقاً(١) . وحين أشار إلى ستالين ، إمتدح التعايش السلمى ، وأكد أن الحروب بين الدول ذات النظم المختلفة يمكن تفاديها ، واعترف بأن من حق كل دولة أن تبنى اشتراكيتها تبعاً لاستعداداتها الخاصة وأن غزو السلطة لا يتطلب بالضرورة الإلتجـــاء إلى العنف . وعمل على شرح الحساب الختامى للخطة الخامسة ، وأصر على حقيقة أنه إذا كان إنتاج الحبوب لم يزد إلا بنسبة ٢٠٪ فانه كان قد إنخفض فى أول الأمر ، فيما بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٣ . ومن ناحية أخرى ، فإن الصناعة قد تقدمت بنسبة ٨٥٪ ، الأمر الذى سمح بتحقيق الخطة فى أربعة سنوات وأربعة أشهر ، وبزيادة الدخل القومى بنسبة ٧٠٪ ؛ ولكن إنتاجية العمل (+ ٤٤٪) كانت قد تحسنت بدرجة تقل قليلا عما كان متوقعين لها ، الأمر الذى أظهر ضرورة تجديد المهات والمناهج . وأوضح عرض الخطوط

---

(١) ن . س . كروتشيف ، ولد فى عام ١٨٩٤ فى كولينوفكا (اقليم قورسق) ؛ وعمل راعيا ثم عاملا ؛ وشارك فى الحرك الأهلية ، ودخل الى الحزب فى عام ١٩١٨ ؛ ثم أنهى دراسة الهندسة ودخل فى صفوف الحزب فى موسكو (١٩٣١ — ١٩٣٨ ، ١٩٤٩ — ١٩٥٣) ، وفى أوكرانيا (١٩٣٨ — ١٩٤٩) ، وأصبح عضوا فى اللجنة المركزية منذ عام ١٩٣٤ ، وللمكتب السياسى منذ عام ١٩٣٨ ؛ وسكرتيرا للجنة المركزية من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٣ . وتوفى فى موسكو فى شهر سبتمبر ١٩٧١ .

العامة للخطة السادسة (١٩٥٦ — ١٩٦٠) أهمية الرغبة فى « التنمية السريعة ليس فقط لوسائل الانتاج ، الأمر الذى كان وسيظل الأساس الثابت للاقتصاد الوطنى فى مجموعه، ولكن كذلك سلع الاستهلاك من أجل زيادة الثروة الاجتماعية إلى حد كبير ، وبهذا الشيء نفسه التقدم صوب بناء مجتمع شيوعى فى بلادنا » والواقع هو أن الأهداف ظلت تقريباً ما كانت عليه : زيادة ٦٥٪ بالنسبة للصناعة و ٦٠٪ بالنسبة للدخل القومى ، و ٥٠٪ بالنسبة لإنتاجية العمل . ومع ذلك ، فقد أعطى إنتباه خاص لمستوى المعيشة : فكان على يوم العمل أن ينخفض إلى سبع ساعات (وحتى إلى ستة بالنسبة للقصر) ؛ وزادت الأجور الفعلية للعمال والمستخدمين بنسبة ٣٠٪ (و ٤٠٪ بالنسبة لإيرادات رجال الكولخوزات) ؛ وتقرر أن يضاعفوا حتى بمضاعفة المبانى التى سوف تؤجر فى المدن . أما فيما يتعلق بمحصول الحبوب ، فكان عليه أن يزيد من ١٠٨ إلى ١٨٠ مليون طن .

أما الهجوم على عبادة الشخصية وإنتهاك الشرعية الاشتراكية فإنه بدأ من أول الاجتماعات العامة ، ورغماً عن مولوتوف وكاجانوفيتش ، وقام بذلك كروتشيشيف نفسه ، وسوسلوف وميكويان الذى إنتقد طرق ستالين (إلغاء الإدارة الجماعية ، والتعذيب بدون مبرر) وبعض معتقداته ، كما ظهرت فى « تاريخ الحزب الشيوعى لعام ١٩٣٨ » و « المشكلات الاقتصادية للاشتراكية فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية » (نظرية « الركود المطلق للرأسمالية ») . وفى مساء وليلة ٢٤ فبراير ، قرأ كروتشتشيف ، أمام المندوبين السوفيت وحدهم ، « التقرير السرى » بشأن عبادة الشخصية ونتائجه، والتى كانت مبرراته السياسية لم تظهر بوضوح . أما النص الذى وصل إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، ونشرته فى الغرب ، فإنه لم يوافق عليه ولم يكذب كذلك من الجانب السوفيتى .

ووضع نفس فكرة العبادة الشخصية فى معارضة مع رغبة لينين ، وأظهر للمندوبين ما كان متعلقاً على تسميته بوصية « لينين » ، وفضح تدهور صفات ستالين بعد مؤتمر عام ١٩٣٤ ، والإجراءات التى اتخذت بدون شرعية ضد الشيوعيين الامناء وضد الرؤساء العسكريين الذين عوملوا على أساس أنهم « أعداء الشعب » ، وقلل من مزاياه فى الاعداد للحرب ، وفى تسييرها ، وهاجم عملية « النقل الجماعى لشعوب بأكملها » ووبخ تطرف سياسته الخارجية وعلاقاته مع الدول الاشتراكية الأخرى مثل يوجوسلافيا ، وختم بضرورة « الإعادة الكاملة لتطبيق المبادىء اللينينية للديمقراطية الاشتراكية » .

وتسببت الخطبة لدى المستمعين فى ردود فعل عنيفة ودهشة واحتقار ؛ وذكر المحضر الذى نشر عنها فى الغرب أنها قوبلت بالتصفيق الحاد والمتواصل والذى إنتهى بهتافات . ومهما كانت الطريقة التى عرفت بها فيما بعد فى الدول الاشتراكية وفى بقية العالم ، فانها تسببت فى ردود فعل سياسية وأخلاقية زادت بلاشك عن تنبؤات ورغبات من قام بها ، حتى أنه لم يفكر فى مثل هذا الانتشار الضخم لها . وفى الوقت ذاته ، لم يكن كروتشتشيف قد حصل من جانب آخر على إنتصار كامل ، ما دام خصومه قد إحتفظوا بوظائفهم فى الاجهزة المسيرة (المجلس الرئاسى ، والحكومة) . ولكنه تمكن من اقناع أطارات الحزب أنه لن يكون هناك تطهير دموى وعهد ببعض المراكز الرئيسية لبعض أعوانه : وبهذه الطريقة أصبح بريجنيف Brejnev (والذى كان حتى ذلك الوقت سكرتيراً أولا للحزب فى قازاقستان) وشبيلوف Chepilov (رئيس تحرير جريدة برافدا) والسيدة فورتسيفا Fortseva (السكرتيرة الاولى لمدينة موسكو) فى نفس الوقت أعضاء إحتياطيون فى مجلس الرئاسة وسكرتاريين فى اللجنة المركزية ، وأن جوكوف Joukov ، وإن كان ذلك يعتبر إستثناء بالنسبة لأحد القيادة

العسكريين ، قد إنضم كذلك لمجلس الرئاسة كعضو إحتياطي . وعلاوة على ذلك، فانه كان على كاجانوفيتش ، منذ شهر يونيو ١٩٥٦ ، أن يتخلى عن رئاسة لجنة الدولة للعمل والأجور، وعلى مولوتوف أن يترك الشئون الخارجية لشيبيلوف، وذلك فى الوقت الذى وصل فيه تيتو ، الذى ارضاه إلغاء الكومنفورم ، إلى موسكو فى زيارة لثلاثة أسابيع .

وفى تفكير السكرتير الأول ، يبدو أن « القضاء على مظاهر الستالينية » وسيلة للحكومة أكثر من كونها هدفاً فى حد ذاتها : فهدفت إعادة تقييم منافسيه فى نفس الوقت الذى يظهر فيه شخصيته ذاتها، والاعتماد على الهيئات المحلية للحزب ضد بيروقراطية الدولة، وطمأنة الرأى العام حتى يحصلوا منه على إنتاجية أفضل، وتكبير الإتحاد السوفيتى فى أنظار العالم . ولكنها لم تحصل إلا على نطاقات محدودة، بسبب الإنتقادات التى وجهت إليها ، والإخطار التى كانت تتضمنها . ومع ذلك فانها ترجمت على الأقل فى شكل إدخال الليبرالية فى الحياة السياسية، الأمر الذى أعطى إنطباعا عميقا ، رغم طبيعتها الجزئية وغير المستقرة تماماً بالنسبة لمساوىء الحالة الداخلية والخارجية ، وكذلك بالنسبة لشخصية كروتشيشيف .

وتمت عملية لا مركزية إدارة الإتحاد فى صالح الجمهوريات السوفيتية (إلغاء الوزارات الإتحادية للعدل فى عام ١٩٥٦ ، والداخلية فى عام ١٩٦٠)، وأعلنت فصل السلطات والذبول المتزايد للدولة، وشجعوا نشاطات السوفيتات والنقابات . أما الشعوب التى كانت قد هجرت قسراً ووضعت فى معسكرات إعتقال بأمر ستالين فانهم ردوا إليها إعتبارها ، وسمحوا لبعض من ظل على الحياة من بينها بأن يعود إلى أقاليمه (التشيتشين ، والانجوش ، والبلخار ، والجراكسة، والقلموق). وتمكنت نوعيات أخرى من المحتجزين من الخروج من المعسكرات والعودة إلى المجتمع . وفى شهر ديسمبر ١٩٥٨ ، مرت إدارة الأمن K. G. B. من الجنرال

سيزوف إلى شيليبين Chelepine والذى كان حتى ذلك الوقت سكرتير الطلائع Komsomol ، وأتى إصلاح القانون العقوبات لكى يلغى المظاهر الأشد قسوة فى « نظرية فيشينسكى » Vychinski بشأن الاجراءات والأحكام. وعهدوا بأمر مراقبة النظام العام وتسوية الخصومات الصغيرة إلى ميليشيا شعبية وإلى محاكم رفقاء . وتمت فى نفس الوقت الموافقة على عملية إصلاح التعليم، الذى مال صوب « تدعيم العلاقات بين المدرسة والحياة » : فبعد ثمانية سنوات من المدرسة، يقوم غالبية التلاميذ (٨٠٪) بإعطاء الجزء الأساسى من وقتهم ، ولمدة ثلاث سنوات لأعمال تقنية ويدوية ، قبل أن يحاولوا الدخول إلى إحدى الجامعات (نقدت من جانب كل ذوى المصلحة ، ولم يتمكنوا من تطبيق الإصلاح لفترة طويلة، وقل مداه إبتداء من عام ١٩٦٢). وعرف الأدب إزدهاراً جديداً وقصيراً: صوراً للحياة فى الريف وفى المدن الصغيرة ، وأشعاراً ، وبعض الروايات عن الحرب أكثر إعتدالا ، وفضح لمساوىء البيروقراطية ، مثـــل رواية دود ينتسيف Doudintsev عن « الرجل لا يعيش بالخبز وحده » . وإنعكست نفس الاتجاهات فى السينما: فاعطى فيلم « الحادى والأربعون» لتشوكراى Tchonkhrai للحرب الأهلية رؤية حساسة ومتوازنة . ولكن بعض التشدد ظهر فى عام ١٩٥٧، وفى عام ١٩٥٨ تم طرد باسترناك Pasternak ، والذى كان قد منح جائزة نوبل ، من إتحاد الكتاب ، بسبب نشرة « دكتور جيفاجو » فى الخارج .

وفى نفس الوقت الذى كانت فيه الحكومة تطالب بمجهود ضخم من أجل الإنتاج ، كانت تهتم كذلك بتحسين ظروف العمل ، والاسكان ، والتموين . فالغت التسليم الإجبارى للمنتجات الزراعية بثمن بخس ، ورفعت الحد الأدنى للأجور وللمعاشات ، وقللت من ساعات العمل ، والغت النصوص التى كانت تتعلق العقوبات الصارمة فى حالة التأخير ، والتى كانت تمنع العمال من التنقل من

مكان لآخر وتحرمهم من الضمانات فى حالة فصلهم . وأعطت فى نفس الوقت دفعة جديدة للتسيير الاشتراكى بتشجيعها « المنشطين » الذين كانوا يزيدون من السرعة و « الموجهين » الذين كانوا يهتمون بالمجموعات المتخلفة . ولما رأى كروتشيتشيف أن التنظيم الصناعى كان ثقيلاً للغاية ، فإنه إقترح ، فى شهر فبراير ١٩٥٧ أن « يقرب الادارة من الانتاج » ، وذلك بإعطاء سلطة وزراء الصناعة فى الاتحاد وفى الجمهوريات ، والذين كانوا يديرون ٢٠٠٫٠٠٠ مصنع و ١٠٠٫٠٠٠ موقع إنشاءات ، لما يزيد على مائة مجالس إقتصادى وطنى : وكان كل من هذه المجالس يجمع ، وعلى أساس إقليمى ، المشروعات التى لها علاقات متبادلة . وبعد أن وافق السوفييت الأعلى على هذا المشروع فى شهر مايو ، بدأ تطبيقه منذ أول يوليو ؛ ثم مد هذا النظام إلى ثلاثة أرباع الانتاج منذ شهر أبريل ١٩٥٨ . وأصبح للمشروعات مجالس دائمة للانتاج ، يتم إنتخابها عن طريق مجموع العاملين .

ومع ذلك ، فإن تحقيق الخطة قد إصطدم بعقبات عديدة ، وإستلمت المكاتب المتخصصة ، فى شهر سبتمبر ١٩٥٧ ، أمراً بالبدء فى وضع خطة لسبع سنوات لمرحلة ١٩٥٩ — ١٩٦٥ . وظلت الزراعة خاضعة للأحوال الطبيعية : فانخفض محصول الحبوب من ١٣٠ مليون طن فى عام ١٩٥٦ ، من جديد ، إلى ١٠٣ فى عام ١٩٥٧ . وباقتراح من كروتشيتشيف ، قرر مجلس السوفييت الأعلى ، فى ٣١ مارس ١٩٥٨ ، حل الـ ٨٫٠٠٠ مركز للآلات الزراعية (M. T. S.) ، والتى كانت تخدم ٧٨٫٠٠٠ كولخوز : فباعت معداتها للكولخوزات التى قررت المحافظة عليها عن طريق محطات الإصلاح التقنى (R. T. S.) . وكان كروتشيتشيف قد قال : « لا يمكن للنظام أن يستمر ، حيث يوجد أكثر من رئيس » ، وكان قد فضل أن يعطى الأولوية للملكية التعاونية ، على أن يعطيها للملكية الدولة . ومنذ

شهر يوليو ١٩٥٩ ، أصبحت الغالبية العظمى للكولخوزات تمتلك آلاتهـــا وجراراتها .

وحاول خصوم السكرتير الأول أن يزيدوا من إظهار الصعوبات الاقتصادية وبخاصة الإتجاهات الليبرالية ، وبشكل أدق أحداث أكتوبر – نوفمبر ١٩٥٦ في بولندا والمجر ، ودخل عندئذ مولوتوف إلى الحكومة كوزير الرقابة في الدولة ، مع حقه في الإشراف على الادارات المدنية والعسكرية . وفي شهر يونيو ١٩٥٧ ، وقع هجوم مركز ، وبدون تحديد للاتجاهات ، من جانب سبعة من بين إحدى عشر عضواً في مجلس السوفيت الأعلى ، وطالبوا بإستقالة كروتشيتشيف . ولكن هذا الأخير إلتجأ إلى اللجنة المركزية ، التي كانت قد إنتخبته ، والتي تمكن أعضاؤها من الحضور سريعاً إلى موسكو نتيجة للطائرات العسكرية التي كان جوكوف قد وضعها تحت تصرفهم . وبعد أسبوع من المناقشات الحادة ، صدر إتهام ضد محاولة « المجموعة المعادية للحزب » بثلثي أصوات الـ ٣٠٩ مندوب ، أما الباقين فقد إمتنعوا عن التصويت . وقاموا بطرد عدد من أعضاء مجلس رئاسة السوفيت : مولوتوف (الذي كان هو الوحيد الذي رفض النقد الذي وجه إليه ، والذي تعين بعد ذلك بقليل سفيراً في منغوليا) ، ومالينكوف ، وكاجانوفيتش ، وسابوروف . وبزيادة عدد الأعضاء من ١١ إلى ١٥ ، تمكن كروتشيتشيف من إدخال الكثيرين من أعوانه ، ومنهم بريجنيف ، وكوزلوف ، والسيدة فورتسيفا ، وجوكوف .

ورغم أنه قد تم الإحتفاظ ببولجانين ، وفوروشيلوف على رأس الحكومة والإتحاد ، فانه سرعان ما تمكن كروتشيتشيف من أن يجنى ثمار إنتصاره وتلك الهيبة التي تمثلت بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية في إطلاق أول سبوتنيك Spoutnik (٤ أكتوبر) ، ثم « القمة » الشيوعية في موسكو والتي إعترفت فيها

ماوتسي تونج Mao Tsé-toung بنفسه بأولوية الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، وقت الذكرى السنوية الأربعين لثورة أكتوبر . وكان قد تمكن، منذ بضعة أيام، من أن ينتزع من اللجنة المركزية قرار التجريد الكامل لجوكوف ، الذي اتهموه بالبونابرتية وبعدم القدرة لأنه حاول أن يفرمل تدخلات الحزب ورئيسه في الشئون العسكرية ، وكان مالينوفسكي Malinovski ، وزير الدفاع الجديد، من أقرباء كروتشيتشيف . وعمل كروتشيتشيف تنقلات عديدة في الاطارات بمناسبة إنتخابات مجلس السوفيت الأعلى ، الذي أعاد ، في ٢٧ مارس ١٩٥٨ ، وفي صالحه ، ماكان ستالين قد مارسه ، وذلك بتعيينه رئيساً للمجلس ، محاطاً بإثنين من النواب الأول الرئيس (ميكويان ، وكوزلوف) ، وأربعة من نائبي الرئيس (ومن بينهم كوسيجين) ، والذي إعتقد أن في وسعه أن يعتمد عليهم . أما بولجانين فانه عين رئيساً لبنك الدولة، ثم لسافناخوز ستافروبول، ثم إستبعد في شهر سبتمبر من المجلس الأعلى السوفييت .

ومنذ ٢٧ يناير وحتى ٥ فبراير ١٩٥٩ إنعقد المؤتمر الحادي والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ،والذي دعي للانعقاد بصفة غير عادية من أجل التصديق على خطة السبعة أعوام ، والتي كانت ستسمح لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بأن يبني الشيوعية. وبأن يحارب القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، وكذلك من أجل الموافقة على كل مظاهر السياسة العامة، ومن أجل تجديد الحكم، ضد المجموعة المعادية للحزب ، والذي رضوا مع ذلك بأن يكون مجرد شفهي إذ أنه ، كما قال كروتشيتشيف : « لم يعد هناك اليوم محاكمات لجرائم سياسية» . وكان على المنافسة بين الاشتراكية والرأسمالية بشكل أساسي أن تتم على أرضية إقتصادية . ولذلك فانها كانت تتمشى مع التعايش السلمي : فإذا ما تمكنت الدول الاشتراكية ، عند نهاية الخطة، من أن تقدم ما يزيد على نصف الانتاج الصناعي

العالم ، فانها ستكون قد إحتلت مكاناً أفضل يسمح لها بأن تفرض مفاوضات ، أى من أجل أن تعمل على تراجع صولجان الحرب العالمية . وبعد أن حصل فى شهر مايو على جائزة لينين من أجل السلام ، قام خليفة ستالين بزيارة للولايات المتحدة من ١٥ إلى ٢٨ سبتمبر ، مصحوبة بالاحتفال بإصدار « وجهاً لوجه مع أمريكا » ولم تتمكن السينما السوفيتية إلا أن تشير إلى عبادة الشخصية .

الفصل الثانى عشر

التطور داخل إتحاد الجمهوريات السوفيتية :

(فى الستينيات)

بعد أن عرضنا فى الفصل السابق احوال الاتحاد السوفيتى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وما سادها من توترات ، استمرت حتى عام ١٩٥٣ ، وتعرضنا لأمر السلطة بعد ستالين ، وحتى عام ١٩٥٥ ، ثم شرحنا المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى وأهم قراراته، علينا أن نستمر الآن فى شرح استمرار ذلك التطور الذى حدث فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية، إبتداء من عام ١٩٥٩، وعبر سنوات الستينيات ، وحتى السنوات الأولى من السبعينيات ، وما تم فيها من عدم تأكد ، إقتصادى وسياسى ، حتى نهاية فترة كروتشيتشيف، ثم ماحدث بعده من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٦، لكى نصل إلى سياسة النظام والتوازن التى يسير عليها الاتحاد السوفيتى الان .

١ ـ عدم التأكد الاقتصادى والسياسى (١٩٥٩ ـ ١٩٦٤) : ـ

لم تكن تنبؤات الخطة السبعيه غير معقولة فى حد ذاتها ، إلا ربما فيما يتعلق بالزراعه ، وحيث كان على الإنتاج أن يزيد بنسبة ٧٠ ./٪ وبطريقة تغطى كل إحتياجات السكان : زيادة ٨٠ ./٪ بالنسبة للصناعة (٨ر٦ فى المتوسط فى العام) و ٦٥ ./٪ بالنسبة للدخل القومى ، و ٤٥ ./٪ فقط بالنسبة لانتاجية العمل بسبب تقليل عدد الساعات . وزاد الاهتمام بالتقدم الاجتماعى (الإلغاء التدريجى للضرائب على الدخل ، وخفض سعر التكلفة بنسبة ١١ ./٪ وبناء ١٥ مليون وحدة سكنية) وتنمية المناطق الواقعة إلى شرق الاورال (٤٠ ./٪ من

الاستثمارات)، والتحسين التقني : استخدام الكهرباء، واستخدام المواد الكيميائية (وخاصة من أجل التسميد) ؛ والتوسع في استخدام الطرق الحسابية.

والواقع أن محققات الثلاث أو الاربع سنوات الأولى كانت مرضية في مجموعها : فزاد الانتاج الصناعي بما يزيد على ١٠ ٪ في العام ، أما بناء المراكز الهيدروليكية على نهر الفولجا وفي سيبيريا فانها استمرت بنشاط ؛ أما بالنسبة لتحويل السكك الحديدية إلى استخدام الكهرباء والديزل، واستخراج البترول والغاز الطبيعي (وباستثناء الفحم) فإن الانتاج قد زاد عن المتوقع ، وزاد إنتاج الحبوب ووصل إلى ١٤٥ مليون طن في عام ١٩٦١ ، وتم إعادة تكوين بهائم الكولخوزات، وزادت دخول الفلاحين (وبسرعة أكبر من دخول سكان المدن) ، ودخل العمال بجماهيرهم في « حركة العمل الشيوعي » من أجل زيادة المعدلات والوصول إلى أعلى معدلات انتاج عالمية باستخدام أفضل لادواتهم وأوقاتهم . واستمر غزو الفضاء مع طيران جاجارين Gagarine في شهر أبريل (١٠٨ دقيقة في فوستوك I) وطيران تيتوف Titov في شهر أغسطس ١٩٦١ (خمسة وعشرون ساعة في فوستوك II والتي تمكن فيها من إدارة الآله) . وأعجب الرأى العام العالمي بهذه المحققات ، ومع خوفه من العودة إلى الحرب الباردة ، لم يتوقف عند كروتشيتشيف وتطرفاته غير الدبلوماسية ، وتغييره مواقفه التي لاتؤدى إلى أى قرار إيجابي (فشل مؤتمر باريس في شهر مايو ١٩٦٠ نتيجه لمسألة U - 2 ، ثم مقابلة فينا مع كينيدى في شهر يونيو ١٩٦١ ، وبعدها مباشرة عملية بناء سور برلين في شهر أغسطس) .

وساعدت المظاهر الايجابية لهذه العناصر كروتشيتشيف على أن يجعل من المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي (١٧ - ٣١ أكتوبر ١٩٦١) نجاحاً شخصياً له . وكانت وضيعته على رأس الحزب قد تدعمت ، على

الأقل مظهرياً، نتيجة لبعض الابعادات وبعض عمليات الدخول المحلية إلى الحزب ونتيجة لارتفاع بعض الرجال الذين كانوا يعتبروا على أنهم من أعوانه : وفى شهر مايو ١٩٦٠ دخل إلى مجلس السوفييت الأعلى ، وكأعضاء ، بودجورنى podgorny ، وبوليانسكى Polianski ، وكوسيجين Kossyguine (والذى كان قد رقى كذلك إلى منصب النائب الأول لرئيس المجلس م ـ ل كوزلوف Kozlav الذى نقل إلى سكرتارية اللجنة المركزية) ؛ كما أن فوروشيلوف Vorochliov صاحب الثمانين عاماً، والشريك الذى احتفظوا به حتى ذلك الوقت من المجموعة المعادية للحزب ، ترك رئاسة السوفييت الأعلى لبريجنيف Brejnev الذى لم يكن مستعداً للقناعة بدور شرفى فقط . ولكى يسيطر على المؤتمر بشكل أفضل ، قرر كروتشيتشيف أن الاعضاء الـ ٩٫٧١٦٫٠٠٠ للحزب سيمثلهم ما يقرب من ٥٫٠٠٠ مندوب ، أى تقريباً ثلاثة امثال العدد السابق ، نسبياً . وعلاوة على الاطارات ذوات السن المتوسط الذين كانوا مخلصين له منذ سنوات عديدة ، كان هؤلاء المندوبين بنوع خاص رجالا فى سن الشباب نسبياً :(أقل من ٤٥ عاماً فى غالبية الحالات) وكانوا من المتعلمين ، ولهم تجربة تقنية متقدمة. ولذلك فإن السكرتير الأول قد إختار موضوعات من طبيعتها أن تؤدى إلى إنضمامهم الحماسى : الاحتفاظ بالسلم مرتبطاً بالعظمة الوطنية وبقوة الأسلحة الجديدة ، والتجانس الضرورى داخل المعسكر الإشتراكى ، والتقدم الإقتصادى والاجتماعى ، والتخلص نهائيا ورسمياً من عمليات التعذيب السياسية التى كانت قد أضرت بالتوازن الداخلى وبالهيبة الخارجية للبلاد .

واتسمت إمكانيات الخطة السبعية : فمنذ عام ١٩٧٠ ، يجب على إقتصاد إتحاد الجمهوريات السوفييتية أن يتفوق على إقتصاد الولايات المتحدة ، فيما يتعلق بنصيب الفرد ؛ ومن عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٨٠ سيتضاعف الانتاج الصناعى

ستة أضعاف، ويتضاعف الانتاج الزراعى بنسبة ٣٫٥ مرة ؛ أما الدخل القومى فسوف يتضاعف خمسة أضعاف ؛ وانتاجية العمل ستتضاعف أربعة مرات على الأقل رغم أن اسبوع العمل سوف ينخفض إلى ٣٥ ساعة ؛ وستصبح معظم الخدمات مجانية . وسيسهل أمر تحسين مستوى المعيشة «تقارب ضخم فى سرعات التنمية» . وسيأخذ مكان دكتاتورية البروليتاريا «الديمقراطية السوفيتية لمجتمع بدون طبقات والشعب كله» . وفى الشئون السياسية ، وجهت إتهامات جديدة إلى المجموعة المعادية للحزب والتى اشتركت فى عمليـات التصفية الستالينية ضـد الشيوعيين الأمناء والضباط الأكفاء . وزاد كروتشيتشيف من قائمـة جرائم ستالين ؛ ووافق على سحب جثته من قبرها ، وعلى مشروع إقامة نصب تذكارى لضحايا الطغيان .

وكما حدث فى عام ١٩٥٦ ، فإن هدف هذه التوجيهات كان بنوع عام هـو نزع سلاح الخصوم الذين كانوا لا يزالون أصحاب نفوذ ، وتدعيم سلطة كروتشيتشيف باستنادها إلى مجموعة كبيرة من الزبائن التقنيين، وعناصر الاتصال بين الحزب والحكومة . ولكنهم لم يصلوا إليها ، هذه المرة كذلك ، إلا نظير صراعات عنيفة ، وبتقديرات دقيقة لم يكن فى وسع الجمهور أن يكون فكرة ثابتة عنها ، والتى لا يزال الغموض يحيط بها . ولقد هـاجموا المجموعة المعادية للحزب ، ولكن أعضاءها لم يتعرضوا لعقوبات جديدة ؛ فكان فوروشيلوف Vorochilov وحده هو الذى أبعد بدوره من مجلس السوفيت الأعلى ، والذى ظل تكوينه كما كان تقريبا . ودفعوا بعملية «القضاء على الآثار الستالينية» إلى درجة أبعد ، وخاصة فيما يتعلق بالمسميات : فأصبحت ستالينا باد هى دوشانبى من جديد ، وأصبحت ستالينو هى دونستك ، وستالينجراد هى فولجوجراد . واتسعت مروحة إعادة الاعتبار والتى كانت قد اقتربت من نهايتها ، شيئاً ما .

ولكن معظم الرجال الموجودين لم يكونوا يرغبون فى سماع إعترافات جديدة، ولا عودة نظام سلطة واحدة ، وعبر كوسيجين برأى زملائه العميق (بريجنيف، ميكويان ، سوسلوف ، وكوزلوف) حين أدلى بهذا التحذير : « من الواجب ألا يكون هناك مكان لعبادة الشخصية فى عملية بناء الشيوعية » وحتى سقوطه، ظل كروتشتيشيف مراقباً ، ومعاقاً فى نفس الوقت بالتقليديين وبالمجددين ؛ وأصبحت إصلاحاته وألفاظه تقابل بضيق متزايد ، ولم تعد محتملة إلا بسبب شعبيته والرمز الذى يمثله . وزادت الضغوط التى يخضع لها وكذلك الطبيعة غير الواضحة والمضطربة لتصريحاته ولقراراته . وأدت الصعوبات التى يلقاها ، ومن كل نوع ، وبخاصة إبتداء من عام ١٩٦٢ ، تارة إلى أن ينكمش على نفسه، وأخرى إلى أن يتشدد فى موقفه .

وأفادت الحياة الثقافية فى أول الأمر من هذه الليبرالية. وابتداء من المؤتمر الثالث لاتحاد الكتاب (١٩٥٩) زادت عملية نشر المؤلفات التى كانت ممنوعة حتى ذلك الوقت ، والتى كانت ترجع للفترة الكلاسيكية أو للسنوات الأولى للفترة السوفيتية . وشجعوا الأدباء على أن يرجعوا باخلاص إلى ذكرياتهم عن بداية وتطور النظام ، وحاول الروائيون من جديد أن يرسموا الشخصيات والمواقف المعقدة . وباتفاق مع كروتشتشيف ، نشرت البرافدا فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٢ قصيدة إفتوشنكو Evtouchenko عن « ورثة ستالين » . ونتيجة لتدخله ، تمكن تفاردوفسكى Tvardovski من أن ينشر ، فى نوفى مير ، « يوماً من أيام دنيسوفتش» ، وكذلك سولجينتسين الذى وصف طبقاً لتجاربه ، حياة «الرجال العاديين » — وليسوا إطارات الحزب — الذين تم نقلهم بعد بداية الحرب . ودخلت السينما فى نطاق « إنوســـاء الثلج » : « السماء الصافية » لتشوخراى Tchoukhrai ، وافادت كل فروع العلوم الإنسانية (التاريخ ، والفلسفة،وعلم

الاجتماع ، والنقد) من المجادلات الواسعة ، ومن اللقاءات مع المتخصصين الأجانب ، ومن فتح مصادر وثائقية ظل الوصول إليها ممنوعاً لفترة طويلة .

ولكن منذ نهاية عام ١٩٦٢ ، وبعد أزمة كوبا ، بدأت حركة رد فعل في الظهور ، بمناسبة معرض للفنون التجريدية الذى أثار ثائرة كروتشيتشيف . فبدأت حركة لمواجهة موسيقى كوستاكوفيتش Chostakovitch من جديد . ثم وجهت إنذارات إلى المثقفين ، عن طريق إليتشيف Ilitchev ، رئيس لجنة الايديولوجيات ، ثم عن طريق كروتشيتشيف نفسه ، الذى هاجم ، فى خطابه يوم ٨ مارس ١٩٦٣ « التعايش الايديولوجى » ، وأضاف إلى مدحه للواقعية الاشتراكية ، مدحه المزايا السياسية لستالين . وأجبروا الكتاب الشبان على الصمت ؛ فحكم على الشاعر برودسكى Brodski بخمس سنوات أشغال شاقة من أجل « الطفيلية الاجتماعية » ؛ أما تارسيس Tarsis والذى كانت رواياته قد نشرت فى الخارج، فإنه أدخل إلى مستشفى نفسية . (وسيروى تجربته فى«عنبر ٧» وسيسمح له ، فى عام ١٩٦٧ ، بترك الاتحاد السوفيتى) .

ومع قرار شهر مايو ١٩٦٠ والذى رسم أمر معاقبة أصحاب الفراغ بعقوبة من عامين إلى خمسة أعوام نفى ، عاد الجهاز العقابى إلى تشدد كبير . وفى عام ١٩٦١ مدوا عقوبة الإعدام إلى جرائم تخريب الممتلكات العامة ، والتخريب الاقتصادى ، والمضاربة ؛ وطبقت فيما يزيد على ١٦٠ حالة فى فترة عامين . وكان من السهل ملاحظة تشدد مماثل فيما يتعلق بالشئون الدينية إبتداء من عام ١٩٥٩ . ففى نفس الوقت الذى شجعوا فيه الاتصال مع الكنائس الأجنبية لأسباب سياسية (العفو فى عام ١٩٦٣ عن كبير الأساقفة سليبى Slipyi ، رئيس الكنيسة الكاثوليكية فى أوكرانيا ، والمسجون منذ عام ١٩٤٥)، والذى قاموا فيه بالتبرؤ من الهجوم العنيف ضد المعتقدات، أعطت الحكومة دافعاً جديداً للدعاية العلمية ـ

الإلحادية ، وصعبت كثيراً من أمر تكوين رجال الدين ومن أمر إقامة الشعائر: إغلاق مراكز الدراسات ، والأديرة ، وآلاف من الكنائس ، وإعطاء أمر الاشراف على الكنائس الصغيرة لمجلس تنفيذى يتشكل من عشرين مدنياً ، وعزل المطارنة والاساقفة الذين كانوا قد اعتبروا حتى ذلك الوقت على أنهم يتعاونون (المتروبوليت نيكولاس ، أقرب اعوان البطريك أليكسيس) . أما الطوائف اليهودية (ما يقرب من مليونى عضو من ثلاثة ملايين يهودى) فانهم طبقوا عليها تحديدات كثيرة بالفعل ؛ وكان نشر كيتشكو Kitchko لكتابة « اليهودية بلا رتوش » (١٩٦٣) قد أعطى حجة لأولئك الذين حكموا على عودة ظهور الحركة اللاسامية فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبنوع خاص فى أوكرانيا . وأدت عملية إدخال الصبغة الروسية المتزايدة ، والدعاية المعادية للأديان إلى حد كبير إلى تراجع الدين الاسلامى (٣٠ مليون مسلم ؟) .

وهذه التوترات ، حدثت فى نفس الوقت الذى وقعت فيه صعوبات إقتصادية متزايدة ومع إختلافات لا تنتهى ، فى مجموعة المسئولين ، عن العلاج الذى يجب إتخاذه . وكانت النتائج مخيبة للامال بنوع خاص فى الزراعة . فبعد تقدم بطىء ، عرف محصول الحبوب إنهياراً جديداً فى عام ١٩٦٣ (١٠٧ مليون طن) ، وإنخفضت إنتاجية « الأراضى العذراء » فى قازاقستان إلى ٦ر٣ قنطار للهكتار (أى تقريباً ثلث محصول عام ١٩٥٦) ، وأصبح من الضرورى الإتجاه إلى الاستيراد . وكان نصيب الاستثمارات الموجه إلى الزراعة قد إنخفض فى عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ إلى مستوى ١٩٥٢ — ١٩٥٣ (٧ إلى ٨٪) ؛ وارتفع بعد مطالبة كروتشيتشيف قليلا فى عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ (٩ إلى ١٠٪) ، ولكنه كان غير كاف لتزويد الفلاحين بتجهيزات حديثة ، وكانوا يشكون من المعوقات التشريعية والضرائبية التى وضعت أمام إستغلال مساحات فردية صغيرة ، كانت

مع ذلك تورد ، فى عام ١٩٦٢ وبالنسبة لـ ٣٠٪ من الأرض الصالحة للاستغلال ما يقرب من نصف منتجات التربية، وما يقرب من ربع الزراعات المتخصصة . أما عن رفع أسعار المنتجات (يونيو ١٩٦٢) فإنها أثرت على أسعار البيع (٢٠ إلى ٣٠٪) بالنسبة للحوم ومنتجات الألبان) وكانت غير محبوبة عند المستهلكين . وفقد الفلاحون ، مثلهم فى ذلك مثل الموظفين ، طريقهم وسط الاصلاحات المتضاربة التى تتالت بسرعة متزايدة ، وتحت لون الفاعلية واللامركزية ، لم تؤد إلا إلى زيادة الفوضى : وهكذا وصل الأمر ، فى شهر فبراير ١٩٦١ ، إلى تقليل إختصاصات وزارة الزراعة إلى حد كبير ، وإن كانوا قد كلفوا لجنة خاصة فى شهر مارس ١٩٦٢ بتنسيق نشاطات الانتاج والاشراف فى داخل هذا القطاع.

وكان نفس الغموض يكتنف الاصلاحات الاقتصادية فى مجموعها. وسرعان ما إتضح أن إنشاء الجمعات الزراعية «السوفنارخوز» كان يعطى ثقلا أكثر من اللازم للنفوذ المحلى . وفيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٢ ، قللوا عددها إلى قرب النصف ، وفيما هو أعلى منها ، قسم إتحاد الجمهوريات السوفيتية إلى ١٧ منطقة إقتصادية ، تمثل تقريباً الجمهوريات المتحدة، وزودت كل منطقة بمجلس تنسيق . ووقت إنعقاد المؤتمر العام فى شهر نوفمبر ١٩٦٢ قام كروتشتيشيف بانشاء سوفنارخوز الاتحاد ، مكلف بالتخطيط القصير المدى ، وبالاشراف المستمر على الإدارة ، ولا يترك سوى التخطيط الطويل المدى لإدارات الجوسبلان ، والتى هاجم قلة حركتها ، واتجاهها التقليدى المرتبط باعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة (وفى عام ١٩٦٣ سيقوم أعداؤه بالإنتقام وذلك بتأسيس سوفنارخوز أعلى للاتحاد ، والذى سيرأس كل هذا البنيان) . ولكنه أبعد فى نفس الوقت ، ورغم كوسيجين الاقتراحات التى كان ليبرمان ، بعد ز. أتلاس ، قد قدمها يوم ٩ سبتمبر فى البرافدا ، من أجل زيادة مرونة الوسائل والبحث عن زيادة

الانتاجية . وأخيراً ، فإنه فرض تقسيما لأجهزة الحزب ، وعلى كل المستويات ، وإلى فرع زراعى وفرع صناعى ، الأمر الذى أدى إلى زيادة عدم التأكد ، وزيادة المنافسات المحلية ، وبخاصة على مستوى لجان النواحى ، ورأى أصحاب النظريات فى كل هذا ، وعلاوة على ذلك ، خرقاً للمبدأ اللينينى الخاص « بتحالف طبقة العمال مع الفلاحين » .

وهكذا زادت الاتهامات ، ومن كل نوع ، من جانب الأهالى ، ووجهوها بالطبع إلى ذلك الرجل الذى كان يحتل المركزين الأساسيين ، والذى كان دائماً أمامهم. ورغم أنه كان أكثر قرباً من الشعب عن المسئولين السوفييت الآخرين منذ لينين ، فإنه لم ينجح فى إشراك جماهير هذا الشعب معه فى أعماله . وكان من السهل على خصومه أن يفضحوا ، علاوة على الأخطاء التقنية ، عودته إلى عبادة الشخصية (الاحتفال بعيد ميلاده السبعين فى ١٧ أبريل ١٩٦٤) ومنحه لأعضاء أسرته (زوج إبنته ، أدجوبى Adjubei ، رئيس تحرير إزفستيا) ، وتنبؤاته التى لايمكن تحقيقها ، وخطبه الملتهبة ، وإنتهاكه قواعد لوائح الحزب (وجود ، وقت انعقاد المؤتمر العام ، لمئات من « المدعوين » مزودين بحق التصويت) ، وزياراته ورحلاته التى كان يقوم بها بدون اتفاق سابق ، ومبادراته فى إدارة المعسكر الاشتراكى (دعوة « مؤتمر قمة » معادى للصين ليوم ١٥ ديسمبر) وفى السياسة الخارجية (من التراجع فى كوبا إلى بدء تقارب سابق لأوانه مع ألمانيا الاتحادية). وكان ، على العكس مما يعتقد ، يتمتع بقليل من الأنصار المخلصين ، وحتى بين أولئك الذين كانوا يدينون له بما حصلوا عليه من مراكز . وكان الصراع الذى قام به من أجل المحافظة على نفسه قد إستهلكه وعزله وكان فى فترات كثيرة من قبل ، قد كاد أن يقع ، تحت تأثير هجوم ، (وبخاصة فى شهر مارس ١٩٦٣ ، من سوسلوف وكوزلوف (الذى أبعد من الحياة السياسية بعد أزمة قلبية فى شهر أبريل) ، وحين قام بريجنيف ، فى ١٥ يوليو ١٩٦٤ ،

بالتخلى لميكويان عن إختصاصاته كرئيس للدولة ، من أجل أن يتفرغ كاملا لإختصاصات سكرتير اللجنة المركزية ، تمكن المسئولون الرئيسيون من أن يضعوا خطة أخذت فى الإعتبار أخطاء التكتيك التى كانت قد إرتكبت فى عام ١٩٥٧ بواسطة المجموعة المعادية للحزب ، والتى كان عليها أن تعمل قبل إجتماع المؤتمر العام المتوقع فى شهر نوفمبر .

وفى الوقت الذى كانت فيه أنظار البلاد متجهة كلها ومصوبة على نجاح رجل الفضاء كوماروف Komarov وزميليه ، إستدعى كروتشيتشيف ، الذى كان فى عطلة على شواطىء البحر الأسود . إلى موسكو ، يوم ١٣ أكتوبر ، وأخذ أمام مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، وحيث قدم سولوف قائمة بأخطائه ، ثم ، وبدون إضاعة وقت ، أمام المؤتمر العام الذى كان قد إجتمع من أجل ذلك ، وقام فى صبيحة يوم ١٤ بإعفائه من وظائفه « بسبب تقدم سنه وتدهور حالة صحته » ، واختار بريجنيف كسكرتير أول . وفى يوم ١٥ ، عين مجلس رئاسة السوفييت الأعلى كوسيجين رئيساً للمجلس . وبعد أن أعلنت هذه الانباء عن طريق وكالة تاس فى بداية الليلة التالية ، يبدو أنها تسببت فى انفعالات فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية أقل بكثير مما حدث فى العالم ، وحيث كان كروتشيتشيف يعتبر ، على أساس أو بدون أساس ، كرائد للاسترخاء الدولى ، ورائد لادخال الجانب الانسانى على الاتجاه الشيوعى .

٣ – ما بعد كروتشيتشيف (١٩٦٤ ـ ١٩٦٦) :

تسببت هذه الأزمة القصيرة للغاية مباشرة فى التخلى عن الممارسات التى كان من الممكن أن تثير مسألة السلطة الشخصية ، وأصبحت الإدارة الجماعية ، المكلفة بتسيير الشئون العامة ، متمثلة قبل أى شىء آخر ، فى مجلس رئاسة اللجنة المركزية (١١ عضواً ، وتسعة إحتياطيين) . ومع ذلك فإن بعض الصعوبات التى كان

قد إصطدم بها كروتشيفشيف ظلت موجودة : فيبدو أن اعضاء التكتل الذى كان قد تشكل ضده لم يكونوا قد إتفقوا على سياسة مشتركة، وأن بعض المنافسات ظلت تؤثر حتى بعد وصولهم إلى السلطة ، وأن الخلافات ظلت تفصل بينهم أمام المشكلات المختلفة . وأصبح أسلوب الحكومة مختلفاً ، ولكن أساس المناقشات كانت تعارض ، كما حدث فى الماضى وكما هو الحال فى كل مكان، إتجاهات متشددة بدرجات متفاوتة مع إتجاهات متساهلة ، تقليدية وتجديدية . فنتج عن ذلك حلول تقوم على أساس الحل الوسط، تشتمل على عناصر مختلفة تماماً لحياة البلاد ، وتمثل صعوبات عديدة عند التفسير . وفى النطاق التأسيسى للنظام السوفيتى ، كانت هذه الاتجاهات تعكس — فى المجموع — وجهات نظر جهاز الحزب ، من جانب، وهى التى كانت تهتم بالمحافظة على النظافة العقائدية وبعد إشرافها إستناداً إلى إقامة المركزية التسلسلية ، ومن جانب آخر، لقطاع من إدارة الدولة، شديدة التمسك باستقلالها حيال الحزب وبالفاعلية الخاصة بالإدارة الإقتصادية .

وعمل مندوبو إتصال الحزب على ان يتجمعوا حول السكرتير الأول، ليونيد بريجنيف Léonid Brejnev الذى كان قد شق طريقة فى منظمات الحزب الشيوعى : سكرتير للجنة أوكرانيا ، إبتداء من عام ١٩٣٨ ، وسكرتير أول لمولدافيا فى عام ١٩٥٠ ، سكرتير اللجنة المركزية فى عام ١٩٥٢ ، وسكرتير أول القازاقستان فى عام ١٩٥٥ ، وعضو أصلى فى مجلس الرئاسة فى عام ١٩٥٧ . أما الموظفين والتقنيين فإن أنظارهم قد إتجهت صوب ألكسيس كوسيجين Alexis Kossyguine الذى لم يكن من الأعضاء الدائمين فى الحزب، ولكنه كان وزيراً (لصناعة النسيج) منذ عام ١٩٣٩ ، ونائباً لرئيس المجلس بشكل شبه مستمر فيما بين عامى ١٩٤٠و١٩٦٠ ، ثم نائباً أول للرئيس ، مكلفاً بادارة الالة الاقتصادية للدولة . وكان هاذان الاتجاهان ، وفى بعض الأحيان منقسمان داخلياً

إلى مجموعات صغيرة ، يمثلان بطريقة متوازنه فى مجلس الرئاسة ، وحيث بدأ أن بريجنيف كان له دائما دور الحكم . هذا علاوة على أن الشخصيات المسئولة أصابها تعديل بسيط ، وكان أعوان كروتشيتشيف قد تخلوا عنه فى الوقت المناسب . ولم تحدث التعديلات الأكثر أهمية إلا فى شهر ديسمبر ١٩٦٥ : فقدم ميكونان ، رئيس الدولة ، استقالته إستناداً الى تقدم سنه ، وأخذ مكانه بودجورنى Podgorny ، الذى أصبح بذلك مبعدا عن منصب سكرتير اللجنة المركزية ، أما شيليبين ، الأكثر شباباً ، فانه تخلى عن مسئولياته كنائب رئيس المجلس ، وكرئيس للجنة مراقبة الحزب والدولة . وكانت عملية تحييد الرجال الذين كان لهم دورا كبيرا فى السنوات السابقة تؤدى الى تدعيم سلطة الحزب ورئيسه ، والذى ستصبح أولويته على غيره أكثر وضوحاً .

وفى خلال الأشهر الأولى ، عملت الإدارة الجديدة على تنظيم الأعمال . فمنذ المؤتمر العام فى شهر ديسمبر ١٩٦٤ ألغوا ، ونتيجة لتقرير من بودجورنى ، إنقسام الحزب الى فرع صناعى ، وفرع زراعى : وقرروا إعادة تكوين اللجان المحلية ، ولجان المناطق ، الأمر الذى استتبع حركة تنقلات عديدة ، وغالباً فى صالح أولئك الذين قد أنزلوا من مناصبهم فى خلال السنوات السابقة ؛ وبعد هذه التعديلات ، أشاروا الى أهمية ترك السكرتيريين وعلى كل المستويات وقتاً طويلا كافياً فى أماكنهم ، حتى يتمكنوا من معرفة دوائرهم جيدا .

وكان من الضرورى بذل مجهود خاص من أجل علاج الأزمة الزراعية : فإذا كانت الظروف المناخية المناسبة قد سمحت بحصول جيد للحبوب فى عام ١٩٦٤ ، فإن منتجات أخرى — وبخاصة تلك التى تأتى من التربية — قد ظلت غير كافية . وفى المؤتمر العام فى شهر مارس ١٩٦٥ ، قدم بريجنيف ، بالنسبة لهذا المظهر الحيوى ، حساباً ختامياً قاسياً للخطة السبعية ، والتى زاد خلالها

الإنتاج فى المتوسط بنسبة ٠ر١ ٪ فى العام (بدلا من ٥ر٧ ٪ فيما بين عامى ١٩٥٣ — ١٩٥٨) ، ولم تحصل فيها الزراعة إلا على ٥ر٧ ٪ من الاستثمارات ؛ ولذلك فإنه كان من الضرورى إعطائها فى مدة خمس سنوات قدر ما كانت قد حصلت عليه أثناء التسعة عشر عاماً الماضية . وسيرتفع ثمن الشراء بنسبة ٥٠ ٪ فى المتوسط ، وسيعطى دعم إضافى بنسبة ٥٠ ٪ لتعويض التوريدات التى تمت زيادة على الأنصبة المفروضة (وهذه الأنصبة لا يمكن زيادتها قبل خمسة أعوام) . وستمنح للكولخوزات درجة أكبر من الحوافز ؛ وقللوا الضرائب عليها بمقدار النصف ؛ وألغيت ديون الفقراء فيها . وستحصل على قروض أكثر ميزة ، وتشترى المعدات بسعر الجملة . أما قطع الأرض الفردية ، والتى دافع عنها حتى اكثر أصحاب النظريات المتشددين ، فيمكنها أن تزيد من أحجامها وتفيد من تساهل متزايد من أجل بيع منتجاتها ، وإبتداء من أول يناير ١٩٦٥ ، وطبقاً لقرار كان يرجع إلى شهر يوليو ١٩٦٤ أصبح من حق سكان الكولخوزات أن يحصلوا على تعويضات خاصة بالأمومة ، وعلى معاشات للتقاعد ، أكثر تواضعاً من تعويضات ومعاشات أصحاب الرواتب . وزادت ايراداتهم ، فى عام ١٩٦٥ ، بنسبة ١٦ ٪ فى الوقت الذى لم يزد فيه الانتاج الزراعى إلا بنسبة ١ ٪ بنتيجة لسوء المحصول الذى إستتبع ، كما حدث فى عام ١٩٦٣ ، الإلتجاء إلى الإستيراد .

وكان أكثر مرارة من ذلك ، وبكثير ، ذلك النقاش بشأن إصلاح إدارة المشروعات الصناعية ، الذى أخذ أهمية جديدة بعد التجربة التى حاولوا القيام بها ، فى عام ١٩٦٤ فى مؤسستين ، من مؤسسات صناعة الملابس : بولشفيتشكا فى موسكو ، وماياك فى جوركى . وإقترح المصلحون عمل لامركزية لخطة الدولة ، وزيادة الدوافع المديرين ، وتقييم الوضع تبعاً للبيع الفعلى (وليس تبعاً لحجم المواد الخام) ، ومع

الأخذ فى الإعتبار بما لم يتم بيعه ، وبالتالى برغبات الزبائن ، وأخيراً ضمان ربح رؤوس الأموال المستثمرة . ولكنهم ، وعلى العكس من بعض رجال الإقتصاد فى دول إشتراكية أخرى ، رفضوا تقديم الربح على أنه العامل المقرر للبنيان الصناعى وأن يعترفوا بالمنافسة بين المشروعات وحرية العلاقات بين المنتجين ، والبائعين والمشترين (الوطنيين أو الأجانب) . وفى بداية عام ١٩٦٥ ، طبق الإصلاح فى ٤٠٠ مؤسسة فى المدن الكبرى ، ولكنه لم يكن من السهل الحكم على تجربة محدودة ، كانت تعمل على تخطئة العلاقات بين أولئك الذين كانوا يحاولون القيام بها وبين غيرهم . ولقد تسببت فى ظهور عداء التقليديين ، الذين رأوا فيها تراجعاً فى التخطيط المركزى ، ولإشراف الحزب على الإقتصاد ، وإنحرافات معنوية ، فى صالح طرق رأسمالية ، ولأهداف مادية بحتة .

وبدأت مجادلة بشأن هذا الموضوع فى الصحف ، فى منتصف شهر يونيو ، عكست بلا شك إختلاف وجهات النظر الموجودة بين المسئولين . وفى أثناء شهور عديدة ، إضطر كوسيجين ومعاونوه إلى الإصرار على ضرورة إعتبار التخطيط كمسألة مستقلة عن السياسة وعن تدخلات الحزب ، حتى يمكن المنافسة مع الدول الرأسمالية المتقدمة أن تتم فى ظروف مقبولة ، وحتى يمكن النظر بإعتبار أكبر لحاجات الأهالى . ولا شك فى أن تقليل سرعة التقدم الصناعى (٧٪ فى عام ١٩٦٤ نظير ٨٫٥٪ فى عام ١٩٦٣) خدمت حجة ضرورة إعادة تنظيم المناهج . وبعد تأخير كبير ، لم يجتمع المؤتمر العام ، والذى كان عليه أن يفصل فى هذه المسألة ، إلا فى شهر سبتمبر ١٩٦٥ . وتم الاتفاق على إلغاء (وعلى كل المستويات) السوفنارخوزات التى كان كروتشيتشيف قد أنشأها وعلى إعادة إنشاء ، وزارات الصناعة ، للاتحاد — وغالباً ، فى صالح الموجودين فيها من قبل ، والذين كانوا أكثر قرباً من جهاز الحزب عن مجموعة

المصلحين . وفى نفس الوقت ، حصل كوسيجين على موافقة من حيث المبدأ على الاصلاح ، مع تطبيق بعض عناصره : تقليل عدد من المعدلات الأساسية فى الخطة المركزية ، وإعطاء المؤسسات نصيباً من أرباحها (الثلث على الأكثر) من أجل التمويل الذاتى ، والدعم والتجميز الإجتماعى وواففوا على زيادة استخدام الدعاية الموجهة ؛ وأنشئوا معهداً لأبحاث الطلب .

وحتى إذا ما كانوا فى بعض الحالات مدفوعين صوب الليبيرالية السياسية ، التى وجدوا أنها أكثر جدوى من إرغام هذه الأمة الكبيرة على النمو ، فإنه لم يكن فى وسع « التقنوقراطيين » المصلحين أن يتدخلوا كثيراً فى النقاشات الايديولوجية ، ويقامروا بتوبيخ التقليديين لهم ، والذين كانوا يعارضون إعطاء أى تنازلات إقتصادية . ولا شك فى أن المثقفين الليبيراليين كانوا قد رحبوا بسقوط كروتشيوتشيف ، الذى كان قد إستدار ضدهم منذ عام ١٩٦٢ ، وكانوا قد أفادوا خلال بضعة أشهر من إجراءات عدم التشدد ؛ وعلى المستوى العلمى ، كانوا قد حصلوا على بعض الرضاء . وفى شهر مارس ١٩٦٥ ، سحبت لجنة الايديولوجيات من إليتشيف والذى كان قد أعلن من قبل : « إن فاعلية العمل الايديولوجى توزن بنفس الميزان مثل القمح ، والصلب ، والمنتجات المادية الأخرى » .

ولكن ، سرعان ما قرر الحزب أن يتشدد ضد مظاهر الاستقلال عند المثقفين ، وبخاصة ضد الاتصالات مع الغرب . وفى شهر سبتمبر ١٩٦٥ — وفى فترة إنعقاد المؤتمر العام للجنة المركزية — تمت عملية القبض على الكاتبين سينيافيسكى Siniavski ودانيال Daniel اللذين كانا ، منذ عشر سنوات مضت قد نشرا فى الخارج مقالات أو قطع أدبيــة ، كانت روحها تتعارض مع « الواقعية الاشتراكية » ، وتحت اسماء مستعارة ، هى على الترتيب ابراهام ترتز

Abrakam Tertz ، ونيكولاس آرجاك Nicolas Argak (هنا موسكو) ونشر الخبر علناً قبل بدء المحاكمة بقليل (فبراير ١٩٦٦) والتى إنتهت بالحكم عليهما بسبعة وبخمسة سنوات سجن ، على التوالى ، لنشرهما دعاية معادية للسوفييت . وحدثت عمليات إلقاء قبض كذلك على كتاب وعلى بعض من رجال الجامعات فى أوكرانيا . وفى نفس الوقت ، تحدثت الخطب والكتابات الرسمية بدرجة أقل عن الأخطاء المرتبطة « بعبادة الشخصية » ، والتى كانت تختفى وراء أخطاء « موضوعية » كروتشيتشيف ، وبخاصة عند إقتراب العيد الخمسينى لثورة أكتوبر ، وخلف تمجيد النظام السوفييتى ، وما قام به من أعمال .

٣ - سياسة النظام والتوازن (١٩٦٦ - ١٩٧٣) :

كان الحساب الختامى للتطور الذى حدث منذ شهر أكتوبر ١٩٦١ قد وضعه المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، الذى إنعقد من ٢٩ مارس إلى ٨ أبريل ١٩٦٦ فى حضور ٤٫٩٤٣ مندوب يمثلون ١٢٫٤٧١٫٠٠٠ عضو ومندوبين عن ٨٦ حزب شيوعى (باستثناء الحزب الشيوعى الصينى) . وأخذ علماً بالظروف التى تحققت فيها الخطة السبعية : رضاء فى المجموع عن الصناعة التى كانت قد تقدمت أكثر من المتوقع (٨٤ ٪ بدلا من ٨٠ ٪) ، وخيبة آمال بالنسبة للزراعة (١٤ ٪ بدلا من ٧٠ ٪) . وقدم كوسيجين أهداف الخطة الثامنة (١٩٦٦ — ١٩٧٠) ، المحددة باجراءات أكثر وبمرونة : فيزيد الانتاج الصناعى بنسبة تتراوح من ٤٧ ٪ إلى ٥٠ ٪ ، والانتاج الزراعى بنسبة ٢٥ ٪ (٣٠ ٪ بالنسبة للحبوب) ، والدخل القومى بنسبة تتراوح من ٣٨ ٪ إلى ٤١ ٪ ، وانتاجية العمل من ٣٣ ٪ إلى ٣٥ ٪ ، وستزداد تنمية البحث العلمى فى المراكز الأكثر حداثة ، وكذلك استخدام الآليات . واعتبر أنه من الضرورى إرضاء حاجات الأهالى ، وتنمية أوقات

الفراغ (تعميم أسبوع الخمسة أيام) ، وتقريب أحوال معيشة أهالى الريف وأبناء المدن : وهكذا يجب العمل على زيادة ايرادات أعضاء الكولخوزات مرتين أكثر من إيرادات العمال والموظفين ؛ وعلى أعضاء الكولخوزات ، إبتداء من أول يوليو ، أن يتسلموا ، وعن طريق التوسع فى التجربة السابقة ، راتباً شهرياً محدداً يضعهم فى مستوى السوفخوزيين . وعلاوة على ذلك ، فإن الخطة كانت ستنفذ على شرائح سنوية من أجل مراقبة تطور الأحوال عن قرب أكثر .

وفى نفس الوقت الذى وضع فيه المقررون أنفسهم على نفس خط المؤتمرين العشرين والثانى والعشرين ، فإنهم تحاشوا أن تتجه المجادلات صوب أخطاء الماضى . وقاموا بإعادة وضع بعض التسميات التقليدية . فاصبح مجلس رئاسة اللجنة المركزية هو المكتب السياسى ، وترك بريجنيف لقبه كسكرتير أول وأخذ لقب السكرتير العام . وإحتفظوا بسن دخول العضو إلى الحزب كما هو ، أى ١٨ سنة ، ولكنه رفع إلى ٢٠ وإلى ٢٣ عاماً لأولئك الذين لم يمروا عن طريق الكونسمول . وأوصوا بإبعاد كل عضو لا يراعى خط الحزب ونظام الدولة وسيمان قرار الفصل بواسطة اللجان المحلية ، التى ستكون على علم أكثر بذلك من اللجان الخاصة بالمناطق . وارسلت تحذيرات للمثقفين المنشقين ، وأعلن شولوخوف أسفه من تساهل الاحكام التى صدرت ضد سينيافسكى ودانيال .

ومنذ ذلك الوقت ، زادت حدة إعادة النظر فى الأحكام التى كانت قد صدرت على ستالين منذ عام ١٩٥٦ . ودون أن ينكروا أنه كان هناك تجاوز وإجراءات غير قانونية ، إمتنعوا عن الدخول فى التفاصيل ، وذلك فى نفس الوقت الذى قيدوا فيه حركة إعادة الاعتبار للضحايا ، لكى يجعلوهم يفهمون أن الاحكام التى صدرت ضدهم — حصلوا عليها ، فى الغالب ، بوسائل خاصة —

لم تكن كلها غير عادلة فى مبدئها . ومن جانب آخر ، قاموا بالإصرار من جديد على مزايا ستالين فى عملية بناء الاشتراكية ، التى تطلبت فى سنوات الثلاثينيات ذلك الشد لكل الطاقات ومعاقبة كل إهمال . وعملوا على إظهار ميزاته السياسية والعسكرية ، بالنسبة لتسيير الحرب ، وبواسطة الشهود والمشاركين فى هذه الفترة ، والمؤرخين ، والكتاب ، ورجال السينما . وامتنعوا تماماً تقريباً من أن يأخذوا عليه عدم تنبؤه بالهجوم الهتلرى ، وعدم إعداده الجيش الأحمر للرد على ذلك . وصنعوا له تمثالا نصفياً أقاموه على قبره أسفل حوائط الكرملين .

وفى خط مواز لذلك ، أخذوا إجراءات من أجل تدعيم الاشراف السياسى والمعنوى على الأهالى . ووضعوا رؤساء جدد على قمة مكتب الأمن العام K. G. B. ، وعلى رأس النقابات فى ١٩٤٧ ، والكومسومول فى عام ١٩٦٨ . وأنشئوا ، فى عام ١٩٦٦ ، وزارة للمحافظة على النظام العام ، ووضعوا أحكاماً جديدة ضد المظاهرات التى تعمل على إضطراب النظام ، والتسكع على الطرق العامة . ووضعوا ، فى عام ١٩٦٩ إصلاحاً لنظام السجون والمعتقلات حدد النظام الذى يطبق على النوعيات المختلفة من معسكرات « التهذيب عن طريق العمل » . ودفعت حوادث مختلفة السلطات إلى تشديد مراقبة المثقفين : إقامة إبنة ستالين فى الولايات المتحدة (١٩٦٧) ونشر مذكراتها ، وأزمة تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ ، والقرار الذى أخذه الكاتب كوزنيتسوف Kouznetsov وقت إقامته بانجلترا بعدم العودة إلى بلاده (١٩٦٩) ، ونشر بعض المؤلفات التى كانت ممنوعة فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية فى الغرب ، والتى كانت توزع سراً فى شكل مخطوطات مضروبة على الآلة الكاتبة ، وعالجت أموراً سياسية وفلسفية وأدبية . وكانت المراحل الرئيسية لهذا العمل القمعى هى : إتخاذ

المواقف فى المؤتمرين الرابع والخامس لاتحـــاد الكتاب فى شهر مايو ١٩٦٧ ويوليو ١٩٧١ ، والحكم على جنزبرج وجالانسكوف فى شهر يناير ١٩٦٨ ، والحكم على تلك المجموعة الصغيرة من المتظاهرين والتى إحتجت فى الميدان الأحمر على التدخل فى تشيكوسلوفاكيا (أكتوبر ١٩٦٨)، ومحاكمة مارتشينكو Martchenko والذى كانت مذكرات نفيه قد ظهرت فى الخارج (يوليو ١٩٦٩) وإبعاد سولجينيتزين من إتحاد الكتاب فى شهر نوفمبر ١٩٦٩ ، وسجن المعارضين فى المستشفيات النفسية ، واستقالة تفاردوفسكى Tvardovski (مدير نوفى مير) فى شهر فبراير ١٩٧٠ ، ويبدو أن هـــذه الأحداث لم تكن لها ، فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية نفسه ، سوى صدى محدوداً ، إذ أن ذلك القطاع من المتعلمين ، والذى كان يطالب بحرية التعبير النقدية والجمالية كان معزولا عن بقية الأهالى . ولكنها نقدت وعلق عليها كثيراً واستخدمت ، فى الغرب ، كما حدث عند نهاية عام ١٩٧٠ ، مع إعطاء جائزة نوبل الأدبية لسولجينيتزين ، وإنشاء عالم الفيزياء ساخاروف Sakharov للجنة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان ، و « محاكمة لينينجراد » التى تم فيها الحكم على المتهمين (إثنين من اليهود السوفييت إتهموا بمحاولة أسر طائرة من أجل الفرار من إتحـــاد الجمهوريات السوفيتية) بالإعدام ، ثم خفض الحكم بعد ذلك إلى خمسة عشر عاماً مع الاشغال الشاقة (ربما تحت ضغط الرأى العام الأجنبى) .

وتحت نظام الإدارة الجماعية ، كانت المسائل الاقتصـادية ، مع تأثيراتها الاجتماعية ، هى التى أخذت المكان الاول . ولم يكن ذلك دون ممارسة تأثير على قرارات السياسة العسكرية والدولية : تخفيض الخدمة العسكرية (من ثلاثة أعوام إلى عامين ابتداء من شهر اكتوبر ١٩٦٧) وبعض المهمات الحربية، وتنمية التعايش السلمى ، والعلاقات العلمية والاقتصادية مع الدول الرأسمالية . وكانت

إدارات الاستعلامات والتعليم تعطيهما أكبر مكان ، والجمهور - ظاهرياً - أكبر إنتباه . وفي وقت إنعقاد المؤتمر العام في شهر سبتمبر ١٩٦٧ ، أكد بريجنيف أولوية « الإجراءات التي تهدف سعادة الأهالي » . وكان الكثير من بينها يتعلق بالزراعة : ١٠٪ من الأراضي المزروعة أفادت من مشروعات الري أو الصرف ، وتضاعفت كمية الأسمدة الكيميائية في خمس سنوات ، وقاموا بتجارب جزئية : في منطقة فورونيج ، في عام ١٩٦٦ ، قاموا بتأجير أراضي كولخوزية لعدد من الفلاحين حتى يقوموا بزراعتها كما يرغبون وحتى يتمكنوا من تحسين الإنتاجية ؛ وحصلت بعض السوفخوزات على إستقلالهـــا في الإداره بشكل يشبه ما كان موجوداً في المصانع : ٤٠٠ في عام ١٩٦٧ ؛ وما يقرب من ٥٠٠٠ في عام ١٩٧٠ ، وذلك من ١٤٠٠٠ . (وكانت السوفخوزات تحتل ٥٥٪ من المساحة المزروعة ، ولكنها لا تعطى سوى ٤٥٪ من الانتاج) .

وإنعقد في شهر نوفمبر ١٩٦٩ المؤتمر الثالث للكولخوريين (٤٥٠٠ مندوب يمثلون ٣٦٠٠٠ كولخوز و ٢٥ مليون من الأعضاء العاملين) ، وهو الذي عمل وضعية جديدة تشتمل على التغييرات التي حدثت منذ المؤتمر السابق (١٩٣٥) والتي كانت لا تزال موجودة . فالسكولخوزات ، في نفس الوقت الذي إقتربت فيه من السوفخوزات فيما يتعلق بنظام إدارتها ، قد إعترف تماماً بشرعيتها في الاقتصاد الاشتراكي وبصفتها «مشروع تعاوني ديمقراطي يدار بطريقة مستقلة» ويتمتع باستمرارية الأرض . وقام المؤتمر كذلك بإنشاء مجلس للكولخوزات ، على رأس مجالس المناطق . وعملت الحكومة على فرملة الهجرة من الريف (بلغ عدد سكان المدن ٥٦٪ من ٢٤٣ مليون نسمة) ، واستمرت في العمل من أجل توحيد ظروف الحياة في الريف وفي المدن ، بأخذها ، إن إحتاج الأمر ، وبحذر ، المشروعات القديمة الخاصة بالمدن الزراعية . أما فيما يتعلق بالانتاج الزراعي ،

فإنه زاد بنسبة ٢١٪ فى خمس سنوات نتيجة لوجود بعض السنوات المواتية (١٧١ مليون طن من الحبوب فى عام ١٩٦٦ ، و ١٨٥ مليون فى عام ١٩٧٠) ولكن المحاصيل ظلت كبيرة الخلاف عن بعضها ؛ ولذلك فإن بريجنيف قد أصر فى مرات عديدة (نوفمبر ١٩٦٨ ، ويوليو ١٩٧٠) على ضرورة إدخال التجديد : وحصلت الزراعة ، إبتداء من عام ١٩٧١ ، على ٢٦٪ من إستثمارات الدولة ، وهى نسبة لم تكن قد وصلت إليها من قبل .

وفى الصناعة ، كانت المشكلة التى حظيت بأكبر مناقشة هى مشكلة إصلاح الإدارة . وقابلت ترددات كثيرة : ففى عام ١٩٦٨ ، كان نقاشاً عنيفاً قد نشأ بين رجل الإقتصاد القديم ستروميلين Stroumiline ، والذى كان يقول بأن البحث عن ربح يستتبع بالضرورة زيادة فى الأسعار ، وبين المصلحين ليبرمان Liberman وبيرمان Birman واللذين كانا يأملان فى أن يكون العرض دائماً أكثر من الطلب . وظل تطبيق وجهات نظر جديدة محدوداً ببعض الموضوعات ، ولكنه إمتد بعد ذلك بسرعة ، أمام ظاهرة قيام المصانع المدارة بهذا الشكل بتحقيق أكبر ربح : وعند نهاية عام ١٩٦٧ ، بلغ عددها ٧٫٠٠٠ مشروعاً وتمثل ٤٠٪ من الإنتاج ؛ وعند نهاية ١٩٦٨ ، بلغ عددها ٢٦٫٠٠٠ (أى نصف المجموع الكلى) مع ٧٠٪ من الإنتاج . ومع ذلك فإن المسئولين لم يعبروا عن رضاهم : ففى المؤتمر العام فى شهر ديسمبر ١٩٦٩ ؛ قدم بريجنيف تقريراً هاجم فيه « ثقل » الإدارة ، والفوضى ، والهوالك ، ورفض المسئوليات الموجودة فيها . وفى شهر يوليو ١٩٧٠ ، أخذت إجراءات من أجل تقليل مصاريف الإدارة (بما فى ذلك ما يتعلق بالوزراء) ؛ ومال قانون العمل الجديد فى نفس الوقت الذى عمل فيه على تدعيم المكاسب الإجتماعية ، إلى تدعيم النظام ، وتقليل حركة الأيدى العاملة ، التى كانت تكلف الملايين من أيام العمل . ولاشك

فى أن الانتاج قد حقق الكثير من التقدم ؛ وزاد الانتاج فى عام ١٩٧٠ على كثير من تنبؤات الخطة فيما يتعلق ببعض سلع الاستهلاك . ولكن الصناعة الثقيلة هى التى أصبحت الآن تعرف بطءاً نسبياً ، وكذلك بعض فروع التعدين والكيمياء : ولم تتحقق الخطة بشكل كامل بالنسبة للكهرباء ، والغاز الطبيعى ، والفحم ، والصلب ، والورق ، وجزءاً من مهمات السكك الحديدية ، والمهمات الزراعية والكهربائية . وفى المجموع ، فإن الدخل القومى قد زاد بنسبة ٤١ ٪ فى فترة خمس سنوات ؛ وزاد نصيب الفرد من الدخل الفعلى بنسبة ٣٣ ٪ (وكانت التنبؤات : ٣٠ ٪) ؛ والصناعة بنسبة ٥٠ ٪ ؛ والزراعة بنسبة ٢١ ٪ ؛ وانتاجية العمل بنسبة ٣٢ ٪ فقط .

وكانت الأهداف التى إتخذتها لنفسها الخطة التاسعة (١٩٧١ — ١٩٧٥) تشهد بواقعية حذرة ، وذلك بإهتمامها بتتابع الخطط السنوية بتطبيق مستمر ، وبرفع مستوى المعيشة . وكانت هذه الأهداف أقل من أهداف الخطط السابقة : زيادة من ٤٢ ٪ إلى ٤٦ ٪ بالنسبة للانتاج الزراعى ؛ ومن ٣٧ ٪ إلى ٤٠ ٪ بالنسبة للدخل القومى ، و ٣٠ ٪ بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل الفعلى . وكانت ، على العكس من ذلك ، أكثر طموحاً فيما يتعلق بانتاجية العمل ، التى كان من الضرورى أن تزيد إلى ٣٦ ٪ أو ٤٠ ٪ نتيجة لتجديد المعدات وبخاصة بنتيجة لوسائل الإدارة . وكان وضع الخطة قد تطلب إختيارات دقيقة ، وأسهم بدون شك فى تقرير المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، والذى كان من المقرر عقده فى شهر أبريل ١٩٧٠ (كان سيقع عندئذ فى نفس وقت العيد المئوى لميلاد لينين) والذى تحدد إفتتاحه فى نهاية الأمر ليوم ٣٠ مارس ١٩٧١ . (ومنذ ذلك الوقت سيكون إنعقاد مؤتمر الحزب مرة كل خمس سنوات ، ويتوافق بهذا الشكل مع

بداية تسيير كل خطة جديدة .) وبموافقة المؤتمر على إقرار الخطة التاسعة ، أكد أهمية المجهود المطلوب بالنسبة لسلع « الإستهلاك الثقافى والمنزلى » و « وسائل الحساب » .

وفى خلال ذلك الوقت ، كانت هناك دائماً صعوبات مباشرة على مستوى الإدارة ، فى الصناعة ، وبنوع خاص فى الزراعة ، حين تزايدت خطورتها نتيجة لسوء الأحوال الطبيعية . فانتاج الحبوب لم يصل ، ورغم غلة المناطق الآسيوية ، إلا إلى ١٦٨ مليون طن فى عام ١٩٧٢ (وكان المتوسط السنوى الذى تنبأت به الخطة هو ١٩٥ مليون) وكان من الضرورى شراء ٢٠ مليون طن من الحبوب ، من سعر بيع الذهب الذى كانت الأزمة النقدية العالمية قد جعلته مربحاً . ولذلك فإن المسئولين ، والذين يلعب بريجنيف بينهم دوراً مسيطراً بدرجة متزايدة الوضوح ، قد زادوا من نداءاتهم من أجل التشدد والفاعلية ، وكذلك من أجل الاحتفالات الرسمية التى تشيد بالأعمال التى تم إنجازها (العيد الخمسينى لإنشاء إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى شهر ديسمبر ١٩٧٢) .

الفصل الثالث عشر

الديمقراطيات الشعبية فى أوربا

(١٩٤٥ – ١٩٥٦)

رغــم أن الديمقراطيات الشعبية فى أوربا تشكل كتلة واحدة متصلة (١٫٢٧٥٫٠٠٠ كيلو متر مربع ، و ١٠٠ ميلون نسمة فى عام ١٩٤٥) ، فان هذه الدول الثانية فى أوربـا الوسطى والشرقية ، والتى تحمل هذا الاسم ، تثير الدهشة نتيجة للانقسامات والإختلافات الموجودة بينها، من النواحى الجغرافية، والعنصرية ، والتاريخية ، والثقافية . وكانت ، منذ عام ١٩١٩ ، قد عرفت نظما سياسية مختلفة (وان كانت دائما معادية للشيوعية) ، وكانوا فى بعض الحالات يتحالفون، وفى حالات أخرى يتعارضون ، ومروا فى فترة الحرب فى معسكرات متعادية ، وتقدم بعضهم تجاه البعض الآخر بمطالب متعـارضة . ولم يكن هناك الكثير المشترك بينهم سوى أنهم – وبدرجات متفاوته – تعرضوا للتخريب ، وللمعرفة (وباستثناء ألبانيا) وجود القوات السوفيتية ، واستخدامهم كلعبة بين الغربيين وبين إتحاد الجمهوريات السوفيتية، الذى كان مصمما على ضمان أمن حدوده.

وكان وصول الشيوعيين الى السلطة قد تم فيما يقل عن ثلاث سنوات ، وفى ظروف شرعية رسمية ، نتيجة للاستخدام الذكى لنظام « الجبهات الوطنيـــة » (ذلك التكتل الذى اعترف به فى غالب الأمـــر من جانب الثلاثة الكبار) ، ومشاعر الاعجاب أو الخوف حيال القوة السوفيتية ، وعدم وجود أى رد فعل واضح من جانب الغربيين . ويبدو حتى أنه كان من الممكن الاسراع فى ذلك ، لولا توصيات ستالين . وصحبها ، من جانب آخر عملية تصفية للقوى المحافظة ،

و « المتعـــاونة » ، واقرار اصلاحات سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، أعطتها التكتلات والائتلافات الحكومية تأييدها المطلق. وابتداء من عام ١٩٤٨ ، أصبح تطور هذه الدول ، متأثراً بطريق مباشر ، بنفوذ اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، بما فى ذلك الانجاهات صوب المركـــزية المتعددة المراكز Polycentrisme ، وصوب القوميات والتى أصبح من الممكن تتبعها منذ عام ١٩٥٦ .

١ — اقامة نظام سياسى جديد (١٩٤٥ — ١٩٤٨) :—

بتناقض ظاهرى فقط ، كان انتصار الشيوعيين قد تم بأكبر سرعة ، وبكل سهولة ، فى الدول الأكثر بعداً عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية : فكان للشيوعيين الوطنيين فيها تنظيما قويا ، وكانوا قد لعبوا دورا حاسما فى المقاومة وفى التحرير ، وذلك فى الوقت الذى كان فيه خصومهم السياسيين ، حتى اذا كانوا أساساً قد كافحوا ضد المحتلين ، قد انتهى بهم الأمر بالتعاون معهم ضد الشيوعية (والجبهة الوطنية » فى ألبانيا ، « وتشتنيك » ميهايلوفيتش فى يوجوسلافيا) . وفى ألبانيا (٢٨٫٧٠٠ كم مربع ؛ و ١٫١٥٠٫٠٠٠ نسمة) كان الحزب الشيوعى ، الذى أعيد تنظيمه فى شهر نوفمبر ١٩٤١ ، هو الذى يحرك « الجبهة الديمقراطية » التى شكلت ، منذ سفر آخر القوات الألمانية (٢٩ نوفمبر ١٩٤٤) حكومة مؤقتة برئاسة هوكسا Hoxha والذى كان فى نفس الوقت وزيرا للخارجية وللدفاع ، ومع كسوكس Xoxe للداخلية . وحصلت الجبهة على ٩٣٪ من الاصوات فى انتخابات ٢ ديسمبر ١٩٤٥ للمجلس التأسيسى ؛ وأعلن هذا المجلس الجمهورية فى شهر يناير ١٩٤٦ ، ووافق على دستور يشبه دستور يوجوسلافيا فى ، تلك البلاد التى كانت لالبانيا معها فى ذلك الوقت علاقات وثيقة (معاهدة شهر يناير ١٩٤٥ بالتخلى عن كل مطالب فى كوزميت ، ومعاهدة الصداقة والتعاون فى شهر يوليو ١٩٤٦) .

وفى يوجوسلافيا (٢٥٦٠٠٠ كم مربع ؛ و ١٥٨٠٠٠٠٠ نسمة) كان على اللجنة الوطنية للتحرير ، برئاسة تيتو Tito ، أن تعتمد، لا على الاتجاهات الأخرى المحليه للمقاومة ، ولكن على ممثلى الحكومة الموجودين فى المنفى ، فى الوزارات التى شكلت فى بلجراد فى شهر مارس ١٩٤٥، والتى ثبت أنه لا يمكنها أن تعيش . استقالة الديمقراطى جرول Grol فى شهر أغسطس ، والكرواتى شوباشيك Subasic فى شهر سبتمبر) . وبعد عملية تطهير شديدة ، وضغوط مارسها البوليس السياسى برئاسة رانكوفيك Rankovic ، أعطت انتخابات ١١ نوفمبر ١٩٤٥ نسبة ٩٠٪ من الاصوات للشيوعيين وحلفائهم . وأعلن البرلمان الجمهورية يوم ٢٩ نوفمبر، ووافق، فى ٣١ يناير ١٩٤٦، على دستور مستوحى من اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى نفس الوقت الذى أصر فيه على الطبيعة الاتحادية (الفيدرالية) للنظام (ست جمهوريات كاملة السيادة ، ومنطقتين تتمتعان باستقلال ذاتى ملحقتين بجمهورية الصرب) . واشتمل البرلمان على مجلسين : المجلس الاتحادى ، ومجلس القوميات ؛ وكان ينتخب مجلسا رئاسيا ، وكانت هناك ادارة جماعية للدولة . وأصبح تيتو هو الرئيس ، وفى نفس الوقت رئيساً للحكومة الجديدة التى تشكلت تقريباً كلها من الشيوعيين . واستمرت عملية التطهير بكل همه : فميهايلوفيتش ، الذى كان قد إلتجأ إلى البوسنة ، أسر فى شهر مارس ١٩٤٦ ، ونفذ فيه الحكم نتيجة لمحاكمة أصرت على علاقاته مع الغربيين أكثر من اصرارها على تعاونه مع المحتلين ؛ وصدرت أحكام بالسجن فى عام ١٩٤٧ ضد رؤساء الأحزاب السابقين. وألقى القبض على المونسيور ستيبيناك Stepinac ، الأسقف الاول لزغرب ، فى شهر سبتمبر ١٩٤٦، وحكم عليه بتهمة التعاون بستة عشر عاما من السجن (سيعينه البابا كاردينالا فى عام ١٩٥٢ ، بعد اطلاق سراحه ، وبشروط) . وبمعاهدة باريس (١٠ فبراير ١٩٤٧) حصلت

يوجوسلافيا على الجزء الاكبر من استيريا ، وباستثناء تريستا .

وفى الدول الثلاث التى كانت قد انضمت للمعسكر الألمانى ، تمت العملية فى حضور قوات و«مراقبين» سوفييت . أما الغربيون ، الذين كانوا قانعين مسبقاً ، فانهم إكتفوا باحتجاجات أفلاطونية . ورأت الأحزاب الشيوعية أن أعدادها تتزايد بدون حدود فى ثلاث سنوات : من ١٠٫٠٠٠ الى ٤٦٣٫٠٠٠ فى بلغاريا ؛ ومن ١٫٠٠٠ الى ٩٠٠٫٠٠٠ فى رومانيا ؛ ومن ٣٫٠٠٠ الى ١٫٥٠٠٫٠٠٠ فى المجر .

وفى بلغاريا (١١٠٫٨٠٠ كم مربع ، مع ٧٫١٠٠٫٠٠٠ نسمة) سمحت عملية التغيير التى وقعت ضد الالمان « للجبهة الوطنية » بأن تؤلف ، منذ ٩ سبتمبر ١٩٤٤ ، وزارة إئتلافية . ولم يكن للشيوعيين فيها سوى أربـــع وزارات من ستة عشر (ومنها الداخلية والعدل) ؛ ولكنهم استخدموا نشاطاً كبيرا باشراف ج. ديمـــتروف G. Dimitrov الذى عاد من إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وكوستوف Kostov رجـل المقاومة ؛ وأجبروا رؤساء الأحزاب المنافسة (الزراعى بيتكوف Petkov ، والاشتراكى لوتشيف Loutchev) على ترك الحكومة ، وقاموا بتطهير الأوساط السياسية والعسكرية ، وأعدوا لانتخابات ١٨ نوفمبر ١٩٤٥ بطريقة فعالة ، سمحت لهم بالحصول ، مع حلفائهم ، على ٨٦٪ من الاصوات . ولقد اجبرتهم مطالب المعارضة والغربيين على الموافقة على اجراء انتخابات جديدة فى العام التالى ؛ ولكن ، بعد وقت قصـير من الاستفتاء الذى قرر إنشاء الجمهورية ، جاءت انتخابات ٢٧ اكتوبر ١٩٤٦ ، وأعادت إعطـاء ٧٨٪ من الاصوات لجبهتهم ، وذلك فى الوقت الذى كان الزراعيون يطالبون فيه بـ ٦٠٪ ؛ فأعيد إعطاء رئاسة الحكومة لديمتروف . وفى اليوم التالى لتصديق الولايات المتحدة على معاهدة باريس (التى تركت لبلغاريا ذلك الجزء من دوبروجة

الذى كانت رومانيا قد اضطرت الى تركه لها فى عام ١٩٤١) ؛ تم القبض على بيتكوف فى البرلمان (٥ يونيو ١٩٤٧) ؛ وحكم عليه بالاعدام ، واعدم فى شهر سبتمبر ، والغى الحزب الزراعى . وكان الدستور الذى تمت الموافقة عليه فى ٤ نوفمبر على نفس نسق دستور الاتحاد السوفيتى .

وفى رومانيا (٢٣٧٫٠٠٠ كم مربع ، ومع ١٦٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة) كان الملك ميشيـــل Michel قد حاول انقاذ التاج بالقائه القبض على أنتونسكو Antonescu ، وباعلانه الحرب على المانيا ، وبتشكيله وزارة إئتلافية . وباشراف رجال المقاومة مثل جورجيو - دج Gheorghio – Dej والمناضلين الذى عادوا من موسكو (أنا بوكر Ana Pauker ، وف. لوكا V. Luca) نجـح الشيوعيون فى الخروج سريعاً من موقف ضعفهم ، وفى انشاء ميليشيا وطنية من ١٠٠٫٠٠٠ عضو ، ومن تنظيم مظاهرات شعبية ، ضـد الوزارة ، استند إليها فيشنسكى Vychinski ، مندوب ستالين . وكان فيشنسكى ، عندنهاية شهر فبراير ١٩٤٥ ، هو سيد بوخارست ، نتيجة لوجود الحامية السوفيتية ، ووضـع على رأس الحكومة رئيس « جبهــة الكادحين » ، جروزا Gróza ، والذى أعطى الوزارات الهامة (الداخلية ، العدل ، الاقتصاد الوطنى) للشيوعيين ، أما الليبرالى تاتاريسكو Tatarescu فانه بدا كرهينة فى وزارة الخارجية . ولقد عمل الشيوعيون وأعوانهم على التحرك بحذر ، حتى لايثيروا ذعر الغربيين ، ولا يدفعوا الملك المتحصن فى صمت ووحدة فى سينايا الى آخر طاقته ، وحصلوا ، فى إنتخابات ١٩ نوفمبر ١٩٤٦ ، على ٧٢٪ من الاصوات . وبعد معاهدة باريس (التخلى عن جزء من دبروجة ومن بسارابيا ، ولكن إعادة الحصول على ترانسلفانيا) ، عملوا على زيادة تشدد موقفهم : فوضعوا الحزب الوطنى الفلاحى والحزب الوطنى الليبرالى ، خارج القانون ، وأعدوا القضايا ضد رؤسائها وحتى ضد مانيـــو

Maniu الشعبى ، والذى حكم عليه بالسجن المؤبد . وأخيرا ، ونتيجة للانذار الذى وجهه كل من جروزا ودج ، استقال الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧ ، وأصبحت رومانيا جمهورية شعبية ، منحت نفسها دستوراً ، فى شهر أبريل ١٩٤٨ ، فى اليوم التالى لتكوين «حزب العمال المتحد» (تجمع شيوعى واشتراكى) ، وقامت بانتخابات للمجلس الوطنى الكبير .

وفى المجر (٩٣٫٠٠٠ كم مربع ، مع ٩٫٢٠٠٫٠٠٠ نسمة) ، واجه وصول الشيوعيين للسلطة أكبر عقبات ، نتيجة لقلة أعدادهم ، ولعداء الرأى العام لهم ، ولوجود الإتجاه التقليدى المعادى للروس (والذى غذاه الإحتـــلال العسكرى ومساوىء معاهدة باريس) ولشعبية «حزب صغار المـلاك والبورجوازيين المستقلين» والذى كان يقوده فرنك ناجى Ferenc Nagy، والذى جمع ٥٧٪ من الأصوات، فى إنتخابات ٤ نوفمبر ١٩٤٥، ضد ١٨٪ للاشتراكيين، و١٧٪ للشيوعيين . وكان الأمر يحتاج إلى إصرار فوروشيلوف ، رئيس لجنة المراقبـة الخاصة بالحلفاء ، لكى يحصل الحزب الشيوعى ، فى الوزارة الائتـلافيـة ، على منصب نائب رئيس (من أجل راكوزى Rakosi) ، وعلى وزارة الداخلية ، وحيث سيستعد كل من إمر ناجى Imre Nagy ، ثم راجك Rajk . وعلى رأس البوليس السياسى ، (A. V. O.) الزحف على السلطـة . وأعلنت الجمهـورية فى أول فبراير ١٩٤٦ ، ووافقوا على دستور مؤقت فى يوم ٦ . وعند نهاية شهـر فبراير ١٩٤٧ ، قام راجك بجعل السوفيتيين يلقون القبض على السكرتير العـام لحزب الأغلبية ، بيلا كوفاكس Bela Kovacs ، الامر الذى دفع ف ناجى F. Nagy رئيس مجلس الوزراء ، إلى الانسحاب بعد بضعة أشهر . أما منافسى الشيوعيين فإنهم تم القضاء عليهم شيئاً فشيئاً ، وطبقاً لما أسماه راكوزى «بتكتيك سالامى» . ومع ذلك فلم يحصل الشيوعيون ، فى إنتخابات ٣١ أغسطس ١٩٤٧ ،

إلا على ٣٢٪ من الأصوات، أما بقية الأصوات فقد توزعت بين حلفائهم المؤقتين، وبين خصومهم المنهيدين. فحاولوا عندئذ تقوية أنفسهم، عن طريق إبتلاع الحزب الاشتراكى ؛ وفى شهر يونيو ١٩٤٨ ، وافق إشتراكيو اليسار أخيراً على أن ينضموا إليهم فى « حزب العمال المجرى » ، مع راكوزى كسكرتير عام . وعند نهاية العام ، كان لا يزال عليهم أن يثبتوا أنه كانت لهم حقيقة السلطة .

أما بالنسبة لألمانيا الشرقية (١٠٨٠٠٠ كم مربع ، مع ١٦٠٠٠٠٠٠ نسمة) ، فإن الامر لم يكن يتعلق ، فى ذلك الوقت ، بتحويلها إلى دولة: فكانت تحت الاشراف والادارة العسكرية السوفيتية . ولكنهم سمحوا بنشأة الاحزاب فيها : المسيحى الديمقراطى، والليبيرالى الديمقراطى، وبخاصة الحزب الاشتراكى الموحد S. E. D. ، والذى جمع ، منذ عام ١٩٤٦ ، الاشتراكيين والشيوعيين، ووصل عدده فى عام ١٩٤٧ إلى ١٨٠٠٠٠٠ عضو وأخيراً. وفى شهر ديسمبر ١٩٤٧ ، إجتمع « مؤتمر الشعب الالمانى » ، والذى سيكون مندوبيه هم أساس البرلمان والجبهة الوطنية .

وكانت ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا هما اللتان تطرحان أصعب المشكلات ، من وجهة النظر الداخلية ، وكذلك على المستوى الدولى ، بسبب صفاتها الخاصة : المشاركة فى الكفاح المشترك على أراضيها وإلى جانب جيوش الحلفاء ، والمقاومة العنيفة للألمان ، وتوغل جذور كل الاتجاهات السياسية التقليدية، وأهمية طاقتها الاقتصادية ، وموقعها الجغرافى الممتاز . وعلاوة على ذلك ، فإن جزءاً كبيراً من الاهالى البولنديين ، قد ظل معادياً للسوفيت ، بكل عنف، ولاسباب تاريخية وسياسية، ودينية؛ وإذا كانت هيبة الجيش الاحمر كبيرة عند التشيكوسلوفاكيين (ورغم التخلى عن أوكرانيا قبل الكرباتية) ، فانهم ظلوا مع ذلك متمسكين بالمبادىء الليبيرالية ، وبالجمهورية الاولى ، وبرسالتهم الخاصة بالاتصال السلمى بين الثقافات والايديولوجيات الاوربية .

وفى بولندا (٣١٢٫٠٠٠ كم مربع ، مع ٢٤٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة)، كانت المفاوضات الصعبة قد إنتهت بتشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية ، اعترف بها فى شهر يوليو ١٩٤٥،وظهر فيها ممثلين عن ستة أحزاب. وأتى ميكولايزيك Mikolajezyk من لندن وأصبح نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للزراعة ؛ ولكن الوزارات المهمة ظلت مع الشيوعيين وحلفائهم: بيروت Bierut ،وأوسبكا موراوسكى Osubka – Morawski ، وجمولكا Gomulka (السكرتير العام للحزب الشيوعى ، ونائب رئيس المجلس ، ووزير الاقاليم التى إسترجعت فى الغرب)،أما الجيش والشرطة السياسية فانها كانتا تحت السيطرة الكاملةلزيمرسكى Zymierski ، ولرادكيويز Radkiewicz ورغم إستمراره فى الظهور فى الحكومة، فإن حزب الفلاحين لميكولايزيك قد وضع جانباً بالتدريج،واتهم بأنه لايدافع الا عن المصالح الانجلو أمريكية . وحاول أن يحصى أعوانه بأن طلب اليهـــم الاجابة « بلا » على السؤال الاول (« هل توافق على الغاء مجلس الشيوخ » ؟) وذلك فى استفتاء ٣٠ يونيو ١٩٤٦ (وكان السؤالان الآخران بشأن الاصلاحات الاقتصادية والحدود الغربية) ؛ ولكنه وجد نفسه أمام النتائج الرسمية، التى أعلنت ٦٨٪ « نعم »، ولذلك فإنه احتج، بلا جدوى ، ضد الانحرافات وأعمال العنف التى وقعت فى الحملة التى سبقت انتخابات شهر يناير ١٩٤٧ للدايت، والتى انتهت بانهياره : ٢٨ مقعداً من ٤٤٤ . وهذا المجلس ، الذى انتخب لمدة خمس سنوات، وافق على دستور مؤقت فى شهر فبراير ، وإختار بيروت كرئيس للجمهورية، وأصبح كيرانكيويز Cyrankiewicz ، الاشتراكى ، رئيساً للمجلس . ولما تأثر ميكولايزيك من المحاكمات التى بدأت فى الدول الاخرى ضد أعداء الشيوعيين، وأعتقد أنه سوف يقبض عليه بدوره ويحاكم،سافر إلى الغرب فى شهر أكتوبر، تاركا بولندا تحت سلطة ذلك الائتلاف الشيوعى الاشتراكى ، والذى عمل، منذ شهر ديسمبر ١٩٤٨ على إنشاء حزب العمال الموحد .

وفى تشيكوسلوفاكيا (١٢٨٠٠٠ كم مربع، مع ١٢٣٠٠٠٠٠ نسمة)، حاول بينيش Benes ، رئيس الدولة أن يحافظ على إحترام الاشكال الشرعية ، والتوازن بين إتحاد الجمهوريات السوفيتية وبين الغرب، وعلى برنامج كوشيش . ولكن الحكومة التى كانت قد تشكلت فى براغ ، بعد تحرير العاصمة (٩ مايو ١٩٤٥) ، كانت برئاسة فيرلينجر Fierlinger، الاشتراكى الديمقراطى، وكانت تشتمل على ممثلين لكل احزاب الجبهة الوطنية، فكان جوتوالد Gottwald رئيس الحزب الشيوعى ، فيها، نائبا أول لرئيس المجلس . وفى المجلس التأسيسى المنتخب فى ٢٦ مايو ١٩٤٦ لمدة عامين ، كان للشيوعيين (٣٨٪ من الاصوات) والاشتراكيين الديمقراطيين (١٢ر٢ ٪) بالكاد الأغلبية المطلقة (١٥٣ مقعداً من ٣٠٠) وعهد بينيش برئاسة الحكومة الجديدة لجوتوالد : فمن ٢٦ وزير ، كان هناك ٩ شيوعيون ، و ٣ إشتراكيون ديمقراطيون ، و ١٢ معتدلون ، و ٢ بدون أحزاب ، وكانا يتمتعان بهيبة كبيرة (جان مازاريك Jan Masaryk لوزارة الخارجية ، والجنرال سفوبودا Svoboda للدفاع). ولكنه لم يتمكن من تحاشى نتائج الأزمة المعقدة التى وقعت فى عام ١٩٤٧ ، والتى سرعان ما أخذت أبعاداً دولية لها دلالتها : عدم رضاء فى سلوفاكيا وحيث لم يكن لشيوعى هوساك Husak إلا ٢٧٪ من الاصوات ، وحيث كانت عملية تنفيذ الحكم فى المونسونيير تيزو Tiso قد قسمت بين الناس فى تفكيرهم ؛ فعند الاشتراكيين الديمقراطيين إنتصار مؤقت لإتجاه لوشمان Lausman على إتجاه فيرلينجر Fierlinger الذى كان يرغب فى زيادة التعاون مع الشيوعيين ؛ وصعوبات إقتصادية بالنسبة لسوء المحصول ومع العجز المتزايد فى التجارة الخارجية والتى يتزايد إتجاهها صوب الغرب. وفى شهر يوليو، اضطرت الحكومة الى أن تتراجع أمام وخزات ستالين الى مندوبية ، وتعقد اتفاقية تجارية مع اتحاد الجمهوريات

السوفيتية، وتلغى اشتراكها، والتى كانت قد أعلنت عنه ، مؤتمر يعقد فى باريس بشأن خطة مارشال .

ولما كان المعتدلون يخشون من الانتخابات ، التى كان الشيوعيون يعدون لها بنشاط ، فإنهم وضعوا ، بموافقة بينيش ، خطة تهدف إبعاد منافسيهم من الحكومة . وفى ٢٠ فبراير ١٩٤٨ ، قام ممثليهم الإثنى عشر بتقديم إستقالاتهم ، بغية التسبب فى تشكيل وزارة جديدة . ولكن لم يتبعهم لا الاشتراكيين الديمقراطيين، ولا كذلك مازاريك وسقوبودا الذى كان قد إنضم سراً إلى الحزب الشيوعى . وتحولت عملية إستخدام القوة بالنسبة إليهم إلى كارثة : وتمكن الشيوعيون من أن يعتمدوا على جماهير سكان المدن، التى جندتها لجان المشروعات، والحركة النقابية الثورية ، والتى كان المحرك لها هو زابوتوكى Zapotocky ، والذين قرروا إضراباً لمدة ساعة يوم ٢٤ ، ثم قاموا بمظاهرة كبيرة فى ميدان فينيسيالاس بعد ظهر يوم ٢٥ . وهنا جاء جوتوالد وأعلن للجماهير أن بينيش، أمام فشل المشروع ، قد وافق على إستقالة الاثنى عشر ؛ وأن الشيوعيين والاشتراكيين ، فى الوزارة الجديدة ، سوف يحتفظون بثلثى الوزارات ، أما بقية الوزارات فسوف تعطى للمعتدلين الذين يقبلون البقاء فى الجبهة الوطنية . وصوت المجلس بالثقة ب ٢٣٠ صوتاً من ٢٥١ نائباً، الحاضرين يوم ١٠ مارس، وذلك بعد بضع ساعات من الموت الغامض لمازاريك . ونتيجة لابعاد القيادات غير الموثوق بها تماماً ، وللموافقة على دستور جديد (٩ مايو) ولانتصار الجبهة الوطنية فى إنتخابات ٣٠ مايو (٨٩ ٪ من المصوتين) . ترك بينيش الحياة السياسية (وتوفى يوم ٣ سبتمبر) ، وإنتخب جوتوالد رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات يوم ١٤ يوليو ، وأخذ مكانه زابوتوكى على رأس الحكومة . وقام الحزب الشيوعى يوم ٢٧ يونيو بضم الحزب الاشتراكى الديمقراطى، ومنذ

ذلك الوقت أصبح الحزب الشيوعي هو المسيطر بالكامل على الجبهة الوطنية (والتي وجد فيها كذلك اشتراكيين وطنيين ، وشعبيين وحزبين سلوفاكيين صغيرين) وعلى الدولة كلها .

٣ ـ التغيرات الأولى الاقتصاديه والاجتماعية (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨) :

وفى خط موازى لهذا التطور ، تم تحقيق تغيرات عميقة فى البنيان إبتداءمن الحالة التى نتجت عن الحرب ، وإحتلال الأعداء ، وإضطرابات التحرير ، فعلاوة على الفقد البشرى ، والذى كان ثقيلا بنوع خاص فى بولندا وفى يوجوسلافيا ، تضاف عمليات تخريب ونقل المحاصيل والبهائم والتجهيز الصناعى ووسائل المواصلات ، وإستشرت الفوضى النقدية والتضخم فى كل مكان . وإذا كانت يوجوسلافيا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا قد حاولت بدرجات متفاوتة القيام بعملية تثبيت فى عام ١٩٤٥ ، فإن الأزمة المالية كانت فظيعة فى رومانيا حتى نهاية عام ١٩٤٧ ، وأكثر من ذلك أيضاً فى المجر وحيث أصبح الدولار ، فى وقت بجعل الفورينت يأخذ مكان البنجو ، فى شهر أغسطس ١٩٤٦ ، يساوى ثلاثين مليار مليون من البنجو . وعند المنهزمين ، زاد من خطورة الصعوبات أنصبة الحرب التى كانت المعاهدات والاتفاقيات قد حددت قيمتها ، ونتيجة لعمليات الاستيلاء السوفيتية (فى المجر ، ثلثى الدخل القومى لعام ١٩٤٦) والتى استمر بعدها نشاط «الشركات المشتركة» المكلفة بأن تستغل على الشيوع الموارد المحلية فى صالح إتحاد الجمهوريات السوفيتية (فحصلت سوفروم بترول على ثلث إنتـــاج رومانيا ؛ والوسموت .A.G على مجموع انتاج اليورانيوم فى ألمانيا الشرقية) . أما المنتصرون فانهم أفادوا من التعويضات التى دفعت إليهم بواسطة المهزومين ، ومن معونات .U N.R.R.A والتى كانت ذات نفع كبير بنـــوع خاص لكل من بولندا ويوجوسلافيا .

أما الإصلاحات التي وافقت عليها الجبهات الوطنية فإنها طبقت بسهولة ، إذ أن ضحاياها كانوا قد تركوا البلاد أو حاولوا أن ينساهم الناس (الألمان ، و «المتعاونون» والارستقراطيون ، وكبار البورجوازيون). وفي المجال الزراعي هدفت لا إلى جعل العمل في الأرض جماعياً، ولكن إلى «تعميم» الملكية الزراعية عن طريق وضع حد أعلى قانوني (فيما بين عشرين وخمسين هكتار بشكل عام) ووضع حد أدنى يأملون فيه (خمسة هكتارات). وكانت هامة في تلك المناطق التي كانت الملكيات الزراعية الكبيرة تحتل مكاناً أساسياً فيها : ففي بولندا ، إستتبعت مرسومات ٦ سبتمبر ١٩٤٤ و ٢٥ يوليو ١٩٤٦ (وهذه الاخيرة خاصة بأقاليم الغرب) إعادة توزيع ٦ مليون هكتار على ٠٠٠ر٢٠٠ر١ أسرة ؛ وفي المجر ، تمكنت ٠٠٠ر٦٥٠ أسرة ، بتطبيق مرسوم ١٧ مارس ١٩٤٥، من إقتسام ثلاثة ملايين هكتار، أي ثلث المساحة الإجمالية ؛ وفي ألبانيا ،(أغسطس ١٩٤٥) أعطوا ٠٠٠ر٣٠٠ هكتار لـ ٠٠٠ر٦٠ أسرة . وفي يوجوسلافيا ، مس الإصلاح (أغسطس ١٩٤٥) في المكان الاول ممتلكات الالمان والكروات . وفي بلغاريا وحيث لم يمس الإصلاح إلا ٥ ٪ من الاراضي ، وفي رومانيا (مارس ١٩٤٥) فحيث قاموا بتوزيع ١٥ ٪ (٠٠٠ر٦٠٠ر١ هكتار على ٠٠٠ر٨٥٠ أسرة) زادت خطورة تفتيت مساحات الارض حدة . أما في ألمانيا الشرقية فإنهم وزعوا على ٠٠٠ر٥٥٠ أسرة ما يزيد على ٠٠٠ر٢٠٠ر٣ هكتار أخذت من المزارع التي تزيد على مائة هكتار . وفي تشيكوسلوفاكيا ، قنعوا في أول الامر بالإستيلاء على أراضي الالمان في السوديت ، وفي سلوفاكيا وعلى أراضي عدد معين من المتعاونين والمجر ؛ ولم تقم حكومة جوتوالد بتحديد مساحة ملكية الاراضي بخمسين هكتاراً إلا في ٢٩ أبريل ١٩٤٨ .

أما تأميم وسائل الإنتاج والتبادل فإنها تمت بسرعات وبنسب متفاوتة ،

وكانت السيطرة الفعلية على المنشآت الرئيسية قد سبقت أمر إصدار الاجراءات التشريعية . ففى تشيكوسلوفاكيا تقرر ، ومنذ ٢٥ أكتوبر ١٩٤٥ ، أمر تأميم المصارف ، وشركات التأمين، والمناجم ، والمصانع التى تضم أكثر من ٤٠٠ عامل، وفى عام ١٩٤٥ ، كانت الدولة تشرف على ٧٠٪ من الصناعة و٥٠٪ من التجارة الخارجية ؛ وفى عام ١٩٤٨ ،إمتدت التأميمات الى المشروعات التى تستخدم اكثر من ٥٠ عاملا . وأخذت اجراءات راديكالية فى يوجوسلافيا (قانون ٥ ديسمبر ١٩٤٥) وفى ألبانيا ، وفى بلغاريا (ديسمبر ١٩٤٧) ، وفى المجر(أربعة مراحل من شهر ديسمبر ١٩٤٥ الى شهر مارس ١٩٤٨ ، المناجم ، والصناعات الثقيلة ، والمصارف ، والمشروعات التى يعمل اكثر من ١٠٠ عامل) وفى بولندا ، لم يترك قانون ٣ يناير ١٩٤٦ للقطاع الخاص إلا المشروعات التى يقل عدد عمالها عن ٥٠ ؛ ولكن الصعوبات الاقتصادية أجبرتهم على رفع الحد الأعلى الى ١٠٠ وحتى ٢٠٠ شخص وعلى ترك مكان للدافع الشخصى ، ولم تتمكن الدولة من الاشراف على الجزء الأكبر من الاقتصاد إلا عند نهاية عام ١٩٤٨ فقط ، أما بالنسبة لرومانيا ، وباستثناء تأميم بنك الدولة ، فانها حافظت على الوضع القائم، وظل القطاع الخاص يضمن ٩٠٪ من الإنتاج الصناعى .

ولقد نوقشت مسألة التخطيط بنشاط من جانب رجال الاقتصاد ، ولكنه طبق بحذر فى شكل خطط ذات مدى قصير . وإنتظرت رومانيا حتى نهاية عام ١٩٤٨ من أجل تحديد خطة عام واحد ؛ وكانت يوجوسلافيا وحدها التى بدأت منذ عام ١٩٤٧ خطة خمسية على النسق السوفيتى . وعند نهاية ١٩٤٦ أو فى بداية ١٩٤٧ قدمت تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا خطتين لمدة عامين ، وبولندا و المجر خططاً لثلاث سنوات . وكانت هذه الخطط أكثر طموحاً ، ورصدت من ٣٥٪ الى ٤٥٪ من الاستثمارات للصناعة الثقيلة، وسمحت بشكل عام باصلاح التخريب

الأكثر خطورة ، وبالوصول إلى ، وحتى تجاوز ، إنتاج ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، ولكنها ، وباستثناء المجر ، لم تتمكن من أن تتحقق بالكامل ، وحقق متوسط مستوى معيشة السكان قليلا من التقدم .

وفى بضع سنوات ، تم تحقيق تغيير اجتماعى حقيقى . ففقد النبلاء ، ورجال الدين ، وبورجوازية الأعمال ، كل نفوذ سياسى وإقتصادى ، وأصبحت عملية إختيار القيادات العسكرية وطريقة تفكيرها جديدة تماماً ، وأصبح على البورجوازية الصغيرة أن توائم نفسها حتى تتمكن من العيش ، والنخبة موزعة بين تيارات متعارضة — أصبح المسئولين الجدد يأتون من بين المثقفين الثوريين وبخاصة من بين قيادات العمال — ، ووصل الفلاحون بدرجة كبيرة الى الملكية العقارية ولكنهم كانوا قلقين من جماعية الفلاحة ، ومن مسألة الأولوية المعطاة للتجهيز الصناعى ، وأصبحت البروليتاريا فى المدن فخورة بأنها أصبحت الدعامة الرئيسية للنظام ، ولكنها كانت شديدة التمسك بتحسين ظروفها المادية وباحترام كرامة العمل.

٣ ـ إنشاق يوجوسلافيا وتوحيد الكتلة (١٩٤٨ ـ ١٩٥٣) :ـ

أتمت عملية تكثيف « الحرب الباردة » ، وعودة سقوط «الستار الحديدى» إنفصال الديمقراطيات الشعبية عن الغرب ، تلك الديمقراطيات الشعبية التى زادت من توثيق روابطها فيما بينها واتحدت من أجل أن توحد تنظيمها على نمط إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ودون أن تلتفت دائماً الى خصائصها الوطنية المميزة ، أو الى احتياجاتها الخاصة بها . وضمن هذا التوافق منظمات للمجموع (الكومنفوم منذ شهر سبتمبر ١٩٤٧ ، ولمجلس الاقتصادى للمعونة المشتركة ، أو الكوميكون ، منذ شهر يناير ١٩٤٩) ، وبخاصة عن طريق الاشراف السوفيتى وبواسطة المعاهدات الثنائية (بين الدول نفسها وبين إتحاد الجمهوريات السوفيتية وكل دولة) تهدف القضاء على الخلافات القديمة وتنسيق الاقتصاديات . ولم تؤد

القطعية مع يوجوسلافيا إلا الى تدعيم هذه الاتجاهات وكانت جزئياً قد تم تعويضها عن طريق تقدم المانيا الشرقية ، والتى كانت خطواتها تدعم خطوات الحرب الباردة : إصدار المارك الشرقى ، وحصار برلين الغربية (يونيو ١٩٤٨ - مايو ١٩٤٩) ، واعلان الجمهورية الألمانية الديمقراطية (٧ أكتوبر ١٩٤٩) الذى أصبح ، وباتفاق جورليتز ، فى شهر يوليو ١٩٥٠ ، يعترف بالحدود الغربية لبولندا .

والأزمة اليوجوسلافية ، والتى كانت فى نفس الوقت سبباً ونتيجة ، لعبت دوراً أساسياً فى تصلب موقف المعسكر الاشتراكى . وكانت العلاقات السوفيتية اليوجوسلافية قد تدهورت بالتدريج عند نهاية عام ١٩٤٧ وبداية عام ١٩٤٨ : وتضايق ستالين من هيبة ومن إتجاهات الاستقلال عند تيتو ، ومن نفوذه فى ألبانيا ، وربما كذلك من مشروعات الاتحاد الدانوبى والبلقانى التى كان يضعها مع ديمتروف Dimitrov ، وتضايق تيتو من الاشراف السياسى والعسكرى والاقتصادى الذى حاول إتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يمارسه على دولته. وإبتداء من شهر مارس ١٩٤٨ ، تم تبادل سلسلة من الخطابات السرية دون أن يؤدى ذلك الى تقريب وجهات النظر . وقررت حكومة بلجراد أنه على كل أجنبى بعد ذلك أن يمر عن طريقها اذا كان يرغب فى الحصول على معلومات عن حالة البلاد ، وأجابت موسكو على ذلك بسحب التقنيين المدنيين والعسكريين وبالتهديد بالغاء الاتفاقات الاقتصادية (« الاتحاد السوفيتى لا يساعد سوى أصدقاءه ») . ولما كان الحزب الشيوعى اليوجوسلافى قد رفض، فى ١٧ مايو ، أن يشارك فى جلسة الكومنفورم التى تهدف محاكمته ، فان مقر المنظمة قد نقل من بلجراد الى بوخارست ، وتم اعلان قرار الفصل . ونشر قرار الاتهام فى الجريدة التشيكية « رودى برافو » يوم ٢٨ يونيو ، تم أعيد نشره يوم ٣٠ فى

جريدة « بوردا » جريدة الحزب الشيوعى اليوجوسلافى ، مع تنفيذ تفصيلى ، فى شكل اجابة . وكان الحزب الشيوعى اليوجوسلافى متهما فى نفس الوقت بأنه معاد السوفيتية ، وبالدكتاتورية البيروقراطية ، وبادخال الفساد فى الجبهة الوطنية ، وبالتساهل مع القولاق ، وبالسرعة الزائدة فى عمليات التأميم .

وظلت قرارات الكومنفورم التى حضت اليوجوسلاف على الثورة ، بلا جدوى : وكون الرأى العام كتلة وراء النظام ، وزادت شعبية تيتو على كل المستويات كما ظهر فى المؤتمر الخامس للحزب الشيوعى اليوجوسلافى (عندئذ ٤٦٨٫٠٠٠ عضو) عند نهاية شهر يوليو . وأبعدت بضعة آلاف من أنصار الاتحاد السوفيتى من الادارة ، ومن الجيش ، ومن الحزب ، واستمرت المحافظة على الهدوء فى كل مكان . ومع ذلك ، فان الصدمة العاطفية كانت عنيفة ، والنتائج الاقتصادية خطيرة للغاية وبعد ألبانيا ، قامت الديمقراطيات الشعبية بقطع علاقاتها التجارية مع يوجوسلافيا ، التى اضطرت الى أن تتجه صوب الغرب ، والى أن تطلب منه القروض . وفى عام ١٩٥٠ ، أصبحت ٦٠٪ من تجارتها مع انجلترا ، والولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية ، والنمسا ، وأصبحت مبادلاتها مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر (٤٥٪ من المجموع فى عام ١٩٤٧) تقريباً غير موجودة . ورغم الاتهامات السوفيتية ، فان تيتو لم يتوقف عن أن يؤكد استقلاله الكامل تجاه الغرب ، وأعلن فى خطابه ، يوم ١٠ يوليو ١٩٤٩ ، فى بولا : « إننا لانبيع ضميرنا ، ولكننا نبيع فقط نحاسنا ، وبالآلات التى نشتريها بهذه الطريقة من الغرب ، سنستمر فى بناء الاشتراكية » . وعلى الصعيد الداخلى ، حرص على أن يمارس ، وحتى قرب عام ١٩٥٠ ، سياسة شديدة ، وبخاصة فى الشئون الاقتصادية ، لكى يؤكد على الخط الماركسى الارثوذكسى ، فى مواجهة الانتقادات .

ولعبت الاتهامات بالتيتيه Titisme دوراً كبيراً فى عملية توحيد الكتلة وبخاصة فى المحاكمات السياسية التى زاد عددها حتى بعد وفاة ستالين . والقد شرحوا هذا التصلب بتكثيف الحرب الباردة وبالنظرية الستالينية الخاصة بزيادة الخطورة التلقائية للتهديد الامبريالى وبصراع الطبقات، حتى فى النظم الاشتراكية : وخدم مناخ الأزمة الدولية فى تبرير تدخلات مندوبى السوفييت فى الميادين الاكثر تنوعاً وأعلن سلانسكى Slansky ، السكرتير العام للحزب الشيوعى التشكوسلوفاكى فى ٨ ديسمبر ١٩٤٩ : « ان الموقف تجاه الاتحاد السوفيتى هو حجر الزاوية بالنسبة لكل شيوعى » .

.. واتخذت إجراءات للتطهير ، ولم توجه ضد الاحزاب « البورجوازية » التى كانت قد قضى عليها ، كما يبدو ، ولكن ضد الشيوعيين الذين إتهموا بالاتجاه صوب التفتيت ، وبالخيانة لأسباب عقائدية ، أو دولية ، أو شخصية . وكما حدث فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فأنها أصابت الكثيرين من المناضلين القدامى ، الذين كانوا قد عرفوا العمل السرى . وتناقضات ما قبل الحرب ، ومحاربين كانوا قد شاركوا فى الحرب الاسبانية واتهموهم بالتروتسكية أو الفوضوية ، ورجال مقاومة كانوا قد ناضلوا فى الغرب وفى معسكرات النازى ، ويهود باعداد كبيرة غير طبيعية . وتسببت فى محاكمات علنية ، تم الاعداد لها بعمليات استجواب مرهقة ، تميزت باعترافات صدمت ، وأثارت دهشه أو احتقار ، الرأى العام الوطنى ، والدولى ، وإنتهت الى عدد كبير من الاحكام بالاعدام ، نشرتها محطات الاذاعة والصحافة والمطبوعات . وفى نفس الوقت ، رأت الأحزاب الشيوعية ، والتى كانت قد قامت بعملية ضم سريعة، والتى كانت قد تضخمت باندماجها فى عام ١٩٤٨ مع الاشتراكيين ، أن عدد أعضائها قد تناقص ، وخضع للتجديد فى صالح العناصر الشابة ؛ ففى تشيكوسلوفاكيا ، هبط

عدد أعضاء الحزب الشيوعي من ۰۰۰ر۱۸٤ر۲ في عام ۱۹٤۸ الى ۰۰۰ر۸۹٤ر۱ في عام ۱۹٥٤ ؛ وفي المجر من ۰۰۰ر۵۰۰ر۱ الى ۰۰۰ر۸٦٥ . وفي حالات كثيرة أسرعوا باصدار دساتير أقل اقليمية : المجر (۱۹٤۹) ؛ وألبانيا (۱۹٥۰) ؛ وبولندا ورمانيا (۱۹٥۲) . وتدعم الاتجاه المركزي ، وكذلك دور البوليس السياسي ؛ أما الاستقلال الذاتي أو المساواة بين بعض المجموعات البشرية (سلوفاك) فانها أصبحت متهمة بطريق غير مباشر .

وكان على الحياة الثقافية أن تتبع قواعد الواقعية الاشتراكية وتحكم على الاتجاهات الناقدة أو المتدهورة نتيجة الاتصالات مع الغرب . وكتب ريفيه Révai المجرى في عام ۱۹٥۲ : « ليس على الشعب أو الحكومة أو تواثم نفسها مع ذوق وحكم الكاتب ، ولكن على الكاتب ألا يعمل إلا مع البنيان الاشتراكي » . وحاربوا تأثير الكنائس على الاساس العقائدي والاخلاقي ، وذلك في نفس الوقت الذي رفضوا لها كل دور سياسي . وحصلت الحكومات بسهولة على خضوع رجال الدين الارثوذكس (بلغاريا ، رومانيا ، يوجوسلافيا) ، والبروتستانت (جمهورية ألمانيا الشرقية ، المجر ، تشيكوسلوفاكيا) ، والمسلمين (ألبانيا ، يوجوسلافيا) . ولكنها دخلت في صراع ضد المذهب الكاثوليكي : قطع العلاقات مع الفاتيكان ، إلقاء القبض على رجال الدين ، ترك المراكز الدينية شاغرة ، علمانية الممتلكات ، وزيادة الضرائب ، وإغلاق مراكز الدراسة ، وبعض الاديرة والكنائس ، ووضع تحديدات للتعليم الدينى . وفي تلك الاماكن التي كانت الحياة الدينية مغروسة فيها جيداً ، إستمر الاهالي بشكل عام في ممارسة عقائدهم رغم العقبات : الكاثوليك في بولندا ، والمجر ، وسلوفاكيا ، وكرواتيا وسلوفينيا .

وكانت نتائج هذا الانشقاق التيتي مؤثرة بنوع خاص على ألبانيا وكان هوكسا Hoxha قد حاول منذ بعض الوقت أن يسحب نفسه من نفوذ

بلجرد ، وذلك فى الوقت الذى كان فيه كسوكس Xoxe قد اقترح فى شهر أبريل ١٩٤٨ دخول بلاده فى الاتحاد اليوجوسلافى . ومنذ اعلان القطيعة ، ألغى اتفاقاته مع تيتو ؛ ثم تشدد ضد منافسه السياسى : كسوكس، الذى أعطوا مكانه فى وزارة الداخلية للجنرال شيهو Shehu ، وأبعدوه مع أنصاره وقت المؤتمر الأول « لحزب العمل » الجديد (نوفمبر ١٩٤٨) ، وتمت محاكمته سريا ونفذ فيه الحكم فى عام ١٩٤٩) . ومن ٣١ عضو فى اللجنة المركزية ، لم يبق فى منصبه منهم إلا تسعه فى عام ١٩٥٣ . وعندئذ أنشئت علاقات وثيقة مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، حتى على الصعيد العسكرى (قاعدة غواصات فى ساسينو). وفى المؤتمر الثانى للحزب (أبريل ١٩٥٢) بدا أن القوة الضخمة التى يديرها هوكسا لاينازعها أحد .

ولم تكن القلقلة أقل من ذلك فى المجر ، وحيث لم يعلن عن إنتصار الشيوعيين ، والذى كان التنبؤ به من وقت طويل ، إلا فى وقت انتخابات ١٥ مايو ١٩٤٩ . واستمرت عمليات التطهير والكبت ما يقرب من أربع سنوات، وقام بها راكوزى وأعوانه : فاركاس ، وريفيه . وكانت القضية الاكثر ضجة هى قضية راجك ، الوزير السابق للداخلية ، ثم وزير الخارجية ، الذى ألقى القبض عليه فى شهر يونيو ١٩٤٨، وحوكم عليه أنه تيتى، وعميل أنجلو أمريكى، ومعادى للسوفيت ، وتم تنفيذ الحكم فيه ، مع كثيرين من زملائه ، فى شهر سبتمبر . وخرج نص الدفاع والاعترافات بلغات عديدة ، فى شكل « كتاب أزرق » ، الأمر الذى ردت عليه يوجوسلافيا بنشر « كتاب أبيض » . وبعد فترة ، طالب المؤتمر الثانى للحزب ، فى شهر فبراير ١٩٥١ ، بعمليات إلقاء قبض جديدة ، كان منها إلقاء القبض على كالاى Kallai وكادار Kadar ، اللذان عذبا فى السجن . وإبتداء من شهر أغسطس ١٩٥٢ ، جمع راكوزى ، كما فعل

سنتا اين، بين وظائف السكرتير العام للحزب ورئيس المجلس . واتخذت اجراءات ضد كبار رجال الدين الذين تحدثوا ضد العلمانية . وحكم على المونسنيور مينذسزنتي Mindszenty ، رئيس أساقفة بودابست ، فى شهر يناير ١٩٤٩ بالسجن المؤبد (وسيوضع تحت الاقامة المراقبة فى ١٩٥٥) . ولكن الكثيرين من بين رجال الدين وافقوا على الحل الوسط الذى اقترحته الدولة فى عام ١٩٥٠.

وتلت عملية القبض على راجك ، فى بلغاريا ، ومنذ شهر يونيو ١٩٤٩ ، عملية إلقاء القبض على كوستوف Kostov ، الرئيس السابق لمجلس الوزراء ، والشيوعى منذ ثلاثين عاماً ، واتهم بأنه كان « متعاونا » ثم عميلا لانجلترا . ورغم أنه — وأمام دهشة الحاضرين — قد رجع وقت المحاكمة عن اعترافاته ، فإنهم قد حكموا عليه ، ونفذا الحكم فى شهر ديسمبر ؛ ونشروا فى « كتاب بق » ، مع وثائق أخرى ، طلبه العفو الذى أكد اعترافاته ، ولكنهم اعتبروه ، فيما بعد ، على أنه مزور .

وفى المانيا الشرقية وحيث كان اعلان جمهورية ألمانيا الديمقراطية R.D.A. لا يزال حديث العهد ، وحيث كانت انتخابات اكتوبر ١٩٥٠ قد أعطت ٩٩٫٧٪ من الأصوات للجبهة الوطنية ، كان الحزب الاشتراكى الموحد S.E.D. مسيطراً بشكل كامل على الموقف ، وكان تحت ادارة رئيسية المشتركين بيك Pieck وجروتوول Grotowohl (اللذين كانا ، علاوة على ذلك ، رئيس الدولة ، ورئيس الحكومة) وكذلك البريخت Ulbricht سكرتيره العام . وكانت عمليات الطرد من الحزب عديدة ، ولكنه لم تكن هناك أحداث كثيرة مشابهة لتلك التى كانت قد وقعت فى الدول القريبة من يوجوسلافيا : وكان الضحايا الرئيسيون يتمثلون فى دالم Dahlem ومركر Merker واللذين ألقوا القبض عليهما فى عام ١٩٥٠ بتهمة أنهما من العملاء الامريكيين ، ومن الصهيونيين .

وفى بولندا ، لم تصدر عمليات الإبعاد على أســـاس وجود علاقة مع « عصابة تيتو » ولــكن إستناداً إلى الخطر الذى يمثله هنا أيضاً ، وفى أنظار السوفييتيين ، تلك الاشتراكيــة ذات الوحى الوطنى . ومنـذ ١٩٤٨ ، إضطر جومولـكا Gomulka ، أحد رؤساء المقاومة السابقين ، إلى تقديم نقـد ذاتى ، وإن كان الحق ، محدوداً ، وأن يترك السكرتارية العامة لبيروت ، الذى أصبح هو كذلك رئيساً للدولة (١٩٤٧ — ١٩٥٢) ، ثم رئيســاً لمجلس الوزراء (١٩٥٢ — ١٩٥٤) . وفى شهر نوفمبر ١٩٤٩ ، إتهموه بأنه أساء إدارة أقاليم الغرب ، وخرب « البرنامج الاشـــتراكى لإعادة بناء الريف » ؛ فابعدوه مع كليسكو Kliszko والجنرال سبايشالسكى Spychalski ، وسجنوه من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٤ ، ولكن دون أن يقدموا أية قضية ضده . وقام من جانبه الجنرال روكوسوفسكى Rokossovski بتطهير الجيش ، وحكم على مجمـوعة من الجنرالات بتهمة الخيانة . وإصطدمت الحركة المعادية لرجال الدين بمقاومة رجال الدين الذين يقودهم مونسيور ويزنسكى Wysznski (كردينالمنذ عام ١٩٥٢) وبجمهور كان يضم ٩٠ ٪ ممن يمارسون الشعائر الدينيـة ، والذى كان يرى أن الـكنيسة كانت ملتحمة دائماً بالمصالح الوطنيــــة . ومنذ عام ١٩٤٩ ، كانت العلاقات دائماً مشدودة ، ولـكن القوتين الموجودتين عرفتا كيف تعملان على تحاشى القطيعة (الحل الوسط فى ١٤ أبريل ١٩٥٠) . وكانت الصدامات مركزة على العلاقات مع الفاتيكان ، والتعيينات (مشكلة الأراضى الألمانية السابقة) ، والممتلـكات والضرائب ، والتعليم ، والمظاهر الخارجية لممارسة الشعائر ، وبناء الـكنائس ، والحماية التى تعطيها الدولة لمن ينضمون للكنائس (منظمة كاريتا ، ومجموعة باكس) . وفى رومانيا كانت الأخطاء السياسية قد ظهرت فى شكل داخلى تماماً : فيبدو أن جيرجو ـــ دج قد حركته الطموحات الشخصية حين

أمر بإلقاء القبض فى عام ١٩٤٨ على باتراسكانو ، المناضل القـــديم ، ورجل المقاومة النشط ، ثم حملته بعد ذلك بمد فى عام ١٩٥٢ منافسيه الرئيسيين ، والذين كانوا ، أنفسهم « موسكوفيين ستالينيين » : أنا بوكر ، لوكا ، جورجسكو . وفى هذا التاريخ ، كان دج ، السكرتير العام للحزب ، ورئيس المجلس ، قد نجح فى أن يوفق فى نفس الوقت بين العطف السوفيتي وبين الشعور الوطنى الرومانى .

وعلى العكس من ذلك ، فإن تشيكوسلوفاكيا قد عرفت فى نفس الوقت تأثيرات إتجاهات تيتو ، وكذلك الخلافات الشخصية ، والتى جسدت فى المحاكمات التى أثارت المشاعر ، والتى أخذت أبعاداً طويلة . ولقد تم أخيراً شرح بعض مظاهرها ، أما الباقى فلا يزال غامضاً . وفى مرحلة أولى ، عهد جوتوالد بعملية التطهير إلى سلانسكى ، السكرتير العام للحزب منذ عام ١٩٤٦ ، وإلى كوبريفا Kopriva ، وزير أمن الدولة . وترجمت عن طريق إلقاء القبض ، فيما بين عامى ١٩٤٩ و١٩٥١ على الكثير من المسئولين السياسيين ، وكبار الموظفين ، ورجال الصحافة والمثقفين . وكان من بينهم الكثيرون من السلوفاك (كليمنتس Clementis الوزير السابق للخارجية ، وهوساك Husak رئيس مجلس المندوبين) ومواطنين من أصل يهودى . وفى شهر نوفمبر ١٩٥١ ، كان دور سلانسكى نفسه ومجموعته . وفى وقت القضية الضخمة التى وقعت فى شهر نوفمبر ١٩٥٢ ضد ١٤ من المتهمين (٢ تشيك ، وكليمنتس السلوفاكى ، و١١ من أصل يهودى من بينهم سلانسكى) ، إعترف هؤلاء علناً بالجرائم التى وجهت إليهم ؛ فحكم على إحدى عشر من بينهم بالاعدام ، وعلى ثلاثة (لندن ، لوبل ، وهاجو Hajdu) بالسجن المؤبد . ووقعت عملية لتطهير الجيش كذلك : واضطر الجنرال سفوبودا Svoboda إلى ترك وزارة الدفاع لشيبيكا Cepicka ، نسيب جوتوالد . وتسببت

معارضة كبار رجال الدين الكاثوليك فى إلقاء القبض على مونسينور بيران Beran رئيس أساقفة براغ (١٩٤٩)، وإجبار القسس على القسم بالولاء. وأصدر الكرسى البابوى قراره ضد «العمل الكاثوليكى» الذى قام به الأب بلوجار Plojhar، عضو الحكومة، والذى أوصى بالانضمام إلى النظام.

وابتداء من عام ١٩٤٩، سارت الديمقراطيات الشعبية على سياسة إقتصادية زائدة الطموح، وتشرف عليها الدولة بالكامل، وتخضع لتخطيط على مدى طويل، كما هو الحال فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية. وهذه الخطط الخمسية، التى وضعتها اللجان القوية للدولة من أجل التخطيط، بدأ تطبيقها منذ أول يناير ١٩٤٩ فى تشيكوسلوفاكيا وفى بلغاريا، وفى أول يناير ١٩٥٠ فى المجر. وفى حالات كثيرة، هدفوا إتمام تنفيذ الخطة عند نهاية عام ١٩٥٥، حتى يتفق ذلك زمنياً، فى البداية والنهاية، مع الخطة السوفيتية: الخطة الستية البولندية (١٩٥٠ — ١٩٥٥)، والخطط الخمسية فى ألبانيا، ورومانيا، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (١٩٥١ — ١٩٥٥). ورصدت الخطط إستثمارات مرتفعة للغاية (١٧ ٪ إلى ٣٠ ٪ من الدخل القومى السنوى)، والذى كان الجزء الأكبر منه لا يزال يذهب إلى الصناعة الثقيلة. وكان على هذه الصناعة الثقيلة أن تنمو بنسبة ١٢ ٪ إلى ١٣ ٪ فى العام؛ ولكن حتى هذه المعدلات إعتبرت على أنها غير كافية، وزيدت فى أثناء التطبيق، وبخاصة فى الدول القليلة التصنيع (٢١ ٪ فى بلغاريا؛ و٢٦ ٪ فى المجر، و٣٠ ٪ فى ألبانيا). وقاموا ببناء مجمعات تعدينية: زتالينفاروس Sztalinvaros فى المجر، ونوا هوتا فى بولندا وديمتروفو فى بلغاريا. وبدؤا تعاوناً بين المناطق الصناعية المنفصلة عن بعضها بواسطة حدود الدول: بوهيميا وسيليزيا. ولقد تضاعف الانتاج ضعفين أو

ثلاثة أضعاف على الأقل عما كان عليه قبل الحرب ؛ وفى كل مكان أصبح ما لا يقل عن ٩٢ ٪ منه ، ومنذ عام ١٩٥٠ بين يدى الدولة (إلا فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية : ٧٥ ٪) ؛ وفى كل مكان ، أصبح يمثل ، فى القيمة ، وقرب نهاية ١٩٥٣ ، ما بين نصف وثلاثة أرباع الانتاج القومى .

وزاد مستوى المعيشة المتوسطة بسرعة أكثر مما كان يحدث فى السنوات السابقة ، وعلى الأقل فى المدن ، وإن كانوا قد طلبوا مجهوداً ضخماً من العمال . وأصبحت تشريعات العمل أكثر صرامة ، وبدؤا فى محاربة تحرك العمال واتجاههم إلى التغيب : فى بولندا ، أصبح التأخير لمدة عشرين دقيقة يستتبع غرامة تعادل يوم عمل وعدم دفع الساعات الإضافية . وفى كل مشروع ، أصبح ممثلى الحزب يأخذون سلطات متفوقة ، واستخدموا النقابات قبل كل شىء « كأحزمة للتوصيل » ؛ ووسعوا من مروحة الأجور (فى تشيكوسلوفاكيا ٤٠٠,٠٠ كورونا فى الشهر للمدير ، و ٢٥٠٠,٠٠ للعامل اليدوى) وعمموا ممارسة أن يكون الأجر مربوطاً بالانتاج ، وطرق الدوافع الاشتراكية ؛ والتجئوا كثيراً إلى الأيدى العاملة الآتية من الريف ، وإلى النساء . وارتفعت إنتاجية العمل بما يقرب من ٥٠ ٪ ولكن نوعية المصنوعات قاست ، وظلت السلع الاستهلاكية نادرة .

وكانت نقطة الضعف هى الزراعة . فطبقاً للمخطط ، كان على الإنتاج أن يرتفع سنوياً بنسبة من ٥ ٪ إلى ٧ ٪ فى تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا والمجر (٨ ٪ وقت إعادة تقييم المعدلات) ، و ٩ ٪ فى رومانيا ، و ١٣,٥ ٪ فى بلغاريا . ولكنها تقدمت بنسب أكثر تواضعاً (١٢ ٪ فى المجموع فى المجر فيما بين عامى ١٩٤٩ — ١٩٥٣) ولم تتعد بكثير معدل أعوام ١٩٣٦ — ١٩٣٨ (نسبة ٦ ٪ فى بولندا فى عام ١٩٥١) . وعارض الفلاحون قدر إستطاعتهم

عملية جماعية الزراعة التى ، بعد أن أعلن عنها منذ شهر يونيو ١٩٤٨ ، بواسطة قرار الكومنفورم المعادى ليوجوسلافيا ، سبقتها فترة صراع غير مباشر ضد القولاق ، ولم يبدأ فى تطبيقها إلا إبتداء من عام ١٩٥٠ . وفى عام ١٩٥٣ ، كان القطاع الذى أدخلت إليه الإشتراكية (مزارع الدولة وتعاونيات الإنتاج) لا يحتل فى المتوسط سوى ٣٥ ٪ من الأراضى : من ١٠ ٪ فى ألبانيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى ٤٨ ٪ فى تشيكوسلوفاكيا، و٦٢ ٪ فى بلغاريا . ورغم تكوين كتائب العمل ، وتطبيق النظم السوفيتية ، وإقامة مراكز للميكنة وإصلاح الآلات الزراعية ، والتسليم الاجبارى بالنسبة للجميع لأكبر جزء من المحصول (٩٢ ٪ فى بولندا) ، فإن تموين المدن قد ظل صعباً ، وظل العمل سارياً بالنسبة لتموين المنتجات الغذائية ، أو إضطروا إلى إعادة العمل به . وعلى خلاف ما حدث فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فإنهم لم يقرروا تأميم الأرض .

٤ — بدء وحدود المركزية المتعددة المراكز (١٩٥٣ – ١٩٥٦) :

تسبب موت ستالين فى تغيرات سياسية أقل فى الديمقراطيات الشعبية عن تلك التى حدثت فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وعلى الأقل حتى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى . وتمكن المسئولون من البقاء فى أماكنهم ، ومن فرملة الاتجاهات الليبيرالية . وحصلوا فى ذلك على تأييد « المحافظين » السوفييت ، مثل مولوتوف ، وأفادوا من عدم التأكد الذى ميز الصراعات السياسية فى موسكو . وعلى الأكثر فإنهم دعوا ، فى وقت أحد الاجتماعات السرية للكومنفورم فى شهر يوليو ١٩٥٣، لكى يستوحوا من الإتجاه الجديد . ولكى يطبقوا عندهم مبادىء الإدارة الجماعية . وفى كل مكان، وباستثناء تشيكوسلوفاكيا مع نوفوتنى Novotny ، حول السكرتير العام نفسه إلى سكرتير

أول » . ولذلك فإن العملية الليبرالية لم تكن إذن إلا طريقة لإتباع المثل السوفيتى . ولم يكن فى وسعها أن تقلل من تمازج الكتلة ، رغم تقليل حدة الحرب الباردة ، والتصالح السوفيتى اليوجوسلافى فى عام ١٩٥٥ ، وأرخاء السيطرة الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية (إختفاء الشركات المشتركة) فليس فقط أن الكومنفورم (حتى وقت حله فى شهر أبريل ١٩٥٥) والكوميكون قد إستعادا نشاطهما ، ولكن منظمة جديدة ظهرت : فرداً على دخول ألمانيا الإتحادية فى حلف شمال الأطلنطى .O. T. A. N ، سمح « حلف وارسو » (١٤ مايو ١٩٥٥) ، « معاهدة صداقة وتعاون ومعونة متبادلة » ، لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بالتوحيد العسكرى للكتلة (بما فيها جمهورية ألمانيا الديمقراطية) وتحت قيادة الماريشال كونييف Koniev ، والاحتفاظ بقواته فى المجر وفى رومانيا ، وحتى بعد عقد المعاهدة مع النمسا . وكان عقد الديمقراطيات الشعبية لعلاقات وثيقة مع الصين ، قد تم بالاتفاق مع موسكو . ومع ذلك ، ومع ذلك فإن المناخ قد أصبح أقل ثقلا ؛ فأصبحت الاعتقالات والمحاكمات أكثر ندرة ؛ وأصبح البوليس السياسى أكثر إختفاء وأكثر إحتراماً للشرعية ؛ وأصبحت المناقشات بين المجموعات ذات الرأى المختلف ، أكثر إنفتاحاً . وأعيد النظر فى الخطط الخمسية فى صالح الصناعات الاستهلاكية وفى صالح الزراعة ؛ وفى بعض الحالات ، قلت سرعة تطبيق جماعية العمل الفلاحى ؛ أما التجارة مع الغرب ، فانها عادت إلى نشاط بدرجة بسيطة .

ولقد جاء رد الفعل الشعبى الأكثر سرعة ، وغير المتوقع ، على موحستالين من جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وتسببت فيها تلك الاجراءات المتشددة التى قررها الحزب فى شهر مايو ١٩٥٣ ، وبخاصة رفع ١٠ ٪ من أداء الإنتاج .

ولا شك فى أنهم قد إتبعوا نصائح السلطات السوفيتية بضرورة الحذر ، فى النصف الاول من شهر يونيو ، وذلك باعلانهم عن التساهل العام والوعد بتحسين مستوى المعيشة . ولكن عمال برلين الشرقية ، الذين كانت معلوماتهم غير كافية ، أو كانوا لا يعتقدون فيما يسمعون ، نظموا يوم ١٦ يونيو ، وإبتداء من مواقع عملهم فى « طريق ستالين » Stalinalee ، مظاهرة سلمية ، تلاها ، فى يوم ١٧ حركة تمرد فعلية . وإضطرت القوات السوفيتية إلى التدخل ؛ فكان هناك أكثر من ٣٠٠ قتيل ، و٢٠٠٠ جريح . ومن بين ٢٥٠٠٠ مقبوض عليهم من المتظاهرين ، صدر الحكم على ما يزيد على الآلف ، وكان أربعون حكماً من بينهم بالإعدام . ولقد بذلت الحكومة مجهوداً كبيراً من أجل التنمية الإقتصادية ، ولكنها لم تترك سلطتها ، وتزيدات أعداد الخارجين سراً صوب الغرب . وأدى هذا الآنذار الى انفعال شديد فى دول الكتلة ، وحيث كان المسئولون يتأرجحون بين ميزات وأخطار الاصلاحات .

وبشكل عام ، فان هذه الاصلاحات كانت صغيرة للغاية . وهكذا نجد أنه ، فى ألبانيا ، إكتفى هوكسا بأن يتخلى ، فى شهر يوليو ١٩٥٣ ، عن وزارتى الخارجية والدفاع ، ثم فى شهر يوليو ١٩٥٤ ، عن رئاسة المجلس للجنرال شيحو Shehu ، الذى ظل نفسه السكرتير الاول للجنة المركزية ، وتبعاً لنصيحة السوفييت ، فانه رسم أمر تقارب مع يوجوسلافيا . — وفى رومانيا قنع دج فى أول الأمر برئاسة المجلس ، مستخدماً فى ذلك ، وبكل حذق ، الشعور الوطنى ، ومتحدثاً عن الاجراءات التى اتخذت منذ عام ١٩٥٢ ضد « المسكوفيين الستالينيين » من أجل اظهار بعد نظره والاحتفاظ بسلطته . ورأى ، فى المؤتمر الثانى (ديسمبر ١٩٥٥) أنه من الأوفق أن يسترجع ادارة الحزب وبصفته السكرتير الأول (وأصبح شتويكا Stoica رئيساً للمجلس) وأشرف على عملية دخول سوسيكو

Ceauescu الى المكتب السياسى . وفى بلغاريا ومنذ موت ديميتروف فى عام ١٩٤٩، انتقلت السلطة الى نسيبه تشيرفينكوف Tchervenkov الذى قرر عفواً جزئياً واعادة اعتبار مقنعة لكوستوف Kostov ، ثم عاد من جديد الى العمل ضد عبادة الشخصية ، ولم يحتفظ إلا برئاسة المجلس، وأعطى ادارة الحزب لجيفكوف، Jivkov أحد محمي كروتشيتشيف ، والذى سيظهر على أنه منافس خطير . وفى تشيكوسلوفاكيا مات جوتوالد فى ١٤ مارس ١٩٥٣ ، نتيجة لاصابته ببرد أثناء دفن ستالين . وكانت فرصة لفصل السلطات : فأخذ سيروكى Siroky مكان زابوتوكى Zapotocky فى رئاسة المجلس ، وأصبح رئيساً للجمهورية، وأعطيت ادارة الحزب لنوفوتنى Novotny الذى أشرف على الجهاز بكل صرامة . وشجع مالينكوف زابوتوكى ، فأعلن ليبيرالية النظام . ولكنه شعر بالشلل نتيجة لاعلان عدم الثقة فيمن كان يحميه ، ونتيجة ليقظة الرأى العام — والتى اعتبرت على أنها مثيرة للقلق — والاتجاه المحافظ للاطارات الادارية . وفى ١٩٥٤ ، تحدث كروتشيتشيف من أجل نوفوتنى ، الذى تمكن من أن يبدأ عملية محاكمات جديدة (وبخاصة ضد السلوفاك من أمثال هوساك Husak)، وأوقفت العمل فى التحقيق فى القضايا ، وأقام ، فى عام ١٩٥٥ حرصاً لستالين .

وفى بولندا ، كان الاسترخاء ، وهو بطىء لكى يظهر (إلقاء القبض على الكردينال ويزنسكى Wyszynski فى شهر سبتمبر ١٩٥٣، وتنفيذ الحكم فى الضباط العظام) قد بدأ مع مؤتمر الحزب فى شهر مارس ١٩٥٤ : فأعاد بيروت ادارة الحكومة لكيرنكويتز ، وفضحت عدم شرعية أعمال البوليس السياسى ورئيسه ، وأبعد الوزير رادكويتز . وفى الاشهر التالية ، تم الافراج سراً عن بضعة آلاف من المسجونين السياسيين ، وكان من بينهم جومولكا الذى شجعته المصالحة السوفيتية اليوجوسلافية على أن يرأس حركة اشتراكية وطنية . وأعطت النخبة

مظاهراً لاستقلالها . وبخلق الجو الخاص بعدم التأكد ، والموجود فى المجر ، هناك كذلك ، مناخاً صعباً . وطبقاً لرأى السوفييت ، تخلى راكوزى عن رئاسة المجلس لإمر ناجى Imre Nagy ، الذى عرض فى ٤ يوليو ١٩٥٣ ، على البرلمان ، برنامجاً سياسياً ، واقتصاديا ، وثقافياً له طابع ليبيرالى ، وأمر باخراج عدد كبير من المسجونين السياسيين . ولكن راكوزى استمر فى ادارة الحزب ، وسرعان ما قام بهجوم مضاد ، مستخدماً ابعاد مالينكوف ، وعرض ناجى ، ومطالب المثقفين الليبيراليين . وفى عام ١٩٥٥ ، تمكن من ابعاد ناجى من الحكومة ، فى صالح هيجيدوس Hegedus وحتى من أن يبعده عن الحزب بعد رفضه تقديم نقد ذاتى .

ولذلك فان الخطر الاصلاحى قد بدأ مؤكدا تقريباً حين انعقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى (فبراير ١٩٥٦) وحين بدأ تسرب أمر نص « التقرير السرى » . وكما حدث بعد ١٩٥٣ نجح معظم المسئولين فى الاحتفاظ بالخط السابق نظير بعض التنازلات السياسية ومراجعة خطط اقتصادية جديدة ، من أجل تحسين أكثر سرعة لظروف المعيشة وللعمل . وكان الأمر كذلك فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وفى رومانيا ، وألبانيا (وحيث رفض هوكسا للسوفيت اعادة اعتبار كسوكس) ، وفى بلغاريا (وحيث فضل تشرفنكوف Tchervenkov أن ينزل نفسه الى نائب رئيس المجلس فى صالح ايوجوف Iougov بينما ظل جيفكوف Jivkov سكرتيراً أولا للحزب ، نتيجة لتأييد كروتشيتشيف) ، وأخيراً فى تشيكوسلوفاكيا ، وحيث اكتفى نوفوتنى ، وبعد أن كان قد هاجم رسمياً عبادة الشخصية ، بفصل شيبيكا ، وأمر بأخراج بعض المحكوم عليهم (لندن ، لوبل) ، ومسح عن كليمنتيس وسلانسكى اتهامهم بالتيتية ، فى نفس الوقت الذى أكد فيه أخطائهم السياسية .

وعلى العكس من ذلك ، ففى دولتين ، ترجم عدم رضاء وقلة صبر لكل قطاعات الأهالى فى شكل أزمات ، أعطت علاوة على ذلك خاتمات متعارضة .
فى بولندا كان موت بيروت (مارس ١٩٥٦) قد سهل اتخاذ اجراءات ، اعترف خليفته أوشاب Ochab بضرورتها : عفو عن أكثر من ٣٠٠٠٠ مسجون سياسى ، واعادة الاعتبار لكثير من المحكوم عليهم ، وعزل عدد من كبار الموظفين . ولكن نخبة المثقفين كانت تطالب بما هو أكثر من ذلك ، فقامت الصحافة باظهار تشددها ؛ وبين العمال ، قام بعض النابهين بمهاجمة أخطار المنظمات الاقتصادية وطالبوا بالتسيير الذاتى على الطريقة اليوجوسلافية . ولما كان عمال مصانع الآلات الزراعية Zispo فى بوزنان لم ينجحوا فى اسماع مطالبهم لوارسو ، فانهم قاموا فى يومى ٢٨ و ٢٩ يونيو بمظاهرة قضى عليها بكل شدة (اكثر من ٥٠ قتيلا و ٣٠٠٠ جريح) ولكنها أظهرت ضرورة تغيير السياسة . وكان الوحيدون الذين عارضوا ذلك حينئذ هم المحافظين الذين كانوا يستندون الى تأييد موسكو . فأعيد ادخال كل من جومولكا ، وكليسكو ، وسبيشالسكى الى الحزب فى شهر أغسطس ، وبعد مناقشات صعبة ، وتهديدات بالتدخل العسكرى ، أعطى المشراون السوفيت ، والذين دعاهم كل من تيتو وماوتسى تونج الى الاعتدال ، والذين كانوا يخشون من وقوع انتفاضة عامة ، بالموافقة على تعريف « الطريقة البولندية للاشتراكية » . وفى خطاب كبير الى اللجنة المركزية ، يوم ٢٠ ، هاجم جومولكا الاخطاء التى ارتكبت فى الشئون السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، وعرف بالمسئوليات المقبلة . وفى يوم ٢١ ، تم انتخابه للمكتب السياسى الجديد ، واعتبروه كسكرتير أول للجنة المركزية . ثم حدث الكثير من عمليات اصدار العفو (للمونسينيور ويزنسكى بنوع خاص) ، وتعيين سبيشالسكى لوزارة الدفاع ، وخروج المستشارين السوفيت ، والاعلان الذى اعترف فيه اتحاد الجمهوريات السوفيتية بحق الديمقراطيات الشعبية فى السيادة

الوطنية . وتنظمت ، فى المشروعات ، مجالس عمال ، وبطريقة موحدة فى كل مكان ، احتفل الشعب بحماس بهذا « الربيع فى شهر أكتوبر » .

وكانت النتائج مباشرة فى المجر ، وحيث ظهر أن الازمة كانت أشد خطورة ، وبكثير . وكان راكوزى ، المخلص لسياسته ، قد بدأ فى أول الأمر على أنه مصمم على أن يلاحظ توصيات المؤتمر العشرين : فأفرج على ما يزيد على ١٠٠٠٠ سجين ، وتحمل وجود دائرة « بيتوفى » التى كانت تجمع شباب المثقفين تحت اشراف بعض المناضلين المشهورين مثل الفيلسوف لوكاك والكاتب تيبور ديرى . وبعد أن خاف من أحداث بوزنان ، اقترح فى شهر يوليو العودة الى الاتجاه السلطوى ؛ ولما كان اتحاد الجمهوريات السوفييتية قد سحب منه تأييدة ، فإنه تخلى عن إدارة الحزب ، ولكن ذلك كان فى صالح جيرو Gero أحد معاونيه المباشرين . وقدم هذا الأخير تنازلات رمزية ، اعتبرها الرأى العام على إنها مشجعة وغير كافية فى نفس الوقت : إعادة اعتبار راجك وقت جنازته الرسمية وإعادة ادخال ناجى الى الحزب . وفى يوم ٢٢ أكتوبر ، قدم طلبة بودابست قائمة بالمطالب ، وأعلنوا ، من أجل اليوم التالى ، عن مظاهرة فى صالح بولندا ، ولكن جيرو ألقى خطبة مليئة بالتهديد ، وأرسل فى نفس الوقت نداءاً الى السوفييت ، وأخذت المظاهرة فى مساء يوم ٢٣ منعطفاً عنيفاً ، وطنى ومعادى للحكومة فى نفس الوقت . وحين حضر ميكويان وسوسلوف من موسكو ، قبلا حلا وسط ، يمكنه أن يؤدى الى عودة الهدوء : فسيأخذ ناجى رئاسة الحكومة ، وكادار Kadar الفريسة السابقة لراكوزى ، رئاسة الحزب ؛ وتمتنع القوات السوفييتية عن التدخل .

ولكن الانتفاضة غمرت ناجى ، وامتدت الى كل البلاد ، وأثبتت نفاذ صبر عدد كبير من الشيوعيين ، وكذلك استمرار وجود عناصر معادية للشيوعية ،

فى نفس الوقت . وبينما كان بعض المتظاهرين يقومون باصطياد الشرطة ، وكان آخر المسجونين السياسيين (ومنهم المونسينور مندزينتى Mindszenty) يحصلون على حريتهم ، أعلن عن مجموعة من الاجراءات لم يكن فى وسعها الا يثير قلق اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبكل عمق : تشكيل حكومة إئتلافية واسعة ، والسماح بعودة الاحزاب السابقة ، وإلغاء الرقابة ، ومهاجمة حلف وارسو ، واعلان حياد المجر . وكان هذا يعنى طرح ومهاجمة ، وفى قلب أوربا نفسها ، المبادىء الأساسية التى تعتمد عليها الكتلة الاشتراكية . وفى أول نوفمبر ، أخذت القوات السوفيتية فى التحرك ، وحاصرت بودابست ؛ وبعد كثير من التردد ، قاموا بالقبض فى ليلة ٣/٤ نوفمبر على المفاوضين الذين كان ناجى قد أرسلهم ؛ وأرسل هذا الأخير نداءاً أخيراً الى الأمم المتحدة (الذى كان مشغولا كذلك بمشكلة السويس) ، وذلك فى الوقت الذى قام فيه كادار ، وهو مقيم فى شرق البلاد ، بتكوين «حكومة ثورية من العمال والفلاحين» ، والذى قامت فيه الدبابات السوفيتية بغزو العاصمة وعملت على أن تسحق شيئاً فشيئاً تلك المقاومة التى كانت بغير أمل للثوار . وكان هناك ، فى المجموع ، ما يقرب من ٣٠٠٠ قتيل ، و ١٥٠٠٠ جريح ، و ٢٠٠٠٠ ألقى القبض عليهم ، و ٢٠٠٠٠٠ مهجر . والتجأ مونسيور مندزينتى الى سفارة الولايات المتحدة ؛ وناجى الى سفارة يوجوسلافيا ، ولكن السوفييت أسروه بعد ذلك ، ونقلوه الى رومانيا .

الفصل الرابع عشر

الديمقراطيات الشعبية والبحث عن الاتجاهات

(١٩٥٠ — ١٩٧٢)

بعد أن شرحنا الديمقراطيات الشعبية فى أوربا ، منذ اليوم التالى للحرب العالمية الثانية ، وتحدثنا عن إقامة النظم السياسية الجديدة ، وعن التغيرات الأولى الإقتصادية والإجتماعيــــة ، ثم إنشقاق يوجوسلافيا ، وتوحيد كتلة الديمقراطيات الشعبية فى أوربا ، وتتبعنا الأحداث التى عاصرت وفاة ستالين والسنوات التاليـة لها ، حتى عام ١٩٥٦ — علينا الآن أن نشرح عمليـة البحث عن الاتجاهات عند الديمقراطيات الشعبية ، بادئين ذلك بشرح تجربة يوجوسلافيا نفسها ، ثم البحث عن الاتجاهات القومية ، ثم الاتجاهات الاخـــيرة بعد عام ١٩٦٥ ، وحتى أزمة تشيكوسلوفاكيا .

١ - تجربة يوجوسلافيا (١٩٥٠ - ١٩٧٢) :

بدأت حكومة الماريشال تيتو منذ عام ١٩٥٠ فى أن تنصرف عن سياسة المركزية والسلطوية التى كانت قد تلت « الانشقاق » . وبعد أن أبطأت سيرها نتيجة للعقبات الطبيعية أو المرتبطة بالظروف ، وإنقطعت بوقفات أو بعودة إلى الخلف ، تتالت التجارب الإصلاحية منذ ذلك الوقت ، وتسببت فى إثارة إهتمام العالم أجمع ، وبنوع خاص إهتمام دول الكتلة . وفى الميدان السياسى ، إستبدل دستور ١٩٤٦ بدستور ١٣ يناير ١٩٥٣ ، الذى كان يهدف ، كما ذكر تقرير كارديج Kardelj ، إلى أن يتحاشى تدهور النظام ، كما حدث فى نظام إتحاد الجمهوريات

السوفيتية ، إلى رأسمالية الدولة ، وإلى بيروقراطية متحكمة . وكانت أسسه : مرور مستمر ومضمون بين المؤسسات ، والاستقلال الذاتى للادارة الإجتماعية وللهيئات الادارية على المستويات المختلفة ، واستقلال السلطة القضائية (نائب عام عن الشعب ينتخبه البرلمان) ، ومسئولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية ، وسيادة الشعب . وإلى جانب المجلس الإتحادى (الذى يمثل فى نفس الوقت الوحدة الوطنية والجمهوريات الست) ، أصبح المجلس الثانى مجلساً للمنتجين ، وينتخبه عمال القطاع العام وحدهم . وأصبح البرلمان يختار رئيس الجمهورية ، الذى يكون فى نفس الوقت رئيس الحكومة (أو المجلس التنفيذى الإتحادى) والجيش . ورغم أنهم كانوا قد تنبئوا لهذه الوظيفة بدور الحكم ، فإن إنتخاب تيتو ، الذى أعيد إنتخابه فى شهر يناير ١٩٦٠ ، والذى ظل على رأس الحزب ، قد أعطى لها سلطة إستثنائية . وأصبح لكل جمهورية حكومتها وبرلمانها . وعلى المستوى المحلى ، ضمنت اللامركزية عن طريق خلية القاعدة : الكوميون ، والذى حدد قانون شهر يونيو ١٩٥٥ طريقة عمله ، طبقاً لتجربة سلوفينيا . وأصبح يمثل فى نفس الوقت « منظمة سياسية إقليمية ووحدة إجتماعية إقتصادية » ، تديرها لجنة شعبية ، تنتخب لمدة أربع أعوام ، وتشتمل على مجلس محلى ومجلس للمنتجين . وعندئذ ، إندمجت الكوميونات ، والتى كان عددها فى ذلك الوقت يزيد على ٤٠٠٠ ، لكى تكون وحدات أكثر إتساعاً : فأصبح عددها ، فى عام ١٩٦٤ ، يقل عن ٦٠٠ .

وكما هو الحال فى أماكن أخرى ، فلقد إستمر الحزب فى أن يكون هو عامل الإشراف والمراقبة ، وقوة التقدم : فرغم بعض وجهات النظر ، ظل تيتو يفضل نظام الحزب الواحد (« إن بلادنا فقيرة بدرجة لا تسمح بأن يكون لنا أحزاباً كثيرة ») ، ولكن دوره تحدد باللوائح وبالتصريحات الرسمية ، التى دعته إلى

أن يكون المرشد ، ولا يكون رجل درك ، ولا تجمعاً لأصحاب الميراث . وإتخذ ، في مؤتمره السادس ، في شهر نوفمبر ١٩٥٢ ، لقباً أكثر حياداً ، وهو لقب عصبة (Savez) Ligne أو رابطة الشيوعيين . وهذه العصبة ، القوية بـ ٠٠٠ر٧٠٠ عضو في عام ١٩٥٤ ، و ٠٠٠ ر ٠٠٠ر١ عضو منذ ١٩٦١ ، لم يكن عليها إلا أن تكون بجمعة للتحالف الاشتراكي (٠٠٠ر٠٠٠ر٨ عضو) والذي كان يضم التنظيمات الإجتماعية المختلفة . وفي مؤتمره السابع ، في شهر أبريل ١٩٥٨ تنبأ الحزب حتى بإختفاء الدولة ، وباختفائه نفسه ، حين تقوم الديمقراطية المباشرة . وبتصريح من تيتو ، قام جيلاس Djilas بحملة في جريدة بوردا عند نهاية عام ١٩٥٣ ، من أجل ديمقراطية متزايدة . ولكن سرعان ما إتهموه بمهاجمة الماركسية اللينينية ، وسجن في حالات عديدة ، وبخاصة بعد أن كان قد نشر في نيويورك « الطبقة الحاكمة الجديدة » (١٩٥٧) ، « المحادثات مع ستالين » (١٩٦٢) .

وفي الشئون الإقتصادية والإجتماعية ، لم يحتفظوا بعملية التجميع بالقوة : فكانت قد بلغت قيمتها في عام ١٩٥٠ ، حين كانت ٦٨٣٥ر٦ تعاونية زراعية للعمل تجمع ما يصل بالكاد إلى ٢٠ ٪ من المستثمرين ومن المساحة . ومنذ العام التالي ، وتحت توجيه كارديج Kardelj إعترفت اللجنة المركزية بالأخطاء التي إرتكبت ، وأعلنت المرور إلى « الطرق الجديدة للتحول الاشتراكي في الريف » . وفي ٣٠ مارس ١٩٥٣ ، قررت الحكومة أن تقوم التعاونيات بتنظيم نفسها بحرية ، وأنه يمكن لأغلبية أعضائها ، أن يقرروا أمر حلها ، وتحددت الملكية الفردية بعشرة هكتارات . وبقي فيها الفلاحون الفقراء وحدهم ، وإنخفض عددها من ٦٩٨ في عام ١٩٥٤ ، إلى ٥٠٨ في عام ١٩٥٧ . أما تنظيمها فقد إستند إلى التسيير الذاتي : فكانت الجمعية العمومية السنوية تنتخب لجنة

الإدارة ، ولجنة الإشراف والمراقبة، واللجان التقنية المختلفة،ومنذ ذلك الوقت إحتفظت الملكية الخاصة بتفوقها (أكثر من ٨٥٪ من الأراضى)؛ولكن الحكومة شجعت ، ومن أجل الكفاح ضد أخطار تقسيم الأرض (١١ مليون هكتار من أجل ٥ر٢٠٠٠ر٠٠٠ من المستثمرين) ، « التعاونيات العامة » ، والتى كانت تعمل على إشتراكية الانتاج عن طريق تهيأتها الظروف المواتية اللازمة للتنمية وللبيع. ومنذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠، تمكنت الزراعة من أن تتقدم بما يزيد عن ٨٪ فى السنة .

وبذلوا أضخم المجهودات فى صالح الصناعة،والتى زاد إنتاجها بنسبة ٢٦٠٪ فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٢ . وأخذت مايقرب من ٦٠٪ من الاستثمارات ، وهى التى جاءت من ميزانيات خاصة أخذت من رؤوس أموال المشروعات ، ووزعت لا عن طريق ميزانية الدولة ، ولكن عن طريق المصارف اللامركزية. وضمنوا عملية التسيير الذاتى عن طريق مجالس العمال ، والتى عملت قوانين ٢ يوليو ١٩٥٠ و ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ على تعميمها وعلى تنظيم تفصيلاتها . وكانت تمثل « جماعية العمل » ، وكان يتم إنتخابها فى كل عام فى المشروعات التى لا يقل عدد العاملين فيها عن الثلاثين ، ثم تنتخب بدورها لجنة إدارة ورئيس (مادام مدير المشروع معين عن طريق اللجنة الشعبية للكوميون) . وكانت هذه المجالس منذ عام ١٩٥٨، ٦٦١٨ مجلساً ، تضم ١٣٥ر٦٢٥ عضواً، وتمثل ١ر٥٠٠ر٠٠٠ عامل. وكانت تحدد إجمالى « الدخل » الذى تدفعه « للمنتجين » ، وبخاصة نصيبهم فى الأرباح . ورغم إستقلالها الذاتى ، فإنها ظلت تحت إشراف العصبة أو الرابطة ، والسلطات الادارية وإتحاد النقابات .

وهذه الاتجاهات الأصيلة تدعمت فى خلال سنوات الستينيات،ولكن بحذر شديد ، وظاهر بنوع خاص فى الشئون السياسية . وفى شهر سبتمبر ١٩٦٢ ،قدم

كارديج إلى البرلمان مشروعاً بدستور جديد، يهدف إلى تحسين التنسيق بين مصالح الجماعات ومصالح المواطنين . وتمت الموافقة على النص ، بعد المناقشات ، يوم ٨ أبريل ١٩٦٣ ؛ وجعل من يوجوسلافيا — مثل إتحاد الجمهوريات السوفيتية وتشيكوسلوفاكيا — جمهورية إشتراكية . وعرف الدولة بأنها ستصبح منظمة مكلفة بأن تحمى مكاسب الاشتراكية ، وتشجع تسييرها الذاتى فى نفس الوقت ، وأعلن أنها لا يمكن تغييرها . وفى داخل البرلمان ، أبدلوا مجلس المنتجين بأربع غرف متخصصة ، وأكثر كفاءة ، وأكثر قرباً من الناخبين . وأصبح على محكمة دستورية ، يختارها البرلمان ، أن تسهر على دستورية القوانين . أما المبـــدأ الاتحادى (الفيدرالى) فإنهم قد وضعوا تحته الخطوط . فكل ما لا ينص على أنه من إختصاص الاتحاد ، يصبح من إختصاص الجمهوريات . أما أصحاب الوظائف الهامة فلا يمكن إعادة إنتخابهم أكثر من مرة ، ولمدة أربع سنوات ؛ فكان عليهم فى غالب الأحيان أن يمروا من مسئولية إلى مسئولية أخرى . وأصبح ممنوعاً تولى الأفراد مسئوليتين كبيرتين فى نفس الوقت ، وبخاصة فى الادارة فى العصبة . ولكن أى من هذه التحديدات لم تطبق على تيتو، الذى إختاره البرلمان، فى أول يوليو، رئيساً للجمهورية لمدة أربع سنوات (ومن جديد فى عام ١٩٦٧)؛ ولكن ظهر إلى جواره ، ومنذ ذلك الوقت ، نائب لرئيس الجمهورية ، ورئيس للمجلس التنفيذى الاتحادى (الفيدرالى).

وعملت الحكومة على أن تحتفظ بطريق وسط بين إتجاهين متعارضين. فاستخدمت ضد المحافظين من أنصار النظام المركزى مبدأ النقل ، لابعادهم عن المراكز الرئيسية . ووصلت فى بعض الحالات حتى حد الابعاد ، ولكن دون أن تصل إلى حد محاكمتهم: وهكذا تشددت اللجنة المركزية للعصبة، فى أول يوليو ١٩٦٦، ضد رانكوفيش Rankovic ، نائب رئيس الجمهورية، والذى إتهم بأنه جعل من

البوليس السرى قلمة فى داخل الدولة ، وبأنه قد تآمر ضد تيتو وبأنه كان يرغب فى سيطرة الصرب . وبعد إنتخابات شهر أبريل ١٩٦٧، وحيث كان تعدد المرشحين هو القاعدة ، تجدد البرلمان إلى حد كبير ؛ وأخذ النواب موقفاً أكثر نقداً تجاه المشروعات الحكومية . وحدث تقارب مع الكنيسة الكاثوليكية : فاستدعى الكاردينال سيبير Seper ، رئيس أساقفة زغرب منذ عام ١٩٦٠ ، وكاردينال منذ عام ١٩٦٥ ، إلى روما فى عام ١٩٦٨ ؛ وكانت إتفاقية قد عقدت فى عام ١٩٦٦ مع الفاتيكان ، تنص على تبادل الممثلين، والذين أصبحوا فى شهر أغسطس ١٩٧٠ ، يحملون لقب سفراء . وفى الميدان الثقافى ، تركت حرية تعبير أكبر للكتاب، ولرجال السينما. ومن جانب آخر، رفض النظام أن يغمره انصار الاتجاه الليبرالى المتطرف وأنصار تعدد العقائد والأحزاب : فأوقف صدور مجلة براكسيس Praxis التى كانت قد أنشئت فى زغرب فى عام ١٩٦٤ ، وصدرت أحكام ضد رجل الجامعة الشاب ميهايلوف Mihajlov وألقى عليه القبض عدة مرات . وفى نظير ذلك، وحينما قام طلاب بلجراد بالتعبير، فى شهر يونيو ١٩٦٨، عن مطالب سياسية وإقتصادية عامة ، وضع تيتو سلطته فى الميزان لكى يعمل على إرضاء بعضها . وفى وقت مؤتمرها التاسع ، (١٩٦٩) أكدت العصبة تصميمها على تطبيق برنامجها ضد المعارضات العقائدية أو التى لها صلة بالامتيازات . ولم تحل مسألة العلاقات بين الاتحاد وبين الجمهوريات الاتحادية إلا نظرياً ، وعن طريق التحديدات الدستورية التى صدرت فى ٣٠ يونيو ١٩٧١،والتى تنبأت بأن تنشىء — بعد تيتو — رئاسة جماعية ، مع الاعتراف « بالسيادة » الداخلية للجمهوريات . أما قوة الدفع التى أعطيت للاتجاه الوطنى الكرواتى فانها قد ترجمت بهياج عنيف عند المثقفين والطلاب فى زغرب (وتمت محاكمة القائمين بها فى عام ١٩٧٢) وبإبعاد المديرين الكرواتيين للعصبة . ولقد تشدد تيتو كذلك ضد

الشيوعيين الصرب ، متهما إياهم مرة بالتكاسل ، ومرة أخرى بالاتجاه السلطوى الذى يهدف المركزية .

وكان الاهتمام باللامركزية ، وبالتسيير الذاتى ، وبالانتاجية ، وبسيادة روح التنافس هو الذى أدى إلى زيادة إهتمام المراقبين بالحياة الاقتصادية، وبشكل مستمر . ولقد تمت مرحلة حاسمة فى شهر يوليو ١٩٦٥، حين قررت الحكومة ، وطبقاً لرغبات المؤتمر العام الثامن (١٩٦٤) ، أن تعطى إلتفاتا أكبر لقوانين « إقتصاديات السوق » : فحصلت المشروعات على مسئولياته أكبر ، وتمكنت من أن تعيد إستخدام ٧١٪ من صافى إنتاجها (بدلا من ٥١٪) ، وأوقف العمل بمراقبة الأسعار ، أما الدينار — الذى كانت قيمته قد إنخفضت فى عام ١٩٦١ — فان قيمته قد إنخفضت من جديد فى عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧١، وشجعوا العلاقات مع الغرب . وعملت بعض الاجراءات ، ونتيجة لمماثلتها الظاهرة مع الطرق الرأسمالية ، على إثارة قلق المتشددين فى الاشتراكية . وهكذا ، وتحت إسم « العمل الفردى مع وسائل إنتاج فى ملكية شخصية » ، سمحوا بقيام أنشطة خاصة ، وداخل بعض الحدود ، فى الحرف ، وفى المتاجر الصغيرة فى المدن ، وفى النقل البرى ، وفى الفندقة والسياحة التى كانت آخذة فى النمو . وإنفتحت البلاد بدرجة أكبر أمام الاستثمارات الأجنبية، وقبلوها طبقاً لقانون شهر يوليو ١٩٦٧ الخاص « بتركيز الوسائل » ، فى تلك المشروعات التى تكون قد أكملت دخلا قومياً مساوياً لها، وبشرط أن يعاد إستثمار ٢٠٪ من الأرباح فى يوجوسلافيا . ولكى يواجهوا مسألة زيادة الأيدى العاملة القليلة الخبرة، والتى نتجت عن الهجرة من الريف ، وعن ضغط العمالة التى أمروا بها أخيراً ، فانهم قبلوا أن يرسلوا العمال إلى الخارج . وأصبح هناك أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ عامل يوجوسلافى يعملون فى الخارج ، ويرسلون إلى بلادهم جزءاً من أرباحهم ، وإن كانوا يثيرون مشكلات التأقلم ، وإعادة التأقلم .

وفى المجموع ، فإن النتائج التى حصلوا عليها سمحت بالاحتفاظ بالخطوط الكبيرة لهذه السياسة ، ومن بين الصعوبات ، كانت الأكثر خطورة : التوسع السريع للغاية للصناعة (+ ١٠٪ فى العام)، والعجز التجارى، والاتجاه المتزايد للقروض وإرتفاع الأسعار (ونصفه حر) ، مصحوباً بالخطر المستمر للتضخم. ونتج عن ذلك ، ورغم إرتفاع الرواتب (٢٦٪ فى عام ١٩٧١) ، نوعاً من الهياج الاجتماعى، وهو أمر إستثنائى بالنسبة للدول الاشتراكية ، فمنذ عملية عمال سلوفينيا فى عام ١٩٥٨ ، وقعت أكثر من ١٨٠٠ حالة « توقيف عمل » حسب التعبير الرسمى . وقاموا فى عام ١٩٧٢ بتطبيق خطة للتقشف ، ولكنها تسببت فى مقاومة أصحاب الامتيازات جديدة ، وكذلك وبنوع خاص فى عدم رضاء العمال ، إذ أن الرواتب جمدت بطريقة عامة إبتداء من أول شهر يناير ١٩٧٣ ، وحتى أنقصت فى المشروعات التى تحقق خسارة . وكان تحويل المشكلات السياسية والاقتصادية يتمشى مع توازن هش ، يعتمد جزئياً على شخص تيتو ، والذى إحتفظت البلاد بعيد ميلاده الثمانين فى شهر مايو عام ١٩٧٢ .

٢ ـ البحث عن « إتجاهات قومية » (١٩٥٧ ـ ١٩٦٤) :

أظهرت أحداث بولندا والمجر عمق الآمال الشعبية فى إستقلال ذاتى متزايد داخل الكتلة، وكذلك الحدود الذى كان فى وسع المسئولين، القوميين والسوفييت، أن يضعوها أمامهم. وأصبحت، من ذلك الوقت ، ـ وتبعاً للأماكن، والاوقات ، والرجال ـــ لعبة دقيقة للتوازن بين التسامح والقمع السياسى والايديولوجى ، لعبة أصبحت أكثر تعقيداً نتيجة لتدخل المناقشات بشأن الاصلاحات الاقتصادية، والعلاقات المتبادلة والمشكلات الدولية (المسألة الصينية ، موقف رومانيا) . واتهموا الاتجاهات المركزية الطاردة ، بعد أزمة خريف ١٩٥٦ ، تحت إسم الشيوعية أو الاشتراكية القومية: بواسطة أولبريخت ونوفوتنى فى شهر ديسمبر

١٩٥٦، وبواسطة كادار فى شهر مارس ١٩٥٧. ولكن إذا كانت هذه الاتجاهات قد تم إحتواؤها بكل صرامة ، فإنه كان لا يمكن القضاء عليها فى الوقت الذى أعطى فيه كروتشيفتشيف المثل على الاسترخاء . ولذلك فإن مؤتمرات « القمة » الشيوعية فى موسكو فى عام ١٩٥٧ وفى عام ١٩٦٠ قد أعجبت، وإن كان ذلك مع كثير من التحفظ ، بمبدأ « الطرق القوميه » . وكانت الانشقاقات ، التى أكد خطورتها المؤتمر الثانى والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، قد بدأت تحفر ، وهى الانشقاقات التى سوف يتزايد عمقها حتى الوقت الذى سقط فيه « المنحرف » كروتشيفتشيف .

وفى الميدان الاقتصادى ، كان التقدم الذى تحقق بواسطة الدول المختلفة ، وبخاصة فى شئون الصناعة ، قد جعلها مترددة — وباستثناء تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطيه — تجاه مشروعات تدعيم الكوميكون تبعاً لمبدأ « التقسيم الدولى الاشتراكى للعمل » . ولم يحصل إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، بالنسبة لاقتراحاته الخاصة بالتخطيط ، على تمويل وتجهيز مشترك ، إلا بشأن محققات محدودة (خط أنابيب بترول الصداقة) . حقيقة أن هذا التوسع فى الصناعة قد قلت سرعته فيما بعد فى مجموعه : من ١٠ ٪ فى العام فيما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٠، ووصلت إلى ٨ ٪ فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤. ولكن ضرورة الاحتفاظ بها وزيادة حجم سلع الاستهلاك جعلت من الأوفق ممارسة إتجاه إقتصادى قومى معين ، برروه كذلك بالمشكلات التقنية والاجتماعية (ركود الزراعه والهجرة من الريف ، وقلة التقنيين وزيادة الأيدى العامله غير المدربة ، وتقليل معدلات المواليد، وتنمية التعليم). وكذلك ناقشوا وبدأوا فى بناء إصلاحات تعيد إعتبار أفكار اللامركزية ، والتخطيط المرن ، والبحث عن الربح وعن النوعية . وكان هذا سبباً فى زيادة العلاقات التجارية مع الغرب، وبخاصة من أجل الحصول على

أجهزات وأدوات مصنوعة لم يعد فى وسع إتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يقدمها . وزادت سرعة التطور كذلك عن طريق إزدهار السياحة التى تطلبت تجديد البنايات وفتح هذه البلاد لمجموعة هى الأكثر أهمية من بين الغربيين. وأصبحت الرحلات صوب الغرب ، والتى أعطى المسئولون أنفسهم المثل عليها، أكثر عدداً ، وكذلك عملية تبادل الباحثين والتقنيين .

ونتج عن ذلك عقد العلاقات الثقافية ، والتى كانت آثارها ـ وبخاصة عند المثقفين والشباب ـ أكثر وضوحاً مما هو عليه فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وغير متخلصة ، بلا شك ، من روح الإنشقاق : التشبع بالأشكال الأكثر حداثة للفكر ، والأدب ، والفن ، والموسيقى ، والتعبير المسرحى والسينمائى ، وفى الملابس . وكان هذا التغيير قد تم بطريقة غير متساوية تبعاً للحالة: وفى الواقع، وباستثناء يوجوسلافيا ، فإنه لم يصل إلا إلى بولندا ، وبدرجة أقل إلى المجر وتشيكوسلوفاكيا . هذا علاوة على أنه لم يغز فى كل مكان سوى قطاعاً صغيراً من الاهالى،وحاربه أولئك الذين كانت بالنسبة إليهم «خرافة تفوق الثقافة الغربية» تسير بالضرورة مع إحتقار التقاليد القومية،وإنهيار التقاليد،والاتجاه المعادى للشيوعية والمعادى للسوفيتية .

وخلاف هذه المظاهر المشتركة ، أعطى تطور الدول تنوعاً أكثر وضوحاً مما كان عليه فى الماضى ، وفى بعض الأحيان غير متوقع ، وبخاصة فى هاتين الدولتين اللتين كانتا فى الصف الأول فى أحداث ١٩٥٦. ولاشك أن المجر هى التى كان القمع فيها قد أخذ الشكل الاكثر كثافة : إعادة الرقابة ، وحل المنظمات التى ظهرت من التمرد ، ومجالس العمال ، وإتحاد الكتاب (والقاء القبض على مسيريه ومنهم يتبور ديرى) ، والتطهير الراديكالى « لحزب العمال الاشتراكى » (أنقص إلى ۱۰۰٫۰۰۰ عضو) ، وإنشاء محاكم الشعب،وتنفيذ الاعدام فى ناجى

بعد محاكمة سرية فى عام ١٩٥٨ . ولكنهم قرروا ، فى نفس الوقت، عقوبات ضد المسئولين عن أخطاء سابقة ، وبخاصة ضد راكوزى الذى أبعد من الحزب ، وذهب للاقامة فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية . ثم بدأت عملية إدخال الاتجاه الليبرالى بواسطة كادار ، السكرتير الاول للحزب ، وعلاوة على ذلك، رئيس المجلس من شهر نوفمبر ١٩٥٦ إلى يناير ١٩٥٨ ومن سبتمبر ١٩٦١ إلى شهر يونيو ١٩٦٥ : العفو على مراحل متعددة ، والقضاء على معسكرات الاعتقال ومحاكم الشعب ، وزيادة عدد أعضاء الحزب (٥٠٠٫٠٠٠ عضو فى عام ١٩٦٢) ، وعودة نصف المهاجرين السياسيين . وأعلن كادار ، بعد وقت قصير من المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، وذلك بإعادته جملة شهيرة مأخوذة عن ستالين : « إن من ليس ضدنا هو معنا » ، وتمكن بهذا الشكل من أن يحصل على تعاون الكثيرين من النافعين، وبخاصة فى الشئون العلمية والادارية. وتمت إنتخابات عام ١٩٦٣ طبقاً لنظام يسمح بعدم التصويت من أجل المرشح الخاص بالجبهة . وتأكد التسامح الديني فى شهر سبتمبر ١٩٦٤ عن طريق عقد إتفاق مع الكرسى البابوى . وأخذت السياسة الاقتصادية لنفسها هدفاً له أولوية يتمثل فى رفع مستوى المعيشة ، وبخاصة وقت خطة الثلاث سنوات (١٩٥٨ – ١٩٦٠) التى سبقت العودة إلى الخطط الخمسية . وفى عام ١٩٦٤ ، كان أكثر من ربع المبادلات يتم مع الدول غير الاشتراكية ؛ وكان الانتاج الصناعى قد تضاعف فى عشر سنوات وأصبح يمثل ٦٢٪ من الانتاج القومى ؛ ولم يكن الانتاج الزراعى قد زاد إلا بنسبة ٣٠٪ وأن كانت عملية جماعية العمل قد تم التوصل اليها عملياً ، وإتمامها بمرونة .

أما تطور بولندا السياسى فكان مختلفاً عن ذلك كل الاختلاف ، أن لم يكن قد تم بشكل عكسى . وفى الأوساط الحكومية ، لم تستمر روح أكتوبر إلا

لمدة بضعة أشهر . ووصلت إلى قتها وقت إنتخابات ٢٠ يناير ١٩٥٧ ، وحين قدمت الجبهة فى كل دائرة قائمة مشتركة من المرشحين لاتجاهات مختلفة والتى كان يمكنها أن تشتمل على عدد من الأسماء يزيد بنسبة الثلثين عن عدد المقاعد (فى المجموع ٧٠٠ مرشح من أجل ٤٦٠ مقعد فى الدايت) : فكان عند الناخب بهذا الشكل حقاً معيناً الرفض . ولكنهم زادوا الإهتمام ، قبل نهاية العام ، ومن جديد ، بمسألة أخطار الاتجاه الإنحرافى ، وأعادوا إنشاء الرقابة ، واضطرت مجلة الشباب المثقف بو بروستو إلى أن تختفى . وشغلت مجالس العمال « بمؤتمرات التسيير الذاتى للعمال » ، والتى وضعت تحت إشراف الإدارة ، والنقابات والحزب (قانون ٢ ديسمبر ١٩٥٨) . وفى وقت الانتخابات العامة لعام ١٩٦١ ، خفضوا حد الإختيار الحر بنسبة ٥٠ ٪ ولم يكن هناك سوى ٦١٦ مرشحاً ؛ وأظهر الناخبون رغبتهم فى الاستقلال حين شطبوا أسماء المديرين : وهكذا وصل فى كراكوفيا المرشح الكاثوليكى إلى رأس القائمة ، فى الوقت الذى كان فيه رئيس المجلس يحتل المكان السادس .

ورفض جومولكا فى نفس الوقت كل عودة إلى الممارسات التى كان هو نفسه ضحية لها ، وكل تساهل فى مراقبة الفكر . وكان يرغب فى الاحتفاظ بالاستقلال القومى ، ولكن دون أن يقطع بين نفسه وبين بقية دول الكتلة ، والتى رأى أن دعمها كان لا يمكن الاستغناء عنه فى مواجهة « المطالبين بالثأر فى بون » . وفى نفعيته اليومية ، إضطر إلى أن يحسب حساباً متزايد القيمة لمجموعة « الأنصار » Partisan — التى كانت قد نشأت عن المقاومة — والتى كانت فى نفس الوقت تتكون من الوطنيين ، ومن المعادين للصهيونية ، ومن أتباع الاتجاه السلطوى . وكانت بقيادة الجنرال موكزار Moczar ، أحد قادة إحدى المجموعات لقدماء المحاربين ، ورئيساً لأمن الدولة ، وتمكنوا من أن يحصلوا

على إبعاد بعض الرجال السياسيين من أصل يهودى (زامبروفسكى Zambrowski الذى أبعد من المكتب السياسى فى عام ١٩٦٣) ، ومن بدء بعض محاكمات المثقفين الليبراليين : إلغاء « الدائرة المعوجة » وبعض المجلات المستقلة ، ومن فرض العقوبات على المفكرين والكتاب (آدم شاف Schaff ، صاحب نظرية إنسانية الماركسية ؛ وكذلك ٣٤ من الموقعين على مذكرة ضد الرقابة ، قدمت فى شهر مارس ١٩٦٤ لرئيس الحكومة) . ورغم هذه الترددات ، فإن بولندا قد عرفت بضع سنوات من الحياة الثقافية المزدهرة ، نتيجة لتعاون رجال المسرح ، والمؤلفين الموسيقيين ، والكتاب والمنتجين السينمائيين . أما الدراسات الاقتصادية (أوسكار لانج) والاجتماعية فانها أخذت فى إزدهار واضح وكان لانج هو أحد الأوائل فى الكتلة الاشتراكية ، والذى نادى بضرورة إصلاح المؤسسات ، رغم أن آراءه لم تعط صدى ملموساً فى البلاد قبل عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . وحتى صوب هذه الفترة ، كان الأهالى فى مجموعهم راضين عن التقدم الإقتصادى : فكان الإنتاج الصناعى قد تضاعف منذ عام ١٩٥٦ ، وكان الدافع الشخصى قد إستعاد حقوقه فى الصناعات الحرفية ولدى صغار التجار ، وكان إتجاه جماعية العمل قد تخلوا عنه (٨٧ ٪ من الأراضى فى ملكية خاصة منذعام ١٩٥٧) وفى صالح « الدوائر الزراعية » (٣٠ ٪ من المزارع فى عام ١٩٦٥) والتى أنشئت كوسائل لجذب الإنتباه : فكان جومولكا نفسه يأمل فى « أن الفلاحين سوف يعرفون أنفسهم أن تنمية الاشتراكية مطابقة لمصالحهم » (٩ أبريل ١٩٦١) .

وأعطت تشيكوسلوفاكيا المثل ، والذى كان وحيداً فى ذلك الوقت ، لدولة تمكن فيها الرأى العام فى آخر الأمر من أن يعبر عن نفسه وعن طريق المثقفين، ورغم الرجال الموجودين فى أماكنهم . وأثار نوفوتنى Novotny فى أول

الأمر مسألة ثورة المجر لكى يعطى ضربة قاضية - والتى إستمرت خمس سنوات - لعملية إدخال الاتجاه الليبيرالى التى كان قد إضطر إلى البدء فيها فى عام ١٩٥٦. وساعده معاونوه على التشدد تجاه إتحاد الكتاب . وفى شهر نوفمبر ١٩٥٧ ، وعند موت زابوتوكى ، إنتخب رئيساً للجمهورية ، فى نفس الوقت الذى ظل فيه سكرتيراً أولا للحزب (أى بضعة أشهر إذن قبل أن يقوم كروتشيتشيف بالجمع بين السكرتارية ورئاسة المجلس) وأصدر دستور ١١ يوليو ١٩٦٠ على إتساع إختصاصاته ، والدور الإشرافى للحزب ، والصفة الموحدة للدولة (بالطبع على حساب غير التشيكيين) ؛ وأكد أن تشيكوسلوفاكيا ، مثل إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، كانت بالفعل جمهورية إشتراكية .

ولم يعترف نوفوتنى ، إلا فى عام ١٩٦٢ فقط ، وبعد المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى « بضرورة التخلص من آثار الاتجاه الستالينى » ، وذلك فى نفس الوقت الذى ألقى فيه بالمسئوليات على ستالين ، والذى قاموا بنسف النصب الخاص به بالديناميت ، وعلى جوتوالد ، والذى ألغوا عرض جثمانه المحنط أمام الجماهير ، وكذلك على باراك Barak ، وزير الداخلية ، الذى حكم عليه بخمسة عشر عاماً من السجن لتخريبه عملية إذابة الجليد . وسمح له التأييد السوفيتى بأن يحتفظ بسلطاته وقت المؤتمر الثانى عشر لحزبه فى شهر ديسمبر ، ولكنه إضطر إلى تشكيل لجنة تحقيق بشأن « إنتهاك الشرعية الاشتراكية » . ثم تتالت عمليات إعادة الإعتبار وإعادة الضم إلى الحزب (هوساك ، لندن ، لوبل) ، وكثيراً ما كان ذلك بعد وفاتهم . وتم إخراج مونسينيور بيران من السجن فى عام ١٩٦٣ ، ثم سمحوا له بالإنسحاب إلى الفاتيكان . ولما زاد النقد الموجه إلى نوفوتنى ، إضطر إلى التضحية ببعض أعوانه المباشرين ، وبخاصة السلوفاك : ففى شهر أبريل ١٩٦٣ ، إستبدل باسيلك

بدوبشيك Bacilek ، الوزير السابق لأمن الدولة ، على رأس الحزب السلوفاكي دوبتشيك Dubcek ، مناضلا كان لا يزال غير معروف ؛ وفى شهر سبتمبر ترك شيروكى Siroky رئاسة المجلس لينارت Lenart ، الذى كان أقل إتصالا منه بالمحاكمات. وعادت العلاقات مع الغرب عن طريق الزيارات الرسمية ، والتبادل الثقافى . وكما حدث فى بولندا ، عرفت الحياة الفكرية إزدهاراً واضحاً نتيجة لعمل الكتاب ، والمنتجين السينمائيين . ومع ذلك فإن جمهور الأهالى كان متضايقاً من الصعوبات الإقتصادية . وكانت التأميمات وعمليات جماعية الإنتاج قد تمت بالفعل ، ولكن نتائجها كانت بعيدة جداً عن أن تكون مرضية : فاضطروا فى عام ١٩٦٢ إلى تأجيل الخطة الثالثة (١٩٦١ — ١٩٦٥) فى صالح خطة لعام واحد ، وإنخفضت الانتاجية الصناعية والدخل القومى العام فى ١٩٦٣ . ورغم مجهودات رجال الاقتصاد المصلحين مثل أوتا شيك Ota Sik ولوبل Lobl فإن أحداً لم يستمع إليهم .

أما فى الدول الأخرى ، فإن نتائج عملية تذويب الجليد كانت محدودة للغاية . ففى جمهورية ألمانيا الديمقراطية إتخذت الإجراءات على عكس ذلك فى عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ضد الشيوعيين الذين إتهموا بأنهم من أنصار المصلحين البولنديين والمجريين : المثقفون مثل الفيلسوف هاريش Harich الذى حكم عليه بعشر سنوات من السجن ؛ ورجال السياسة مثل أولسنر Oelssner وشيردوان Schirdewan ، وولويبر Wollweber الذى كان يأمل فى « طريق وسط » ، وحتى بعض كبار المؤلفين مثل آنا سيجرز Anna Seghers وارنولد زفايج Arnold Zweig وجدوا صعوبات فى السير مع الرقابة . وفى عام ١٩٦٤ أبعد الأب هافان Havemann من الحزب ، ومن الجامعة ومن أكاديمية العلوم . وفى المؤتمر الخامس للحزب (١٩٥٨) أعطى أولبريخت قائمة « بعشرة وصايا

إشتراكية ، » وفى نفس الوقت الذى ظل فية السكرتير الأول لحزب S. E. D أصبح فى شهر سبتمبر ١٩٦٠ رئيساً لمجلس الدولة الذى أنشىء حديثاً ، أى رئيساً الدولة مع سلطات موسعة . ولكى يضع حداً لعمليات الهروب إبتداء من برلين الشرقية ، والتى وصل عددها إلى ٠٠٠ر٧٠٠ر١ حتى ذلك الوقت ، أمر فى شهر أغسطس ١٩٦١ ببناء ما سموه فى الغرب « بحائط الخجل » . ومع ذلك ، فإن السياسة الإقتصادية عرفت ، وبعد صعوبات ١٩٦٠ — ١٩٦٢ ، جسارة وفاعلية تحت قوة دفع رجال الإقتصاد الشبان ، مثل آبل Apel رئيس لجنة الدولة من أجل الخطة . أما الإصلاحات ، التى وافق عليها المؤتمر السادس (١٩٦٣) ، فإنها تميزت بنوع خاص بانشاء ما يقرب من ثمانين مجمع إنتاج V. V. B. حصلت على إستقلالها الذاتى ، وجمعت ما يزيد على ٥٠٠ر١ مشروع كبير (٦٥ ٪ من الانتاج الصناعى) . وأصبحت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تنتج فى عام ١٩٦٤ مثل إنتاج كل ألمانيا فى عام ١٩٣٨ ، ودخلت بطريقة ملفتة للأنظار إلى السوق العالمى .

وعرفت بلغاريا إستقراراً لا يقل عن ذلك فيما يتعلق بالنظام ، ورجعت التغييرات فى الأشخاص السياسيين ، كما يبدو ، إلى المنافسات الموجودة بين المسئولين : فتشيرفينكوف Tchervenkov الذى كان بالفعل فى الخط الثانى ، أبعد فى شهر نوفمبر ١٩٦١ بعد المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ؛ وإنتهت عملية ثنائيـــة السلطة وقت المؤتمر الثامن للحزب (نوفمبر ١٩٦٢) « وفى صالح جيفكوف Jivkov الذى أخذ مكان أيوجوف Iougov على رأس الحكومة فى نفس الوقت الذى ظل فيه سكرتيراً أولاً مثل كروتشيتشيف . وفى الوقت الذى تخلى فيه هذا الأخير عن كثير من مواقعه الليبرالية ، لم يكن هذا يؤدي فى بلغاريا إلى أن يترجم بإذابة الجليد . ولكن ،

وكما حدث فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، حصل الإقتصاد على قوة دفع كبيرة تعود كلها إلى عمل الدولة . وكان الاختلاف ، هنا ، على أن التصنيع قد بدأ من مرحلة أكثر إنخفاضاً ، وقابل ظروف مواتية بدرجة أقل . وحصلت الصناعة على ما يزيد على ٦٠ ٪ من الاستثمارات ، وزاد إنتاجها بنسبة ١٣ ٪ فى العام فيما بين عامى ١٩٥٩ — ١٩٦٤ ، ووصلت إلى أن تمثل نصف الدخل القومى (الربع فى عام ١٩٤٨) . وكثرت المناقشات ، والتى كانت فى بعض الأحيان عامة ، بشأن الإصلاح الإقتصادى ، إبتداء من عام ١٩٦٢ ؛ ووافقوا فى شهر يناير ١٩٦٤ على خطوطه العامة ، وبدأوا فى تطبيق ذلك فى بعض المشروعات فى أثناء نفس السنة .

وظهرت دلائل على الاتجاه القومى عند هاتين الدولتين ، التى ربما كان الاتجاه صوب التحرر يحتل فيها أقل مكان . ففى رومانيا حافظ دج على كل السلطة الفعلية ، وبصفته سكرتيراً أولا (وحتى بعد أن أصبح ، إبتداء من عام ١٩٦١ رئيساً للدولة) معطياً بذلك الوحى لعمل رئيس المجلس (ستويكا Stoica حتى عام ١٩٦١ ، ثم موورر Maurer) . وفى الميدان السياسى ، ترجم الإتجاه القومى بالتخلص من الشيوعيين المناصرين للغاية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية، وبخروج القوات السوفيتية (١٩٥٨) ، وبعملية القضاء على صبغ الثقافة بالصبغة الروسية (أصبح تعلم اللغة الروسية إختيارياً) ، وبموقف أكثر إدماجاً صوب المجر فى ترانسلفانيا ، وبنوع خاص عن طريق تأكيد سياسة خارجية مستقلة (العلاقات مع يوجوسلافيا ، وألبانيا ، والصين ، وإسرائيل ، والغرب). وكان الأمر كذلك بالنسبة للميدان الاقتصادى: فأبعدت رومانيا مشروعات الكوميكون التى كانت ستفرمل التنمية الصناعية التى كانت خطتها الستية (١٩٦٠ — ١٩٦٥) قد تنبأت بها . وهكذا تمكن إنتاجها من أن يتزايد بنسبة إستثنائية وصلت إلى

٥ر١٤٪ فى السنة ؛ وقرروا أمر إقامة الشركات الأمريكية ، والألمانية أو الفرنسية ، للمصانع ؛ ووصلت التجارة مع الغرب إلى ربع المجموع الكلى (ومع ألمانيا الإتحادية وحدها ، كان أعلى وأكثر من كل المبادلات التى حدثت مع مجموع الديمقراطيات الشعبية كلها) . أما الحزب فإنه قام ، بعد مقابلة عاصفة بين دج وكروتشيفتشيف ، بنشر « بيان من ١٠٫٠٠٠ كلمة » ، وهو الذى أكد الرغبة القومية فى الاستقلال ، وفى المساواة (ابريل ١٩٦٤) .

وهذه الرغبة يمكننا أن نجدها كذلك ، وبشكل أكثر قوة ، فى ألبانيا ، وإنتهى الأمر بها إلى حدوث إنشقاق ، أكثر عمقاً بلاشك عن ذلك الذى كان فى عام ١٩٤٨ قد فصل تيتو . ذلك أن هوكسا قد نقد كروتشيفتشيف ، وبمرارة ، فى إتجاهه الإنحراف ، وفى تقاربه مع يوجوسلافيا،وفى محاولاته الخاصة بإبعاده هو من السلطة ؛ وإنتهز كل فرصة من أجل تمجيد ستالين ، وإبتداء من عام ١٩٥٩ ، تمجيد السياسة الصينية . وألقى فى مؤتمر «قمة» موسكو ، فى عام ١٩٦٠، خطاباً شديد العنف ، ثم ترك قاعة المؤتمر فجأة . وتمت القطيعة فى أثناء العام التالى : إتفاقية تجارية وقع عليها فى بكين ، ونهاية لمعونة الكتلة وسفر التقنيين ، والعسكريين والدبلوماسيين الخاصين بدولها ، ووقف الإتصالات بين الأحزاب وقت المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، وتنفيذ حكم الاعدام فى عدد من الألبانيين الموالين للاتجاه السوفيتى (الاميرال شيخا Sejka، وديمى Demi) ومنذ ذلك الوقت أصبحت القروض وكذلك الفنيين والمنتجات تأتى من الصين (٤٪ من المبادلات فى عام ١٩٦٠ ، وما يقرب من ٥٠٪ فى عام ١٩٦٤) .

٣ ـ الاتجاهات الأخيرة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٢) :

هذه السنوات الثمانية لم تمثل تغييراً عميقاً فى السياسة الخارجية للكتلة : فلقد

رأينا إستمرار ممارسة التعايش السلمى ، والإتصالات مع الغرب والتوغل فى « العالم الثالث » ، والمجادلات التى تزيد أو تقل درجة مرارتها مع الصين ومع ألبانيا ، وتناوب التقارب والتجافى مع يوجوسلافيا ، والاتجاه المعادى للصهيونية . وإحتفظت الحكومة الرومانية فى أول الأمر بموقفها السلبى ، فى تلك المسائل المشابهة للتدخل العسكرى فى تشيكوسلوفاكيا . وكانت الأولى التى عقدت ، فى بداية عام ١٩٦٧ ، علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية ، الأمر الذى سبب لها الكثير من النقد ؛ وفى شهر أغسطس ١٩٦٩ ، إستقبلت فى بوخارست الرئيس نيكسون . ثم تقاربت المواقف فى داخل الكتلة : فبدأت المفاوضات مع ألمانيا الإتحادية (الإتفاق الألمانى ـ السوفيتى فى شهر أغسطس ١٩٧٠ ، والإتفاق الألمانى ـ البولندى فى شهر نوفمبر) ، وذلك فى الوقت الذى عقدت فيه رومانيا مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى شهر يوليو ، معاهدة تعاون وتحالف دفاعى ، وخفضت من صوت مطالبها العامة بالاستقلال الوطنى . وفى أثناء ذلك الوقت ، إهتم إتحاد الجمهوريات السوفيتية بتدعيم الكتلة عن طريق تجديد المعاهدات الثنائية ، وزيادة المقابلات على مستوى الحكومات أو رؤساء الأحزاب ، وتدعيم المنظمات المشتركة : وبهذه الطريقة أنشأ الكوميكون فى عام ١٩٦٤ بنك التعاون الاقتصادى ، ثم فى عام ١٩٧٠ بنك الاستثمارات ، وإقترح تنسيق الأسعار وتقسيم أفضل للعمل من أجل الخطة الخمسية ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ . ولكن الرومانيين حددوا ، وقت إنعقاد الدورة الخامسة والعشرين للكوميكون فى شهر يوليو ١٩٧١ ، أن « التكامل الاقتصادى الاشتراكى مؤسس على الموافقة الحرة الكاملة » .

وكان إبعاد كروتشيتشيف ، الذى قوبل بالرضاء ، أو الخوف أو الدهشة ، قد عمل بنوع خاص على تدعيم إستقرار النظم والمسئولين ، وباستثناء حالة تشيكوسلوفاكيا . فقام هوكسا ، فى ألبانيا بتحية هذا « الانتصار الكبير » فى

خطابه التذكارى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦٤ ، وطالب بإعادة رد الإعتبار الكامل استالين الذى «لم يتصرف أبداً كدكتاتور، وحتى تجاه أعداء الاتجاه اللينينى» . ولكنه سرعان ماردد صدى هجمات الصينيين على «المنحرفين الجدد» ، وترأس، فى عام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، حركة «الثورة الثقافية» ، والتى كلفوا فيها الحرس الأحمر بالقضاء على البيروقراطيين وأصحاب الإمتيازات . وأكد ، فى شهر نوفمبر ١٩٧٢ ، وفى وقت إنعقاد المؤتمر السادس للحزب ، رغبته فى أن يرفض كل تقارب مع «الاشتراكيين الإمبرياليين» السوفييت . — ورغم إختلاف المواقف ، فإن الأمر كان تقريباً كذلك فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وحيث إحتفظ أولبريخت بسلطة لايناقشها أحد ، وكان ستوف Stoph يمارس سلطة إدارة الحكومة منذ موت جروتول Grotewohl فى شهر سبتمبر ١٩٦٤ . وتمت الموافقة ، عن طريق الاستفتاء ، على دستور ٨ أبريل ١٩٦٨ الذى أعلن أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية «دولة إشتراكية للأمة الألمانية» ، وأن برلين عاصمتها . وفى شهر مايو ١٩٧١ ، وكان أولبريخت قد بلغ ٧٨ عاماً ، ترك إختصاصاته كسكرتير أول لحزب S. E. D. لهونيكر Honecker الذى أكد ، وقت المؤتمر الثامن فى شهر يونيو، الاتجاه الداخلى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ووفاقه المطلق مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، بما يتضمنه ذلك من إقامة علاقات جديدة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وفى بلغاريا ، خشى جيفكوف بلاشك فى فترة معينة من أن يتبع كروتشيتشيف فى السقوط . ولكنه إفاد من إكتشاف محاولة للقيام بانقلاب رتب له فى شهر أبريل ١٩٦٥ بعض الاقتصاديين المصلحين ، والعسكريين الوطنيين ، والذين حوكموا على أنهم من المناصرين للصينيين ، وإن كانوا فى حقيقة الأمر قد إستوحوا من أمثلة يوجوسلافيا ورومانيا، ومن بين المتآمرين،

قام البعض بالإنتحار ، وحكم على الآخرين بالسجن . وأثبت المؤتمر التاسع للحزب (نوفمبر ١٩٦٦) نجاح جيفكوف ، وكان الأمر كذلك وقت المؤتمر العاشر شهر أبريل فى ١٩٧١ .

وربطت رومانيا سياستها القومية بتشدد عقائدى الذى أبعد عنها الاتهامات باتخاذ إتجاه إنحرافى ، وبالبحث عن فاعلية إدارية قادرة على إدخال التجديد فيها . وشهدت فى نفس الوقت الصعود السريع لشاوشيسكو Ceauscu ، الذى أصبح ، بعد موت دج ، فى شهر يونيو ١٩٦٥ ، السكرتير العام للحزب (الذى سمى شيوعى ، من جديد) ، وعهد برئاسة الجمهورية لستويكا Stoica . ووافق المؤتمر التاسع للحزب ، فى شهر يوليو ، على خطة ١٩٦٦ — ١٩٧٠ ، وعلى الدستور الجديد للجمهورية «الاشتراكية» والذى صدر فى ٢١ أغسطس . وفى شهر ديسمبر ١٩٦٧ إتبعوا قاعدة ـ وعلى عكس يوجوسلافيا ـ الجمع بين وظائف متشابهة داخل الحزب وفى الإدارة؛وعلى مثال أولبريخت فى جمهورية المانيا الديمقراطية ، أخذ شاوشيسكو إدارة الدولة فى نفس الوقت الذى أخذ فيه إدارة الحزب . وحصل ، فى شهر نوفمبر ١٩٦٨ ، كذلك على رئاسة «جبهة الوحدة الاشتراكية» التى تمثل الأهالى والشرائح الاجتماعية فى البلاد . وهاجم الإنتهاك للسابق للشرعية الاشتراكية ، بما فى ذلك إنتهاكات دج ، وأبعد المناضلين المعروفين (دراجيشى ، أبوستول ، ستويكا) لكى يحيط نفسه ـ وخلاف موريز Maurer رئيس المجلس ـ برجال أكثر شباباً ، وأكثر إقتراباً من المشكلات المعاصرة (فيرديت ، توفين ، بارا) . وبدت سلطته مدعمة كذلك وقت إنعقاد المؤتمر العاشر (أغسطس ١٩٦٩) ، والذى قرر أن ينتخب بنفسه السكرتير العام ، والذى كان حتى ذلك الوقت ترشحه اللجنة المركزية .

وظل موقف كادار Kadar ثابتاً فى المجر . وكانت بعض المحاكمات قد

عقدت لبعض «عملاء الامبريالية»، ولكن المجادلات الايديولوجية ظلت مستمرة: وأعيد الفيلسوف لوكاكس Lukacs إلى عضوية الحزب، وتمكن الغرب من أن يتعرف على روايات تيبور ديرى، وماجدا زابو، وأفلام زولتان فابرى، وإستيفان زابو، وجال، وجانسكو. وأظهرت إنتخابات شهر مارس ١٩٦٧، وأبريل ١٩٧١ مرشحين عديدين. وإحتفلوا بالعيد الألفى لميلاد الملك سان إتيين Etienne رسمياً فى شهر أغسطس ١٩٧٠؛ وذلك فى الوقت الذى نشرت فيه، ومن أجل السماح بالمناقشة، نظريات الحزب من أجل المؤتمر العاشر، والذى أكد، فى شهر نوفمبر، إستقرار النظام. وصدر العفو، فى شهر سبتمبر ١٩٧١، عن مونسنيور ميند زينتى Mindszenty، الذى قرر أن يقيم فى النمسا.

وفى بولندا، أدى سقوط كروتشيتشيف إلى زيادة إضعاف الليبراليين فى صالح «الأنصار»، وذلك رغم مجهودات جومولكا للمحافظة على توازن صعب. وأصبح الجنرال موكزار Moczar وزيراً للداخلية من نهاية عام ١٩٦٤ حتى صيف ١٩٦٨، ثم دخل إلى المكتب السياسى، وبصفته عضواً إحتياطياً، وحصل أصدقاؤه على عدد من المراكز (فى المكتب السياسى، وفى اللجنة المركزية، وفى مجمعات المؤسسات). ورأى كثير من المسئولين كيرانكيويكز Cyrankiewicz، وجيريك Gierek) أنه من الأفضل التقرب منه، تاركين جومولكا فى عزلة تامة رغم تأييد كليسكو Kliszko فى الحزب. والماريشال سبيشالسكى Spychalski الذى أصبح رئيساً للدولة فى عام ١٩٦٨ وقت إنسحاب أوشاب Ochab. ولما كانت مجموعة جومولكا حريصة على التعاون مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية، ومشغولة بأزمة تشيكوسلوفاكيا، فإنها تركت المجال خالياً لأعداء الصهيونية، وللأفكار الناقدة. وقام الثلث تقريباً من الـ ٢٥٫٠٠٠ يهودى الذين كانوا قد بقوا فى بولندا، بالهجرة. أما أولئك الذين كانوا يحتلون وظائف هامة، فإنهم قد

إبعدوا عنها . وتقررت عقوبات ضد المثقفين المصلحين: كورون وموترلويسكى الذين حكم عليهم بالسجن فى عام ١٩٦٥ بسبب « خطاب مفتوح للحزب » ومن أجل « شيوعية أوربية » ، والفيلسوف كولاكويسكى ، الذى طرد من الحزب فى عام ١٩٦٦ بسبب إعتقاده فى « الماركسية المفتوحة » ، ظهروا من جديد بين رجال الجامعة المتهمين وقت مظاهرات الطلاب فى وارسو، فى شهر مارس ١٩٦٨. وفى أثناء ذلك الوقت ، إحتفظت الكاثوليكية بنفوذها ، وأخذت الاحتفالات « بالعيد الألفى للدولة البولندية » ، فى عام ١٩٦٦ ، ورغم مجهودات السلطات، خصائص دينية بنفس درجة الخصائص السياسية .

أما الأهالى البولنديين ، فى مجموعهم ، فقد إحتفظوا بموقف سلبى ترجم باللامبالاة وقت إنتخابات ١٩٦٥ ثم إنتخابات ١٩٦٩ ، وبعدم القيام برد فعل أمام أزمة تشيكوسلوفاكيا ولكنهم كانوا مشغولين، وبدرجة متزايدة، بالصعوبات الإقتصادية ، والتى حملوا مسئوليتها للمسئولين ، وبخاصة جومولكا ، الذى كان قد فشل فى تحقيق الآمال المعقودة عليه. وإنفجر عدم رضاء الأهالى حين علموا فجأة، فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٢ ، بالارتفاع الكبير الذى تقرر بالنسبة لأسعار المواد الغذائية والمنتجات الضرورية والتى كانت قد ظلت عند مستوى يقل عن تكاليف الانتاج ، وإن كانت تصل إلى ٧٠٪ من ميزانيات الأسر . وأعلنت الوزارة، فى نفس الوقت ، عن تطبيق ، ومن أول يناير ١٩٧١ ، « حوافز إقتصادية » سوف تترجم بزيادة سرعة العمل وتخفيض الساعات الاضافية . ووقعت أحداث عنف فى الموانى المطلة على بحر البلطيق، ومراكز الانشاءات البحرية والتعدين (جدانسيك، جدينيا ، وسوكين) . ونسبت الحكومة وقوع هذه الأحداث لكبار العصابات البحرية ، وأخذت إجراءات إستثنائية ، وأصدرت الأوامر للدبابات، وسمحت للميليشيا وللبوليس السياسى بإستخدام أسلحتها ؛ وكان هناك على الأقل بضعة

عشرات من القتلى ، وبضعة مئات من الجرحى ؛ وإمتدت حركة الاضرابات إلى المراكز الصناعية فى الداخل .

ومن ٢٠ إلى ٢٣ ديسمبر ، تمت حركة تعديل كبيرة فى صالح الرجال السياسيين الذين كانوا قد إنتقدوا الخط المتبع حتى ذلك الوقت.وأبعد جومولكا من المكتب السياسى (والذى عين فيه موكزار بصفة أساسية) ، وترك إدارة الحزب لجيريك ، وذلك فى الوقت الذى وصل فيه كيرانكيويكز إلى منصب يمثل رئيس الدولة ، وترك إدارة الحكومة لرجل الاقتصاد جارو زيويكز Jaroszewicz ، نائب رئيس المجلس منذ عام ١٩٥٢ ، وممثل بولندا لدى الكوميكون منذ عام ١٩٥٧ . وقرر المسئولون الجدد عدة تنقلات فى الادارة وفى الحزب ، وأخذوا دور المصالحة مع الكاثوليك ، ومع المثقفين ، وحاولوا أن يطمئنوا إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والديمقراطيات الشعبية الأخرى ، وبخاصة أن يستعيدوا ثقة الجماهير ، عن طريق إعترافهم بالاخطاء التى إرتكبت ، وبسماحهم بوقوع مناقشات أكثر إنفتاحاً ، وبقيامهم بزيارة المراكز الصناعية التى كانت لا تزال هائجة ، وبتنشيطهم لمجالس العمال من جديد ، وبعملهم على زيادة الأجور والمخصصات الاسروية للعمال الاقل إفادة ، وبالغائهم (ونتيجة للقروض السوفيتية) إرتفاع الاسعار ، وعملهم على إصلاح ظروف العمل . وفى شهر ديسمبر ١٩٧١ ، دعم المؤتمر السادس للحزب موقف جيريك بإبعاده آخر المتعاونين مع جومولكا ، وعدد كبير من « الانصار » (وأبعدوا موكزار من المكتب السياسى) . وفى شهر مارس ١٩٧٢ ، وبعد الانتخابات التشريعية ، ترك كيرانكيويكز رئاسة مجلس الدولة لجابلونسكى Jablonski .

ولما كانت الحياة السياسية قد عرفت القليل من التغيرات (فيما عدا بولندا) وكان الاقتصاد قد أعطى مظاهر على فقدان النفس ، فإن الانتباه قد تحول بنوع خاص صوب امتداد الاصلاحات التى كانوا قد فكروا فيها،أوجربوها فى السنوات السابقة من أجل تحسين الحالة المادية : لا مركزية نظـام التخطيط ، وتناقص الوسائل فى صالح المتطلبات الإقتصادية ، و « حقيقة الاسعار » (مع الأخذ فى الاعتبار بمسائل رؤوس الأموال ، والتكلفة الحقيقية ، والطلب) ، وحساب الأرباح من أسعار التكلفة ، وإخراج الاستثمارات من الميزانيات ، والتمويل الذاتى للمشروعات ، والمنافسة على كل المستويات الخاصة بالتصنيع والبيع ، والمطالب الرسمية بإمكانية الربح ، وتجميع المشروعات والمؤسسات الكبرى فى إتحادات تكون عادة رأسية ، (تسمى كذلك ، مجمعات ، أومركبات ،أوتراست أوكونزرن)،لها شخصيتها القانونية والمالية ،ولا تخضع إلا للوزراء المختصين ، وممارسة العمال للتسيير الذاتى كدافع رئيسى ، والاستخدام الاكثر صلاحية للايدى العاملة ، ورفع الانتاجية للعمل ، وإعطـاء الأولوية للتقـدم التقنى ، والاتجاه إلى الوسائل الخاصة بالعقول الالكترونية ، وموافقة التجارة الخارجية (وبخاصة مع الغرب) للاحتياجات الضرورية للبلاد ، وتسهيلات أكثر تعطى للأنشطة الخاصة (الحرفيون ، والتجارة الداخلية ، والسياحة ، والزراعة) ، ودعم أكثر فاعلية للمزارع الجماعية ، الخ . .

وهذا المجموع المعقد ، لم يكن من السهل تطبيقه جزئياً . وكانت أبعاده السياسية يمكنها أن تؤدى إلى الإبطاء فى تطبيقه : تردد البيروقراطية ، ووجود رجال هناك ، وبعض السوفييت ، والتقزز من « المثل اليوجوسلافى ، والمظاهر الرأسمالية لإقتصاديات السوق، وصلات المصلحين بالمثقفين الليبراليين،وفضائح رجال الإقتصاد (إنتحار أبيل Apel فى عام ١٩٦٥ ، وهجرة أوتاشيك Otasik

فى عام ١٩٦٨) وكانت البرامج ، المتشابهة فى خطوطها العريضة ، تختلف تبعاً للدول والمسئولين فيها، وكان تنفيذها يدفع بدرجات متفاوتة، ويتفاوت بالتالى درجة نجاحه ، ولا يزال الوقت مبكراً جداً من أجل الحكم على النتائج الثابتة . ولقد أظهرت النتائج المعروفة أن سرعات التوسع كانت غير منتظمة : فزاد الانتاج الصناعى بسرعة أكثر فى الدول الاقل تصنيعاً (١١ إلى ١٣٪ فى رومانيا) أو أعطى تفوقاً واضحاً للتجهيز الثقيل (١٠٪ فى بولندا) . وعدم إنتظام كذلك من عام لآخر، الأمر الذى جعل بعض رجال الاقتصاد اليوجوسلاف والبولنديين يعترفون ، وعلى عكس السوفييت ، بوجود ذبذبات دورية فى الاقتصاد الاشتراكى: مراحل توسع (١٩٥٨ – ١٩٦٠ و ١٩٦٥ — ١٩٦٧) تتبادل مع مراحل إنكماش (١٩٦١ - ١٩٦٤ و ١٩٦٨ — ١٩٦٩).

ويصعب وضع الترتيب الزمنى لهذه الحركة ، إذ أنه كثيراً ما تمر عدة سنوات بين المشروعات الأساسية وبين تجارب التطبيق . فى بولندا ، لم تتبلور إقتراحات ١٩٥٦--١٩٥٨ إلا فى برنامج شهر يوليو ١٩٦٥ ، ولم يتمكنوا من تقديم خطة ١٩٦٦ -- ١٩٧٠ ، إلا فى شهر نوفمبر ١٩٦٦ ، ولم تسمح الاولوية التى إحتفظوا بها للتجهيز إلا بزيادة ضعيفة فى الدخل القومى. وفى تشيكوسلوفاكيا كانت الآراء التى وضعت فى عام ١٩٦٠ ، لم تقرر إلا فى شهر يناير ١٩٦٥ ؛ وطبق «النمط الاقتصادى الجديد» فى عام ١٩٦٧؛ وأصابه الشلل بسبب الخصوم ثم تخلوا عنه فى عام ١٩٦٨ . وعملت جمهورية ألمانيا الديمقراطية منذ عام ١٩٦٥ على فرملة تطبيق تعليمات عام ١٩٦٣ « النظام الجديد للتخطيط والادارة » ؛ وكانت فخورة بنجاحها الصناعى (المرتبة الثامنة فى العالم) ، ومخلصة للتقاليد الجرمانية ، وإن كانت تقاسى من قلة الأيدى العاملة ، ولذلك فإنها عملت بنوع خاص على تحسين تقنيات الصناعة والتنظيم ، فى نفس الوقت الذى إستعانت فيه بالحوافز والقوى الخلاقة عند العمال : ولذلك فإن إنتاجية العمل زادت فيها

بما يفوق ٦ ٪ فى العام . أما المجر فإنها أخذت وقتها فيما يتعلق بالدراسات المبدئية ، ثم دخلت بحذر ولكن بتصميم ، فى « إقتصاد السوق الاشـــتراكى المحدود » ، والذى تم تعريفه فى عام ١٩٦٦ ، ودخـل إلى الواقع مع أول يناير ١٩٦٨ . وأنقصوا نصيب الدولة فى الاستثمارات من ٩٠ إلى ٢٥ ٪ . وأصبـح فى وسع المؤسسات الكبرى أن تبيع للخارج مباشرة . وفى دولة كانت التجارة الخارجية تعطى ٤٠ ٪ من إجمالى الدخل القومى ، كانت مشكلة الأسعار تحتل المكان الأول : فإلى جانب النظام السابق ، والخاص بتثبيت الأسعار ، والذى إحتفظوا به بالنسبة للمنتجات الأساسية ، حاولوا تجربة نظام وسيط (أسعار يمكنها أن تتغيير بنسبة ٢٠ ٪ فى الإرتفاع أو الانخفاض) ونظام لحرية مقيدة (بالنسبة لأربعة أخماس الصناعة الخفيفة) . ولقـد نتج عن ذلك منافسة داخلية شـديدة ، مع سهولة حركة زائدة بالنسبة للأيدى العاملة ، وأخطار بطالة ، وضرورة فرملة إرتفاع الأجور ، ولكن كذلك إرتفاع يزيد بنسبة الضعفين عما كان متوقعاً الدخل القومى لسنوات ١٩٦٦ — ١٩٧٠ . وأفادت بلغاريا من تجارب الدول الأخرى : وقدمت برنامجها فى شهر ديسمبر ١٩٦٥ ، مشتملا على ٤٠ تراستة رأسى (٣٥ ٪ من الانتاج الصناعى) بدأوا فى تشغيلها ، وفى عام ١٩٦٦ تنبؤا بالتوسع فى الاستقلال الذاتى لسنوات ١٩٦٨ — ١٩٧٠ . وظلت رومانيا مترددة حتى شهر اكتوبر ١٩٦٧ ، وهو التاريخ الذى أعلن فيه عن إنشاء مركبات صناعية فى عام ١٩٦٩ ؛ وظلت الأسعار مثبتـة بطرق سلطوية ؛ ورأى العمال أن رواتبهم قد نقصت فى حالة عدم تحقيقهم المقطوعية ، ولـكنهم إلتجئوا كثيراً إلى الاستثمارات وإلى التقنيين الأجانب . وكانت ألبانيا هى الدولة التى شهدت أقل تجديد ، وكانت التنمية ترجع بنوع خاص إلى شد القوى الموجودة ، وإلى الحوافز الإشتراكية : حركة « إنتصارات العمل » وحركة « ١ + ٢ » (يقوم عامل فنى بتكوين إثنين من العمال اليدويين) .

وكان التقدم يستند ، فى كل مكان ، إلى التنمية السكانية (الديموجرافية) (فكانت الدول الثمانية قد وصلت إلى ١٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة) ، والتى كانت من جانب آخر قد خفت سرعتها منذ بضعة سنوات — إلا فى البانيا — ونتيجة لانخفاض نسبة المواليد والتى تزيد عن نسبة الوفيات . وكانت قد أفادت من تحسين الصحة العامة ، ونمو التعليم ، والذى وضع خصيصاً لهذا الغرض ؛ فالأمية، والتى تهم فى معظمها من ٢٠ إلى ٥٠ ٪ من الأهالى ، يصعب وجودها إلا عند الأشخاص المسنين فى المناطق الداخلية من الجنوب الشرقى . ولقد بذلوا مجهوداً خاصاً من أجل تنظيم الرياضة وأوقات الفراغ . وأخيراً ، فإن الأحوال الإقتصادية والسياسية قد استمرت فى تغيير الشكل الاجتماعى العام . ولم يبق من البورجوازية القديمة إلا الشريحة السفلى التى عرفت عودة للنشاط فى الحرف والتجارة الصغيرة . أما رجال الدين فإنهم حافظوا فى الغالب على أعدادهم (إلا فى ألبانيا التى تقول عن نفسها أنها « أول دولة ملحدة فى العالم ») ؛ بل لقد زاد حتى فى بولندا . ويمارسون نفوذهم على الأهالى فى ظروف أفضـــل من تلك الموجودة فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ولكن نتيجة لخضوعهم للدولة ولحل وسط كانت رئاساتهم والفاتيكان قد رفضت الموافقة عليه لفترة طويلة . أما اليهود ، والذين كان عددهم قد قل نتيجة لأحداث الحرب من ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ إلى ٩٠٠٫٠٠٠ (فى بولندا من ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ إلى ١٠٫٠٠٠) ، أصبحوا يقلون عن ٢٠٠٫٠٠٠ ؛ ولم تعد طائفتهم موجودة سوى فى رومانيا وفى المجر ؛ وأصبح دورهم فى الحياة العامة ضعيفاً للغاية . وأما الفلاحون ، وفيما عدا بولندا ويوجوسلافيا ، فإنهم قد تعودوا على الجماعية ، التى تعطيهم ميزات تقنية فى نفس الوقت الذى تتركهم فيه يحصلون على ربح من قطع الأرض الصغيرة الموجودة لديهم ؛ وأصبح نصيبهم بالنسبة للأهالى العاملين والانتاج القومى ، هو نصيب الأقلية ، ولكن تزايد الهجرة من الريف وجهت إليهم أنظار السلطات العامة .

وظلت طبقة العمال تحتل مكان الشرف ، ولكن ظروف العمل أصبحت صعبة ، وإذا كان معظم المسئولين قد خرجوا من هذه الطبقة ، فإن إمكانيات الصعود الاجتماعى تميل ، فيما يبدو ، إلى تحديدها . أما المشكلات الأكثر تعقيداً فقد طرحتها الإنتلجنزيا ، والتى تنقسم إلى شرائح ، وإلى طرق مختلفة : الموظفين الذين يحاولون الإحتفاظ بسيطرتهم رغم الهجومات على البيروقراطية ، والتقنيين الذين يحتلون مكاناً متزايداً فى تقرير الإختيار السياسى ، والمثقفين الذين ينظر إلى تعلقهم بحرية التعبير وتعدد المعتقدات بحذر وحتى بعداء .

٤ ـ أزمة تشيكوسلوفاكيا وعودة الأوضاع :

مع التأييد المستمر من جانب السوفييت ، أعيد إنتخاب نوفوتنى رئيساً للجمهورية لمدة خمس سنوات فى شهر نوفمبر ١٩٦٤ ، وتمكن فى أول الأمر من أن يتحاشى كل تغيير سياسى ، وذلك عن طريق توجيه المناقشات ، والتى كانت عقيمة ، صوب المسائل الإقتصادية . ولكن سرعان ما أصبح موقفه صعباً ، وحين حضر بريجنيف إلى براغ فى شهر ديسمبر ١٩٦٧ ، رفض التدخل فى صالحه . وبعد أن كان قد فكر فى الإعتماد على الجيش ، تخلى فى مرحلة أولى (٥ يناير ١٩٦٨) عن منصب السكرتير الاول لدوبشيك Dubcek ، الذى عرض فى خطبته يوم أول فبراير فكرته عن « الديمقراطية الاشتراكية » ، وأعلن ، فى ٥ مارس ، الالغاء القريب للرقابة ثم إستقال نوفوتنى بعد ذلك ، يوم ٢٢ مارس ، من رئاسة الجمهورية ، وأخذ مكانه الجنرال سفوبودا ، والذى سرعان ماسيذهب لكى يقف فى خشوع أمام قبور مازاريك وبينيش . وحددت اللجنة المركزية ، فى برنامج مفصل « الطريق التشيكوسلوفاكى إلى الاشتراكية » (٦ أبريل) . وتكونت حكومة جديدة يوم ٨ تحت رئاسة تشرينك Cernik ، مع هوساك ، وأرتو شيك ، كنواب للرئيس . وفى يوم ١٨ ، صوت المجلس الوطنى لاول مرة

وعن طريق الاقتراع السرى، وأعطى كرئيس سمركوفسكى Smrkovsky بـ ١٨٨ صوتاً ضد ٦٨ ؛ وصوت بالاجماع على الثقة بوزارة تشرينك وذلك بعد يومين من المظاهرات الشعبية فى أول مايو . وقامت اللجنة المركزية بإبعاد نوفوتنى منها وأوقفت عضويته فى الحزب ، بعد تدخل من هوساك ، الذى شرح دوره فى المحاكمات وموقفه الذى يتشبه فيه بالسيد المسيح . وطلب عقد المؤتمر الرابع عشر (الاستثنائى) للحزب يوم ٩ سبتمبر ، وهو الذى كان عليه أن يقوم بعملية إعادة تنظيم عميقة .

وفى إنتظار ذلك ، ظل الكثيرون من أعداء الإتجاه الجديد فى أماكنهم . وفضحوا سراً ذلك الغليان الذى كان قد أصاب جزءاً كبيراً من الأهالى والذى كان قد وصل إلى قمته فى يونيو - يوليو . ونشرت مجلة ليتيرارنى ليستى مقالات عنيفة للغـــاية ضد المركزية السلطوية ، والدكتاتورية البيروقراطية ، وخنق الحريات ، وتشويه الماركسية اللينينية ، والنظام السوفيتى ، وقمع ثورة المجر عام ١٩٥٦ . وبعد أن تشجعت بصدور قوانين ٢٥ - ٢٦ يونيو عن إعادة الاعتبار وحرية الصحافة ، نشرت ، يوم ٢٧ ، بياناً موقع عليه من سبعين إسماً شهيراً ، أحدث ضجة : « ألفى كلمة من العمال ، والفلاحين ، والموظفين، والعلماء، والفنانين وللجميع » ، وقلق دوبشك من النجاح الذى لقيه البيان ، وأعلن أنه يمثل تهديداً « للعملية الهادئة للوصول إلى الديمقراطية » . وعمل على تحديد نشاط الأحزاب الموجودة فى الجبهة الوطنية إلى جانب الحزب الشيوعى ، ونشاط السوكول التى أنشئت، والرجال الذين كانوا يحاولون إعادة إحياء الأحزاب السابقة، والنوادى . ولكن هذه الحركة إستمرت فى الإتساع عند العمال فى المشروعات الضخمة (شكودا Skoda) ، والتى كانت الحكومة قد سمحت بإنشاء مجالس تسيير ذاتى فيها .

ومنذ شهر مارس، كان الأعضاء الآخرون لحلف وارسو مشغولين بالموقف ويبدو أن إمكانية تدخل عسكرى كانت قد ذكرت فى شهر مايو ، ثم وقت مناورات أركان الحرب التى وقعت فى تشيكوسلوفاكيا وانتهت يوم ٣٠ يونيو دون أن تقوم القوات الأجنبية مع ذلك بالجلاء عن البلاد . وفى ١٧ يوليو ، رفض الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى أن يشترك فى إجتماع جماعى ، وحصل على إنذار من الخمسة (إتحاد الجمهوريات السوفيتية، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بولندا ، المجر ، بلغاريا) يطلب إليه أن يصحح أخطاءه وأن يتخذ الإجراءات ضد عمليات الثورة المضادة ، من جانب ألمانيا الاتحادية ، والامبريالية الغربية . وبالإجماع ، أجابت اللجنة المركزية ، يوم ١٩ ، أن الحزب كان مسيطراً تماماً على الموقف ، وأنه كان يستند ويعتمد على جمهور الشعب . وبعد أن تقرر النتيجة لمقابلة بين دوبشيك وبريجنيف فى سييرنا ، جاء مؤتمر الستة فى براتيسلافا (٣ أغسطس) غير واضح وضوح كاف لإعطاء إنطباع إتفاق عام ، وحدث فى نفس الوقت مع الجلاء التام عن الأراضى . ولكن حفاوة براغ بتيتو وشاوشيسكو ظهرت على أنها إثارة، وسرعان ما عادت الهجمات فى صحف الكتلة، كتمهيد لتدخل ٦٠٠،٠٠٠ جندى فى ليلة ٢٠ - ٢١ أغسطس ، وإلقاء القبض على مجلس رئاسة الحزب الشيوعى ، الذى كان مشغولا بدراسة الموقف السياسى من أجل عقد إجتماع المؤتمر . واستمرت ردود الفعل لمدة تقرب من أسبوع ، وإستندت إلى الادارات العامة ، وبخاصة الاذاعة والتلفزيون ، ولكنها لم تأخذ شكل مقاومة منظمة ؛ وكانت لها تأثيرات عميقة على الرأى العام العالمى ، وإن كانت قد تركت الحكومات فى حالة لامبالاة . ومن جانبهم ، لم ينجح المحتلون فى أن يشكلوا ، ورغم بعض عمليات الإنضمام إليهم، مجموعة حكم بديلة: وإجتمع المؤتمر الرابع عشر الإستثنائى سراً ، منذ يوم ٢٢ ، فى أحد مصانع العاصمة ،

وأكد ثقته بالإدارة العليا . فالتجئوا بعد ذلك إلى المفاوضات ، التى إستمرت فى موسكو مع الرئيس سفوبودا وكذلك مع دوبشيك ومعاونيه الذين أخرجوا من السجن ، وهى المفاوضات التى إنتهت باتفاقيات ٢٦ أغسطس : السحب المتزايد للقوات ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، فى نظير « إعادة الأوضاع العادية » ، أى العودة من جديد للحالة التى كانت موجودة فى بداية عام ١٩٦٨ .

وهذه العملية تمت على مراحل ، حتى لا تصطدم بشدة بالرأى العام . وبقى معظم المسئولين فى أول الامر فى مناصبهم (وأصبح هوساك ، فى أول فرصة ، السكرتير الاول للحزب السلوفاكى ، وعضواً لمجلس رئاسة اللجنة المركزية ، التى إتسعت من ١١ إلى ٢١ عضواً) ؛ ولكنهم زادوا من الاتصالات مع زملائهم السوفيت الذين أصبحوا يضغطون كل يوم أكثر ، وتنبأت معاهدة ١٦ أكتوبر بالتواجد غير المحدد بزمن للقوات السوفيتية « من أجل ضمان أمن البلاد والمجموعة الاشتراكية أمام المجهودات المتزايدة للانتقام من جانب القوات الامبريالية لالمانيا الغربية » . وتمكنوا من تحقيق بعض مشروعات تعود فى تاريخها إلى الشهور السابقة : مثل القانون الدستورى فى ٢٨ أكتوبر بشأن العملية الاتحادية ، والذى وضع مساواة كاملة بين التشيك والسلوفاك والمؤسسات المتوازية تماماً . ولكنهم قاموا بعملية تطهير شديدة فى الجيش ، والادارة ، والجامعة ، والثقافة ، والاعلام ، والنقابات ؛ وتخلوا عن انشاء لجان المشروعات ، وعلى أساس أنها « ديماجوجية » وأصبح موقف دوبشيك أكثر وأكثر غير مستقر ، ومهدداً فى نفس الوقت بعودة ظهور « المحافظين » والذين كانوا من أنصار التدخل السوفيتى (إندرا ، بيلاك ، كلدير ، وستروجال) وحتى المتعاونين السابقين النشطين من أعوان نوفوتنى ، وبتشكيل مجموعة من « الواقعيين » ، وهى التى ترأسها هوساك بتأييد من المعتدلين

من أعضاء التمثيل مثل سفوبودا وتشرنيك. وتتالت المظاهرات المعادية للسوفيت، بمناسبة العيد الخمسينى للاستقلال (٢٨ أكتوبر)، وللاحتفال بذكرى الثورة البلشفية (٧ نوفمبر) ولانتحار وجنازة الطالب جان بالاش (١٦ - ٢٥ يناير ١٩٦٩)، ولانتصار فريق الهوكى الوطنى على فريق إتحاد الجمهوريات السوفيتية فى ستوكهولم، وحيوا هذه الذكرى الاخيرة، عند نهاية شهر مارس، بمظاهرات عنيفة (تحطيم مكتب شركة ايروفلوت) والذى تلاه، تلقائياً أو غير تلقائى، تدخل سوفيتى قوى. وفى ١٧ أبريل، إنتخب المؤتمر العام هوساك سكرتيراً أول للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى مكان دوبشيك (إنتخب فى ٢٨ رئيساً للمجلس الفيدرالى بـ ١٨٤ صوتاً ضد ٦١)؛ وأعيد مجلس رئاسة اللجنة المركزية إلى ١١ عضواً مع إبعاد الليبيراليين الواضحين، مثل سمركوفسكى، منه.

ومنذ ذلك الوقت أخذت عملية إعادة الاوضاع سرعة كبيرة: الغاء بعض الصحف، وحل إتحاد طلبة بوهيميا ومورافيا، وطرد بعض المناضلين، وتقليل الاتصالات مع الغرب، وعودة الى النظام المركزى فى الادارة. وتمكن الحزب من تطهير ٢٠٪ من أعضائه، دون عد أولئك الذين لم يعيدوا لهم بطاقاتهم الخاصة بالحزب. وابتداء من شهر يوليو، أخذ المعلقون الرسميون فى تبرير تدخل عام ١٩٦٨، الذى حدث «لمساعدتنا وللدفاع عن الاشتراكية، وعن الحرية». أما الاضطرابات التى مثلت، فى براغ، وفى برنو، الذكرى السنوية لهذا التدخل، والتى قمعت بواسطة القوات التشيكوسلوفاكية، فإنها استخدمت من أجل اصدار إجراءات استثنائية. وفى وقت المؤتمر العام فى شهر سبتمبر، قاموا بإخراج دوبشيك، والذى كان الاجتماع العام فى شهر أبريل قد أثنى على ميزاته، من مجلس الرئاسة ومن البرلمان، بعد أن كان قد رفض القيام بعملية النقد الذاتى الكاملة، والتى كانت قد طلبت منه (وسيعين فى شهر ديسمبر سفيراً فى

أنقرة). وفى نفس الوقت، أقالوا تسع وزراء ، وثلاث وزراء دولة ، وبعد الاجتماع العام فى شهر يناير ١٩٧٠ ، إضطر تشرنيك إلى ترك رئاسة المجلس لستروجال Strougal والذى كان حتى ذلك الوقت مساعداً لهوساك فى سكرتارية اللجنة المركزية . وقاموا أخيرا بإيقاف دوبتشيك (فى مارس) ، ثم ، بعد عودته من أنقرة ، فصلوه من الحزب وقت إنعقاد الاجتماع العام فى شهر يونيو . ورغم أن هوساك كان ، ظاهرياً ، سيداً للموقف ، (مرت الذكرى السنوية الثانية للتدخل فى هدوء) فيبدو أنه كان يخشى من أن تتخطاه العناصر التى كانت تطالب بعودة النظام الذى كان موجودا قبل شهر يناير ١٩٦٨ ، وبمعاقبة «المسئولين عن الفوضى» و «الانتهازيين اليمينيين» ، وذلك فى الوقت الذى كان قد وعد فيه بألا تكون هناك محاكمات سياسية . ولذلك فإنه أخذ فى إصدار نداءاته من أجل المصالحة ، والتعاون القائم على حسن النية . وكان حتى فى حاجة إلى تأييد إتحاد الجمهوريات السوفيتية أكثر من أى وقت آخر : وتم فى يوم ٦ مايو التوقيع على المعاهدة السوفيتية ـ التشيكوسلوفاكية الخاصة بالتحالف الدفاعى (صالحة ضد كل دول العالم) ، وبحماية المكاسب الاشتراكية ، وبتنمية التكامل الاقتصادى ـ تلك المعاهدة التى أقامت ، كما قال جروميكو ، يوم ٢٧ مايو ، « نوعاً جديداً من العلاقات بين الدول الاشتراكية » . وفى شهر ديسمبر ، وافقت اللجنة المركزية ، بتاريخ لاحق A posteriori على التدخل العسكرى ، فى شهر أغسطس ١٩٦٨ .

وظلت مشكلة ، لا تقل دقة ، فى طرح نفسها : فكيف يمكن إصلاح إقتصاد تأثر بالهزات السياسية ، وتتالى الإصلاحات المتعارضة ، والتى كانت تترك بمجرد البدء فيها ؟ ففى عام ١٩٦٩ كان الانتاج الصناعى لم يزد إلا بنسبة ٥ ٪ ، وإنتاجية العمل بنسبة ٤ر٥ ٪ ، وذلك فى الوقت الذى كانت التنبؤات فيه هى ٧ ٪ و ٨ ٪ . وفى أثناء عامين ، كانت الاجور الحقيقية قد زادت بنسبة ٩ر١٣ ٪ . وكان

طلب المستهلكين لا يمكن إرضاءه بالمنتجات غير الكافية فى كميتها وفى نوعيتها، وكان التضخم مهدداً ، والميزان التجارى فى عجز . وعادوا إلى إتخاذ الاجراءات إبتداء من شهر يناير ١٩٧٠ ضد سوء النية ، وعدم الاستقرار ، والتسيب بين العمال ، حتى يعيدوا السلطة والنظام . ولما كانوا قد حكموا على الاصلاحات التى كان أوتا شيك قد قدمها ، فانهم عادوا إلى التخطيط الجامد والمركزى . ورغم ركود الزراعة ، ظهر نوع من الاصلاح فى عام ١٩٧٠، وتأكد فى عام ١٩٧١ ، وهى تلك السنة التى زاد فيها الانتاج الصناعى بنسبة ٧٪ وإنتاجية العمل بنسبة ٦٪ . وكان المسئولون يعقدون الامل على التقدم الاقتصادى وبخاصة أنه بدا لهم على أنه ضرورى من أجل الحصول على انضمام الجماهير الشعبية اليهم ، ومن أجل خلق مناخ موات لعقد المؤتمر الرابع عشر للحزب (مايو ١٩٧١) . ولقد تميز هذا المؤتمر بنوع خاص بتصريحات هوساك الذى فضح « منحرفى » عام ١٩٦٨ بهدة أكثر مما فعله نوفوتنى، وأعلن عن عمليات تطهير جديدة، وقدم الخطة الخمسية . وفى شهر مارس ، كانت هناك أول قضية سياسية ، وهى قضية الجنرال برشليك Prchlik . ووقعت محاكمات أخرى أثناء صيف ١٩٧١ ، ثم أثناء صيف ١٩٧٢، والتى تم خلالها الحكم على كل من الصحفى شاباتا Sabata ، وهوبل Huebl مدير المدرسة العليا للحزب ، بستة سنوات ونصف سنة من السجن. وفى شهر أكتوبر ١٩٧٢، كرر بيلاك فى تقريره الى اللجنة المركزية عن المسئوليات الايديولوجية للحزب ، نصائح اتباع الشدة واليقظة . هذا علاوة على أنه ، منذ عام ١٩٦٩ ، لم يصدر أى عمل أدبى له قيمته فى تشيكوسلوفاكيا . وفى أثناء ذلك الوقت، بدا أن هدوءاً نسبياً قد ساد ، وكان بلا شك على علاقة بنصائح المسئولين السوفيت، وباختيارات للسياسة الدولية (المحادثات مع الولايات المتحدة ، ومع ألمانيا الاتحادية) .

البَابُ الرَّابِعُ

اليابان

مقدمه الباب الرابع[1]

إن التناقض بين اليابان فى عام ١٩٧٠ واليابان فى عام ١٩٤٥ على درجة من الكبر حتى أنه لا يمكن ، من النظرة الأولى ، تحليله بشكل مقنع . ولم يعد هناك إنسان يجهل أن اليابان تحتل المركز الثالث فى العالم ، بمجموع إنتاجها القومى ، وأنها كانت ، فى عام ١٩٤٥ ، شبه مدمرة ؛ فكانت مدنها قد دمرت بنسبة ٨٠٪ ؛ وكان إنتاجها من الصلب ، والذى زاد فى عام ١٩٧٠ عن ٩٠ مليون طن ، يصل حينئذ إلى ٥٠٠,٠٠٠ طن ، وهو إنتاج إسبانيا فى ذلك الوقت ، وإن كان عدد سكانها لا يصل إلى ربع سكان اليابان . وأصبح لليابان فى عام ١٩٧٠ مؤسسات برلمانية حرة ، أما يابان ١٩٤٥ فإنها كانت تضع نظاماً عسكرياً بعد نظام عسكرى آخر . وعلينا أن نعترف بأن دراسة اليابان فى سنوات ما بعد الحرب تحتاج أولا إلى البحث عن أسباب هذا النهوض الخارق للعادة . ويزيد عن ذلك أهمية أن نعرف كيف أن المعطيات التاريخية لليابان ، وهى مختلفة تماماً عن معطيات المجتمعات الأوربية ، قد تمكنت من أن تتجاوب مع تأثيرات مجتمع الإستهلاك ، وهو المجتمع المشترك لكل الدول الصناعية المعاصرة .

وكانت هذه الدولة هى واحدة من بين أربع أو خمسة أكبر دول عظمى فى بداية الحرب العالمية الثانية . وفى عام ١٩٣٨ ، كان إنتاجها من الصلب ، وهو الخامس فى العالم ، يزيد قليلا عن إنتاج فرنسا ؛ وكان أسطولها التجارى هو الثالث فى العالم . وتمكنت القوات المسلحة اليابانية من أن تحتل جزءاً من آسيا وتقاوم لمدة أربع سنوات أمام الولايات المتحدة ، وأمام الكومنولث

---

(١) كتب هذا الباب جاك موتيل Jacques Mutel

وأمام الصين : فلم يكن هذا يدل على أنها دولة متخلفة . وكانت الصدمة النفسية أكثر قوة حين علمت اليابان ، وبعد أن كانت قد حاولت إقامة منطقة إزدهار مشتركة في آسيا الكبرى الشرقية ، ومن الامبراطور نفسه ، يوم ١٤ أغسطس ١٩٤٥ ، أنها قد فقدت الحرب . وساد عندئذ شعور عام بالضياع . وخوف وفزع على المستقبل ومنه ، أى من الاحتلال ، الأمر الذى لم تكن اليابان قد عرفته فى تاريخها ، وبواسطة جنود أجانب ، وكانوا يخشون كل شيء من جانبهم .

الفصل الخامس عشر

اليابان تحت الاحتلال

(١٩٤٥ - ١٩٥١)

إنها تجربة ضخمة ولم يسبق لها مثيل من تجارب علم الإجتماع التطوعى . وقامت هذه التجربة نتيجة لوجود مجموعة من الأحداث والمعطيات من جانب كل من الأمريكيين ، ومن اليابانيين . وسنسير فى هذا الفصل لكى نشرح طبيعة الاحتلال الامريكى لليابان ، وعمله على اصلاح السلطة ، وكذلك على إصلاح الإقتصاد .

١ - الاحتلال الامريكى :

من الجانب الأمريكى ، كان المناخ السياسى لا يزال متأثراً بقانون « نيوديل » ، وبالاعتقاد فى أن النظم الأمريكية هى أحسن النظم الموجودة . ونتج عن ذلك أنهم نظروا إلى الإحتلال على أنه مشروع لإعادة التعليم الأخلاقى والسياسى لشعب بأكمله ، وكما تحدد ذلك التوجيهات الأساسية J. C. S. 1380/15 ، الصادرة من مساعد رئيس أركان الحرب ، فى ٣ نوفمبر ١٩٤٥ . وكانوا قد أعدوا الجيش الامريكى لهذه المسئولية بطريقة منهجية . فمن ناحية ، ومن أجل معرفة اليابان بطريقة أفضل ، كانت الحكومة قد طلبت إلى روث بنديكت Ruth Benedict القيام بدراسة ، عرفت باسم « الكريزانيموم والسيف » . وقاموا ، تبعاً لنتائجها ، بتكوين العسكريين بسرعة فى بعض المراكز فى شارلوتوفيل ، ومونتيرى . ورغم كل المجهودات ، وبخاصة مجهودات جامعة هارفارد ، فإن العقبة اللغوية ظلت صعبة ، وسرعان ما طرحت المشكلة الاستعمارية

المعروفة ، والخاصة بالمترجمين ، نفسها بشكل مستمر . ونظراً للظروف الموجودة ، لم يكن فى وسع أحد أن يفعل ما هو أفضل من ذلك . ولكن تسليم اليابان جاء قبل الوقت الذى تنبئوا به . وكانت ميزة ثانية للأمريكيين أن يأخذوا قرارات أساسية بسرعة كبيرة ، قبل ٢ سبتمبر ١٩٤٥ ، أى قبل التوقيع على وثيقة التسليم . فأخذوا أربعة قرارات ذات أهمية قصوى . الأول هو أن يجعلوا من الإحتلال أمراً أمريكياً بحتاً . فعينوا ، يوم ١٤ أغسطس ، الجنرال ماك آرثر Mc Arthur قائداً أعلى لدول الحلفاء (S. C. A. P.) (١) . وهذا الإختصار بالحروف إستخدم عملياً للدلالة على ماك آرثر نفسه ، وكذلك على إدارته . وكان من المعروف أن ماك آرثر وحده كانت له سلطة القرار . وبالتالى ، فإن مشاركة الحلفاء ستكون رمزية ؛ فلم تكن هناك مناطق إحتلال منفصلة ، ولا مشكلات مشابهة لمشكلة برلين ، ولم تقسم اليابان إلى قسمين . أما القرار الثانى فكان يتعلق بعلاقات القيادة العليا لدول الحلفاء بالحكومة الأمريكية : فلم تكن ماك آرثر يخضع إلا لهيئة أركان الحرب ولرئيس الولايات المتحدة . وبنوع خاص ، لم يكن فى وسع أى مدنى ، من الحلفاء أو أمريكى ، أن يحضر إلى اليابان دون تصريح منه . والقرار الثالث كان يهدف علاقات القيادة العليا بالسلطات اليابانية : فبينما كان تدريب الخبراء العسكريين فى شارلوتزفيل مثلا يفترض ضمناً إنشاء حكومة عسكرية مباشرة ، إختاروا بالفعل إستخدام هؤلاء الخبراء من أجل مراقبة الإدارة اليابانية ، وتقديم النصح لها . وأدى إختيار نظام الحكم غير المباشر ، إلى عدم تحطيم السلطة بالفعل فى اليابان ، وإلى قبول التغيرات التى حدثت فى المؤسسات بشكل أفضل . أما القرار الأخير فكان

---

(١) Supreme Commander For the Allied Powers

يتعلق بالبدء بالاحتلال يعمم على كل أنحاء الأقاليم ، لكى يظهر تماماً القسوة الأمريكية ، ثم القيام بعملية سحب الجيش إلى المدن الكبرى ، منذ شهر نوفمبر ١٩٤٥ . ولقد دهش الرأى العام اليابانى فقط من أن الجيش الأمريكى ، ما دام منتصراً ، لم يتبع ذلك السلوك الذى كان الجيش اليابانى سيسلكه فى مثل هذه الحالة ، وأنه لم يقم بأى أعمال عنف . ومع ذلك ، فإن هذه الدهشة ، لم تكن مصحوبة بأى شعور بالإعتراف بالجميل . والحماس الذى ظهر فى ذلك الوقت من أجل الأشياء (والرجال) الأمريكيين يمكن شرحه فقط بأنه نتيجة لأن الأمريكيين كانوا منتصرين ، وكانت لهم بالتالى وضعية إجتماعية أعلى وأكثر هيبة . ويمكن لهذه الأمور أن تبدو غريبة بالنسبة لأحد الغربيين ؛ وسياسة القوة تتسبب فى اليابان فى الرغبة فى التنافس ، حين تكون هذه القوة طاحنة بالفعل . وكانت الأحداث التى وقعت قبل ميجى Meiji مثلا آخر . والسياسة الأمريكية ، دون أن تتحاشى المضار التى يتضمنها أمر إحتلال عسكرى ، عملت على تقليل حدتها إلى درجة بعيدة .

ومن جانب اليابان ، عمل عدد من المعطيات على تسهيل سير هذه التجربة الخاصة بإعادة الصياغة السياسية . فبالنسبة لعدد كبير ، كانت هذه التغيرات فى المؤسسات ، والتى قامت بها القيادة العليا ، هى تلك التى كانوا يطالبون بها منذ وقت بعيد . وربطوا بينها ، بعد تحليلها ، وبين سياسة سنوات ١٩٢٥ . وبعد ذلك ، فعلينا أن نتذكر جيداً أنه هناك تشابه فى المظاهر الثقافية عند الشعب اليابانى ؛ والتفهم الجماعية يمثل موقفاً منتشراً هناك بنوع خاص . ولقد قبلوا الإنتصار الأمريكى على أنه حدث ، ومع نتائجه المنطقية ، الإحتلال ، وتحطيم المؤسسات ، والتبرؤ من الرجال الذين فشلوا .

ومن الممكن أن نميز بين مراحل عديدة داخل الترتيب الزمنى للاحتلال .

فتركت أشهر سبتمبر ، وأكتوبر ، ونوفمبر ١٩٤٥ ، للأعباء العسكرية السريعة : نزع السلاح ، وإعادة القوات اليابانية إلى بلادها ، وتسريحها . وبعد تصفية المؤسسات العسكرية ، جاءت عمليـــة تصفية المؤسسات السلطوية : ففى شهر ديسمبر ١٩٤٥ ويناير ١٩٤٦ قاموا بالغاء القوانين واللوائح التى تحدد من حرية التعبير والإجتماع ، وبدأوا فى أول عملية للتطهير تهدف تنظيف المكان لمجموعة جديدة تحكم من النخبة . وكانت فترة الاصلاحات السياسية الكبيرة أكثر طولا من ذلك بكثير : فمن فبراير ١٩٤٦ حتى نوفمبر ١٩٤٧ ، صدر الدستور الجديد ، وطبقوا قانون الإصلاح الزراعى ، وقاموا بعملية تفتيت القوة المالية . ومن نوفمبر ١٩٤٧ حتى يونيو ١٩٥٠ ، ومع حوادث كوريا ، تغير موقع مراكز الإهتمام ؛ فانشغلت القيادة العليا بدرجة أكبر بعملية إعادة تصحيـــح إقتصاد اليابان عن إهتمامها باصلاح الحياة السياسية والإدارية ، إذ أنهم إعتقدوا أن استمرار البؤس يمثل عقبة فى سبيل تطبيق الديمقراطية ؛ وأخذت الحكومة اليابانية ، من جانب آخر ، وبدرجة متزايدة ، الدوافع ، بينما مال دور القيادة العليا إلى الخفوت . ومنذ شهر مارس ١٩٤٧ ، كان ماك آرثر قد أعلن عن فكرة أن الوقت قد حان لإنهاء الإحتلال . ومنذ شهر يونيو ١٩٥٠ حتى نهاية شهر أبريل ١٩٥٢ إنمحى دور القيادة العليا بشكل سريع ؛ وتسببت حرب كوريا ، بمطالبها الناتجة عنها ، فى إزدهار الصناعة اليابانية ؛ وفى ٨ سبتمبر ١٩٥١ ، وبهمة فوستر دالاس Foster Dulles ، تم عقد معاهدة صلح بين اليابان وبين معظم خصومها السابقين ، والتوقيع عليها فى سان فرانسسكو ، وإنتهى الإحتلال يوم ٢٨ أبريل ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذى بدأ فيه تطبيق المعاهدة .

ويمكننا أن نعتبر أن عمل القيادة العليا للدول المتحالفة كان ثلاثياً : إصلاح

السلطة ؛ وإصلاح الإقتصاد ؛ وإصلاح النفوس ، وكل ذلك من أجل جعل العودة إلى الحرب أمراً مستحيلا .

٢ ـ إصلاح السلطة : ـ

لقد بدأوا ، من أجل إصلاح السلطة ، بالتخلص من المسئولين السابقين . وأنشئوا محكمة عسكرية دولية . وكانت المجموعة أ من مجرمى الحرب تتكون من أولئك الذين إتهموا بجرائم ضد السلام : وشنقوا ست جنرالات وأحد المدنيين ؛ وحكموا على ١٦ شخص بالسجن المؤبد . أما المجموعة ب فكانت تتكون من حوالى عشرين ضابطاً عظيما مسئولين عن أعمال فظيعة جماعية . والمجموعة حـ تتكون من رجال القوات أو صغار الضباط المسئولين بطريق مباشر عن إرتكاب الفظائع . وكان التأثير الأمثل والأخلاقى الذى رغبت القيادة العليا فى إعطائه بهذه الطريقة للمحاكمة غير موجود . أولا لأن الأهالى كانوا تقريباً مسرورين من رؤية أخذ بعض رؤسائهم إلى المحاكمة ، ما داموا هؤلاء الرؤساء كانوا مسئولين عن الهزيمة . وبعد ذلك ، لأن المحاكمات قد إستمرت لفترة طويلة ، وإنتهى الأمر بسيادة الملل منها : فاستمرت محاكمة المجموعة أ من شهر مايو ١٩٤٦ حتى شهر نوفمبر ١٩٤٨ . وأخيراً فإن القيادة العليـــا قررت القيام بعملية تطهير كانت تهدف حرمان المسئولين فى النظام القديم من كل وظيفة عامة . وكانت كلمات : « وظائف عامة » ، و « مسئولين » قد استخدمت بشكل واسع . فالوظائف العامة لا تعنى مجرد الوظائف السياسية الانتخابية ومراكز الموظفين المعينين ، ولكن كذلك وظائف التدريس فى المنشآت العامة والخاصة وكذلك العمل فى الصحافة ، المكتوبة والمنطوقة ؛ أما المسئولين فكانت تعنى الضباط ، وكل الأطر الإستعمارية ، وكل أولئك الذين كانوا قد ساعدوا أو عرضوا برامج التوسعيين ؛ ٢٢٠٫٠٠٠ شخص تم إخراجهم فى هذه العملية ،

منهم ١٨٠,٠٠٠ من العسكريين . ولم يصدروا قراراً بالعفو الجماعى، إلا قرب عقد معاهدة الصلح ، فى عام ١٩٥١ . وعلى أى حال ، فقد كانت فى ذلك فرصة لتجديد الأشخاص الحاكمين ، الأمر الذى يسمح بالتجديد السياسى والإدارى، وإن كان من الضرورى عدم التهويل فى عملية التجديد هـذه : فتماثل الطبقات الحاكمة كبير للغاية وبخاصة فيما يتعلق بمصالح المالكين .

وكان التجديد السياسى الكبير يتمثل فى إصدار دستور جديد فى عام ١٩٤٦. وقامت القيادة العليا للدول المتحالفة بكتابته ، ثم قامت الحكومة اليابانية، مرغمة بتطبيقه . ولكن علينا أن نلاحظ جيداً أنه قد سبقت ذلك مشاورات مع شخصيات يابانية . وعندئذ لم يتعرض الامريكيون أبداً لهذه المؤسسات الناتجة عنه ، والتى إعتبروها على أنها أحسن ما يوجد فى العالم . ومن حقنا أن نتساءل عما إذا كان النظام اللامركزى ، الناتج عن النظريات السياسية الموجز فى القرن الثامن عشر ، كان يتفق مع بلاد تسير على نظام مركزى منذ عصور طويلة مثل اليابان ، وحتى إذا لم تكن هذه المنظمات والمؤسسات الأمريكية قديمة بنوع خاص . وعلى أى حال ، فإن هذه المؤسسات لا تمنع بطريقة راديكالية ،ومثلها فى ذلك مثل القديمة ، الرأى العام من أن يعبر عن نفسه ، وحتى وأن كان إلى حد كبير فى صالح الأعيان فى الأقاليم ، وأصحاب وجهات النظر الضيقة ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة .

ويتميز النص الدستورى والقوانين التى تحدده بثلاث خصائص : تفوق السلطات المنتخبة ، ووجود سلطة قضائية ، والتنازل عن حق الحرب وتنظيم القوات المسلحة . وكان تفوق السلطات المنتخبة هو الأمر الذى يقلب أكثر من غيره بنيان الدولة اليابانية ، الذى يعتمد على إنتقال السلطة بطريق تنازلى من الإمبراطور . وكانت النتيجة الأولى هى أن الإمبراطور أصبح لا يملك , ولا ،

يحكم ؛ بل أصبح رمزاً للأمة . والنتيجة الثانية هى أن السلطة الفعلية قد عادت إلى المجلسين المنتخبين بطريقة الانتخابات العامة بواسطة الذكور والإناث، وبخاصة مجلس النواب . والبرلمان هو الذى ينتخب رئيس المجلس (المادة ٦٧) وعلى هذا الأخير أن ينسحب مع كل وزرائه أمام قرار عدم الثقة (المادة ٦٩) . والنتيجة الثالثة هى تفوق سلطات المنتخبين المحليين عـــلى الإدارة المركزية ، ويطرحون بذلك وبوضوح مبدأ الاستقلال الذاتى للمجموعات الإقليمية (المادة ٩٢ والتى يحددها قانون ١٧ أبريل ١٩٤٧) . والمحافظون ، والعمد والمجالس التى تعاونهم منتخبون بالانتخاب العام . ومن جانب آخر ، فإن قانون ١٧ ديسمبر ١٩٤٧ كان قد نص على لا مركزية ادارات الشرطة ، وربما الوصول فيما بعد إلى حد إنتخاب بعض الموظفين الذين يكلفون بالمحافظة على الأمن العام . وعلى أى حال ، فان الشرطة أصبحت تابعة للسلطات المحلية وحدها ؛ ولا يمكننا أن نؤكد بأى شكل من الأشكال أن المثل الامريكى كان مشجعاً فى هـذا الشأن . أما فيما يتعلق بالسلطة القضائية ، فإنه حدد فى المادة ٧٦ أن هذه السلطة ترجع إلى المحكمة العليا ، وإلى المحاكم الأدنى . ولا يمكن للحكومة أن تتدخل فى ذلك ؛ وللمحكمة العليا سلطة إصـدار اللوائح (المادة ٧٧) . والتأثير الأمريكى واضـح للغاية ، ولكن التقاليد مختلفة عن بعضها كل الاختلاف ، وبدرجة أنه لا يمكننا أن نتحدث فى اليابان عن « حكومة قضاة » . وأخيرا ، فهناك الاستعداد الأكثر طرافة ، والوحيد من نوعه فى العالم ، وهو النص الشهير للمادة التاسعة ، والذى تتنازل فيها الدولة اليابانية عن حق أساسى من حقوق السيادة ، حق الحرب ، وحق الاحتفاظ بجيش .

٣ ـــ الاصلاح الاقتصادى :ـ

كان اصلاح الإقتصاد هو المسئولية الثانية الهامة : فالصراع ضد النظام

السياسى المركزى يتمشى مع انهاء التركيز الإقتصادى ؛ وكان نظام الحكم الامبراطورى قد اعتبر مسئولا عن السياسة العدوانية لليابان . وعلى أى حال، فإن القيادة العليا ستحاول أن توازن قوة الشركاء الإقتصاديين عن طريق التقسيم الزراعى ، واللامركزية الصناعية وعن طريق بعث نقابات العمال . وكان الاصلاح الزراعى هو النجاح الاكثر وضوحاً للقيادة العليا، وربما عاد ذلك إلى أن الاقتصاد اليابانى لم يكن فى غالبيته زراعى ، ولكن صناعى . وقبل الحرب ، كان ثلث الفلاحين يمتلكون من الارض مايكفى قوتهم ، ولذلك فإن ثلثى أهالى الريف كانوا يعتمدون ، سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو من وجهة النظر السياسية، على ملاك الأراضى ، دون أن يكون هناك ، مع ذلك ، مزارع شاسعة . وأدى صدور قانون شهر اكتوبر ١٩٤٦ الى أن أصبح ثلاثة أرباع الفلاحين من الملاك. أما التعويض المنصوص عليه من أجل شراء الأرض المنزوعة الملكية فكان من السهل دفع الفلاحين له نتيجة للتضخم ، والسوق السوداء . وعلى طريقة قانون شيرمان وقانون أكتون ، رغبت القيادة العليا كذلك فى الصراع ضد التركيزات الصناعية الضخمة ، ميتسوى Mitsui ، وميتسوبيشى Mitsubishi وغيرها . وجاء مشروع F. E. C.—230 (١) قرب نهاية ١٩٤٧ ، لكى ينص على حل ١٫٢٠٠ شركة . وسرعان ما قامت القيادة العليا بالتراجع ، وربما لأن الأوساط الاقتصادية الأمريكية خشيت من أن يطبق هذا القانون عليها فى يوم من الايام ، بعد تجربته فى اليابان ، بواسطة المتحمسين المتأخرين لقانون نيوديل. ومر عدد الشركات التى ستحل من ١٫٢٠٠ الى ٣٢٥ ، ومنها الى ٣٠ ، ثم الى ١٩ ، وأخيراً الى ٩ . !! ولكن الكثير من المجموعات المالية إنقسمت ، ونتج مثلا عن ميتسوى وميتسوبيشى مايقرب من ٢٤٠ شركة منفصلة عن بعضها

---

(١) Far Eastern Commission

قانوناً . وحدود هذا العمل الخاص بانهاء وضعية الكارتيل يتمثل بطبيعة الحال في أن المظهر القانوني ، أي الخارجي للسلطة الاقتصادية ، هو وحده الذي يؤخذ بعين الاعتبار . وأخيراً ، فإن القيادة العليا حاولت أن تساعد على اعادة تشكيل حركة عمالية . وجاء قانون ١٩٤٥ بشأن نقابات العمال يشبه الى حد كبير قانون واجنر عام ١٩٣٥ ، فيما يتعلق بالإتفاقات الجماعية ، وحق الاضراب، وإجراءات الوساطة فيه . وفي عام ١٩٤٩ ، كان ٧ مليون عامل ، من بين ١٥ مليون ، قد أصبحوا نقابيين ، وارتفعت نسبة الاشتراك في النقابات عنها في الولايات المتحدة (٣٥٪) واقتربت من النسبة الموجودة في بريطانيا العظمى (٤٥٪) . وقام مناضلي الحزب الشيوعي الياباني ، الآتين من الصين ، أو الخارجين من السجون اليابانية، بدعمهم بدور لا يهمل، وفي تنافس مع الاشتراكيين . وسرعان ما أخذت الحركة أبعاداً كبيرة حتى أنها أفلتت من سيطرة القيادة العليا ، إذ أن الارضية السياسية كانت تختلف تماماً عن تلك الموجودة في الولايات المتحدة وأراد الاحتلال أن يتوج أعماله باصلاح نظام التعليم وبدأوا بمنع تعليم التربية الوطنية، أي بنوع خاص تعليقات لائحة ١٨٩٠ من التعليم ، والمبادىء الرئيسية للبنيان السياسي لليابان ، وكذلك تعليم التاريخ ورياضة المقاتلة مثل لعبة السيف (بسيف حقيقي هناك) . وكان لهذه الموانع أسباباً قوية، تتعلق بالمجتمع الياباني نفسه . فتعليم التاريخ لم يكن يهدف مجرد اعطاء الشعور بالوحدة الوطنية فقط للأطفال . بل كانوا يعلمون فيه، وكأنها حقيقة علمية، الخرافات المتعلقة بالشمس، الأمر الذي كان يؤدي الى عنصرية مفجعة : فالجنس الياباني ليس متفوقاً، بل إنه مقدس . وحتى اليوم فان كل ما يدرس من أجل الكرامة الوطنية هو تأثير العنصرية . أما فيما يتعلق بنوادي رياضة المقاتلة ، فانهم في الحقيقة ، وفي الغالبية ، عبارة عن مجموعات هجوم منظمة في طوائف ، ضد حركات اليسار أو الليبراليين ، وربما

لا يكون من الداعى هنا أن نذكر ، وكجزء إيجابى من الاصلاحات ، ما كتبه السير جورج سانسوم Sir Georges Sansom مؤرخ اليابان ، يوم ٢٨ يناير ١٩٤٦ ، فى يومياته الخاصة : « لقد قمت بمحادثة مع الجنرال دايك Dyke الذى يرأس إدارة الاستعلامات المـــدنية والتعليم ، ومع هارولد هندرسون Harold Henderson ، مساعده . ولا شك فى أن نياتهما حسنه ، ولكنى خشيت الى حد ما من تفاؤلها السعيد . ولا أعتقد أنهم يفهمون الى اى عمق تتأصل والى أى مدى من القوة ترجع التقاليد الثقافية اليابانية .... إن الجنرال دايك رجل نشيط وفعال ، ولكن لا يمكننى أن أعتقد أن حياته السابقة قد أهلته لمثل هذا المنصب الحالى ـ مدير اعلانات الكولجيت ـ بالموليف.... وسنة أمضاها فى الطواف حول العالم فى ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ـ إن هذا لا يبدو على أنه أحسن مؤهل ممكن لمثل هذه المسئولية الصعبة .... والواقع أن التعليم فى الولايات المتحدة اليوم ليس بمثل هذه النوعية التى يمكنها أن يحتفظ بها فى المشاعر التى تعطها كمثل جيد يحتذى به فى البـلاد الاخرى » . وكان الاصـلاح الأول الذى قاموا به هنا أيضاً هو الاستقلال الذاتى المحلى : مجالس محلية ، منتخبة ، عليها أن تدير المدارس ، وعلى شاكلة مجالس المدارس الأمريكية . ثم اختاروا بعد ذلك نظام المدرسة الواحدة ، مع ست سنوات للدراسة الابتدائية ، وثلاث سنوات للدراسة المتوسطة ، وثلاث سنوات للدراسة العليا ، قبل التكوين الجامعى أو المهنى . وأخيراً ، ومن أجل محاربة نفوذ الجامعات الكبرى ، الامبراطورية ، وبعض الجامعات الحرة المشهورة ، بدأوا فى الاكثار من الجامعات ، والتى وصل عددها الى رقم مخيف يقرب من ٢٠٠ تقريباً . وكانت النتيجة مزدوجة ، حقد المثقفين أمام حسن الضمير الأمريكى ، ولكن كذلك أمام عدم قدرتهم على أن يحققوا الاصلاحات التى يرونها ضرورية . وبعد ذلك ، وكما كان قد حدث فى

الولايات المتحدة من قبل ، وبلا شك كما هو الحال فى كل نظام لتعليم الجماهير ، التوسع غير العادى فى مروحة الشهادات العلمية لكل مؤسسة وحتى لكل كلية أو معهد ؛ فأصبحت الدبلومات أو الوظائف التى تحمل نفس الإسم ليس لها نظير ، وذلك بدرجة لم تعرفها أوربا مطلقاً .

والواقع أن حقائق السياسة الخارجيـــة ، أى الحرب الباردة ، وحقائق السياسة الداخلية ، أى التقاليد الخاصة بالنظام المركزى ، تعاونوا من أجل أن تتغير الاصلاحات شيئاً فشيئاً . ومن جانب آخر ، فإن العمال قد رحبوا مع حماس بإجراءات الحرية والديمقراطية : فلأول مرة أصبح فى وسعهم أن يكون لهم تأثير على مصيرهم الخاص . وشاهدت القيادة العليا ، بنوع خاص ، وهى مندهشة ، تسييس ، نقابات العمال بشكل مشابه لما حدث مع النقابات الفرنسية. وكانت أسباب عدم رضاء العمال بنوع خاص ، هى التضخم المالى ، ونقص المواد الغذائية ، والسوق السوداء ، وواقع أن دورهم فى إتخاذ القرارات السياسية كان بسيطاً ، كما كان عليه الحال فى الماضى . ورأى الحزب الشيوعى اليابانى تزايد نفوذه ، رغم عدم الميل شبه العام من جانب اليابانيين إلى الاتحاد السوفيتى ، وبسبب أسرى منشوريا . وحين قرروا إضراباً عاماً للسكك الحديدية لأول فبراير ١٩٤٧ ، منعه ماك آرثر . وبعد ذلك ، وفى عام ١٩٤٩ ، قامت القيادة العليا بالضغط على الحكومة اليابانية حتى تقوم بمراجعة قانون ١٩٤٥ الخاص بنقابات العمال : وكانوا فى ذلك الوقت قريبين من قانون تافت — هارتلى أكثر من قربهم من قانون فاجنر . وفى عام ١٩٥٠ ، قضت عمليـة تطهير بين صفوف القادة النقابيين ، وبخاصة فى السكك الحديدية والتعليم ، على الآمال التى نشأت من سياسة الإصلاح الأساسى .

ومن جانب آخر كانت الولايات المتحـــدة ، فى عام ١٩٤٩ ، قد غيرت موقفها تجاه الاقتصاد اليابانى : فكان من الضرورى إعادة بناء هذا الإقتصاد حتى يتمكن من الإستغناء عن المعونة الأمريكية ؛ وفى نفس الوقت الذى دخلت فيه الصين فى أيدى الحزب الشيوعى الصينى ، غيرت الدبلوماســـية الأمريكية الاقتصاد العام لمواقعها فى آسيا الشرقية : فكان على اليابان أن تصبح حليفة نتيجة للضرورة الجيوبوليتيكية . ونتيجة لجهود اليابانيين ، زاد الانتاج الصناعى : ففى عام ١٩٤٩ ، إقترب إنتاج الحديد والفحم من مستوى ما قبل الحرب ، ولكن الأهالى كانوا قد زادوا خلال تلك الفترة . ولكن الأمر الخطير كان يتمثل فى أن التجارة الخارجية بنوع خاص كانت ضعيفة للغاية ، وأن التضخم كان ينخر القوة الشرائية ؛ وكانت أسعار عام ١٩٤٩ تزيد ٢٠٠ مرة عن أسعار ما قبل الحرب . وقام رجلان هما يوشيدا شيجيرو Yoshida Shigeru وجوزيف دودج Joseph Dodge ، مع حرب ، هى حرب كوريا ، بدور حاسم فى هذه العملية لإعادة البناء الإقتصادى . وكان يوشيدا شيجيرو (١٨٧٨ — ١٩٦٧) رئيساً للوزراء للمرة الثانية فى شهر سبتمبر ١٩٤٨ ، وظل فى تلك المسئولية حتى شهر ديسمبر ١٩٥٤ : فضمن إذن ذلك التحول بين فترة الحرية وبين مرحلة الاستقلال . وكان محباً للسلطة ، وتكنوقراطيا ، وكان قد خرج من أوساط الإدارة التى كانت معادية للعسكريين ؛ وكان قد شغل منصب سفير اليابان فى لندن من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٣٨ . وكان قادراً على أخذ ، وعلى إجبار الآخرين على قبول ، قرارات غير محبوبة ، بإسم الفاعلية . أما جوزيف دودج ، رئيس بنك ديترويت ، فكان فى عام ١٩٤٨ هو المستشار المالى لماك آرثر . وقام دودج ، فى عام ١٩٤٩ ، بتطبيق سياسة كلاسيكية ضد التضخم (وضع ميزانيـة متوازنة ، وتخفيض القروض عن طريق البنوك المركزية ،

والتخلي عن أسعار النقد العائمة وتحديد سعر الدولار بـ ٣٦٠ ين) . وتبع ذلك سلسلة من الإفلاسات وزيادة في حجم البطالة . وأدت هذه السياسة إلى وقف إنهيار أسعار العملة ، وفي العشر سنوات التالية ، تمكن النمو من أن يتم دون حدوث تضخم ؛ الأمر الذي أصبح يمثل إحدى خصائص اليابان . ويمكننا أن نقارن بين هذه السياسة كمصدر لإعادة الاستقرار الاقتصادي الياباني وبين مشروعات منديز فرانس في عام ١٩٤٥ ومع الإصلاح المالي الألماني في عام ١٩٤٨ .

وعندئذ نشبت حرب كوريا . فمن ناحية ، قامت قوات الأمم المتحدة ، وكانت بالفعل هي الجيش الأمريكي ، بشراء ما تزيد قيمته على مليارين من الدولارات من المهمات ، وذلك من الصناعة اليابانية ، وفي فترة ثلاث سنوات . ومن ناحية أخرى ، إنتعشت الصادرات اليابانية ، مستفيدة من هذا الرخاء العالمي . فتمكنت الصناعة في ذلك الوقت من أن ترفع مستواها عن مستوى ما قبل الحرب . وعندئذ ، كذلك ، إستعادت اليابان إستقلالها . وفي شهر سبتمبر ١٩٥١ ، تم التوقيع على معاهدة صلح ، في سان فرانسيسكو ، بين اليابان وبين معظم اعدائها السابقين . وتم في عام ١٩٥٢ عقد إتفاق مع تايوان وفي عام ١٩٥٦ مع الفلبين . ولم يتم عقد معاهدة مع كوريا الجنوبية إلا في عام ١٩٠٥ . وإذا كان إتفاق مؤقت قد عقـد في عام ١٩٥٦ مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فإن شيئاً أساسياً لم تتم تسويته ، فيما يتعلق بالجزر ومراكز الصيد في شمال هوكايدو . أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة ، فقد ظلت هناك مسألة أوكيناوا ، ومسألة ريوكيو بشكل عام ، وهي أقاليم يابانية تحت الإحتلال والإدارة الأمريكية . وأخيراً ، فإن الأمريكيين قد إحتفظوا بالكثير من القواعد في الجزر الأربع الرئيسية لليابان . وبإضافة

علاقاتها مع الصين الشيوعية ، تحصل على المشكلات الثـــلاث الرئيسية للسياسة الخارجية حتى الآن . وحين إنتهى الاحتلال فى ٢٨ أبريل ١٩٥٢ ، بدت حالة المنهزم السابق مختلفة تماماً عما كانت عليه منذ عشر سنين قبل ذلك : فلقد كانت التغيرات أسرع بكثير عما كانوا يتوقعونه سواء من جانب اليابان أو من جانب الأمريكيين .

الفصل السادس عشر

النمو الاقتصادى فى اليابان

كان الاهتمام الرئيسى للحاكمين والمحكومين موجه إلى التنمية الاقتصادية أثناء سنوات الكفاف بعد الحرب ، ولأسباب تسهل معرفتها ، ولكن هذا الاهتمام بالإختيار ظل كما هو بعد حرب كوريا ، إذ أن الطريق إلى القوة السياسية كان مستحيلا . وربما تكون الرغبة فى العودة إلى السياسة قد تأكدت علناً لأول مرة قرب عام ١٩٧٠ .

١ ـ المشكلة الديموجرافية :

كان السكان يطرحون فى أول الأمر مشكلة مخيفة ، ولكنها سرعان ما تتحول وتصبح أحد عوامل التنمية أكثر من كونها عاملا لزيادة الفقر . ففى بداية الحرب ، كان فى اليابان ٧٣ مليون نسمة . ولكن ، بعد الحرب ، أعيد إلى وطنهم مايقرب من ستة ملايين شخص ، وعلاوة على ذلك ، فإن الزيادة الطبيعية بلغت أرقاماً لم يكن لها مثيل من قبل : ٢ر٩٪ فى العام فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ . ولكن علينا أن نأخذ عاملين فى الإعتبار ، أولا ، إصطحب الزيادة الديموجرافية (السكانية) صغر سن الأهالى ، وزيادة عدد السكان فى سن العمل . وفى عام ١٩٥٨ ، أصبح قطاع السن من ١٥ إلى ٦٤ سنة يمثل ٦٣٪ (٦٢ر٧ فى فرنسا) ، وأصبح يمثل فى عام ١٩٦٦ ، ٦٩٪ (فرنسا ٦٢ر٤) . وعلاوة على ذلك ، فإن قانون ١٩٤٨ بشأن حماية الأهالى كان فى صالح ممارسة تحديد النسل ، عن طريق الإجهاض وموانع الحمل (موانع الحمل لا تمنع الإجهاض) .

وفى عشر سنوات ، من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٧ ، مر معدل المواليد من ٣٤ر٣٪

إلى ٢ر١٧../٠ . ولكن الأهالى زادوا كذلك فى عام ١٩٧٠ بنسبة مليون شخص فى العام ، ووصل عددهم إلى ١٠١ مليون نسمة . وهذا التطور هو على أى حال طبيعى إذا ما نظرنا إليه فى ضوء فترة قرن : فهو حالة نمو منطقية تفرمل نفسها طبقاً لقرهو اسه . وستبدأ مرحلة الاستقرار صوب عام ١٩٨٠ ، ويتنبئون بحد أقصى ١٢٠ مليون صوب نهاية القرن العشرين . وهذه الحالة تستتبع نتائج ثلاث فحتى عام ١٩٨٠ تقريباً ستكون اليابان فى وضع أفضل من منافسيها الأجانب فيما يتعلق بالبنيان الانتاجى للسكان . ولكن عليها أن تواجه تحدياً كبيراً ، إذ أنه بسبب تضاريسها الجبلية ، ليس فيها سوى ١٦./٠ فقط من أرضها صالحة للزراعة ، وعلى كل كيلو متر مربع منها أن يطعم ١٨٠٠ر١ شخص ؛ ولذلك فإنه من الضرورى أن يحصلوا على الزيادة من التبادل التجارى للمنتجات الصناعية ، وهذه المنتجات الصناعية يسهل عملية صناعتها ، بنيان طبقات السن . ومن ناحية ثالثة ، يمكن الإعتقاد فى أنهم سيرون حتى فى عام ١٩٨٠ إستمراراً فى ذلك ، مع التقليل التدريجى للممارسات الاجتماعية الاقتصادية القديمة (ولكن ليس باستمرار) والتى تهدف ضمان العمالة الكاملة وكذلك هيبة صاحب العمل ، بواسطة إستهلاك الأيدى العاملة التابعة . وبعد عام ١٩٨٠ ، ستجبرهم زيادة سن الأهالى بلاشك على القيام بتغييرات هامة فى البنيان . وهذه الممارسات تتمثل بنوع خاص فى توزيع الدخل القومى عن طريق عدد كبير من الأعمال ذات الإنتاجية الهامشية الصغيرة ، والتى لها أجور ضعيفة ، وذلك إلى جانب قطاع له أجور وإنتاجية أكثر إرتفاعاً . وهكذا سيكون لـ ٦٩./٠ من الأهالى الذين يزيد عمرهم عن ١٥ عاماً عملا ، نظير ٥٦./٠ فى فرنسا . وهناك مظهران يمثلان ، بنوع خاص فى هذا الشأن ، الإختلاف مع الدول الغربية : عمل النساء ، وتضخم القطاع الثالث . وعمل النساء يزداد أهمية منذ نهاية الحرب ، إذ أنه لا يمكن المعيشة

بمرتب واحد: فكان ٨٪ من النساء المتزوجات يتقاضون أجوراً فى عام ١٩٤٨، وكانت هناك واحدة من كل خمسة فى عام ١٩٦٢ ، ولكن أجورهن كانت تمثل تقريباً ٤٥٪ من متوسط أجر الرجال ؛ ولذلك فإن الفارق كان ضخماً للغاية .
وكان القطاع الثالث يحتل ، فى عام ١٩٦٨ ، ٤٦٪ من الأهالى العاملين (نظير ٤٤ فى فرنسا) ، وهذه الأهمية هى من قبل قديمة ، إذ أن النسبة إلى القطاع الثانى كانت دائماً أكثر ضعفاً . وهذا القطاع الثالث يتشكل بنوع خاص من العاملين فى محلات التجارة وفى المصارف ؛ والخدمات مظهر أساسى فى الحياة اليومية فى اليابان ، وبخاصة فى المدن الكبرى ، وفى الأحياء القريبة من محطات السكك الحديدية . وتجارة المشروبات والمواد الغذائية تمثل بنوع خاص نصف هذه الحوانيت . وهذه الخدمات تشغل الكثير من النساء ، وكذلك من المتقاعدين ، إذ أنهم يحالون إلى التقاعد فى سن مبكر ، حول الخمسين ، ومعاشات الخدمة غير كافية ، وهذا الأمر هو الذى يستتبع البدء فى حياة ثانية نشطة . وفى المجموع ، فإن زيادة السكان قد لعبت نفس الدور المساعد على التنمية فى اليابان وفى ألمانيا ، وفى العقدين ، من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠ ، ولكن خاصية اليابان كانت تتمثل فى إعطاء المثل الأول على حركة تطور السكان التطوعية والمخططة على المستوى القومى ، وفى زيادة عدد الوظائف ذات الانتاجية الضعيفة كحل مؤقت، وذلك من أجل توزيع الأعباء السكانية .

٣ ـ المشروعات الصغيرة ، والمشروعات الكبيرة :

حقيقة أن هذه الوظائف ذات الإنتاجية الضعيفة هى قبل كل شىء نتاج المشروعات الصغيرة، ولكن لا يمكننا أن نستنتج من ذلك أن التنمية الإقتصادية لليابان كانت تعود إلى المشروعات الكبيرة وحدها . ولكى نقول الحق، فإننا نميل دائماً إلى إعطاء اهتمام كبير للغاية لهذه المؤسسات الضخمة، ولا نرى فيها إلا النهاية

الأخيرة للتطور الإقتصادى ، عن طريق التركيز، وباعتبارنا المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها حقائق مؤقتة ومتخلفة ، ومصيرها أن تنضم فى وقت قصير. وإن ماأسميناه «القطاع الثنائى» فى الاقتصاد اليابانى ربما لايكون إحدى خصائص اليابان وحدها، ويوجد بدون شك فى كل النظم الاقتصادية ذات التغير السريع: فمن ناحية ، مشروعات تستخدم التقنيات الأخيرة وتمتلك من أجل ذلك مبالغ طائلة من الأموال ، ومن الجانب الآخر ، مشروعات تابعة ، ولها وسائل أقل، أو تعمل من أجل الاستهلاك، وليس لها إلا إهتمام بسيط بأن تغير وسائلها بسرعة، حتى وإن كانت لها الوسائل المالية .

وكانت المشروعات الكبرى ، تسمى قبل الحرب ، وبطريقة مهيبة ، إسم زايباتسو Zaibatsu ، أى العصابات المالية . ولقد إنتهى إستخدام هذه الكلمة : والحقيقة الآن تختلف عن ذلك كل الاختلاف . ولا شك فى أنه يوجد دائما شركات ميتسوى Mitsui ، ولكن من بين الاعضاء الاحد عشر لاسر ميتسوى (فرع كبير ، وعشرة فروع من الطبقة التالية) لا يوجد واحد له دور فعال فى هذه الشركات . ويمكننا أن نميز بين نوعين من المجموعات داخل ما يسمونه زايكاى Zaikai (أى الاوساط المالية) : أولئك المنتظمين حول الزايباتسو السابقة ، وأولئك المنتظمين حول المصارف . ومن النوع الاول نجد مجموعة ميتسوبيشى (٤٤ شركة فى عام ١٩٧٠) ، والتى هى الآن أكبر مجموعة يابانية ، إذ أن مبيعاتها تمثل ١٠ ٪ من إجمالى الدخل القومى ، وميتسوى (٢٢ شركة) وسوميتومو Sumitomo (١٥ شركة). ومن النوع الثانى نجد المجموعات التى تستند إلى بنك فوجى Fuji أو بنك دايشى Daiichi . والوحدة الاقتصادية والشعور بالشخصية الاقتصادية مضمونتين عن طريق المشاركات المتبادلة، وإجتماعات التنسيق، والقروض ذات الافضلية، وأخيرا عن طريق تبادل إطارات

الإدارة . ومثل ميتسوبيشى تام الوضوح فى هذا الشأن : فهما بين ⅕ و ¼ (فى المتوسط ٧ر١٨ ./.) رأس مال كل من الـ ٤٤ شركة ميتسوبيشى يمتلكها الـ ٤٣ شركة الاخرى ؛ ويحتفظ البنك المركزى للمجموعة بما يزيد عن نصف قروضه لهذه الشركات ؛ وفى يوم الجمعة الثانى من كل شهر ، يجتمع ، فى المركز الرئيسى فى ماروناوشى Marunouchi ، وهو حى رجال الاعمال فى طوكيو، رؤساء ٢٦ أكبر شركة من بينها ؛ وفى إنتظار ذلك الوقت ، تتم مناقشة سياسة المجموعة ، ويعد لها بواسطة مجموعة صغيرة من عشرة أعضاء،وما نميل إلى أن نسميه مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، له بهذا الشكل ما هو أساسى من السلطة،وبخاصة ذلك المجلس الثلاثى الذى يشتمل على رؤساء بنك ميتسوبيشى ، وصناعات ميتسوبيشى الثقيلة ، والشركة التجارية ميتسوبيشى ، والذى يمثل سكرتاريته الجماعية . وأخيرا ، فإن هناك الدعائم « الانسانية » ، إذا ما كان يمكننا هذا القول، تشبها بالدعائم المالية ، خاصة وأن البعض ليسوا أقل أهمية من الآخرين : فماكيتا يويشيرو Makita Yoichiro رئيس صناعات ميتسوبيشى الثقيلة، وأكوبو كن Okubo Ken رئيس صناعات ميتسوبيشى الكهربائية ، يشاركون فى المجلس الادارى لشركة ميتسوبيشى التجارية . فيمكننا أن نقول ، إجمالا ، أن هذه المشروعات الكبرى قد إستمرت فى إتباع خط تطور بدا منذ وقت بعيد ، منذ مولدها فى غالب الامر: التفوق ، والآن بشكل كامل ، للبنيان التقنى والمنظمين: وتكوين المجموعات حول الاقطاب المالية ؛ ووضعية الاقطاب المتعددة مع التنافس ، الداخلى والخارجى،والذى يؤدى فى بعض الحالات إلى زيادة حدية التنمية ، مع مضاعفة على الاقل كل نمط من أنماط الانتاج .

أما قطاع المشروعات الصغيرة فهو شاسع . ولا يسهل تحديدة بطريقة إحصائية . إذ أن التعاريف ستختلف حسب أنماط الإنتاج ة ويمكننا مع ذلك

أن نقدر أن هذا القطاع يستخدم ثلثى الأيدى العاملة ، وأنه عند أصول أكثر من نصف إنتاج الأشياء المصنوعة والجزء الأكبر من الصادرات . ويمكننا فى هذا المجال أن نميز بين « أسرتين » كبيرتين : المشروعات التى تعمل من أجل الإستهلاك والتى يستجيب بعضها جزئياً للأذواق اليابانية البحتة ، وتلك التى تعمل فى الصناعات الصغيرة . والاختلاف الكبير بين المشروعات الصغيرة والكبيرة يتمثل بدرجة أقل فى أهمية رأس المال عنه فى الأرباح التى يحققها العامل وتلك التى يحققها صاحب المرتب أو الأجر الثابت . فالمؤسسات التى تستخدم أكثر من ١٠٠٠ عامل لها رأسمال يزيد ثمانية مرات ، وأرباح تزيد ١٤ مرة ، ومرتبات تزيد ٣ مرات عن تلك التى لها من واحد إلى ثلاث مستخدمين (فى عام ١٩٦٠) . ولقد تحدثنا عن « ثنائية » إقتصادية ، وهذه الثنائية تعتبر على أنها نظام عتيق لا يزال موجوداً ، وهذا اللفظ الخاص بالقدم ، غالباً ما يستخدم حين تكون الحقائق لا تتطابق مع النظريات المقبولة بشكل عام . ونجد أن المشروعات الصغيرة لا تختفى أمام المشروعات الكبيرة : ولذلك فإن الأمر له تبرير تنافسى . أولا ، لأنها على درجة كبيرة من المرونة ، ويمكنها أن تتوائم بسرعة مع تغيرات الظروف بتعديلها ما تقوم بصناعته . ولذلك فإن نصيب التصنيع الصغير يزداد بدلا من أن يقل : فكان يمثل فى عام ١٩٥٧ ، ٢٠ ٪ من ساعات العمل فى المؤسسات الكبيرة ، وأصبح فى عام ١٩٦٢ يمثل ٦٢ ٪ . وبعد ذلك نجد أن الإنتاجية ليست راكدة فى المشروعات الصغيرة كما نتصور دائما . فمن عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٥ زادت الإنتاجية بنسبة ٦٣ ٪ فى المؤسسات التى تستخدم ما بين ٥٠ و ٩٩ أجير ، وبنسبة ٧٤ ٪ فى تلك التى تستخدم ما بين ١٠٠ و ١٩٩ أجير ، وبنسبة ٤٦ ٪ فى تلك التى تستخدم أكثر من ١٠٠٠ أجير . ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الكبرى ، ذلك الديناصور الصناعى ، تجد صعوبة كبيرة فى التغيير وفى أن توائم نفسها مع تغيرات الظروف ، فى كل النظم الإقتصادية المعاصرة .

أما المشروعات الصغيرة فلا يمكن النيل منها ، مادام نصف أعمالها يتوقف على عميل واحد ولأجل ٨٠ ٪ من إنتاجها . وهؤلاء العملاء يكونون دائماً من كبار المجمعين (العاملين فى صناعات التجميع) . فإما أن يتعلق الأمر بقطع غيار خاصة بالمصانع الكبرى الحديثة ، أو يتعلق بمواد للتصدير تباع فى الخارج بواسطة شركات التجارة المرتبطة بهؤلاء العاملين فى صناعات التجميع، والذين لهم شبه إحتكار التجارة الخارجية . وهكذا فإن هذا النظام يحقق بهذه الطريقة توازناً بين الرغبة فى الاستخدام الكامل والبحث عن الحد الأقصى للانتاجية، ذلك التوازن الذى يصلون إليه عن طريق التضحية الكاملة تقريباً بجزء كبير من العاملين . وكما يحدث فى غالب الأحيان فإن المظاهر الأساسية للاقتصاد وللمجتمع المعاصر توجد فى اليابان بكل وضوح ، وبقسوة ليست لها فى أى مكان آخر ، سواء فى نجاحها أو فى ضعفها .

٣ ـ الظاهرات المالية : ـ

إن الإدخار والاستثمار ، بنوع خاص — واللذان يؤثران على النشاط الاقتصادى — يقدمان لنا خصائص مماثلة ، وهما السبب المباشر للتنمية اليابانية، أما الاسباب غير المباشرة فتتمثل فى خصائص المجتمع . أما معدلات الادخار فتعتبر من أعلى المعدلات فى العالم، رغماً عن أنه من الضرورى تخفيض التقديرات المغالى فيها والتى تصل إلى ٥٠ ٪ فى فترة ما بين الحربين . وفى عام ١٩٦٨، كان إستهلاك الأفراد يستهلك ٥٢ ٪ من إجمالى الدخل القومى فى اليابان (٦٤ ٪ فى فرنسا)، وفى عام ١٩٦٣ كان نصيب إدخار الأسر يمثل ما يزيد على خمس الدخول الفردية ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه الارقام المماثلة تختلف من ١٢ ٪ بالنسبة لالمانيا ، إلى ٨ ٪ بالنسبة لفرنسا ، وإلى ٧ ٪ بالنسبة للولايات المتحدة. وهذه الاموال تجمعها المصارف ، وكانت الحاجة إلى وجود مساكن ، كأزمة

درامية وبأسعار مرتفعة ، وزيادة تضخم المدن ، تدفع كذلك إلى الادخار . وعلاوة على ذلك ، وفى المشروعات الكبرى ، فإن الموظفين يتقاضون من أجل المبالغ التى يعهدون بها إلى مؤسساتهم أرباحاً أكثر إرتفاعاً من تلك التى تقدمها المصارف . وهؤلاء الموظفين يميلون عادة إلى الادخار خاصة وأنهم يستلمون مرتين فى العام مكافآت « بوناسو » (من الكلمة الانجليزية بوناس) التى يمكنها أن تمثل شهرين أو ثلاث أو حتى أكثر من الرواتب ؛ ومن ناحية ثانية ، فمن الضرورى الادخار من أجل تعليم الاولاد ، إذ أن عروض التعليم العام والمجانى أقل بكثير من الطلب، وجزئياً لان الرغبة فى الصعود الإجتماعى هى تقليدياً شديدة للغاية . كما أن عدم وجود نظام للتأمينات الاجتماعية يلعب كذلك دورا . ومن جانب آخر ، فإن أمر إستخدام المؤسسة لجزء من المرتبات فى توزيع مكافآت شبه سنوية يزود خزانتها ويسهل عملية الاستثمار بطريق غير مباشر .

وتقوم المؤسسات بأن تقترض من المصارف الاموال اللازمة للاستثمار : ويمثل نصف رأس المال الصافى الفعال بشكل عام قروض على آجال طويلة أو متوسطة ، وهو أمر ضخم للغاية . أما المصارف فتقوم بتمويل هذه القروض من الاموال المودعة لآجال قصيرة أو متوسطة . ويمكن لهذه الطريقة أن تحمل لبعض الخاصيات اليابانية التى تتالى وراء بعضها . فبنك الاصدار المركزى يدعم البنوك التجارية ، الأمر الذى يستدعى وجود إتفاق شديد بين الدولة وبين عالم الأموال . ومن ناحية أخرى، فإن المكاسب التى تحققها المشروعات تكون ضخمة؛ والمكاسب التى تصل من ٢٠ إلى ٣٠٪ سنوياً ليست نادرة ، الأمر الذى يسمح باستهلاك الديون فى فترات سريعة للغاية . ومن أجل ذلك ، يجب أن يكون مستوى الأسعار الداخلية مرتفعاً جداً ، وبخاصة ألا تتدخل المنافسة الدولية وتعمل على خفض الأسعار . وبنوع عام نجد أن أسعار الإستهلاك ترتفع بنسبة

الثلث عن الأسعار الموجودة فى فرنسا . وهذا المستوى المرتفع يحتفظــون به كذلك نتيجة لوجود عـــدد كبير من تجار الجملة وتجار شبه الجملة وبين موزعى التجزئة وبين المؤسسات المنتجة . وكل وسيط يعتمد من الناحية المالية، وكذلك من الناحية الإجتماعية ، وبسبب الروابط الشخصية الموجودة فى «مجتمع الولاء» الذى هو اليابان ، على الوسيط الذى هو أعلى منه ؛ وكل من هؤلاء الوسطاء هو فى نفس الوقت منتخب كبير — مع كل الصلاحيات التى تتضمنها هذه الـكلمة ، للحزب الموجود فى السلطة . وبالتالى ، فإن هذه المؤسسات الضخمة ومصارفها تحقق أرباحاً أكثر من غيرها نتيجة لمبيعاتها وقروضها المرتبطة بهذه المبيعات . وعلاوة على ذلك فانه لا يمكن للمنتجات الأجنبية أن تتوغل إلى السوق إلا بكميات بسيطة وفى تلك الحدود التى ترغب فيها مؤسسات الاستيراد ومؤسسات التوزيع الكبرى . وهنا تتدخل الدولة. فليس هناك مجرد الرسوم الجمركية والرسوم المانعة: ولكن هذه قد خفضت منذ بضع سنوات أمام إحتجاج الشركاء الإقتصاديين لليابان ولكن الأكثر أهمية يظل متمثلا فى وجود حواجز غير جمركية ، أى فى وجود مستوردين محتكرين ، وفى منع الشركات الأجنبية من إقامة مؤسسات للبيع بالتجزئة ، فإذا ما عقدنا مقارنة مع كوريا الجنوبية ، فإننا نجد أن هـذه المنتجات الأجنبية فى اليابان أغلى منها هناك بنسبة ٥٠ ٪. فهناك إذن حزام لحماية الإقتصاد اليابانى .

وبطبيعة الحال ، فى حالات الانكماش الاقتصادى ، توافق المصارف دائماً على إعطاء قروض للمشروعات الموجودة فى مجموعتهـا ، وذلك فى الوقت الذى ترفض تقديمها ، وحتى بأرباح مرتفعة عن العادية ، للشركات الأخرى، والأكثر صغرا . ويعود ثمن هذا الانـكماش فى شكل عمليات إفـلاس لبعض المشروعات الصغيرة . وأخيرا، فإن الظاهرات الدولية قد ساعدت على التوسع وذلك بتسهيلها

أمر التصدير . ولقد ظلت نسبة قيمة ٣٦٠ ين تعادل قيمة دولار واحد من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧١ ؛ ولكن قيمة الين عند نهاية سنوات الستينيات كانت قد أصبحت أقل مما يجب وبنسبة كبيرة ، الأمر الذى جعل المنتجات اليابانية أقل سعرا فى الأسواق الخارجية. وبعد إعادة تقييم لقيمة الين مرتين متتاليتين، إقترب الموقف من الوضع الطبيعى مع جعل كل ٢٦٤ ين تعادل دولارا واحدا فى عام ١٩٧٣ ، الأمر الذى يعطى مقياساً لحدة قلة تقويمه .

وكانت النتائج الاقتصادية معروفة: إجمالى دخل قومى هو الثالث فى العالم، ومعدل تنمية لم يسجل له مثيل من قبل وتحسن سريع للغاية لمستوى المعيشة الأمر الذى جعل جزءا (ولكن جزء فقط) من الأهالى يميل إلى أن يحصل على موارد تساوى موارد الأوروبيين . وفى عام ١٩٦٨ زاد إجمالى الدخل القومى لليابان عن إجمالى الدخل القومى لألمانيا الاتحادية (١٤١٫٩ مليار دولار لليابان ، و ١٣٢ مليار لجمهورية ألمانيا الإتحادية) : وفى عام ١٩٦٨ كان إجمالى الدخل القومى الولايات المتحدة ما يقرب من ٣٥٠ مليار (؟) ولفرنسا ١٢٦ مليار (معدلات العملة السابقة لخفض قيمة الفرنك فى ١٩٦٩) . ومن ناحية أخرى زاد متوسط نصيب الفرد بالدولارات وأصبح مساوياً لمتوسط نصيب الفرد فى إيطاليا فى عام ١٩٦٨ ؛ فاصبحت اليابان فى هذا الشأن تحتل فى عام ١٩٦٩ المكانة التاسعة عشر، وفى عام ١٩٧٠ المكانة السادسة عشر فى العالم . وأكثر أهمية بلا شك هى معدلات التنمية لإجمالى الدخل القومى وعلى أسعار ثابتة . فالانتاج الصناعى زاد بنسبة ١٤ ٪ فى المتوسط فى العام منذ ١٩٥٤ ، وبنسبة ١٧ ٪ من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٠ . ولإجمالى الدخل القومى زاد ، وبأسعار ثابتة دائماً، من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٠ بنسبة ١٣ ٪ وهو متوسط الأرقام لهذه السنوات . ولما كانت التنمية بنسبة من ٤ إلى ٥ ٪ تعتبر مشرفة تماماً في الغرب ، فيمكننا معرفة درجة إندهاش رجال

الاقتصاد ، وخاصة إذا ما فكرنا فى مدى جهل الغربيين بما يتعلق باليابان . ففى عام ١٩٤٩ ، تنبأ أحد مستشارى ماك آرثر قائلا : «إن اليابان فى العقود الثلاث القادمة .... يمكنها أن تكتفى ذاتيا ، ولكن مع ضغط داخلى سياسى ، وإقتصادى ، وإجتماعى ، ومع مستوى للمعيشة يقترب تدريجيا من مستوى المعيشة المجرد » . والواقع أن الحقائق كانت دائما أسرع من التنبؤات ، وحتى الأكثر تفاؤلا : فلقد وصلت اليابان فى عام ١٩٧٠ إلى المستوى الذى توقعوه لها فى عام ١٩٧٥ . وحتى مع قبول خفض مستويات التنمية فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٠ نتيجة للسوق المشتركة ، فان نصيب الفرد اليابانى من الانتاج اليابانى سوف يزيد عن ذلك الموجود فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ثم ذلك الموجود فى فرنسا فيما بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ؛ وفى عام ١٩٨٠ سيكون إجمالى الدخل القومى لليابان أعلى من ذلك الموجود فى كل آسيا ، بما فى ذلك الصين . وليس من المستبعد أن نفكر فى أن اليابان ستكون بهذه الطريقة قد أنتجت يابانا أخرى فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ . وهذا النجاح يتطلب ، فى نفس الوقت ، التغيير . واليابان تتصرف مع كل الدول على أنها دولة إستعمارية ، تشترى المواد الخام ، وتبيع المنتجات المصنوعة ، وتكدس الفائض بالعملات الصعبة . ولقد وافقت الولايات المتحدة على هذا الوضع حتى تساعد اليابان بعد الحرب . وفى عام ١٩٧٢ كان إجمالى العجز فى الميزان التجارى الأمريكى يعود إلى اليابان بنسبة الثلث . ومن بين كل الدول العظمى الصناعية كانت فرنسا وحدها الدولة التى لها ميزان متزن . وأخذت دول جنوب شرق آسيا ، منذ عام ١٩٧١ ، تقوم بحملاته من أجل مقاطعة اليابانيين . ونتجت عن ذلك نتائج أربع . فأولا ، ومع كثير من الحذر ، بدأت الحكومة اليابانية ، إبتداء من عام ١٩٧١ ، فى أن ترفع شيئا فشيئا تلك الإجراءات التى كانت تمنع دخول المنتجات الأجنبية إلى اليابان ، ولكن ليس بدرجة جعل المنتجات الأجنبية يكون لها مستوى سعر يماثل سعر منتجات بلادها

الأصلية (أى أكثر إرتفاعاً) . وبعد ذلك ، تحاول المجموعات الكبيرة إستخدام فائضها من الدولارات فى شراء مصانع، أو فى إنشائها ، فى الخارج ، وتؤكد بهذا الشكل سلطتها العالمية . وفى المكان الثالث، نجدهم يحاولون موازنة الاسواق، وعدم الاعتماد أكثر من ذلك على الولايات المتحدة ، وهذا الهجوم على السوق الاوربى ، الامر الاكثر صعوبة . وأخيراً ، النتيجة الاخيرة ، وهى سياسية : فلا شك فى أن عام ١٩٧٠ يمثل نقطة تحول ، ونهاية لفترة الإنكماش السياسى؛ إذ أنه ، وكما هو الحال بالنسبة لالمانيا، لا يعقل كثيرا أن تظل دولة لفترة طويلة فى وضعية قزم سياسى ومارد إقتصادى فى نفس الوقت .

الفصل السابع عشر

نظام الحزب الحاكم فى اليابان

كما هو الحال فى ألمانيا الإتحادية ، فإن المجموعات السياسية الموجودة فى السلطة فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، هم أولئك الذين مارسوا من قبل هذه السلطة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية أزمة عام ١٩٢٩ . أما فيما يتعلق بالأفراد ، فإن أولئك الذين كانوا وزراء بعد الحرب مباشرة ، وأثناء فترة الإحتلال ، كانوا متقدمين فى السن ، ومع أنهم كانوا قد مارسوا فى غالب الأحيان مسئوليات على أكثر المستويات إرتفاعاً قبل الحرب ، فانهم لم يكونوا مرتبطين كثيراً مع « النظام الجديد » الدكتاتورى ؛ وبعد عام ١٩٥٥ نرى أكثر وأكثر وصول جيل جديد إلى السلطة من رجال أكثر شباباً ، بشكل لا يسمح لهم بامكانية تقلد مراكز عليا قبل الحرب ، ولكن على درجة كافية من النضج — ولهم مركزهم الإجتماعى الثابت — بشكل كان يسمح لهم بالقدرة على بدء حياتهم بطريقة لامعة قبل عام ١٩٤٥ . وهناك إستمرارية واضحة فى الشخصيات السياسية ؛ ولم تكن المرحلة العسكرية إلا مرحلة متوسطة .

١ – الحكومة وسياستها الداخلية :

إن السلطة فى أيدى المحافظين الذين يشكلون بنياناً تكنوقراطيا Technostructure ، وحيث يتجاور كبار الموظفين ورجال الأعمال والرجال السياسيين ويتبادلون أدوارهم الخاصة دون أن يخشوا من أن تقوم المعارضة بالتغيير الأساسى لطريق سير الأمور . وهى حالة تعتبر من خصائص معظم الدول الصناعية الكبرى المعاصرة . ولهؤلاء المحافظين الاغلبية المطلقة للمقاعد ،

إن لم يكن للأصوات : فكان لهم ، فى عام ١٩٦٢ مثلا ، ٢٨٣ مقعد (من ٤٦٦) فى مجلس النواب و١٤٢ (من ٢٥٠) فى مجلس المستشارين . ووضعية الاغلبية هذه ترجع إلى خصائص التنظيم الإنتخابى ، وإلى إتحاد كل المحافظين (الذين يمارضون أمام توزيع خصومهم) . وعملية توزيع الدوائر الانتخابية تكون ، كما هو الحال فى أماكن أخرى كثيرة ، فى صالح الدوائر الريفية : فمن الضرورى الحصول على ثلاثة أضعاف الأصوات من أجل الانتخاب فى طوكيو ، مما يلزم فى القطاعات الريفية . وكان للمحافظين وسائل ضغط أكثر ، بواسطة الأعيان ، والذين توزع عن طريقهم الفوائد الإدارية ، على الناخبين فى الريف أو فى المدن الصغيرة . ومن جانب آخر ، إتحد المحافظون فى عام ١٩٥٥ ؛ وفى عام ١٩٤٥ ، كان التياران السياسيان الرئيسيان المحافظان ، والموجودان فى ذلك الوقت ، ومنذ دستور ميجى عام ١٨٨٩ قد عادا لإسميهما القديمين : حزب الحرية ، وحزب التقدم ، ثم أخذ حزب التقدم لنفسه فى عام ١٩٤٧ إسم الحزب الديمقراطى وظل يوشيدا شوجيرو Yoshida Shigeru ، من حزب الحرية ، فى السلطة بشكل دائم حتى شهر ديسمبر ١٩٥٤ . والواقع أن يوشيدا كان من العاملين بوزارة الخارجية منذ عام ١٩٠٦ وكان قد شغل منصب السفير فى بريطانيا العظمى من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩ . وكان هذا الوسط ، فى اليابان ، يعادى العسكريين . وكانوا قد قبضوا على يوشيدا فى أثناء الحرب على أنه من أنصار عقد صلح على أساس حل وسط ، الأمر الذى أدى إلى تحاشى أن يمسه التطهير بعد الهزيمة . ولكن إبتداء من عام ١٩٥١ ، صدر العفو عن كثير ممن كانوا قد مسهم التطهير ، وعادوا إلى المسرح السياسى ، وحاولوا أن يسيطروا على حزب الحرية ، أى على السلطة . وتسبب هؤلاء المعفى عنهم فى عام ١٩٥٤ فى وقوع إنشقاق داخل الحزب ، ومنها ، إنزعجت الأوساط المالية . ففى إنتخابات

١٩٥٢ كان الأحرار قد فقدوا ٤ مقعداً ، وزاد عدد الاشتراكيين من ٤٦ نائباً إلى ١١١ . وجاءت إنتخابات ١٩٥٣ لكى تؤكد هذا الإتجاه . وأصبح مجلس النواب مسرحاً للمشاحنات المستمرة بين اليمين واليسار ، وأصبح النظام مهدداً بفقد الثقة فيه . وإستقال يوشيدا فى شهر ديسمبر ١٩٥٤ : فأصبح الطريق خالياً أمام عملية وحدة المحافظين ، تحت ضغط الأوساط المالية . وأسرعت الحركة المتجهة لإنضمام خصومهم سوياً ، وهم الاحزاب الإشتراكية ، فى شهر اكتوبر ١٩٥٥ . وفى شهر ديسمبر ١٩٥٥ ، تأسس الحزب الليبرالى الديمقراطى ، والذى إستمر منذ ذلك الوقت فى المحافظة على الأغلبية المطلقة فى البرلمان . وأخيراً ، فان ما له دلالة أن يكون من مارس السلطة فى أثناء الفترة الاولى ، وهى فترة الإحتلال ، وكرئيس للوزراء ، هو يوشيدا ، أحد الدبلوماسيين ، وأن يكون بعد ذلك من بين الرجال السياسيين المتخصصين فى الشئون الإقتصادية . وبعد إنشاء الحزب الليبرالى الديمقراطى ، يمكننا أن نذكر ثلاثة أسماء بنوع خاص لرؤساء الوزارات : كيشى نوبوسوكى Kishi Nobusuke ، وإكيدا هاياتو Ikeda Hayatô ، وساتو إيساكو Sato Eisaku . وكان كيشى قد بدأ حياته السياسية فى عام ١٩٣٢ كنائب وزير دولة للصناعة فى منشوريا ، ثم أصبح وزيراً للتجارة والصناعة فى وزارة الجنرال توجو Tojo . أما اكيدا فكان موظفاً فى وزارة المالية ، ثم أصبح وزيراً للمالية فى وزارة يوشيدا ، بعد الحرب . والرأى العام فى غالبيته يثق فى هؤلاء الرجال من أجل ضمان التقدم الإقتصادى ، مادامت عظمة اليابان لا يمكنها أن تكون سياسية فى ذلك الوقت ، وما دامت أغلبية اليابانيين ، من جانب آخر ، كانت ترغب بشدة فى أن تدخل أخيراً إلى مجتمع الاستهلاك هذا ، الذى كانت قد أبعدت منه منذ فترة طويلة ؛ باسم التضحيات الضرورية من أجل الوطن والعظمة . الأمر الذى لا يستتبع

القول بأن هـــذا الرأى كان متضامناً مع كل مظاهر سياسة الحزب فى السلطة .

والواقع أن الحكومة ساعدت على دفع الإقتصاد إلى الأمام ، وعملت فى نفس الوقت على تمهد المستقبل السياسى بمجموعة متدرجة من الإختيارات التى تدعم قوتها لفترة طويلة وتبعد نتائج الإصلاحات التى تمت فى فترة الإحتلال . وكان هذا هو ما أسمته المعارضة « بالسير إلى الخلف » ، أى بالسياسة الرجعية . وبدأت الحركة فى واقع الأمر منذ فترة الإحتلال ، ومع الحرب الباردة وصدام كوريا ، وتحت قوة الدفع الامريكية . ومنذ عام ١٩٥٠ ، كان ماك آرثر ، وهو يخشى من عدم قدرة الشرطة المحلية على المحافظة على النظام بمناسبة مظاهرات اليسار المتطرف التى إنتظمت على المستوى الوطنى ، قد ضغط على الحكومة من أجل إنشاء فرق إحتياطية من البوليس الوطنى يبلغ عددها ٧٥٠٠٠ رجل . ولكنهم فى نفس الوقت قاموا بحرمان النقابيين النشطين من وظائفهم ، وبخاصة أولئك الذين كانوا على درجات متفاوتة لهم إتصال بالحزب الشيوعى ، وكانوا قد أصدروا العفو عن أولئك الذين كانت قد مستهم حركات التطهير التى وقعت فى أوائل فترة الاحتلال ، وعاد الموظفين السابقين الإداريين والسياسيين إلى النشاط ، إن لم يكن إلى نفس وظائفهم ، إذ أن الوظائف كانت قد إحتلها فى غالبية الأحيان منافسين أكثر شباباً . وكل هذا أدى إلى تغيير المناخ ، وإلى أن يصبح تأثير الموظفين السابقين محسوساً . وبنوع خاص سيستخدم رؤساء الأحزاب المحافظة ، وبحذق ، وبالتناوب ، التـأييد الأمريكى ، والمشاعر الوطنية ، ومساوىء الاصلاحات الخاصة بتطبيق النظام اللامركزى . وعلينا أن نعترف بان الاستقلال الذاتى المحلى يعطى نتائج تثير المناقشة فى الولايات المتحدة ، وأنه فى بلاد لها تقاليد مركزية مثل اليابان ، مثلا ، يكون الرأى العام شديد

الحساسية فيما يتعلق بمساوئها . وكانت الشرطة المحلية غير قادرة على ضمان أمن الاشخاص والممتلكات . وزاد عدد الشباب الرافض . وأصبحت مؤسسات التعليم فى فوضى تامة ؛ ووقعت معارك منظمة ، وأخذت الإهانات تنتشر فى كل مكان . وكانت مالية الجماعات والمنشآت المحلية فى حاجة إلى إصلاح . وصنعوا كلمة فى عام ١٩٤٦ لكى تدل على الفوضى المعنوية والإقتصادية ، وعلى أنها إختصار لكلمات « ما بعد الحرب » Apure ، ولكن المثقفين الذين كانوا على إتصال باللغة وبالحضارة الفرنسية كانوا وراء صنع هذه الكلمة ، (التى تدل على عدم النقاء وعدم الطهارة) . وفى بداية سنوات الخمسينيات ، كانت السوق السوداء قد فقدت أهميتها ، وكذلك التضخم ، ولكن الفوضى إستمرت رغم ذلك . وكان هذا هو الذى سمح ليوشيدا بأن يقترح فى عام ١٩٥٤ إصدار قانون جديد بشأن إصلاح الشرطة ، وهو الذى وضعها تحت إشراف الحكومة ؛ وعلينا أن نضيف أن محافظ المقاطعة ، المنتخب ، كان يحتفظ بحق إدارتها . وفى عام ١٩٥٨ ، أعادوا إدخال التربية الوطنية إلى مؤسسات التعليم ، الأمر الذى كان يدل على عودة الأوضاع الطبيعية ، بطريق غير واضح ولكنه فعال ، وبشكل مستمر فى كل مراحل التعليم . وقاموا فى عام ١٩٦٠ بتدعيم اشراف ومراقبة الحكومة المركزية على المؤسسات والتنظيمات الإقليمية .

٢ - المشكلات الخارجية :

كانت السياسة الخارجية هى الأكثر أهمية . وكان موقع اليابان الجغرافى بين الصين الشيوعية ، وبين الولايات المتحدة ، يهدد بأن يجعل منها دولة تابعة ، أو أن تصبح مهددة ، وعلى أى حال بأن تفقد إستقلالها الحقيقى . وكان الحل الذى إختاروه يتمثل فى عقد معاهدة تحالف منذ عام ١٩٥٤ مع الولايات المتحدة ، التى ستحتفظ بقواعد فى اليابان ، وفى إنشاء قوات مسلحة يابانية

تماماً ، وذلك فى نفس الوقت الذى يتحاشون فيه القيام بعمل دبلوماسى ملفت للنظر ، حتى يبتعدوا عن إثارة عدم ثقة جيرانهم . ولكن ككل سياسة وضعت تركيباتها بكل حكمة ، تعرضت هذه السياسة لعملية إثارة عدم رضاء كل العالم ، ولم يكن من الممكن الاستمرار فيها وجعلها تنجح إلا بإعادة النظر فيها وبشكل حاذق وباستمرار . والواقع أنه كان من اللازم مواجهة نوعين من ردود الفعل المتناقضين . فالمسئولون الامريكيون كانوا يميلون دائماً إلى أن يجدوا المجهود اليابانى غير كاف فيما يتعلق بأمور الدفاع ، وكانوا يأسفون من أن يكون لهم حلفاء على هذه الدرجة من التردد أمام المظلة النووية التى يعرضونها عليهم ، ولكن الرأى العام الامريكى ، وبخاصة الرأى العام لجيرانها ، للفلبيين وللاستراليين ، ولكى لا نتحدث عن المسئولين الصينيين ، كانوا يجدون أن هذه المجهودات نفسها مثيرة للقلق . ومن ناحية أخرى ، فإن الرأى العام اليابانى فى الداخل كان موزعاً بين الرغبة فى إعادة العزة الوطنية ، وبين شعور سلمى عميق ؛ وكان فى وسع الإتجاه الوطنى أن يعبر عن نفسه خلال تلك الحملات التى بدأت منذ عام ١٩٥٤ بواسطة المثقفين ومجموعات اليسار ضد القواعد الأمريكية . ولكن الاتجاه الوطنى كان من الممكن إرضاءه عن طريق سياسة الحكومة نفسها وذلك فى حالة حصول هذه الحكومة على تنازلات من الولايات المتحدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالقواعد ، وخصوصاً بشأن وضعية أوكيناوا ، وإذا ما كانت هذه السياسة تظهر بعض الإهتمام بالمحاربين القدماء ، ومن كل الرتب . وبعد كل شىء ، والمشكلة تطرح نفسها بالنسبة لألمانيا ، كما هو الحال بالنسبة لليابان ، فإنه من الصعب أن نطلب إلى شعب أن يكفر باستمرار عن أخطائه ، وأن نطلب إلى حكومة أن تتخلى عن أن تنادى البطولات السابقة لكى تضمن الإتحاد الحالى وتؤكد سلطتها فى المستقبل . وبعد ذلك ، فهناك تناقض جديد : فكما هو الحال

بالنسبة لالمانيا ، فإن المظلة النووية الامريكية هي حماية « إثناء » dissuasion ، ولكن في حالة وقوع صدام مسلح ، فإن الاقاليم التي تضم هذه القواعد ستكون هدفاً للانتقام الذرى . وأخيراً فإن إعادة إنشاء جيش كانت تتعارض مع الدستور (المادة ٩) . وعرضت كل هذه الآراء وإنتشرت إبتداء من عام ١٩٥٨ وحين وقعت اليابان، في شهر يناير ١٩٦٠، على إعادة لمعاهدة التحالف لمدة عشر سنوات، والتي نصت على وقوع مشاورات بشأن كل تغيير يتعلق بالقواعد الامريكية ، وفي نظير تكوين قوات مسلحة يابانية ، قامت القائمة : مظاهرات عنيفة في كل المدن الكبرى ، ومناورات للتعويق من جانب الاشتراكيين في مجلس النواب مصحوبة بنشوب معارك منظمة، دون أن نتحدث عن إلغاء زيارة الرئيس آيزنهاور في شهر يونيو ١٩٦٠ ، بعد المظاهرة التي أجبرت الملحق الصحفي للرئيس، والذى جاء من أجل الاعداد للزيارة ، والسفير الامريكي، على أن يأخذا طائرة عمودية (هليكوبتر) من مطار هانيدا ، حتى يهربا من الجماهير .

وعلى العكس مما كان يعتقد ، فإن التحالف قد إستمر ، ولم يكن تجديده في عام ١٩٧٠ فرصة لوقوع صدامات تشابه تلك التي كانت قد وقعت في عام ١٩٦٠ . وكان المحافظون يدينون ، لسياستهم المرنة للوصول إلى هذا النجاح الذى لا ينكر لمرونة سياستهم ، وكانت هناك ثلاث مشكلات مطروحة ـ مشكلة مكانة اليابان في آسيا ، ومشكلة الصين وتايوان ، ومشكلة الجيش ـ ولم تعط الحكومة اليابانية فيها متطوعة إلا حلول غير واضحة حتى لا تثير أى أحد ، وإن كان يمكننا أن نرى فيها الخصائص الاساسية : أن يجعلوا من اليابان قوة توازن في المحيط الهادى تكون على مستوى فرص رغبتها ، ولا شك ، في أن هذه السياسة تفترض إستمرار التنمية الإقتصادية ، وتحقيق التنبؤات الخارقة للعادة والتي وضعت في سنوات الستينيات ، ووضعوا كل شيء من أجل ضمان أولوية هذه التنمية .

ولقد لعبت وزارة الصناعة والتجارة الدولية فى هذا المجال دوراً سياسياً واقتصادياً ، وذلك بمحاولتها إنهاء تلك التبعية التى كانت تربط بين الولايات المتحدة وبين اليابان ، وعن طريق تنويع شركائها التجاريين . وإذا كانت الولايات المتحدة لاتزال حتى الآن هى المشترى الأول ، والمورد الأول لليابان ، فإن اليابان قد بدأت تلتف أكثر وأكثر صوب ما أسماه أحد الوزراء المحافظين « بمنطقة آسيا المطلة على المحيط الهادى » لكى يعرف هذه المرونة فى السياسة اليابانية . وهذه المنطقة تعيد ذكريات « منطقة الإزدهار المشترك لآسيا الكبرى الشرقية » التى كانت موجودة أثناء الحرب العالمية الثانية، والتى كانت تدل بالفعل على الأقاليم التى كان الجيش اليابانى يقوم باستغلالها . وهناك فقط الإختلاف بين الاتجاهات الإمبريالية فى فترة ما قبل الحرب ، والإستعمار الجديد المعاصر . ولكن ، كما كان الاحتلال اليابانى فى وقته الأكثر شراسة بين الآخرين فإن الوجود اليابانى الآن هو أكثر ما لا يمكن تحمله عن غيره فى تايلاند ، وفى إندونيسيا ، وفى الفلبين .

أما بالنسبة للصين، فإن المشكلة قد سويت فى عام ١٩٧٢ . ذلك أن الحكومة اليابانية قد ألغت معاهدة الصلح مع تايوان ، واعترفت بحكومة بكين على أنها الحكومة الوحيدة للصين . وهذا الاعتراف كان مصحوباً بزيارة رسمية لتاناكا Tanaka رئيس الوزراء ، لبكين ، وبمشروعات إقتصادية مختلفة . ولكن قلة الثقة لازالت كبيرة من جانب الصينيين، الذين يعتقدون فى أن الرأى العام اليابانى لم يتخل بدرجة كافية عن السياسة العسكرية لفترة ما قبل الحرب ، وفى أن المحققات الثابتة تحتاج لوقت جديد حتى يكتمل شكلها .

وأخيراً ، فهناك المشكلة العسكرية البحتة . وكان تجديد المعاهدة مع الولايات فى عام ١٩٧٠ مصحوباً بمفاوضات بشأن القواعد، وخاصة بشأن وضعية أوكيناوا، والتى يديرها الأمريكيون . وأعادت الولايات المتحدة أوكيناوا إلى الحكومة

اليابانية فى عام ١٩٧٢ ، ولكنها إحتفظت ببعض القواعد . ولم يكن أمر التخلى عن هذه القواعد ممكناً إلا إذا ما كانت الحكومة اليابانية قادرة على أن تأخذ مكان القوات المسلحة الأمريكية ، أى إذا ما كان لليابان جيشها . وكانت قوات « الدفاع الذاتى » التى وجدت منذ عام ١٩٥٤ ، والتى ورثت « قوات الأمن » التى أنشئت فى عام ١٩٥ ، قد إحتفظ بها فى مستوى متواضع للغـــاية ، وبالنسبة للأسلحة الثلاثة . وكانت لا تشتمل ، فى المجموع ، إلا على ٢٥٠٫٠٠٠ فى عام ١٩٦٩ ، أى ١٢ مرة أقل من الصين التى كان عدد سكانها سبعة أضعاف اليابان ، و ١٣ مرة أقل من الولايات المتحدة أو إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والتى كان عدد سكان كل منها ضعفى ، أو ضعفين ونصف لسكان اليابان ؛ وكانت لا تكلف اليابان سوى ٠٫٨٪ من إجمالى الدخل القومى فى عام ١٩٦٨ نظير ٩٫٢٪ بالنسبة للولايات المتحدة ، و ٩٫٣٪ بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، و ٩٪ بالنسبة للصين . وهنا أيضاً يظهر عام ١٩٧٠ على أنه يعلن عن تحول جديد . ذلك أن الحكومة أعلنت رغبتها فى أن تزيد من قواتها وفى تناسب مع الزيادة الإجمالية للاقتصاد . وبدأوا فى نفس الوقت فى أن يحلوا المهمات الأمريكية ، المصنوعة بتصريح ، بمهمات يابانية بحتة ، وبخاصة فى الطيران . وعلينا أن نذكر أن أوكوبو كن Okubo Ken رئيس شركة ميتسوبيتشى للكهرباء ، والذى يشارك فى كل المنظمات التى تأخذ القرارات بشأن ميتسوبيتشى ، هو فى نفس الوقت رئيساً لرابطة صناعات التسليح فى اليابان ، ويعتقد أنه من الواجب رفع نسبة التسليح من ١٪ بالنسبة لاجمالى الدخل القومى ، إلى نسبة ٤٪ منه . والهدف من ذلك هو وضع القوات المسلحة اليابانية على الأقل فى نفس مستوى بريطانيا العظمى . ومع نهاية الحرب فى فيتنام ، أصبح فى وسع المصنوعات الحربية التى إشترتها الولايات المتحدة من اليابان (من ٦٠٠ مليون إلى مليار

دولار فى العام) أن تستخدمها اليابان نفسها . وان ما يزيد خطورة هو أن شركة ميتسوبيتشى ، تسيطر ، بطريقة أو بأخرى ، على ما يقرب من ٣٠٪ من صناعة الأسلحة فى اليابان ، وأنه يمكننا بهذه الطريقة أن نشاهد تأسيس مركب للصناعات العسكرية فى اليابان ، كما هو الحال فى بقية الدول العظمى .

٣ ـ المعارضة :

وأمام هذه السياسة المحافظة ، كانت مجموعات المعارضة منقسمة على نفسها ؛ ولكنها كانت ، مع ذلك ، تخيف المحافظين . وهناك أربع ظاهرات متناقضة يمكننا أن نذكرها ، وهى تقترب من الظاهرات الموجودة فى أوربا الغربية .

فأولا ، ومع نمو المدن ، تمكنت أحزاب اليسار من أن تستولى تقريباً على كل البلديات الكبيرة ، ومبتدئة بمدينة كيوتو ، تلك المدينة التى تضم أكثر عدد من الناخبين الشيوعيين ، الامر الذى يستتبع التفكير فيما سيعملون بشكل عام بهذه المدينة . وفى عام ١٩٧٣ أصبحت كل المدن الكبيرة ، فى توكايدو ، ومعها سيندای ، لها مجالس بلدية يسارية . وبعد ذلك ، بدت الأحزاب المحافظة على أنها قد فقدت المعركة السياسية عند نهاية سنوات الخمسينيات ، ولكن الإزدهار الجديد لسنوات الستينيات دعم أمر وجودهم فى السلطة . وفى عام ١٩٦٣ ، كان للاشتراكيين ٢٩٪ من الأصوات ، ولكنهم حصلوا فى عام ١٩٦٩ على على ٢١٪ فقط . ولم يزد الحزب الشيوعى عن ١٠٪، ووصل حزب كوميتو، « حزب النور فى الحياة العامة » ، والذى يقدم نفسه على أنه حزب التجديد ، إلى ١٠٪ : وهو يمثل قوة رفض أكثر من كونه قوة معارضة ، خاصةوأنه يمثل ملجأ لضحايا التقدم الاقتصادى . ويمكننا أن نقول نفس الشىء عن بضعة مئات من المجموعات، والتى هى غالباً منظمة بطرق عسكرية، من المعارضة الخارجة عن البرلمان ، والتى تتكون بنوع خاص من الطلبة وتلاميذ المدارس . ويمكن

للاشتباكات مع البوليس الخاص المضاد لحركات التمرد أن تكون لها دلالتها ، والمجادلات الايديولوجية الواسعة الانتشار حول تفسيرات ماركس ، وماو ، وتروتسكى ، أو ماركوز ؛ ويمكن للخلافات بين المجموعات أن تصل إلى حد القتل للخصم ، ولكن أى من هذه المجموعات اليسارية ، ومثلها فى ذلك مثل المتطرفين اليمينيين ، لم تصل حتى الآن إلى أن تؤثر بشكل له صفة الدوام على الحياة السياسية . وهنا أيضاً ، تبدو هذه الظاهرات ، وقبل غيرها من الظاهرات المشابهة فى فرنسا وفى الولايات المتحدة، على أن لها علاقة بوجود مجتمع صناعى مزدهر ، وبوجود تغيير سريع ، وبسرعة أن الرجال يجدون صعوبة فى التأقلم معها ، ومع وجود حزب محافظ مسيطر ، متأقلم تماماً مع هذا المجتمع ، وبشكل أنه لا يمكن محاربته دون محاربة هذا المجتمع نفسه .

ولكن هذا الإتجاه إنعكس ، ومنذ سنوات السبعينيات،ولسببين رئيسيين . الأول أن النجاح الإقتصادى كان فى المصلحة شبه المطلقة لأصحاب الإمتيازات، وأن الحياة أصبحت أكثر وأكثر صعوبة فى المدن . والسبب الثانى هو أن الثروة الجديدة لليابان قد سمحت لعادات قديمة جداً أن تنمو بطريقة مذهلة . وعلينا أولا ألا ننسى أن موظفاً له من العمر عشرين عاماً يتقاضى عموماً من ٣٠ إلى ٥٠٫٠٠٠ ين فى الشهر (٥٠٠ إلى ٨٠٠ فرنك فرنسى) . والإنتخابات ، من أجل كسبها ، تتطلب على الأقل ١٠٠ مليون ين . وفى بداية عام ١٩٧٢ حدثت إنتخابات رئيس الحزب المحافظ : ولما كان لهذا الحزب الأغلبية المطلقة للمقاعد، فإن الأمر كان يتعلق فى الواقع بانتخاب الحكومة اليابانية وعن طريق بضعة مئات من الأشخاص . ولكى يدفعوا مرشحيهم ، دفعت المجموعات المختلفة ما يقرب من ١٠ مليار ين ! وكانت هذه المبالغ تأتى بطبيعة الحال من المنظمات ذات الطابع الأبوى أو الحرفى Patronales . وفى أثناء شهرى مايو ويونيو

١٩٧٢ أعطت الصحف والمجلات ، ومن كل إتجاه ، ومن كل مستوى ، تفاصيل دقيقة ومدعمة عن هذه المساومات . ومرة أخرى خسر الحزب المحافظ أصواتاً ، وتستمر العملية وإن كانت ببطء (٢٩٧ مقعدا فى عام ١٩٦٩ ، و ٢٧١ فى عام ١٩٧٢) فى إنتخابات شهر ديسمبر ١٩٧٢ ، بينما يرتفع الحزب الاشتراكى قليلا (من ٨٧ إلى ١١٨) ، وبخاصة الحزب الشيوعى من ١٤ نائباً إلى ٣٨ .

وتبحث الطبقات الحاكمة الآن عن طرق جديدة وعن سياسة جـــديدة . والمشكلات الإقتصادية ، وبخاصة مشكلات التجارة الخارجية ، هى فى نفس الوقت متشابهة ، ومرتبطة ببعضها : وفى الحالتين ، لا يمكننا أن نغير جزئية واحـدة ، دون أن نضطر إلى تغيير النظام بأكمله . ومجلس السياسة الصناعية ، Sanken ، والذى يتكون من ٢٢ من أكبر رجال الأعمال ، والذى أقل مايقال عنه أن له تأثير على السياسة اليابانية ، يفكر بطريقة جادة فى إيجاد حل لهذه المشكلات .

الفصل الثامن عشر

المجتمع الياباني

إن دراسة المجتمع هى التى تسمح لنا بفهم الحياة السياسية وأسس نجاح ذلك الإتجاه المحافظ النشط ، وفهم الحياة الإقتصادية مع تلك التنمية التى لم يكن أى أحد يتوقعها ، ويعتبرها حتى على أنها معجزة . وربما كان طرح هذه المسألة يرجع إلى أن هذا المجتمع يمثل كل خصائص ما نسميه بالمجتمع المغلق ، وأن هذه الخصائص لا تمنع فقط التغييرات من أن تحدث ، بل إنها تتسبب فى نشأتها فى بعض الحالات .

١ ـ عالم القوة والمال :

تبدو المجموعات الحاكمة ، من الوهلة الاولى ، على أنها مغلقة بشكل يثير الدهشة ، وجامدة ، وسلطوية ، ومبنية على طوائف وأسر تشبه إلى حد كبير الأسر البورجوازية فى غرب أوربا . والحقيقة الأسروية هى التى تضمن إستمرارية السلطة ، وإستمرارية الملكية ، عن طريق الانتقال بالوراثة ، وكذلك عن طريق التضامن اليومى . وهكذا نجد أن شودا تيشيرو Shoda Teiichiro ، رئيس إحدى الشركات ، التى ورثها عن والده ، قد زوج إبنه من حفيدة أحد رؤساء الوزراء السابقين ، وزوج إبنته ميشيكو Michiko من ولى العهد الإمبراطورى أكيهيتو Akihito ، وزوج إبنته الثانية من حفيد مورى نوبوتيرو Mori Nobuteru مؤسس ورئيس شركة نيهون دنكو الكهربائية . ونفس مورى نوبوتيرو له إبناً نائباً ، وإبناً آخر رئيساً لإحدى شركات التعدين ، وإبنته متزوجة من رئيس شوا دنكو ، وهى شركة أخرى للمهمات الكهربائية ، وأخيراً إبنة أخرى تزوجت

ميكى تاكيو Miki Takeo الرجل السياسى فى حزب المحافظين ، ورئيس وزراء فيما بعد . ولا شك فى أن الجامعة تعرف نفس هذه الظاهرة . فأستاذ القانون هوزومى شيجيتو Hozumi Shigeto كان إستاذا للقانون فى جامعة طوكيو، التى كانت تسمى قبل الحرب « بالامبراطورية » ، وكان إبناً لأستاذ قانون فى جامعة طوكيو كذلك ، وتزوج إبنة أحد كبار رجال الأموال . ويمكن بهذه الطريقة تكوين مجموعات أسروية ضخمة لأرستقراطية وراثية ، وأن تأخذ باستمرار فى مواءمة نفسها مع أشكال المجموعات فى العالم المعاصر، الأمر الذى يمنع الحديث عن إستمرار حياة الأنماط القديمة أو الاتجاهات العتيقة .

وإلى هذا التضامن الأكثر قوة ، تضاف تضامنات معاونة تشارك فيها قوى أقل درجة . ففى مجتمع صناعى ، يتعلق الأمر بتضامنات من الجامعة ، التى تشبه المدارس العليا (الموجودة فى فرنسا) . وهذا النوع من التضامن يرجع إلى بداية عصر ميجى . وبنوع خاص كان لجامعة طوكيو دائماً أولوية ساحقة بالنسبة للمجموعات الحاكمة ، ردون أن يكون ذلك مرتبط دائماً بالنوعية ، التى تكون فى بعض الحالات فعالة ، بالنسبة للتعليم فيها . وهكذا نجد أن دفعة خريجى جامعة طوكيو فى عام ١٩١١ قد أعطت أحد رؤساء الوزارات، وست وزراء، وعدداً كبيراً من رجال الصناعة وفى الوقت الحالى يحتل خريجى جامعة طوكيو ٦٢٪ من وظائف كبار موظفى المالية ، و٦٣٪ من وظائف وزارة الصناعة والتجارة الدولية ، و ٦٦٪ من وظائف وزارة التربية الوطنية ، و ٧٣٪ من وظائف وزارة الداخلية. كما أن رؤساء تحرير الثلاث صحف الكبرى آساهى، ويوميورى، وسانكى، وكذلك رئيس وكالة أنباء فيجى، ورئيس تلفزيون H. N. K. وتلفزيون فيجى من خريجى جامعة طوكيو . وفى عام ١٩٥٤ ، كان ٤٠٪ من رجال الأعمال من خريجى جامعة طوكيو ، و ١٠٪ فقط من خريجى جامعة هيتوتسوباشى

المتخصصة فى الدراسات الإقتصادية والتجارية ؛ وفى عام ١٩٦٢ كان ٢١٪ من كادرات الشركات الكبرى قد درسوا فى جامعة طوكيو ، ونلاحظ أنهم دائما يحتلون المكان الأول (وتحتل جامعة كيوتو المرتبة الثانية مع ٧٪) وأن نسبتهم هى نصف نسبة مناصب الإدارة العليا فى عام ١٩٥٤ . والتجديد الكبير الذى حدث فى فترة ما بعد الحرب يتمثل فى ذلك الجذب المتزايد الذى تمثله أوساط رجال الأعمال على خريجى جامعة طوكيو : ففى عام ١٩٠٠ إختار ٣٨٣ خريج الدخول فى خدمة الإدارات الحكومية ودخل ١٨٧ فقط إلى الاعمال ؛ وفى عام ١٩٥٨ أصبحت الاعـداد هى ٥٠٠ر٥ للقطاع العام ، و ٦٨١ر١٠ للقطاع الخاص .

وكان هو الحال فى كل المجتمعات الصناعية ، فان هذا البنيان التقنى متحالف مع السلطة العامة ، الأمر الذى يسمح له بأن يجعل الاقتصاد العام للبلاد يدفع له ثمناً غالياً نظير ما يقدمه له من خدمات ـ وهى واضحة ـ وذلك بإعطائه نفسه دخلا لمركز ضخم . وهناك التحالف مع الاوساط السياسية أولا ؛ فهناك دائما ما بين الربع والثلث من بين النواب الذين يمارسون ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، نشاطاً إقتصاديا فى الشركات الكبرى . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الشركات الكبرى تدفع أنصبة من النقود للأحزاب السياسية وقت الانتخابات ، كنوع من أنواع مكافآت التأمين (التى تدفع فى أوقات معينة للمستهلكين) ؛ كما قالوا عنها .

ومن الوهلة الاولى ، يبدو أن إيراد مركز هذه الإمتيازات ضعيف بالنسبة للدول الاخرى ، إذا ما نظرنا إلى المرتبات وحدها . ولكن يمكننا أن نطرح سؤال لمعرفة ما إذا كانت الاجور ، فى اليابان مثل غيرها ، والخاصة بالقطاعات الدنيا للموظفين ليست أقل بكثير من قيمة الإنتاجية الهامشية ، بينما تكون المرتبات

الإجمالية للكادرات العليا تساير مرتبات زملائهم الامريكيين ومع إنتاجية أكثر إرتفاعاً عنهم . وتدفع المنشأة الكثير من الاشياء : الجولف ، والمطعم، والبار، والرحلات القريبة أو البعيدة نسبياً ، والترفيهات المختلفة ، بما فى ذلك عشاء الجيشا. وإن ماهو خاص باليابان هو مدى ودرجة تنوع هذه الإنفاقات، وليس وجودها. وبالنسبة للعام الضرائبى الذى يبدأ من أول أبريل ١٩٧١ حتى ٣١ مارس ١٩٧٢ ، ومن التقديرات الضرائبية ، وصلت هذه الإنفاقات إلى ٨٠٠ر١٢٥٥ر١ مليون ين معفاة من الضرائب ، أى سبعة أضعاف ميزانية الصحة العامة . ومن أجل أن يكون الشخص عميلا فى مطعم الجيشا ، مثلا ، فإن ذلك يكلف ، على الاقل ٠٠٠ر٥٠٠ ين فى الشهر (٠٠٠ر٨ فرنك). ويمكن لمؤسسة الصلب اليابانية أن تنفق بهذا الشكل ٦٢٠ مليون ين، بدون ضرائب. وحق إنفاق نقود المؤسسة بهذا الشكل يخضع للتسلسل ، ولكل الكادرات، وليس عددا فقط على كادرات الإدارة العليا . ويمثل هذا ، جزئيا، أحد أسباب إزدهار القطاع الثالث الخاص بالخدمات فى المدن الكبرى ، كما أنه أحد الحقائق التى تبرر الآراء الخاصة بتفوق التافه على الاساسى فى إقتصاديات الاستهلاك (نظرية جالبريت Galbraith) .

حقيقة أنه لا يساوى شيئاً بعد خروجه إلى التقاعد . ولكن يبقى المركز الادنى، أو وظيفة تقل أو تزيد فى أنها خيالية، مثل وظيفة المستشار، التى تسمح لصاحبها بأن يتمتع بميزات ملحقة ، من الناحية النظرية ، وإن كانت بالفعل رئيسية ، فيما يتعلق بالوظيفة. ويبقى كذلك مايمكن تسميته «بحق البقاء على راحته فى الدار»، بالنسبة لكبار الموظفين ، وذلك إما فى الشركات الخاصة ، التى يكون قد تعرف عليها فى أثناء حياته الوظيفية الإدارية ، وإما فى القطاع المؤمم ، مثل الشركة الوطنية لسكك حديد اليابان ، أو المنظمات التى تخضع لها مثل مكتب السياحة اليابانى .

ومع ذلك فقد كان هناك قادمون جدد فى هذا العالم الخاص بالقوة، وبالمال، وحتى من أعلى . ذلك أن صعوبات كبار زايباتسو Zaibatsu قبل الحرب قد حدثت فى نفس الوقت مع تنمية تقنيات جديدة ، مثل الالكترونيات . وأفاد البعض من ذلك من أجل أن ينشئوا مؤسسات جديدة . وانشأ إيبو كامازارو Ibuka Masaru ، مؤسس سونى Sony ، شركته الجديدة فى عام ١٩٤٦ فى ورشة متواضعة، وبرأسمال صغير . أما ميتسوشيتا كونوسوكى Matsushita Konosuke فانه كان يصنع مصابيح كهربائية قبل الحرب ، وبعد أن كان يصلح الدراجات ، وأخذ ، بعد الحرب ، يصنع ، وبعلامة ناسيونال ، العديد من الاجهزة المنزلية ، وكان قد بدا هو الآخر بورشة صغيرة، ووصل به الحال إلى إستخدام ٥٠٠٠٠ شخص . وعلينا أن نذكر كذلك مجال السيارات والدراجات البخارية . فماتسودا تسونيجى Matsuda Tsuneji على رأس سيارات مازدا، وبخاصة هوندا سويشيرو Honda Soichiro ، الذى يصنع الموتوسيكلات، وكان عاملا ميكانيكيا، يعتبران من الامثلة على هذه الثروات الجديدة، التى ترجع بنوع خاص إلى أفكار جديدة، فى عالم جديد . وإن فقدان المراكز الاجتماعية الإقتصادية ، ووصول الآخرين هما بالتبادل أسباب ونتائج ، ويمكننا أن نجد أمثلة مشابهة لذلك فى جميع أنحاء العالم الرأسمالى المعاصر .

٢ ـ المكبوتون : الموظفون والفلاحون وصغار التجار :

بعيدا وراء أصحاب الامتيازات هؤلاء ، نجد تسلسلا معقدا من أصحاب الرواتب ، الموظفين ، ومن الفلاحين، ومن صغار التجار . وهناك أيضا متاهات التقدم الإقتصادى . ونجد أن تقريباً ثلث سكان طوكيو لهم مسكن تقل مساحة عن تسعة أمتار مربعة، وفى عام ١٩٦٥، كانت أسرة من بين كل خمس أسر تعيش على حد الكفاف وفى منتهى الفقر . وهناك الكوريون ، والإيتا Eta (نوع من

المنبوذين): إنهم ركائز الازهار الإقتصادى الذين يتم تشغيلهم فى اليابان نفسها .
وهناك كذلك الفلاحون ، من شمال غرب هونشو ، فى المناطق الثلجية ، وأيضاً صيادى السمك . والفلاحين بصفة عامة مستوى معيشة أقل من مستوى معيشة سكان المدن ، ويتناقص عددهم بشكل مستمر . فمنذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ ، خسرت الزراعة ٥٤٠٠٠٠ عامل فى كل عام ومن عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨ ، ٤٦٠٠٠٠ فى العام فى المتوسط . وفى نفس الوقت تسببت سياسة دعم أسعار الارز ، كمادة غذائية أساسية ، وعلى أسعار يمكنها أن تصل إلى ضعف الاسعار العالمية ، فى نشأة ظاهرات معروفة تماماً فى مسائل زيادة الإنتاج : ففى عام ، كان هناك مخزون غير مباع يصل إلى ٦ر٥ مليون طن من الأرز . والأكثر أصالة يتمثل فى الإصرار على تطبيق وسائل العمل غير الزراعى على الأوساط الزراعية . فبمعلوماتهم المدرسية ، وطبقاً لتقليد قديم — وكان صغار الفلاحين يحتفظون بسجلات للتنمية منذ نهاية القرن الثامن عشر ومنذ بداية القرن التاسع عشر تثبت أن كل الأطفال يذهبون إلى المدارس طبقاً للطريقة الغربية — كان فى وسع أبناء الريف أن يمروا من الحرف التقليدية إلى الصناعات الحديثة وبهذا الشكل ، نجد أن أحد المصانع قد أنشىء الآن فى الريف ، وفى مقاطعة إيوات ، إلى الشمال من هونشو . وهذه الحالة تتكرر ، منذ بداية عهد ميجى ، لإنشاء مصانع فى القرى . وبهذا الشكل نجد أن ٩٥ ٪ من المستثمرين الزراعيين ، لهم وظيفة فى الصناعة ، وأن ٤٠ ٪ من بينهم يحصلون على الجزء الأكبر من مواردهم من هذا الاستخدام فى الصناعة . وعلينا أن نحتفظ بهذه الخصائص واضحة فى الذهن حين نبحث تنوع السكان العاملين : فإذا كان القطاع الاول يشتمل فى اليابان على ٢٠ ٪ فى عام ١٩٦٨ فإن الأهمية الفعلية لهذا القطاع هى فى الواقع أقل من ١٥ ٪ من هذا القطاع نفسه فى فرنسا . ويوجد مستخدمى المشروعات الصغيرة والمستخدمين المؤقتين فى المؤسسات الكبيرة تقريباً فى نفس المستوى

الإجتماعى . ومن ١٧ مليون شخص مستخدمين فى القطاع الثانى فى عام ١٩٦٧ ، يمكننا أن نقول أن ١١ مليون يوجدوا فى هذه الحالة ؛ ومن ٢٣ مليون فى القطاع الثالث ، ربما ١٦ مليون . وهم يتقاضون أجراً أقل وبنوع خاص ليس لهم أى إستقرار فى عملهم إذ أنهم بطريق مباشر — وعن طريق الاستخدام المؤقت — أو بطريق غير مباشر — وعن طريق قلة الأجور — يساعدون على زيادة تسهيل جمود العلاقات بين العوامل المختلفة للصيغة الإقتصادية . ولكن كل هؤلاء الأشخاص يشاركون مع ذلك فى مجتمع الإستهلاك من إحدى النواحى ، ويعلمون (أو أصبحوا مشوهين) بذلك ، ونتيجة لذلك يرغبون فى تغيير شىء ما فى وجودهم ، ويرفضون قبول الحاضر على أنه لا يمكن تغييره . ولقد قرأوا الصحف كثيراً فى ريف اليابان ؛ والآن هناك أجهزة تليفزيون عند ٩٩ ٪ من أسر الفلاحين (٩٤ ٪ فى مجموع البلاد) ؛ وعند ٧٥ ٪ من الأسر آلة غسيل ؛ وعند ٦٢ ٪ ثلاجة .

وإن ما يرغبون فى أن يصلوا إليه هو أن يصبحوا من أصحاب المرتبات الشهرية ، مستخدماً مدى الحياة فى مؤسسة كبيرة ، وعضواً فى هذه الطبقة الوسطى الجديدة ، التى يتحدث اليها قبل غيرها رجال الإعلان ، والتى يحيطونها باحترام الجيران والأسر التى تبحث عن خطيب لإبنتها . وصاحب المرتب الشهرى يعتبر مثلا لمن له حياة مشرقة ، وإشعار الحزب الموجود فى السلطة . وإنهم يمثلون ربما ١٠ أو ١٢ مليون شخص لهم ميزة أولى أنهم مستخدمون لمدى الحياة ، وأنهم مرتبطين بمؤسساتهم بنوع من التبعية غير المشروطة ، وحيث يجب على الطرفين أن « يتشابها وأن يتكاملا » ، فى كل وقت وفى كل مكان . ونميل بدرجة كبيرة إلى أن نرى فى ذلك نوعاً من تبعية اليابان الاقطاعية التى رتبت لسكل الطبقات الإجتماعية سلوكاً أبوياً ينظم علاقات الأدنى مع الأعلى ،

وذلك بوضعها أسساً لقواعد الأخلاق الكونفوشية على الأسس الأسروية وعلى الممارسات الاقطاعية للمحاربين . ولكن ذلك ليس حقيقياً إلا بدرجة جزئية : فالتقاليد مستمرة ، ولكنها ، فى حياتها ، تتوائم باستمرار وتأخذ أشكالاً جديدة . وإنه من الثابت أن المستخدم فى إحدى المؤسسات الكبرى مسئول منها ، وأنه يدين لها فى بعض الحالات حتى بحياته الخاصة ، وزواجه ، وتنظيم أوقات فراغه . وإذا كانت محطات السكك الحديدية فى المدن الكبرى تشتمل على ذلك العدد من المتاجر ، ومن المطاعم ، ومن دور السينما ، فإن ذلك يرجع إلى أن هؤلاء المستخدمين يتركون مكاتبهم فى المساء ، لكى يتوقفوا فيها فترة مع زملائهم ، من أجل مشترواتهم ، وتسليتهم ، وحتى عشائهم الذى قليلا ما يتناولوه فى منازلهم . وهذه الإجتماعات ، التى يدفعها صاحب العمل ، تؤدى وظيفة مهدئة أساسية : ففى مجتمع حيث يكون كل شىء مؤسساً على الجماعة وعلى العلاقات العاطفية للمنافسات بين المجموعات أو الأفراد ، يهدد ذلك ، وبشكل خطير ، التوازن العصبى لكل فرد . وعلى أى حال ، فإن المؤسسة ، والجماعة ، فى الأوقات السابقة ، تعتبر منافسة للأسرة . وهذه المشكلة ليست غريبة عن مجتمعات أخرى ، ولكنها لا تصل لمثل هذه الدرجة من الحدة فى أى مكان آخر. وفى مقابل هذا الولاء من كل ناحية ، تعطى المؤسسة ولاءها مدى الحياة ، واستقرارها فى ذلك العالم المتغير ، والملجأ للفرد من المجموعة . وهذه تعتبر علاقات أسروية واضحة : فالابن لا يمكنه أن يغير والده ، ولا العكس . ولكن علينا أن نضيف إلى ذلك سريعاً أن هذا النظام للاستخدام لمدى الحياة لا يرجع إلى التاريخ القديم لليابان : فلقد إخترع رجال الصناعة هذه الطريقة منذ بداية القرن العشرين ، وذلك بنقلها عن نظام الوظائف العامة ، وبهدف ربط العاملين المهرة بهم ، وهم فى ذلك الوقت قلة نادرة ، وغير ثابتين . ومن ناحية أخرى ،

فإن حركة الأيدى العاملة كانت كبيرة جداً قبل عام ١٩٤٥ : حقيقة أنها كانت حركة داخل الشركات المختلفـــة التى تنتمى إلى نفس المجموعة (زايباتسو) ؛ ويرجع هذا التقليل من الحركة إلى التفكك ، النسبى ، للمجموعات (زايباتسو) القديمة ، بعد الحرب .

وهكذا يتم التعيين فى إحدى المؤسسات عند إتمام التعليم ، ويقرر المستوى الدراسى الذى يصلوا إليه نوع الوظيفة ، والمرتب ، لبقية الحياة . وهذا يشبه شيئاً ما درجات الموظفين ، فى عدد كبير من الدول . والمرتب الشهرى هو قاعدة ، مبنية على الأقدمية لمن يعمل لمدى الحياة : وفى عام ١٩٦٨ كان الموظف المكتبى يبدأ من ١٨٫٠٠٠ ين لكى يصل إلى ١٤٠٫٠٠٠ ين تقريباً على الأكثر قرب سن الخمسين . وعلينا أن نضيف إلى ذلك « البونس » ، الذى ذكرناه من قبل ، والذى يضيف ، مرتين فى العام ، مرتب شهرين أو ثلاثة أشهر ، ورأسمال يدفع وقت الخروج إلى التقاعد ؛ وفى عام ١٩٦٨ كان يمكن لهذا المبلغ أن يصل إلى ٦٫٤ مليون ين بالنسبة لكادر عال تخرج من الجامعة وبعد ٣٢ سنة من الخدمة ، وإلى ٤٫٤ مليون ين لعامل وبعد ٤١ سنة من العمل . وأخيراً ، فإن إجراءات القرارات والاوامر لها أصالتها : فالمشروعات تنزل عن طريق التسلسل ثم تعود إلى الصعود بعد تكوين محتوى تتم صياغته بتأييد كبير من المناقشات ؛ ودور المديرين يتمثل فى المحافظة على هذا الاتفاق ، أكثر مما يتمثل فى فرضة . ولذلك فإن أمر إتخاذ قرار يحتاج إلى وقت كبير ، كما أنه من شبه المستحيل أخذ قرار ضد تيار الآراء أو الأحكام المسبقة الاكثر عمومية . وعلى العكس من ذلك ، فإن الاتجاه السلطوى للمجموعة يأخذ مكان سلطة الرئيس ، ويسمح بتحمل التغيرات التى يفرضها أمر الإنتماء إلى مؤسسة كبيرة ؛ أما القرارات فإنها ، بمجرد إتخاذها ، تنفذ فوراً . ويؤدى بنا ذلك إلى هذا التناقض والذى

يتمثل فى أن عدم وجود منافس ، والشهادات حكومية تأمين مدى الحياة ، والمرور بتسلسل للقرارات والمعلومات تعتبر عوامل الديناميكية اليابانية .

٣ – التنفيس : النقابات والطموح إلى التعليم :

وهذه العوامل التى تعطى التأمين ، ضرورية بلا شك الوصول إلى توازن عوامل الحرمان فى هـــذا المجتمع ، حرمان يظهرونه ويعبرون عنه بواسطة المطالب النقابية ، أو بواسطة الطموح إلى الارتفاع فى السلم الاجتماعى عن طريق التعليم .

أما المطالب النقابية ، فإنها ضعيفة وواسعة الإنتشار ؛ و٣٦ ٪ تقريباً من العمال ينتمون إلى نقابات ؛ والنسبة المئوية ليست منخفضة بشكل خاص ونجد أنها تميل صوب الإرتفاع . ولكن هذه الوسيلة تخفى عدم التشابه بين الأنواع المختلفة للمستخدمين . ففى عام ١٩٦٠ كان ٦٩ ٪ من العاملين فى المؤسسات التى تضم أكثر من ٥٠٠ مستخدم من أعضاء النقابات ، و٣ ٪ فى تلك التى تضم أقل من ٣٠ مستخدم . حقيقة أن أساس هذه النقابات هو المؤسسة نفسها ، وفى حالة المؤسسات الكبيرة للغاية ؛ الأمر الذى يدفعنا إلى الاعتقاد بوجـــود نقابات خاضعة للمؤسسات . ولكن هذه النقابات تنتمى إلى مراكز نقابيـة ، تقوم بعمليات هجومية عامة ، أكثر بكثير من إهتمامها بالخلافات المحلية . وهذه العمليات الهجومية تحدث وقت الربيع ، إذ أن العام الضرائبى والمالى ينتهى فى شهر مارس ، وعندئذ يبدأ أصحاب الاعمال والحكومة فى دراسة مشكلات الاسعار والاجور ، والعمالة الكاملة . وهناك مركزين هامين بنوع خاص : السوهيو Sohyo (إتحاد نقابات اليابان) ، ويضم نصف النقابيين ، والدومى

كايجى Domei Kaigi (الإتحاد اليابانى للعمل) مع سدس النقابيين . والسوهيو هو الاكثر إتجاها صوب اليسار ، ولكن وزنه فى خلافات العمل أكثر حدة عما يمكننا أن نتصور ، إذ أن ثلثى أعضائه ، والذين يعملون فى الوظائف العامة للدولة أو فى القطاع المؤمم ، ليس لهم الحق فى الإضراب .

والطموح الشخصى على نفس درجة العنف . ويمكننا أن نقول بأنه كان عند أساس الميجى وتغيير اليابان . والآن ، يتم التعبير عنه بنوع خاص فى ميدان التعليم : وما دام مصير الشخص يتوقف على مستواه التعليمى الذى تشهد به الامتحانات ، فقد ركزوا على هذه الفترة القصيرة من الحياة الدراسية كل ما تشتمل عليه المجتمعات الحديثة من عدوانية ، ومن تنافس . ويتحدثون فى اليابان عن « جحيم الإمتحانات » . وهناك أوبئة للانتحار فى شهر مارس ، شهر الإمتحانات . والتنافس يمتد بنوع خاص بالنسبة لأولئك الذين يرغبون فى الوصول إلى مستوى الجامعة . والجامعات العامة أو الخاصة تقبل عن طريق المسابقة : ولاشك فى أن المستويات تتفاوت وكلية الحقوق ، فى جامعة طوكيو ، والتى توجد على رأس ذلك الحرم الجامعى ، وفى مجتمع كل ما يوجد فيه هرمى ، تعطى دراسات يمكن موازنتها بالمستوى الأوربى ، مثلا ، وهناك بضع جامعات أخرى كذلك ولكن هناك الآن ، وبشكل متزايد ، متنافسون ، وعلى كل المستويات : فى عام ١٩٥٠ كان هناك ٥٥ ٪ من الأطفال الذين يتابعون تعليمهم بعد سن الإجبار ، و٧٢ ٪ فى عام ١٩٦٥ ؛ وفى عام ١٩٤٧ كان هناك ٥ ٪ من التلاميذ فى الفصول يسايرون السن مع المستوى السابق الوصول إلى الجامعة ، و٢٠ ٪ فى عام ١٩٦٧ . ولكى يصمدوا من مضايقات هذه المشكلة — وهى إحدى الخصائص الكبرى النوعية لمجتمعنا — إعتقدوا ، سواء من جانب الفرد ، أو من جانب الجامعة فى إجراءات مختلفة ،

وإن كانت كلها تؤدى إلى صدامات . ولما كانت المدارس على نسب مختلفة من التقييم ، فكان من الضرورى إنشاء قطاعات جغرافية إجبارية للالتحاق بها ، وعلى كل المستويات ، وهكذا بدأت المخالفات مع الادارات المحلية ، وبدرجة كبيرة . أما المدارس الخاصة ، فإنها لم تخضع لهذا النظام الخاص بالقطاعات ، واستمرت فى قيد تلاميذها بالطريقة التى تتجه إلى النقود وإلى الامتحان فى نفس الوقت ، إذ أن الواحد لا يغنى عن الآخر . وقامت جامعات خاصة شهيرة بإنشاء مدارس ثانوية ، وإبتدائية ، وحتى رياض أطفال : ويمكن المرور بهذه الطريقة وبسهولة ، من مستوى إلى مستوى آخر ، إنه نظام السلالم الآلية ، ولما كانت هناك إختبارات لدخول رياض الأطفال هذه ، فإنهم أنشئوا حتى مدارس للتأهيل لهذه الإختبارات . والمبالغ التى تدفع لتلميذ ينجح فى المسابقة الصعبة للدخول إلى جامعة خاصة ، ضخمة ، وتصل فى غالب الأحيان إلى ثلث مرتب الأب . وفى نفس الوقت نجد أن الجامعات الخاصة ينقصها المال . ففى جامعة كيو فى عام ١٩٦٥ حاولت الإدارة أن ترفع مصاريف القيد من ٦٠٫٠٠٠ إلى ٧٠٫٠٠٠ ين ، ومصاريف التعليم من ٨٠٫٠٠٠ إلى ١١٠٫٠٠٠ ، فجددوا بأن أنشئوا مصاريف تجهيز (١٠٠٫٠٠٠ ين) ، وبونات مدرسة تدفعها عند التخرج ، وهى نوع من القرض الإجبارى (١٠٠٫٠٠٠ ين) . وكان ذلك بداية لمجموعة من الإضرابات والهياج فى كل الجامعات الخاصة . وجامعات الدولة مجانية بطبيعة الحال ، ولكننا نجد فيها ، والأمر حقيقى بالنسبة لجامعة طوكيو ، الكثيرين من أبناء الأسر الغنية وصاحبة النفوذ ، إذ أنها الجامعات التى تضمن أحسن مستقبل عند التخرج . وفى اليابان ، كما هو الحال فى غيرها ، ليس من الثابت أو المؤكد أن نظرية الميراث الثقافى تلتفت تماماً إلى هذه الظاهرة ، ولا أنها تهتم بعدم رضاء الطلاب عن التعليم أو عن المجتمع . ويلعب الخوف من النزول

فى درجات المجتمع دوراً فى ذلك . وتلعب دوراً كذلك الأخطاء الموضوعية للتنظيم الجامعى . ونتيجة لوفرة عدد المرشحين ، وبسبب بعض النظريات التربوية كذلك ، أعطوا الأغلبية فى الإمتحانات للأسئلة المكتوبة ، ومن بين إختيار كبير ، الأمر الذى يساعد على الإستظهار ، وعلى حساب التفكير . ولما كانت هناك مزايا كثيرة للدخول إلى أكثر الجامعات هيبة ، نجد أن كثيرين من الطلاب يتقدمون مرات عديدة متتالية لنفس المسابقة . وهم يمثلون عناصر معزولة ، ليست لها علاقة بأية جامعة ، ولهم شعور حاد بالفشل ؛ وهم كذلك عناصر للفوضى وللعنف فى المجتمع . وأخيراً ، فهناك مشكلة هيئة التدريس . ولقد بقيت بعيدة عن الحركة العامة للبحث عن الثروة ، وتشعر نتيجة لذلك بالمعاناة . ولاشك فى أن أعضاء هيئة التدريس لازالوا يفيدون من تلك الهيبة المرتبطة بالمعرفة ، ولكن هذه الهيبة تذوى مع الأيام . وفى عام ١٩٦٥ ، كان الاستاذ المرسم فى إحدى جامعات الدولة يتقاضى ٩٢,٠٠٠ ين فى الشهر ، وفى الجامعات الخاصة يتقاضى ٨٤,٠٠٠ ؛ ولكن الاستاذ المساعد لم يكن يتقاضى سوى ٤٩,٠٠٠ و ٤٦,٠٠٠ على التوالى . وحتى إذا ما أضفنا «البونس» ، والذى يصل إلى مرتب ثلاثة أشهر ونصف شهر فى العام ، فانهم يضطرون إلى أن يمارسوا ، وبطريقة تلقائية ، أكثر من وظيفة فى نفس الوقت . وفى عام ١٩٦٦ ، كان هناك ٢١٪ من الجامعيين مركسزين فى جامعات الدولة ، و ٤٤٪ فى الجامعات الخاصة . وكل هذه الظاهرات توجد فى المجتمعات الصناعية الأخرى ، ولكنها فى اليابان أكثر وضوحاً وأكثر « بكرية » ، إذ أنها تظهر بشكل خطير منذ سنوات الخمسينيات . ويمكننا أن نعتقد فى أن الإزدهار الحالى هو نتيجة لمجهودات التعليم التى كانت قد بدأت فى عهد الميجى ، إذ أن الرجال هم المسئولون عن هـــذا الإزدهار ، وأن التكوين الثقافى العلمى والتقنى يتطلب عدة أجيال لكى يعطى

نتائجه الكاملة ، والتدهور الحالى يتطلب كذلك وقتاً طويلا لكى يعطى نتائجه . وإذا كان من الضرورى أن يحدث إبطاء فى التوسع الإقتصادى ، فإن ذلك سيعود إلى إهمال هذه الاستثمارات الثقافية الطويلة المدى ، وذلك بالعيش على رأسماله الجامعى ، وفى صالح عناصر إقتصادية لها مدى قصير ، ومن أجل نتائج مباشرة وثابتة .

خاتمــــة

والواقع أنه ، بالنسبة للجامعة ، كما هو الحال بالنسبة للباقى ، لا يمكن فهم اليابان إلا بالعودة ، على الأقل ، إلى أواسط القرن التاسع عشر : وكان ذلك نتيجة للتقدم التراكمى أكثر من كونه إنقطاعاً جعل منها الدولة الكبرى الثالثة . ولا شك فى أن وصول الحزب الشيوعى فى الصين إلى السلطة ، هو حدث كبير فى تاريخ آسيا ، وواضح . وصعود اليابان هو ربما ظاهرة تقترب من ذلك فى أهميتها . كما أن بداية ســـنوات السبعينيات تمثل نقطة تحول هامة فى تاريخ اليابان ؛ وعلينا أن نعيد تعريف مكانة اليابان فى العالم ، وبخاصة فى منطقة المحيط الهادى ؛ وأخيراً ، فيبدو أن اليابان قد أتمت عمليــة إختيار المجتمع الصناعى ، وعلى الطريقـــة التى نعرفه بها الآن . كما أن الأولوية الكمية قد خربت الجزر اليابانية ، والسواحل ، والجبال ، بمصانعهـا التى تلفظ الدخان على أى موقع . ونشعر أننا أمام هذا الإنهيار للطبيعة ، ولهذه التقاليد القديمة التى يشعر بها كل اليابانيين ، وبكل إرتداد : والتقدم بمثل هذا الثمن لا يمثل تقدماً ، وعليه أن يترك مكانه للنوعية . ولكن هذه ليست سوى آمال مرزوزة . وفى الوقت الحالى نرى أن هناك ثلاث صـــعوبات على اليابان أن تتغلب عليها . إن اليابان تمثل « مجتمع جماعات وولاءات » ربما يكون مجتمع الغد القريب ، كما يعتقد ر . موسنيه R. Mousnie ؛ ولكننا نتساءل كيف يتحمل ذلك ، الجيل الجديد . إن قوة اليابان تميل إلى أن تكون عالمية ، ولكن اليابانيين ، فى مجتمع الجماعات التسلسلية ، لا يعرفون علاقات المساواة والتبادل ، الأمر الذى لا يسهل كثيراً حل العلاقات الدولية ، التى هم فى أشد الحاجة إليهـا . وأخيراً ، فإن هذا المجتمع يبحث عن هدف واضح خاص باليابان ،

ومسئولين سياسيين معترف بهم ، وتختارهم الأغلبيـة من أجل تحديد مكانة الحضـــارة اليابانية فى داخل الحضارة العالمية . وهكذا تعطينا اليابان مرآة مكبرة لكل مشكلات مجتمعاتنا الصناعية ، وكما كان عليه الحال منذ قرن مضى .

المراجـــع

بعض المراجع العامة

أولا ـ للفصل الأول عن الفوضى فى الاقتصاد العالمى فى عام ١٩٤٥ :

O. N. U. : Annuaires statistiques.

G. A. T. T. ; Rapports annuels.

A. Willians Brown Jr.

The gold standard reintenterpreted.

New York, N. B. E. R.; 1940.

F. HILGERDT;

La structure du commerce mondiale entre les deux guerres.

S. D N., 1943.

W. A. LEWIS;

Economic survey 1919 - 1939.

Uuwin University Book, 1949.

R. MURKSE;

L'expérience monétaire internationale.

S. N. D., 1944.

L. ROBBINS;

La crise de 1929.

A. SAUVY;

Histoire économique de la France entre les deux guerres.

Paris, A. Fayard, 1965 - 1971.

ثانيا ـ الفصل الثانى من إستمرار التنمية :

L. CHEVALLIER;

Histoire du vingtième siècle.

Cours à l'Institut d'Etudes politiques de Paris.

G. IMBERT;

Des mouvements de longue duree Kondratieff.

Aix-en Provence, 1929.

J. R. LASUEN; F. WASSERVOGEL ET A. MONTSERRAT;

Quelques aspects du processus de developpement du système des nations.

(Revue d'Economie politique, 1970. No. 2).

W. A. LEWIS;

Théorie de la croissance economique. trad. Franc.

Paris, Payot, 1964.

F. PERROUX;

La notion du structure économique.

Paris, Mélanges Witmeur, 1939.

F. PERROUX;

L'Economie du vingtième siècle.

Paris, P. U. F., 1970.

ثالثا ـ الفصل الثالث عن تطور النظم الاقتصادية .

A. DONNITHORNE;

China's economic system.

Allen & Unwin, 1967.

M. LAVIGNE;

Les économies socialistes, sovietiques et européennes.
Paris, A. Colin, 1970.

J. SCHUMPETER;

Capitalisme, socialisme, et democratie. trad. Fr.
Paris, Payot.

F. STERNBERG;

Le conflit du siècle. trad. Fr.
Paris, Ed. du Seuil, 1958.

J. WOLFF;

Sociologie économique.
Paris, Editions Cujas, 1971.

J. WOLFF;

Capitalisme et croissance.
Paris, Editions Cujas, 1969,

رابعا ـ الفصل الرابع عن التفوق الأمريكى الدولى :

C. GOUX;

Le péril americain.
Paris, Calmann - Lévy, 1971.

R N GARDNER;

Sterling dollar diplomacy.
Oxford, University Press, 1956.

A. G. KENWOOD et. A. L. LOUGHEED;
Growth of the international economy.
Allen & Unwin, 1971.

F. PERROUX;

L'Europe sans rivages.

Paris, P U. F., 1954.

J. WOLFF;

Les liquidités internationales et la rivalité livre - dollar.

(Revue de science financière, 1961).

خامسا ـ الفصل الخامس عن التوترات الاجتماعية الجديدة :

J. BURNHAM;

L'ére des managers. trad. Fr.

Paris, Calmann - Lévy.

J. FOURASTIE;

Essai de morale prospective.

Paris, Gonthier, 1966.

H. LABORIT;

L'Homme et la villé.

Paris, Flammarion, 1972.

R. LEDRUT;

Sociologie urbaine.

Paris, P. U. F ; 1970.

A. SAUVY,

La montée des jeunes

Paris, Calmann - lévy, 1958.

A. SAUVY;

La révolte des jeunes.

Paris, Calmann - lévy, 1970.

W. H. WHYTE Jr.;
The organization of man.
New York, Doubleday, 1956.

سادسا ـ عن الفصل السادس عن إعادة البناء والرخاء :

ا ـ مراجع عامة :

M. CROUZET;
Le monde contemporain. (T. VII Hist. Gen. Civ.)
Paris, P. U. F., 1968.

M. CROUZET;
De la deuxième guerre mondiale, à nos jours.
La renaissance de l'Europe.
Paris, Flammarion, 1970.

J. PIRENNE;
Les grands courants de l'histoir Universelle.
(T. VII : de 1931 à nos jours).
Neuchâtel, La Baconnière, 1956.

F. L'HUILLIER, et D. W. BROGAN;
Histoire de notre temps, politiques nationales et conflits inter nationaux, 1945 - 1962.
Paris, Sirey, 1964.

A. DORPALEN,
Europe in the twentieth century
New York, Macmillan, 1968.

A. J. MAY;
Europe since 1939.
New York, Holt, 1966.

S. B. CLOUGH and T. MOODIE;

Economic history of Europe : Twentieth Century
New York, Harper, 1968.

J. FREYMOND;

Western Europe since the War.
New York, 1964.

ب عن تحرير دول غرب أوربا :

J. CHAPSAL;

La vie politique en France depuis 1940.
Paris, P. U. F., 1966.

G. DUPEUX;

La France de 1945 à 1969.
Paris, Colin, 1972.

H. MICHEL;

La seconde guerre Mondiale; T 2 : La victoire des Alliés (1943 - 1945).
Paris, P. U. F.

M. BRAURE;

Histoire des Pays - Bas.
Paris, P. U. F., 1966.

G. R. NELSON;

Freedom and Welfare, Social Patterns in Northern Countries.
Copenhagen, 1953.

G. R. NELSON;

Social Sweden.
Stockholm, 1952.

E. F. HECKSCHER;

An Economic History of Sweden.
Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1954.

R. FUSILIER;

Le Parti socialiste suèdois, Son organisation.
Paris, Editions Ouvrières, 1952.

B. ARNESON;

The Democratic Monarchies of Scandinavia.
New York, 1949.

حـ ـ عن إعادة بناء الدول المنهزمة :

A. GROSSER;

L'Allemagne de notre temps.
Paris, Fayard, 1970.

J FRANCOIS - PONCET;

L'Allemagne occidentale.
Paris, Sirey, 1970.

H. BURGELIN;

La société allemande 1870 - 1968.
Paris, Arthaud, 1969.

G. SANDOZ;

La gauche allemande, de Karl Marx à Willy Brandt.
Paris, Julliard, 1970.

F. CHABOD;
L'Italie contemporaine.
Paris, 1950.

J. MEYRIAT;
L'Italie. Paris, 1961.

M. EINAUDI, et F. GOGUEL;
Christian Democraty in Italy and France.
South Bend, 1952.

D. GERMINO and S. PASRIGLI;
The Government and Politics of Contemporary Italy.
New York, Harper, 1968.

J. LA PALOMBARA;
Interest Groups in Italian Politics.
Princeton, U.P., 1964.

M. GRINROD;
The rebuilding of Italy. Politics and Economics.
London, R. I. I. A., 1955.

G. G. HILDEBRAND;
Growth and Structure in the Economy of Modern Italy.
Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1965.

F. GAY et. P. WAGRET;
L'économie de l'Italie.
Paris, P. U. F., 1968.

سابعا : عن الفصل السابع ، عن المتصرين الانجلوسكسون :

أ — عن بريطانيا العظمى :

D. BUTLER and J. FREMAN ;
British Politcal Facts, 1900 - 1968.
London, Macmillan, 1969.]

A. F. HAVIGHURST ;
Twentieth Century Britain.
New York, Harper, 1966.

A. MARWICK ;
Britain in the Century of Total War : War, Peace and Social Change 1900 - 1967.
New York, Little Brown, 1968.

W. N. MEDLICOTT ;
Contemporary England 1914 - 1962.
London, Longmans, 1967.

J. BLONDEL ;
La Société politique britannique.
Paris, Colin, 1962.

D. BUTLER and D. STOKES ;
Political Change in Britain : Forces Shaping electoral Choice.
London, Macmillan, 1969.

J. C. R. DOW ;
The Management of the British Economy, 1945-1950.
Cambridge (Mass.), Harvard U. P, 1964.

J. et A-M. HACKETT ;
La vie écomique en Grande - Bretagne.
Paris, Colin, 1969.

ب — عن استراليا ونيوزيلندا :

C. H. GRATTAN ;
The Southern Pacific Since 1900.
Ann Arbor, Univ Michigan Press, 1963.

B. K. GORDON ;
New Zelend becomes a Pacific Power.
Chicago, Univ. Chicago Press, 1960.

W. B. SUTCH ;
The Quest for Security in New Zeland; 1840 - 1966.
Willington, Oxford Univ. Press, 1966.

J B. CONDLIFFE ;
The Welfare State in New Zeland.
London, Allen and Unwin, 1959.

J. B. CONDLIFFE ;
The Development of Australia.
New York, 1964

D. HNRNE ;
The Lucky Country, Australia in the Sixties.
Baltimore, 1964.

C. D. W. GOODWIN ;
Economic Enquiry in Australia.
Durham, Duke Univ. Press, 1966.

H. S. ALBINSKY ;

Australian Policies and attitude towardsChina
Princetòn, N. J. Princeton Univ. Press, 1965.

٣ — عن كندا :

A. SIEGFRIED ;

Le Canada, puissance internationale.
Paris, Colin, 1956.

R. C. BROWN ;

The Canadians, 1867 - 1967.
Toronto, Macmillan, 1967.

E. JUILLARD ;

L'Economie du Canada.
Paris, P. U. F. , 1964.

H. AITKEN,

American capital and Canadian resources.
Cambridge, Harvard U. P., 1961.

R. E. CAVE ; and R. H HOLTON ;

The Canadion economy; prospéct and retrospect.
Cambridge, Harvard U. P. , 1959.

N. H. LITHWICK ;

Economic growth in Canada.
Toronto, Univ. of Toronto Press, 1967.

د — عن الولايات المتحدة :

O. BARCK ;

A History of the United States since 1945.

New York, Dell, 1965.

H. TRUMAN ;

Memoirs. New York, 1955.

F. L ALLEN ;

The Big Change ; America transforms itself ; 1900 - 1950.

New York, Harper, 1952.

E. GOLDMAN ;

Crucial Decade and After : America 1945 – 1960.

New York, 1961.

H. AGAR ;

The Price of Power; America since 1945.

Chicago, U. P., 1957.

ثامنا : عن الفصل الثامن ، عن الدول الانجلوسكسونية فى الخمسينيات :

D. EISENHOWER ;

Mandate for Change, 1953 - 1956; The White House Years.

New York, 1963.

S. ADAMS;

The Story of the Eisenhower Administration.

New York, Harper, 1961.

J. GALBAITH;

The New Industrial State.
Boston, 1967.

R. GOLDSMITH;

The National Wealth of the United States in the postwar Period.
Princeton, U. P.; 1962.

R. HEIL - BRONER;

Les limités du Capitalisme American.
Paris, 1969.

J. BONHAM;

The Middle Class Vote.
London, Faber, 1954.

D. E. BUTLER;

The British General Election of 1951.
London, Macmillan, 1952.

L. C. WEBB;

Communism and Democracy in Australia; a survey of the 1951 referendum.
New York, Prager, 1955.

P. C. NEWMAN;

Renegade in power; the Diefenbacker years.
Toronto, 1963.

J. - C. FALARDEAU;

Essais surle Québec contemporain.
Québec, 1953.

M. RIOUX;

La question du Québec.

Paris, 1969.

تاسعا : عن الفصل التاسع : دول غرب أوربا فى الخمسينيات :

يرجع إلى نفس مراجع الفصل السادس . وكذلك :

J. TOUCHARD;

La Fin du IVe République. [Revue française de Science politique, Vol. VIII no 4. Déc. 1958].

عاشرا ـ عن الفصل العاشر : العالم الغربى يبحث عن سياسات جديدة :

Ch. de GAULLE;

Mémoires d'espoir. t. I : Le renouveau 1956 - 1962.

Paris, Plon, 1970.

Discours et messages. t. III, IV, V (Mai 1958—Avril 1969).

Paris, Plon, 1970

J. CHARLOT;

Le phénomene gaulliste:

Paris, Fayard, 1970.

J. TOUCHARD; et P. BENETON;

Les interprétations de la crise de mai-juin 1968.

[Revue française d Science politique, Vol. XX, No 3:

juin 1970].

T. WHITE;

The making of the President, 1960:

New York, 1961.

A. SCHLESINGER;

Les 1000 jours de Kennedy.
Paris, 1966.

T. SORENSEN;

Kennedy. Paris, 1966.

E. IONS;

The politics of John F. Kennedy.
London, 1969.

S. HARRIS;

Economics of the Kennedy Years, and a Look Ahead.
New York, Harper, 1964.

C. RUDEL;

Salazar.
Paris, 1969.

H. LIVERMORE;

A New History of Portugal.
New York, Cam. U. P.; 1966.

M. GALLO;

Histoire de l'Espagne franqviste.
Verviers, Marabout Univ. 2 Vols., 1969.

J. GEORGEL;

Le Franquisme; histoire et bilan (1939 — 1969).
Paris, 1971.

S. PAYNE ;

Franco's Spain.
London, Routledge, 1968.

Falange, a History of Spanish Fascism.
Stanford, Univ. Press, 1961.

L. HAMON et A. MABILEAU ;

La personnalisation du pouvoir.
Paris, P. U. F., 1964.

حادى عشر : عن الفصل الحادى عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات السوفيتية :

ARAGON ;

Histoire parallèle : U. R. S. S. Paris, 1962.
Histoire de l' U. R. S. S. Moscou, 1967.

I. GREY ;

The First Fifty Years Soviet Russia.
London, 1967.

R W. PETHYBRIDGE ;

A History of Postwar Russia.
London, 1966.

A B. ULAM ;

Expansion and coexistence (1917 - 1967).
London, 1968.

KHROCHTCHEV ;

Souvenirs. Paris, 1971.

L. SHAPIRO,

De Lénin à Staline : Histoire du P. C. U. S.
Paris, 1967.

P. BROUVE;

Le parti bolchévique. Paris, 1971.

P. CHAMBER;

L'Uuion Soviétique. Paris, 1967.

R. HINGLEY;

La police secrète russe. Paris, 1972

H. CHAMBRE;

Union soviétique et developpement économique.
Paris, 1967.

A. NOVE;

An Economic History of the U. S. S. R.
London, 1969.

I. DEUTSCHER;

Staline Paris, 1973.

J. - J. MARIE;

Staline (1879 - 1953). Paris, 1967.

R. PAYNE;

The Rise and Fall of Staline.
New York, 1965.

G. BORTOLI;

Mort de Staline. Paris, 1973.

I. DEUTSCHER;

Russia; China, and the West; a contemporary
Chronicle (1953 - 1965).
London, 1970.

H. SCHWARTZ;

The Soviet Economy since Staline.
London, 1965.

R. CONQUEST;

Power and Policy in the U S. S. R ; The Struggle
for Stalin's Succession (1945 – 1960).
London, 1961.

W, LEONHARD;

N. S. Khrouchtchev. Lausanne, 1965.

B. FERON;

L'U. R. S. S. sans idole. Paris, 1966.

M. TATU;

Le pôuvoir en U. R. S. S.; du declin de Khrouchtchev
à la direction collective.
Paris, 1967.

E. CRANKSHAW;

Khrouchtchev. Paris, 1969.

C. A. LINDEN;

Krushchev and the Soviet Leadership (1957 - 1964).
Baltimore, 1966.

ثاني عشر ـ عن الفصل الثاني عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات السوفيتية:

H. DENIS and Marie LAVIGNE;

Le problème des prix en Union Soviètique.
Paris, 1965.

J. L. FELKER;

Soviet Economic Controversies (1960 - 1965).
Cambridge (Mass), 1966.

E. ZALESKI;

The planning Reforms in the Soviet Union.
Carolina (North), U. P., 1967.

R. CONQUEST;

Russia after Khrushchev.
New York, 1965.

J. W. STRONG;

The Soviet Union under Brezhnev and Kosygin.
New York, 1971.

M. E. SHARPE;

Reform of Soviet Economic Management.
New York, 1966.

G. R. FEIWEL;

The Soviet Quest for Economic Efficiency.
New York, 1967.

A. KASSOF;

Prospects for Soviet Society.
New York, 1968.

B. MEISSNER;

Social Change iu Soviet Union. London, 1972.

A. ROTHBERG;

The Heirs of Staline; Dissidence and the Soviet Regime (1953 - 1970).

Cornell Univ. Press, 1972.

ثالث عشر ـ عن الفصل الثالث عشر : الديمقراطيات الشعبية في أوربا :

F. FEJTO;

Histoire des démocraties populaires.

Paris, 1952. - 1971. (2 Vols.)

J. MARCZEWSKI;

Planification et croissance économique des démocraties populaires.

Paris, 1956.

P. LENDVAL;

L'Europe des Balkans après Staline.

Paris, 1972.

Z. K. BERZEZINSKI;

The Soviet Bloc; Unity and Conflict.

Cambridge (Mass.), 1967.

N. C. PANO;

The People's Republic of Albania.

Baltimore, 1967.

P. PARAF;

Bulgaria. Paris, 1962.

J. F. BROWN;

Bulgaria Under Communist Rule.
New York, 1970.

B. KOVRIG;

The Hungarian People's Republic.
Baltimore, 1970.

J. F. MORRISON,

The Polish People's Republic.
Baltimore, 1968.

R. F. STAAR;

Poland, 1944 – 1962. Bàton Rouge, 1962.

N. BETHELL;

Le Communisme polonais (1918 - 1971)
Paris, 1971.

G. CASTELLAN,

La Republique démocratique allemande.
Paris, 1968.

A. GROSSER;

L'Allemagne de notre temps. Paris, 1970.

GH. IONESCU;

Communism in Rumania (1944 - 1962).
London, 1964.

S. FISCHER — GALATI;

The New Rumania.
Cambridge (Mass), 1967.

Z. SUDA;
The Czechoslovak Socialist Republic.
Baltimore, 1969.

T. SZULC;
Czechoslovakia Since World War II.
New York, 1971.

G. ZANINOVICH,
The development of Socialist Yugoslavia.
Baltimore, 1968.

P. SHOUP:
Communist and the Yugoslav National Question.
New York, 1968,

H. SETON — WATSON,
The East European Revolutions.
New York, 1956.

V. GSOVSKI ;
Church and State behind The Iron Curtain.
New York, 1955

V. DEDIJER ;
Le défi de Tito. Paris, 1970.

A. ULAM ;
Titoism and the Cominform.
Cambridge (Mass.), 1952.

B SAREL ;
La classe ouvrière en allemagne Orientale.
Paris, 1958.

E. TABORSKY ;

Communism in Czechoslovakia (1948 - 1960). Princeton, 1961.

E. LOBL ;

Procès à Prague. Paris, 1969.

F. FEJTO ;

La tragédie hongroise Paris, 1956.

M. LASKY and F. BONDY ;

La révolution hongroise. Paris, 1957.

M. MOLNAR ;

Victoire d'une défaite : Budapest 1956. Paris, 1968.

P. E. ZINNER ;

Revolution in Hungary. New York, 1962.

رابع عشر: الفصل الرابع عشر. الديمقراطيات الشعبية والبحث عن الاتجاهات:

E. CARDELJ ;

Les problèmes de la politique socialiste dans les campagnes. Paris, 1960.

M. DJILAS ;

La nouvelle classe dirigeante. Paris, 1959.

M. P. CANAPA ;

Réforme économique et socialisme en Yougoslavie. Paris, 1970.

F. E. IAN HAMILTON ;
Yugoslavia, Patterns of Economic Activity.
London, 1968.

S. FISCHER - GALATI ;
Easter Europe in the Sixties.
New York, 1963.

A. BROMKE ;
The Communist States at the Crosroads :
Between Moscow and Peking.
New York, 1969.

J. F. BROWN ;
The New Eastern Europe : The Khrushchev Era
and After.
New York, 1966.

K. LONDON ;
Eastern Europe in Transition.
Baltimore, 1966.

GH. IONESCU ;
L'Avenir politique de l'Europe Orientale.
Paris, 1967.

M. C. KASER ;
Economic development for Eastern Europe.
London, 1968.

J. HALE ;
Ceausescu's Rumania.
London, 1971.

M. J. MONTIAS ;

Economic Eevelopment in Communist Rumania.
Cambridge (Mass.), 1967.

P. TIGRID ;

Le printemps de prague. Paris, 1968.

W. SHAWCROSS ;

DUBCEK. London, 1970.

P. TIGRID ;

La chute irrésistible d'A. Dubcek.
Paris, 1969.

R. A. REMINGTON ;

Winter in Prague.
Camdridge (Mass.), 1969.

خامس عشر : من الفصل الخامس عشر : اليابان تحت الإحتلال :

K. KAWI ;

Japan's American Interlude.
Chicago, 1960.

W. MACMAHON BALLI

Japan, Enemy or Ally. London, 1948.

H. BAERWALD ;

The Purge of Japanese Leaders under the Occnpation.
Berkeley, 1959.

R. K. HALL ;

Education for a new Japan.
New Haven, 1949.

L. H. BATTISTINI ;

The postwar Student Struggle in Japan.
Tokyo, 1956.

R P. DORE. ;

Land Réform in Japan. London, 1959.

R. SWEARINGEN and P. LANGER ;

Red flag in Japan, international Communism in action 1919 - 1951.
Harvard, 1962.

سادس عشر : عن النمو الاقتصادى فى اليابان :

G. C ALLEN ;

Japan's Economic Recovery.
London, 1958.

Japan's Economic Expansion. London, 1965.

W. LOCKWOOD ;

The State and Economic Enterprise in Japan.
Princeton, 1965.

H. BROCHIER ;

Le Miracle écomique japonais, 1950 - 1970.
Paris, 1970.

R. GUILLAIN ;

Le Japon, 3e Grand. Paris, 1972.

سابع عشر : نظام الحكم الحاكم فى اليابان :

M. MARUYAMA;
Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics.
London, 1953.

R. SCALAPINO, and J. MASUMI;
Parties and Politics in Contemporary Japan.
Berkely, 1962.

C. YANAGA;
Japanese People and Politics.
New York, 1956.

A. BURKS;
The Government of Japan.
New York, 1961.

R. WARD;
Political Development in Japan.
Princeton, 1969.

R. SCALAPINO;
The Japanese Communist Movement (1920-1966).

ثامن عشر : عن المجتمع اليابانى :-

J. SEWARD;
The Japanese. Tokyo, 1971.

C. YANAGA;
Big Business in Japanese Politics
New Haven, 1968.

E. F. VOGEL ;

Japan's New Middle Class.
Berkeley, 1963.

H. PASSIN ;

Society and Education in Japan.
New York, 1965.

R. P. DORE ;

City Life in Japan. Berkeley, 1958.

S. B. LEVIN ;

Industrial Relations in Postwar Japan.
Illinois, Univ. Press, 1958.

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

الباب الثالث

صفحة

صفحة

الباب الرابع

صفحة

المطبعة العصرية
٥ شارع قاموز متفرع من شارع الشماك
الحضرة القبلية - اسكندرية